الاستهلاك

ظاهرة بشرية فى الرؤية الجغرافية

دكتور

صلاح الدين على الشامى

أستاذ ورئيس قسم الجغرافية

كلية الآداب - جامعة صنعاء

الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية

جلال حزى وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

الاستهلاك ظاهرة بشرية ، تدوم وتبقى ما بقيت حركة الحياة ، وحضور الانسان فى ربوع الأرض. وتقف هذه الظاهرة فى المكان والزمان وتكون ندا فى مقابل ظاهرة الانتاج . والاستهلاك فى مقابل الانتاج فى الزمان والمكان ، يجسد مفهوم المعادلة الاقتصادية التى تكون من أجل الحياة .

وفى اطار هذه المعادلة الاقتصادية ، يتولى الانتاج العرض ، ويتولى الاستهلاك الطلب . وهما معا مسئولان عن العلاقة بين العرض والطلب . وتجسد هذه المسئولية المشتركة معنى ومغزى واتجاهات هذه العلاقة وهى سوية على درب الصواب الاقتصادى أحيانا ، أو وهى غير سوية على درب الخطأ الاقتصادى أحيانا أخرى .

وحتمية هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك هى حتمية وجوب اقتصادى ، لا ينبغى التفريط فيها . كما لا ينبغى التهاون فى انحرافها عن الصواب الاقتصادى . ولا انتاج من غير عرض ، يرنو الى يد الطلب . ولا استهلاك من غير طلب ، يتطلع ويمد يده الى العرض . وتبقى هذه العلاقة فى اطار حتمية الوجوب الاقتصادى ، علاقة لا تضل ولا تضلل بشأن المصلحة المشتركة والمسئولية المتبادلة ، بين الانتاج والاستهلاك .

هذا ، ومن شأن الطلب لحساب الاستهلاك أن يحفز الانتاج لأنه يتوقع منه الاستجابة والعطاء . ومن شأن العرض الذى يقدمه الانتاج أن يجاوب الاستهلاك لأنه يتوقع منه الطلب والقبول . وهذا معناه أن ظاهرة الاستهلاك وهى ظاهرة بشرية ، لا تكون ولا ينبغى أن تكون فى غير اطار الوجوب الاقتصادى . ويجمع اطار الوجوب الاقتصادى فى المعادلة بين هذين الطرفين، الانتاج والاستهلاك .

واذا كانت هذه المعادلة ، قد استوجبت اهتمام الاجتهاد الاقتصادى المتخصص ، واذا كان وجوب هذا الاهتمام قد حمل الاجتهاد الاقتصادى على تقصى حقيقة الانتاج وحقيقة الاستهلاك ، فانها قد سددت خطاه لدى تجسيد العلاقة الحتمية بين الانتاج والاستهلاك • ولقد تمادى هذا الاهتمام الذى لا ولم ولن يفتر أبدا ، حتى وفق الاجتهاد الاقتصادى المتخصص فى تقرير القواعد والأسس والأصول ، التى يحسن توظيفها فى تقويم الاستهلاك فى مقابل الانتاج ، وحساب جدواه فى اطار الرؤية الاقتصادية المتخصصة •

وصحيح أن هذه المعادلة الاقتصادية ، جزء من صميم التخصص الدقيق فى الاقتصاد • ولكن الصحيح أيضا أن أطراف هذه المعادلة ظاهرات بشرية • ومن ثم تدخل هذه الظاهرات البشرية فى صلب التخصص الجغرافى الاقتصادى • ولا تثريب على الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، وهو يطل على الانتاج وعلى الاستهلاك ، فى اطار الرؤية الجغرافية ، لهذه المعادلة الاقتصادية • بل قل لا ينبغى أن يمتنع الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى عن دراسة الانتاج ومقوماته ، وعن دراسة الاستهلاك واتجاهاته ، فى اطار علاقة الوجوب الاقتصادى الحتمى ، التى تعبر عنها هذه المعادلة الاقتصادية فى المكان والزمان •

هذا ، واذا كانت الدراسة الجغرافية الموضوعية ، تطل من خلال التخصص الجغرافى الاقتصادى – بكل العناية – على مفهوم هذه المعادلة الاقتصادية ، على اعتبار أنها محصلة ظاهرات بشرية تكون أو تتأتى فى اطار كل العوامل والمتغيرات التى تتأثر بها حركة الحياة على الأرض ، فتلك – من غير شك – مسئولية وجوب والتزام لا ينبغى التفريط فيها • ويفعل الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى كل ما فى وسعه لكيلا ينسب اليه هذا التفريط •

ويتدارس الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، محصلة التعامل بين الانسان والأرض فى طلب الانتاج • بل لا يفوت هذا الاجتهاد الجغرافى أبدا ، حسن ادراك وفهم واستيعاب وتقويم هذه المحصلة بكل أبعادها ، اقتصاديا وحضاريا واجتماعيا • كما لا يفوته أيضا متابعة تغير هذه المحصلة ودواعى هذا التغير ونتائجه من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر •

واذا كانت الدراسة الجغرافية ، تعكف من خلال المهارة فى التركيب والتحليل ، على تقويم محصلة العملية الاقتصادية لحساب الانسان وحضوره على الأرض ، فيجب أن نثق فى جدوى هذه الدراسة • وهى دراسة موضوعية

لا تبدأ من فراغ ، ولا تنتهى أبدا من غير غاية • ومن ثم ندرك معنى ومغزى وغاية تخصيص قسم من أقسام الجغرافية البشرية ، وتخصصه فى تقصى حقيقة العملية الاقتصادية فى اطار أبعادها الفعلية المتغيرة • وهذا القسم هو الجغرافية الاقتصادية •

واذا كانت الجغرافية الاقتصادية ، توظف الاجتهاد الجغرافى توظيفا علميا وتطبيقيا ناجحا ، فى تقصى حقائق مفيدة ، عن الانتاج والنقل والتسويق والتجارة وحركة التعامل الاقتصادى ، فيجب أن نثق تماما فى جدوى هذا الانجاز المفيد عن موضوع العرض • بل يجب أن نثنى على حسن الآداء الجغرافى ، الذى يجيد معالجة ودراسة هذا الموضوع ، انتقالا من الجزء الى الكل ، أو انتقالا من الكل الى الجزء • كما ينبغى أن نشيد بالمهارة الجغرافية التى تتخذ من التوزيع والتعليل والربط والتقويم سبيلا ، لتجسيد هذا الانجاز ، تجسيدا تنتفع بموجبه حركة الحياة من العرض ، وهى تؤمن الحضور والمصير على صعيد الأرض •

واذا كانت الخبرة الجغرافية الاقتصادية الماهرة ، تتمادى – بكل المثابرة – فى انجاز البحوث واعداد الدراسات ، وتسجيل الاضافات المفيدة ، عن صلب وفحوى وأبعاد العملية الاقتصادية ، وعن جدواها لحساب الانسان ، فيجب أن نثق فعلا فى هذه الكفاءة الجغرافية • بل يجب أن نثنى على حسن المرونة الجغرافية ، التى تنكب على تطوير أو تطويع هذه الاضافات المجدية تطويعا مفيدا لعمليات التنمية • كما ينبغى أن نطرى القدرة الجغرافيه التى تسهم بموجبها هذه الاضافات ، فى دعم مسيرة الحياة وتأمين حقها فى كل ما هو أفضل •

واذا كانت الخبرة الجغرافية الاقتصادية ، تنضم من خلال كل هذه الانجازات المجيدة والمجددة الى تشكيل الفريق المنخصص المتعاون ، الذى يتولى أمر النمو والتغيير فى اطار التخطيط الاقليمى ، فيجب أن نثق فى جدوى هذا الانضمام • بل يجب أن نمتدح حسن التعاون ، الذى يرشد مسيرة النجاح البين على درب النمو والتحسين ، ويؤمن حقوق حضور ومصير الحياة فى المكان والزمان • كما ينبغى أن نحفز الخبرة الجغرافية حتى تقتنع بأن الأوان مناسب ، لكى تهتم اهتماما موضوعيا بموضوع الاستهلاك فى مقابل الانتاج ، أو بموضوع الطلب فى مقابل العرض •

هذا ، ومن ينكب على دراسة موضوع الانتاج دراسة موضوعية هادفة،

فى اطار المعادلة الاقتصادية ، التى تحدد أبعـــادها حركة الحياة ، ويمثـل الانسان المنتج طرفا أصيلا فيها ينبغى أن يعكف أيضا على دراسة موضوع الاستهلاك ، دراسة موضوعية كاشفة عن العلاقة بالانتاج ومصلحة الانسان المستهلك فيه ، فى نفس الاطار • وقل — بكل اليقين — أن هذا الاهتمام الجغرافى المتوازى والمتوازن بكل من الانتاج والاستهلاك ، فى اطار المفهوم الكلى الجامع لأطراف المعادلة الاقتصادية ، هو عين ما يبصر الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، لدى ادراك وتقويم العلاقة بينهما • كما يعينه هذا الاهتمـــام أيضا ، عندما يتقصى حقيقة وجدوى الأصول والقواعد ، التى تضبط علاقه التوازن الاقتصادى بينهما ، لحساب الانسان فى المكان والزمان •

وفى كل زمان ، وفى أى مكان ، لا شىء يحـــافظ على سـلامة البنية الاقتصادية لحساب الفرد أو الجماعة ، فى الدوله أو فى العالم ، غير العلاقة السوية ، بين الانتاج والاستهلاك • وفى كل مكان ، وفى أى زمان ، لا شىء يؤمن مصلحة الانسان فى هذه البنية الاقتصادية السوية أهم وأجـدى من هذا التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك • بل قل — بكل اليقين — أن لا شىء يفزع حركة الحياة ، ويلحق المضرة بمصالحها الاقتصادية وما تنطوى عليه من عرض وطلب ، أعظم وأخطر من انتهاك هذه العلاقة بين الانتـــاج والاستهلاك ، وفقدان بعض أو كل مقومات التوازن الاقتصادى بينهما •

وبعد ، هذه محاولة جغرافية أولية متواضعة عن موضوع الاستهلاك • وتتطلع هذه المحاولة الى السبل والمبررات التى تحتوى بموجبها موضـــوع الاستهلاك من غير خروج عن الاطار الجغرافى ، وحتى تكون المعالجة موضوعيه جغرافية هادفة • ولا تتلمس هذه المحاوله الأوليه وهى شـــديدة الحذر ، الكيفية التى تدخل بموجبها ظاهرة الاستهلاك ، فى اطار الرؤيه الجغرافيـــة من غير غايه • كما لا تتلمس هذه المحاوله المتواضعة وهى شديدة الجرأة ، الكيفية التى تدرس بموجبها موضوع الاستهلاك دراسة جغرافية تحليلية ، من غير هدف •

بل قل أن هذه المحاولة المتواضعة ، تكون وهى جريئـــة وحذرة ، جادة وملحة ، فى طلب الغاية أو فى تحقيق الهدف • ولا تبتغى هـــذه المحاولة المتواضعة شيئا أقل من تقويم موضوع الاستهلاك تقويما جغرافيا حسنا • بل ولا تبتغى هذه المحاولة المتواضعة هـــدفا أدنى من اســتطلاع جغرافى حصيف وبحث جغرافى كاشف ، عن العوامل الطبيعية والبشرية الحاكمـــة لبعض أهم المتغيرات ، التى تؤثر فى اتجاه وسلوك الاستهلاك ، أو لبعض

أهم الضوابط التى تسيطر على هذا الاتجاه والسلوك ٠

ومن غير أن نتهيب مسالك البحث الوعرة عن موضوع الاستهلاك وهو شغل الناس الشاغل ، ومن غير أن نتجنب الصدق والموضوعية والمصارحة التى تجاوب اهتمام الناس بالاستهلاك ، وهو هم الحياة الدائم ، نستعين بالله لكيلا نضل أو نضلل ٠ ونقترب من صلب هذا الموضوع الشائك الذى نضعه فى اطار الرؤية الجغرافية ، واثقين كل الثقة فى عون الله الذى لا يكف ولا يفرغ ٠

ويسعدنى أن أخطو أول خطوة فى المشوار الجغرافى الطويل ، حيث تختلط الشجاعة بالخوف ٠ ويسعدنى أن تأتى من بعد هذه الخطوة المتواضعة خطوات المجتهدين الأكثر قدرة وكفاءة ٠ والله وحده من وراء القصد والغاية ٠ وعلى الله وحده قصد السبيل ٠

صلاح الدين الشامى

بداية واقتراب
الرؤية الجغرافية للعلاقة بين الإنتاج والاستهلاك

- العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ... كيف ولماذا
- الاستهلاك فى الرؤية الجغرافية ... لماذا وكيف
- الاستهلاك ، مكانه فى الجغرافية الاقتصادية ومكانته

بداية واقتراب

الرؤية الجغرافية للعلاقة بين الانتاج والاستهلاك

تجمع العملية الاقتصادية لحساب الانسان ، على المستوى المحلى المحدود ، أو على المستوى الاقليمى الواسع ، أو على المستوى العالمى الفضفاض ، بين الانتاج والاستهلاك • ومن شأن الاستهلاك أن يطلب الانتاج ويطالبه • ومن شأن الانتاج أن يجاوب الاستهلاك ويلبى حاجته • وتسجل الرؤية الجغرافية ، فى هذه العملية ، التعامل الضرورى أو قل الحتمى ، الذى لا يكف ولا يفرغ ولا ينتهى أبدا • ويكون هذا التعامل الضرورى بين طرفين هما : الانسان وهو فى طلب العيش والتعايش ، والأرض وهى فى خدمة هذا الطلب •

وتدرك الخبرة الجغرافية الاقتصادية ، موجبات وضوابط وجدوى هذا التعامل بكل ايجابياته وسلبياته ، أو بكل ما له وما عليه • كما تقصد ضرورة استمرار هذا التعامل ، ومبلغ تطور محصلته فى ظل العلاقة بين الانتاج ، والاستهلاك • ومن ثم تقوم هذه الخبرة الجغرافية العملية الاقتصادية فى المكان والزمان ، وهى تقدم محصلة هذا التعامل وانجازاته ، لحساب الانسان ، حضورا وأمنا ومصيرا •

وهذا التقويم الجغرافى الاقتصادى ، هو - من غير شك - تقويم العارف جيدا ، بكنه وجوهر التفاعل الحيوى بين الأرض التى تنتج والانسان الذى يستهلك • وهو أيضا تقويم العارف جيدا ، بكنه وجوهر العلاقة التى تقتضيها مصلحة الانسان فى هذا التفاعل الحيوى • بل قل - بكل اليقين - أن هذا التقويم الجغرافى الاقتصادى ، هو الحريص على جدوى المحصلة الاقتصادية ، التى يسفر عنها هذا التفاعل ، وترسخ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، لحساب حركة الحياة وتأمين حضورها ومسيرتها ومصيرها الاقتصادى ، فى المكان والزمان •

ولقد تعلم الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، كيف يمسك بزمام كل العوامل والضوابط والمتغيرات ، التى تحكم وتسيطر على هذا التفاعل الحيوى

الناجح ، ومضيه على درب العمل الاقتصادى . كما تعلم أيضا كيف يتابع ويحصى ثمرات هذا التفاعل من خلال التعامل بين الانتاج والاستهلاك ، الذى تسجله صفحات الحضور الانسانى الحضارى بشـقيه المادي والروحي في ربوع الأرض ، على المدى الطـويل . ومن ثم يحرص التقـويم الجغرافى الاقتصادى على فهم واستيعاب العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وكيف تكون فى المكان والزمان ، وكيف تمضي وينبغي المحافظة عليها .

العلاقة بين الانتاج والاستهلاك .. كيف ولماذا ؟

من صميم العملية الاقتصـادية ، التي تحدد أبعادها حركة الحياة وحضور الانسان على الأرض ، يتعقب الاجتهاد الجغرافي الاقتصادى نشاط الانسان ، وهو يطلب البقاء ويتلمس السيادة في المكان والزمان . وفي صلب العملية الاقتصادية ومحصلتها ، التى تلبى نداء الحياة وتطاوع ارادة الحضور الانسانى فى المكان والزمان ، يتقصى الاجتهاد الجغرافى الاقتصادي كل البيانات والمؤشرات والانجازات ، التى تبين كيف ينتصر اجتهـاد الانسان ، وكيف تنتفع الحياة دائما بهذا الانتصار اقتصاديا واجتماعيا .

بل قل - بكل الثقة - أنه فى جوهر هذه العملية الاقتصـادية التى لا تتوقف ، ولا ينبغى لها أن تتوقف ، علامات ومؤشرات ، يدرك الاجتهـاد الجغرافى الاقتصادى بموجبها لماذا لا تتوقف أو لماذا لا تكف فى المكان والزمان . وعدم التوقف يعنى الاستمرار الذى يجاوب استمرار الحيـاة والحرص عليها . وعدم التوقف يعنى أيضا التغير الذى يلبى تطلع الانسان الى حياة أفضل ، على طول المدى .

وما من شك في أن هذا الاستمرار فى صحبة التغير ، هو الذى يكون فى العملية الاقتصادية واطارها المحبوك ، من وراء العلاقة بين :

١ - **الانتاج** الذى تتبين الخبرة الجغرافية الاقتصادية معناه ، وتمحص مقوماته ، وتمسك بزمام العوامل والضوابط الحاكمـة لعطائه ، وتحسب جدوى معدلاته ، ومدى استجابة هذه المعدلات للطلب ، الذى تبتغيـه ارادة الابقاء أو المحافظة على نبض الحياة ، وتلتزم به فى المكان والزمان .

٢ - **الاستهلاك** الذى تتبين الخبرة الجغرافيـة الاقتصـادية معناه ، وتمحص موجبـات الطلب ومبلغ التشبث به ، وتمسك بزمام الضـوابط الحاكمة لاختيار الطلب وسلوكه ، وتدرك موجبات تصاعد أو زيادة معدلاته

ومبلغ انحرافه ، وتحسب جدوى هذه المعدلات ومدى استجابة هذه المعدلات للطلب وسلوكه الذى تقتنع به ارادة الحياة للابقاء أو المحـافظة على نبض الحياة ، وتلتزم به فى المكان والزمان ٠

وليس فى وسع الخبرة الجغرافية الاقتصادية أبدا ، أن تهمل فى دراسة الانتاج ، وهو بالقطع لحساب الاستهلاك ٠ وليس فى وسـع هـذه الخبرة أيضا ، أن تتهاون فى دراسة الاستهلاك ، وهو بالتـأكيد حافز من حوافز الانتاج(١) ٠ بل قل لا يكون فى وسع هذه الخبرة ، وهى تتلمس الموضوعية والواقعية ، فى رؤية المعادلة الاقتصادية ، أن تفرط أبدا فى الادراك الحقيقى للعلاقة الأصولية بين الانتاج والاستهلاك ٠

ولا تعنى هذه العلاقة الأصولية شيئا ، غير الربط الوثيق ، بين الانتاج وهو عرض وعطاء من جانب ، والاستهلاك وهو طلب وأخذ من جانب آخر ٠ ولا عرض أبدا من غير طلب ، يمد يده ويحصـل على ما يجد ، أو ما يريد ، لحساب الاستهلاك ٠ ولا طلب أبدا من غير عرض يقدم ما عنده ، ويروج له ، ويزينه فى عيون الطلب ، لحساب الانتاج ٠

ولا ينبغى لهذه الخبرة الجغرافية الاقتصادية ، أن توظف الاجتهـاد الجغرافى ، وأن تكل اليه مهمة تقصى حقيقة الانتـاج ومقوماته ومعدلاته ، توظيفا جادا لا يهـدأ ، وأن تسمكت فى نفس الوقت وتلتزم الصمت ، ولا تتقصى حقيقة الاستهلاك واتجـاهاته وتطلعاته ٠ والسكوت عن دراسـة موضوع الاستهلاك ، هو عين الخطأ الذى يوقع الاجتهاد الجغرافى فى الخطيئة٠

ولا يعنى هذا السكوت شيئا ، غير التوظيف القاصر للاجتهاد الجغرافى٠ ويقصر هذا الاجتهاد فى آدائه الوظيفى ، لأنه لا يكترث بطرف مهم من أطراف المعادلة الاقتصادية ٠ وعدم الاكتراث بهذا الطرف ، لا يعنى شيئا أخطر من التفريط ، فى العلاقة التى تجسد التوازن ، وهو أهم وأجدى ما ينبغى أن يلتزم به الطرفان ، فى هذه المعادلة الاقتصادية ، فى المكان والزمان ٠

وقل ـ بكل اليقين ـ أنه ما كان فى وسع الباحث الجغرافى ، أن يهمل أبدا ، أو أن يتهاون فى تقصى جدوى التوازن الاقتصادى ، فى اطار العلاقة

---

(١) محمد فاتح عقيل : المرجع فى الجغرافية الاقتصادية ، منشأة المعارف ، الاسـكندرية ١٩٧٩ ، ص ٣٢ ـ ٣٣ ٠

الأصولية ، بين الانتاج وما يقدمه من عرض في السوق ، والاستهلاك وما يدعوه الى الطلب من السوق • ووقوف العناية الجغرافية بالاستهلاك عند هذا الحد ، وقوف غير مجد • وما ينبغى أن تتمادى الخبرة الجغرافية الاقتصادية فى دراسة الانتاج دراسة موضـــوعية هادفة ، ولا تتفرغ فى نفس الوقت وبنفس القدر من العناية لدراسة الاستهلاك •

ولا يجوز أن تضحى الرؤيه الجغرافية الاقتصـــادية الكلية للمعـادلة الاقتصادية ، بالاهتمام المتوازن ، والعلاقة التى لا ينبغى التفريط فيها ، بين هذين الموضوعين المتكاملين • وهل يجوز أن تلهث الخبرة الجغرافيـــة وراء الانتاج حتى يصرفها عن الاستهلاك ؟ بل وكيف ترتكب هذا الخطأ ، وهى بذاتها الخبرة التى تتمرس دائما ، فى رؤية الكل من خلال الجزء أحيانا ، وفى رؤية الجزء من خلال الكل أحيانا أخرى ؟ • وما من شك فى أن مرونة هذه الرؤية ، هى التى تصطنع من الانتاج والاستهلاك فى المكان والزمان ، حدين متناظرين ومتكاملين ، فى صلب المعادلة الاقتصادية ، لحساب الانســـان ، حضوره ومصيره الاقتصادى فى كل مكان وفى أى زمان •

وبهذا المنطق الوضوعى الرشيد ، ينبغى أن يكون الانتاج بكل أبعاده فى المكان والزمان ، موضع اهتمام الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، ومحـل عناية بحثه ودراسته وتقويمه • ويجسد هذا الاهتمام — فيما يجسده — معنى **العرض** الذى يقدمه الانتاج من غير ابطاء أو تقصير • وتكشف هذه العناية — فيما تكشف — مبلغ استجابة هذا العرض الفورية المباشرة وغير المباشرة للطلب وحاجة الاستهلاك فى كل مكان وزمان • ومن ثم تكون هذه الدراسة الجغرافية فى الاطار الجغرافى المعاصر ، موضوعية وهادفة لحساب الانسان •

وبهذا المنطق الموضوعى الرشيد ، ينبغى أن يكون الاســـتهلاك بكل أبعاده فى المكان والزمان ، موضع اهتمام الاجتهاد الجغرافى الاقتصـــادى ، ومحل عناية بحثه ودراسته وتقويمه • ويجسده هذا الاهتمام — فيما يجسده — معنى **الطلب** الذى تمتد اليه يد الاستهلاك بكل لهفة أو تطلع • وتكشف هذه العناية — فيما تكشف — مبلغ استجابة هذا الطلب الفورية المباشرة أو غير المباشرة للعرض وانجازات الانتاج فى كل مكان وزمان • ومن ثم تكون هذه الدراسة الجغرافية فى الاطار الجغرافى المعاصر ، موضوعية وهادفة لحســاب الانسان •

وهذا معناه أن مسئولية الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، قبل أطراف

المعادلة الاقتصادية ، ينبغى أن تكون متوازنة ومتوازية • ولا ينبغى أن ينحاز هذا الاجتهاد بقصد أو من غير قصد الى طرف من أطرافها على حساب الطرف الآخر • وهذه المسئولية المتوازية والمتوازنة ، هى العلامة التى لا تضل ولا تضلل ، فى مجال استشعار العلاقة الحتمية بين الانتاج والاستهلاك ، وعدم التفريط فى جدوى هذه العلاقة • بل قل أن تناول موضوعى الانتاج والاستهلاك معا ، ينبغى أن يكون فى اطار هذه العلاقة ، وعلى اعتبار أنهما حدين متناظرين فى المعادلة الاقتصادية •

وهذان الحدان المتناظران هما ـ الانتاج والاستهلاك ـ اللذان يكفلان معا علاقة الاتزان الحقيقى فى محصلة المعادلة الاقتصادية • ولا تكون هذه المعادلة سوية على درب الصواب الاقتصادى من غير هذه العلاقة التى تكفل الحياة فى كل مكان وفى أى زمان • ولا استهلاك من غير انتاج مناسب بالكم والكيف ، يلبى طلبه ويستمع الى حاجته وتطلعاته • ولا انتاج فى نفس الوقت من غير استهلاك مناسب بالكم والكيف ، يطلب عطائه ويتطلع اليه فى لهفة والحاح •

* * *

الاستهلاك فى الرؤية الجغرافية ••• لماذا وكيف :

كما يستحق الانتاج المتنوع فى كل مراتب الاستخدام الأولى ، والاستخدام الثنائى ، والاستخدام الثلاثى(٢) ، أن يشغل اهتمام الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، وأن يحظى بعناية بحثه القصوى • وكما تستحق كل القنوات(٣) التى تقدم أو تعرض محصلة هذا الانتاج المتنوع طيبا ومباركا الى الاستهلاك ، أن تستقطب اهتمام الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، وأن

---

(٢) يضم الاستخدام الأولى كل أوجه الانتاج من المواد الخام والحصول عليها من مواردها الأولية فى البر والبحر • ويضم الاستخدام الثنائى كل أوجه الانتاج التى تصنع وتشكل وتجهز المواد الخام على النحو الصالح للاستهلاك المباشر وغير المباشر • ومحصلة هذين الاستخدامين تمثل الانتاج السلعى على اختلاف أنواعه المنتهية والمعمرة • أما الاستخدام الثلاثى فهو الذى يختص بانتاج الخدمات • ومهما اختلف البحث حول تقويم هذا النمط من الانتاج ، فهو موضع الطلب الذى يدنو اليه الاستهلاك وينتفع به •
Thoman, R.S. : The Geography of Economic Aclivity. NY. 1962.

(٣) تنطوى الجغرافية الاقتصادية على فروع علمية جغرافية كثيرة ، تهتم بالانتاج وسبل عرضه وتسويقه • ونذكر منها جغرافية النقل وجغرافية التجارة الدولية •

تستوجب عنايته التى لا تغفل • ويستحق الاستهلاك أن يوضع فى الموضع المناسب فى الرؤية الجغرافية • بل يستحق الاستهلاك فى اطار هده الرؤيه نفس القدر من الاهتمام والعناية الجغرافية •

واستحقاق الاستهلاك هذه العناية مسألة لا تقبل الجدل ، لأنه الطرف الآخر المناظر للانتاج فى المعادلة الاقتصاديه • بل قل أنه لا محل للجدل أصلا ، لأن الاستهلاك ظاهرة بشرية لها صفة العموم والتعميم ، ولأن الانسان فى المكان والزمان ، هو صاحب المصلحة المشتركة فى الانتاج لانه يطلب ، وفى الاستهلاك لأنه يعيش •

هكذا يشد الاستهلاك انتباه الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى • ويستحق الاستهلاك عناية هذا الاجتهاد من غير تخوف أو من غير حرج • ولا تعارض أبدا بين الرؤية الاقتصادية والرؤية الجغرافية الاقتصادية للاستهلاك ، لأن كل تخصص من هذين التخصصين يطل على هذه الظاهرة من زاويته المتخصصة • وحسن توظيف كل رؤية من هاتين الرؤيتين ، يصطنع التكامل العريض فى دراسة هذا الموضوع الحيوى لحساب الانسان •

وفى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، يكون البحث الموضوعى عن الاستهلاك بحثا جغرافيا هادفا بالفعل ، لأنه يهتم بظاهرة بشرية ، لا ينبغى التفريط فى الاطلاع عليها ، وتقويم جدواها • كما يكون البحث الموضوعى عن الاستهلاك بحثا جغرافيا مفيدا بالضرورة ، لأنه يقوم أصول العلاقه بين الانتاج والاستهلاك ، ويحسب جدوى التوازن الذى تكفله هذه العلاقه وهى سوية ومنضبطة ، أو الذى تهدره هذه العلاقة وهى غير سوية وغير منضبطة•

واذا كانت هناك موجبات كثيرة ومهمة ، قد استوجبت عناية الخبرة الجغرافية الاقتصادية بالانتاج الى حد الانحياز الظاهر ، فان ثمة موجبات كثيرة وأكثر أهمية ، تدعو الى توجيه عناية هذه الخبرة الى الاستهلاك • بل يجب انهاء هذا الانحياز الى الانتاج الذى لا مبرر له ، ووضع الاستهلاك فى مكانه الصحيح ، فى اطار العناية الجغرافية الاقتصادية •

وصحيح أن علاقة الاستهلاك بالناس علاقة مباشرة ، يجسدها امتداد يد الطلب الى العرض • وصحيح أن الاستهلاك ظاهرة بشرية خالصة ، ليس فى فحواها صلة مباشرة بالأرض • ولكن الصحيح أيضا أن علاقة الاستهلاك بالانتاج ، هى علاقة مباشرة وانها تصطنع علاقة غير مباشرة بين الاستهلاك

والأرض من خلال الناس ، ســــواء وهم ينتجون لحســاب الطلب ، أو وهم يعرضون الانتاج لحساب الاستهلاك ·

ومن خلال هذه العلاقة غير المباشرة ، ينبغى أن تطوع دراسة موضوع الاستهلاك تطويعا سليما ، لمنهج البحث الجغرافى من غـــير تحفظ · وكمــا نحسب من خلال الرؤية الجغرافيـــة الاقتصادية حساب الانتاج ومقـــوماته. ونراكمه فى وعاء الدخل القومى ، يمكن أن نحسب من خلال هـــذه الرؤية أيضا حساب الانفاق وأوجه تبديده وصرفه فى مصارف الاستهلاك العـــام والاستهلاك الخاص(٤) · وبموجب هذا الحساب ، على مستوى الدولة ، أو على مستوى الاقليم أو على مستوى العــــالم ، تتكشف العلاقة بين الانتـــاج والاستهلاك ، ومبلغ التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب · ومن ثم يمكن التمييز بين الدول أو الأقاليم فى ضوء هذا التوازن ، على درب الصواب ، أو الخطأ الاقتصادى(٥) ·

واهتمام الاجتهـــــاد الجغرافى الاقتصـــادى اهتماما جادا بموضــوع الاستهلاك ، هو اهتمام منطقى وفى موضعه الجغرافى السليم · وهـــو عين العناية بدراسة هذه الظاهرة البشرية فى اطار قيمتها الاقتصادية الواقعية · ولا يبدأ هذا الاهتمام الجغرافى الموضوعى من فراغ · ولا تكون هذه العناية من غير غاية أو من غير هدف · بل قل — بكل الثقة — أنه اهتمام جغرافى فى صلب أو فى جوهر العناية الموضوعية الهادفة ، التى تتفرع لها الجغرافية الاقتصادية وفروعها المتعددة ، فى اطار النظرية البحتة أحيـــانا ، أو فى خدمة العمل التطبيقى أحيانا أخرى ·

ومن خلال هذه العناية ، تتلمس الخبرة الجغرافية الاقتصادية — بكل الحصافة — القنوات التى تصـــطنع لب أو جوهر العـــلاقة الحتمية ، وهى اقتصادية وحضارية واجتماعية · كما تستهدف تقويم هـــذه العلاقة ، فى اطار أكبر قدر سوى من التوازى والتوازن فى المكان والزمان ، بين :

---

(٤) أوجه الاستهلاك الخاص هى التى يلبى فيهـــا الطلب حاجة الفرد الذاتية والأنسب لمستوى معيشته ، ويقع عليه اختياره المطلق · وأوجه الاستهلاك العام هى التى يلبى فيهـــا الطلب حاجة الجماعة ، فى اطار التفاوت بين مستويات المعيشة وموجبات الاختيار ·

(٥) عندما يكون التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، أو يتحقق التوازن بين الدخل القومى والانفاق العام ، تكون الدولة فى الوضع الاقتصادى السوى وتكون المسيرة الاقتصادية المتوازنة على درب الصواب الاقتصادى · وبالمقارنة هناك دول كثيرة يختل فيها هذا التوازن · فاذا كان الاتجاه العام لصالح الانتاج وعلى حســـاب الاستهلاك ، يكون اقتصـــاد الدولة سليما ويحقق الفائض الذى يؤمن المصير الاقتصادى · أما اذا كان الاتجاه العام لحساب الاستهلاك ولغـــير مصلحة الانتاج ، يكون اقتصاد الدولة مختلا ، وترهقه المديونية ويتهدده الخطأ الاقتصادى ·

١ - هدف وغاية وقيمة ما يحققه الانتاج ، وهو اضافة وعطاء وعرض لحساب الطلب ، ومصلحة الانسان المنتج والمستهلك فى هذا العرض •

٢ - هدف وغاية وقيمة ما يبتغيه الاستهلاك ، وهو أخذ وتبديد وطلب على حساب العرض ، ومصلحة الانسان المنتج والمستهلك فى هذا الطلب •

وينبغى أن يكون فى وسع الخبرة الجغرافية الاقتصـــادية ، أن توظف الاهتمام الجغرافى الموضوعى المشترك بالانتاج والاستهلاك معا ، ليس توظيفا ماهرا ومرنا فقط ، بل توظيفا متوازنا ومتوازيا فى اطار العلاقة الوثيقـــة بينهما • كما ينبغى أن تعرف هذه الخبرة أيضـــا ، الـكيفية التى تكشف بموجبها عن أصول هذه الصلة ، أو التى تقوم واقعية العلاقة بين العطـــاء والأخذ أو بين العرض والطلب •

وصحيح أن هذه العلاقة قابلة لأن تنتهك فى الزمان والمكان ، تحت وطأة المتغيرات • وصحيح أن هذه الانتهاكات تبيح لطرف من الأطراف ، أن ينال من الطرف الآخر ، فى غيبة موجبـــات الصواب الاقتصادى • ولـكن الصحيح بعد ذلك كله أن هذه العلاقة لا تكون فى أسوأ الاحتمالات المتوقعة على درب الخطأ الاقتصادى قابلة لأن تنقطع أبدا بين هذين الطرفين : الانتاج والاستهلاك •

وتفلح الخبرة الجغرافية الاقتصادية الى أقصى حد ، عندما توجه هـــذا التوظيف المـــاهر فى الاتجاه الصحيح ، من أجل الرؤية الجغرافيـــة الـكلية الشاملة ، التى تجمع بين الانتاج وما يقدمه من عرض، والاستهلاك وما يبتغيه من طلب • وتستوجب هذه الرؤية الجغرافية الكلية ادراك حقيقتين هامتين عن جوهر العلاقة بين الانتاج والاستهلاك • وهاتان الحقيقتان هما :

الحقيقة الأولى : وهى التى تجسد - بكل الوضـــوح - الـكيفية التى يجاوب الانتاج الطبيعى أو الانتاج الاقتصادى ، وفى مراتب ومســـتويات الانتاج المتباينة ، بموجبها حاجة الطلب وارادة الاستهلاك المتلهفة • ومن ثم لا تكون ولا ينبغى أن تكون العلاقة بين العرض فى جانب والطلب فى جانب آخر ، وعلى أى شكل من الأشكال وعلى أى مستوى من المستويات عبثا • بل هى علاقة أصولية ووثيقة • وتسجل هذه العلاقة واقعية الالتزام بين الطرفين

الذى لا يتأتى فى المكان والزمان ، من غير ضوابط حاكمة لهذا الالتزام ، فى اطار توازن اقتصادى معقول .

الحقيقة الثانية : وهى التى تجسد - بكل الوضـــوح - الكيفية التى يتطلع الاستهلاك المباشر أو غير المباشر ، وفى مراتب الطلب المتفاوتة للفرد أو للجماعة ، بموجبها الى استجابة العرض وثمرات الانتاج المتنوعة . ومن ثم لا تنشأ ولا ينبغى أن تنشأ هذه العلاقة بين العرض فى جانب ، والطلب فى جانب آخر ، على أى شكل من الأشكال وعلى أى مستوى من المستويات ، من فراغ . بل هى علاقة أصولية وحتمية . وتسجل هذه العــلاقة المصلحة المشتركة بين الطرفين ، التى لا تتأتى فى المكان والزمان ، من غـــير ارادة ووعى ، بأهداف هذه المصلحة وفى اطار توازن اقتصادى سليم .

وتطلع الاستهلاك الذى لا ولم ولن ينشأ أبدا من فراغ وتمتد يده لأنه هادف ، واستجابة الانتاج الذى لا ولم ولن يخذل يد الطلب الذى تمتد اليه من غير مبرر لأنه هادف أيضا ، يرسخان معا العلاقة بينهما فى اطار المصلحة المشتركة . وتدعو هذه العلاقة بين الانتـــاج والاستهلاك التى لا ولم ولن تمض عبثا لأنها حتمية ، الخبرة الجغرافيـــة الاقتصادية لاستيعاب هــــذا الواقع . كما تدعو أيضا الى تكريس الاهتمام وتوفير العناية ، بجوهر الهدف الذى يستوجب هذه العـــلاقة ، أو بموجبات العلاقة التى تحقق الهــــدف الاقتصادى .

بل قل أن هذه العلاقة الأصولية ، تدعو الخبرة الجغرافية الاقتصادية الى استطلاع المتغيرات التى تنتهك هذه العلاقة أو التى تتجاوز حد التوازن الاقتصادى ، وتطعن المصلحة المشتركة بين الانتاج والاستهلاك . كمـــا تدعو الخبرة الجغرافية الاقتصادية أيضا الى بيان الضوابط التى تنظم العلاقة وتحكم الغاية والهدف ، فى اطار توازن اقتصادى يكفل المصلحة المشتركة بينهما . ومن ثم ينبغى أن يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، كيف يجســد مفهوم التوازن الذى ينبغى أن تلتزم به الأطراف المعنية بهذه العلاقة ، فى صلب المعادلة الاقتصادية ، لحساب الانسان فى ربوع الأرض .

- وتتمرس الخبرة الجغرافية الاقتصــــادية التى تمسك جيـــدا بزمام موضوع الانتاج . وتخصص من أجل هذا الموضوع فروعا متخصصة فى اطار الجغرافية الاقتصادية ، تعكف على دراسة هذا الموضوع ، بل قل أن الخبرة الجغرافية الاقتصادية تحسن صنعا وتجيد لأنهـــا تضيف اضافات مفيـــدة

ومجددة ، بشأن الرؤية الجغرافية للانتاج وتقويمه تقويما اقتصاديا لحساب الاستهلاك .

وتصبح هذه الخبرة الجغرافية الاقتصادية مطالبة فى هذا العصر أيضا ، بأن تستطلع موضوع الاستهلاك . بمعنى أن تضع موضوع الاستهلاك فى اطار الرؤية الجغرافية ومنهجها العلمى . وتحسن هذه الخبرة صنعا لو عرفت كيف تمسك بزمام الاستهلاك الى الحد الذى يبقى على التوازن الاقتصادى بينه وبين الانتاج ، أو لو عرفت كيف تبصره وتنتشله من موجبات الانحراف أو الاخلال بهذا التوازن فى المكان والزمان .

وهكذا نفهم جيدا ، لماذا ينبغى أن تخصص الخبرة الجغرافية الاقتصادية ، فرعا خاصا من فروع الجغرافية الاقتصادية ، يتفرغ تفرغا كاملا ومتخصصا لدراسة موضوع الاستهلاك . وصحيح أن هذا عبء جديد ، يقع على عاتق الجغرافية الاقتصادية ، ويضيف اليها مهمة علمية صعبة . ولكن الصحيح أيضا أن هذه المهمة مهما كانت صعبة ، فهى لا تمثل الهم الثقيل . بل قل انها هى جزء من الواجب العلمى ، الذى لا مبرر للتهرب منه ، أو لا مبرر للتفريط فيه . ولماذا لا نقول أن هذه المهمة هى الاضافة الجيدة ، التى تكتمل بموجبها بنية الجغرافية الاقتصادية العلمية .

واهتمام الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى وعنايته بموضوع الاستهلاك ، فى مقابل اهتمامه بموضوع الانتاج والعناية به ، يمثل اتجاها جيدا ومفيدا ، فى اطار الرؤية الجغرافية الشاملة والمتوازنة ، لحضور الانسان وسيادته فى ربوع الأرض . ولا شىء يضع الانسان فى مكان السيادة ، ولا شىء يحافظ على بقائه فى هذه المكانة ، ولا شىء يؤمن مصير هذه السيادة غير السيطرة على العلاقة التى تكفل التوازن الاقتصادى الحقيقى بين الانتاج والاستهلاك . وهذا معناه أن تصدى الجغرافية لهذه المسئولية ، يجعل منها عينا تسهر على حراسة سيادة الانسان على الأرض ، وتحول دون تفريغ مضمون هذه العلاقة من مرماها ومغزاها .

وهذا الاهتمام الجغرافى بموضوع الاستهلاك ، لا يعنى من وجهة النظر العلمية الجغرافية المعاصرة شيئا أهم من تكامل حقيقى وواقعى فى البنية المركبة ، التى تجمع أوصال الرؤية الجغرافية ، وهى تطل على حقيقة المعادلة الاقتصادية فى المكان والزمان . بل هو اهتمام جغرافى سديد ، لا يعنى شيئا مجديا أهم من استشعار التوازى والتوازن البحثى ، فى اطار منهجية

الواقع التركيبى التحليلى ، الذى تلتزم به الدراسة الجغرافية ، وهى تتطلع بمسئوليتها الى بنية المعادلة الاقتصادية فى كل مكان وفى أى زمان • ومن أجل ذلك ندرك أن هذا الاهتمام الجغرافى هـــو عين الواجب العلمى الذى لا مبرر للتهرب منه أو للتفريط فيه •

وتوظيف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى التوظيف الجيد ، فى مطالعـــة الرؤية الجغرافية لاجتماع الانتاج والاستهلاك فى المعادلة الاقتصادية ، هـــو السبيل الامثل لوضع الاضافة فى مكانها الصحيح ، فى صلب الجغرافيـــة الاقتصادية • بل يحقق هذا التوظيف الجغرافى السبيل الأفضل والأجدى ، الذى يتأتى بموجبه الاتساع والتعميق والتجـــديد والتجويد ، فى مغزى ومرمى التوجه العلمى الصحيح الهادف للجغرافية الاقتصادية •

وقل أن هذا التوظيف الجغرافى الرشيد فى خدمة موضوع الاستهلاك، لا يعنى فى نهاية المطاف ، شـــيئا أهم وأجدى من حسن توجيـــه الرؤية الجغرافية ، بكل ما تملك من قدرات التحليـــل والتركيب الى صلب أو الى جوهر العلاقة الأصولية بين الانتـــاج والاســـتهلاك • ومن ثم يحق للخبرة الجغرافية الاقتصادية أن تقـــوم كل عوامل التغير والتغيير ، وكل عـــوامل الضبط والانضباط التى تؤثر فى هذه العلاقة • بل يحق لها أيضا ، فى اطار هذا التقويم استشعار :

١ ـ مبلغ اكتمال الحلقة الاقتصادية السوية ، التى يصطنعها انضباط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك أو استمرار التوازن بين العرض والطلب ، فى اطار المعادلة الاقتصادية لحساب الانسان •

٢ ـ مبلغ جدية وجدوى المعادلة الاقتصادية ، التى يكفلهـــا التوازن الضرورى ، لحساب حضوره الاجتماعى والحضارى والاقتصادى ، فى المـكان والزمان •

الاستهلاك ،مكانه فى الجغرافية الاقتصادية ومكانته :

مثلما تضم الجغرافية الاقتصادية فى اطارها العلمى الفضفاض فروعا ، تتخصص تخصصا علميا جغرافيا دقيقـــا ، فى دراسة ، موضـــوع **الانتاج** وموضوع **الموارد** وموضوع **استخدام الأرض** ، وموضوع **النقل** ، وموضوع **التجارة الدولية** ، وموضوع **التنمية** ، ينبغى أن تنضم دراســـة موضـــوع **الاستهلاك** انضمام الرفيق أو الشقيق الى الأشقاء فى هذه الزمرة • وهـــذا

الانضمام يعنى الاضافة المجددة لجدوى الجغرافية الاقتصادية • كما يعنى أيضا الاشتباك أو التداخل الحقيقى ، بين موضوع الاستهلاك وسائر الموضوعات الأخرى ، فى تركيب بنية الجغرافية الاقتصادية الهيكلى •

وقل - بكل اليقين الجغرافى - أن هذا الانضمام يبدو وجيها فى الشكل والمضمون • بل ومن غير هذا الانضمام الى فروع الجغرافية الاقتصادية المتعددة الآخرى ، يبقى مكانه شاغرا ، وتبقى مضامين الجغرافية الاقتصادية ناقصة • وهذا معناه أن يفتقد الجغرافى فى رؤيته للظاهرة الاقتصادية ، الحبكة العلمية الموضوعية • ومعناه أيضا أن يستشعر الجغرافى القصور والتقصير فى تقصى حقيقة المعادلة الاقتصادية • وما من شك فى أن غياب موضوع الاستهلاك وبقاء مكانه شاغرا ، لا يعنى شيئا ، أقل من عدم تكامل الرؤية الجغرافية ، لأبعاد الظاهرة الاقتصادية فى اطار حركة الحياة ومسيرتها ، فى المكان والزمان •

ومع افتقاد هذه الحبكة العلمية الجغرافية الموضوعية ، يبدو النقص واضحا فى بنية الجغرافية الاقتصادية وكأنه يمسخها • بل قل ينبغى أن يستشعر الجغرافى مبلغ القصور فى مغزى الجغرافية الاقتصادية ومرماها العلمى المتجدد ، كما يريد الفكر الجغرافى المعاصر ، فلسفته واتجاهاته التطبيقية ، لها أن تكون • وقد توجه الى الجغرافى أصابع الاتهام الذى يدينه ويرميه بالتقصير فى آداء مهمته العلمية التى تجاوب ارادة الفكر الجغرافى المعاصر • ولا مبرر للقصور ولا تبرير للتقصير ، غير التخوف الشديد من الاقدام الجرىء الذى تستوجبه دراسة موضوع الاستهلاك وهو شائك وشديد التعقيد •

وصحيح أن هذا التوف والحذر وليد الصعوبة فى السيطرة على مسائل شائكة وصعبة بشأن توزيع ظاهرة الاستهلاك على مستوى المكان ، وحساب العوامل التى تحكم هذا التوزيع • ولكن الصحيح أيضا أن هذا التخوف لا يبرر السكوت عن معالجة هذا الموضوع ، ولا يبرر ترك مكان الاستهلاك فى اطار الجغرافية الاقتصادية شاغرا • وهو - على كل حال - تخوف وحذر فى غير موضعه ، عندما يفرض حظرا على معالجة هذا الموضوع الحيوى ، أو عندما يلزم الجغرافى السكوت والصمت وكأن الأمر لا يعنيه من وجهة النظر العلمية الموضوعية ، بشأن هذه الظاهرة البشرية •

وكون الاستهلاك ظاهرة بشرية عامة ، ينبغى أن يقترن توزيعها فى

المكان والزمان بتوزيع السكان . ويجب أن يلتزم الجغرافى بهذه الظاهرة فى هذا الاطار ، ولا ينبغى أن يتهرب من المسئولية . وهنـــاك أكثر من سبيل مناسب لتوزيع هذه الظاهرة على مستوى المكان حتى يتصدى البحث الجغرافى لتفسيرها أو للربط بينهـــا وبين ظاهرات أخرى . ومن ثم يفلـح البحث الجغرافى فى تقويم هذه الظاهرة تقويما جغرافيا اقتصاديا فى المكان والزمان، وأن يحسب حساب العوامل والمصادر التى تتولد منها المتغيرات والضـوابط التى يتأثر بموجبها الاستهلاك ، سلوكه واتجاهاته .

ويمكن أن يجد الاجتهـــــاد الجغرافى الاقتصادى فى حســاب معدل الاستهلاك من سلعة معينة ، فى المكان والزمان سبيلا من سبل التوزيع(٦) . كما يجوز الاعتماد على حساب دالة الاستهلاك من ســـلعة معينة فى الزمان والمكان ، على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة ، سبيلا آخرا من ســبل التوزيع(٧) . وما من شك فى أن السيطرة على هذا التوزيع فى المكان ، على مستوى الدولة أو على مستوى الاقليم أو على مستوى العالم ، هى وحدها التى تنهى هذا التخوف .

واختراق حاجز الخوف من خلال السيطرة على الوســيلة أو الســبيل الأنسب لرؤية هذه الظاهرة رؤية جغرافية ، وتوزيعها على مستوى المكان ،

---

(٦) يحسب هذا المعدل على أساس حساب الفرق بين كم الانتاج من هذه السلعة المعنية وكم الاستهلاك منها فى المكان . ومن ثم نحصل على : نسبة الاستهلاك المحلى منهـــا ونسبة ما يتجه منها الى الاستهلاك فى أماكن أخرى . كما يمكن أن نحصل على نسبة كم الانتاج الفعلى من هذه السلعة المعنية منسوبة الى أقصى كم للانتاج يمكن أن يتحقق من هذه السلعة المعنية فى نفس المكان . وتجسد هذه النسبة مبلغ التزام الانتاج ومعدلاته قبل الاستهلاك ومطالبه أو عدم التزامه . كما يمضى الحساب لبيان العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ومبلـــغ التوازن الاقتصادى بينهما فى المكان والزمان .

(٧) تعبر دالة الاستهلاك ــ فى الرؤية الاقتصادية البحتة ــ عن العلاقة بين الدخل الكلى والاستهلاك الكلى . ويمكن بيان دولة الاستهلاك فى شكل جدول أو معادلة أو رسم بيانى ، بين مقدار الانفاق ومقدار الادخار منسوبا الى الدخل عند كل مستوى من مستويات هذا الدخل.

راجع الفصل السابع من د. اسماعيل محمد هاشم : التحليل الاقتصادى الكمى ط ١ الاسكندرية ١٩٨١ .

هذا ولو حصلنا على دالة الاستهلاك على مستوى الدولة لبيان مقدار الانفاق العام منسوبا الى الدخل القومى فى الدولة ، كان فى وسع البحث الجغرافى أن يتبين هذه الدالة على مستوى مجمع الدول فى الاقليم أو فى القارة أو فى العالم . وعندئذ تكون المقارنة سهلة ويعتمد عليها فى التوزيع والمضى فى الدراسة الجغرافية التحليلية .

هو وحده الذى ينهى أى احجـام ، عن دراسـة ظاهرة الاستهلاك دراسـة جغرافية • ولا خوف من عواقب حصر وتقصى تأثر الاستهلاك وسلوكه على درب الصواب أو الخطأ الاقتصادى ، بالمتغيرات التى تطلق له العنان ، أو الضوابط التى تحكمه فى المكان والزمان • بل لا خوف أيضا من صعوبة السيطرة على الصراع ، بين تحريض المتغيرات وتحكم الضوابط من ناحية ، وموقف السلوك الاستهلاكى من هذا الصراع من ناحية أخرى •

وفى موضوع الاستهلاك ، الذى يتصدى الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، لحل عقدته المستعصية فى اطار الانتماء للجغرافية الاقتصادية واهتماماتها ، ينبغى أن يجسد هذا الاجتهاد الكيفية التى تقبل بها الخبرة الجغرافية على تناول هذا الموضـوع ، مقوماته وموجباته واتجاهاته وسـلوكه وانحرافاته وضوابطه • والمهم هو أن يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، المتغيرات والضوابط وهى تتأتى من مصدر واحد • كما ينبغى أن يعرف أيضا كيف تؤثر هذه المتغيرات والضوابط على اتجاه وسلوك الاستهلاك الذى يتباين من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر •

كما ينبغى أن يحدد هذا الاجتهاد الاطار الذى يتعين الالتزام به وعدم الخروج عنه ، فى صدد آداء المهمة العلمية الجغرافية المنوطة به فى دراسـة الاستهلاك • والمهم قبل أى شيء وبعد كل شيء ، أن يتأتى هذا الآداء الجغرافى الاقتصادى ، من غير خروج شارد عن منطق وفلسفة الفكر الجغرافى المعاصر ، أو من غير عصيان متمرد ، يلوى عنق الواقع أو الموضوعية ، حتى يزج بهما فى الاطار الواسع الذى يجمع أوصال الرؤية الكلية لمفهوم الاستهلاك فى الجغرافية الاقتصادية •

وقل ـ بكل اليقين ـ أنه فى اطار كل معادلات الاتزان الاقتصـادى الواقعى السـليم ، وهو عين ما تلتزم به الجغرافية الاقتصـادية قبل حركة الحياة ، وحضورها النشيط الفاعل فى طلب التعايش فى المكان ، فى الماضى والحاضر ، والمستقبل ، ينبغى أن تتابع الخبرة الجغرافيه موضوع الاستهلاك من غير تعارض ، أو من غير تناقض ، بين الرؤية الاقتصادية البحتة ، والرؤية الجغرافية(٨) ، لهذا الموضوع الواحد أو لهذه الظاهرة البشرية الواحدة •

---

(٨) لمـا كانت الرؤية الجغرافية فى اطار مفاهيم الجغرافية الاقتصادية الكلية ، نقسـم النشاط الاقتصادى الى عمليات الانتاج وعمليات الاستهلاك ، فيجب عند التطبيق على سـلعة

بل يجب أن تتكامل هاتان الرؤيتان تكاملا موضوعيا فى المكان والزمان . والمهم قبل أى شىء وبعد كل شىء ، أن يستهدف الآداء الجغرافى الاقتصادى فى موضوع الاستهلاك أمرين هامين ولا ينبغى التفريط فيهما .

وهذان الأمران الهامان هما اللذان يحددان الهدف أو الغاية من الدراسة الجغرافية الاقتصادية لموضوع الاستهلاك . وهما معا يجسدان أيضا الوسيلة والأسلوب التى تصل بموجبها هذه الدراسة الجغرافية الى الهدف أو الغاية الجغرافية الاقتصادية . ويتمثل هذان الأمران الجوهريان - بكل الايجاز - فى اطار رؤية الجغرافية الاقتصادية ومفاهيمها فى :

١ - الكيفية التى يوظف الاستهلاك والطلب بموجبها الانتاج المتنوع بالكم والكيف لحسابه ، ومبلغ استجابة الانتاج الفورية أو غير الفورية لهذا التوظيف والالتزام به فى المكان والزمان .

٢ - الكيفية التى يطوع الانتاج المتنوع بالكم والكيف بموجبها الاستهلاك والطلب ويطاوعه ، ومبلغ استجابة الاستهلاك الفورية أو غير الفورية لهذا التطويع والقبول به فى المكان والزمان .

ومن ثم يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، كيف كانت فى الماضى ، وكيف تكون فى الحاضر ، أوضاع العلاقة السوية ، بين الانتاج وهو يستجيب ويلبى ويعرض فى جانب ، والاستهلاك وهو يطلب ويأخذ ويبدد فى جانب آخر . كما يعرف هذا الاجتهاد أيضا ، كيف يتأتى الاخلال الذى يهدر أو ينتهك ، أو يفرط فى جدوى هذه العلاقة من خلال المتغيرات ، الى الحد الذى تنقلب عنده الأوضاع ، ويتمكن الانتاج من تطويع الاستهلاك والتغرير به .

معنية أن تجد اجابة عن الأسئلة التالية :

أين تنتج هذه السلعة ؟ ولماذا أمكن انتاج هذه السلعة ؟

وكيف تنتج هذه السلعة ؟

أين تسوق وتستهلك هذه السلعة ؟ لماذا أمكن تسويق واستهلاك هذه السلعة ؟

وكيف تستهلك هذه السلعة ؟

راجع : د. محمد فاتح عقيل ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

Shaw, E : World Economic Geog. N.Y. 1955 p. 4 - 5.

وسواء تبين الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى دلالات هذه العلاقة متمثلة فى التوازن الاقتصادى ، على مستوى الصلة والالتزام بين التابع والمتبوع ، أو على مستوى الصلة والالتزام بين الندين المتناظرين ، واستشعر جدواها أو تلمس مضرة الاخلال بها ، فان أهم ما ينبغى أن يعتنى به ، هو تقصى حقيقة دور وفعل وتأثير(٩) :

١ – المتغيرات المتنوعة التى تخل بهـذه العلاقة ، وتوقع بأى منهما ضحية سهلة فى براثن الآخر ٠

٢ – الضوابط المتباينة التى تحكم أو تضبط هذه العلاقة ، وتلزم أى منهما بحقوق الآخر ٠

بمعنى أن تقوم الخبرة الجغرافية الاقتصـادية هذه العلاقه بين الانتـاج والاستهلاك تقويما جادا ومجديا ٠ ومن ثم تحسب جدواها اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ، وهى علاقة سوية لحساب الانسان ، أو تحسب جدواها اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وهى علاقة غير سوية لحساب الانسان ٠ وهذا التقويم هو خير ما ينتفع به الوضع الاقتصادى على كل المستويات ، عندما تدعو الحاجه الى التدخل لاعادة هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك الى الصواب الاقتصادى ٠ وتصويب هذه العلاقة ، هو عين ما يحافظ على جدوى التوازن الاقتصادى فى صلب المعادلة الاقتصادية لحساب الانسان ومصيره ، فى المكان والزمان ٠

وما دام فى وسع الخبرة الجغرافية الاقتصـادية ، أن توظف الاجتهـاد العلمى فى اطار المنهج الجغرافى المناسب ، توظيفا ماهرا ، فيجب أن يتناول هذا الاجتهاد موضوع الاستهلاك تناولا جغرافيا سليما ٠ بل ينبغى أن تمضى هذه الدراسة الجغرافية الهادفة ، الى حد السيطرة الأصولية على كل الأبعاد العلمية الموضوعية ٠ بمعنى أن يزج الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى بهذا الموضوع الحيوى ، شأنه شأن أى ظاهرة بشرية ، فى اطار الرؤية الجغرافية ٠

والشرط الوحيد لبلوغ هذه الغاية ، هو أن يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصـادى ، كيف يخضـع هذه الظـاهرة البشرية خضـوعا علميا للنهج

---

(٩) ينبغى الاعتماد على دراسة العينة وتوظيف الاستبيان الجيد فى جمع البيانات وحصر النتائج التى تكشف الغطاء عن هذا التأثير ٠

الجغرافى فى التوزيع والتعليل والربط • ومن ثم يعرف هذا الاجتهاد جيدا ، كيف يتولى أمر تقويم هذه الظاهرة البشرية الاقتصادية فى نهاية المطاف ، تقويما جغرافيا اقتصاديا صحيحا •

ومن خلال السيطرة الجغرافية الأصولية على أبعاد الدراسة العلمية الموضوعية للاستهلاك واتجاهاته ، يمكن استشعار سبيل الصواب الاقتصادى بل يمكن التمييز بين الصواب والخطأ الاقتصادى • ومن ثم يكون الاسهام الجغرافى فى المحافظة على جوهر العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، أو على التوازن بين العرض والطلب ، أسهاما مفيدا • ولا يضير الخبرة الجغرافية الاقتصادية شيئا ، وهى لا تضل ولا تضلل ، اذا جاءت دراسة الانتاج والاستهلاك معا فى حبكة موضوعية علمية موصولة ، أو اذا جاءت دراسة الانتاج ودراسة الاستهلاك منفصلتين فى حبكة علمية غير موصولة •

وصحيح أن الحبكة الدراسية وهى موصولة أو وهى غير موصولة ، يجب أن تكون جغرافية لا تخرج عن الاطار الجغرافى ولا تتمرد على المنهج الجغرافى • ولكن الصحيح أيضا أن تضع الجغرافية الاقتصادية هذه الحبكة وهو موصولة أو وهى غير موصولة ، على مستوى العناية والمحافظة على العلاقة التى تربط بين الانتاج والاستهلاك • وعدم التفريط فى هذه العلاقة ينبغى أن يكون هدفا جغرافيا لأنه هو الذى يكفل الاطار العام للتوازن الاقتصادى ، ويؤمن حضور ومصير الانسان الاقتصادى والاجتماعى والحضارى فى المكان والزمان •

والاقدام الجغرافى والاقتصادى الحصيف ، على دراسة موضوع الاستهلاك ، من خلال العلاقة أو الصلة الوثيقة بالانتاج أحيانا ، أو على دراسة موضوع الاستهلاك دراسة متفردة ، لا تفرط فى جدوى هذه العلاقة بالانتاج ، يمثل اقداما بريئا ومفيدا • وهو — بكل المعايير — اقدام علمى موضوعى هادف لا ينبغى أن يخيب • ذلك أنه اقدام يخوض التجربة الصعبة ولكنه لا يبدأ من فراغ ولا يضرب فى المجهول من غير غاية • بل قل — بكل اليقين — أن هذا الاقدام الجرىء ، يصبح التزاما أكيدا ، وأمانة فى العنق لحساب الانسان • وتصبح محصلة هذا الاقدام وما تحققه ، اضافة حقيقية ، فى البنية المركبة للجغرافية الاقتصادية •

وهذا الالتزام الجغرافى الاقتصادى ، هو الالتزام المفيد قولا وعملا ، ليس لأنه يبشر بالتجديد والتجويد والاضافة الى حيوية العمل الجغرافى فقط ، بل لأنه الالتزام الواعى الذى يوازن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى

بموجبه الالتزام الآخر بدراسة الانتاج • ووضع الالتزام الجغرافى الاقتصادى بدراسة الانتاج ، فى مقابل الالتزام الجغرافى الاقتصادى بدراسة الاستهلاك وعلى قدم المساواة ، لا يدعم التركيب الهيكلى لبنية الجغرافية الاقتصادية فقط ، بل يدعم مفهوم التوازن الاقتصادى فى الرؤية الجغرافية أيضا •

وما من شك فى أن هذا الالتزام هو الذى يضع التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، أمانة غالية فى عنق الخبرة اجغرافيه الاقتصاديه • ومن خلال هذا الالتزام لا تتهاون الجغرافية الاقتصادية فى حمل هده الأمانه • بل ولا تعفى الجغرافيه الاقتصاديه نفسها من مسئولية المحافظة على موجبات هذا التوازن الاقتصادى ، والمحافظه على جدواه ، لحساب الانسان ومصلحته المشتركة فى الانتاج والاستهلاك ، فى المكان والزمان •

والتصدى الجغرافى الاقتصادى لحمل هذه الأمانة العلمية ، هو حق يمليه ويرسخه الاهتمام الجغرافى بالواقع الاقتصادى وأطراف التعامل الاقتصادى ، العرض والطلب ، فى المكان والزمان • وهو أيضا واجب يمليه ويفرضه الاهتمام الجغرافى بالواقع البشرى وحضور الناس ومصيرهم الاقتصادى ، فى المكان والزمان • وبكل موجبات حقوق وواجبات هذا التصدى ، يستكمل الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، أبعاد الظاهرة الاقتصادية - الانتاج والاستهلاك - التى هى محل عناية واهتمام الجغرافية الاقتصادية واتجاهاتها التطبيقية ، لحساب الانسان وحقه الأكيد فى السيادة فى ربوع الأرض •

* * *

وأعجب العجب حقا وصدقا ، هو أن يتجنب الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى - ولا أقول يتجاهل - موضوع الاستهلاك حتى الآن فى عالم اليوم ، الذى تضطرب فيه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وتختل موجبات وأصول التوازن بين العرض والطلب • وصحيح أن الدراسة الجغرافية تتسلل تسلل التلميح السريع من موضوع الانتاج الى موضوع الاستهلاك • وصحيح أن هذا التسلل الذى لا يتجاوز حد التلميح يسقط عن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى شبهة التجاهل أو اغفال موضوع الاستهلاك • ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن هذا التلميح السريع لا يجسد غير الاهتمام السطحى • بل قل انه لا يعطى الاستهلاك حقه فى البحث الموضوعى الجغرافى • ثم هو لا يضع الاستهلاك فى مكانه المناسب أو الصحيح ، الذى يناسب مكانته الفعلية فى الرؤية الجغرافية الاقتصادية •

وصيحات التحذير أو صيحات الخوف على المصير الاقتصادى ، التى تنذر بأخطار التوازن المختل أو المضطرب بين الانتاج والاستهلاك ، صيحات جادة وصادقة وينبغى الاستماع اليها • وصيحات الخوف أو صيحات التحذير من سوء سلوك الاستهلاك الذى يجسد مبلغ اساءة المتغيرات الى العلاقة بين العرض والطلب ، صيحات جادة وصادقة ، وينبغى أن توقظ الوعى الاقتصادى من أجل الانضباط على مستوى الفرد ، أو على مستوى الجماعة فى الدولة ، أو على مستوى الناس جميعا فى العالم • بل ربما تبدو فى كثير من الأحيان ، وكأنها دون المستوى الذى ينبغى أن تكون عليه الصيحات ، لكيلا يتضرر المصير الاقتصادى • وتبدو فى بعض الأحيان الأخرى ، وكأنها صيحات تلقى على أسماع أقوام لا يفقهون أو لا يستجيبون •

وتستحق هذه الصيحات أن تجد آذان من يحسن الاستماع اليها ، بل تستحق أيضا أن تجد الاستجابة المناسبة ، من كل أمين على مصلحة الانسان ، فى التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، أو فى حسن التعامل بين العرض والطلب • وينبغى أن يصغى الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا الى هذا التحذير • بل ينبغى أن تحفز هذه الصيحات هذا الاجتهاد ، حتى يتحول من أساليب التلميح الى موضوع الاستهلاك ، الى ممارسة البحث الجغرافى الاقتصادى والعمل الجاد الصريح •

وأعجب العجب حقا وصدقا ، هو أن يتردد الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، وهو يستمع الى هذه الصيحات ويدرك صدقها ، فلا يتلفت التفاته الجد والاكتراث الحقيقى الى موضوع الاستهلاك ، ولا يعطيه الاهتمام بالقدر الذى يجاوب هذه الصيحات • وصحيح أن هناك أكثر من صعوبة ، يمكن أن تبرر فتور الاهتمام الجغرافى الاقتصادى بالاستهلاك فى الماضى • وصحيح أن هذا الاهتمام الجغرافى الاقتصادى الفاتر ، قد اكتفى بالاقتراب من موضوع الاستهلاك اقتراب التلميح من خلال دراسة الانتاج • ولكن الصحيح رغم ذلك كله ، هو ضرورة حمل الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى المعاصر ، على اقتحام هذا الميدان اقتحاما مباشرا ، ودراسة موضوع الاستهلاك دراسة صريحة •

وعندئذ ، لا بد أن تحسب الخبرة الجغرافية الاقتصادية حساب هذا الاقتحام ، وأن تعرف الغاية من العمل الجغرافى الصريح وأن تتلمس المسالك الوعرة التى يمضى فيها البحث الجغرافى من الاستهلاك الى هذه الغاية • ولا بد أن تعرف هذه الخبرة أيضا ، الكيفية التى تجسد مغزى ومرمى جغرافية الاستهلاك ، والكيفية التى تحتل بموجبها جغرافية الاستهلاك مكانها الصحيح

الشاغر ، بين فروع الجغرافية الاقتصادية المتخصصة . وما من شك فى أن احتلال جغرافية الاستهلاك المكان الصحيح ، هو الذى يحدد لها بالضرورة المكانة الصحيحة .

والتصحيح الذى ينتهى اتجاه البحث الجغرافى الصريح بموجبه الى تبنى موضوع الاستهلاك ، هو الذى يتمم موضوعية واتساع وعمق الرؤية الجغرافية الاقتصادية المتخصصة ، الى أبعاد المعادلة الاقتصادية وأطرافها الحقيقيين ، لحساب الانسان . بل قل - بكل اليقين - أن هذا التصحيح ، ينبغى أن يكون شغل الجغرافى الاقتصادى الشاغل . وهو - على كل حال - مهمة وغاية هذا الاقدام الجغرافى الاقتصادى الأنسب ، لحاجة العصر ، الذى يشهد سوء سلوك الاستهلاك ، ويسجل انحرافاته الى الخطأ الاقتصادى .

ويبلور هذا الاقدام الجغرافى الاقتصادى الصريح أمانة الاستماع الى صيحات التحذير من سوء الاستهلاك . ويجسد أيضا الاستجابة الجادة ، لما ينبغى أن يعنى الجغرافى من متابعة طرفى المعادلة الاقتصادية ، وهما الانتاج والاستهلاك . كما يؤكد هذا الاقدام الجغرافى ، الاستجابة الفورية التى تتلمس تعديل الأوضاع الاقتصادية ، تعديلا يبشر بالتوازن الاقتصادى ، ويؤمن حضور الانسان فى المكان ، ومصيره الاقتصادى فى الزمان .

* * *

وبعد ، هل يمكن أن تسكت الجغرافية بصفة عامة ، والجغرافية الاقتصادية بصفة خاصة عن موضوع الاستهلاك فى الوقت الذى يتمادى بحثها فى موضوع الانتاج ؟ وهل من الموضوعية العلمية الجغرافية فى شىء أن تتهرب الجغرافية الاقتصادية من البحث الصريح وتلوذ بالصمت ، أو أن تكتفى بالتلميح ؟

وفى اعتقاد الجغرافى ، أن الجغرافية الاقتصادية ، وهى لا تنكر أو لا تتنكر لاهتمام موضوعى بالعلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وبالتوازن بين العرض والطلب ، لا يمكن أن تسكت أو أن تتمادى فى السكوت عن موضوع الاستهلاك . ويكشف التلميح الى الاستهلاك من خلال دراسة الانتاج بوادر هذا الاهتمام . بل يظهر هذا التلميح ان الجغرافية الاقتصادية تريد أن تقول شيئا .

ولا يجوز - على كل حال - أن تقف الجغرافية الاقتصـــادية مكتوفة الأيدى • ولا يجوز فى مثل هذا الموقف الذى يتراوح بين السكوت أحيانا والتلميح أحيانا أخرى أن تتمادى الجغرافية الاقتصادية فى السكوت وعدم الاكتراث بالاستهلاك • بل ولا ينبغى أن يتسم الموقف الجغرافى الاقتصادى بالجمود ، فى نفس الوقت الذى تشمر فيه عن كل سواعد الجد والاجتهاد ، وتقتحم ميادين العمل التطبيقى اقتحاما مدروسا ورشيدا ، لحساب عمليات التنمية •

هذا ، وما من شك فى أن اقبال الجغرافية الاقتصـادية على دراسـة موضوع الاستهلاك ، وتفتح شهيتها ، هو اتجاه حميد ومفيد • ويعلن هذا الاتجاه الحميـد عن عزم أكيد وقدرة رشـيدة وبصيرة نافـذة ، والجغرافية الاقتصادية تقتحم ميادين العمل الجغرافى التطبيقى لحساب الانسان من أوسع الأبواب •

الفصل الأول

الإستهلاك

- معنى ومغزى الاستهلاك
- الاستهلاك تعود فطرى على الطلب
- الاستهلاك طلب وتوازن مع العرض
- الاستهلاك انحراف فى الطلب وامتثال للعرض
- استعادة التوازن بين الانتاج والاستهلاك

الفصل الأول

الاســـــتهلاك

معنى ومغزى الاستهلاك :

يطلب الاستهلاك ، ويمد يده ، وطلبه لا يكف ويده لا تسكت أبدا . بل قل انه الحاح فى الطلب فى المكان والزمان . وبه تكون وتبقى حياة الناس ، ومن غيره لا تكون ولا تبقى . ومن أجل الحصول على الطلب ، يكد الانسان ويشقى . ويحقق الحصول على الطلب غاية اقتصادية ، ومصالحة بين اليد التى تمتد وتطلب ، والمعين الذى يجاوب ويعطى .

ولأن حركة الحياة تمضى على الأرض ولا تتوقف أبدا ، يستمر الطلب ولا ينقطع ، لحساب الاستهلاك . ولأن مضى حركة الحياة على الأرض من زمان الى زمان آخر ، يكتنفه التغيير ، ديموجرافيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وسياسيا ، يتغير الطلب وهو الذى لا يكف ولا يمتنع ، لحساب الاستهلاك . والتغير فى الطلب ، يشمل الزيادة فى الكم ، والتنوع فى الكيف ، على النحو الذى يجاوب أو يلبى حاجة الاستهلاك وسلوكه ، فى المكان والزمان .

والاستهلاك فى طلب مستمر وتغير متواصل ، لحساب الفرد ، أو لحساب الجماعة . وسواء يمضى الطلب على درب الخطأ الاقتصادى أو على درب الصواب الاقتصادى ، تبقى نزعة الاستهلاك اقتصادية فى الشكل والمضمون . وما من شك فى أن الانتاج قد تحمل ويتحمل مسئولية الاستجابة لكل طلب تمتد اليه يده ، لحساب الاستهلاك . وحتما لا يسكت الاستهلاك لو قصر الانتـاج أو لو امتنع عن الاستجابة للطلب .

وقبـل أن نتبين الكيفية التى ينبغى أن يتنـاول الاجتهـاد الجغرافى الاقتصادى بموجبها ظاهرة الاستهلاك فى اطار عمومية الطلب الذى يشمل الناس جميعا فى كل مكان وزمان ، يجب أن نناقش مفهوم الاستهلاك مناقشة مستفيضة . وقبل أن يضع الباحث الجغرافى هذه الظاهرة البشرية بعناية ووضوح ، فى بؤرة الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، واهتمامها الأصولى المنهجى ، يجب أن يدرك أبعاد الشمول والدوام والتغير فى الممارسة الاستهلاكية .

وينظر الجغرافى الى مفهوم الاستهلاك فى العادة على أنه يجسد ظاهرة بشرية • ومع ذلك يدرك الجغرافى أيضا أن هذه الظاهرة البشرية لها أكثر من وجه • ويجسد **الوجه الأول** حاجة الذات وشهوة النفس • ويجسد **الوجه الثانى** تعاون التشكيل الاجتماعى ومصلحته فى هذه الحاجة • ويجسد **الوجه الثالث** طبيعة هذه الحاجة وهدفها الاقتصادى• ويجسد **الوجه الرابع** الوسيلة الحضارية التى يتحقق بموجبها هذا الهدف الاقتصادى ، لحساب الفرد أو لحساب الجماعة •

ولكى ندرك مبلغ تداخل هذه الأوجه فى كنه ومضمون هذا المفهوم ، ولكى نتبين اتجاهاته رغم هذا التداخل ، فى اطار المعادلة الاقتصادية الكلية ، لحساب الانسان وممارسة هذه الظاهرة البشرية ، ينبغى أن يتابع الجغرافى تغيرات هذا المفهوم من خلال الاستمرار فى المكان والزمان • كما ينبغى أن يحصى ويستطلع ويقوم موجبات هذا التغير ، وهى تلاحق الاستمرار فى الطلب لحساب الاستهلاك الذى لا يكف فى كل مكان وزمان •

وقد تتمادى المناقشة الجغرافية المستفيضة لهذه الظاهرة البشريه فى اطار حركة الحياة وحضور الانسان فى الأرض • وتصل هذه المناقشة الى حد تحصى فيه على الاستهلاك سوء سلوكه وانحرافاته • وقد تجد هذه المناقشة أيضا العلاقة بين فعل الضوابط والمتغيرات التى يتأثر بها الاستهلاك وسلوك الطلب • وقد تكشف هذه المناقشة أيضا عن تحايل الانتاج من خلال عوامل الاغراء ، لكى يغرر بالطلب ويوقع الاستهلاك فى الانحراف ، ويعمل بكل ما فى وسعه على ابتزازه • ومن ثم يدرك الباحث الجغرافى ، كيف يحدث التمرد الاستهلاكى على التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب ، وكيف ينتهك الانحراف الاستهلاكى أصول وقواعد هذا التوازن ، حتى يوقع مصلحة الانسان الاقتصادية فى المكان ، ومصيره الاقتصادى فى الزمان ، فى براثن شح العطاء وذل العو ز•

وصحيح أن مفهوم الاستهلاك لا يتجاوز حد الطلب أو الالحاح فى الطلب، أو الالحاح فى اختيار الطلب ، الذى لا تستغنى عنه نبضات الحياة ، وحضور الانسان المستمر من خلال تعاقب الأجيال على الأرض • وصحيح أيضا أن حصر مفهوم الاستهلاك فى الطلب أو فى الالحاح فى الطلب ، أو فى الالحاح فى اختيار الطلب ، يجسد المعنى السهل الواضح ، فى اطار الممارسة الحياتية، التى يحيى بها ولها الانسان الفرد ، والانسان الجماعة ، فى المكان والزمان • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن استجابة الانتاج وعروضه استجابة فورية

أو بطيئة للطلب لكل مستوياته ، تلهى الانسان المستهلك عن ادراك حصيف لدى اليقظة أو الانتباه المفاجىء ، عند كل نقطة تحول مثيرة على درب الحياة ، وهى تسجل مبلغ تغير اتجاه الاستهلاك أو مبلغ انحراف سلوكه عن درب الصواب الاقتصادى ٠

ومن شأن الاجتهاد الجغرافي الاقتصادى — على كل حال — أن يدرك بسهولة الدلالات ، التى يعبر عنها وبها هذا المفهوم العام للاستهلاك ، وهو يطاوع التغيرات أو وهو يستجيب للضوابط ، التى تصطحب استمراره فى المكان والزمان ٠ كما يدرك فى نفس الوقت أن وضوح معنى هذا المفهوم وعموميته ، وأن بيان مرماه واستشعار مغزاه ، لا ينفى أو يسقط عن الاستهلاك وهو طلب أو الحاح فى الطلب ، أو الحاح فى اختيار الطلب :

١ — اتساع ومرونة مداه ، وكأنه الطلب الذى يتكرر من غير حدود ، ولا يسكت عن الغاية أبدا ٠

٢ — تباين ايقاعات استمراره ، وكأنه الغاية التى تمضى من غير نهاية، ولا تكف عن التغير أبدا ٠

وهذا هو المفهوم الذى يجسد فى مظهر هذه الظاهرة البشرية ، كل معانى الشكل السهل ٠ ومع ذلك فانه هو بعينه المفهوم الذى يجسد فى فحوى هذه الظاهرة كل معانى التغير ، وتصطنع هذا التغير وتتلاعب بأبعاده ومداه وبأطاره ومرماه ، كل عوامل التغيير الطبيعية والبشرية ٠ وتؤثر فيه أيضا كل عوامل الضبط الطبيعى والبشرى ٠ ومن ثم تفتقد الرؤية الجغرافية فى هذا المفهوم ، كنه ومرماه واتجاهاته وسلوكه الثبات ، وتسـجل التغير وعدم الثبات ٠ وما من شك فى أن الاستهلاك يكون لحساب الحياة ، وأن الحياة تعنى الحركة ، وهى ضد الثبات والسكون ٠

ومن ثم قل — بكل اليقين — أن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، لا يسقط عن الحياة دوام الحركة وما تسفر عنه من تغير واستحالة الثبات ٠ ولا ينبغى أن يسقط هذا الاجتهاد عن كنه الاستهلاك ومفهومه المتغير فى المكان والزمان لحساب الحياة المتغيرة ، ديناميكية التغير ، وفاعلية الضبط الذى يضبط ايقاع التغير ، من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر ٠ وما من شك فى أن ديناميكية التغير هى التى تجسد مبلغ الاستجابة للمتغيرات ، وأن فاعلية الضبط هى التى تجسد مبلغ الانصياع للضوابط ٠

وتشــترك ديناميكية التغير وهي لا تكف ، وفاعلية الضــبط وهو لا يتهاون ، — في نهاية المطاف — في صياغة جوهر أو لب مفهوم الاستهلاك المتغير • ويبقى الاستهلاك على الدرب الصحيح ما بقى التوازن بين ديناميكية التغير وفاعلية الضبط • ويضل الاستهلاك عندما يفقد هذا التوازن • ويحدد هذا المفهوم المتغير في كل الحالات — الخطأ أو الصواب — ما هية الطلب ، أو الالحاح في الطلب أو الالحاح في اختيار الطلب ، تحديدا مناسبا ، في اطار حق الانسان الحيوى ، في الحضور والبقاء والتنعم ، بمقام السيادة على الأرض، في كل مكان وزمان •

وعندما يتابع الاجتهاد الجغرافي الاقتصادى أبعاد ظاهرة الاستهلاك ، وهي ذات مفهوم قابل للتغير وخاضع للضوابط في المكان والزمان ، يدرك بالضرورة كيف يحتوى هذا المفهوم المتغير والمستمر ، اطار واسع فضفاض من غير حدود • وهو اطار واسع على هذا النحو ، لأن المفهوم يتسع لكل طلب ينضم الى قائمة الحاجة ، ولأن المستهلك يملك حق الالحاح في الطلب ، ويخضع خضوع الاذعان لموجبات التمادى في هذا الالحاح • وهو اطار فضفاض على هذا النحو أيضا ، لأن المفهوم يستوعب ويجارى مضامين الطلب لحساب الانسان في المكان والزمان ، مهما تنوعت وتعددت المطالب في قائمة الحاجة • ولا شيء في وسعه أن يوقف هذا الاستيعاب ، أو أن يبطل مفعول الاستجابة للتغير والتنوع والزيادة من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر •

واتساع مفهوم الاستهلاك ، الذى يجاوب موجبات التمادى في الطلب أو موجبات اختيار الطلب وهو لا يفتر ، واتساع مفهوم الاستهلاك ، الذى يطاوع موجبات التغير والتنوع والتعدد في الطلب وهو لا يهدأ ، واتساع مفهوم الاستهلاك الذى يذعن للضوابط التى ترشد وتطوع وتقمع سلوك الطلب ، وهو لا يكف ، مسألة تلفت النظر في الرؤية الجغرافية • وتستحق عندئذ التأمل والتفسير ، ومع ذلك هي مسألة لا تحير كثيرا • وقل أنها مسألة تدعو الى يقظة الوعى الاقتصادى ، واستشعار الحاجة الى المرونة الكاملة ، لدى تحديد ماهية مفهوم الاستهلاك وتطلعاته ومتغيراته وضوابطه ، تحديدا دقيقا ، في المكان والزمان •

وكون هذا المفهوم العريض واسعا فضفاضا ، تتسع أبعاده ، وتتغير أهدافه ، وتتنوع مطالبه ، وتزداد تطلعاته ، وتتداخل مضامينه ، من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر ، لا يعنى أبدا ، ولا ينبغى أن يعنى أو أن يكون في عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، مفهوما هلاميا ، لا يحتويه

اطار محدود وواضح • بل هناك بالقطع اطار يحتوى هذا المفهوم تماما • وتتوفر فى هذا الاطار ، المرونة التى لا تقف عند حد معين ، والقدرة على استيعاب موجبات الانحراف أو الانضباط •

وما يعنى الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، وهى تقوم هذا المفهوم فعلا ، هو صعوبة تحديد أو اصطناع حبكة هذا الاطار المرن ، مرونة الاستجابة للتغير والاذعان للضوابط فى وقت واحد • وتأخذ فى الاعتبار تفاوت هذه المرونة المستجيبة للتغير والمذعنه للضوابط من فرد الى فرد آخر • وتفضى هذه الصعوبة الى كثير من الجدل بين الباحثين • وقد تحول هذه الصعوبة دون الاتفاق الموضوعى المنهجى بين زمرة الجغرافيين الاقتصاديين ، وهم يبحثون - بكل الصدق والموضوعية - عن موجبات وطبيعة تحديد هذا الاطار ، وعن مقدار ومبلغ مرونته ، من غير خروج عن الحبكة تحديدا قاطعا •

وعندما يقر الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ويقرر مبلغ تنوع وتعدد وتغير وتشعب وتداخل المضامين ، التى تجسد مفهوم الاستهلاك ، يدرك - بالضرورة - كيف يكتنف البحث فى هذا المفهوم فى المكان والزمان صعوبات كثيرة ومتنوعة • وقد يستشعر الباحث الخوف ويشفق على نفسه ، لأنه يعلم كيف يمضى البحث فى موضوع الاستهلاك فى سبل ودروب وعرة وشائكة • ومع ذلك لا ينبغى أن يتهيب أو أن يحجم الباحث عن تحمل مسئولية اجتياز السبيل الوعر ، من أجل الهدف الاقتصادى ، لحساب الانسان •

وتكون هذه السبل ، فى طريق البحث الموضوعى فى الاستهلاك وعرة وشائكة ، لأن العناصر والعوامل والمتغيرات والضوابط وكلها نابعة من صلب التغير ، أو من صميم موجبات التغير فى المكان والزمان ، تتداخل فى بنية هذا المفهوم • ويعبر هذا التداخل فى بنية المفهوم والاطار المرن الذى يحتويه عن مبلغ الاشتباك والتلاحم ، الى حد يثير الانتباه وينهك الباحث • وقل - بكل الثقة - أن هذا التداخل من غير حدود ، هو الذى يحبط أى حساب دقيق أو صادق ، لتقويم جدوى كل مضمون من هذه المضامين التى تصطنع بنية هذا المفهوم ، على انفراد •

وكون هذا المفهوم الواسع الفضفاض مرنا ومتغيرا ووعرا ، لا يعنى أبدا ، ولا ينبغى أن يعنى أبدا أن الاستهلاك يبدو فى عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية موضوعا صعبا غير قابل للدراسة والبحث • ولا ينبغى أن يعنى أيضا أنه يستحيل على الباحث استطلاع فعل وتأثير الضوابط والمتغيرات ،

أو حصر تداخلهما فى مضمون بنية الموضـوع المركبة فى الزمان والمكان ٠ ولكن الذى يعنيه بالضبط هو شىء آخر غير الغموض والابهام والالتواء ٠ وربما يتمثل هذا الذى يعنيه فى صعوبة اسـتطلاع كافة التفاصـيل عن المتغيرات والضوابط التى يتداخل فعلها فى نسيج أو فى توليفة هذه البنية المركبة ٠

وما يواجه الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، وهى تبحث فى هذا المفهوم ، هو صعوبة ملاحقة أو تعقب التغير من فرد الى فرد آخر ، ومن مستوى معيشة الى مستوى معيشة آخر ، ومن مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر ٠ وتفضى هذه الصعوبة الى الجدل المستفيض حول القواعد المتغيرة ٠ وقد تحول هذه الصعوبة أيضا دون الاتفاق الموضوعى بين زمرة الباحثين الجغرافيين ، عن موجبات تداخل واختلاط وزحمة التفاصيل الكثيرة فى صلب هذه القواعد ، وعن مبلغ فاعليتها فى التغير الفعلى فى بنية موضوع الاستهلاك ٠

هذا ، وأهم ما ينبغى أن يلفت النظر بشأن الرؤية الجغرافية الاقتصادية لمفهوم الاستهلاك بكل مضامينه ، وتغيراته لحساب الانسان فى المكان والزمان ، وهو ما يختلف عليه رأى الباحثين ، هو الاتفاق فيما بينهم على الحد الأدنى لأبعاد هذا المفهوم ٠ ويؤكد هذا الاتفاق الجوهرى على ثلاثة أمور محددة ، هى :

١ ـ أن هذا المفهوم العام والخاص على الاطلاق **مفهوم حيوى** أشـد الحيوية ٠ ويستمر مفعوله ساريا من غير حدود ٠ ولا شىء يبطل هذا المفعول والاستجابة له ، لكى يلبى مطالب الناس جميعا ، ومطالب الأفراد فردا فردا ٠ ويبقى الاستهلاك ما بقيت الحياة ، فيدعم حضور الانسان فى المكان والزمان ، بصرف النظر عن مبلغ التغير فى الحصص والمعدلات أو عن مبلغ التباين فى المستويات والنزعات ، أو عن مبلغ الانحراف فى النزوات والأهواء ٠ بل قل أن حيوية هذا المفهوم هى بعينها حيوية حضور الانسان وتعايشه فى ربوع الأرض من خلال تعاقب الأجيال ، فى الماضى والحاضر والمستقبل ٠

٢ ـ ان هذا المفهوم العام والخاص فى وقت واحد ، **مفهوم مرن** أشـد المرونة ٠ وتوسـع المرونة مداه من غير حـدود ٠ ولا شىء يحول دون هذا الاتساع غير المحدود ، لكى يشمل مطالب الناس جميعا ، ويستوعب مطالب الأفراد فردا فردا ٠ ويستوعب هذا المفهوم أيضا ، الالحاح فى الطلب واختياره، وهو على درب الصواب أو على درب الخطأ الاقتصادى ، بصرف النظر عن اختلاف

الحصص وتباين المعدلات وتباعد المستويات وتنوع المطالب وتفاوت النزوات وتشتت التطلعات . بل قل أن مرونة هذا المفهوم هى بعينها مرونة حضور الحياة وتعايش الانسان فى ربوع الأرض ، من خلال تعاقب الأجيال فى الماضى والحاضر والمستقبل .

٣ — أن هذا المفهوم العام والخاص فى المدى الزمنى الطويل ، **مفهوم متغير** أشد التغير . ويتغير مرمى هذا المفهوم من غير حدود . ولا شىء يجمد هذا المرمى أو الهدف أو يبطل مفعول التغير لكى يلبى تغير مطالب الناس جميعا ويستوعب تغير مطالب الأفراد فردا فردا . ويجاوب هذا المفهوم التغير بالكم والكيف من الطلب ، وموجبات هذا التغير المستمر فى المكان والزمان ، بصرف النظر عن تباين المستويات واختلاف النزعات وتشتت الاتجاهات وتنوع السلوكيات ، على درب الخطأ أو على درب الصواب الاقتصادى . بل قل أن تغير هـذا المفهوم ، هو بعينه تغير حضور الحياة وتعايش الناس فى ربوع الأرض ، من خلال تعاقب الأجيال ، فى الماضى والحاضر والمستقبل .

ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، أن الناس جميعا فى أى تشكيل اجتماعى وفردا فردا ، دون اسـتثناء ، فى الماضى والحاضر والمستقبل أصحاب مصلحة عامة وخاصة فى مفهوم الاستهلاك . ويستوعب هذه المصلحة العامة والخاصة مدلوله الحيوى ومحتواه المرن ومرماه المتغير . وهم أيضا أصحاب مصلحة مشتركة فى مفهوم الانتـاج الذى يجاوب طلب الاستهلاك أحيانا ويستخف بطلبه أحيانا أخرى ولكن لا يخذله أبدا .

كما يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أيضا ، كيف يصبح أصحاب هذه المصلحة المشتركة فى هذين المفهومين شركاء مصير فى العلاقة التى تكفل أو تصطنع التوازن أو عدم التوازن بين الانتاج والاستهلاك . بل يكون هذا المصير فى القبضة القوية التى تهيمن على هذه العلاقة ، ويمضى بموجبها على درب الصواب ، أو على درب الخطأ الاقتصادى . ويؤكد الاجتهـاد الجغرافى الاقتصادى على أن الناس جميعا فى أى تشكيل اجتماعى فردا فردا دون استثناء فى المكان والزمان شركاء مصير واحد فى هذا الأمر كله ، رغم اختلاف المستويات وتباين المعدلات وتفاوت الاتجاهات وتنوع الانحرافات على الدرب الاقتصادى .

هذا ، ولقد كان نداء الحياة وهو لا يسكت أبدا ، وكانت صيحات الحرص العام والخاص على بقاء الحياة وهى لا تفتر أبدا ، أهم الحوافز التى تشرك الناس

كل الناس ، فى كل مكان وفى كل زمان فى هذا المصير الاقتصادى • ولا يؤمن هذا المصير المشترك ويبقى عليه نابضا ومتسيدا على الأرض فى المكان والزمان، وفى اطار المنافسة التى لا تنتهى بين الناس ، والتعاون الذى ينتفع به الناس، غير تأمين الاستهلاك وضمان حق الطلب للاستهلاك •

وبصرف النظر عن مبلغ التنوع فى كم الطلب ، أو فى كيف الطلب ، أو فى مصادر الطلب ، أو فى أساليب الطلب ، أو فى معدلات الطلب ، أو فى اعتدال الطلب ، أو فى انحراف الطلب ، فهو بالضرورة لا يكون أو يتأتى الا من أجل الاستهلاك • وبصرف النظر عن طبيعة وفاعلية وجدوى المتغيرات التى تفتعل وتحبذ وتحرض التنوع الذى تخضع له ارادة الطلب ، وبصرف النظر عن طبيعة وفاعلية وجدوى الضوابط التى تحكم ذلك التنوع وتمسك بزمام الطلب ، يمثل الاستهلاك مطلبا مباشرا وحقا مشروعا فى المكان والزمان •

بل قل — بكل اليقين — انه المطلب المباشر والحق المشروع للانسان على كافة المستويات الحضارية المتفاوتة ، وضمن كل التشكيلات الاجتماعية المتباينة ، وفى كل النظم الاقتصادية المتنوعة • وينبغى أن يكون هذا المطلب المباشر والحق المشروع مباحا ومتاحا لكل الناس مجتمعين أو متفردين • وهو ، فى عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية بعد ذلك كله مطلبا حتميا من مطالب الضرورة لحضور الانسان فى المكان ولبقاء هذا الحضور وتعاقب أجياله ، واستمرار سيادته فى ربوع الأرض • بل قل — بكل اليقين — به يكون الانسان ويتعايش ويتسيد ، ومن غيره لا يكون •

الاستهلاك تعود فطرى على الطلب :

على مدى الزمان الطويل ، بداية من ظهور الانسان فى الوطن المهد الأنسب على الأرض(١) ، الى انتشاره وتعمير ربوع الأرض على أوسع مدى ،

---

(١) هناك بحوث كثيرة واجتهادات مستفيضة عن الوطن المهد للانسان • وهناك جدل واختلاف له ما يبرره حول كونه وطنا واحدا أو كونه أوطانا متعددة • ومع ذلك لا محل للجدل والاختلاف حول امكانيات وخصائص هذا الوطن • ويجب أن يكون هذا الوطن المهد فى الرؤية الجغرافية مناسبا ومؤهلا ، لكى يلبى الانتاج الطبيعى فيه الطلب وحاجة الاستهلاك • وما يظن أحد الباحثين أن الانسان فى هذا الوطن كان مؤهلا أو صاحب وسيلة حضارية لكى يفعل شيئا غير الحصول على الطلب الذى يجاوب حاجة الاستهلاك •

راجع د• يسرى الجوهرى : أسس الجغرافية البشرية ط٢ الاسكندرية ١٩٧٧ ، ص٧٤–٧٥

د• صلاح الدين الشامى : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام ط ١ الاسكندرية ١٩٨٣

وحتى يرث الله الأرض وما عليها ، يمضى الانسان فى الطلب لحساب الاستهلاك . ولقد مد الانسان يد الطلب وهو لا يملك الوسيلة الحضارية . ومد يده أيضا لكى يطلب بعد أن ارتدى حلة الحضارة ومضى على درب الحضارة وامتلك الوسيلة الحضارية .

هذا ، ولا يسكت الانسان مبرر ، ولا يحبط الحاحه تحد ، ولا يزجر ارادته تمع ، و يمنع اصراره ردع ، وهو فى طلب الحاجة أو الحاجات المتنوعة الأساسية أو غير الأساسية ، لحساب الاستهلاك . ولقد جاء الانسان الى الأرض فى طلب العيش والتعايش ومن حقه أن يطلب . بل وليس غريبا أن يطلب وأن يحصر على ما يجد أو على ما يريد لأنه يريد أن يعيش .

وعلى مدى الزمان الطويل ، وامتداد عمر الانسان الفرد الواحد ، وحضور الانسان الأجيال المتعاقبة ، امتدت وتمتد يد الطلب بشكل أو بآخر ، لحساب الاستهلاك . وعلى صعيد المكان ، أى مكان وكل مكان يستقبل الانتشار الانسانى فى ربوع الأرض الفسيحة ، وفى رحاب الأقاليم الجغرافية المتباينة ، امتلك ويمتلك الانسان كل الدواعى والمبررات وجاوب ويجاوب كل الحوافز والموجبات ، التى تجسد درجات ومراتب ومستويات الالحاح ، الذى لا ولم ولن يكف أبدا ، عن طلب الحاجات المتنوعة الأساسية أو غير الأساسية ، لحساب الاستهلاك .

بل قل ــ بكل الثقة ــ أن الانسان وهو يعيش على الأرض فى المكان ، ويتعايش مع الواقع فى الزمان ، فى كل المراتب الحضارية ، وفى كل المستويات المعيشية ، وفى كل التشكيلات الاجتماعية ، وفى كل الأنظمة الاقتصادية ، يمتلك دائما الوسيلة التى يحصل بموجبها على الطلب . ثم هو يسخر القدرة ويوظف الوسيلة ويطور المهارة وينمى الخبرة ، التى يحصل ويظل يحصل بموجبها على غايته من الانتاج المتنوع ، لأنه هو الطلب المناسب، لحساب الاستهلاك . وكأن الطلب يمثل غاية وهدف اقتصادى ، به يكون الانسان ومن غيره لا يكون . وقل أيضا أن بهذا الطلب الذى يحصل عليه فى المكان يعيش ، ومن غيره فى هذا المكان لا يتعايش .

وبعد ، هل يمكن أن يكف الانسان فى المكان والزمان تحت أى ضغط أو أن ينهى حاجته الى الطلب ، لحساب الاستهلاك ؟ وفى النظرة العامة أو الخاصة على السواء ، لا ينهى حاجة الانسان الى الطلب ، ولا يكف عن الطلب شىء ، غير أن يقضى نحبه وينتهى أجله على الأرض . ولأن حضور الانسان

حضور دائم على صعيد الأرض ، ومستمر لا ينقطع من خلال تعاقب الأجيال • على الدرب ، حتى يرث الله الأرض وما عليها ، يبقى الطلب ، وهو لا يكف ولا يفتر • بل قل ، يبقى الالحاح في الطلب ويمضي التدلل في اختيار الطلب ، في اطار كل ما تيسره الضوابط وما تسفر عنه المتغيرات ، لحسابه الاستهلاك •

وتدرك الرؤية الجغرافية الاقتصادية ـ بكل الوعي ـ حقيقة ومعني وغاية الطلب لحساب الاستهلاك ، وهي :

١ ـ ترقب حضور وتعايش الانسان في ربوع الأرض أو رحيله وخروجه وانتشاره من مكان الى مكان آخر •

٢ ـ تمحص نشاط الانسان في استخدام موارد الأرض المتاحة في كل مكان يؤمن حضوره •

٣ ـ تقوم جدوى انتصار الانسان في كل مجالات جني ثمرات رزقه من عطاء الأرض •

بل قد تدرك الرؤية الجغرافية الاقتصادية ـ بكل اليقين ـ أن الاستهلاك تعود فطرى فى الأصل يؤمن الوجود على الأرض فى المكان والزمان ، وأنه الطلب هو التعبير عن هذا التعود الفطرى ، وأن الحصول على الطلب هو الاجابة العملية لهذا التعود • كما تدرك هذه الرؤية أيضا أن المتغيرات هى التى تطور هذا التعود الفطرى ، وأن الضوابط هى التى تنظم وتتحكم وتوجه سلوك هذا التعود الفطرى •

وهكذا ، يجاوب الانسان نداء الحياة اجابة فورية وغير فورية ، وهو يطلب لحساب هذا التعود الفطرى فى كل مكان ، لكى يعيش ويتعايش • كما يجاوب الانسان ارادة البقاء والتشبث بالحياة اجابة مستمرة ، وهو يطلب لحساب هذا التعود الفطرى فى كل مكان وزمان ، لكى تمضى حركة الحياة على الدرب من خلال الأجيال ، ولكى تستمر سيادة الانسان على الأرض• بل قل ـ بكل اليقين ـ أنه بموجب هذا التعود الفطرى الذى لا يسكت عن الطلب ، وبموجب تطور هذا التعود الفطرى الذى لا يكف عن الالحاح فى الطلب ، يكون الانسان فى مقام السيادة وتمضى الأجيال فى مسيرة الاستهلاك على درب الحياة • ومن غيره لا يكون الانسان ويفقد مقومات السيادة ويكف نبض حضوره وتتوقف مسيرته على درب الحياة •

ولئن فطرت العناية الانسان على موجبات هذا التعود ، الذى به يكون ويبقى ويتسود ، ومن غيره لا يكون ولا يبقى ولا يتسود ، فينبغى أن يدرك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادى ، كيف يوظف هذا التعود الطلب ، وكيف يحفزه ويحرضه • كما ينبغي أن يدرك أيضا كيف يزين له الغاية من هذا الطلب ، ومبلغ الشقاء في الحصول على الطلب(٢) ، من أجل اشباع هذا التعود •

وهكذا يمحص الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى الكيفية التى تمضى بموجبها مسيرة هذا التعود الفطرى على درب الشقاء والمعاناه ، فى سبيل الحصول على الطلب ، منذ ميلاد الانسان على الأرض • ويتابع الكيفية التى يتطور بموجبها هذا التعود الفطرى ومبلغ استجابته للتطور الحضارى وتوظيفه لوسائلها ، التى تسعف وتحقق أهداف هذا التطور • وهو يمحص أيضا ، مبلغ النجاح على درب هـذا التطور فى الحصـول على الطلب الذى تتلاعب به المتغيرات وتحرضه ، وتنظمه الضوابط وتضبطه ، لحساب هذا التعود الاستهلاكى •

وعنـدئذ ، ينبغى أن يتابع الاجتهاد الجغرافى الاقتصـادى المتغيرات والضوابط ، وأن يتعقب فعلها المباشر وغير المباشر ، وهى تلعب دورا مؤثرا ، فى مضى مسيرة الاستهلاك ، التى تضم كل الناس ، ولا تستثنى منهم فى المكان والزمان أحدا • كما ينبغى أن يتابع أيضا هذه المتغيرات والضوابط وهى تتولد من معين واحد • ومع ذلك فانها تدعو بكل موجبات التناقض بين فعل كل منهما ، لأن يصارع الانسان نفسه • بل قل ان محصلة هذا الصراع الذى يتراوح بين الاستماع لتحريض المتغيرات والانصياع لصوت الضوابط ، هو الذى يوجه السلوك الذى يجاوب به الانسان الطلب ، ويلبى حاجة هذا التعود الاستهلاكى فى المكان والزمان •

ومن ثم تملك الخبرة الجغرافية الاقتصادية المقدرة على ادراك وتمحيص وفهم معنى ومغزى وجوب هذا التعود الاستهلاكى فى المكان والزمان وجوبا لا جدال فيه ، وكيف يجد هذا الوجوب الاستجابة من الانتاج • كما تملك هذه الخبرة أيضا القدرة على تقصى ومتابعة حقيقة وجدوى العلاقة بين الانتاج وما يقدمه من عرض ، والاستهلاك وما يتقدم به أو ما يقدم عليه فى طلب • وهذا معناه تقويم هذه الحقيقة الاقتصادية تقويما صحيحا فى وضعها الحقيقى على درب الصواب أو على درب الخطأ الاقتصادى ، فى المكان والزمان •

---

(٢) اقرا قول الله سبحانه وتعالى فى سورة البلد « لقد خلقنا الانسان فى كبد » • وتامل ما جاء به وعد الله وهو الحق ، حيث يعد اهل الجنة بكل ما يشتهون وزيادة ، وكأن التعود على الطلب يمضى مع الانسان فى الحياة الآخرة •

هذا ، ولقد يعيش الانسان الفرد أو الانسان الجماعة الحياة ، بمقدار ما يقدر لأجله أن يطول على الأرض فى مسيرة الحياة الدنيا ، وهو يطلب • وبكل موجبات التعود الفطرى على الطلب ، لا يكف عن الطلب لحساب الاستهلاك • ويمتثل هذا التعود الفطرى على الطلب بشكل أو بآخر ، لكل موجبات التغير التى تنمى الطلب بالكم والكيف ، أو التى توقع به فى الخطأ الاقتصادى • ويطاوع هذا التعود الفطرى على الطلب بشكل أو بآخر كل موجبات الضبط الذى يتحكم فى مدى استجابة الانتاج له ، أو الذى يعصمه من الخطأ الاقتصادى •

ويجسد هذا التعود الفطرى على الطلب ، الذى يبقى على نبض الحياة ، ويحافظ على استمرارها ، معنى ومغزى ومرى الاستهلاك لحساب الانسان • بل قل أنه التعود الذى يجسد كيف يكون الحصول على الطلب ، تلبية واستجابة فورية ومستمرة لارادة الحياة على الأرض • كما يجسد أيضا كيف يكون الاطمئنان على هذه الاستجابة ، الوسيلة المثلى لتأمين مصير وبقاء الحياة فى المكان والزمان •

وهذا معناه — بكل الوضوح — أن الاستهلاك وهو محصلة التعود الفطرى الذى فطر الله عليه الناس جميعا ، قد جسد معنى الطلب وموجبات الحاجة اليه فى الماضى • كما يجسد معناه أيضا والتعود الفطرى يتطور أحيانا ويتهور أحيانا أخرى فى الماضى والحاضر والمستقبل الى أن يشاء الله • وما ولد انسان وانضم الى ركب الحياة فى ربوع الأرض وأقاليمها الجغرافية المتباينة ، الا وانضم تلقائيا بكل موجبات هذا التعود الفطرى الى مسيرة الاستهلاك ، لأنه يمد يد الطلب ، ويوظف كل الوسائل الحضارية للحصول على الطلب •

وقل — من غير تردد — أن هذا التعود الفطرى على الطلب ، هو السلوك الذى يجسد ارادة الحياة • بل يكون هذا التعود الفطرى على الطلب — بكل تأكيد — وراء كل العمل والاجتهاد والنشاط والصمود والتصدى ، فى سبيل الاستجابة ، الفورية لهذه الارادة وحضورها فى ربوع الأرض • وهل نشك أو هل نتشكك فى أن الطلب والحصول عليه هو الذى يطعم الحياة ويلبى كل مطالب الكفاف أو الكفاية أو الرفاهية ؟ وهل نشك أو هل نتشكك فى أن الطلب والحصول عليه يمثل الاستجابة الفورية التى تجاوب نداء الحياة واستمرار وجود وسيادة الانسان فى كل مكان وفى كل زمان ؟

وقل — من غير تردد أيضا — أن الصمود والتصدى من أجل تطويع

الاستجابة التى تلبى الحاجة ، وتجاوب التعود الفطرى على الطلب ، هى التى تؤدى الى نجاح وانتصار الانسان وحسن توظيف حصاد انجازاته الحضارية . بل لا يجب أن نشك أو أن نتشكك فى أن هذا النجاح والانتصار يفتح شهية الاستهلاك ويطور الحاجة الى الطلب . بل ربما يبيح هذا التعود الفطرى المتطور للطلب ، أن يتمادى أو أن يتهور أو أن ينحرف ، عندما يكون اتباعه لفعل ووسوسة المتغيرات أقوى من اذعانه لفعل وتحذير الضوابط .

* * *

الاستهلاك طلب وتوازن مع العرض :

هذا ، ولقد وجد الاستهلاك فى الماضى وهو طلب وتعود فطرى على الطلب من الانتاج الطبيعى ، وهو منحة واثمار ونمو يانع ، تجود به الطبيعة من حول الانسان فى المكان والزمان ، الشىء المناسب ، الذى يلبى الطلب ويجاوب الحاجة . وكم أشبع هذا العطاء وهو متنوع حينا وغير متنوع حينا آخرا الحاجة ، وجاوب هذا التعود الفطرى على الطلب دون مقابل . وقل — بكل اليقين — أن هذا الانتاج الطبيعى — النبات والحيوان — الذى تكفله العناية فى اطار الغطاء الحيوى المتنوع الثراء فى ربوع الأرض هنا وهناك ، قد ترفق بالطلب كثيرا . كما كفل حاجة الاستهلاك والانسان لا يملك الوسيلة الحضارية لتأمين الهدف الاقتصادى .

واستجابة الانتاج الطبيعى للطلب ، وتلبية حاجة التعود الفطرى على الطلب تلبية فورية ودون مقابل ومن غير وسيلة حضارية ، تعنى ترحيب الطبيعة بالانســان . كما تعنى أيضا تأمين خطوات التعـايش الأولى ، بين الانسان من غير وسيلة حضارية وما حوله فى المكان والزمان . كما تعنى وضع أول لبنة فى صرح العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . ولقد عرف الانســان بالضرورة ، لماذا هو فى حاجة الى الانتاج الطبيعى ؟ وكيف يمد يده الى هذا الانتاج الطبيعى ؟ ومتى وكيف يحصل على طلبه الذى تعود أن يجده ؟

وما من شك فى أن هذا العرض الذى يكفله الانتاج الطبيعى يجاوب الطلب . ويعطى هذا العرض الانسان ، بكل السخاء أحيانا ، وبكل التقتير أحيانا أخرى ، الذى يجاوب ويلبى حاجة التعود الفطرى على الاستهلاك . ولقد أمن هذا العطاء وهو عرض سخى أو وهو عرض مقتر ، نبض الحياة ، وأبقى على حضور الانسان فى ربوع الأرض . وكان من الضرورى أن يتأتى

هذا العطاء أو العرض · وكان من الطبيعى أن تدوم هذه الاستجابة الفورية على طول المدى الذى يستمر فيه التوازن بين عطاء أو عرض الانتاج الطبيعى فى جانب ، وطلب الاستهلاك وتعوده الفطرى فى جانب آخر · والويل كل الويل ، لو تفسخت العلاقه ، واختل التوازن ، ومد الانسان يده فلا تجد ، وترتد فارغة ·

كما يجد الاستهلاك فى الحاضر ، وهو طلب وتعود فطرى على الطلب ، والحاح فى اختيار الطلب ، من **الانتاج الاقتصادى** ، وهو ثمرة انجاز مكتسب واجتهـاد مبدع وتفاعل حضـارى ، تسفر عنه خبرات ومهـارات وقدرات الانسان ، لدى التعامل المباشر وغير المباشر مع مصادر العطاء المتنوع فى ربوع الأرض فى المكان والزمان ، الشىء المناسب الذى يلبى الطلب ويجاوب الحاجة · وكم يشبع هذا العطاء ، وهو شديد التنوع وعظيم الكم الحاجة ، ويجاوب التعود الفطرى المتطور على الطلب ، فى مقابل العمل · وقل ـ بكل اليقين ـ أن هذا الانتاج الاقتصادى ، الذى يمثل محصلة العمل والاجتهاد وبذل الجهد وتوظيف الوسيلة الحضارية فى التعامل مع موارد الأرض هنا وهناك ، يرحب بالطلب كثيرا · كما يكفل حاجة الاستهلاك والانسان يطور الوسيلة الحضارية وينمى الانتاج لتأمين الهدف الاقتصادى ·

واستجابة الانتاج الاقتصادى للطلب بصفة عامة ، وتلبية حاجة التعود الفطرى المتطور على اختيار الطلب ، فى مقابل العمل وبذل الجهد وتنمية الانتاج ، يعنى توثيق العلاقة بين الانتاج والاستهلاك · كما يعنى أيضا أن الانتاج لا يعطى ولا يطاوع الطلب ، الا فى مقابل العمل ، وأن الانسان مسئول عن هذا العمـل ، لكى يلبى الانتاج طلبه ولا يخذله · ويعرف الانسـان بالضرورة ، كيف يبدع فى توظيف العمل واستخدام الوسيلة الحضارية ؟ كما يعرف أيضا كيف يحصل فى مقابل هذا الآداء المتطور على الطلب الذى يريده ؟

وما من شك فى أن العرض الذى يكفله الانتاج الاقتصادى ، يطاوع الانسان ويجاوب ويذعن للطلب لأنه صاحب مصلحة فى تسويق السلع وغيرها فى مقابل الربح · بل هو يعطى بكل السخاء الذى يشبع التعود الفطرى الذى يتطور أو يتهور ويتمادى فى الطلب · ويلجأ الى الاغراء أحيانا كثيرة لكى يكسب ود الطلب ، ويفتح شهية الاستهلاك · كما يؤمن هذا العرض حاجة الحياة ، ويبقى على موجبات تنعم ورفاهية الانسان فى ربوع الأرض ، وأقاليمها الجغرافية المتبـاينة · وكان من الضرورى أن يتأتى هـذا العرض

أو العطاء ويدوم ما دام الطلب • وكان من الطبيعي أن تدوم هذه الاستجابة الفورية ، على طول المدى الذى يستمر فيه العمل وتوظيف الوسيلة الحضارية محافظا على التوازن بين عرض الانتاج الاقتصادى فى جانب ، وطلب الاستهلاك وتعوده الفطرى واختياره فى جانب آخر • والويل كل الويل ، لو تفسخت العلاقة واختل التوازن ويمد الانسان يد الطلب فلا تحصل على ما تريد •

وما من شك فى أن العمل المثابر وتطوير الوسيلة الحضارية فى حقول الانتاج الاقتصادى ، هو الذى يكفل زيادة العرض وتحسينه وتنويعه لحساب الطلب • بل يضاف الى ذلك عرض من الخدمات التى تنعم أو ترفه أو تخدم حضور الانسان فى المكان • ويعزز هذا العرض من الانتاج والخدمات اقبال الطلب عليه والتعامل معه • ومن ثم يعزز هذا التعامل بين العرض والطلب ، سيادة الانسان فى المكان والزمان •

بل قل — بكل اليقين — أنه من خلال المحافظة على العلاقة بين الانتاج الاقتصادى والعرض الذى يتحقق ، والاستهلاك والطلب الذى يطمئن على طلبه ، تكون أعظم وأهم مقومات الانتصار والأمن ، لحساب الانسان فى المكان والزمان • وتبقى سيادة الانسان وتتعاظم وتزداد رسوخا بموجب هذا الأمن والانتصار الاقتصادى فى ربوع الأرض • ولكن عندما تنتهك هذه العلاقة أو تختل موجبات التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، تكون أخطر نكسة تهدد سيادة الانسان ومصيره فى المكان •

وبهذا المنطق الموضوعى السليم ، يفهم الاجتهاد الاقتصادى الجغرافى جيدا معنى الاستهلاك • ويعرف غايته من الطلب فى اطار الواقع الاقتصادى المتاح فى المكان والزمان • كما يفهم هذا الاجتهاد أيضا معنى الانتاج • ويعرف غايته من العرض فى اطار نفس الواقع الاقتصادى المتاح فى المكان والزمان • وتجسد هاتان الغايتان معا الهدف الاقتصادى • ويجسد العمل والانجاز معنى توظيف الأدوات الحضارية ، فى اطار التشكيل الاجتماعى ، لتأمين هذا الهدف الاقتصادى •

ومع ذلك ، فلا معنى للانتاج وتقديم العرض من غير طلب تتعامل معه • ولا معنى للاستهلاك من غير انتاج يقدم العرض ويجاوب الطلب • وكان العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، هى التى تجسد المعنى الحقيقى لكل منهما • وهى أيضا التى تحدد الاطارالعام للمصلحة المشتركة بينهمافى الهدف الاقتصادى • بل قل أن غياب هذه العلاقة أو انتهاكها يفقد كل منهما معناه ومغزاه ومرماه ، ويكون التخبط على الدرب الاقتصادى •

ومن ثم يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، بموجب الفهم الواضح لهذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك جيدا :

١ ـ لماذا وكيف يستوعب أبعاد المعادلة الاقتصادية التى تجمع فى أطرافها بين الانتاج والاستهلاك ؟

٢ ـ لماذا وكيف يقوم دور الانسان ، وهو يتولى أمر الانتاج ويقدم العرض ، أو هو يمد يد الطلب الى هذا العرض ويتعامل معه ؟

٣ ـ لماذا وكيف يبقى التوازن بين هذين الطرفين ، وهو يؤمن العلاقة بين العرض والطلب الهدف الاقتصادى ؟

٤ ـ لماذا وكيف يؤمن الاستمرار فى هذه العلاقة المتوازنة سيادة الناس على الأرض ؟

وفى اطار المعادلة الاقتصادية التى تحقق الهدف الاقتصادى ، سواء كان الانتاج طبيعيا يقطف ثمراته الانسان أو كان الانتاج اقتصاديا ، يصطنع ثمراته الانسان ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى طبيعة وحجم ومهارة وقيمة العمل أو الآداء الذى يتحقق بموجبه الرصيد أو العرض من جانب الانتاج · كما يدرك هذا الاجتهاد أيضا طبيعة وحجم ومهارة وقيمة اليد التى تمتد ويتحقق بموجبها الطلب من جانب الاستهلاك · ومن ثم يقوم مبلغ استجابة العرض للطلب ، والتعامل بينهما فى اطار الهدف الاقتصادى · كما يحدد بموجب هذه الاستجابة على درب الصواب أو الخطأ الاقتصادى مستوى المعيشة ، الذى يجسده الهدف الاقتصادى ·

ومع ذلك ، ينبغى أن يفطن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى الى حقيقتين هامتين من وجه نظر الجغرافية البشرية · وهاتان الحقيقتان هما ـ فى الرؤية الجغرافية ـ من أهم أهم العوامل التى تؤثر على التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك أو التى تؤثر على العلاقة بين العرض والطلب ·

الحقيقة الأولى : وتصور كيف أن الاستهلاك تعود فطرى فطر الله عليه الناس جميعا ، يوظف الطلب ، ويجسد الحاجة الى ما يلبى هذا الطلب ، كما تصور أيضا كيف أن الانتاج وهو عطاء طبيعى أو اقتصادى ، يقدم العرض الذى يلبى حاجة هذا التعود الفطرى على الطلب · ومع ذلك فهما معا ـ الانتاج والاستهلاك ـ يخضعان لعوامل التغير الطبيعية والبشرية على حد سواء ·

وينبغى أن تكون أو أن تحدث هذه المتغيرات فتؤثر عليهما ، من غير اخلال بالتوازن ، الذى يبقى على العلاقة السوية ، بين الانتاج والاستهلاك ، أو بين العرض والطلب . ويبدأ الخطأ الاقتصادى لو يتمادى فعل المتغيرات ، ويختل التوازن فى غيبة قدرة الانسان على الضبط ، والمحافظة على هذا التوازن .

الحقيقة الثانية : وتصور كيف أن أمن الحياة واستمرار نبضها الاقتصادى على درب الصواب ، ليس رهنا بشىء أهم وأجدى من هذا التوازن الاقتصادى ، بين الانتاج وهو يقدم ويعرض ويلبى طلب الاستهلاك فى جانب ، والاستهلاك وهو يتطلع ويطلب ويختار لحساب الحياة ومستوى المعيشة المتاح اقتصاديا فى جانب آخر . ومع ذلك فهما معا ـ الانتاج والاستهلاك ـ يعبث كل منهما بالآخر . وتحتال المتغيرات تحت شعار المبرر الحضارى ومن خلال هذا العبث ، لكى يبتز أحدهما الآخر . وينبغى أن يعرف الانسان كيف لا يترك المتغيرات حق المضى فى هذا العبث ، لأنه عدوان على التوازن الاقتصادى ، وكيف يضع الضوابط التى تتدارك هذا التوازن الاقتصادى ، وتحول دون انتهاك العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، أو العلاقة بين العرض والطلب(٣) .

ويلجأ الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى الى حساب جدوى أو تقويم معنى أن يستغرق الفرد ، أو أن يتمادى الناس جميعا ، من كافة فئات العمر ، وعلى كل مستويات المعيشة ، وفى كل مراتب الحضارة ، وضمن كل التشكيلات الاجتماعية ، وبموجب جميع النظم الاقتصادية ، فى ممارسة هذا

---

(٣) اقرأ قول رب العزة « يوسف أيها الصديق أفتنا فى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلى أرجع الى الناس لعلهم يعلمون . قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه فى سنبله الا قليلا مما تأكلون . ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن الا قليلا مما تحصنون . ثم يأتى من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون » صدق الله العظيم . وفى القصة الدينية مثل رائع ، حيث يصور مبلغ التفاوت فى الانتاج بين سبع سنين تتسم بالسخاء ، وسبع سنين تتسم بالشح والتقتير . ويسجل هذا التفاوت فعل المتغيرات ومبلغ التخوف من أن يضرر الطلب فى السنوات العجاف . وتسجل القصة أيضا كيف نجح يوسف عليه السلام ، فى تدارك الموقف الاقتصادى ، حيث لم يترك للمتغيرات فرصة لكى تعبث بالتوازن . بل لقد أفلح فى ممارسة الضبط الحاكم والحكيم الذى أبطل مفعول هذا العبث . واستطاع بموجب هذا الضبط أن يتجنب الناس فى السنوات العجاف خطر النقص فى الأقوات عن الحد الأنسب من العرض الذى يجاوب الطلب .

التعود الفطرى على الطلب ، أو فى تطوير هذه الممارسة ، طلبا وامعانا فى التشبث الحقيقى بحق الحياة · بل قل _ بكل اليقين _ أن هـــذا التقويم الجغرافى الشامل ، هو عين ما يجسد معنى هذا التشبث بأهم مبررات الحضور فى المكان والزمان ، أو بأخص موجبات الابقاء والمحافظة على نبض الحياة · وهو أيضا عين ما يصور معنى مضى ودوام سيادة الانسان فى كل مكان ، وفى أى زمان ·

ومعنى ذلك ، فى تصور الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، أن كل انسان من غير استثناء أو من غير تمييز الا فيما يخص مستوى المعيشة ، نكون له حصة من الانتاج أو من العرض الذى يطرحه هذا الانتاج لحساب الاستهلاك · وهذه الحصة التى تناسب مستوى المعيشة ، هى بعينها التى تجاوب التعود الفطرى على الطلب ، وتطلعاته المتطورة الى حد الاختيار · ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى كيف يبحث الانسان بالضرورة عن هذه الحصة المناسبة التى تجاوب طلبه ، حتى يحصل عليها بشكل أو بآخر · كما يدرك أيضا ، كيف لا يستغنى الانسان عن الحصول على هذه الحصة لأنها هى التى تمثل الحد الأنسب فى الطلب · ولا يعنى التفريط فى بعض أو فى كل هذه الحصة، غير حرمان التعود الفطرى أو حرمان تطلعاته المتطورة الى حد الاختيار ، من الحق الكامل فى هذا الحد الأنسب فى الطلب ·

وفى اطار المعادلة الاقتصادية ، التى ينبغى أن تتسم بالتوازن الحقيقى بين الانتاج والاستهلاك ، تتفق كل النظم الاقتصادية المعمول بها ، بشـأن المحافظة على الحد الأنسب فى الطلب الذى يخص كل مستوى من مستويات المعيشة · بل قبل قد تختلف النظم الاقتصادية فيما بينها على كل شىء ، وقد تتناقض فى ترسيخ القواعد الاقتصادية عن كل شىء ، ولكنها أبدا لا تختلف أو تتناقض ولا تملك غير الاتفـــاق على القاعدة التى تحافظ على التـوازن الاقتصادى · ومن ثم تشجب الانتهاكات التى تحرم التعود الفطرى من حقه فى الحد الأنسب من الطلب ، وتوظف الأساليب التى تعتنى وتحافظ عـلى التوازن الاقتصادى لحساب هذا الحق ·

وهذا معناه _ على كل حال _ أن المعادلة الاقتصادية فى اطار الواقـع الاقتصادى فى المكان والزمان ، لا تبدو سوية على درب الصواب الاقتصادى، الا اذا تحقق :

١ _ التوازن الحقيقى أو السليم بين الانتاج والاستهلاك ، حتى يكفل العلاقة الحسنة بين العرض والطلب ·

٢ — تأمين الحد الأنسب من الطلب حسب مستوى المعيشة ، فى اطار هذه العلاقة الحسنة بين العرض والطلب ·

هذا ، وعندما يمثل الاستهلاك ، وهو صاحب المصلحة فى التعود الفطرى على الطلب ، الذى فطر الله عليه الناس جميعا ، أو وهو صاحب الحق فى اختيار الطلب ، طرفا من طرفى المعادلة الاقتصادية ، نعرف كيف متى ولماذا يطلب الكل · وعندما يمثل الانتاج وهو محصلة الاجتهاد المكتسب وتوظيف المهارة والخبرة والعمل الذى يتهيأ له بعض الناس فقط الطرف الآخر فى هذه المعادلة الاقتصادية ، نعرف كيف ومتى ولماذا يعرض البعض· ومن ثم يكون عبء الكل الذى يطلب ، مسئولية البعض الذى يعرض ·

ويصبح الهدف الاقتصادى بالضرورة أن يحافظ هذان الطرفان الشريكان على التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك وأن يتوخى الطرفان الشريكان أيضا حسن العلاقة بين العرض والطلب · ومعنى هذا التوازن الاقتصادى ، هو أن يكون من بين الناس من يتخصص فى الانتاج ، فى مقابل أن ينكب كل الناس على الطلب والاستهلاك · ومعناه أيضا أن بعض الناس فقط هو الذى يتولى أمر الانتاج ، وأن كل الناس هو الذى يتولى أمر الاستهلاك · ولكن المعنى الحقيقى الأهم من ذلك كله هو تحقيق الهدف الاقتصادى حتى يمضى الشريكان على درب الصواب الاقتصادى · ومن ثم يكون هذا التوازن الاقتصادى بين هذين الطرفين — الانتاج والاستهلاك — مسئولية مشتركة بينهما ، وان لم تكن هذه المسئولية عادلة دائما ·

* * *

الاستهلاك انحراف فى الطلب وامتثال للعرض :

يكون الانتاج فيبدع وينتج ويعرض من أجل الاستهلاك أولا وأخيرا · ولا يكون العمل والاجتهاد والنشاط الذى يكفل الانتاج ويحقق العرض من هذا الانتاج ، لحساب شىء غير الطلب · وهذا هو صلب العلاقة التى تجمع بين الانتاج والاستهلاك ، من أجل الهدف الاقتصادى · بل قل — بكل اليقين — أن هذا هو الأصل فى ضرورة التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ·

هذا ولا ينبغى أن نتوقع غير ذلك بشأن هذه العلاقة ، حتى لو أساء الانتاج الى جوهر هذه العلاقة ، وأفرط فى الاغراء والتغرير بالتعود الفطرى

على الطلب ، أو بالاقدام على اختيار الطلب ، وهو يتعمد ابتزازه • كما لا ينبغى أن نتصور غير ذلك بشأن هذه العلاقة ، لو تدنل الاستهلاك واستمع للمتغيرات ، وانصاع للمبرر الحضارى ، وأفرط فى الطلب ، أو تمادى فى اختيار الطلب وهو لا يتعمد ابتزاز الانتاج أو ارهاقه •

ـ ومن أجل حاجة ومطالب وتطلعات كل الناس من غير استثناء ، يعمل ويجتهد ويكدح بعض الناس فقط • ويتفرغ فريق العمل ، وهو من أصحاب الخبرة المكتسبة والمهارة المؤهلة ، لانجاز العمل فى كل حقل ، والأداء فى كل ميدان ، تفرغا ، يكفل الانتاج بكل أنواعه وأشكاله • ومحصلة هذا الأداء المثمر من هذا الانتاج الاقتصادى ، المتنوع والمستمر والمتجدد ، هى العرض الذى يلبى الطلب ويجاوب الحاجة أحيانا ، ويتملقه ويحرضه ويغرر به أحيانا أخرى • وغاية الطلب من هذا العرض أولا وأخيرا ، هى ضمان حاجة الاستهلاك ، حتى لا تمتد يد الطلب وتعود فارغة •

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى حقا وصدقا ، أن من واجب فريق العمل والأداء أن ينتج ، وأن يعرض الانتاج فى سوق الطلب • ومن حق هذا العرض أن يتملق الطلب ويشد انتباهه ويتعامل معه ، ولكن ليس من حق العرض أبدا ، أن يلزم التعود الاستهلاكى على قبول بالعرض والاستسلام لتحريضه ، أو أن يوقع به فى براثن الابتزاز • وصحيح أن العرض يزين للطلب لكى يمد يده ، ويتحايل عليه لكى يأخذ • ولكن الصحيح أيضا أن الأمر كله متروك لاختيار الطلب ، أو لحريته فى هذا الاختيار لاتمام الصفقة •

وهذا معناه أن الانتاج واجب ثقيل والتزام مسئول يعود بالربح ، وأن الاستهلاك حق مشروع وغاية مستهدفة يكفلها الانفاق ودفع الثمن أو القيمة • وفى الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، ليس من يقوم بالواجب ويلتزم بالمسئولية ، ويتوقع العائد أو الربح ، كمن يحصل على الحق وينتفع بالطلب ويدفع الثمن • ومع ذلك فان علاقة المصلحة المشتركة أو المنفعة المتبادلة ، تجمع بينهما فى اطار المسئولية الاقتصادية •

وتحتم هذه المسئولية على المنتج وهو يقوم بالواجب ويلتزم بالعرض ويترقب الربح فى جانب ، وعلى المستهلك وهو يحصل على الطلب ويحق له أن يختار الطلب ويؤدى الثمن فى جانب آخر ، الابقاء على هذه العلاقة • والابقاء على هذه العلاقة بين المنتج والمستهلك ، معناه المحافظة عليها والعناية

بها ، فى اطار الحد الأنسب من التوازن بين العرض والطلب · كما تحتم على الطرفين أيضا ، ألا يسىء أحدهما الى الطرف الآخر ، أو يبخس أحدهما الآخر، ويجور على حصته فى المصلحة المشتركة أو المنفعة المتبادلة ·

ولا تفريط أبدا فى واجب الفريق المتخصص المسئول من الناس عن العمل ، الذى ينتج ويحرص على عرض انتاجه عرضا ، يخدم الهدف من التسويق ، ويلبى أو يجاوب حاجة وطلب الاستهلاك · وما من شك فى أن التفريط فى الانتاج مرفوض ولا مبرر له أبدا · بل هو من قبيل التهاون فى أداء الواجب ، أو الاستخفاف بحق الاستهلاك · وهو أيضا انحراف عن الهدف الاقتصادى · ويخل هذا الانحراف أو الاهمال أو التهاون اخلالا مباشرا بجوهر التوازن الاقتصادى المنشود ، بين الانتاج والاستهلاك · وهل هناك أخطر من هذا الاخلال على هذا التوازن ؟ بل قل هل من مصلحة الانسان فى شىء ، هذا الاخلال الذى يسىء الى جدوى هذا التوازن ؟

والدعوة الى الحرص على التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، هى دعوة صدق واقناع وعناية بمصلحة الطرفين · وهى أيضا دعوة تبصر وترشد من يحمل المسئولية ويحق عليه الواجب فى جانب ، ومن يملك الحق ويحق له الاختيار فى جانب اخر ، لأنهما شركاء فى المصلحة الاقتصادية · ولكن التخوف من الاخلال بهذا التوازن الاقتصادى المنشود ، يكون الحافز الذى يلهب اجتهاد من يحق عليه الواجب ، ويتحمل مسئولية العرض والاستجابة للطلب ، حتى يستمع الى هذه الدعوة ويقبل بها أو يلتزم · وقلما يستجيب فى نفس الوقت لهذه الدعوة ، من يملك الحق فى الطلب ويحق له الاختيار فى الطلب · بل قد يستخف تماما فى كثير من الأحيان بهذه الدعوة ، ولا يستمع جيدا الى موجبات هذا التخوف على التوازن الاقتصادى المنشود ·

والتخوف على التوازن ، فى مقابل عدم التخوف والاستخفاف بموجبات هذا التخوف ، يحمل أكثر من معنى ، ويؤدى الى أكثر من نتيجة اقتصادية · ويعنى - فيما يعنى - تملص الاستهلاك الذى يستخف أو لا يعبأ بموجبات التخوف على التوازن ، من مسئولية المحافظة على التوازن الاقتصادى المنشود · ويبدو وكأن الأمر لا يعنيه · وقد يعنى أيضا تحمل الانتاج وحده كل الأعباء ، وكأنه يتورط فى مسئولية المحافظة على هذا التوازن ·

والتزام الانتاج لأنه يتخوف ، فى مقابل عدم التزام الاستهلاك لأنه

يستخف بموجبات هذا التخوف ، يضــــع العلاقة بينهما على درب الخطــأ الاقتصادى . بل قل أن هــذا الموقف يفسر أو يبرر عندئذ ، كيف يتسلط الانتاج عن عمد لكى يتحمل وحده عبء المحافظة على التوازن الاقتصادى . ويبيح هذا التسلط المتعمد للانتاج التغرير بالاستهلاك ، الى حد الايقاع به فى حبائل الادمان الجائر ، أو الى حد الاقدام العلنى أو المستتر على ابتزاز الطلب .

وكم أفرط وتمادى العمل المثابر فى حقول الانتاج فى تقديم العرض ، لأنه الطرف الذى يستشعر المسئولية قبل النهم والالحاح فى الطلب والزيادة فى معدلات الاستهلاك . وصحيح أن هذا التمادى المثابر على الانتاج والعرض، يجد الربح الهائل فى المقابل ، مدفوعا له بكل الرضــــاء والامتنان أو بكل السخط والشكوى . ولكن الصحيح أيضا أنه من غــير هــذا التمادى فى العمل ، وبدون هذا الاجتهاد المثــــابر لا يكون فى وسع معدلات الانتــاج والعرض ، أن تحقق أو تكفل الحد الأنسب الذى يؤمن الحاجــــة ويجاوب الطلب ويبقى على التوازن الاقتصادى المنشود ، فى غيبة وعى الاســـــتهلاك واستخفافه .

وهذا هو عين ما يعنيه أن ينفرد الانتاج بهذا العبء الثقيل ، وهـــو يحافظ على التوازن الاقتصادى ، وأن يتهرب الاستهلاك من هذه المسئولية وهو صاحب المصلحة المشتركة أو المتبادلة فى جدوى هذا التوازن .ويصطنع هذا الموقف نقطة البداية فى الانحراف على درب الخطأ الاقتصادى ، ســـواء نجح الانتاج فى المحافظة على التوازن الاقتصادى ، أو أرهقه العبء الثقيــل وفشل فى المحافظة عليه .

وصحيح أن المسئولية تحقق الربح الهائل — كما ذكرنا — لحســــاب الانتاج . وصحيح أيضا أن من يتحمل المسئولية وحده يحق له أن يستخف بمن يتهرب من هذه المسئولية . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن هـــذه المسئولية تغرى الانتاج وتبرر له ، طلب المزيد من الربح ، واستثمار غفلة الاستهلاك . وعندئذ نفهم جيدا ، كيف يبيح الانتاج لنفسه اغراء الاستهلاك والتغرير به ، الى حد التسلط عليه ، وتوجيهه فى الاتجاهات المنحرفة ، وغير الاقتصادية . ويجنى الانتاج من خلال العرض ودون التفريط فى موجبات التوازن الاقتصادى ، ثمرة هذا الانحراف الاقتصادى . ويقبل أو يدفــع الاستهلاك وهو صاغر ثمن استخفافه بهذا التوازن .

وهكذا يفهم الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى موضوع الاســـتهلاك ومبلغ انحراف علاقته مع الانتاج • وهو يدرك أيضا ، كيف يحمل الاستهلاك وهو تعود فطرى ومطلب حيوى لكل الناس ، الانتاج وموارد الانتـــاج وأدوات الانتاج فى المكان والزمان ، ما يطـاق وما لا يطـاق • ولا يكون فى وســع الانسان الفرد أو الجماعة أن يقلع عن الطلب ، أو أن يكف عن اختيار الطلب الذى ينبغى أن يستجيب له العرض • بل ولا يكون فى وسع الانتـــاج أن يقصر ، أو أن يتهاون فى الاستجابة للطلب ، أو أن يكف عن العرض ، الذى يلبى ويجاوب الطلب •

كما يفهم الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أيضا انه لا يكون فى وســـع الاستهلاك وهو تعود فطرى على الطلب ، تفسده الاستجابه للمتغيرات ، أن يخفف أحماله ، أو أن يخفض الحاحه وتهوره ، أو أن يكبح جماح مطالبه ، التى يلقى بأعبائها ومتاعبها وانحرافاتها على كاهل الانتـــاج ، فترهقه • وهموم الكل ، كل الناس ومصالحهم فى الطلب الذى تفســـده الاستجابة للمتغيرات فينحرف ، هى بالضرورة أعباء ومســـئوليات وشغل الانتـــاج الشاغل • بل قل انها هى بالفعل الحمل الثقيل الذى ينبغى أن يتفرغ له العمل فى حقل الانتـــاج ، أو العبء المستمر الذى ينبغى أن يستجيب له العرض فى المكان والزمان •

وهذا هو أهم عنصر مباشر من عناصر كثيرة ، تصطنع الضغوط التى تلعب دورا مؤثرا فى أمر العلاقة ، بين الانتاج والاستهلاك • وتمثل هـــذه الضغوط أحيانا الحافز الذى يضع الانتاج فى خدمة الاســتهلاك ، أو الذى يطوع العرض حتى يطاوع الطلب ، أو الذى يفرض على الانتاج أن يســـمع ويطيع الاستهلاك • ومع ذلك تفتح هذه الضغوط فى كثير من الأحيـــان ، أبواب الانحراف الاقتصادى الذى ينكب الاستهلاك فيه على وجهه •

وصحيح أن الانتاج يطاوع الاستهلاك ، ولا يخـــذل العرض الطلب أحيانا • وصحيح أن الانتاج يغرى الاستهلاك ويغرر العرض بالطلب أحيانا أخرى • وصحيح أن تحول الانتاج من وضع يطاوع فيه الاستهلاك ، الى وضع يغرر فيه بالاستهلاك ، يجسد معنى التلاعب به وارغامه على الانحراف • ومع ذلك لا يعفى الانتاج نفسه أبدا ، وهو يطاوع الاستهلاك ، أو وهو يطوعه ويوقع به فى الانحراف ، من مسألة ضبط التوازن والسيطرة على العـــلاقة بينه وبين الاستهلاك •

واذا كان التعود الفطرى ، وهو يجسد معنى ومغزى ومرمى الاستهلاك، يستوجب الطلب ، ويوظف الالحاح فى الطلب ، ويتطلع الى حد الكفاية من الانتاج ويحمله مسئولية الاستجابة للطلب ، فان الاستماع للمتغيرات وهى تحرض التمادى فى الطلب وتزين له التطلع والاختيار والتهور ، هو الذى يفسد هذا التعود الفطرى • بل قل — بكل اليقين — أن هذا التحريض هو الذى يحـول التعـــود الفطرى ، الى افراط وادمان وانحراف فى الطلب • والافراط أو الادمان أو الانحراف فى الطلب ، هو عين ما يعنى وقوع التعود الفطرى فى الخطأ ، أو مضى الاستهلاك على درب الخطأ الاقتصادى • وهو عين ما يعنى أيضا اثقـال كاهل الانتاج وارهاقه لحســـاب الاستهلاك المنحرف ، واعطائه الفرصة لابتزاز هذا الانحراف •

وهكذا يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصـــادى جيدا ، موجبـات النهم والتهور فى الطلب وكيف تفسد المتغيرات تحت شعار المبرر الحضارى التعود الفطرى الاستهلاكى حتى ينحرف ويسلك السلوك الخاطىء • ويستوجب هذا الانحراف على درب الخطأ الاقتصادى أوضاعا اقتصادية شاذة • وما من شك فى أن هذه الأوضاع الاقتصادية الشاذة ترهق الانتاج • بل انهـــا تفرض الضغوط ، وتيسر فعل المتغيرات ، وتعرقل فعل الضوابط ، حتى يخشى من اختلال العلاقة والتوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك •

والتمادى فى الاستهلاك والافراط فى الطلب ، بمبرر أو من غير مبرر، هو عين ما يعنى ترسيخ الانحراف الى نمط الاستهلاك غـــير الاقتصادى • والاستهلاك غير الاقتصادى هم ثقيل وخطأ اقتصادى • وهــو الذى يرهق الانتاج وينهك العرض ويهدد التوازن الاقتصادى • ويكون فى نفس الوقت حافزا قويا لزيادة الانتاج • بل قل انه هو نفسه الحـــافز الذى يدعو الى انحياز النظام الاقتصادى ، الى صف الانتاج لكى يشد أزره • ويقوى هــذا الانحياز قبضة الانتاج التى تمسك بزمام التوازن الاقتصـــادى بينه وبين الاستهلاك ، وتلتزم بالمحافظة عليه •

وقبضة الانتاج القوية التى تمسك بزمام التوازن الاقتصادى وتسيطر عليه ، فى وسعها بالضرورة أن تحسن أو أن تسىء توظيف هذه السيطرة • ومن أجل الهدف الاقتصادى السليم ، وعلى درب الصواب الاقتصادى ،ينبغى أن تحسن هذا التوظيف لحساب الطرفين والمصلحة المتبادلة • ومن أجـــل الربح وابتزاز الاستهلاك ، على درب الخطأ الاقتصادى ، تسىء توظيف هـــذه السيطرة ، على حساب الاستهلاك • وهل نشك أو هل نتشكك فى أن هذه

القبضة المهيمنة على التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، تكون غير متجردة فى بعض الأحيان ؟ والويل كل الويل من اساءة هذه الهيمنة على حساب الاستهلاك وانحرافاته على درب الخطأ الاقتصادى ٠

ومن ثم قل - بكل اليقين - أن الافراط أو الادمان أو الانحراف فى الطلب على درب الخطأ الاقتصادى هو دائما عين الخطر الاقتصادى ٠ ويتهدد هذا الخطر الاقتصادى العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ويكاد يعصف بالتوازن الاقتصادى الذى ينبغى أن يسود بين العرض والطلب ٠ واستشعار موجبات هذا الخطر والتخوف من مواجهته ، هو الذى يبيح لقبضة الانتاج القوية أن تفعل ما تشاء وهى غير متجردة لضبط هذا التوازن والمحافظة عليه ٠

هذا ، وينبغى أن يتابع الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، هذه الأوضاع الاقتصادية والاحتمالات الشاذة وغير الشادة المرتقبة ، متابعة موضوعيه وهادفه ٠ وهذا معناه أن يتابع فى الزمان والمكان هذه الأوضاع ، وصولا الى تقويم ما يلى :

١ - الاجتهاد المثابر والعمل الجاد فى سبيل زيادة وتنوع الانتاج الاقتصادى وتحسين عطائه ، حتى يلبى العرض حاجة الطلب ، وحتى يجاوب الانتاج ارادة الاستهلاك وزيادة معدلات الطلب على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية ٠ وليس هناك أهم أو أجدى من أن تكون أو أن تتحقق هذه الاستجابة ، من غير الوقوع فى الحرج أو من غير تقصير، أو من غير انتهاك العلاقة السوية بين العرض والطلب ٠

٢ - الامتثال الصاغر وقبول الانتاج منطق المرونة وموجبات التغير فى حد الكفاية من الطلب الذى لا يفتر ، وهو يؤمن حاجة الاستهلاك التى تجارى المتغيرات وتتأثر بالضوابط ، أو وهو يلبى زيادة معدلات الطلب زيادة يمليها التغير على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية ٠ وليس هناك أهم أو أجدى من أن تتأتى هذه الاستجابة من غير تجاوزات فاضحة ، أو من غير استخفاف شارد يحرج العلاقة بين العرض والطلب ٠

٣ - السعى الصابر والأذن الصاغية التى يستمع بموجبها الانتاج نداء الطلب ويعرف اتجاهاته ، ويقره على سلوكه ، حتى يجاوبه الاجابة التى تناسب هذا النداء ، وتطاوعه على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية ٠ وليس هناك أهم أو أجدى من أن يحافظ الانتاج من خلال

العرض المناسب ، على حد التوازن الاقتصادى الأنسب ، بينه وبين الاستهلاك ، وفى حدود زيادة معدلات الطلب المستمرة ٠

٤ – القدرة المتمكنة والنجاح الحقيقى الذى يبيح للنظام الاقتصادى أن يضع فى قبضة الانتاج القوية زمام التغير والمتغيرات ، وزمام الضوابط والانضباط ، حتى يوظفها توظيفا جيدا مناسبا فى ترشيد الاستهلاك أحيانا ، أو توظيفا رديئا لاغراء الاستهلاك وابتزازه أحيانا أخرى ، على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية ٠ وليس هناك أهم أو أجدى من أن يعرف الانتاج جدوى التوازن الاقتصادى بينه وبين الاستهلاك ، فلا يتجاوزه أو يفرط فيه وينتهكه فى أى من حالات التوظيف الجيد أو التوظيف الردىء ٠

استعادة التوازن بين الانتاج والاستهلاك :

وفى اطار المعادلة الاقتصادية ، التى يعتمد فيها الطلب – على كل المستويات – لحساب الاستهلاك ، على محصلة الانتاج الطبيعى أو على عطاء الانتاج الاقتصادى ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، الكيفية التى يتحقق أو التى ينبغى أن يتحقق بموجبها الاتزان الاقتصادى الأنسب بين الانتاج والاستهلاك ٠ كما يهتم غاية الاهتمام بجدوى هذا الاتزان الاقتصادى ومردوده الفعلى ، والعلاقة بين الانتاج والاستهلاك تمضى على درب الخطأ أو على درب الصواب الاقتصادى ٠

ويتعقب هذا الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى المتغيرات التى تؤثر فى الانتاج والاستهلاك ، أو فى العلاقة بينهما ٠ ويكون المطلوب ادراك وتقصى الكيفية التى يتأتى بموجبها الخلل الذى ينتهك جدوى أو فاعلية هذا التوازن الاقتصادى ٠ كما يتعقب هذا الاجتهاد أيضا الضوابط ، التى تضبط الانتاج والاستهلاك ، أو تمسك بزمام العلاقة بينهما فى أى شكل وعلى أى وضع ٠ ويكون المطلوب ادراك وتقصى الكيفية ، التى يتأتى بموجبها الضبط والسيطرة واحباط الخلل أو انهاء الخطر ، الذى ينتهك جدوى وفاعلية هذا التوازن الاقتصادى ٠

ومن خلال التقويم الجغرافى الاقتصادى لموجبات الخلل أو عدم الانضباط الذى ينتهك أو يهدر جدوى التوازن الاقتصادى السليم بين الانتاج والاستهلاك ، تبصر الخبرة الجغرافية بالخطر الاقتصادى الذى يتهدد أمن الحياة ومصيرها ٠ كما تبصر أيضا بفعل المتغيرات التى تصطنع هذا الخطر تحت

شعار المبرر الحضارى وتعصف بالتوازن وتزلزل موجباته • بل قل انهـا تجسد معنى ومغزى هذا التحدى الذى يواجه حركة الحيـاة وحضورها فى المكان والزمان • كما تجسد كيف ينبغى أن يواجه الانسان وهو منتج نفسه وهو مستهلك ، فى حالة التخوف من فقدان التوازن بين العرض والطلب •

ومن خلال التقويم الجغرافى الاقتصادى ، لموجبات الانضبـاط الذى يعدل أوضاع العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، ويحافظ على جـدوى التوازن الاقتصادى الأنسب بينهما ، تقدم الخبرة الجغرافية النصح الذى يبحث عن حل عقدة التحدى فى جولات المواجهة بين المنتج والمستهلك • كما ترشـد البحث عن الضوابط التى تبطل مفعول أو سريان الخطر على هـذا التوازن الاقتصادى وترسخ موجباته • بل قل انها تدعم التصدى الاقتصادى لهذا التحدى الذى يؤرق حركة الحياة وحضورها فى المـكان والزمان • كما تدعم أساليب ومحاولات انتشال مستوى المعيشة من مغبة التردى والانهيـار أو الهبوط الى حد دون الكفاف •

ومن خلال التقويم الجغرافى الاقتصادى ، لمستوى المعيشية ــ الـكفاف والكفاية والرفاهية ــ الذى ينتفع بالتوازن الاقتصادى ، أو الذى يتضرر أو يضار بانعدام هذا التوازن الاقتصادى ، تبصر الخبرة الجغرافيـة بالسلوك الاستهلاكى ، وتتبين اتجاهاته السليمة أو المنحرفة • بل انها تكشف عن ايجابيات وسلبيات المسلك الانتاجى والمسلك الاستهلاكى • كمـا تفضح الطرف الذى يسىء ، أو الذى ينتهك العلاقة السوية بين الانتاج والاستهلاك • ولا تسكت عن سوء سلوكه • ومن ثم تقدم النصيحة دفاعا عن مسـتوى المعيشة ومحافظة عليه ، وهو الذى يتضرر كثيرا فى غيبه التوازن وزعزعته بين العرض والطلب •

وصحيح أن حد الكفاف وهو الحـد الأدنى لمستوى المعيشة ، وحـد الكفاية وهو الحد الانسب لمستوى المعيشة ، وحد الرفاهية وهو الحد الأعلى لمستوى المعيشة ، يكون عرضة للتغير صعودا أو هبوطا فى المكان والزمان • وصحيح أن هذا التغير ، يخضع ويؤدى اليه فعل عوامل التغير أو المتغيرات المتنوعة ، التى يشهدها ويتعرض لها المكان فى الزمان(٤) • وصحيح أن

---

(٤) هناك متغيرات طبيعية تفرضها عوامل الطبيعة فى المكان والزمان • وهنـاك متغيرات بشرية يفرضها حضور الانسان فى المكان والزمان أيضـا • وتكون المتغـيرات البشرية ديموجرافية ، او اقتصادية ، أو اجتماعية أو حضارية او سياسية أو نفسية • وفعل هـذه المتغيرات فعل مترابط ومنسق ، وكانها تلعب دورها وتؤثر فى نظام بديع • ويندر أن يتعارض مفعول هذه المتغيرات وهو يؤثر على الانتاج أو على الاستهلاك أو على العلاقة بينهما •

القبول بهذا التغير سليم ومنطقى ولا غبار عليه ، طالما هو لا يتجاوز ، أو هو لا يتمادى ، أو هو لا يضل ، أو هو لا يضلل ، أو هو لا يسيء الى حد ينتهك ، أو ينهك التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك • ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن هذا التغير فى حدود مستويات المعيشة ، الذى يستوجبه الخلل واهتزاز التوازن الاقتصادى فى كثير من الأحيان ، وهو احتمال وارد ، لا يبشر بالخير ولا يبعث على الطمأنينة • وعندئذ يجسد هذا التغير الذى ينهار بموجبه مستوى المعيشة ، معنى التمادى فى الاستهلاك من غير ضوابط ، ومعنى التقصير فى الانتاج وانخفاض معدل استجابته لهذا الاستهلاك •

والتمادى فى الطلب ، أو الافراط فى اختيار الطلب ، لحساب الفرد أو لحساب الجماعة ، دون التزام أو عناية بالتوازن الاقتصادى المنشود بين الاستهلاك والانتاج ، هو عين ما يعبر عن أو يجسد مفهوم انحراف الاستهلاك عن الصواب الاقتصادى • والتهاون فى العرض ، أو التفريط فى تنمية الانتاج ، دون عناية أو التزام بالتوازن الاقتصادى المنشود بين الانتاج والاستهلاك ، هو عين ما يعبر عن أو يجسد مفهوم انحراف الانتاج عن الصواب الاقتصادى • ويجد الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى نفسه ملتزما بالبحث عن كنه وماهية هذا الانحراف عن الصواب الاقتصادى •

وكما تلتزم الخبرة الجغرافية الاقتصادية بالبحث عن كنه وماهية انحراف الانتاج وتهاونه على درب الصواب الاقتصادى ، تبحث أيضا فى كنه وماهية انحراف الاستهلاك وسوء سلوكه • وتريد هذه الخبرة استطلاع الكيفية التى يصل بها الأمر فى المكان والزمان ، الى حد تفسخ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، أو الى حد اهدار التوازن الحيوى الطبيعى • وعندئذ ،

---

(٥) تنشأ المتغيرات الطبيعية فى المكان ، تأسيسا على التغير فى خصائص العناصر التى تضفى على المكان خصائصه ومواصفاته الطبيعية • وهناك فرق بين متغيرات طبيعية على المدى الجيولوجى ومتغيرات طبيعية على المدى القصير • ولكنها فى الحالتين تصطنع التغير فى المكان • ويذكر التصحر — على سبيل المثال — وهو شكل من أشكال التغير الذى تسفر عنه المتغيرات المناخية من زمان الى زمان آخر • وينتهك التصحر بالقطع التوازن الحيوى ويغير عناصر مكوناته فى المكان • وانتهاك التوازن الحيوى والتغير فى مكوناته — النبات والحيوان — ينتهك بالضرورة العلاقة بين الانتاج والاستهلاك فى المكان • بل يتضرر التوازن الاقتصادى بين الانتاج الطبيعى أو الاقتصادى وما يقدمه من عرض والاستهلاك وما يطلبه فى هذا المكان •

ينبغى أن يتابع الاجتهاد الجغرافى مبلغ التردى من جراء مضاعفات هـــذا التفسخ أو من جراء هذا الاهدار وسلبياته وهو احتمال وارد ٠

وفى نفس الوقت الذى يعبر فيه الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى اهتماما من غير حدود للمتغيرات البشريه التى تستوجب الخلل او الخطا الاقتصـادى ويقوم جدواها ، يعتنى عناية كاملة بالتغيرات الطبيعيه ، فى المكان والزمان٠ وسواء تنطوى المتغيرات الطبيعية على ضوابط أو تنطوىالضوابط الطبيعيةعلى متغيرات ، فانها تؤثر – من غـــير شك – على الانتاج الطبيعى والانتـــاج الاقتصادى ٠ كما تؤثر أيضا على الاستهلاك واتجاهاته وموجبات اختيـــار الطلب ٠ ومن ثم ينسحب هذا التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ٠ ويصطنع هذا التأثير كل أوجه التغير ، التى تفسد أو التى تسىء ، الى التوازن والعلاقة المتوازنة بينهما ٠

وحدوث الخلل الذى تتسبب فيه المتغيرات الطبيعية أو المتغيرات البشرية أو هما معا ، احتمال وارد فى المكان والزمان ٠ ويفسد هـذا الخلل العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ٠ بل قد يتمادى هذا الخلل أو هذا التغير الى الحـــد الذى يفض هذه العلاقة أو ينهيها تماما ٠ وقد يتأتى العجز فلا يملك الانسان فى اطار النظام الاقتصادى ايقاف موجبات هذا الخلل ، أو ابطال مفعـــوله ومضاعفاته فى هذا المكان ٠

وهذا معناه أن الانتاج والاستهلاك ، يتضرر كل منهما بموجب هـــذه المتغيرات ٠ وقد يتضرر أحدهما فقط بموجب هذه المتغيرات ٠ ومع ذلك فى اطار العلاقة بينهما تنعكس مضرة أى منهما على الآخر ٠ وتفزع مثل هـــذه الاحتمالات التى تسجل التدهور أو التفسخ وانهيار العلاقة بين الانتـــاج والاستهلاك ، الانسان وحضوره فى المكان٠ بل هى تعكر صفو حياته وتبعث فيه الخوف والقلق على يومه وغده فى المكان ٠ ومع ذلك يدرك الاجتهـــاد الجغرافى الاقتصادى ، لماذا وكيف يستنفر هذا التحدى قدرات ومواهب وملكات الانسان ، لكى ينتشل مصـــيره الاقتصادى من براثن هذا الخلل ومضاعفاته ٠ كما يدرك أيضـــا لماذا وكيف ينسحب الانسان ويستسلم لانقطاع وتفسخ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ويبحث عن هذه العلاقة من جديد فى مكان آخر ٠

ومن شأن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، أن يقوم الاستنفار ، وأن يستشعر جدوى الوسيلة التى يجيد الانسان توظيفها ، دفاعا عن مصلحته

فى الانتاج ومصلحته فى الاستهلاك على حد سواء • ومن شأنه أيضا أن يقوم الانسحاب والاستسلام لانقطاع العلاقة بين الانتاج والاستهلاك • بل يعتنى الاجتهاد الجغرافى كثيرا ، وهو يتقصى الكيفية التى يعثر بموجبها الانسان على حل أو مصالحة ، تعيد العلاقة المفقودة بين الانتاج والاستهلاك ، الى حد التوازن الاقتصادى المنشود فى نفس المكان ، أو التى تنشأ بموجبها علاقة جديدة بين الانتاج والاستهلاك ، الى حد التوازن الاقتصادى المعقول فى مكان آخر • وهذا لا يعنى شىء غير ادراك استحالة الانتصار والمصالحة فى المكان . أو فى المكان الآخر ، الا اذا أفلح فى استعادة التوازن الاقتصادى بين الانتاج ولاستهلاك ، أو فى تأمين المصالحة بين الغرض والطلب •

ومن ثم يمكن ان يتصور الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى هذه الوسيلة ، التى تكون حتما حضارية • وتسعف هذه الوسيلة الانسان وتشد أزره وهو يصارع التحدى الصعب ، ويسعى الى استعادة التوازن الاقتصادى فى المكان أو فى المكان الآخر • وقد تعمل الوسيلة على تهدئة الطلب وترشيده والسيطرة على الاستهلاك وانقاص معدلاته ، أو تعمل على شحذ الخبرة وتكثيف الاجتهاد فى سبيل زيادة الانتاج وتصاعد معدلاته • بمعنى أن التصدى للخلل لاستعادة التوازن الاقتصادى فى المكان أو فى المكان الآخر ، يضع المحاولة فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح • وعندئذ يستشعر الانسان الأمن على مصلحته ومصيره فى المكان أو فى المكان الآخر ، ولا تترك هذه المحاولة للانتاج أو الاستهلاك حرية التلاعب بهذا المصير من خلال فعل المتغيرات أو فى غيبة الضوابط •

وفى مثل هذا الوضع الاقتصادى ، الذى يتكرر فى أى مكان أو فى أى زمان ، تحت وطأة المتغيرات ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى كيف تكون المواجهة • بل ويدرك أيضا كيف تسفر فى كل جولة عن انتصار • ويمثل هذا الانتصار الذى يعيد العلاقة بين الانتاج والاستهلاك الى وضعها السوى ، أو الذى يحقق التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب نقطة تحول مثيرة ، اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا • ولا يعلن هذا التحول المثير عن مجرد الانتصار وانهاء الوضع الاقتصادى الشاذ ، بل يزود الانسان بخبرات جديدة ومكتسبات مفيدة ، تشد أزره فى المحافظة على التوازن المنشود أحيانا ، أو فى الانتصار فى جولة أخرى من أجل التوازن الاقتصادى المنشود •

وهذا معناه أن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى يعرف جيدا كيف يحدث

التغير ، ولماذا تكون موجبات التغير الذى يؤدى الى المواجهة • ويدرك ضراوة المصارعة فى كل جولة من جولات هذه المواجهة ، وكيف تنتهى بالمصالحة ، التى تعلن انتصار الانسان • بل قل هو يرقب جيدا أبعاد التغير، ولا يفوته حساب جدوى فعل وتأثير المتغيرات ، فى الانتاج وأوضاعه وأحواله وعروضه ، التى يلبى بموجبها الطلب أو حاجة الاستهلاك ، أو حساب جدوى فعل وتأثير المتغيرات ، فى الاستهلاك وتطلعاته ونزواته وسلوكه ، التى يستجيب لها الانتاج • بمعنى أن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى يعرف كيف ولماذا ومتى وأين يصل فعل المتغيرات ، الى حد اهدار العلاقة وتفسخ الصلة بين الانتاج والاستهلاك على درب الخطأ الاقتصادى • بل قل أنه يعرف كيف تكون جولات الصراع فى هذه المواجهة وكيف تمضى ولماذا ومتى وأين تتكرر •

وصحيح أن هذا التغير وفعل المتغيرات يستوجب الصراع • وصحيح أن الصراع يضع الانسان ووسائله الحضارية فى موقف الدفاع عن العلاقة بين الانتاج والاستهلاك • وصحيح أن نتيجة هذا الصراع تكون فى نهاية المطاف أو فى نهاية كل جولة لحساب الانسان ، لأنه يعرف كيف يطوع التغير ولا يطاوعه • ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن الانتصار لا يمكن أن يكون حاسما لحساب الانسان حتى لا يتكرر الصراع الا اذا عرف التطويع كيف ينهى تكرار أى انتهاك للعلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، كيف يرسخ العلاقة فى الوضع الاقتصادى فى المكان ترسيخا يحول دون أى انتهاك لها •

الفصل الثانى

الإنتاج والإستهلاك

موجبات التوازن فى مرحلة الضيافة

- معنى التوازن وعدم التوازن
- الاستهلاك فى مرحلة الضيافة
- الانسان والتحدى الاقتصادى
- الفرار وسيلة الانتصار
- الثورة الحضارية والتوازن
- الاستهلاك الجائر والمضى فى الانتشار
- استخدام النار والتمادى فى الاستهلاك
- تخبط الاستهلاك فى غيبة السيطرة على الانتاج
- تكرار الفرار واستعادة التوازن
- استسلام الاستهلاك للانتاج واستسلام الانتاج للمتغيرات
- الهيمنة الطبيعية وسلبية الاستسلام
- الانتصار والبحث عن السيادة

الفصل الثـانى

الانتـــاج والاستهلاك
موجبات التوازن فى مرحلة الضيافة

معنى التوازن وعدم التوازن :

عاش الانسان تجارب كثيرة ومتعددة فى المكان ٠ ومضت حركة الحياة على الدرب ، ومارست الصواب والخطأ ٠ ومن خلال هذه الممارسات ، تعرضت لفعل أو لتأثير كل أنواع العوامل ، التى تكسب خصائصها للمكان ، وكل مكان فى ربوع الأرض ٠ ويتمثل فعل هذه العوامل فى متغيرات يطاوعهـــا أحيانا ، أو فى ضوابط يلتزم بها أحيانا أخرى ٠ ولقد هزت هذه العوامل حركة الحياة وفرضت عليها أن تصارع فى كل جولة من أجل البقاء ٠

وكان على الانسان فى كل جولة أن يواجه فعل هـــذه المتغيرات أو أن يواجه فعل الضوابط ٠ بل كان عليه أن يصمد ويتصدى ويصارع لكى ينهى المواجهة لصالحه بشكل أو بآخر ٠ وانهـــاء هذه المواجهة لصالح حضـــور الانسان ، هو الذى يرسخ التعايش وينصره فى طلب العيش ، حتى وهـــو فى هذه المرحلة المبكرة ، التى ينزل فيها الانسان ضيفا على الأرض ٠

وسواء كانت هذه المواجهات المتكررة ، على صعيد الوطن الأصلى المهد أو على صعيد كل الأوطان التى تشهد حضور الانسان وتضيف استيطانه المبكر وتسجل تعامله المباشر مع الموارد المتـــاحة ، قد سجلت الانتصـــار وتجاوز التحديات فانها كانت تعرضه حتما لشىء من الخوف والاشفاق على مصلحته الاقتصادية ٠ بل قل أن هذه المواجهات المتكررة ، تشهد وتؤكد على أن الانسان يتعلم كيف يكون صاحب مصلحة فى الانتاج الطبيعى من حوله ، لأنه صاحب مصلحة فى الطلب من أجل الاستهلاك ٠ ومن ثم يعرف الانسان على الدرب التى تمضى فيه حركة الحياة ، وفى كل الأوضاع الاقتصادية ، فى المكان والزمان ، ومن خلال هذه المصلحة الاقتصادية ، العلاقة التى تصطنعها المنفعة بين الانتاج والاستهلاك فى كل مكان وزمان ٠

وصحيح أن الانســـان يخوض المواجهـة ويعيش التجربة المتكررة ، ويعرف هذه العلاقة ، وكيف تخضع للضوابط والمتغيرات ٠ وصحيح أن هذه

الضوابط والمتغيرات تتلاعب بمصالح الانسان الاقتصادية ، فى هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وتؤثر على حركة الحياة • وصحيح أن هذا التأثير قد تراوح بين الحنان والاغداق أحيانا ، والقسوة والتقتير أحيانا أخرى • وصحيح أن حركة الحياة عرفت كيف تعينها هذه العلاقة وتنتصر لها أحيانا ، وكيف تخذلها أشد الخذلان أحيانا أخرى • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن الانسان يتعلم كيف يتماسك فى مواجهة التحدى ، وكيف يجتهد بكل ما فى وسعه وهو يملك الوسيلة الحضارية أو وهو لا يملكها للمحافظة على هذه العلاقة • وما استهدف فى أى جولة ، وفى كل جولة ، شيئا غير تأمين مصلحته الاقتصادية وحقه فى العيش ومصيره فى المكان أو فى المكان الآخر ، وهو محكوم بهذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ومتشبث بها •

ومن غير جنوح أو انحياز لرأى الحتميين أو لرأى الامكانيين(١) : لا يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى فى كفاءة الانسان وقدرته على الصمود والتصدى ، فى مواجهة التحدى الاقتصادى • وهو يجتهد أو هو يسعى لكى يؤمن مصلحته الاقتصادية ويرعى شئون حياته ، ويحافظ على مصيره فى المكان ، فى اطار علاقة متغيرة ، بين انتاج طبيعى متغير ، واستهلاك متغير • ويكون التغير أحيانا فى صالح الانسان وأحيانا أخرى فى غير صالح الانسان •

والتغير فى غير صالح الانسان وهو احتمال وارد أو متوقع ، يهدد الحياة تهديدا خطيرا فى المكان • ويخضع بالقطع للتحدى الذى يواجه الانسان فى المكان • ولكن المؤكد ، فى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية هو تصور :

١ — جسارة الانسان وعدم تخوفه أحيانا ، عندما يطاوع المتغيرات

---

(١) ينحاز الحتميون الى جانب الطبيعة تماما • ويكبل هذا الانحياز ارادة الانسان ويترك للطبيعة الحبل على الغارب تفعل به ما تشاء وهو صاغر • وينحاز الامكانيون الى جانب الانسان تماما ، ويكبل هذا الانحياز قوة الطبيعة ، ويترك للانسان الحبل على الغارب يفعل بها ما يشاء وهى صاغرة • وهذا الانحياز فى الحالتين ، يبتعد عن الصواب الى حد كبير • ولا مبرر لهذا التصور الذى يستخف بطرف من الطرفين • ويسجل الواقع المصارعة بين ارادة الانسان وقوى الطبيعة فى جولات • وتنتهى هذه المصارعة مصالحة تعلن عن انتصار الانسان وهو يطوع الطبيعة ولا يطاوعها •

ويستخف بالعلاقة بين الانتاج الطبيعي والاستهلاك وينتهك التوازن بين العرض والطلب ، في المكان ٠

٢ - حصافة الانسان وحسن تصرفه أحيانا أخرى ، عندما يوظف المتغيرات ويستعيد العلاقة بين الانتاج الطبيعي والاستهلاك ويحافظ على التوازن بين العرض والطلب ، في مكان آخر ٠

هذا وينبغي أن نتصور جيدا معنى العلاقة المتغيرة بين الانتاج والاستهلاك ٠ وتكون هذه العلاقة حتما ، بين انتاج متغير واستهلاك متغير ٠ ولا شيء يؤدى الى ثبات الانتاج أو ثبات الاستهلاك أبدا ٠ بل لا شيء يكفل تثبيت الانتاج والاستهلاك ، والسيطرة على موجبات التغير في المكان ، أو على معدلات الانتاج الطبيعي وعلى معدلات الاستهلاك ٠

ومن ثم لا يؤدى شيء في اطار هذا التغير ، الى تثبيت العلاقة بين الانتاج والاستهلاك في المكان ، أو الى السيطرة عليها ٠ وينبغي أن نتصور موجبات هذا التغير وكيف تتعدد وتتنوع ٠ وتمثل موجبات التغير - في كثير من الأحيان - عوامل انتهاك مخل وخطير يفاجي الحياة في المكان ٠ بل هو يؤثر قطعا على العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ٠ وتتضرر بموجبه جدوى التوازن الاقتصادى بينهما ٠

ولا يشك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادى أبدا ، في معنى ومغزى هذا التغير الذى يؤثر على العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ٠ وقد يدعو هذا التغير الى فض هذه العلاقة في المكان ، أو الى سحق كل المبررات التى يمكن أن تبقى على هذه العلاقة أو أن تستعيد بموجبها التوازن بين الانتاج والاستهلاك، في المكان ٠ وهذا هو عين ما يعنيه التحدى الذى يواجه حضور الانسان ويهدده ، في صلب مصلحته الاقتصادية ٠

ولا يتشكك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادى أبدا ، في دور الانسان الذى يواجه بموجبه هذا التحدى ، أو الذى يعتمد عليه في ابطال مفعول موجبات التغير ٠ ويسجل التفكير الجغرافي دور الانسان وهو سلبى لا يعبأ بالتغير ويخل وينتهك التوازن الحيوى في المكان ، وكيف تكون عاقبة هذا التورط ٠ كما يسجل التفكير الجغرافي أيضا دور الانسان وهو ايجابى ينتبه ويعبأ بالتغير ويحافظ على العلاقة أو يعيدها الى وضعها الصحيح ، وكيف يبقى على جدوى التوازن بين الانتاج والاستهلاك ٠

واستشعار العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك ، وهى سوية فى اطار التوازن الحيوى(٢) فى المكان ، شىء يستحق العناية ويستحق الاهتمام. ويتحقق بموجب هذه العلاقة التوازن الاقتصادى ، الذى يؤمن الطلب ، ويحاور ارادة الاستهلاك فى المكان . بل انه يجسد كل ما من شأنه أن يشهد بحسن سلوك الاستهلاك والتزامه الفعلى على درب الصواب الاقتصادى. ويسجل أيضا مبلغ صموده فى مواجهة فعل المتغيرات دفاعا وحرصا ومحافظة على هذه العلاقة .

— واستشعار الخلل الذى يصيب هذه العلاقة ، وينتهك التوازن الحيوى(٣) فى المكان ، شىء يلفت الانتباه ويثير القلق . ويبعث بموجب هذا الانتهاك الخوف على التوازن الاقتصادى ويطعنه وينتهك جدواه ، حيث لا يؤمن الطلب ، ولا يجاوب ارادة الاستهلاك فى المكان . بل انه يجسد كل ما من شأنه أن يشهد بسوء سلوك الاستهلاك فى الغالب ، وعدم التزامه على درب الخطأ الاقتصادى . ويسجل أيضا مبلغ استسلامه لفعل المتغيرات ، ومبلغ شقائه ومعاناته لاستعادة التوازن الاقتصادى من خلال التوازن الحيوى فى المكان الآخر .

وفى اعتقاد الخبرة الجغرافية الاقتصادية أن هذا التخوف على المصلحة الاقتصادية أو على المصير لدى انتهاك التوازن الحيوى فى المكان وانهيار التوازن الاقتصادى بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك ، هو تهديد مباشر للحياة . بل قل ان هذا هو عين ما يجسد مفهوم التحدى الذى يواجه حضور الانسان فى المكان . وهذا التهديد أو هذا التحدى ، هو الذى يدعو الى استنفار قدرات ومهارات الانسان ، فى مواجهة الخطر والى ابطال مفعوله .

ويوظف الانسان ، فى كل جولة من جولات المصارعة والتصدى

---

(٢) تكفل خصائص الواقع الطبيعى وجودا حيويا متنوعا . ويتمثل هذا الوجود الحيوى فى النمو النباتى وسائر الكائنات الحية بداية من الحشرات والديدان ووصولا الى الحيوان . ويعيش هذا الوجود الحيوى فى منظومة حيوية بديعة فى المكان . ويبدو أن كل عنصر من عناصر هذه المنظومة الحيوية موجود لغاية . ولا شىء فى اطار هذه المنظومة يعيش عبثا . وبموجب وجود هذه المنظومة ، يتأتى التوازن الحيوى فى المكان .

(٣) فى اطار المنظومة الحيوية التى تصطنع التوازن الحيوى ، سلسلة لا تنتهى من الكائنات الحية وأعدائها الطبيعيين . بل هى فى تناسق بديع . وأى تغير ينتاب هذا النسق ، ينفرط بموجبه عقد هذه المنظومة ، ويحدث الخلل فى التوازن الحيوى .

للتحدى ، هذه القدرات والمهارات وهى قابلة للتغير ، فى معالجة هذا الخلل ، أو فى انهاء الخطر • وانهاء الخطر معناه تأمين حاجة الحياة والسيطرة على الموقف • والسيطرة على الموقف لا تعنى أبدا ، غير عودة العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، الى وضعها السوى • ومن حق الانسان عندئذ ، أن يسجل انتصاره فقط ، عندما ينهى حالة الذعر والتخوف الشديد على المصير ، ويؤمن حاجته ومطالبه التى لا تفتر ولا تكف ، لحساب الاستهلاك •

وفى اعتقاد الخبرة الجغرافية الاقتصادية أيضا ، أن هذا الاستنفار ليس مجرد دعوة صريحة للمواجهة • ولا هو حافز يحفز الانسان على الصمود والتصدى للتحدى ومنازلته فى المكان • بل قل انه هو الذى يصطنع بموجبه الانسان من العوامل فى المكان ، أهم المتغيرات والضوابط التى تسعفه وتنتصر له فى جولات هذه المواجهة • ويحدد الانتصار على أى وجه الحد الأنسب من التصالح أو المصالحة بين قدرات الانسان ووسائله المستنفرة والمستحدثة ، وموجبات الخلل وانتهاك التوازن الحيوى فى المكان والزمان • وتنهى هذه المصالحة ، جولات هذه المواجهة ، لأنها تفرغ حالة التخوف على المصير من موجبات الخوف والفزع •

وتضع هذه المتغيرات والضوابط قدرات ومهارات الانسان فى الاتجاه الصحيح ، عندما تحفزه وتقوى قدراته وتشد أزره ، حتى يعدل الأوضاع الاقتصادية التى تستوجب هذه المواجهة • وتعديل هذه الأوضاع الاقتصادية بشكل أو بآخر لا يعنى غير انتشال وتقويم وتأمين العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وانهاء حالة الخلل أو الانتهاك • وهذا هو الوجه الحقيقى للمصالحة الاقتصادية ، فى المكان •

كما تضع هذه المتغيرات والضوابط قدرات ومهارات الانسان أحيانا أخرى فى الاتجاه غير الصحيح ، عندما تبرر له وتبيح الالحاح فى الطلب والتهور فى التعامل مع الموارد ، حتى يتصاعد الخلل ومضاعفاته التى تستدعى المواجهة • وعدم تعديل الأوضاع الاقتصادية وحدوث المضاعفات ، لا يعنى غير التمادى فى انتهاك العلاقة بين الانتاج والاستهلاك • وزيادة مضاعفات وعواقب هذا التفسخ الخطير ، تعنى الفشل فى المصالحة الاقتصادية، فى المكان •

وكأن هذا الخلل الذى يتسبب فيه الانسان أحيانا ، أو تتسبب فيه عوامل خارجية أحيانا أخرى ، عدوان على التوازن الحيوى أو الاقتصادى ،

فى المكان • وبموجب هذا العـــدوان يتضرر حضور الانسان ومصـلحته الاقتصادية فى المكان ، لأن هذا العدوان يطعن الانتــاج الطبيعى ويضعف قدرته على العرض بالكم الأنسب الذى يجاوب الطلب • ومن شأن هـــذا العدوان على المعين الذى يعطى ، أن يصطنع التحدى السـافر الذى يصيب العلاقة بين العرض والطلب فى الصميم • وتصدم هذه الاصابة الطلب وتقتر على الاستهلاك ، أو تحرمه • بل قد تحتم هذه الصدمة مواجهة هذا التحدى دفاعا عن المصير الاقتصادى ، فى المكان •

وفى بعض الحالات تكفى عودة السلوك الاستهلاكى الى صوابه ، لكى تبطل هذه العودة مفعول التحدى • وتكون المصالحة الاقتصادية فى المكان مطمئنة الى استعادة موجبات ومقـــومات التوازن الاقتصـادى • وفى بعض الحالات الأخرى يتعذر انهاء أو ابطال مفعول هذا التحدى من غير زيادة الانتاج فى مقابل عودة السلوك الاستهلاكى الى صوابه • وهذا معناه اشتراك زيادة معدل الانتاج مع نقصان معدل الاستهلاك فى وضع صيغة المصالحة الاقتصادية فى المكان • وهذا معناه أيضـــا أن التوازن أو العودة الى التــوازن ، يفض المواجهة ويصطنع قواعد المصالحة الاقتصادية ، وأن عدم التوازن بين الانتاج والاستهلاك يستوجب استمرار المواجهة ويحول دون المصالحة الاقتصادية فى المكان •

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصــــادى مبلغ صعوبة وقسوة هـــذه المواجهة • ومن شأن الانسان الفرد أو الجماعة فى هذه المواجهة ، أن يذعن لكل الضغوط الصعبة التى تزج به منفردا أو فى اطار التشكيل الاجتماعى ، فى حلبة هذه المصارعة ، وسواء يخوض الصراع وهو مكره أو وهو غـــير مكره ، يتلمس الانسان الفرد أو الجماعة ، الوسيلة التى تنتصر له أو التى ينتصر بموجبها على هذا التحدى • والوسيلة هى بالقطع الوسيلة الحضارية التى يبتدعها فى الزمان والمكان ويعرف كيف يستخدمها وكيف تنصره •

ويصطنع الانتصار بموجب هذه الوسيلة الحضارية المصالحة الاقتصادية فى المكان • ومعنى الانتصار عندئذ أن يكون الانسان وتشكيله الاجتمـاعى فى المكان لأن المصالحة تؤمن هذا الحضور • ومعنى عدم الانتصار أن لا يكون الانسان وتشكيله الاجتماعى فى المكان ، لأنه يفتقد المصالحة الاقتصادية التى تؤمن حضوره • وما من شك فى أن ابطال مفعول التحدى وقهره هو الذى يسجل معنى الانتصار ويرسخ بنود المصالحة الاقتصادية • ذلك أن هـــذه البنود تعيد التوازن بين الانتاج والاستهلاك الى الوضع الاقتصادى الأنسب

وتعتمد عليه . وهذا هو الانتصار الذى يحفظ أو يبقى على حضور الانسان ، أو على مقام سيادته فى ربوع الأرض .

وما من شك أن هذا التحدى قد تكرر كثيرا على المدى الطويل . وسجل حركة الحياة وحضور الانسان فى ربوع الأرض حافل بالجولات المتكررة التى خاضها الانسان من أجل المصالحة الاقتصادية وابطال مفعول التحدى الذى يهدد حضوره ومصيره الاقتصادى . والانتصار الذى يتكرر أو الذى يتحقق فى كل جولة ، علامة على أن الانسان قد أفلح دائما فى قهر هذا التحدى وابطال مفعوله وفى املاء بنود المصالحة الاقتصادية . ومع ذلك يجب أن تميز الرؤية الجغرافية جيدا ، وهى تقوم الانتصار ، وبنود هذه المصالحات الاقتصادية المتكررة بعد كل جولة ، بين نوعين - على الأقل - من الانتصار .

والنوع الأول من الانتصار هو الانتصار الايجابى . ويحقق هذا النوع التحرك الايجابى والعمل المباشر ، عندما يتمكن الانسان من خلال الوسيلة الحضارية من زيادة معدلات الانتاج وتخفيض معدلات الاستهلاك . ويبقى هذا الانتصار الايجابى البناء على مصلحة الانسان الاقتصادية فى التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك . بل هذا هو الانتصار الذى يثبت ويدعم حضوره وسيادته فى المكان .

والنوع الثانى من الانتصار هو الانتصار السلبى . ويعتمد هذا النوع على الممارسة السلبية البحتة . ويلجأ الانسان الى هذه الممارسة السلبية ، عندما يفقد السيطرة على الانتاج والاستهلاك ، أو عندما يصل الأمر الى حد تفسخ العلاقة وتعذر استعادة موجبات هذه العلاقة فى المكان . وتدعو الممارسة السلبية الى الرحيل عن المكان وطلب التوازن وعقد المصالحة الاقتصادية فى المكان الآخر .

وسواء يتحقق هذا الانتصار ، بموجب التحرك الايجابى أو بموجب التحرك السلبى ، فانه يعتمد على الوسيلة الحضارية ومبلغ الكفاءة فى استخدامها . وهو الذى يسجل بنود المصالحة الاقتصادية فى المكان أو فى المكان الآخر . وهو الذى يعيد حالة التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك . وهو الذى يرسخ سيادة الانسان فى المكان الأنسب فى ربوع الأرض ، ويزودها بكل موجبات الأمن على المصلحة الاقتصادية ، وعلى المصير الاقتصادى .

— وقل أن هذا الانتصار يضع على عاتق الوسيلة الحضارية ، التى يطورها الانسان دائما ، مسئولية هذه العلاقة التى تحافظ على التوازن الاقتصادى الأنسب بين الانتاج والاستهلاك • كما يحملها مسئولية استعادة وترسيخ موجبات هذا التوازن الاقتصادى الأنسب فى المكان وفى كل مكان • ويدرك الانسان وهو صاحب الوسيلة الحضارية أن هذا الانتصار يعنى البقاء ويعنى السيادة على الأرض • كما يدرك أيضا أن لا شىء يهدد وجوده وينهى سيادته غير فقدان السيطرة على التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، وعلى املاء بنود المصالحة الاقتصادية فى اطار هذا التوازن •

وفى اعتقاد الخبرة الجغرافية الاقتصادية ، أن هذا الانتصار يتكرر ، وينهى المواجهة دائما لصالح الانسان وهدفه الاقتصادى • ويلقن الانتصار الانسان فى كل مرة درسا مفيدا ، ويكسبه خبرة نافعه • وتقوى هذه المكتسبات قبضة الانسان ومهارته وتشد أزره وهو يطور الوسيله الحضاريه المادية أو المعنوية التى تعود على أن ينتصر بها فى كل جولة • وتدعم هذه الوسيلة الحضارية الانسان ، وهو يسيطر على العلاقة بين الانتاج والاستهلاك فى المكان • وتدعم هذه الوسيلة الحضارية أيضا الانسان ، وهو يبدأ علاقة جديدة بين الانتاج والاستهلاك فى المكان الآخر الذى يرحل اليه •

وصحيح أن هذا الانتصار الايجابى أو السلبى ، يكون شاهدا على مبلغ حرص الانسان على اعادة العلاقة بين الانتاج والاستهلاك الى حالة التوازن الاقتصادى الأنسب ، الذى يؤمن وجوده ويجاوب مطالبه • وصحيح أن تكرار هذا الانتصار يكون شاهدا على حسن توظيف المهارة والخبرة فى عمل وانجاز الوسيلة الحضارية الأنسب التى تضبط أو تعدل أوضاع هذه العلاقة فى أى مكان لحساب الطلب والهدف الاقتصادى الاستهلاكى • ولكن الصحيح بعد ذلك كله هو أن توالى هذه الانتصارات على مدى الزمان ، وهى سلبية أو ايجابية ، يكون شاهدا على تعاقب أوضاع اقتصادية وكأنها تتجدد وتتطور من زمان الى زمان آخر •

ويقوم الوضع الاقتصادى الجديد فى المكان أو فى المكان الآخر ، على أنقاض الوضع الاقتصادى القديم ، الذى يستنفد أغراضه ويبليه الخلل وافتقاد العلاقة السوية بين الانتاج والاستهلاك • وترسخ المصالحةالاقتصادية التى تعيد هذه العلاقة من جديد بين الانتاج والاستهلاك فى المكان نفسه أو فى المكان الآخر ، هذا الوضع الاقتصادى الجديد • بل ويحقق هذا الوضع الاقتصادى فى المكان أو فى المكان الآخر الهدف من التوازن الاقتصادى المنشود •

ويفطن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، الى أن المتغيرات التى تفسد العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وتحبط الضوابط فعلها تعود وتتكرر ، لكى تؤثر من جديد وتنهى المصالحة الاقتصادية وتفسد العلاقة مرة أخرى . ويبدو وكأن الوضع الاقتصادى الجديد الذى يعلن عن مولده املاء هذه المصالحة الاقتصادية فى المكان والزمان ، ينطوى فى أحشائه على موجبات التغير من جديد ، وأسباب التمرد على صلب وفحوى هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، والاطاحة بالتوازن الاقتصادى .

والتأثير على هذه العلاقة أو التمرد عليها والاطاحة بالتوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، فى المكان ، لا يعنى شيئا أقل من العودة فى نفس المكان الى موجبات التغير التى تفسد العلاقة من جديد . وتفهم الخبرة الجغرافية موجبات هذا التكرار وكيف تنتهك هذه العلاقة وتستنفد أغراضها فى المكان من زمان الى زمان آخر . بل قل انها تدرك كيف تكون العودة فى كل مرة الى التردى على درب الخطأ الاقتصادى فى سوءات عدم التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك من جديد .

والعودة الى حالة عدم الانضباط التى تفسد العلاقة وتنتهك التوازن الاقتصادى من جديد فى كل مرة ، تعنى العودة الى جولة من جولات الصراع فى المكان . وتعنى أيضا الحاجة الى وسيلة حضارية أفضل ، والى انتصار من نوع جديد ، والى فرض مصالحة اقتصادية أنسب فى المكان من جديد . ولكنها تعنى بعد ذلك كله أن العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ليست جامدة بل هى مرنة وقابلة للتغير من مكان الى مكان آخر ومن زمان الى زمان آخر .

وفساد العلاقة لأنها مرنة من مكان الى مكان آخر ، ولأنها تتغير من زمان الى زمان آخر ، لا يعنى أن الضبط الذى يوظف والوسيلة الحضارية التى تستخدم لاستعادة حالة التوازن أو المحافظة عليها ، تجسد عدم القدرة وفقدان الجدوى وكأنها تبلى وتفتر مع مرور الوقت فقط ، بل يعنى على وجه التحديد أن المتغيرات المستحدثة أو المتجددة تلحق بالانتاج أو بالاستهلاك أو تلحق بهما معا التغير الذى لا تنفع معه الوسيلة الحضارية القديمة أو الضبط العتيق . وهذا معناه أن الضبط والوسيلة الحضارية التى تصلح فى مرحلة زمنية لاصلاح العلاقة واستعادة التوازن الاقتصادى لا تصلح بالضرورة فى كل مرحلة زمنية لنفس الغرض . ومعناه أيضا أن الضبط والوسيلة يفقدان فاعليتهما مع مرور الوقت وفى ظل تجدد المتغيرات ، ولا تملك قدرة الصمود الدائم ، والمحافظة على حالة الاتزان الاقتصادى بصفة مستمرة .

ويتوقع الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي ، حدوث هذه التغيرات في كل مكان . وهي - بكل تأكيد - تغيرات متباينة ومتنوعة من زمان الى زمان آخر . وتمضى هذه التغيرات وحركة الحياة وحضور الانسان يعايشها ويتأثر بها في كل مكان وزمان . ولا ينبغي أن نتصور نهاية أو توقف لهذا التغير وعمل المتغيرات ، وهي تلعب دورا مؤثرا على مسرح الحياة ، وعلى مسيرة الحياة في الدرب الطويل .

وتكون هذه التغيرات طبيعية تعبث بعناصر الواقع الطبيعي في المكان عبثا شديدا . وسواء كانت هذه التغيرات بطيئة على المدى الجيولوجي الطويل ، أو على المدى الزمني العادي فانها لا تكف . ويؤدي فعل أو تأثير هذه التغيرات الى التغير في خصائص المكان ومواصفاته الجغرافية الطبيعية من زمان جيولوجي الى زمان جيولوجي آخر ، ومن وقت الى وقت آخر . ومن شأن هذا التغير الطبيعي أن يعبث بمقومات الانتاج الطبيعي أو الاقتصادي ، وأن يعبث بالانتاج نفسه كما وكيفا ، في المكان والزمان .

وتكون هذه التغيرات بشرية أيضا ، تعبث بعناصر الواقع البشري في المكان عبثا حقيقيا . وسواء كانت هذه التغيرات حضارية أو اجتماعية أو اقتصادية ، فانها لا تتوقف بل تمضى وتستمر في المكان والزمان . ويؤدي فعل أو تأثير هذه التغيرات في أوضاع الناس في المكان وفي قدراتهم وفي سبيل مضى حركة الحياة من زمان الى زمان آخر ، الى حد التغير في الطلب وممارسة الاستهلاك . ومن شأن هذا التغير البشري أن يعبث بموجبات الاستهلاك العامة والخاصة ، وأن يعبث باتجاهات ومستويات وتطلعات الاستهلاك نفسه كما وكيفا في المكان والزمان .

وهذا العبث الذي يستوجبه التغير الطبيعي أو التغير البشري مستمر . وهو يؤثر على الانتاج . وهو يؤثر على الاستهلاك . وهو يؤثر على العرض الذي يقدم الانتاج ، وعلى الطلب الذي يحصل عليه الاستهلاك . وهذا هو معنى التغير الذي لا يكف . بل وهذا هو عين ما يدعو - بكل تأكيد - الى عدم انضباط العلاقة المتغيرة دائما بين الانتاج والاستهلاك ، والى عدم انضباط بل قل انهيار التوازن الاقتصادي بينهما في المكان والزمان .

* * *

وعلى مدى مرحلتين طويلتين ، هما مرحلة الضيافة التي يعتمد فيها

الطلب على الانتاج الطبيعى ، ومرحلة السيادة التى يسيطر فيها الانسان على الانتاج الاقتصادى ، تمضى مسيرة الاستهلاك • وكانت اليد الممدودة تطلب وتحصل على ما تجد فى المرحلة الأولى ، وتحصل على ما تريد فى المرحلة الثانية • وتشهد حركة الحياة على الدرب وفى اطار التغير وفعل المتغيرات محنة انهيار العلاقة بين الانتاج والاستهلاك • وتسجل حركة الحياة على الدرب فى مواجهة كل محنة انتصارا يعيد هذه العلاقة فى اطار الضبط وفعل الضوابط مرة أخرى •

وفى كل مرحلة من هاتين المرحلتين ، يجسد الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ويقوم معنى ومغزى هذا الانهيار والانتصار • بل يبحث عن موجبات هذا الانهيار واحتمالات تكراره ، وعن حتمية الانتصار ووسائله فى كل مرة • وقل انه يتبين العبث الذى تفرضه المتغيرات الطبيعية والبشرية ، وكيف تتضرر بموجبه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وكيف يتداعى أو ينهار التوازن الاقتصادى فى المكان والزمان • كما يتبين الضبط الذى تعيد حركة الحياة بموجبه هذه العلاقة وكيف تعتدل الأوضاع الاقتصادية ويعود التوازن الاقتصادى مرة أخرى فى المكان والزمان •

ولكى ينهى حضور الانسان التورط الذى تصطنعه المتغيرات الطبيعية والبشرية فى المكان والزمان ، ولكى تعود العلاقة وتعتدل الأوضاع الاقتصادية وتخيم روح ومنطق التوازن الاقتصادى ، تكون ثورة فى كل مرة • وهذه الثورة ، هى ثورة كفاح وتصدى تطلب الانتصار ، وانهاء مضاعفات التورط على درب الخطر الاقتصادى • وتحقق هذه الثورة فى كل مرة ، نقطة تحول مثيرة • ويصطنع هذا التحول المثير الوسيلة والضبط الأنسب الذى يتدارك الوضع الاقتصادى ويسجل انتصار العودة الى روح ومنطق التوازن الاقتصادى المنشود فى المكان والزمان •

ويفلح الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى فى تقصى الوسيلة والضبط الأنسب وهو محصلة الخبرة والمهارة والقدرة والتصميم على مواجهة الموقف الاقتصادى الصعب والتفسخ الذى يهيمن وينذر بالخطر فى المكان والزمان • ويصور هذا الاجتهاد الكيفية التى يوظف بموجبها الضبط والوسيلة الأنسب توظيفا مناسبا فى مواجهة هذا التحدى الصعب • كما يصور أيضا الكيفية التى يعدل بموجبها هذا الضبط والوسيلة الأنسب الأوضاع الاقتصادية المتردية فى كل مرة ، ويعيد بموجبها الاتزان الاقتصادى فى المكان والزمان من جديد •

الاستهلاك فى مرحلة الضيافة :

فى هذه المرحلة المبكرة ، وهى قديمة تبدأ مع بداية الحيـــاة وظهور الانسان فى ربوع الوطن الأصلى المهد ، عاش الانسان أو تعايش فى المكان • ويبدو أنه عاش وتعايش فى المكان الذى احتواه ، تعايش الضيف الوافد على الأرض(٤) • وربما أكرمت الأرض وفادته كثيرا ومع ذلك فهو مجرد ضيف فى المكان ، ولا يملك من أمر السيادة شيئا •

وما من شك فى أن يد الانسان قد امتدت وهى تطلب • ولم يمتنع أو لم يخجل من امتداد يده لكى يطلب حاجته ، لأنه لم يكن يملك آنذاك غير التعود الفطرى على الطلب • بل كان من الطبيعى أن يطلب لحساب الاستهلاك • وما من شك فى أن الانتاج الطبيعى ــ النبـــات والحيوان ــ فى المكان قد استجاب لهذا الطلب • وقل أن هذا الانتاج الطبيعى قد أعطى هذه الأيدى التى امتدت ، وهى تطلب أو وهى تستجدى الطلب ، لحساب التعود الفطرى •

وتبدأ فى هذا الوطن الأصلى المهد ، أول علاقه مباشرة ، بين الانتـــاج الطبيعى وهو محصلة الغطاء الحيوى من ناحية ، والاستهلاك البشرى وهـــو تعود فطرى من ناحية أخرى • ولقد اعتمد الحضور الانسانى وهو ضيف وافد الى الأرض فى هذا المكان ، فى اشباع تعوده الفطرى على الطلب اعتمادا كليا على كونه ضيفا • واكتسب حق استثمار العلاقة بين الاستهلاك البشرى والانتاج الطبيعى ، وهى علاقة سوية تحقق أبسط قواعد التوازن الاقتصادى، فى المكان •

وكان من الضرورى أن تمتد يد الطلب وأن يتكرر هذا الطلب ولا يكف أو يتوقف • وكان من الطبيعى أن تحصل اليـــد أو الأيدى التى تطلب من الانتاج الطبيعى على ما تجد بالفعل ، وليس على ما تريد وتتطلع اليه(٥) • ولا شىء ينظم العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى غير الأخـــذ

---

(٤) صلاح الدين الشامى : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام ، الاسكندرية ١٩٨٣ ص ١٣ ــ ٣٠ •

يسرى الجوهرى : أسس الجغرافية البشرية ، الاسكندرية ١٩٧٧ ، ص ٧٤ ــ ٧٥ •

(٥) لم تكن حاجة الانسان بعد قد استوجبت طلب ما يريد • بل وما كان فى رصيده الحضارى وهو عند نقطة الصفو ما يدعوه لأن يشتهى أو لأن يتطلع • والحصول على ما يجد كان يكفيه ويجاوب حاجته الضرورية فى المكان •

والعطاء . ولا شىء يوثق هذه العلاقة ، غير استمرار الأخذ والعطاء فى هذا المكان .

وكان من الطبيعى أن يكفل التوازن الحيوى السائد فى المكان والزمان هذه العلاقة . وكان من الطبيعى أيضا أن تؤمن هذه العلاقة السوية حضور الانسان وتكرم وفادته . وكون هذه العلاقة سوية تؤمن حضور الانسان الذى يطلب فيحصل على ما يجد ، لا يعنى شيئا أهم من التوازن الاقتصادى. الذى تنعم به الانسان فى المكان والزمان . ومن ثم قل - بكل الثقة - أن التوازن الحيوى ، هو الذى يظاهر ويؤيد ويحقق التوازن الاقتصادى ، بين الانتاج وهو طبيعى فى اطار خصائص المكان ، والاستهلاك وهو طلب من لا يعمل ويحل ضيفا فى ربوع المكان .

ولقد كان الانتاج الطبيعى فى اطار التوازن الحيوى السائد فى هذا الوطن الأصلى المهد ، وفيرا بالضرورة . وكان العطاء الذى جاوب طلب الانسان سخيا ومشبعا بكل تأكيد . بل قل كان فى وسع هذا الانتاج الطبيعى أن يعطى بسخاء ، وأن يعوض النمو الطبيعى النباتى والحيوانى فى المقابل ما فقده بموجب هذا العطاء . وقل كان فى وسع هذا النمو الطبيعى أن يحافظ على التوازن الحيوى فى المكان . ويبدو وكأن المعين لا ينضب والعطاء يتجدد والتوازن الاقتصادى سائد لا ينتهك .

ولقد كان الاستهلاك البشرى فى اطار التوازن الاقتصادى السائد فى هذا الوطن الأصلى المهد ، مستمرا بالضرورة . وكان الطلب الذى يجاوبه العطاء أو العرض فى ربوع هذا الوطن محدودا بكل تأكيد . بل قل كان فى وسع هذا الاستهلاك البشرى أن يطلب وأن يحصل على ما يجد ويلبى حاجة تعوده الفطرى ولا ترتد يده فارغة . وقل كان فى وسع هذا الأخذ المستمر أن يدوم فى اطار التوازن الاقتصادى الذى يحافظ عليه التوازن الحيوى فى المكان والزمان .

وبين هذا العطاء ، وهو **عرض** متجدد ، وهذا الأخذ ، وهو **طلب** مستمر ، تنشأ بالضرورة العلاقة . وتكون هذه العلاقة سوية ويوثقها الاستمرار ويكفلها التوازن الحيوى فى المكان .

بهذا المنطق ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، مبلغ ترفق هذا العطاء بالانسان ، ومبلغ استجابة الانتاج الطبيعى لمطالب التعود الفطرى على

الاستهلاك · وهذا الرفق يعنى ترحيب المضيف بالضيف · كما يعنى أيضا المصالحة بين الانتاج الطبيعى ومعدلات نمـــوه وتعويضه فى اطار التـوازن الحيوى من جانب ، والانسان وهو هش ضعيف لا يملك الخبرة أو القدرة على شىء ايجابى مباشر غير الاستهلاك من جانب آخر · وتعنى هذه المصالحة أن هذه العلاقة بين الانتاج الطبيعى وهو مسئول والاستهلاك وهو غير مسئول ، كانت من وضع العناية التى تسكنه وتستخلفه فى الأرض ·

والعلاقة بين الانتاج والاستهلاك فى المكان ، عندما تكون بين المسئول عن التجديد والتعويض وغير المسئول عن التبديد والاهدار يخشى عليهـــا منهما معا · ويخشى عليها من المسئول عن التجديد والتعويض ، لو تهـاون أو فرط فى هذه المسئولية · ويخشى عليها من غير المسئول عن التبـــديد والاهدار ، لو تمادى أو تهور فى الطلب دون حســـاب · وربما لم يملك الانسان وهو غير مسئول ويتنعم بهذا الرفق والحنان فى المكان والزمان ، قدرة على استيعاب معنى ومغزى هذه العلاقة ، أو على ادراك ما تنطوى عليه مصلحته فى المحافظة عليها · ولكن المؤكد أنه استشعر جدوى هذه العلاقة، وجنى ثمرة التوازن الحيوى الذى يجاوب طلبه ·

وصحيح أن ثمة ضوابط طبيعية فى هذا الزمان ، كانت تمسك بزمام التوازن الحيوى فى المكان ، وتعتنى به · وصحيح أن هـــذه العناية كانت تحافظ على العلاقة وهى لا تفرط أن تتهاون فى جوهر التوازن الاقتصادى بين الانتاج الطبيعى من جانب ، والاستهلاك البشرى من جانب آخر · ولـــكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن الحضور الانسانى ومطالبه محدودة ، قد تنعم بالحصول على الطلب وأشبع تعوده الفطرى فى اطار هذه العلاقة ، ومن غير أن يدرك معنى ومغزى وجدوى التوازن الاقتصادى فى المكان والزمان · بل قل أنه لم يمسك أبدا بزمام هذه العلاقة ، ولم يعرف حتمية المحافظة عليها أو على موجبات وجدوى هذا التوازن الذى تمليه هـــذه العلاقة ، وهى تترفق بالانسان فى المكان ·

وفى غيبة الوعى ، ودون ادراك حقيقة التوازن الحيوى ، وجـــدوى التوازن الاقتصادى ، سارت الحياة على الدرب ، وتمادى الطلب أو تهور فى المكان · ولقد تغيرت الظروف والأوضـــاع تغيرا أخل أو أســاء الى التوازن الحيوى ، وحمله هذا التهور فى الطلب حملا ثقيلا · وانتهك هذا التهور فى الطلب هذه العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى · بل قل انه فى غيبة الوعى ، حدث العبث الذى تلاعبت بموجبه المتغيرات ، وألحقت الضرر

بالتوازن الحيوى وأنهكته ، فى المكان والزمان • ومن ثم تدهورت العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وافتقد الطلب الاستجابة التى طالما ترفقت به ، ولم تقتر عليه من قبل •

والمتغير الذى يسبق كل المتغيرات ، ويعبث بالتوازن الحيوى فى المكان، هو — فى اعتقاد الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى — **المتغير الديموجرافى** • والمتغير الديموجرافى الذى يجسد النمو والزيادة ، فى عدد الناس الحاضرين فى المكان والزمان ، متغير بشرى • ويتحمل هذا المتغير الديموجرافى المسئولية ، ويستحق التجريم لأنه المسئول عن هذا العبث • وهو الذى يفسر أهم وأخطر موجبات الزيادة فى معدلات الطلب ، أو تمادى الالحاح فى الحصول على الطلب من غير حساب ، لحساب الاستهلاك فى المكان والزمان •

ولا تقف الزيادة فى الطلب بموجب المتغير الديموجرافى عند حد • بل هى زيادة تتصاعد وتتوالى ، ولا شىء يسيطر عليها • وبدلا من أياد قليلة كانت تمتد وتطلب وتجنى ثمرة الانتاج الطبيعى فى اطار التوازن الحيوى ، تمتد الأيادى الاكثر وهى تطلب ولا تسكت عن مواصلة الأخذ والحصول على الطلب • وتحت وطأة هذه الأيادى الكثيرة ، وزيادة معدلات الطلب ، يكون الضغط الشديد على الانتاج الطبيعى الذى يرهقه •

ولا يعنى هذا الضغط الشديد شيئا أهم وأخطر من تهديد التوازن الحيوى فى المكان • ويجسد هذا التهديد الخطير عجز النمو الطبيعى عن تعويض أو تحمل وطأة هذه الزيادة فى الأخذ والحصول على الطلب • واستمرار وتصاعد هذا الضغط على الانتاج الطبيعى ينتهك التوازن الحيوى بالفعل ، عندما تصبح معدلات النمو والتجديد ، أدنى من معدلات الطلب والتبديد ، فى هذا المكان •

ويستشعر الانسان عندئذ التقتير عندما تتناقص معدلات العطاء والحصول على الطلب • ويبث فيه هذا التناقص الخوف ويفزعه الى حد كبير • وبموجب هذا الفزع يتخذ الطلب شكل السلوك الجائر الذى يصعد معدلات الضغط الى حد يتداعى عنده التوازن الحيوى فى المكان • ويهدر هذا التداعى العلاقة بين الانتاج الطبيعى المتداعى ، والاستهلاك البشرى المتصاعد • بل قل انه ينهى المصالحة التى أمنت حضور الانسان وترفقت به على المدى السابق لفعل هذا المتغير الديموجرافى ومضاعفاته •

والمتغير الآخر الذى يتوقعه الاجتهاد الجغرافى الاقتصـــادى ، ويملك الدليل عليه بالفعل ، **هو المتغير الطبيعى** • والمتغير الطبيعى يصطنعه التغير فى بعض أو فى كل خصائص العناصر ، التى تكسب الواقع الطبيعى فى المكان صفاته الطبيعية • والمتغير الطبيعى ، الذى يعبث بالتوازن الحيوى فى المكان والزمان ، أكثر من أى شىء آخر هو المتغير المناخى(٦) • والنقصان فى كم المطر السنوى وزيادة معدلات الذبذبة بالنقصان عن المعدل ـ على سبيل المثال ـ هو التغير المناخى الذى يفسر أهم موجبات النقصـــان فى معدلات الانتاج الطبيعى • ولا يقف هذا النقصان عند حد الشح والتقتير والتقصــير فى اجابة الطلب لحساب الاستهلاك فقط ، بل هو يتمادى الى حـــد يخل أو ينتهك التوازن الحيوى فى المكان والزمان •

وبدلا من عطاء وفير وعرض كثير وزيادة تجـاوب الطلب الذى يزيد ويتصاعد بموجب المتغير الديموجرافى ، فى المكان والزمان ، يتناقص العطاء ويقل المعروض منه وتتناقص درجات ومعدلات الاستجابة للطلب • ولا يقف التناقص فى العرض بموجب المتغير الطبيعى عنـــد حد • بل هـو تناقص وتدهور مستمر ولا شىء يسيطر عليه • وتحت وطأة هذا التغير المناخى ، يكون الضغط الذى تجسده ممارسات الطلب الذى لا يفتر •

ولا يعنى هذا الضغط الشديد شيئا أهم وأخطر من تهـــديد التوازن الحيوى فى المكان • ويجسد هذا التهديد الخطير ، عجز النمو الطبيعى عن تعويض أو تحمل وطأة هذه الزيادة فى الأخذ والحصول على الطلب والاصرار على هذا الحق • واستمرار وتصاعد هذا الضـغط على الانتاج الطبيعى : ينتهك التوازن الحيوى ، عنـــدما تصبح معدلات النمو والتجـديد أدنى من معدلات الطلب والتبديد فى المكان •

ويستشعر الانسان مرارة التقتير والحرمان ، عندما تتناقص معـدلات العطاء والحصول على الطلب • ويبث هذا التناقص فيه الخوف ويفزعه الى حد كبير ، وبموجب هذا الفزع والخوف ، يتخذ الطلب شـــكل السلوك الجائر ، الذى يصعد معدلات الضغط على العطاء الحيوى الى حد انهيار التوازن الحيوى

---

(٦) تظهر دراسة أحوال المناخ فى عصر البلايستوسين معنى هذا التغير المناخى على المدى الجيولوجى ونتائجه على الصعيد العالمى •

راجع : فؤاد محمد الصقار : دراسات فى الجغرافية البشرية ، الكويت ط ٤ ، ١٩٨٣ ، ص ٩٩ ـ ١٠٣ •

فى المكان • ويهدر هـذا الانهيار العلاقة بين الانتـاج الطبيعى المتـداعى . والاستهلاك البشرى الصاعد • بل قل انه الخلل الذى ينهى المصالحة ، التى أمنت حضور الانسان ، وترفقت به على المدى السابق لفعل هـــذا المتغير الطبيعى ومضاعفاته •

واساءة المتغير الديموجرافى أو المتغير الطبيعى ، أو اشتراكهما معا فى هذه الاساءة الى مقومات التوازن الحيوى فى المكان والزمان ، هى عين مايعنى ويعبر عن العبث الشديد المدمر • بل هو العبث الذى يسىء الى آهم موجبات العلاقة السوية ، بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى • وهـذا العبث الذى يصيب أو يطعن موجبات هذه العلاقة ، فى غيبة الوعى والادراك بجدوى التوازن الحيوى ، لا يسفر عن شىء أهم من اذعان الانتاج أو الاستهلاك ، أو رضوخهما معا لفعل وتأثير هذه المتغيرات • ودون أن يملك الانسان ، وهـو صاحب المصلحة فى هذه العلاقة ، القدرة على ابطال مفعول هذه المتغيرات ، ينضب المعين ويزداد وضع الطلب لحساب الاستهلاك سوءا ويتصاعد ضغط الاستهلاك الجائر •

واذعان الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى ، لفعل وتأثير المتغـــير الديموجرافى والمتغير الطبيعى ، معناه أن تتلاعب نتائج وفعل هذه المتغيرات بمصلحة الناس الاقتصادية فى المكان والزمان • ومعناه الاقتصادى أيضا ، أن يتناقص العرض الذى يقدمه الانتاج الطبيعى ، وأن يزداد فى نفس الوقت الطلب الذى يلبى حاجة الاستهلاك البشرى • ومعناه الاقتصادى أيضا ، أن يختل أو ينهار التوازن الاقتصادى • ويبدو وكأن المتغيرات هى التى تمسك بزمام العلاقة بين الانتاج والاستهلاك على درب الخطأ الاقتصادى • وتبـــدو هذه العلاقة على درب الخطأ الاقتصادى وكأنها تبيح للتغير أن يتلاعب بها ، وأن يسىء هذا التلاعب الى حضور الانسان ، ومصيره فى المكان •

ومن شأن الاجتهـــاد الجغرافى الاقتصادى ، أن يتقصى حقيقة فعـل وجدوى هذه المتغيرات فى ربوع الوطن الأصلى المهد(٧) • بل هو يدرك جيدا

---

(٧) بصرف النظر عن اختلاف وجهات نظر الباحثين عن الوطن الأصلى المهد ، ينبغى أن يتفق الجميع على أن هذا الوطن كان مهدا رحيما بالانسان • والرحمة تعنى الدفء مثلا • وقد تعنى أيضا الطبيعة الحانية الهـادئة التى لا تفرغ • ولكن الرحمة الحقيقـــة قوامها التوازن الحيوى ، الذى يعطى بسخاء ووفرة ، ويلبى حاجة الانسان فى المكان والزمان •

صلاح الدين الشامى : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام ، ص ١٥ ــ ٢٢ •

يسرى الجوهرى : أسس الجغرافية البشرية ، ص ٧٤ ــ ٧٥ •

الكيفية التى تتلاعب أو تعبث بموجبها هذه المتغيرات متفرقه أو مجتمعة فى التوازن الحيوى ، والكيفية التى تسىء بموجبها الى العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى • وما كان فى وسع الانسان آنذاك ، غير أن يجنى ثمرة هذه الاساءة ، وأن تتضرر مصالح الطلب ، وأن يشيع التخوف على المصـــير الاقتصادى • وهل تتضرر مصـــالح الطلب ويتخوف الانسان على مصـــيره الاقتصادى من شىء فى المكان والزمان ، غير نقصان وتدهـــور العرض ، الى الحد الذى لا يناسب ويقصر فى حق الطلب ؟

ويتجلى بصـــدق ووضوح شديد ، معنى غيبـــة الوعى وتخبط الادراك الاقتصادى ، عندما تتمادى المتغيرات فى تأثيرها الخطر فى المكان ، ولا تجد من يحسب حساب العواقب بالفعل • ويتجلى بوضوح وصدق حقيقى ، معنى سلوك الاستهلاك الجائر الذى يدمر التوازن الحيوى ، عندما يتناقص العرض من الانتاج الطبيعى ، ويتصاعد الطلب لحساب الاستهلاك البشرى • وهذه هى الفجوة التى تحل محل العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وتجسد حقيقة الخلل الاقتصادى فى المكان والزمان •

وتصطنع هذه الفجوة جفوة حقيقية تسيطر على الناس • وتفض هذه الجفوة المصالحة الاقتصادية ، بين الناس والمكان الذى يقتر الانتاج فى ربوعه عليهم • وقل أن فعل المتغيرات الديموجرافية والمتغيرات المناخية التى تصطنع هذه الجفوة ، تتحالف مع زيادة معدلات الطلب الجائر • ويضع هذا التحالف الانسان حضورا ومصيرا فى الزمان والمكان فى مواجهة التحدى الاقتصادى الصعب •

الانسان والتحدى الاقتصادى :

تفرض المسئولية على الانسان معالجة هذا الخلل الاقتصادى والانتصار لمصيره فى مواجهة هذا التحدى • بل قل أن الانسان يدخل حلبة المصارعة فى هذه الجولة ، وهو أعزل من كل ســلاح ، ولا يملك زمام أى سيطرة أو أى وسيلة يستعين بها ، فى ابطال مفعول المتغيرات ، أو كبح جماح الطلب الجائر، أو كف الآذى عن التوازن الحيوى الذى ينهار فى المكان والزمان •

وصحيح أن هذا التحدى الاقتصـــادى المعلن صراحة ، يهدد حضـــور الانســـان ويتطاول على مصلحته الاقتصـــادية ومصيره فى المكان والزمان • ولكن الصحيح أيضا أن ضغوط هذا التحدى الاقتصادى الخطير الذى يزلزل الأرض تحت أقدام الحضور الانسانى ، هى نفسها التى توقظ صحوة الوعى

والادراك وحساب جدوى الخطر ومبلغ تعاظمه · ومن ثم نعرف جيدا كيف يستنفر فيه هذا الادراك ، كل موجبات الدفاع عن النفس فى مواجهة هذا التحدى ·

هذا ، وما كان فى وسع الحضور الانسان أن يقف مكتوف الأيدى ، أو أن يسكت أو أن يتهاون ويترك لهذا الخطر الاقتصادى ، أن يدمر وجوده فى المكان · وما كان فى وسع الحضور الانسانى فى حلبة الصراع من أجل البقاء أو من أجل المصير ، أن يعدل أحوال وأوضاع الانتاج الطبيعى ويحول دون نقصانه وتدهوره ، ويتدارك الأمر لحساب الطلب · وما كان فى وسعه فى حلبة الصراع أن يعدل أوضاع وأحوال وسلوك الاستهلاك ويحول دون زيادة معدلاته وتهوره ، ويتدارك الأمر على حساب الطلب ·

ولأن الحضور الانسانى يقبل بهذا التحدى الاقتصادى ، فانه لا يستسلم أبدا من أجل المصير · ولأن الحضور الانسانى يواجه هذا التحدى ، ولا يملك قدرة على التغيير لأنه أعزل من أى سلاح فانه يكافح كفاح من يرفض الهزيمة لأنها تقضى عليه · ولأن التحدى يستنفر فيه كل طاقات الدفاع عن النفس والمصير ، لم يكن أمام انسان اختيار أفضل وأجدى من مغادرة المكان ، والانسحاب فى الوقت المناسب من حلبة هذه المصارعة ·

الفرار وسيلة الانتصار :

يكون هذا الفرار من مواجهة التحدى الاقتصادى الصعب فى المكان هروبا بالفعل · وتوظيف الفرار من أجل الهروب والتخلص من وطأة الضغوط التى يتعرض لها الانسان ، يؤكد معنى رفض الاستسلام من أجل المصير · وتصبح هذه المغادرة من الأرض والمكان وهو مكره عليها فى طلب النجاة فى الوقت المناسب ، وممارسته الاستيطان فى أرض جديدة ومكان آخر ، هى القرار الحصيف · بل قل أنه هو القرار الأنسب الذى ينهى المواجهة لصالحه ، أو الذى يفلت بموجبه من براثن وضغوط وعدوانية هذا التحدى الاقتصادى الخطير ·

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، قيمة أو جدوى هذا القرار الحصيف الذى يصطنع قواعد الانتصار·وصحيح أنهذا الفرار يجسد الشكل السلبى من التصرف أو الاجراء فى مواجهة هذا التحدى الاقتصادى · ولكن الصحيح أيضا أنه بموجب هذا الفرار ، يتلمس الانسان التوازن الحيوى من جديد ، فى أرض جديدة وموطن جديد ويؤمن هذا التوازن الحيوى فى المكان

الجديد ، وعلى صعيد الأرض البكر ، التوازن الاقتصادى ويعيده من جديد بين الانتاج الطبيعي والاستهلاك البشرى ٠

وفى نفس الوقت الذى يؤمن فيه الفرار من غادر وخرج هاربا الى الأرض الجديدة ، والتوازن الحيوى البكر فى المكان الجديد ، يخفض هذا الفرار معدلات الطلب فى الأرض التى تشهد هذا الخروج النازح تخفيضا ملحوظا ٠ وهذا معنــاه أن الخروج قد وجه المتغير الديموجرافى فى الاتجاه الصــحيح ، لكى يتناقص حجم الحضور الانسانى فى المكان ، ويقل الطلب لحساب الاستهلاك ٠ ويتيح هذا النقصان فرصة استعادة التوازن الحيوى الذى كان منهارا فى ربوعها من جديد ٠ وتعدل هذه العودة الى التوازن الحيوى من جديد ، أوضاع العلاقة بين الانتاج والاستهلاك مرة أخرى ، حتى يتنعم بهذه الأرض التى تجددت حيويتها من لم يفر أو من لم يغادرها ٠

واذا كان هذا الوجه من وجهى المغادرة أو الفرار ، يصور كيفية اللجوء الى التوازن الحيوى فى أرض جديدة وانهاء ضغوط التحدى والاقتصــادى ؛ أو كيفية العودة الى التوازن الحيوى الذى يعيد العلاقة بين الانتاج والاستهلاك الى حالة الاتزان الاقتصادى مرة أخرى ، فانه يجسد انتصارا سلبيا لحساب الانسان ٠ أما الوجه الآخر لهذا الفرار أو المغادرة ، فهو الذى يصور أهم موجبات انتشار الحضور الانسانى فى ربوع الأرض ، وانتقال الناس من مكان الى مكان آخر ٠

وكأن الضــغوط التى تتسبب فيها المتغيرات فى المكان ، حتى تنهك أو تدمر التوازن الحيوى ، وتنتهك مصلحة الحضور الانسانى فى العلاقة بين الانتاج الطبيعي والاستهلاك البشرى ، تكون قوة الطرد والاخراج من مكان الى مكان آخر(٨) ٠ كما يكون التوازن الحيوى البكر فى الأرض الجديدة ، التى تســتقبل هذا الخروج البــاحث عن أمن الحيــاة فى ربوعهــا ، قوة الجــذب أو الاستقطاب ٠ ويفسر ذلك التصور فى صدق ، جدوى العلاقة بين قوة عامل الطرد الذى يستوجب الفرار ، وبين قوة عامل الجذب الذى يكفل الاستيطان٠ كما يفسر ذلك التصور أيضا علاقة هذا التحرك بعمران الأرض وانتشــار الحضور الانسانى واستيطانه فى أنحاء كثيرة من ربوعها الفسيحة ٠

---

(٨) يتفق الباحثون على أن قوة فعل عوامل الطرد ، التى تصطنعها وتؤدى اليها المتغيرات الطبيعية والمتغيرات الديموجرافية ، هى التى تفسر كيف يمضى الانتشــار أو الاســتيطان الانسانى فى أنحاء الأرض ٠

هكذا يتصور الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى بوضوح شديد ، معنى الفرار الحقيقى على الوجهين الاقتصادى والديموجرافى • ويجسد الفرار على الوجه الاقتصادى اتجاه الانسان الذى ينطلق بكل الخفة والاستجابة لقوة عامل الطرد ، فى طلب التوازن الحيوى البكر فى الأرض الجديدة أو فى الوطن الجديد• ويجسد الفرار على الوجه الديموجرافى انتشار الحضور الانسانى فى ربوع الأرض على أوسع مدى • وفى اعتقاد هذا الاجتهاد أن محصلة هذا الفرار على هذين الوجهين ، هى عين الانتصار الانسانى فى مواجهة التحدى الاقتصادى لدى انهيار العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، فى مرحلة الضيافة على الأرض •

وكبح جماح التحدى الاقتصادى الذى يقتر ويفرض الحرمان على الطلب وايقاف مفعول الخلل فى التوازن الحيوى تحت وطأة الطلب الجائر الذى يرفض الحرمان ، فى الأرض التى يفر منها الناس ، وتوظيف التوازن الحيوى البكر فى الأرض الجديدة التى ينتقل اليها الناس ، لحسم الموقف الاقتصادى لحساب الانسان فى الأرض التى يفر منها والأرض التى يفر اليها ، هو عين ما يعنيه الانتصار الاقتصادى • وهل استشعار الأمن الاقتصادى فى ظل استجابة التوازن الحيوى البكر للطلب ، لا يمثل انتصارا من وجهة النظر الاقتصادية ، لحساب الاستهلاك ؟

والاستجابة لضغوط التحدى الاقتصادى ، فى ظل التوازن الحيوى المنهار ، والتحرر من فعل النمو الديموجرافى وزيادة الطلب الذى لا يجد ما يحقق له حد الكفاف ، فى الأرض التى يفر منها بعض الحضور الانسانى ، والانتشار والاستيطان فى كنف توازن حيوى بكر ، أكثر استجابة فى الأرض الجديدة التى ينتقل اليها الناس لحسم الخطر الديموجرافى فى الأرض التى يفر منها والأرض التى يفر اليها ، هو عين ما يعنيه الانتصار الديموجرافى • وهل المحافظة على النمو السكانى المتوازن فى ظل استجابة التوازن الحيوى البكر ، لا يمثل انتصارا من وجهة النظر الديموجرافية ، لحساب عمران الأرض ؟

وينبغى أن يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، جدوى هذا الانتصار الاقتصادى مرة وجدوى الانتصار الديموجرافى مرة أخرى • وأهم وأجدى من ذلك أن يدرك معنى ومغزى وجدوى ، التوازى والتوازن والتزامن بين هذين الانتصارين • وما من شك فى أن هذا الانتصار الثنائى الذى يكفل أحدهما الآخر ، هو الذى يؤمن الانتشار الانسانى فى ربوع الأرض ، وهو الذى يؤمن المصير الاقتصادى فى كل ربوع الأرض • ويبدو هذا الانتصار

الثنائى ، وكأنه الاستجابة الفورية لنداء الحياة ، التى تطاوع الحاجة ، وتلبى ارادة الاستهلاك .

ومن خلال الرؤية الجغرافية الاقتصادية والتمعن فى الموقف الاقتصادى، ينبغى أن ندرك أيضا ، أن الامتثال لعامل الطرد فى الموطن الذى يفر منه بعض الناس فى مواجهة التحدى الاقتصادى وضغوط النمو الديموجرافى التى لا يحتملها التوازن الحيوى المتدهور ، وأن الاستجابة لعامل الجذب والاستقطاب فى الموطن الجديد الذى يؤمن التوازن الحيوى البكر فيه هذا الفرار ، هو الذى يجسد معنى ومغزى وجدوى علاقة وثيقة بين نداء الحياة والتشبث بالبقاء فى جانب ، والتعود الاستهلاكى الفطرى الذى يكفل هذا النداء فى جانب آخر .

وتكون محصلة هذه العلاقة ـ من غير شك ـ قوة دفع مؤثر وقوى من وراء هذا الفرار أو الخروج . وتصبح هذه القوة المؤثرة التى يتحرك بموجبها الحضور الانسانى فى اتجاه عام يلبى الطلب ويؤمن الحاجه ، دافعا من أهم دوافع الانتشار الانسانى فى ربوع الأرض . ويجب أن نفطن الى حاجة من يغادر أو من يفر ، الى توظيف الحس الجغرافى توظيفا حسنا لكى يبصره على الطريق ، ولكى يختار الموطن الجديد . وما من شك فى أن هذا الحس الجغرافى الفطرى قد نصره ، ولم يترك الانسان على الدرب وحيدا ، لكى يضرب فى ظلمة المجهول ويضيع ، أو لكى يمضى على غير هدى ويضل(٩) .

وما يجسد هذه العلاقة بين نداء الحياة والتعود الفطرى على الطلب لحساب الحياة شىء مهم فعلا . وما يربط بين هذه العلاقة والتوازن الحيوى البكر فى الوطن الجديد أو التوازن الحيوى الذى تعاوده الحيوية فى الموطن الأصلى . شىء مهم حقا . بل قل أنه أهم وأجدى من مجرد تصور معنى امتداد يد الانسان فى طلب الرزق ، أو تصور معنى استجابة موارد الرزق والانتاج الطبيعى المزدهر لهذه الأيادى الممدودة . ولا غرابة أبدا فى أن يمد الانسان يده وهو ضعيف يطلب ولا يسكت . ولا غرابة أيضا فى أن يجتهد الانسان ويكدح وهو ضعيف ، فى البحث عن الرزق الذى يجاوب طلبه .

وهكذا يمضى الانسان على الدرب ، فى سبيل جنى ثمرات الانتاج الطبيعى ، وهو صاحب مصلحة وحق لكى يلبى حاجاته . بل قل يمضى أيضا

---

(٩) صلاح الدين الشامى : الرحلة عين الجغرافية المبصرة ، الاسكندرية ١٩٨٢ ، ص ١٨ ـ ٢١ .

وهو يلتزم بواجب البحث والعثور على هذا الحق وتأمينه ، لكى يؤمن ويحصل على حاجاته ومطالبه الأساسية ، وهى ضروزية أحيانا وغير ضرورية أحيانا أخرى ، فى المكان والزمان • بل قل أيضا انه يتعلم جيدا كيف يجد هذه الثمرات ، وكيف يطلب ما يجد ، وكيف يرسخ حقه ويؤدى واجبه ، وكيف يستثمر استجابة المضيف لضيفه فى المكان •

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، من خلال التمعن فى الرؤية الجغرافية التى تصور هذا الواقع ، كيف يعيش الحضور الانسانى جمعا حاشدا ، بموجب هذه العلاقة فى المكان وهى سوية • كما يدرك أيضا كيف يطمئن هذا الجمع الحاشد(١٠) فى المكان الى عطاء التوازن الحيوى ، ما دام لا يخذله ، أو لا يقتر عليه ، ولا شىء يجمع هذا الحشد الذى يعيش ويتعايش فى المكان غير المصلحة الاقتصادية ، ولا شىء يفرق جمع هذا الحشد فيغادر بعضه المكان ويمكث بعضه الآخر غير البحث المتفرد عن المصلحة الاقتصادية(١١) •

وقد يصل معدل الاستهلاك فى المكان الى حد الكفايه ، ويجد كل فرد مصلحته الاقتصادية الذاتية ، لأن عطاء الانتاج الطبيعى وعرضه يكون وفيرا ، وتكون استجابته لكل فرد وطلبه الخاص سخية • وقد يهبط الاستهلاك الى حد الكفاف فى هذا المكان نفسه ويتفاوت حظ كل فرد ، لأن عطاء الانتاج الطبيعى وعرضه يصبح مقترا ، وتتفاوت استجابته لطلب كل فرد ومصلحته الذاتية • وعندئذ يجب أن يتصور الاجتهاد الجغرافى معنى ومغزى هذا التفاوت

---

(١٠) لا يمثل هذا الجمع الحاشد شكلا من أشكال التشكيلات الاجتماعية • وربما لا يجمع الأفراد فى هذا الجمع الحاشد شىء من العوامل والموجبات التى تتداخل فى تكوين وتنظيم التشكيل الاجتماعى ، وقد يجمع الافراد فى هذا الجمع ، طلب الآمن والائتناس وطلب العلاقه الجنسية اكثر من أى شىء آخر • وهذا معناه أن تكوين الأسرة فى اطار تشكيلها الاجتماعى لم يكن قد تأتى • ومعناه أن علاقة كل فرد فى هذا الجمع . كانت مباشرة مع المكان والتوازن الحيوى فيه . وغير مباشرة بين مجموعة الأفراد فيه •

(١١) فى ظل هذا التفرد داخل الجمع الحاشد فى المكان ، كانت المصلحة الاقتصادية ، مصلحة ذاتية بحتة • ويتحمل كل فرد مسئولية الحصول على حاجته • وقد يقاتل الفرد الفرد الآخر ، من أجل خصوصية هذه المصلحة الاقتصادية ، أو من أجل أى مصلحة ذاتية أخرى ، وكل قرار له صفته الفردية • ويقرر الفرد مثلا الحصول على شىء لأنه يريد هذا الشىء • ويقرر الفرد الفرار أو المغادرة منفردا • وقد يحاكى الفرد الفرد الآخر فى سلوكه وتصرفاته ، وفى اصدار القرار وتنفيذه ، ولكن لم يكن الفرار والخروج من المكان ، بموجب قرار موحد تتخذه الجماعة •

فى الحظوظ ، والتفاوت بين حد الكفاية وحد الكفاف ، فى شأن بقاء حضور الانسان فى المكان ، أو اصدار القرار بالخروج منه الى المكان الآخر .

وفى اعتقاد الخبرة الجغرافية الاقتصادية ، أن هذا التفاوت الذى يجسد فجوة بين مستويات المعيشة فى المكان ، يمثل المؤشر الذى كان ينبغى أن ينذر أو أن ينبه الى عواقب الاتجاه السائد نحو الخلل وانهيار التوازن الحيوى. بل قل ان التحول من حد الكفاية الى حد الكفاف وهو ما لا يفطن اليه الانسان فى المكان ، هو بذاته المؤشر الذى كان ينبغى ، أن ينذر بتفسخ العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى ، فى المكان والزمان . وتفسخ هذه العلاقة هو الذى يفتح الباب على مصراعيه ، لكى تتأتى الضغوط ويبدأ التخوف من انهيار التوازن الحيوى . وهل هناك أخطر من أن تمتد يد الطلب ، فلا تجد ما تحصل عليه أو تعود فارغة ؟

* * *

الثورة الحضارية والتوازن الاقتصادى :

فى مرحلة هذه الضيافة ، التى تستمر وتطول فى بعض أنحاء الأرض التى شهدت انتشار الحضور الانسانى ، يظل الاعتماد على الانتاج الطبيعى ، الذى يكفله التوازن الحيوى فى المكان . وتكرار الوضع الذى تدعو فيه المتغيرات الطبيعية والبشرية الى انتهاك ثم انهيار التوازن الحيوى ، يدعو الى تكرار الموقف الصعب ، وتفسخ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك .

وتكرار الموقف الصعب الذى يتحدى فيه الانتاج الطبيعى المتدهور ارادة الاستهلاك ، يولد فى الانسان قدرات الابداع والابتكار ويشحذها(١٢) . وتدعو حاجة الانسان الذى يزداد معدل نموه الديموجرافى فى المكان أو فى كل مكان ، الى الالحاح فى الطلب والاجتهاد فى طلب زيادة معدل استجابة الانتاج الطبيعى للطلب ، الى توظيف قدرات الابداع لمواجهة التحدى

---

(١٢) ولاده قدرات الابداع والابتكار ، لكى تشد أزر الانسان فى مواجهة التحدى فى المكان . يدعمها عامل المصادفة البحتة . ويلهم عامل المصادفة هذه القدرة على الابداع فى بعض الأحيان ، لكى نبتكر الوسيلة المادية أو غير المادية ، لكى تشد ازر الانسان وننتصر له على التحدى فى المكان .

راجع فؤاد محمد الصقار : دراسات فى الجغرافية البشرية ط ٤ الكويت ١٩٨١ ص ٩٩،٩

الاقتصادى · وفجر هذا التوظيف الثورة الحضارية ووضع الحضور الانسانى أقدامه فى نقطة البداية على درب الحضارة(١٣) ·

وكانت الآلة الحجرية وسيلة الانسان وحيلته · وهى رفيقته على درب المسيرة الحضارية فى مواجهة التحدى ودفاعا عن النفس ، وتأمين الذات ، فى المكان · ويتصور الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، كيف يتسلح الانسان بهذه الآلة التى يصطنعها من الأحجار · كما يتصور أيضا كيف يبتدع الانسان تكنولوجية مناسبة ، يتقنن بموجبها صناعة وتجهيز وشحذ وتطوير وتحسين فعاليات هذه الآلة الحجرية · ويتقنن الانسان توظيف هذه الآلة الحجرية التى تجاوبه وتزج به فى تجارب جديدة على درب الحياة الاقتصادية ، فى المكان ·

كما يتصور الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى هذه التجارب جيدا ، وكيف تمضى حياة الانسان وهو أكثر أمنا · كما يتصور أيضا كيف يمد الانسان يده بقوة أكبر من أجل الحصول على الطلب ، فى مرحلة الضيافة بعد أن يتسلح بهذه الآلة الحجرية · وما من شك فى أن توظيف هذه الآلة الحجرية وحسن استخدامها ، قد شد أزر الطلب والحصول عليه فى المكان · ومع ذلك لم ينه هذا التوظيف مرحلة الضـيافة على الأرض فى المكان والزمان · وكان من المستحيل أن تنتهى هذه المرحلة ، طالما ظلت الحاجة الى الطلب ، الحصول عليه معلقة بعطاء الانتاج الطبيعى واسـتجابة التوازن الحيوى واسـتمراره فى المكان ·

وصحيح أن الانسان يوظف الآلة الحجرية ، توظيفا مناسبا للدفاع عن النفس ، وهو يخطو أول خطوة هادئة فى مسـيرة طلب السيادة فى ربوع المكان · وصحيح أيضا أن الانسان يوظف الآلة الحجرية توظيفا جيدا ، يقوى قبضته ويعينه وينتصر له فى مواجهة أعباء الحياة فى المكان · ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو توظيف هذه الآلة الحجرية توظيفا ماهرا ، يوسع نطاق تعامل الانسان مع الغطاء الحيوى فى المكان ، وهو يحصل على ما يطلبه ويجده ، لحساب الاستهلاك ·

---

(١٣) كانت الآلة الحجرية أول انجازات الثورة الحضارية · بل انها هى التى تضـع الانسان على درب المسيرة الحضارية التى لم تتوقف أبدا · ولقد سبقت الآلة الحجرية استخدام النار وصناعة الابر والخط والمخارز ·

راجع : يسرى الجوهرى : أسس الجغرافية البشرية ط ٢ الاسكندرية ١٩٧٥ ص ٤٤ - ٤٨

وهذا معناه من وجهة النظر الاقتصادية نتائج هامة وخطيرة • ومعناه أيضا تنمية الجدوى الاقتصادية للتعامل البشرى مع الغطاء الحيوى فى طلب ثمرات الانتاج الطبيعى فى المكان • وبدلا من التعامل المحدود مع الانتاج الطبيعى فى الغطاء الحيوى فى المكان ، يقتحم الطلب وفى يده السلاح عالم النبات الطبيعى وعالم الحيوان ، ويتعامل معه تعاملا من غير حدود • ويستبيح هذا التعامل مع الانتاج الطبيعى ما لم يكن متاحا أو مستباحا من قبل فى المكان •

ويقدر الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا جدوى هذا التحول الحضارى، الذى يشد أزر الحياة وهى تطلب وتحصل على ما تجد • ولا ينبغى أن نشك أو أن نتشكك فى أن استخدام الآلة الحجرية ، الذى يقوى قبضة التعامل مع الغطاء الحيوى من غير حدود ، يؤمن الطلب بكم وكيف أفضل لحساب الاستهلاك • وهو يدعم سعى الحضور الانسانى فى المكان والزمان ، وهو يلتقط رزقه ويجمع قوته ويبحث عن حاجاته الأخرى • بل قل أن هذا التحول الحضارى ، يطلق الأيدى التى تطلب ، وهى أكثر قوة ، أو التى تحصل على ما تجد وهى أكثر اطمئنانا ، من أى وقت مضى •

وصحيح أن توظيف الخبرات والمهارات المكتسبة فى صناعة الآلة الحجرية وتطويرها على المدى الطويل ، يدعم التعامل مع الانتاج الطبيعى • وصحيح أيضا أن حسن استخدام هذه الآلة الحجرية فى الحصول على الطلب ، يبيح للاستهلاك التمادى فى الطلب ، وييسر للانسان الحصول على الزيادة فى الطلب • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو خطورة التمادى فى الطلب والحصول على الزيادة حتى لو كانت لها ما يبررها • ويكفل هذا التمادى فى الطلب شكلا من أشكال التعامل الجائر مع الغلاف الحيوى وموارد الانتاج الطبيعى فى المكان •

ويعبث التعامل الجائر بمقومات التوازن الحيوى ، فى غيبة الوعى • ويتمثل هذا العبث ، وهو عين ما يعنى الاهدار غير المتعمد فى :

١ - زيادة حجم أو كم ما يحصل عليه الطلب الجائر من الانتاج الطبيعى •

٢ - اتساع دائرة التنوع أو كيف ، ما يحصل عليه الطلب الجائر من الانتاج الطبيعى •

وما من شك فى أن الزيادة فى الكم والتنوع فى الكيف ، من العلامات التى نبشر بتحسين مستوى المعيشه · وصحيح أن المتغير الحضارى يخدم هذا التحسين فى مستوى المعيشة · ولكن الذى لا شك فيه ، هو زيادة وطأة الطلب وضغط التعامل الجائر على النبات والحيوان فى المكان ، الى حد انهاك ، بل واهدار التوازن الحيوى فى هذا المكان ·

ويجسد هذا التعامل الجائر مع الغلاف الحيوى فى المكان معنى وحقيقة فعل هذا المتغير الحضارى ، فى اطار الرؤيه الجغرافيه · ونرى فى فعل هذا المتغير الحضارى تأثيرا ايجابيا على العلاقة بين الانسان ومطالبه ، وكيف يدعوه الى التهور فى الطلب · ونرى فى فعل هذا التغير الحضارى أيضا تأثيرا سلبيا عندما يرهق أو يهدر التهور فى انطلب التوازن الحيوى فى المكان · بل قل — بكل الثقة — أن فعل هذا المتغير هو الذى يحرض الطلب الجائر · ولا تجد يد الطلب الجائر من يردعها أو من يخفف من وطأة هذا التعامل الجائر ·

وينضم هذا المتغير الحضارى(١٤)الذى تسفر عنه تباشير الثورة الحضارية الى المتغيرات الآخرى ، الطبيعية والبشرية الديموجرافية · ويخلق هذا المتغير الحضارى الذى أسفرت عنه تكنولوجيا العصر الحجرى القديم ، وضعا اقتصاديا جديدا وخطيرا · ووجه الخطورة يتمثل فى اشتراك هذه المتغيرات مجتمعة فى التأثير ، أو التلاعب بمصلحة الانسان الاقتصادية فى الغطاء الحيوى ومقومات التوازن الحيوى التى تحافظ على عطاء هذا الغطاء ·

ولقد أباح توظيف الآلة الحجرية توظيفا ماهرا فى خدمة الطلب الجائر للمتغير الحضارى أن يبرر العدوان على الغطاء الحيوى · وهذا العدوان وهو يتأتى فى غيبة الوعى الاقتصادى ، لا يعنى غير الاستخفاف وعدم الاكتراث الفعلى بالتوازن الحيوى وجدواه · بل هو يعنى أيضا مبلغ انعدام العناية بالعلاقة بين الانتاج الطبيعى وطاقات العطاء فيه من جانب ، والاستهلاك البشرى وتمادى طلبه وتطلعاته من جانب آخر ·

---

(١٤) انضمام المتغير الحضارى الى المتغيرات الأخرى ، يصعد الفعل الكلى المشترك لهذه المتغيرات · ولأن المسيرة الحضارية مسيرة مستمرة ، ولأن الانسان يعكف على تطوير وسيلته الحضارية ، يبقى ويستمر فعل المتغير الحضارى · وفى وقت من الأوقات ، يصطنع المتغير الحضارى ، عباءة التبرير الحضارى الذى يتستر بها وتنخفى تحتها بعض المتغيرات البشرية الأخرى · وبموجب هذا التبرير يدافع المتغير الحضارى عن المتغيرات الأخرى وهى تؤثر تأثيرا مباشرا على سلوك الاستهلاك وتزين له أسباب الانحراف من الخط الاقتصادى السليم ·

وصحيح أن الانصياع للمتغير الحضارى فى طلب الزيادة والتنوع ، يجاوب التمادى فى الطلب الذى يستوجبه فعل المتغير الديموجرافى . ولكن الصحيح أيضا أن اشتراك المتغير الحضارى مع المتغير الديموجرافى ، فى تحريض الطلب وتعامله الجائر ، لا يعنى شيئا أهم أو أخطر من زيادة وطاء الطلب وضغطه الذى يرهق المعين . وفى غيبه الوعى الاقتصادى تماما ، ودون تخوف فعلى من تمادى الآله الحجرية الجائرة ، يتجلى السلوك الاستهلاكى الجائر ، فى جمع ثمرات الانتاج الطبيعى . وتجور يد الطلب ، فى الوقت الذى لم يكن فى وسع الانسان أن يسيطر على الطلب وزيادته بفعل المتغير الديموجرافى ، أو أن يمارس أى ضبط معين ينضبط بموجبه فعل المتغير الحضارى الذى يرهق الانتاج الطبيعى .

وربما يغرر هذا التعامل الجائر بالانسان ، وهو يجنى الكم الأكثر من الثمار ، ويصور له أنه يحقق لذاته السيادة ، أو أنه يحتل مكانته التى تسيطر على قمة الوجود الحيوى ولا ينبغى أن يخذله . ولكن الذى لا شك فيه هو ان زيادة ضغط الطلب التى تستجيب لتحريض المتغير الحضارى ولفعل المتغير الديموجرافى ، فى وقت واحد ، تضع الانسان ، أمنه وحضوره ومصيره ، فى وضع اقتصادى لا ينبغى أن يحسد عليه . وهل أخطر من متغيرات تحرض أو تضلل السلوك الاستهلاكى ؟

وهذا معناه — على كل حال — أن الثورة الحضارية التى تضع السلاح فى يد الانسان تقوى قبضته فى الطلب ، وتشد أزره فى الحصول عليه . بل قل انها تضع مصلحة الانسان من ناحية أخرى ، فى قبضة المتغير الحضارى ومبرراته . ومن ثم يبيح هذا المتغير الحضارى للانسان توظيف السلاح التوظيف الجائر . ولا يسوق هذا التوظيف الجائر الانسان ، الى شىء أسوأ من الوضع الاقتصادى الذى يواجه فيه عواقب العدوان الجائر على التوازن الحيوى فى المكان .

* * *

الاستهلاك الجائر والمضى فى الانتشار :

لا يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أبدا فى قيمة الآلة الحجرية ، وهى تعلن عن بداية المسيرة الحضارية التى لا ولم ولن تتوقف . ولا يطعن بل يقدر الاجتهاد الجغرافى تماما التكنولوجيا الممتازة التى تصنع هذه الآلة ، وهى تبشر بخطوات على درب الحضارة والانجاز الحضارى البناء . وفى اعتقاد

الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي أن القبضة التي تتسلح بهذه الآلة الحجرية وتحسن توظيفها في آداء الغرض ، تكون قد أمسكت بأول طرف الخيط في موجبات السيادة على الأرض ، حتى لو استمر حضور الانسان في اطار الضيافة في المكان ٠

ومع ذلك فان الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي لا يستهين من ناحية أخرى، بل قل ولا يستخف أبدا ، بسلبيات توظيف هذه الالة الحجريه توظيفا جائرا، في اطار التعامل والطلب من موارد الارض في المكان والزمان ٠ وهو يقدر تماما عواقب توظيف واستخدام هذه الآلة الحجريه ٠ ويقدر جيدا كيف يحفز النمو الديموجرافي الذى يزيد بموجبه الطلب ، والتغير الطبيعي الذى يقل بموجبه العرض ، موجبات سوء توظيف هذه الالة ، لتلبيه الطلب لحساب الاستهلاك ٠

وهذا معناه أن توظيف الآلة الحجرية وما يترتب عليه من اغراء ، هو الذى يهون فعل النمو الديموجرافي والمتغير الطبيعي في نظر الحضور الانساني، فلا يلتفت الى أثره المباشر على التوازن الحيوى في المكان ٠ وهو أيضا الذى يغرر بالطلب ويدعوه دعوة من يتهاون أو يستخف بالتوازن الحيوى ، الى التمادى في الطلب والتعامل الجائر مع الانتاج الطبيعي ٠ ومعناه أيضا ، أن هذا المتغير الحضارى خطير وله عواقب مثيرة الى أبعد الحدود ، لأنه يبرر للطلب أن يجور أو أن ينحرف ٠ بل قل أن هذا المتغير الحضارى يلعب أحيانا دورا هداما ، ويزين للانسان هذا الدور الهدام ، فتكون له عواقب مدمرة ٠

واضافة هذا المتغير الحضـارى الذى يعتمد توظيف الآلة الحجرية في التعامل الجائر ، الى المتغير الديموجرافي ، الذى يحتم الزيادة في الطلب ، والمتغير الطبيعي الذى يتلاعب بالتوازن الحيوى ولا يعبأ به ، يضع مصـلحة الانسان الاقتصـادية وحاجته ومصيره في قبضـة هذه المتغيرات وهي غير مؤتمنة ٠ ولا يشك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي في أن هذه المتغيرات تهمس وتوسوس وسوسة الوسواس الخناس في صدور الناس ٠ ويغرى الهمس الطلب أحيانا ، ويحفز الوسواس الخناس التمادى في الطلب أحيانا أخرى ٠ ويجاوب توظيف الآلة الحجرية اغراء وتغرير المتغيرات ٠ ولكنه يدرك أيضا أن هذا التمادى فيما يستوجبه الاغراء والتغرير خطير ومثير ، لأنه يضع الحضور الانساني من حين الى حين ، في مواجهة التحدى السافر في المكان ٠ وقل أن قوة فعل هذه المتغيرات ، وانصياع التعامل الجائر لها ، يعجل كثيرا بهذه المواجهة ٠

وفى مثل هذا الوضع الخطير ، يكون التحدى الاقتصادى وضغطه على الحضور الانسانى أعظم ٠ كما تكون عقدته المستعصية أكبر وأدهى ، لان موجبات الخلل وانهيار التوازن الحيوى الذى يسفر عنه توظيف الآلة فى التعامل الجائر مع موارد الانتاج الطبيعى ، وتكون أشد وأكثر فعالية وقدرةعلى التدمير ٠ وهل أدعى لتداعى التوازن الحيوى وتدميره من سوء استخدام الآله الحجرية ، استجابة لزيادة الطلب الذى يبرره النمو الديموجرافى ، من غطاء حيوى — نبات وحيوان — ينهكه المتغير الطبيعى ، فيعجل بنقصان وتقتير عطائه ؟

والتداعى فى التوازن الحيوى أو الانهيار الذى يتعجل بمعدلات تتزايد ، هو أهم ما يجسد دور الالة وفعلها الجائر وتعاملها الذى لا يترفق ٠ ويبدو وكانها تدمر التوازن الحيوى فى المكان أو تعجل بتدميره وانهياره ٠ ومن ثم يقســم هذا التعامل الجائر ظهر العلاقة بين الانتاج الطبيعى ، والاستهلاك البشرى ، ويهدد التوازن الاقتصادى تماما بين العرض والطلب ٠

وما من شك فى أن خصائص الغطاء الحيوى وموجبات وجوده وثرائه ، فى الأوطان التى يتعايش فيها الحضور الانسانى وهو يملك الآله ويستخدمها فتلبى حاجة وطلب الاســتهلاك الذى فطر عليه لكى يبقى نبضــه وتمضى مسيرته ، تكون هى المسئولة — أصلا — عن تجهيز واعداد وعرض محصلة الانتاج الطبيعى ، كما وكيفا ، مسئولية كاملة ٠ بل قل — بكل اليقين — أن مسئولية الطبيعة عن الانتاج الطبيعى مسئولية مباشرة فى كل مكان ٠ وفى الوقت الذى تتحمل فيه الطبيعة مسئولية العناية والمحافظة على الانتاج الطبيعى ، يشــترك تعامل الآلة الجائر مع فعل الطبيعة المتغير فى الاطاحة والتفريط فى هذا الانتاج الطبيعى ، فى المكان ٠

ومسئولية العناية والمحافظة على الانتاج الطبيعى التى تنتسب لفعل الطبيعة وحدها ، ولا تنسب أبدا للانسان ولا تمثل ثمرة من ثمرات اجتهاده الذاتى ، هى وحدها التى :

١ — تكفل العرض والعطاء وتقدمه باختيارها وتلبى الطلب لحســاب الاستهلاك ٠

٢ — تتحمــل وطــأة اســتخدام الآلة الحجرية والتعــامل الجائر الذى لا يترفق ، لحساب الاستهلاك المتهور ٠

ولأن الانتاج الطبيعي من النبات والحيوان ، في اطار الوجود الحيوى في المكان وهو مسئولية فعل الطبيعة يقدم العرض ويجاوب الطلب ويتحمل أعباء التعامل الجائر ، يدرك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادى أن المتغير الطبيعي يستخف ويتهاون في البداية بالمسئولية ولا يعبأ بموجبات التوازن الحيوى • ثم يوجه التعامل الجائر استجابة للمتغير الديموجرافي والمتغير الحضارى الطعنه التي تعجل بانهيار هذا التوازن الحيوى •

وهكذا يدرك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادى جيدا ، جدوى الانتاج الطبيعي وطاقات العطاء والعرض التي يجود بها في اطار التوازن الحيوى وعنايه الطبيعة به والمحافظة عليه • كما يدرك أيضا كيف تتعرض هذه الجدوى لفعل المتغيرات فيفقد العناية التي ترعاه ، ويتعرض لقبضة الطلب الجائر الذى لا يترفق به • وهذا هو معنى اشتراك المتغيرات في اهدار التوازن الحيوى • وفي غيبه الوعى بفعل هذه المتغيرات وتفاقم الخطر ، يواجه الحضور الانساني التحدى الاقتصادى • ولكن هل يستطيع أن يخوض الجولة مع هذا التحدى بعد أن أنهت هذه المتغيرات المصالحة في المكان ؟ وكيف يكبح الحضور الانساني جماح هذا التحدى ويتغلب عليه ، وهو لا يمسك بزمام التوازن الحيوى ولا يعرف معنى ومغزى وكيفية المحافظة على موجباته في المكان ؟

ولا يشك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادى في مسئولية الطبيعة عن التوازن الحيوى الذى يكفل الانتاج الطبيعي في المكان • ولا يشك أيضا في فعل المتغير الطبيعي الذى لا يبقى على هذا التوازن الحيوى عند حد ثابت لا يتغير • بل هو يتلاعب بهذا التوازن • ويكون التغير أحيانا بالزيادة والوفرة لحساب الانسان • ويكون التغير أحيانا أخرى بالنقصان لغير حساب الانسان •

وهذا معناه أن أوضاع التوازن الحيوى ، وهو يقدم عروض الانتاج الطبيعي ، ويتعرض لفعل وتأثير المتغير الطبيعي والمتغير الديموجرافي في وقت واحد ، ويتضرر حتما من استخدام الآلة الحجرية والتعامل الجائر ، كانت في المكان أوضاعا متغيرة • ولم تكن ثمة ضوابط لكى تسيطر على هذا التغير ، لحساب الانسان • ومن ثم كان هذا التغير هو الذى يتحكم • بل قل انه هو الذى يحدد – في نهاية المطاف – الحد الأنسب للكفاية ، أو الحد الأنسب للكفاف ويتلاعب بهما بناء على فعل وعواقب كل المتغيرات التي تتلاعب بالتوازن الحيوى فترهقه أو تبدده •

وعندما يتأرجح مستوى المعيشة فى المكان بين هذين الحدين ، حد الكفاية وحد الكفاف ، أو عندما يهبط ويتدهور مستوى المعيشة الى ما دون حد الكفاف ، يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، كيف يمتثل الاستهلاك . كما يعرف أيضا لماذا يمتثل الاستهلاك بصفة عامة لفعل كل المتغيرات ، التى تحدد مستوى المعيشة ، فى اطار الواقع الحيوى فى المكان والزمان ·

وصحيح أن استخدام الآلة الحجرية يسعف الطلب ، وكانه لا يمتثل ، ولكنها - فى نفس الوقت - تجور كثيرا ويتمادى الاستهلاك فى ممارسة سلوكه الجائر · ولكن الصحيح أيضا آنه لم يكن فى وسع الانسان أن يغير هذا الواقع الحيوى لصالحه أو أن يبطل مفعول هذه المتغيرات التى تخذله وتعجل بتدمير التوازن الحيوى ، أو أن يوقف عدوان سلوك طلبه الجائر · بل قل يمضى الحضور الانسانى فى تعامله الجائر ، حتى يفاجئه أو يصدمه التحدى الاقتصادى ، بعد انهيار التوازن الحيوى فى المكان ·

ومعنى ذلك كله ، أن حضور الانسان فى المكان ، يفتقد موجبات الثبات والاستقرار · ويمضى على درب الفرار والانتشار من مكان الى مكان اخر ، لكى يتجنب صدمة التحدى الاقتصادى فى المكان الذى يغادره ، ولكى يجد التوازن الحيوى البكر فى المكان الآخر الذى يلوذ به · ولا شىء يسعفه وينتصر له ، فى مواجهة الأوضاع الاقتصاديه ، والتحدى الاقتصادى الذى يتكرر ، من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر ، على مدى العصر الحجرى القديم ، غير هذا الفرار والانتشار ، فى طلب التوازن الحيوى البكر فى ربوع الأرض ·

* * *

استخدام النار والتمادى فى الاستهلاك :

اذا كانت الثورة الحضارية ، قد أضافت المتغير الحضارى الى المتغير الطبيعى والمتغير الديموجرافى ، وألفت منهم جميعا فريق عمل جائر ، ينتهك التوازن الحيوى ، ويهدر العلاقة بين عرض الانتاج الطبيعى وطلب الاستهلاك البشرى ، فان انتشار الحضور الانسانى الى مكان جديد كان هو الحل الأمثل · واذا كان هذا الانتهاك ، يسوق الانسان من غير وعى ، وفى يده الآلة الحجرية ، فيزداد ضغطه الجائر من جديد على مقومات التوازن الحيوى ، فان مواصلة انتشار الحضور الانسانى كانت الوسيلة لاحباط التحدى دائما ·

واذا كان انهيار التوازن الحيوى ، وانعدام التوازن بين العرض والطلب ، فى رؤية الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى قد استوجب الانتشار والانتقال من مكان الى مكان آخر ، فان معرفة النار واستخدامها فى اطار الممارسة الحضارية ، تعطى اضافة جديدة وخطيرة لقوة فعل المتغير الحضارى. ويتضخم بموجب هذه الاضافة ضغط الاستهلاك وعمله الجائر على الأوضاع الاقتصادية وعلى الانتاج الطبيعى فى المكان .

ومعرفة النار فى المنظور الجغرافى الاقتصادى ، تعنى بالضرورة خطوة جديدة على درب الحضارة والنمو الحضارى(١٥) . ويعطى توظيف النار فى خدمة أغراض الحضور الانسانى قوة دفع اضافية للتعامل الجائر مع الغطاء الحيوى فى المكان . بل يضيف هذا التوظيف اضافة فعالة لا يستهان بها لحساب الانسان . وهى تضيف لبنة قوية فى بنية الصرح الحضارى وتقوى قبضة التعامل الجائر وتشد أزره .

وايجابيات توظيف النار واستخدامها لحساب الحضور الانسانى ،كثيرة ومتنوعة . بل قل - بكل اليقين - أن هذه الايجابيات ، تسجل أكثر من نقطة تحول مثيرة اقتصاديا وحضاريا . وتمثل أكثر هذه التحولات اثارة وأهمية ، هذه الايجابيات التى تسهم فى تعزيز مكانة الانسان ، وتوجه مسيرة حضوره ونشاطه على الأرض على درب التقدم الى مواقع السيادة . ومع ذلك يؤدى هذا التوظيف الى سلبيات معينة ، تتضرر بموجبها حركة الحياة ، وتقوى دواعى وموجبات مواصلة الانتشار فى ربوع الأرض .

ومن غير أن نتمادى فى حصر ايجابيات توظيف النار ، لحساب الانسان ، ومن غير أن نتعقب جدوى هذا التوظيف على درب الحضارة لحساب الهدف الاقتصادى ، يوجه الاجتهاد الجغرافى عنايته واهتمامه الى سلبيات هذا التوظيف المثير . وما من شك فى أن هذه الايجابيات تفوق الحصر ، ولا ينبغى التشكيك فى جدواها ، ولكن السلبيات أضرت بمصلحة الحضور الانسانى فى هذه المرحلة على الأقل ، الى حد كبير ولا ينبغى تجاوزها . وفى حساب الجدوى ، يجب أن يعتمد التقويم الجغرافى على حصر الايجابيات والسلبيات ، لكى يصبح هذا التقويم سليما ومتجردا .

---

(١٥) أضواء على العصر الحجرى الحديث ، بيروت ١٩٦٧ .

وصحيح أن توظيف النار فى طهو الطعام - مثلا - يفتح شهية التعود الفطرى على الطلب لحساب الغذاء ، تفتحا مشيرا • وصحيح أيضا أن تفتح شهية الحضور الانسانى لالتهام الطعام ، تعنى زيادة وافراطا وتهورا فى طلب الطعام من الانتاج الطبيعى فى كل مكان • ولكن الصحيح بعد ذلك لله هو أن الاستجابة لهذه الزيادة أو الافراط أو التهور فى الطلب ، تصعد معدلات التعامل الجائر مع موارد الانتاج الطبيعى •

وهكذا نفهم وجهة هذه السلبية ، ومبلغ خطورة توظيف النار • ذلك أن الايدى التى تمتد للطلب بالحاح وتهور هى نفسها الأيدى التى تجور وتستخدم كل وسائل وأساليب التعامل الجائر مع الانتاج الطبيعى • وهذا الطلب المتهور الذى يتصاعد ويجاوبه التعامل الجائر ، هو عين ما يؤدى الى استنزاف موارد الانتاج الطبيعى المتنوعة • بل قل أنه استنزاف يعجل باهدار وتدمير التوازن الحيوى بمعدلات سريعة فى المكان •

وعندما يصبح استخدام أو توظيف النار ، حافزا على هذا الالحاح الشديد فى الطلب وسلوكه الجائر ، الذى يستنزف موارد الانتاج الطبيعى فى الغطاء الحيوى فى المكان ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، معنى هذا المتغير الحضارى • بل قل انه يعرف كيف يمضى فعل هذا المتغير وكيف يقوم نتائجه السلبية • وصحيح أنه يكفل الغذاء الاشهى من ثمرات الانتاج الطبيعى ويكفل الدفء الأنسب من أوصال الانتاج الطبيعى • ولكن الصحيح أيضا أن هذا كله يكون فى مقابل زيادة وطأة الطلب ، ومضى معدلات الاستنزاف مضيا متعجلا وغير منضبط • وزيادة وطأة الطلب والتعجيل بالاستنزاف ، تمثل بالضبط معنى الضغط الجائر الذى يسعف الزيادة فى الطلب لبعض الوقت ، ولا يحقق فى نفس الوقت المحافظة على المعين واستمرار العرض •

وفضلا عن التمادى فى الطلب النهم الذى يصل الى حد الاستهلاك الجائر ، وفضلا عن الضغط الذى يجور على المعين الى حد الاستنزاف المدمر ، استجابة للنمو الديموجرافى وتفتح شهية الطلب ، وزيادة حجمه وتنوعه ، تمتد يد الحضور الانسانى بالآلة الحجرية امتدادا جائرا وتقطع الأشجار ، وتمتد اليد الأخرى لاشعال النار واستخدامها • وقطع الشجرة واشعال النار فيها بينة من بينات التغير الحضارى والتقدم ، طلبا لاعداد الطعام الأفضل ، أو طلبا للدفء الأنسب • ولكن اشعال النار بقصد أو اشتعال النار من غير قصد ، فى مساحات من الغطاء النباتى ، وانتشارها انتشارا مدمرا لا يمكن

السيطرة عليه ، جريمة بشعة من جرائم الاستهلاك الجائر ٠

وهكذا يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، كيف يجسد أو يصور توظيف النار معنى التغير الحضارى الى الأفضل على وجه يستحق الاطراء ، ويصور على الوجه الآخر سلبيات هذا التوظيف الذى يستحق التنديد ٠ وتكون أخطر هذه السلبيات ، عندما يبيح الانسان لنفسه حرية العبث بالنار فى الغطاء الحيوى ، من غير عناية بالتوازن الحيوى فى المكان ٠ وحرية هذا العبث بالنار ، سواء كانت من أجل طلب الغذاء ، أو من أجل طلب الدفء ، أو من أجل طلب حاجات أخرى ، قد تجد المبرر الحضارى مدافعا عنها ٠ ولكنها لا تعنى أبدا غير المضى فى الضغط والالحاح والتعامل الجائر الذى يدمر التوازن الحيوى ، من أجل الحصول على الطلب الضرورى ٠

وعندما يصبح الالحاح فى الطلب ، والتعامل الجائر من أجل الاستجابة لهذا الالحاح ومبررا له أهم من العناية والمحافظة على حيوية المعين أو المورد الذى يجاوب بالفعل هذا الالحاح ٠ يظهر بوضوح معنى الاستهلاك الجائر ٠ كما ندرك أيضا مبلغ استخفاف الاستهلاك بالتوازن الحيوى ٠ بل يظهر بوضوح أيضا علاقة الاستنزاف بانعدام التوازن الحيوى فى المكان والتفريط فيه ٠ وانعدام التوازن الحيوى ، هو الذى يجسد معنى انتهاك الغطاء الحيوى ، الى حد تفريغ هذا التوازن من مضمونه الاقتصادى ٠

وقل أن هذا التعامل الجائر يستنزف المعين وهو يطلب الحصول على حاجته ٠ ويدمر هذا التعامل الجائر التوازن الحيوى ٠ عندئذ ينضب المعين ويكف عن العطاء الا قليلا ٠ ويفر الحضور الانسانى حتما من المكان لأنه لا يمتلك وسيلة المواجهة الايجابية لهذا الموقف الصعب فى المكان ٠ ويترك للطبيعة وحدها مسئولية العناية بالغطاء الحيوى من جديد ، وتجديد حيوية ونضرة الموارد المنتجة فيه ، لكى تعاود الاستجابة والعطاء ٠

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، أنه فى مثل هذا الموقف الاقتصادى ، تتفسخ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ٠ ولا مجال للمقارنة أبدا بين حرية العبث فى الغطاء الحيوى من أجل زيادة الطلب التى تستوجبها كل المتغيرات فى جانب ، ومسئولية الطبيعة عن تجديد وصيانة وبث الحيوية فى الموارد ، من أجل الاستجابة لهذه الزيادة فى الطلب فى جانب آخر ٠ بل قل أنه لا وجه أبدا للمقارنة بين فعل من يهدم وهو لا يبالى ، ومن يبنى ويرمم وهو مسئول ٠ وما من شك فى أن اضافة هذا المتغير الحضارى

- النار - الذى تضيفه خطوة على درب الحضارة ، الى المتغيرات الطبيعية والديموجرافية والحضارية الأخرى ، يعجل باستنزاف المعين وتدميره فى المكان .

وقل - بكل اليقين - أن توظيف النار ، يجسد خطورة هذا التغير وطعنته الحضارية التى تطعن العلاقة ، بين الغطاء الحيوى وموارد الانتاج الطبيعى فيه ، وطلب الانسان وحاجته الضرورية من هذا الانتاج . وطعن هذه العلاقة حتى لو كان له ما يبرره ، يجرم الاستهلاك الجائر ، لأنه يعنى بالضرورة اهدار وتبديد التوازن الحيوى فى المكان . وهذا هو التخريب الذى يؤدى بالفعل الى وضع يفتقد فيه التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب . ولا يدفع الحضور الانسانى ثمنا فى مقابل هذا العبث واهدار التوازن الحيوى فى المكان ، غير المغادرة أو الفرار ، بحثا عن التوازن الحيوى الذى يلوذ به فى مكان جديد .

- وفى اعتقاد زمرة الباحثين الراسخ ، أن هذا الاستنزاف أو هذا الاهدار ، أو هذا التبديد الذى يدمر التوازن الحيوى يفض العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى ولو بصفة مؤقتة . وفض هذه العلاقة على أى احتمال ، تؤدى اليه كل موجبات الافراط أو الالحاح أو التهور فى الطلب وهو ما لم يكن هدفا مقصودا أو متعمد لذاته . وتكون زيادة معدلات النمو الديموجرافى فى المكان ، وتوظيف الآلة الحجرية فى الحصول على الطلب ، والتمادى فى استخدام النار ، كلها أمور من أهم موجبات هذا الافراط أو هذا التهور أو هذا الالحاح فى الطلب والتنعم به .

وفى سبيل هذا التنعم ، وفى غيبة الوعى بكل المعانى التى ينطوى عليها جوهر العلاقة بين الانتاج والاستهلاك يرتكب التعامل الجائر لحساب الاستهلاك الذى ينصاع لفعل المتغيرات جريمته فى حق التوازن الحيوى . ويتضرر المعين الذى يجاوب الطلب ، فى مرحلة لحساب الرفاهية ، وفى مرحلة لحساب الكفاية ، وفى مرحلة لحساب الكفاف ، وحتى يكف عن العطاء . ولا تستطيع الطبيعة وحدها أن تحافظ على التوازن الحيوى ، أو أن تجدد حيويته على المدى القصير فى المكان .

وتتحول أوضاع الحضور الانسانى وسلوك استهلاكه الجائر ، من اقبال فضفاض غير ملتزم يتنعم بحد الكفاية فى المكان ، الى قبول ملتزم برضى بحد الكفاف فى نفس المكان . والانتباه الى خطورة الوضع الاقتصادى وانخفاض

أو تدهور مستوى المعيشة ، لا يوقظ الوعى ولا يرشد السلوك الجائر ، ولا يكفل عناية بالتوازن الحيوى • بل تحتم هذه الخطورة التمادى فى التعامل الجائر والتنافس بين أفراد الجمع من أجل الحصول على الطلب • ولا تسفر هذه المناقسة والتمادى فى التعامل الجائر عن شىء أخطر من انهيار التوازن الحيوى •

ويفض انهيار التوازن الحيوى العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، بل قل يسقط حد المصالحة بين الحضــور الانسانى وموارد الانتـــاج الطبيعى فى المكان • وسقوط حد المصالحة ، ينهى التعايش فى المكان • وانهاء التعايش يفرض على معظم الحضور الانسانى الرحيل والمغادرة الى مكان آخر • ويفرض على بعض هذا الحضور القبول الصاغر بمستوى معيشة دون حد الكفاف فى المكان ، وحتى يستعيد أو تتجدد حيوية المعين مرة أخرى •

وهكذا يقوم الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، مبلغ تفريط الحضور الانسانى وهو يطلب وتعينه أدواته الحضــارية وتدفعه معــدلات النمــو الديموجرافى دفعا الى حد الافراط الجائر فى الطلب • كما يقوم أيضا مبلغ تخاذل الطبيعة وهى تكفل الانتاج الطبيعى من غير عناية ، تحمى التــوازن الحيوى من التعامل الجائر والافراط الشديد فى الطلب • وهذا ـ فى حد ذاته ـ هو التقويم الجغرافى السليم ، الذى يجسد موجبات الخلل وعــدم الاتزان ، بين افراط الاســـتهلاك فى الطلب ، وتفريط الطبيعة والانتـاج الطبيعى فى الاستجابة لهذا الطلب •

وليس غريبا أن يتصــاغد الخلل وتستشرى موجبــاته ، وتسيطر مضاعفاته ، الى حد تتردى فيه الأوضاع الاقتصادية الى حضيض الهلاك • وليس غريبا أن تتدهور حصة الفرد من الطلب ويهبط مستوى المعيشة الى حد هو دون الكفاف • وليس غريبا أن يتكرر هذا الخلل فى نفس المكان على فترات متباعدة ، وأن يواجه الحضور الانسانى فى كل مرة الخطر ، لأنه يقع فى نفس موجبات هذا الخلل • وقل أن هذا التــكرار ، لا يلقن الانســان درسا فى خطورة التعامل الجائر ولا يردع الاستهلاك الجائر •

ويبدو أن الحضور الانسانى يوقع من خلال تعاقب الأجيال نفسه كل مرة ، فى نفس المكان ، أو فى المكان الذى يفر اليه ، فى خطيئة الاستهلاك الجائر • وهو لا يقع فى هــذه الخطيئة التى تشقيه ، الا لأنه يســتمع الى المتغيرات التى تغريه فيطاوعها وتدعوه الى الافراط فى الطلب ، افراطا يدمر

النوازن الحيوى • وما كان فى وسع الحضور الانســـانى فى كل مرة ، أن يتجنب التعامل الجائر أو أن يقلع عن موجبات الضغط المدمر ، الذى يتسبب فى تكرار الخلل وتدمير التوازن الحيوى فى المكان •

وهذا معناه أن الحضور الانسانى فى المكان والزمان ، الذى يتنعم فيه بالتوازن الحيوى ، ويجنى ثمرة الاستجابة الفورية المتوازنة بين الانتـــاج والاستهلاك ، يتضرر بالخلل الذى يدمر هذا التوازن أو ينتهك مقوماته • وهل يمكن أن يفلت من مضاعفات هذا الخلل ، وهو لا يملك أسباب السيطرة على موجبات هذا التوازن الحيوى وعلى سبل ووسائل المحافظة عليها ؟

وهذا معناه أيضا أن الحضـــور الانسانى الذى يتعـايش فى مرحلة الضيافة على الأرض ، وهو لا يملك السيطرة على مقومات الانتاج الطبيعى ، يخطىء فى حق نفسه وفى حق ضيافته فى أى مكان على الأرض • وهـــل يمكن أن يفلت من موجبات هذا الخطأ ، وهو يمعن ويتمادى فى تدمير التوازن الحيوى ويترك مصلحته ومصيره فى قبضة المتغيرات الطبيعية والديموجرافية والحضارية ؟ •

وبموجب كل المتغيرات التى تـدعو الاســتهلاك الى اهـدار التوازن الحيوى ولا تبقى عليه ، والتى تخل بالتوازن الاقتصادى بين العرض والطلب ولا تحافظ عليه ، تتفسخ العلاقة بين الاستهلاك والانتاج • وقل أن هـــذا الوضع الذى يجسده نقصان العرض فى مقابل زيادة الطلب ، أو تخـــاذل الانتاج فى مقابل تمادى الاستهلاك ، يصطنع قوة الضغط التى تضع الحضور الانسانى فى وضع اقتصادى لا يحسد عليــه • والامتثال للضغط معنـاه الصبر على النقصـــان والتقصير وتدهور مستوى المعيشة • ومعناه أيضـا الاستجابة لدواعى الطرد والفرار الى مكان آخر •

وهذا هو الامتحان الرهيب فى الموقف الاقتصادى الصعب • وهذا هو الاختيار المتردد بين احتمالين كليهما صعب • وهذا هو التحدى الاقتصادى الخطير الذى لا يترفق بالحضور الانسانى فى المكان • وهل هناك أخطر من ضغوط هذا التحدى الاقتصادى ؟ ووجه الخطورة دائما وفى كـل مرة ، أن يواجه الحضور الانسانى هذا التحدى ، وهو لا يسيطر على مقومات الانتاج ، ولا يملك أيضا السيطرة على موجبات الاستهلاك وسلوكه الجائر •

* * *

تخبط الاستهلاك فى غيبة السيطرة على الانتاج :

افتقاد التوازن الاقتصادى من حين الى حين آخر ، ومن مكان الى مكان آخر ، بين الانتاج الطبيعى وحجم العرض ، والاستهلاك البشرى وكم الطلب، احتمال وارد ومتكرر . وهو نتيجة منطقية لانتهاك أو لانهيار التوازن الحيوى فى المكان والزمان . بل قل انه النتيجة الحتمية للتعامل الجائر الذى تباشره يد الاستهلاك وهى تبحث وتحصل على الطلب ، ولا تكاد تعبأ بشىء فى مقابل الحصول على الطلب . ويبطش هذا التعامل الجائر بالمعين ويدمره . وهو لا يمثل شكلا من أشكال السيطرة على الانتاج الطبيعى فى المكان .

وفى غيبة السيطرة على الانتاج الطبيعى ومقوماته ، ينعدم النظام الاقتصادى تماما . ومن ثم لا ينبغى أن نتوقع أى انضباط فى الطلب ، أو أن نتصور أى ضبط يرشد أو يردع أو يقمع بطش وعدوان الطلب . كما لا ينبغى أن نتوقع أى مؤشرات تنصح أو تحذر أو تنذر بالخطر الذى ينتظر الاستهلاك . بل ينبغى أن نتوقع ، فى غيبة النظام الاقتصادى ، وفى غيبة السيطرة على الانتاج ومقوماته ، تخبط الاستهلاك ، وقبول الحضور الانسانى الصاغر فى المكان ، لمعنى ومغزى هذا التخبط الاقتصادى .

وهذا التخبط الاقتصادى هو - بالطبع - الذى يفرض على الحضور الانسانى فى المكان والزمان ، تغيرات مستوى المعيشة . ويتراوح هذا المستوى بين حد الكفاية حينا وحد الكفاف حينا آخر . بل ربما يوقع به هذا التخبط فى أسفل حضيض للمعيشة دون حد الكفاف . والقبول الصاغر بهذا التخبط الاقتصادى ، والصبر على انحدار مستوى المعيشة الى حد هو دون الكفاف ، هو قبول وصبر العاجز الذى لا يعرف لماذا وكيف ومتى يتدارك الخطر . ويضع هذا العجز مصلحة الحضور الانسانى ومصيره الاقتصادى فى قبضة الخطر أو فى براثن التحدى الاقتصادى . ويثقل عليه هذا التحدى بأخطر ضغط مباشر . ويهدد الجوع أمنه فى المكان وتفزع المجاعة مصيره الاقتصادى .

وينبغى أن يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، لماذا وكيف ومتى يتكرر هذا الموقف الصعب فى المكان ، فى غيبة السيطرة على الانتاج ، وانعدام النظام الاقتصادى وضوابطه . كما ينبغى أن يفهم هذا الاجتهاد أيضا ، لماذا وكيف ومتى يتكرر هذا الموقف الاقتصادى الخطر ، فى حضور المتغيرات مجتمعة أو متفرقة ، وتمادى فعلها المؤثر . ولا يسفر هذا التكرار

الذى يصادف الحضور الانسانى فى كل مكان ، يتعايش فيه لبعض الوقت ، من شيء أخطر من مزيد من التخبط الاقتصادى ٠

وما من شك فى أن ادراك وحصر موجبات هذا التكرار وكيفيته ، لا يعفى الرؤية الجغرافية من ضرورة تصور العلاقة بين متواليات هذا التكرار على المدى الطويل ٠ ومن ثم يعرف هذا الاجتهاد الجغرافى لماذا وكيف ومتى يطارد التخبط الاقتصادى الحضور الانسانى من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر ٠ كما يعرف أيضا لماذا وكيف ومتى يستنفر هذا التخبط الاقتصادى قدرات ومهارات الحضور الانسانى دفاعا عن حضوره ومصيره كل مرة فى المكان ٠

وادراك هذه العلاقة بين متواليات التكرار على المدى الطويل فى العصر الحجرى القديم أمر سهل ، لأن ضغوط المتغيرات التى تسفر عن انهيار التوازن الحيوى ، فى غيبة السيطرة على الانتاج تتكرر ، وتؤدى فى كل مرة الى التخبط الاقتصادى ومواجهة التحدى الصعب ٠ وهذا التخبط الاقتصادى هو الذى يضغط فى كل مرة ، فيطرد ويطارد أحيانا ، ويستنفر القدرات والمواهب أحيانا أخرى ٠ ويجسد الفرار واستجابة بعض الحضور الانسانى لعوامل الطرد وجه المحصلة النهائية لهذه العلاقة ومتواليات تكرارها ٠ كما يجسد الصمود واستنفار قدرات ومواهب بعض الحضور الانسانى الذى لا يفر ، وجه المحصلة النهائية الآخر ، لهذه العلاقة ومتواليات تكرارها ٠

بل يجب أن يتمادى ادراك وتقويم هذه العلاقة بين متواليات التكرار على المدى الطويل ، من أجل الربط ، بين انعدام التوازن الحيوى وموجباته ، وحدوث الضغط والتخبط الاقتصادى ٠ ومن ثم يعرف الاجتهاد الجغرافى ويقوم فاعلية أو جدوى هذا الضغط والتخبط الاقتصادى وهما من وراء :

١ ــ قرار الفرار وتنفيذ المغادرة والخروج من المكان الى المكان الآخر ، بحثا عن فرص جديدة للحياة ٠

٢ ــ قرار البقاء وممارسة الصمود فى المكان ، على أمل أن تعتدل الأوضاع وعودة التوازن الحيوى من جديد ٠

واذا كان الفرار ، هو الذى ينتشل الحضور الانسانى من سوءات التخبط الاقتصادى وانعدام السيطرة على الانتاج الطبيعى ، واذا كان الفرار ، هو الذى ينتصر لمستوى معيشة هذا الحضور الانسانى ، ويخلصه

من براثن التحدى الاقتصادى فى غيبة النظام الاقتصادى ، فهل هذا الفرار ، هو البديل الوحيد عوضا عن النظام ؟ بل قل كيف يؤمن هذا الفرار حضور الانسان ومستوى معيشته ومصيره الاقتصادى ؟ وهل ينجح الفرار دائما فى استعادة التوازن الحيوى فى المكان الآخر الذى ينتهى اليه ويلوذ به هـــذا الفرار ؟ وهل تتكرر نفس الصيغة بشأن العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ؟

تكرار الفرار واستعادة التوازن :

فى غيبه السيطرة على الانتاج الطبيعى ، وانعدام النظام الاقتصادى ، تغيب القدرة على استعادة التوازن الاقتصادى فى المكان ، الذى يتداعى فيه أو ينهار التوازن الحيوى · وينبغى أن يمضى وقت طويل ، يكف فيه التعامل الجائر أو يتناقص الطلب ، لكى يلتقط الغطاء الحيوى أنفاسه ، ويعيد التوازن فى اطار الواقع الطبيعى وخصائصه · وفرار البعض أو الكل ، هو نقطـــة البداية الحقيقية لاستعادة التوازن الحيوى فى المكان ·

وفرار البعض أو فرار الكل ، يكون وحده السبيل الأفضل والقرار الأجدى ، لانهاء تخبط الناس الاقتصادى ومتاعب الاســـتهلاك فى المكان · ويفض هذا الفرار العــــلاقه ، عندما تصبح غير ســـوية عـلى درب الخطأ الاقتصادى ، بين الأيدى التى تمتد وتطلب فلا تجد كل ما ينبغى أن تحصل عليه فى جانب ، والمعين الذى تنهكه المتغيرات ويستنزفه التعامل الجائر فى جانب آخر · بل وكيف لا تنفض هذه العلاقة والمعين لا يستجيب للطلب ؟

وفض هذه العلاقة بين الاستهلاك البشرى الذى يتضرر والانتاج الطبيعى الذى يقتر أمر واجب · ويعنى هذا الوجوب أحيانا تخفيض معدلات الطلب التى تثقل على المعين دون جدوى · ويعنى هذا الوجوب أيضا ، أو أحيـــانا أخرى ، تخفيف وطأة التعامل الجائر الذى يستنزف المعين · ولا يسفر هذا عن شىء أهم وأجدى من اتاحة الفرص ، لكى يلتقط التوازن الحيوى أنفاسه، ويستعيد الغطاء الحيوى تركيب بنيته المتوازنة ··

ومع مرور الوقت ، يستعيد المكان التوازن الحيوى فى ربوعه ، ولــكن بعد أن يكون معظم الحضور البشرى فيه قد فر أو غادر هذا المكان · ويتبنى من فر أو من غادر هذا المكان علاقة جديدة فى المكان الآخر ، مع المعين البكر · ويتلمس من لم يفر أو من لم يغادر هذا المكان ، أسباب وموجبات عـــودة العلاقة مع المعين ، بعد أن يسترد عافيته ، وتتجدد فيه الحيوية والقدرة على العطاء ·

وفض العلاقة عندما تصبح غير ســوية بين الانتاج والاســتهلاك فى مكان ما ، فى مقابل انشاء علاقة جديدة سوية بين الانتاج والاستهلاك فى مكان آخر لحساب من غادر ، وفى نفس المكان لحساب من لم يغادر ، هــو الاتجاه السديد اقتصاديا . وهو أفضل ما يعبر عن جدوى الفرار والانتقال من مكان الى مكان آخر . بل قل أن فض العلاقة التى تستنفد أغراضها ، فى مقابل قيام علاقة جديدة ، هو تعبير بالفعل عن جدوى توظيف الفرار ، فى التملص من أزمة انعــدام التوازن الحيوى ، وفى اســتعادة التوازن الاقتصادى من جديد .

ويبدو هذا التوظيف ناجحا وموفقا لأنه يتدارك المصلحة الاقتصادية للحضور البشرى فى الوقت المناسب . ويبدو أيضا وكأنه قد أحل الفرار بديلا عن النظام الاقتصادى وضوابطه . بل لقد اعتمد الحضور البشرى على توظيف الفرار فعلا كلما تداعى أو تخاذل التوازن الحيوى وتعرضت مصلحته الاقتصادية للخطر . وينجح هذا الفرار فى كل مرة ، فى استعادة التوازن الاقتصادى ، وتأمين المصلحة الاقتصادية لحساب الحياة .

ويدرك الاجتهــاد الجغرافى الاقتصادى مبلغ سلبية هــذا الفرار أو الهروب فى مواجهة التحدى الاقتصادى . كما يدرك أيضا غيــاب وامتناع القدرة الايجابية على استعادة التوازن الاقتصادى ، فى المكان . ولكن الذى يراه الاجتهاد الجغرافى ، بشأن تقويم هذا السلوك ، يسجل جدوى هــذا الفرار . وتتمثل هذه الجدوى فى انهاء التخبط الاقتصادى فى المكان الذى يخرج منه بعض أو كل الحضور البشرى ، وفى استعادة هذا الحضور التوازن الاقتصادى فى المكان الآخر .

ولا وجــه للاعتراض الحقيقى على هذه الجدوى اجتماعيــا ، لأن فرار الأغلبية وبقاء الأقلية ، يعنى تشتت الجماعة ، ولا يعنى تفسخ بنية التشكيل الاجتماعى . ولا وجه للاعتراض الحقيقى على هذه الجدوى اقتصــاديا ، لأن فرار الأغلبية وبقاء الأقلية ، يحقق الأمن الاقتصادى للحضــور البشرى ، ويؤمن المصير الاقتصادى . وهذا هو - على كل حال - عين ما يعنيه ويسفر عنه الهدف الحقيقى ، الذى يسعى اليه هذا الفرار .

وعن الفرار والنزوح الذى يحدث ويتكرر على المدى الطويل ، فى أعقاب التيقن من سريان موجبات الخلل والتغير الذى ينتهك التوازن الحيوى ، أو فى أعقاب التخوف من سريان موجبــات التخبط الذى يقضى على التــوازن

الاقتصادى ، يدرك الاجتهاد الجغرافى معنى ومغزى الضغوط التى تفض العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . كما يدرك أيضا متى وكيف ولماذا تصبح قوة هذه الضغوط ، عوامل طرد تحض على الفرار ، فى الوقت المناسب . ولا وجه للاعتراض الحقيقى على الاستجابة لقوة ضغط عوامل الطرد ، لان الحضور البشرى وهو لا يسيطر على الانتاج ، لا يملك قدرة على التمرد أو العصيان . بل ليس فى وسع الانسان أن يجد الممارسة البديلة فى سبيل استعادة التوازن الاقتصادى .

هذا ، ويتحقق الهدف الاقتصادى دائما ، بموجب هذه الاستجابة المتمثلة لعوامل الطرد . ومن شأن هذه الاستجابة أن تفسر معنى ومغزى وموجبات انتشار الحضور البشرى على أوسع مدى فى ربوع العالم ، كلما استوجبت عوامل الطرد الفرار فى كل مرة . ومن شأن هذه الاستجابة المتكررة على المدى الطويل فى العصر الحجرى القديم ، أن تفسر فى نهاية المطاف مسألة عمران الأرض تفسيرا مقبولا .

وكأن الفرار كان اعتراضا واعراضا عن القحط ، وكان ذهابا الى حيث تمتد يد الطلب لحساب الاستهلاك ، فتجد كل الاستجابة وتحصل على ما تجد . وفى كل مرة ، يستطيع فيها الفرار من المكان الذى ترتد فيه يد الطلب فارغة ولا يجد ما يحصل عليه ، تتسع دائرة الانتشار فى ربع جديد من ربوع الأرض . وفى هذا الربع ، يستعيد احساسه بالأمن الاقتصادى من جديد ، بعد استعادة كل موجبات التوازن الاقتصادى ، فى ظل التوازن الحيوى البكر أو الجديد .

ولا يعنى ذلك كله ، فى رؤية الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى شيئا مثيرا يعقب عليه ، أهم من تصور مفهوم التوازن الحيوى فى كل مكان ، وهو الأنسب فى اطار الواقع الطبيعى فى المكان . وحضور الانسان فى أى مكان هو حضور دخيل على التوازن الحيوى فى هذا المكان . ويحاول هذا الحضور أن يؤمن وجوده فى المكان ، وكأنه يبحث عن زمام السيادة . ولكنه وهو لا يملك زمام السيطرة على الانتاج ، يعبث وتعبث معه المتغيرات ، التى تنتهك وتبدد التوازن الحيوى فى المكان ، وتهدر أو تقضى على التوازن الاقتصادى فى هذا المكان . وتنهى رحلة الفرار فى كل مرة هذا الموقف المتدهور ، لحساب الانسان .

ورحلة الفرار فى رؤية الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى تعنى فى كل

مرة ، اسقاط أو اختراق حاجز المسافة وصولا الى المكان الجديد سيرا على الاقدام • وتعنى فى كل مرة أيضـــا ، فرض حضور الانسان دخيـــلا على التوازن الحيوى فى هذا المكان الجديد • وتعنى فى كل مرة ، وفى كل مكان يحتوى حضور الانسان الدخيل ، ابتناء علاقة جديدة ، بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى • وتعنى فى كل مرة على المدى الطويل ، وفى كل مكان على الامتداد الواسع ، انتشار حضور الانسان الدخيل فى ربوع الارض على الصعيد العالمى •

وهكذا لا يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى فى جوهر هذا الفرار وجدوى الانتشار على المدى الطويل فى ربوع الأرض • ولا يتشكك أبدا فى هذه الجدوى سواء كانت المغادرة لحساب الآمن الاقتصادى ، او لحساب تعمير الارض ، لأن العلاقة بينهما لا تستحق الجدل ، ولا تستوجب الفصـــل بين الهدفين • بل يؤكد الاجتهاد الجغرافى على تقـــويم الموجبات التى تحمـــل الحضور البشرى على المغادرة والنزوح من مكان الى مكان آخر ، وكيف أنهـــا لم تبدأ أبدا من فراغ أو لم تتأت من غير مبرر • ومن ثم يؤكد أيضا على أن لهفة الأيدى التى تمتد فى المكان الجديد فى طلب حاجة الاستهلاك من الانتاج الطبيعى ، لم ترتد أبدا فارغة أو لم ترد من غير استجابة •

وهذا معناه أن النزوح والتحرك والانتشار فى ربوع الأرض ، يتكرر كثيرا وعلى المدى الطويل فى العصر الحجرى القديم ، لأسباب اقتصادية أكثر من أى أسباب أخرى • وفى كل مرة ، يسلك هذا التحرك سبل الاختيـــار والبحث فى طلب العودة الى التوازن الحيوى التى تسيطر عليه الطبيعه ، أو فى طلب العودة الى التوازن الاقتصادى بين الانتاج الطبيعى ، والاســـتهلاك البشرى • ويمكن أن تجد فى الربط بين هذا الانتقال فى طلب العودة الى موجبات التوازن الحيوى والاقتصادى ، وتحقيق هذا الهدف الاقتصـــــادى بالفعل ، ضابطا من أهم ضوابط الانتشار والعمران فى ربوع الأرض •

ولقد كانت كل رحلة فرار أو نزوح من أجل هدف وغاية • واستعادة التوازن الاقتصادى والعودة الى موجباته كانت هى بانقطع الهدف والغاية • وهل هناك غاية أهم أو هدف أجدى من انتشال مستوى معيشة الحضور البشرى من أوضاع تتردى بموجبها معدلات الاستهلاك والحصول على الطلب الى ماهو أدنى من حد الكفاف ؟

ولا يكترث الاجتهاد الجغرافى الاقتصـــادى كثيرا بتكرار هـــذا الخلل

الاقتصادى ، وموجبات وحتمية الفرار فى كل مرة ، لأنه يكون متوقعا فى مرحلة الضيافة وتشرد الانسان على الأرض • وهذا التشرد متوقع قبل الثورة الحضارية ، والانسان لا يملك غير يديه فقط ، من أجل الطلب ، لحساب الاستهلاك • وهو متوقع أيضا بعد الثورة الحضارية التى تضع الآلة الحجرية فى يده ، وتوظف النار فى خدمته ، وتدعوه للتمادى أو التهور من أجل الحصول على الطلب ، لحساب الاستهلاك • بل قل أن هذا التشرد فى ربوع الأرض قبل وبعد الثورة الحضارية فى العصر الحجرى القديم ، كان متوقعا ، طالما لم يسيطر الحضور البشرى على الانتاج الطبيعى •

وربما لا ينبىء تكرار هذا التشرد بشىء أهم من أن متغيرات ما بعد بداية الثورة الحضارية ، ومضى حركة الحياة على الدرب ، كانت تعجل بهذا الخلل الذى يتعرض له التوازن الحيوى ومضاعفاته الاقتصادية • وكانت تفسد وتضيع العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى • ولا يؤدى هذا التعجل وحدوث هذه المضاعفات الاقتصادية الى شىء ، أهم وأخطر من سرعة وزيادة معدلات التكرار ، والتمادى فى التشرد والانتشار على الصعيد العالمى ، فى اطار التشبث بالحياة •

كما لا ينبغى أن يكترث الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أيضا ، بمدى المضى فى موجبات هذا التكرار فى العصر الحجرى القديم • ويكفى أن يدرك كيف تتأتى هذه الموجبات بشكل حتمى بعد كل انهيار فى التوازن الحيوى ، وتضرر مصلحة الحضور البشرى الاقتصادية بتفسخ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك • ولكن الذى يجب أن يكترث به الاجتهاد الجغرافى فعلا ، وأن يحسب حساب جدواه بالضرورة ، هو محصلة هذا التكرار على المدى الطويل فى العصر الحجرى القديم •

ويجسد هذا التكرار فى كل مرة ، وفى أى مكان ، عودة الى جولة من جولات المواجهة المكشوفة ، بين الانسان ومصلحته الاقتصادية فى جانب ، والتحدى الاقتصادى الذى يهدد وجود ومصير الانسان فى المكان فى جانب آخر • وفى اعتقاد الخبرة الجغرافية أن تكرار المواجهة فى كل جولة صراع قد تمثلت فى :

١ - ترسيخ قبول الانسان للتحدى ترسيخا لا تهاون فيه ، لأنه يدافع عن وجوده ولا ينبغى أن يستسلم •

٢ - استنفار مهارات الاختيار والتمييز فى كل جولة ، لدى الاستجابة لقوة الطرد أو لقوة الجذب الاقتصادى •

وصحيح أن النزوح والانتشار والتشرد ، الذى وجه مسيرة الاستيطان فى ربوع الأرض ، كان هادفا بالضرورة ، ولم يبدأ من فراغ • وصحيح أن هذا الاستيطان فى ربوع الأرض ، الذى لم يبـــدأ من فراغ ، كان تحركا يضرب فى المجهول ، دفاعا عن المصير وبحثا عن الأمن الاقتصـــادى ، ولم ينحرف عن طلب هذه الغـــاية • ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن هـــذا الانتشار ، قد استجاب لكل الضوابط الطبيعية فى العصر الحجرى القديم وهو يتحرك • بل تلمس هذا التحرك كل موجبات الحذر لـكيلا يضل أو يضيع • كما تلمس كل أسباب الاختيار فى أنحاء هذا المجهول ، لكى تسدد رحلة الفرار خطاه ، وتنتصر لارادة النجاة ، وتحقق الهـــدف الاقتصادى ، الذى يخوض المغامرة من أجله •

وهذا الاختيار مسألة مهمة جعلت الانتشار هادفا وأسقطت عن التشرد شبه التخبط على الطريق • ولقد فضل الحضور البشرى أن يخوض معركة النزوح وأن تنال منه مشقة الرحلة الهادفة فى طلب الأمن الاقتصادى • وهذا الاختيار مسألة فى غاية الحيوية اعتمد عليها الحضور البشرى فى جنى ثمرات المعركة فى كل مرة ودون تفريط فى محصلة ثورته الحضارية • ولقد فضل الحضور البشرى أن يتشبث بانجازاته الحضارية ، رغم ادراكه عواقب هذا التشبث الذى يوقع به فى صيغ التعامل الجائر ويعجل بانهيار التوازن الحيوى فى كل مرة ، ويضطره الى الفرار •

وما اعتمد هذا الاختيار ، وما بنيت هـــذه المفاضلة ، على شىء – فى تصور الاجتهاد الجغرافى – أهم وأجدى من بصيرة حس جغرافى صـــادق يحسن مطالعة المكان وتقصى أحواله ومواصفات الواقع الطبيعى فى ربوعه ، وكيف تصطنع مقومات الغطاء الحيوى وتوازنه • ومن خلال هذه البصيرة ، عرف الحضور البشرى جيدا كيف :

١ – يكون التشبث بمحصلة الثورة الحضارية فى هـــذه المرحلة على مدى العصر الحجرى القديم ، والعمل على تطوير منجزاتها ، وتوظيف هـــذه المنجزات والوسائل التوظيف الأنسب لحساب الحياة ، وعــدم التفريط فى ثمرات هذا التوظيف ، فى اطار الممارسة الاقتصادية ، فى أى مكان يفـــد اليه ، وينتفع بالتوازن الحيوى فيه ، ويطلب التعايش فى ربوعه •

٢ – الامتثال فى الوقت المنـــاسب لعوامل الطرد الاقتصـــادى ، والاستسلام لعوامل الجذب الاقتصادى فى مكان آخر ، وتوظيف الفرار أو

النزوح توظيفا ناجحا ، لحساب البحث عن مقومات التوازن الاقتصادى ، تحت ظلال التوازن الحيوى فى المكان الذى يفد اليه ، ويلقى فيه موجبات الترحيب ، ويتعايش تعايش المطمئن اقتصاديا فى ربوعه ٠

وفى هذه المرحلة الطويلة ، وهى مرحلة الضيافة فى كل مكان وغير المستقرة فى أى مكان على مدى العصر الحجرى القديم ، تلعب المتغيرات الطبيعية فى عصر البلايستوسين دورا حاسما فى حضور الانسان فى المكان٠ وتلعب المتغيرات البشرية الديموجرافية والحضارية دورا بارزا فى تحرك هذا الحضور ونزوحه من مكان الى مكان آخر ٠ وقد تشترك هذه المتغيرات اشتراك الأنداد أحيانا ، واشتراك الأضداد أحيانا أخرى ، فى آداء هذا الدور الذى يتلاعب بالانسان فى الحضور أو فى الحركة ٠ ولا تلعب هذه المتغيرات تلاعب الأنداد أو الأضداد وتؤثر على شىء أهم من التوازن الحيوى٠ ومن ثم تتلاعب بالطلب ومبلغ استجابة الانتاج الطبيعى لهذا الطلب فى المكان ٠

ومن خلال الحضور المطمئن فى المكان ، ومن خلال التغير وتصاعد موجبات الطرد والنزوح من المكان الى المكان الآخر ، يدرك الحضور البشرى هذا التلاعب بالفعل ٠ ولكنه لا يملك أن يسيطر عليه أو أن يكبح جماحه أو يبطل مفعوله ٠ كما يدرك الحضور البشرى أيضا جدوى التوازن الحيوى ومبلغ تأثره بفعل المتغيرات ، ومبلغ تأثيره على العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ٠

بل قل - بكل اليقين - أن هذا الادراك الواقعى يتمادى ، لكى يعرف الحضور البشرى أن هذه العلاقة وهى سوية منضبطة تحقق التوازن الاقتصادى الذى يؤمن ، وأن هذه العلاقة وهى متفسخة وغير منضبطة تحقق الخلل الاقتصادى الذى يهدد ٠ ومع ذلك فهو لا يسيطر على هذه العلاقة بأسلوب ايجابى فعال ٠ ولكنه يعرف جيدا كيف لا يترك لها أن تهدد وجوده ، أو أن تدمر حياته فى المكان ٠

ومن ثم ينبغى أن ينتبه الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا الى مسألتين على جانب كبير من الأهمية ٠ وتتوغل هاتان المسألتان فى صلب الواقع الاقتصادى فى العصر الحجرى القديم ٠ ويعتمد عليهما تقويم هذه الصيغة الاقتصادية ، وحساب جدواها وتأثيرها ، على حركة الحياة ٠ وصحيح أن الحضور البشرى يمثل طرفا فاعلا ، فى هذه الصيغة الاقتصادية ، فى كل

مكان . ولكنه يمضى على الدرب ، فلا يكف عن الانتفاع منها ، ولا يتحرج من طعنها .

وتصور **المسألة الأولى** رؤية الجغرافى لأمر التوازن أو عـــدم التوازن الاقتصادى ، بين الانتاج والاستهلاك . وفى هذه الرؤية الجغرافية يكون هذا الأمر حساسا وحيويا ــ بكل تأكيد ــ لأنه يرتبط ارتباطا أصوليا بموجبات التوازن الحيوى فى ربوع المكان . وما من شك فى أن عوامل الطبيعـــة فى البلايستوسين ــ المناخ ــ بكل ما يطرأ عليها من تغـــير ، هى التى تمسك بزمام الواقع الطبيعى وتسيطر على التوازن الحيوى أكثر من أى شىء آخر .

وهذا معنـــاه أن عوامل الطبيعة فى المـكان هى التى تفرض وتصطنع موجبات التوازن الحيوى وتحافظ عليه . وهى أيضـــا التى تصطنع وتفرض التغير فيتلاعب بهذا التوازن الحيوى تلاعبا مباشرا فى نفس المكان . وينضم دور الانسان وما يصطنع من متغيرات بشرية ــ ديموجرافية أو حضـارية ــ الى صف المتغيرات الطبيعية فى التلاعب بهذا التوازن الحيوى . ولكن تنفرد عوامل الطبيعة وحدها بالمحافظة على موجبات التوازن الحيوى .

ومن ثم ينبغى أن نقوم جيدا حقيقة مقومات الانتـــاج الطبيعى فى اطار هذا التوازن الحيوى ، ومعنى تفرد عوامل الطبيعة فى صياغة هذه المقومات ، فى أى مكان يحتوى حضور الانسان . وما من شك فى أن هـــذه المقومات وحدها هى التى تكفل وتقدم محصلة أو غلة هذا الانتاج الطبيى . بل قل ــ بكل اليقين ــ أن يد الطبيعة وحدها هى التى تمسك بزمام هذه المقومات وتسيطر على تغيرها . وهى أيضا التى تحدد كم الانتاج الطبيعى قلة أو كثرة فى المكان . وهى التى تتحمل مسئولية تنوع الانتاج الطبيعى قلة أو كثرة فى نفس المكان .

ــأما يد الحضور البشرى التى تمتد وتطلب من الانتـــاج الطبيعى ، وتشارك فى العبث بالتوازن الحيوى فى المكان ، فكانت تأخذ وتحصل على ما تجده متاحا وهى لا تملك حـــق الرفض أو حـــق الاعتراض على الكم أو الكيف . وهذا الحق ، حق الرفض أو حق الاعتراض ، ممن لا يملك السيطرة على هذا الانتاج ، أمر غير وارد بالقطع . بل ولا ينبغى أن يجد حق الاعراض أو الاعتراض لنفسه مكانا ، بين موجبات الرحيل والمغادرة من هذا المكان . بمعنى أنه لا رحيل ولا مغادرة بناء على الاعراض أو الاعتراض . ولكنه يكون فقط عندما يبلغ التقتير حدا ، يضغط ويستوجب المغادرة والفرار من المكان .

وتصور **المسألة الثانية** رؤية الجغرافى لعبث الانسان والآلة الحجرية فى يمينه والنار فى يساره ، فيطلب ويتمادى ويتهور ويعربد فى الطلب من الانتاج الطبيعى ، ولا شىء يمنعه أو يرشده ويردع هذا العبث . وفى هذه الرؤية الجغرافية ، يكون الطلب عدوانا وتخريبا واستخفافا ، ينتهك التوازن الحيوى ويعصف به الى حد اهدار التوازن الاقتصادى أو التفريط فيه فى المكان . وتكون قدرة الطبيعة على كبح جماح هذا العدوان ، أو على ترميم هذا التوازن الحيوى والمحافظة عليه أقل من أن تتدارك هذا الانتهاك أو أن توقفه .

وهذا معناه أن يد الحضور البشرى فى المكان ، هى التى تمتد دون اكتراث بأى ضبط ، ودون عناية بأى التزام ، ودون مراعاة لأى منطق ، غير منطق الطلب والحصول على ما يجد لحساب الاستهلاك . وتتجرأ هذه اليد فى الطلب الذى لا يكف والتعامل الجائر الذى لا يهدأ . وتظل هذه الجرأة وتتمادى الى أقصى حد ممكن ، لكى تحصل على الطلب لحساب الاستهلاك الجائر فى المكان .

ومن ثم ينبغى أن نقوم جيدا حقيقة موجبات هذه الجرأة فى الطلب وهى تطعن التوازن الحيوى ، ومعنى عبث الحضور البشرى فى صياغة هذه الموجبات ، فى أى مكان يحتوى حضور الانسان . وما من شك فى أن المتغيرات الديموجرافية والمتغيرات الحضارية هى التى تمسك بزمام هذه الموجبات : بل قل أن فعل واغراء هذه الموجبات هى التى تطلق يد الطلب فتخرب وتعيث فسادا فى التوازن الحيوى . وهى أيضا التى تعجل باهدار التوازن الحيوى وتدمره فى المكان .

ومن ثم ينبغى أن ندرك حقيقة عبث الانسان ليس لأنه لا يسيطر على الانتاج ولكن لأنه لا يحافظ على التوازن الحيوى . ويطلق هذا العبث للمتغيرات البشرية الحبل على الغارب ، فتستخف بالتوازن الحيوى وتعجل بانتهاكه وانهياره . ولا ينتشل الانسان من كل نتائج هذا العبث غير الرحلة والفرار فى طلب التوازن الحيوى فى مكان آخر . وما من شك فى أن هذه الرحلة على مدى العصر الحجرى القديم كانت فى رصيد الانسان الحضارى العمل الوحيد الذى اعتمد عليه فى تدارك مصلحته الاقتصادية عندما يعصف التوازن الحيوى المنهار بها .

هذا ، ولم يكف سلوك التعامل الجائر فى المكان والزمان ، عن مشاركة

عوامل الطبيعة ومتغيراتها فى عصر البلايستوسين فى اهدار هـــذا التوازن الحيوى من حين الى حين آخر • وهذا معناه أن الاستهلاك فى مرحلة الضيافة، لم يشترك أبدا فى تحقيق التوازن الاقتصادى أو فى تأمينه • ومعناه أيضا أن الاستهلاك فى مرحلة الضيافة ، كان متحررا من كل أنواع الضبط أو الانضباط • ولا شىء كان فى وسعه أن يوقف عدوان الاستهلاك الجائر فى المكان وآلزمان غير الاضطرار الى الرحيل من المكان الى مكان آخر •

* * *

استسلام الاستهلاك للانتاج واستسلام الانتاج للمتغيرات :

سهل على الجغرافى وعلى غير الجغرافى ، الذى يهتم بالعلاقة السوية بين الانتاج والاستهلاك ، أن يتصور الكيفية التى كان من الممكن بموجبها الابقاء أو المحافظة على التوازن الحيوى الضرورى ، لحساب هذه العلاقة فى ربوع المكان• ولقد عاش الانسان فى العصر الحجرى القـــديم ، وهو لا يحمل على عاتقـه مسئولية هذا التوازن أو العناية به • بل ولم يكن فى وسع الانسان بكل ما يملك من قدرات ومهارات وخبرات وأساليب حضارية ، أن يكفل هــذا التوازن بين :

١ ـ انتاج طبيعى محدود كما وكيفا ، وتمسك بزمامه عوامل الطبيعة ، التى تسيطر على كل موجبات التوازن الحيوى فى المكان • وفى اطار هـــذه السيطرة الكاملة يتحقق السخاء حينــا ، ويتأتى التقتير حينــا آخر • وقد يحدث التغير المطلق فى طبيعة ومقومات الغطاء الحيوى بفعل التغير الطبيعى ، فيتغير وضع الانتاج الطبيعى كمه وكيفه ، فى المكان •

٢ ـ استهلاك بشرى عادى أو جائر ، غير محدود ، لا تمسك بزمام طلبه أو حاجته الضوابط البشرية ، التى تحول دون التمادى فى الطلب ، أو التى ترشد التبذير وتخفض من معدلات الاهــــدار • وفى اطار هـــذا التسيب الكامل ، يقبل الطلب أى عرض حينا ، ويجور الطلب على العرض حينا آخر • بل قد يرضى الطلب بالتغير وانحدار مستوى المعيشة انحـدارا مخيفا حتى يحمله التغير على الرحيل •

وسهل على الجغرافى وغير الجغرافى ، الذى يهتم بالعلاقة السنوية بين عوامل الطبيعة والغطاء الحيوى فى أى مكان ، أن يتصور الكيفية التى كان من الضرورى أن تنتهك هذه العوامل بموجبها التوازن الحيوى ، انتهاكا ،

يتضرر به التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، أو يفضه تماما . ومجرد التغير فى خصائص عوامل الطبيعة ، وهذا احتمال وارد فى عصر البلايستوسين ، يؤثر بالضرورة على مقومات وموجبات التوازن الحيوى فى المكان . ويكفل هذا التأثير التغير سلبا وايجابا فى كم وكيف الانتاج الطبيعى .

ونقصان أو تدهور معدلات الانتاج الطبيعى بموجب هذا التغير الطبيعى ، وهو احتمال سلبى وارد ، فى مقابل ثبات أو زيادة معدلات الاستهلاك البشرى ، يكون كفيلا بأن يحدث أو يتأتى عدم التوازن الاقتصادى بينهما على الفور . وبموجب عدم التوازن الاقتصادى ، يتحقق الشح والتقتير الذى يتضرر به الطلب ويشقى لحساب الاستهلاك . وقد يجور الطلب ، ولكن حتما يكون الاستسلام لانخفاض وتدهور مستوى المعيشة فى المكان . ثم يكون حتما الاستسلام لضغط عوامل الطرد من هذا المكان .

وسهل على الجغرافى وعلى غير الجغرافى ، الذى يهتم بالعلاقة السوية بين الانسان والطبيعة ، فى العصر الحجرى القديم ، أن يتصور الكيفية التى كان من الضرورى أن ينتهك الاستهلاك بموجبها التوازن الحيوى فى المكان ، انتهاكا يشارك ويشد أزر معدلات الانتهاك التى تؤدى اليه المتغيرات الطبيعية . ومجرد الزيادة فى معدل النمو السكانى وتصاعد حجم الطلب ، أو التمادى فى توظيف الآلة الحجرية واستخدام النار لارضاء شهوة الطلب ، وهذا احتمال وارد فى عصر البلايستوسين ، يؤثر حتما على موجبات ومقومات التوازن الحيوى فى المكان . ويكفل هذا التأثير التغير سلبا وايجابا فى كم وكيف الانتاج الطبيعى .

وزيادة أو تصاعد معدلات الاستهلاك البشرى بموجب هذا التغير البشرى ، وهو احتمال سلبى وارد ، فى مقابل ثبات أو نقصان معدلات الانتاج الطبيعى ، يكون كفيلا بأن يحدث أو يتأتى عدم التوازن الاقتصادى بينهما على الفور . وبموجب عدم التوازن الاقتصادى ، يتحقق الشح والتقتير ، الذى يتضرر به الطلب ويشقى لحساب الاستهلاك . وقد يجور الطلب ، ولكن حتما يكون الاستسلام لانخفاض وتدهور مستوى المعيشة فى المكان . ثم يكون حتما الاستسلام لضغط عوامل الطرد من هذا المكان .

وهذا التقتير الذى يتضرر به الطلب ويشقى الاستهلاك ، هو محور بل أساس التغير . وسواء يؤدى هذا التغير الى نقصان فى الانتاج الطبيعى تتسبب فيه المتغيرات الجغرافية الطبيعية فى المكان ، أو يؤدى التغير الى زيادة

فى الاستهلاك البشرى تتسبب فيه المتغيرات الجغرافيـــة البشرية فى نفس المكان ، فان هذا التقتير لا يعنى شـــيئا أخطر من اهدار أمن الانســـــان الاقتصادى • بل انه يمثل التهديد المباشر الذى يجسد أهم دواعى الاستسلام لانخفاض وتدهور مستوى المعيشة فى المكان ، أو أهم موجبات الاستسلام لعوامل الطرد والخروج من المكان •

واذا كانت المتغيرات البشرية ، الديموجرافية والحضارية ، وهى متوقعة فى العصر الحجرى القديم ، وتتصاعد بموجبها معدلات الاســتهلاك البشرى تصاعدا خطيرا ، يرهق التوازن الحيوى ويدمره ، ويخل بالتوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، مسئولة مسئولية جزئية عن التقتير أو عن الطرد والخروج من المكان ، فان المتغيرات الطبيعية وهى واقعية فى البلايستوسين(١٦) تمسك بزمام التوازن الحيوى ، وتحافظ أو لا تحافظ على التوازن الاقتصادى، مسئولة مسئولية كليـــة عن التقتير ، أو عن الطرد والخروج من المـــكان • والمســئولية الجزئية التى تجســـد وزر المتغيرات البشرية فى هذه التحولات الاقتصادية ، تعنى قلة حيلة الانسان • والمسئولية الكلية التى تجسد بطش المتغيرات الطبيعية ، فى هذه التحولات الاقتصادية ، تعنى ضرورة استسلام من تقل أو تضيق حيلته •

وهكذا ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، كيف تمسك الطبيعـــة وحدها بزمام التوازن الحيوى ومقوماته الفعلية فى كل مكان • ويعرف هذا الاجتهاد أيضا لمـاذا وكيف ومتى والى أى حد تشترك المتغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية اشتراكا فعليا فى انتهــــاك موجبات ومقومات التـــوازن الحيوى فى المكان • ومن ثم تفسر هذه الرؤية الجغرافية التحليلية من غـــير تردد :

١ - معنى استسلام الانتاج الطبيعى للطبيعة التى تتلاعب بالتـــوازن الحيوى وتشترك معها المتغيرات البشرية فى هذا التلاعب •

---

(١٦) شهد عصر البلايستوسين وكان على مداه العصر الحجرى القديم ، حدوث هذا التغير الطبيعى ، على أوسع مدى • وتكشف الدراسات الجغرافية لهذه المرحلة فى اطار جغرافية ماقبل التاريخ ، عن حقيقة هذا التغير ونتائجه الطبيعية فى ربوع العالم •

راجع : Huzayyin, S.A. : The Place of Egypt in the Prehistory Cairo 1941.

Fleure, H of Peak, H : Apes and Man

محمد السيد غلاب : الجغرافية التاريخية عصر ما قبل التاريخ وفجره ط ١ القاهرة ١٩٦٨

٢ - معنى استسلام الاستهلاك البشرى بالضرورة للانتاج الطبيعى ، واذعانه لأوضاع هذا الانتاج المتغيرة ٠

ومعنى أن تمسك الطبيعة بزمام التوازن الحيوى ، وتسيطر على مقومات الانتاج الطبيعى فى هذا الغطاء الحيوى فتحدد كمه وكيفه وتفرض تنوعه : فهذا امر عادى يجسد عجز الإنسان ٠ ولكن أن تضع الطبيعة فى غيبة القدرة البشرية مستوى المعيشة والطلب لحساب الاستهلاك فى قبضة هذه السيطرة ، فهذا هو الوضع الاقتصادى الذى يجسد موجبات استسلام الاستهلاك البشرى للانتاج الطبيعى استسلاما مطلقا ٠

ويعلن استسلام الاستهلاك البشرى المطلق عن مبلغ اسهام الثورة الحضارية فى هذا الطور المبكر ، فى تحريض الاستهلاك تحريضا مباشرا أو غير مباشر ، من ناحية ، وفى تخاذل الوسيلة التي تحمى هذا الاستهلاك من ناحية أخرى ٠ وهذا هو الاسهام الحضارى غير المتوازن الذى ترجح بموجبه كفة الاستسلام ٠ وقل أن هذا التصور لا يحتاج لاجتهاد غير عادى ، لكى يبين مبلغ تضرر الاستهلاك بوسائل الثورة الحضارية ٠ وهى التى أباحت له سبل التعامل الجائر الذى يعجل باهدار التوازن الحيوى ، وفض العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ٠ وهى التى لم تقدم له فى المقابل أى قدرة أو أى خبرة أو مهارة ، لكى يتجنب أو يتدارك سلبيات هذا الاهدار ٠

ومعنى أن يمضى الاستهلاك البشرى الذى يطلب ويحصل على ما يجد من الانتاج الطبيعى فى الغطاء الحيوى ، ويقبل بالكم والكيف والتنوع ، فهذا أمر عادى يجسد مبلغ حاجة الانسان ٠ ولكن أن يضع الاستهلاك فى غيبة القدرة البشرية مستوى المعيشة والطلب والمصلحة الاقتصادية للانسان فى قبضة الانتاج الطبيعى ، فهذا هو الوضع الاقتصادى الذى يجسد مبلغ استسلام الاستهلاك البشرى للانتاج الطبيعى استسلاما مطلقا ٠

ويعلن استسلام الاستهلاك البشرى المطلق عن مبلغ الحاح المتغيرات البشرية فى هذا الطور المبكر ، فى تحريض الاستهلاك تحريضا مباشرا وغير مباشر ، وفى تزويده بالوسيلة التى تسعف التعامل الجائر وتجارى هذا التحريض ٠ وهذا هو الاسهام الحضارى غير المتوازن الذى ترجح بموجبه كفة الاستسلام ٠ وقل أن هذا التصور لا يحتاج الى اجتهاد غير عادى لكى يبين مبلغ تضرر الاستهلاك واستسلامه للمتغيرات ٠ وهى التى أباحت له التعامل الجائر حتى كتب الاستهلاك على نفسه وهو مرغم الامتثال لطبيعة

الانتاج الطبيعى المتغيرة • وهى التى لم تقدم له فى المقابل أى عون أو أى دعم لكى يتجنب هذا الاستسلام •

وعندئذ ، يقدر الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، كيف أنه لم يكن فى وسع رصيد الانسان الحضارى ، فى العصر الحجرى القديم ، أن يسعف الحضور البشرى وحاجته وهو مستسلم للانتاج الطبيعى ، فى مواجهة التحدى الاقتصادى • بل لم يكن فى وسع هذا الرصيد أن يفعل شيئا يحول دون تغير استجابة الانتاج الطبيعى للطلب • كما لم يكن فى وسع هذا الرصيد الحضارى أيضا أى يحبط مفعول المتغيرات البشرية أو أن يفعل شيئا ينضبط بموجبه الاستهلاك • بمعنى أنه لا شىء يخفف عن كاهل الاستهلاك البشرى قبضة وضغوط الاستسلام المطلق للانتاج الطبيعى فى المكان والزمان •

وهذا معناه — بكل اليقين — أنه لم يكن فى وسع الاستهلاك البشرى فى أى مكان ، أن يتمرد على موجبات هذا الاستسلام ونتائجه • بل ولم يكن فى وسع الطلب لحساب الاستهلاك ، أن يرفض العرض المتاح من الانتاج الطبيعى فى المكان والزمان • وهو — كما ذكرنا من قبل — يطلب ويحصل على ما يجد ، وليس على ما يريد لأنه لا يملك حق الاختيار • ومع ذلك تكون المغادرة والنزوح والفرار من المكان بموجب الرفض — هذا احتمال نادر — واستجابة لعوامل الطرد ، المظهر الوحيد لهذا التمرد الشارد على الاستسلام المرغم الصاغر •

وهذا معناه — بكل اليقين — أيضا أن الطبيعة فى المكان والزمان(١٧) ، وهى نابعة ومترتبة على جملة خصائص ومواصفات المكان الجغرافية ، تهيمن

---

(١٧) موقع المكان الجغرافى ، وشكل التضاريس فى هذا الموقع ، وتكوين التربة الميكانيكى والكيماوى فى ربوعه ، وعناصر المناخ السائدة فى أنحائه ، تصطنع كلها توليفة الحقيقة الجغرافية الطبيعية • وتهيىء هذه التوليفة فى المكان ، فرص تكوين الغطاء الحيوى التكوين المتوازن من غير خروج شاذ عن السنن التى تحكم الحياة فى هذا المكان وتجمع مكوناته النباتية والحيوانية • ويتدخل التغير فى صياغة هذه الحقيقة الجغرافية الطبيعية فى المكان • وهناك أكثر من دليل على استجابة توليفة هذه الحقيقة الجغرافية الطبيعية للتغير من عصر الى عصر آخر • ويترتب على هذا التغير فى الحقيقة الجغرافية الطبيعية تغيرا فى الغطاء الحيوى • بل وتتغير موجبات ومقومات التوازن الحيوى فى هذا الغطاء • وهذا التغير معناه أن الطبيعة تنهى الصورة التى يكون عليها الغطاء الحيوى وتدمرها ، وتحل محلها صورة جديدة • من الطبيعى أن تختلف أو أن تتباين موجبات ومقومات التوازن الحيوى من صورة الى صورة أخرى •

فى غيبة الوعى البشرى أحيانا ، وفى غيبة الضبط البشرى الذى يكفله هذا الوعى أحيانا أخرى ، أو تسيطر على موجبات التوازن الحيوى · والطبيعه هى التى تبقى على التوازن الحيوى . وهى التى تغير مقوماته أحيانا وتدمره أحيانا أخرى ، فى المكان · ولا يتجاوز فعل الاستهلاك فى مجال التدمير حد التعجيل به فقط ·

ومن شأن هذه السيطرة أو الهيمنة الطبيعية على التوازن الحيوى ، أن تهيمن على الانتاج الطبيعى ، وعلى الاستهلاك البشرى وعلى العلاقة بينهما · وقل أن جدوى هذه الهيمنه المركبة ، تتجلى - بكل الوضوح - وهى تنفرد أحيانا ، أو وهى تشارك فعل المتغيرات البشريه احيانا أخرى · وتؤثر هذه الهيمنة فى شكل ايجابى أو فى شكل سلبى على الانتاج الطبيعى · ومن ثم تتلاعب بالتوازن الاقتصادى تلاعبا خطيرا يبطش دائما بالاستهلاك البشرى ·

ويبدو أنه فى غيبه الضبط البشرى يتأكد هذا الاستسلام · ويغرى الاستسلام هذه الهيمنة الطبيعية ، لكى تجعل عملية الطرد أو الابعاد من المكان فى نهاية المطاف ، عمليه متممه لدورة اقتصادية يعيشها الحضور البشرى فى المكان · ونبدأ هذه الدورة بالترحيب والتعايش وحسن التعامل بين الاستهلاك الذى يطلب والانتاج الذى يعطى · ثم يكون التغير وفعل المتغيرات الذى يدعو الاستهلاك الذى يطلب الى التعامل الجائر بعد أن يفقد أسباب الترحيب والتعايش · ويعجل هذا التعامل الجائر باهدار التوازن الحيوى ، وتشتد ضغوط التغيير على الحضور البشرى · ويتحتم عليه الخروج أو الفرار من مواجهة عوامل الطرد من المكان ·

الهيمنة الطبيعية وسلبية الاستسلام :

الاسهام الطبيعى المهيمن على مقومات التوازن الحيوى فى جانب ، وعلى موجبات انتهاك هذا التوازن فى جانب آخر ، قد أشرك معه المتغيرات البشرية - الديموجرافية والحضارية - فى موجبات الانتهاك فقط . ولم يشرك معه الاستهلاك فى السيطرة على مقومات التوازن الحيوى فى المكان · وكان ذلك الاشتراك الجزئى ، فى نظير الاباحة التى بررت حق انتفاع الاستهلاك البشرى بالانتاج الطبيعى انتفاعا متحررا فى الظاهر · وفى مقابل هذا الانتفاع المتحرر ظاهريا ، قبضت الطبيعة بموجب هذه الهيمنة على زمام الاستهلاك البشرى ·

وعندما تقبض الطبيعة على زمام الاستهلاك ، يجاوب الانتاج الطبيعى الطلب لأن التوازن الحيوى يكفل هذه الاستجابة · ولا يجاوب الانتاج الطبيعى

الطلب فى نفس المكان ، لأن التوازن الحيوى الذى ينتهك لا يكفل هذه الاستجابة • بمعنى أن الطبيعة التى تقبض على زمام الاستهلاك وعلى الانتاج ، ترغم الطلب ارغام من لا يملك حق الاعتراض أو حق الاعراض •

بل قل أن اسهام الطبيعة المهيمن ، قد يتمادى فى فرض موجبات هذا الارغام الذى يستذل الطلب ويتلاعب بالاستهلاك • ويفرض بموجب هذا الارغام مستوى المعيشة عند حد الكفاية أو عند حد الكفاف فى المكان • وهو الذى يتمادى أيضا فى هذا الارغام الى الحد الذى يخفض مستوى المعيشة الى حد دون الكفاف ، أو الذى يؤدى الى الطرد واجبار الناس على الفرار أو تفريغ المكان من الناس •

وهذا معناه - بكل اليقين - أن دور الحضور البشرى فى اطار الدورة الاقتصادية فى المكان ، هو دور الذى يطلب ويلح فى الطلب لحساب الاستهلاك • وهذا الدور يجسد معنى الهدم والاهدار ، ولا يظهر أى عناية بالبناء أو التجديد • ولم يتجاوز دور الحضور البشرى أبدا حد الطلب والاستماع للمتغيرات والتوازن الحيوى فى أوج ازدهاره ، أو فى حضيض تدهوره وانهياره • ومن تم نتبين معنى الحصول المرغم فى هاتين الحالتين على الحصص المباحة له من الانتاج الطبيعى ، ومعنى تفريغ المكان من الناس •

ويبقى الحضور البشرى فى مرحلة الضيافة على مدى العصر الحجرى القديم متمثلا ومستسلما للهيمنة الطبيعية ، سواء انتهك التوازن الحيوى فى المكان ، أو لم يفعل • وهو يطلب لحساب الاستهلاك ، ويحصل على ما يجد دون اعراض أو اعتراض ، وليس على ما يريد بالفعل • بل يكون من شيمته القبول وعدم الاعتراض على السيطرة التى تفرضها الطبيعة والمتغيرات على التوازن الحيوى بصفة عامة وعلى الانتاج الطبيعى بصفة خاصة •

وهذا معناه - بكل اليقين - أيضا أن فعل المتغيرات البشرية - الديموجرافية والحضارية - الذى يشارك فعل المتغيرات الطبيعية ، كان فعلا مساندا • وهذا الفعل يجسد معنى الاشتراك فى الهدم والاهدار ، ولا يظهر أى عناية بالبناء أو التجديد • ولم يتجاوز هذا الفعل أبدا حد التعجيل بهذا الاهدار وتحويل التوازن الحيوى من أوج الإزدهار الى حضيض الانهيار ، فى وقت قصير • ومن ثم نتبين كيف تبقى الهيمنة للطبيعة وكيف يكون للمتغيرات الفعل الذى يشد أزر الهيمنة وهى تنتهك أو تدمر التوازن الحيوى • ولا يبقى للحضور البشرى بعد ذلك كله غير التبعية ، وامتثال الاستهلاك بغير ارادته •

وقل أنه لم يكن فى وسع الحضور البشرى فى اطار التبعية وامتثال الاستهلاك وهو لا يكف عن الطلب ، أن يتملص من وطأة هذه الهيمنة . بل لم يكن فى وسعه أن يتمرد عليها أو أن ينهيها . وحتى الفرار كان لا ينهى هذه الهيمنة فى المكان الا من حيث الشكل فقط ، ولكى يقع فى قبضة الهيمنة فى المكان الآخر من جديد . ويتسع معنى هذه الهيمنة وهى تلاحق حضور الانسان فى أى مكان وفى كل مكان ، أو وهو يطلب من الانتاج الطبيعى فى أوج ازدهاره وفى حضيض ذبوله وانهياره . ولم يملك الحضور البشرى أبدا حق اختيار الكم أو الكيف من الطلب ، الذى يحصل عليه لحساب الاستهلاك من الانتاج الطبيعى .

ولا شيء يلفت النظر فى اطار هذه الرؤية الجغرافية ، أهم من تكرار محاولات التملص من قبضة هذه الهيمنة ، وتكرار الوقوع فى كل مرة فى قبضتها مرة أخرى . ويجسد هذا التكرار على مدى العصر الحجرى القديم ، سلبية الفعل البشرى المطلقة ، فى مواجهة الموقف الذى تراود الحضور البشرى فيه ، كل دواعى التملص من هذه القبضة . وتبدو سلبية الفعل البشرى على حقيقتها ، عندما يمارس هذا الحضور البشرى التعامل الجائر مع المعين ، الذى يتدهور انتاجه ، لحساب الاستهلاك البشرى .

وسلبية الفعل البشرى فى مقابل ايجابية الفعل الطبيعى الذى يحافظ على التوازن الحيوى ، هو انتصار حقيقى للطلب . ولكن سلبية الفعل البشرى فى مقابل سلبية الفعل الطبيعى الذى لا يحافظ على التوازن الحيوى ، هو انتصار كاذب وعواقبه وخيمة . وينبغى أن ندرك كيف توظف سلبية هذا الفعل البشرى بعض مهارات الرصيد الحضارى انتصارا للطلب فى المكان توظيفا غشيما ، لا يحسب حساب العواقب على درب الخطأ الاقتصادى . ومعنى هذا التوظيف الغشيم ، أنه لم يكن أبدا التوظيف الملتزم بمسألة التوازن الحيوى والمحافظة عليه . ويبدو أن سلبية هذا الفعل البشرى ، قد دأبت على الاستخفاف بالعلاقة التى ينبغى أن تكون متوازنة ، بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى .

والطلب الجائر بموجب النمو الديموجرافى ، والتعامل الجائر بموجب الوسيلة الحضارية ، أمور تعبر فى جملتها عن حقيقة عدم الالتزام ، أو عن منطق الاستخفاف . وهذا هو التعبير الواضح الذى يصور الكيفية التى يعجل بها هذا الفعل السلبى ، عندما ينتهك ، أو عندما يشارك الفعل الطبيعى فى انتهاك التوازن الحيوى فى المكان . وتستوجب فاعلية الفعل

البشرى السلبى الذى لا ولم يلتزم ، شكلا واضحا من التخبط الاقتصادى • كما تستوجب أيضا التلاعب بمستوى المعيشة ، لكى يكون عند حد الكفاية أحيانا ، ولكى يهبط الى حد الكفاف أو دون الكفاف أحيانا أخرى •

وهذا هو - على كل حال - المعنى الحقيقى لفاعلية العمل البشرى السلبى ، الذى يتأثر بموجبه الطلب ويتأرجح مستوى المعيشة فى العصر الحجرى القديم • ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا كيف كانت هذه الفاعلية سلبية دائما ، فى مواجهة فاعلية العامل الطبيعى السلبى أو الايجابى ، فى المكان والزمان • وسلبية هذه الفاعلية ، فى ظل مهارات الثورة الحضارية والحاح النمو الديموجرافى ، هى التى تصطنع المتغيرات وتستمع لها ، فتعجل بالخلل الذى يفض التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك • وسلبية هذه الفاعلية أيضا ، فى ظل توظيف خبرات المرحلة الحضارية والامتثال لالحاح النمو الديموجرافى ، هى التى تصطنع الفرار من المكان ، وتستعيد بموجبه التوازن الاقتصادى من جديد ، بين الانتاج والاستهلاك فى مكان آخر •

واذا كانت فاعلية العامل الطبيعى وهى **ايجابية** لا تخوف ولا تخذل الحضور البشرى فى المكان ، فانها تخون وتخذل وتشرك معها المتغيرات البشرية فى هذه الخيانة وهى **سلبية** • والخيانة اخلال بالتوازن الحيوى وتلاعب بالتوازن الاقتصادى فى المكان لغير مصلحة الاستهلاك وحقه فى الطلب • أما فاعلية العامل البشرى وهى **سلبية** دائما فى العصر الحجرى القديم ، فهى تخذل الحضور البشرى وتخونه فى المكان ، لأنها لا تملك ضبط التوازن الاقتصادى أو السيطرة عليه •

هذا ، ولا يمكن أن تحدد الرؤية الجغرافية الاقتصادية معنى الخيانة والخذلان ، وهما من فعل العمل الطبيعى السلبى أو وهما من فعل العمل البشرى السلبى ، الا من خلال :

١ - تصور معنى الخلل والانهيار الذى يلحق بالتوازن الحيوى ، عندما تهيمن الطبيعة على الانتاج الطبيعى ولا تحافظ عليه لحساب الاستهلاك فى المكان •

٢ - تصور معنى انعدام التوازن الاقتصادى ، وفض العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك ، عندما يمارس الانسان الشكل الجائر أو المدمر من أشكال التعامل لحساب الاستهلاك فى المكان •

ولا يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أبدا فى أن التعامل الجائر مع الانتاج الطبيعى ، والأخذ الشره من المعين والاستهلاك المتهور الذى يتمادى فى حفز التعامل الجائر ، والأخذ المتهور ، هو شكل خطير من أشكال التدمير والتخريب والاهدار • وصحيح أن هذا الشكل الخطير يستنزف المعين ويعجل بتداعى وانهيار التوازن الحيوى من غير قصد متعمد ، وفى حضور ويقظة ونشاط فعل العامل البشرى السلبى • ولكن الصحيح انه لم يكن فى وسع يقظة فعل هذا العامل البشرى السلبى ، أن تبقى على المعين ، أو أن تجدد حيويته تجديدا يحافظ عليه وعلى عطائه واستجابته للطلب • وهل كان فى وسع هذا الفعل البشرى السلبى وهو لا يسيطر على الانتاج بل يستسلم له أن يفعل شيئا غير التعجيل بالاهدار أو المضى فى الاستنزاف ؟

وهذا هو عين ما يعنيه الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى بسلبية فعل العمل البشرى فى اطار الهيمنة الطبيعية على موارد الانتاج الطبيعى فى كل مكان ويضخم هذه السلبية اجتماع المتغيرات البشرية مع المتغيرات الطبيعية فى صف واحد ، من أجل هدف واحد ، لكى يتمادى التغير ويعجل بانتهاك التوازن الحيوى واهداره • وتصور هذه السلبية أيضا منطق التبعية – فى حضور ويقظة ونشاط فعل العامل البشرى السلبى – فى اطار الهيمنة الطبيعية • وبموجب السلبية والتبعية ، وهما من أهم نتائج الاستسلام للهيمنة الطبيعية ، ينتهى التوازن الاقتصادى فى كل مكان دائما ، لغير مصلحة الاستهلاك •

وهذا الانهاء أو هذا الانتهاء ، فى الرؤية الجغرافية ، لا يعنى شيئا أهم أو أخطر من فض العلاقة بين طرفين هما :

١ – معين عطاء ومورد انتاج طبيعى فى المكان ، يستخدم استخداما جائرا لحساب الاستهلاك ، ودون عناية الطبيعة ، أو اكتراث الانسان بالتوازن الحيوى الذى يكفل حيوية واستمرار عطاء هذا المعين وانتاجه •

٢ – منتفع بعطاء أو انتاج مطلوب بالحاح ، يصعد معدلات طلبه الجائر من هذا المعين أو المورد ، وهو غير قادر على صيانة وجوده وغير كفء لتجديد حيويته ، وغير مكترث باستمرار العطاء أو الانتاج من هذا المعين أو المورد •

وسواء تأتى هذا الانهاء ، وفض العلاقة بين هذين الطرفين فى المكان ، نتيجة لفعل المتغيرات الطبيعية ، أو نتيجة لزيادة معدلات الطلب ، أو نتيجة لسوء استخدام المعين ، منفردة أو مجتمعة فى وقت واحد ، فان هذا هو عين

ما يعنيه الاستنزاف • وهو أيضا الاسراف والتبديد الذي يجهز على مقومات التوازن الحيوى • وهذا الاستنزاف والاسراف والتبديد ، هـــو التدمير أو الاهدار الذى يصطنع الخلل ، ويسىء أو يفسد العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى •

وعندما تكون فاعلية العمل البشرى الذى يتمادى فى الطلب ، فاعلية سلبية فى مواجهة الهيمنة الطبيعية ، فان الخلل بين طلب صاعد وجائر ، وانتاج هابـط ومتداع ، هو الذى يهدر أمن الحياة الاقتصـادى فى المكان ، وقل - بكل اليقين - أن هذا التهديد المباشر لا يرحم أبدا ، وهـــو ينتهك مستوى المعيشة انتهاكا يهبط به من حد الكفاية الى حـد الكفاف أو دون الكفاف • وقل أيضا أن استمرار هذا التهديد الذى لا يكف ولا يوقفه شيء ، يفزع الحضور البشرى • وتبدأ المعاناة والفزع فى الأصل من نقصان العرض نقصانا مستمرا فى مواجهة الطلب • وتحتم هذه المعاناة والفزع فى النهاية الفرار أو النزوح من هذا المكان •

هذا ، ولأن فاعلية العامل البشرى ، تكون سلبية وهى تنتهك مقومات الانتاج الطبيعى ، وتجور فى الطلب بمبرر أو من غير مبرر ، ولأن مهارات وخبرات الحضور البشرى ، تبدو سلبية أيضا وهى لا تصون المعين ولا تجدد حيويته أو تحافظ عليه ، يستسلم الاســـتهلاك فى المكان والزمان ، لـكل موجبات الانضباط فى التوازن الحيوى • كما يستسلم الاستهلاك أيضا ، مع مرور الوقت فى نفس المكان ، لكل دواعى الخلل فى هذا التوازن •

ويضيع هذا الاستسلام على الحضور البشرى حقه فى قيمة هذا التوازن وتنهار العلاقة بين العرض والطلب • ويتعرض فى كل مرة الى حـــد كبير لضغوط شديدة يصطنعها الهبوط أو التدهور المستمر فى مستوى المعيشة فى المكان • ومع ذلك لا يضيع هذا الاستسلام منه أبدا حقه فى الفرار من المكان ، لاستعادة هذا التوازن الحيوى وبناء العـــلاقة السوية بين العرض والطلب من جديد فى المكان الآخر •

ولا يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أبدا فى حقيقة وواقعية هـذه الضغوط وهى تتوالى أو تتجدد وتلاحقـــه من مكان الى مكان آخـر • بل لا يتشكك أبدا فى فاعليتها وجدواها ، وهى تهاجم الحضور البشرى فى نقطة الضعف التى يفرضها عليـــه الطلب ، ولا يستطيع التفريط فيه ، ويستسلم بموجبها استسلاما كاملا للانتاج الطبيعى فى أى مكان • ويصبح

هذا الاستسلام وكأنه شرط من أهم شروط التعايش أو التصالح مع الواقع الطبيعي في المكان ٠

وتعايش الحضور البشرى فى المكان تعايشا ســـويا لا ينفى أبدا انه يتضور جوعا ويفتقد معظم مطالبه ويستشعر الخطر ، عندما يتعرض لمضاعفات هذه الضغوط الاقتصادية ٠ وما يكون فى وسع هذا الحضور البشرى بكل المهارات والخبرات فى مرحلة الضيافة على مدى العصر الحجرى القديم ، أن يفعل شيئا ايجابيا لمنع أو لاحباط موجبات انهيار هذا التعايش فى هـــذا المكان ٠ وكان عليه وهو فى مواجهة هذا التحدى الاقتصادى ، أن يفاضـــل بين خيارين لا ثالث لهما مفاضلة حاسمة ٠

ويكون هذا الاختيار أو المفاضلة ـ بالضرورة ـ شكلا من أشـــكال الاجتهاد فى طلب الانتصار وتجاوز هذا الموقف الاقتصادى الصعب ٠ وهو يفاضل بين :

١ ـ المضى فى الاستسلام لفعل هذه الضغوط الاقتصادية والقبـــول الصاغر بمضاعفات نقصان العرض وصولا الى حد الهلاك والموت فى المكان ٠ وتلك هى سلبية **الفعل البشرى الجامد** التى تجســـد الصمود ولا تعرف أن تحقق بموجبه الانتصار الحقيقى لحساب الحياة ٠

٢ ـ الهروب من مواجهة هذه الضغوط الاقتصادية ، والرفض الحاسم لمضاعفات نقصان العرض ، ووصولا الى فرصة التوازن الحيـــوى فى مكان آخر ٠ وتلك هى سلبية **الفعل البشرى المرن** ، التى تفرط فى الصـــمود وتعرف أن تحقق بموجبه الانتصار الحقيقى وهى تفلت من قبضة التحـــدى المهلك للحياة ٠

ويمثل هذان الخياران ، فى رؤية الجغرافى الاقتصادى ، الشكل السلبى من التصرف البشرى ، فى حلبة هذه المواجهة ٠ وتمثل هذه السلبية حيله أو وسيلة من لا يملك الاقدام الايجابى فى طلب الانتصار ٠ ومـــع ذلك فان الاختيار الحصيف الذى يفضل ويكفل سلبية الفعل البشرى المرن ، عـــلى سلبية الفعل البشرى الجامد ، هو الاختيـــار الذى يطلب ويتعمد ويحقق الانتصار ٠

واختيار الفرار أو الهروب ، يعنى الانسحاب من جـــولة الصراع ٠

ويعنى أيضا الانتشار على أوسع مدى فى أنحاء الأرض • ولـكن الأهم من ذلك كله هو انه عين الانتصار • وصحيح أن الانتشـار فى ربوع الارض الذى يؤمن الحياة ، هو انتصار حقيقى ، لحضور الانسـان الذى يسعى الى السيادة ولا يملك مقوماتها بالفعل • ولكن الصحيح أيضا ان هذا الانتصار الحقيقى ، هو الذى ينقذ الحضور البشرى من براثن التحدى الاقتصادى ، وينتشله من مضاعفات وعواقب الاستسلام لهيمنة الانتاج الطبيعى المتدهور فى المكان •

ويجسد هذا الانتصار الحقيقى - بكل الوضوح - فاعلية وجدوى هذا الفعل البشرى السـلبى المرن • وهو الفعل الذى يبقى على وجود الانسـان ، ويخرجه من حضيض التوازن الحيوى المختل ، وينقذه فى الوقت المناسب من قبضة وهيمنة الانتاج الطبيعى المتداعى • بل قل - بكل اليقين - أن هذا النمط السلبى من الانتصار لا ينبغى التنديد به ، وهو حيلة العاجز ، الذى لا يمتلك فى الزمان والمكان ، القدرة على استعادة التوازن الحيـوى الفورى فى المكان ، واعادة التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، ثم ينتصر •

هذا ، ولا ينبغى أن يتشكك التقويم الجغرافى أبدا فى جدوى هـذا النمط السلبى من الانتصار الذى يتكرر أكثر من مرة • وهو الانتصار الذى أنهى فى كل مرة ، على مدى العصر الحجرى القديم ، أزمة الحضور البشرى فى مرحلة الضيافة على صعيد انتشاره فى ربوع الأرض • وحدوث المواجهة بعد كل انهيار للتوازن الحيوى فى المكان ، هو عين ما تعنيه أزمة الحضـور البشرى الذى يقف على حافة الهاوية • وانتهاء هذه الأزمة من خلال الانتصار السلبى واعادة التوازن الاقتصادى فى المكان الجديد ، هو عين ما يعنى أن الحضور البشرى لم يحقق أو يبتنى مقومات سيادته على الأرض ، فى هـذه المرحلة •

وصحيح أن هذا الانتصار السلبى فى كل مرة وفى أى مكان ، يعيـد التوازن الاقتصادى من جديد ، لحساب من فر وهرب وغادر الى مكان جديد ، ولحساب من لم يفر وتخلف وفضل البقاء فى نفس المكان • وصحيح أيضا أن استعادة هذا التوازن الاقتصـادى بين الانتاج الطبيعى والاسـتهلاك البشرى ، يعيد أحوال وأوضاع الحضور البشرى ، فى كل مرة ، الى حالة الأمن الاقتصادى • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن هذه العودة الى حالة التوازن الاقتصادى مع بقاء التهديد مرة أخرى وهو احتمال وارد ، لا يعنى

شيئا محددا أهم من أن الحضور البشرى الذى يتجاوز المحنة ، لا يملك زمام أى سيادة على الأرض ، فى هذه المرحلة ٠

ومن ثم تدرك الرؤية الجغرافية الاقتصادية وسيلة هذا النمط السلبى من الانتصار على التحدى الذى ينتهك التوازن الحيوى فى المكان ٠ كما تدرك هذه الرؤية أيضا جدوى هذا الانتصار ، مرة وهو يخرج الحضور البشرى من الورطه عندما يتعذر الحصول على الطلب لحساب الاستهلاك ، ومرة أخرى وهو يحقق انتشار هذا الحضور البشرى فى ربوع الأرض التى تكرم وفادته وتجزل له العطاء ويجد الطلب الحاجه من جديد لحساب الاستهلاك ٠ وفى اطار هذه الرؤية وهذا التقويم الجغرافى وحساب الجدوى ، ينبغى أن يلمح الجغرافى مبلغ اصرار الحضور البشرى على السيادة ، أو مبلغ الاهتمام بالبحث عن موجبات هذه السيادة على الأرض ٠

* * *

الانتصار والبحث عن السيادة :

يقود الانتصار السلبى الانسان حتما على درب الأمن الاقتصادى ، ولكنه لا يقود الحضور البشرى أبدا على درب السيادة على الأرض ٠ بل قل أن هذا الانتصار السلبى ، لا يحق للحضور البشرى ما يرنو اليه ، ولا يطلق له عنان الحرية والتحرر الحقيقى فى ربوع الأرض ٠ ولم يكتسب الحضور البشرى حق السيادة فى العصر الحجرى القديم ، لأنه لم يمتلك أهم وأعظم موجبات هذه السيادة ٠ وقل - بكل اليقين - أنه لا مجال قطعا للتوافق بين استسلام فعلى للانتاج الطبيعى فى كل مكان ، فى مرحلة الضيافة وهو ما يحدث بالفعل ، وسيطرة فعالة تؤكد السيادة فى أى مكان وهو ما لم يتحقق فى هذه المرحلة ٠

ومع ذلك ، تجد الرؤية الجغرافية أكثر من مؤشر أو علامة تؤكد على أن الانتصار السلبى على التحدى الاقتصادى فى المكان ، هو حيلة من يرفض الاستسلام ويبحث عن السيادة فى وقت واحد ٠ بل قل أن هذا الانتصار يجسد الرغبة الحقيقية فى عدم الاستسلام والتمادى فيه ، ويجسد الحافز القوى فى مجال البحث عن خيوط يصطنع منها نسيج السيادة ٠ وما من شك فى أن رفض الاستسلام والاحتيال بحثا عن السيادة ، هو الذى يضع الحضور البشرى فعلا على درب البحث عن موجبات السيادة ، والتطلع الى الأمن الاقتصادى الذى تكفله السيادة ، فى كل مكان على صعيد الأرض ٠

ولكى يصور الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى هذا التطلع الى موجبات السيادة ، أو هذا البحث عن حق السيادة ينبغى أن يفهم جيدا أو أن يستوعب مبلغ الحاجة الى التغير ، فى قدرات ومهارات ووسائل الحضور البشرى • ولا يمثل هذا التغير أو لا يعبر عن شىء أهم من تجسيد ارادة التمرد على موجبات الاستسلام • بل قل أنه التغير الذى يحفز ويفجر ارادة التمرد على معنى ومغزى موجبات هذا الاستسلام والحرمان من حق السيادة •

ويستوجب هذا التفجير ، واستنفار ارادة التمرد ، أن تعمل وتكافح على وجهين ، فى وقت واحد ، لكى تنهى موجبات الاستسلام ، وتمسك بزمام السيادة • وهذا معناه أن يواجه التمرد :

١ — ايجابية العامل الطبيعى المنفرد أو فى صحبة المتغيرات البشرية مواجهة فعالة وناجحة ، تنهى موجبات الاستسلام للانتاج الطبيعى فى أى مكان •

٢ — سلبية العامل البشرى المرن ، مواجهة فعالة وناجحة تنهى هذه السلبية حتى يحق له أن يمارس موجبات السيادة على الأرض •

واستسلام الاستهلاك البشرى للانتاج الطبيعى فى أى مكان على مدى العصر الحجرى القديم ، هو استسلام من نوع خاص • وقد نجد فى ظاهره كل علامات القبول وهو يحصل على ما يجد ، ولكنه يحمل فى أحشائه القدرة على الرفض • ويدوم الاستسلام ما دام التوازن الحيوى فى المكان • ويرفض الحضور البشرى هذا الاستسلام ويتمرد عليه فعلا ، كلما استشعر الخطر وافتقد التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب • وقبول التحدى خطوة على درب الرفض • وسلبية العامل البشرى ، هى التى تعلن عن درجة الاصرار على هذا الرفض • والاصرار على الرفض هو الذى يصعد هذا التمرد على موجبات الاستسلام •

وهذا الاستسلام الذى يعنى القبول بما يجود به الانتاج الطبيعى ، وحصول الاستهلاك على ما يجد فى المكان ، فى فترة زمنية معينة ، يجسد معنى التعايش والمصالحة بين الطبيعة والحضور البشرى • ولكن الاستسلام فى فترة زمنية أخرى الذى يعنى الاستجابة لعوامل الطرد والخروج من المكان ، يجسد معنى المصالحة بين الطبيعة والحضور البشرى على انهاء هذا التعايش • وهذا هو معنى النوع الخاص من الاستسلام فى الرؤية الجغرافية •

ويجسد هذا النوع الخاص من الاستسلام ، معنى قبول من لا يملك الاعراض ، ولكنه يملك فى نفس الوقت بعض الحق فى الاعتراض • وهـذا الحق المحدود من الاعتراض ، فى الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، يعنى التمرد على الاستسلام فى الوقت المناسب على الأقل فى طلب أسـباب النجاة • بمعنى أنه يجسد التمرد على الاستسـلام الذى يعرض الحضـور البشرى لعواقب ومضاعفات عدم التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب فى المكان •

واذا كان ثمة قبول يبديه الحضور البشرى ، ويتحدد بموجبه شـكل التعايش في المكان في اطار هذا النوع الخاص من الاستسلام ، فهو قبـول وقتى فقط • ويقبل الحضور البشرى بموجب هذا القبول الوقتى استسلام الاستهلاك ، ويحصل على ما يجد • ويدعوه هذا الاستسلام أيضا الى الاقتناع بكم ونوع الطلب الذى تتلاعب به المتغيرات • وهو أيضا قبول مرن ، يقبل بموجبه الاستهلاك الحد المتغير لمستوى المعيشة بين الكفاية أحيانا والـكفاف أحيانا أخرى •

وهذا القبول الوقتى المرن ، ليس هو أبدا القبول الذى يؤكد معنى الاستسلام المطلق فى السراء والضراء • وليس هو أبدا القبول الذى يبقى الحضور البشرى رهينة ، فى قبضة موجبات هذا الاستسلام المطلق ، ويحرمه من حق الدفاع عن النفس ، والتمرد على موجبات هذا الاستسلام • وما من شك فى أن الاستجابة لعوامل الطرد التى تفرضها المضاعفات الناجمة عن الخلل فى المكان ، وتخرج الحضور البشرى من الورطة أو المحنة ، تنفى عنـه كل معانى الاستسلام المطلق •

ومن ثم تدرك الخبرة الجغرافية الاقتصادية معنى ومغزى هـذا النوع الخاص من الاستسلام الذى لا يدوم وينطوى على ارادة التمرد • كما تدرك أيضا جدوى ومدى هذا الاستسلام ، والكيفية التى ينفد بها صبر الحضور البشرى لكى يكون هذا التمرد ، والكيفية التى تتحول بها مضاعفات عدم التوازن الحيوى الى ضغوط اقتصادية وعوامل طرد لكى تلتهب ارادة هذا التمرد • والنزوح أو الفرار من المكان ، هو المظهر الذى يعلن عن معنى ومغزى هـذا التمرد على الاستسلام المطلق •

وكان من الطبيعى أن تمضى حركة الحياة فى العصر الحجرى القديم على هذا المنوال • ويستسلم الحضور البشرى ما بقى التـوازن الحيـوى الذى يستجيب للطلب ، ويلبى حاجة الاستهلاك • ويبدو هـذا التعايش وكأن

الحضور البشرى يتسود ، ولا شيء يحرمه من هذا التسود فى المكان • وكان من الضرورى أن يغادر الحضور البشرى المكان ، كلما خربت المتغيرات التوازن الحيوى ، وتحول ميزان العلاقة بين الانتاج والاستهلاك لغير صالحه • ويتيقن الحضور البشرى من هذا الخطر الذى يفض التعايش وينهى المصالحة بينه وبين الطبيعة ويحرمه من التسود ، فى المكان •

ومن خلال هذا النوع الخاص من الاستسلام المتغير ، يقبل الحضـــــور البشرى بالسيادة لبعض الوقت ، ويتمرد عندما تنتهك الضغوط الاقتصادية هذا التسود فى المكان • ولا ينبغى أن يتوقع الاجتهاد الجغرافى الاقتصـــادى فى مرحلة الضيافة على امتداد العصر الحجرى القديم ، غـــير ذلك التلاعب والتغير الذى يحرم الحضور البشرى من دوام واستمرار حقه فى السيادة ، فى أى مكان • بمعنى أن الحضور البشرى كان يطاوع الطبيعـــة ولكنه لم يتركها تطوعه •

وكم تلاعبت الطبيعة والمتغيرات الطبيعية والبشرية تلاعبا مثيرا ، يهدر حق السيادة ، ويهدد أمن ومصير الحضور البشرى فى المكان • وكم استوجب هـــذا التهديد انهاء أو رفض التعايش ، التمرد والفرار من هذا المـكان • وهذا هو منوال العمل البشرى السلبى الذى ينتصر بموجبه الحضور البشرى ، أو الذى يستعيد بموجبه سيادته فى اطار حق التعايش من جديد فى مكان آخر •

ومن خلال الاستسلام والصمود لبعض الوقت فى المكان ، ومن خلال التمرد وتوظيف الفرار فى الانتصار ، نعرف مبلغ الاصرار على البحث عن موجبات السيادة • وينبغى أن يصور الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، كيف يكتسب الحضور البشرى المهارات فى اطار رصيده الحضـــارى على المدى الطويل ، وهو يبحث عن موجبات السيادة لبعض الوقت فى أى مكان يحل به • وينبغى أن يتصور أيضا كيف يوظف الحضور البشرى هذه المهـارات والخبرات بعد تطوير حضارى على المدى الطويل ، فى تفجير ثورة اقتصادية عظمى •

وتفجير هذه الثورة الاقتصادية العظمى الذى لا يبدأ من فراغ ، هـــو الذى يسفر عن التغير الشامل • وهـــو الذى ينهى مرحلة الضيافة عـــلى الأرض • وهو الذى يحرر الاستهلاك من قبضة المتغيرات فى هذه المرحلة • وهو الذى يطلق سراح الطلب وحاجة الاستهلاك من قبضة الانتاج الطبيعى • ويكفل هذا التحرير حق السيادة المطلق للانسان فى كل مكان على الأرض •

الفصل الثالث

الإنتاج والإستهلاك

أوضاع التوازن في مرحلة السيادة

- الثورة الاقتصادية ، وانهاء مرحلة الضيافة
- الثورة الاقتصادية ، ومسيرة السيادة
- السيطرة على الانتاج الاقتصادى
- مسيرة السيطرة على الانتاج الاقتصادى
- تحرير ارادة الاستهلاك البشرى
- التعايش والسيادة على درب النضج
- العلاقة الجديدة بين الانتاج والاستهلاك
- النجاح الانتاجى فى ترسيخ التعايش
- مفهوم تنشيط الانتاج الاقتصادى
- مفهوم تنشيط الاستهلاك البشرى
- الالتزام المتبادل بين الانتاج والاستهلاك
- الثورة النظامية وقيام النظام ، النظام فى مجتمع البداوة ، النظام فى مجتمع الاستقرار
- الولاء للنظام وتأمين المصلحة الاقتصادية
- النظام واتجاهات الانتاج والاستهلاك
- الافتراق الحضارى وتطور الاستهلاك
- استجابة الاستهلاك للمتغيرات
- النضج وصياغة النظام الاقتصادى
- وقوع الانتاج والاستهلاك فى قبضة النظام الاقتصادى

الفصل الثالث

الانتـــاج والاستهلاك
أوضاع التوازن فى مرحلة السيادة

الثورة الاقتصادية وانهاء مرحلة الضيافة :

انهاء مرحلة الضيافة ، مسالة فى غاية الأهمية ، لأنها تسجل وصول الحضور البشرى على الدرب الى نقطة تحول مثيرة · وتسفر نقطة التحول على الدرب ، بداية مرحلة السيادة على الأرض بداية حقيقية · ولا سيادة عـلى الأرض أبدا من غير قطع دابر كل موجبات استسلام الحضور البشرى للانتاج الطبيعى فى المكان · ولا سيادة على الأرض أبدا من غير تأكيد ذات الحضـور البشرى والعثور على موجبات السيادة فى أى مكان ·

وما من شك فى أن توجه الحضور البشرى الحضارى كان مبشرا بهـذا التغير(١) · بل وكان الحضور البشرى متشوقا اليه فعلا ، لأنه كان يرفض ويعترض على تلاعب الانتاج الطبيعى بأمنه ومصيره الاقتصادى فى المكان · بل قل أن هذا التشوق قد برهن عليه التمرد على موجبات الاستسلام الذى وصف بأنه من نوع خاص · ولقـد استوجب تكرار هـذا التمرد ثورة اقتصادية شاملة ، تجاوب هذا الرفض أو الاعتراض ، وتضع التمرد موضع التنفيذ العملى ·

والثورة الاقتصادية ، هى ثورة حقيقية على الدرب الذى تمضى عليـه حركة حياة الحضور البشرى · وهى ثورة تغير شامل ، لها أبعاد حضارية وأبعاد اجتماعية ، فضلا عن نتائجها الاقتصادية · وهى قمة الانتصار عـلى التحدى الاقتصادى الذى يفرض على الحضور البشرى الاستسلام من نوع خاص ، وهو لا يمسك بزمام الانتاج الطبيعى ولا يعرف كيف يطوعه · وهى الثورة التى وضعت حدا جديدا للتصالح بين الحضور البشرى والطبيعة فى المـكان ·

---

(١) محمد السيد غلاب : الجغرافية التاريخية ط القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٣٢٩ ·

وقل أن هـــذا الانتصـــار الحقيقى ، قد أنهى مذلة الطلب وتخبط الاستهلاك • كما كبح جماح التعامل الجائر مع المعين ، عندما تكون استجابة الانتاج الطبيعى للطلب استجابة مقترة أو متخاذلة • والأهم من ذلك كله ، هو تأمين مســـتوى المعيشة وتخفيض معدلات ذبذبته وتعرضه للتغـــير السريع •

هذا ، وما من شك فى أن ارادة التمرد التى يسجل الحضور البشرى بموجبها عدم القبول أو الاعتراض على الاستسلام للضغوط الاقتصـــادية الخانقة ، عندما تنتهك المتغيرات التوازن الحيوى فى المكان ، هو الذى يؤهل الانسان لهذه الثورة الاقتصادية الأولى • وهى أيضا التى تشحذ القدرات وتنمى المهارات ، على المدى الطويل ، وتهيىء الحضور البشرى فى المكان ، لتفجير هذه الثورة • ولا تكاد تعبر هذه الثورة من خلال كل النتائج الباهرة التى تتوالى اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ، عن شىء أهم من تجسيد معنى ومغزى وجدوى هذا التمرد البشرى العظيم ، على الأوضاع التى لم يسيطر بموجبها على زمام الانتاج على مدى العصر الحجرى القديم •

* * *

الثورة الاقتصادية ومسيرة السيادة :

الثورة الاقتصادية ، هى بالضرورة ثورة ابداع وتجديد • وهى ثورة تطويع لموجبات السيادة على الأرض • بل قل انها هى ثورة التغيير الحقيقى ، فى حياة الحضور البشرى على الدرب ، فى المكان وكل مكان ، وفى الزمان وكل زمان •

هذا ، وما من شك فى انها الثورة البناءة ، التى تنهى مرحلة الضيافة على الأرض • وهى التى تخلص الانســـان من تلاعب الطبيعة ومن فعـــل المتغيرات المنحرف ، الذى أشقى الحضور البشرى على المدى الطويل • وهى التى تؤكد مشروعية استحقاق الحضور البشرى فى السيادة على الأرض • بل قل — بكل اليقين — أن هذه الثورة هى التى تزف موكب الحضور البشرى من أوسع الأبواب الى مرحلة السيادة ، معتزا بأمنه وبذاته ، ومطمئنا على حقه ومصيره الاقتصادى •

والثورة الاقتصادية ، هى بالضرورة ثورة ارادة وقدرة وتطلع ، تطلب

الحياة الأفضل اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا(٢) • وهي ـ من غير شك ـ ثورة تغيير ، تصطنع نقطة التحول المثيرة ، التي تبدأ من عندها ، وتمضي بموجبها حركة الحياة وحضور الانسان ، على درب الحيـــاة الأفضل ، وفي الاتجاه الاقتصادي الأجدى •

ويؤمن هذا الاتجاه الاقتصادي الأجدى ، الحضور الانساني وحاجـــة الطلب ، على درب الأمن الحقيقي على المصلحة والمصير الاقتصادي في المكان • وتنتزع نتائج هذه الثورة الاقتصادية من داخل الانسان الفرد أو الجماعـة أو المجتمع ، الخـــوف والقلق ، وترسخ الأمن والاطمئنان على المصلحـــة الاقتصادية • وهي التي تخفف عن الاستهلاك أعباء الطلب ، ولا تترك حاجته في قبضة التوازن الحيوي والانتاج الطبيعي في المكان •

ولم تكن هذ ه الثورة الاقتصــــــادية وهي الأولى من نوعها في حيـــاة الناس ، ثورة منقطعة الصلة بالثورة الحضارية ومسيرتها المتطورة على درب الحضارة(٣) • بل قل أنها جزء لا يتجزأ من الثورة الحضارية ، وأن نجاحها الحقيقي هو نجاح الوسيلة الحضارية ، أو هو نجاح الطفرة الحضارية ، التي طورت الوسيلة الحضارية ، لحساب الهدف الاقتصادي •

واعتبارا من العصر الحجري الحديث(٤) ، تحدث هذه الثورة الاقتصادية ومن خلال الوسيلة الحضارية الأنسب ، التغيير الاقتصادي الشامل ، وهي لحساب مسيرة الحضور الانساني على درب الحضارة ، أو وهي لحساب التغير الحضاري الأفضل • وهذا لا يعني في الرؤية الجغرافية ، غير أن هذه الثورة، كانت بكل المقاييس ، ثورة اقتصادية وحضارية واجتماعية في وقت واحد• بمعنى انها تدخل من أبواب التغير الاقتصـــــــادي ، ليس لـــكي تحرر ارادة

---

(٢) Hawkes, J & Woolley, L : Prehistory and the beginnings of Civilization 1963.

(٣) يتغير ويتطور الانجاز الحضاري ، لكي تمضي الثورة الحضارية على الدرب ، وكأنهـا حبات الماء التي تجري في النهر • ونقطة التحول التي نتوقعها على هذا الدرب ، تمثل الطفرة التي يتطور بموجبها الانجاز تطورا مثيرا • ولكنها في نفس الوقت لا توقف مسيرة الحضـــارة على الدرب ولا تلوي ذراع هذه المسيرة لكي تخرجها عن الدرب •

(٤) انحسرت في العصر الحجري الحديث ، وتناقصت موجبات التغير المناخي الذي سيطر على الأرض في عصر البلايستوسين وأثر على الحضور البشري على مدى العصر الحجري القديم •

يسري الجوهري : الانسان وسلالاته ، الاسكندرية ١٩٧٤ ، ص ٣٧ ـ ٥٢ •

فؤاد الصقار : دراسات في الجغرافية البشرية ، الكويت ١٩٨١ ، ص ٩٩ ـ ١٠٤ •

الاستهلاك من قبضة الانتاج الطبيعي وهيمنة الطبيعة فقط ، بل لكي تسجل ، لحساب الحضور الانساني ، الانتصار الحضاري والاجتماعي أيضا ، في المكان والزمان ٠

ومفهوم التغير الاقتصادي الذي تؤدي اليه هذه الثورة ، وتسجل بموجبه الانتصار الاقتصادي والحضاري والاجتماعي مفهوم فضفاض ٠ويعني هذا المفهوم بالضرورة التوجه الى مكانة السيادة على الأرض ، والسيطرة على كل عناصر التكوين الحيوي في المكان ٠٠ وفي اطار كل النتائج والمعطيات ، يدرك الحضور الانساني ويتحقق الهدف الذي تطلع اليه ٠ ويتمثل هذا الهدف ، في تحرير ارادة الاستهلاك من فعل كل العوامل والمتغيرات التي تلاعبت بها ، في مرحلة الضيافة على مدى العصر الحجري القديم ، في أنحاء كثيرة من الأرض ٠

وتحرير ارادة الاستهلاك ، تعني ـ بالضرورة ـ أن يفلت الطلب ، أو أن تتملص الحاجة ، من قبضة الانتاج الطبيعي ؛ وتعني أيضا أن يتخفف الحضور الانساني ، من كل العوامل التي تسيطر عليه في كل مكان ٠٠ ومع ذلك ، لا يمثل هذا التحرير تمردا أو استخفافا أو تفريطا في العلاقة السوية ، بين الانتاج والاستهلاك ٠ ولا يعني هذا التحرير أبدا ، التمرد على التوازن الحيوي ، الذي ينبغي أن تحافظ عليه هذه العلاقة في أي مكان٠ ولكنه يعني ـ بكل تأكيد ـ حسن توظيف انجازات هذه الثورة الاقتصادية ، في اطار مفهومها الفضفاض ، لضبط أو لانضباط هذه العلاقة ، لحساب ارادة الاستهلاك المتحررة ٠ ويصبح هذا الضبط وسيلته للسيطرة على الانتاج ٠

ومن خلال التقويم الجغرافي ، تبدو هذه الثورة الاقتصادية بكل مقاصدها ، **ثورة رفض قاطع** ، يأبى دوام الاستسلام للانتاج الطبيعي ، **وطلب حاسم** يرجو ويتطلع الى تحرير الاستهلاك البشري من قبضة هذا الانتاج ٠ بل قل أنها هي **ثورة انتاج اقتصادي** ، وسيطرة على مقومات هذا الانتاج ، لحساب الاستهلاك البشري ٠ وهي أيضا ، انتصار الانسان الاقتصادي الأعظم ، الذي ينهي لوعته ومتاعبه في مرحلة الضيافة ، ويعزز مكانته وسلطته ، في مرحلة السيادة ٠

* * *

السيطرة على الانتاج الاقتصادى :

بدأت هذه الثورة ، وكان فجرها المبشر بالتغير ، فى العصر الحجرى الحديث ، فى المكان الأنسب(٥) . وسارت اتجاهات الثورة الاقتصادية الأولى فى حياة الانسان على الأرض ، فى الوجهة الصحيحة والمجدية اقتصاديا . ولقد بنيت هذه الاتجاهات المجدية أصلا على التحول البديع ، من جمع الغذاء وطلب سائر الضروريات ، فى اطار الوجود الحيوى الطبيعى فى المكان ، الى انتاج الغذاء وتوفير كل أو معظم أهم مطالب الحياة ، الذى يتحرر من قبضة التوازن الحيوى فى هذا المكان .

هذا ، وما من شك فى أن انتاج الغذاء ، وتوفير كل أو معظم مطالب الاستهلاك ، هو صلب ومنطلق التغير . ويسجل هذا الانجاز الخطوة الاقتصادية البناءة الأولى ، فى سجل ايجابيات الفعل البشرى . وتوجهات هذه الايجابية هى التى تصطنع أهم انتصارات الحضور الانسانى ، على درب السيطرة على الانتاج الاقتصادى(٦) .

وتحول أوضاع الاستهلاك من طلب يستجدى الانتاج الطبيعى ، يعطيه أو لا يعطيه ، الى طلب يمد يده الى الانتاج الاقتصادى الذى يمسك بزمامه ويسيطر على مقوماته ، هو تحول اقتصادى حقيقى . بل هو شكل جديد ومفيد ، فى اطار العلاقة التى ينبغى أن تكون متوازنة بين الانتاج والاستهلاك ، يتجاوز حاجز الخوف والقلق على أمن المصير الاقتصادى . ويصبح فى وسع الاستهلاك أن يطلب ويحصل على ما يريد ، وليس على ما يجد فقط ، فى المكان والزمان .

وما من شك فى أن الطلب من الانتاج الاقتصادى ، فى اطار هذا التحول الاقتصادى الحقيقى ، يجد الاستجابة الفورية ، وهو مسيطر . كما يحافظ فى نفس الوقت على العلاقة بين العرض والطلب ، وهى سوية

---

(٥) هناك تضارب شديد بين الباحثين عن المكان الذى أقدم فيه الانسان على استئناس النبات والزراعة . وهناك أيضا اختلاف بين رأى يصور هذا الاقدام ويرجعه الى مكان معين ، ورأى آخر يصور هذه البداية فى أماكن متعددة . ولا شىء يبرر هذا التضارب والاختلاف الذى تفوح منه رائحة التعصب .

راجع : هارولد بيك ، وجون فلير (ترجمة محمد السيد غلاب) الأزمنة والأمكنة ، القاهرة (الألف كتاب) رقم ٤٣٩ .

ومتوازنة · وهذا هو المعنى الاقتصادى الحقيقى للثورة ، التي تقوى قبضة الانسان وهى تمسك بزمام الانتاج الاقتصادى ، وتسيطر فى المكان على أهم مقوماته · ومن ثم تحرر هذه الثورة الاقتصادية الانتاجية ، يد الانسان ، من مذلة الطلب الكامل من الانتاج الطبيعى ·

وتفجر هذه الثورة الاقتصادية ، التى تحرر الطلب وارادة الاستهلاك البشرى من قبضة الانتاج الطبيعى ، والتى تعفيه من الانصياغ الصاغر للضوابط الحاكمة للتوازن الحيوى فى المكان ، والتى تنتشله من الامتثال الساكت على فعل المتغيرات وتلاعبها بالتوازن الحيوى وحق الاستهلاك فيه ، ليس وليد المصادفة البحتة ، فى المكان والزمان · ولكنه فى اعتقاد الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، وليد كفاح مثابر على المدى الطويل فى سبيل انهاء الاستسلام للانتاج الطبيعى ·

ومن خلال ايجابيات هذه الثورة الاقتصادية ، يرى الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى الكيفية التى ينقض الكفاح البشرى بها حد المصالحة بين الانسان والطبيعة فى المكان · كما يرى أيضا الكيفية التى يعمل الكفاح البشرى بموجبها لوضع وترسيخ حد المصالحة الجديدة · ويجتهد الانسان حتى يمتلك القدرة وتطاوعه الخبرة ، ويصطنع هذا الحد الذى يجسد انتصاره الاقتصادى، لحساب التعايش فى المكان · ومن ثم يتعلم جيدا كيف يضع انجازات هذه الثورة الاقتصادية ، فى خدمة الهدف الاقتصادى ·

ونجاح هذه الثورة الاقتصادية فى تحقيق الهدف ، هو — بكل تأكيد — محصلة الاجتهاد الحضارى والاقتصادى البديع لحساب الاستهلاك · ويفلح هذا الاجتهاد الحضارى الاقتصادى — بكل المعايير — فى تحديد المقصد والغاية من هذا الهدف ، وفى حسن التوجه اليه · ويطلق بعض الباحثين على هذه الثورة الاقتصادية — بكل الاقتناع — الثورة الانتاجية · وهذا علامة على تقويم صريح للهدف الاقتصادى ، الذى يتمثل فى طلب السيطرة على الانتاج ، أو على أهم مقومات الانتاج الاقتصادى(٧)· ، لحساب الانسان ·

وتبرهن هذه الأهداف ، على حسن وكفاءة الاقدام العملى ، على انجاز مثمر اقتصاديا ومثير حضاريا ، فى اطار التعامل الفعال مع الأرض ، أو فى اطار استخدام واستغلال موارد العطاء فى ربوعها · وما من شك فى أن هذا

فؤاد محمد الصقار : المرجع السابق ، ص ١٣٤ — ١٣٥ ·

(٦) يسرى الجوهرى : أسس الجغرافية البشرية ، ص ٤٨ — ٥١ ·

(٧) محمد السيد غلاب : المرجع السابق ، ص ٣٢٨ ·

الاتجاه الصحيح الى الهدف الاقتصادى ، الذى يضع السيطرة على أهم مقومات الإنتاج الاقتصادى بين يدى الانسان ، هو الذى يضع الإنسان نفسه فى مكان السيادة الحقيقية على الأرض •

وفي اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية لوضع الانسان فى هذه المكانة، يبدو كيف يتربع على قمة الوجود الحيوى فى المكان ، بعد أن كان فى كل مكان دخيلا على هذا الوجود الحيوى • كما تجسد هذه الرؤية مبلغ انتصاره وهو يطوع أخطر التحديات الاقتصادية التى تواجه مسيرة ومصير الحياة ولا يطاوعها • ومن ثم تحسن تقويم هذا الانتصار الذى يظفر بوضع وترسيخ حد المصالحة بين الانسان والطبيعة ، الذى يكفل سيادة حضوره على قمة الوجود الحيوى فى كل مكان على صعيد الأرض •

❋ ❋ ❋

مسيرة السيطرة على الانتاج :

مضت هذه المسيرة على الدرب ، وكان الهدف هو الهدف الاقتصادى ، وكانت الوسيلة هى الوسيلة الحضارية • وتتأتى المحصلة المظفرة ، التى تسفر عنها هذه الثورة الاقتصادية الانتاجية ، فى العصر الحجرى الحديث ، فى خطوا تمتأنية ، على الدرب • ولكنها تبدو خطوات واثقة وناجحة ، وهى تحرر الطلب ، وتجاوب ارادة الاستهلاك البشرى • بل قل — بكل اليقين — انها هى التى تحقق الأهداف الاقتصادية ، لحساب الاستهلاك من خلال ثلاثة أبعاد فاعلة •

ويكفل اللقاء المثمر الايجابى بين هذه الأبعاد الفاعلة التحول من سلبية الفعل البشرى الى ايجابية العمل الاقتصادى ، فى المكان • وتتمثل هذه الأبعاد — بكل الايجاز المبين — فى :

١ — **مصادر كامنة**(٨) فى ربوع الأرض ، تنطوى على ما يرنو اليه الطلب لحساب الاستهلاك • ويحتوى هذه المصادر توزيع سيىء غير متكافىء

---

(٨) المصدر هو معين الثروة الكامنة التى لم تستخدم ، أو هو معين الثروة البكر • واستخدام هذه الثروة فى المعين والتعامل معه والحصول على الانتاج منه ، يجعل من المصدر موردا •

رأسيا وأفقيا على الصعيد الاقليمي أو العالمي · وتكون هذه المصادر الكامنة ، رغم سوء التوزيع الأفقي والرأسي ، على استعداد للاستجابة والعطاء والانتاج، لدى تعامل الانسان معها ، واستخدام الوسيلة الانسب ، التي يوظفها هذا التعامل الايجابي المباشر ، في طلب هذا الانتاج · وفضلا عن ذلك كله ، هي مصادر متنوعة ومتاحة لا تكاد تمتنع أو تتمنع أو تضن · بل هي تعطى وتستجيب في مقابل العمل والجهد الذي يبذل من أجل هذا الانتاج ، والذي يعرف جيدا كيف يحافظ على المعين ويصونه ويجدد حيويته ، ويأخذ منه من غير تبديد مسرف أو استنزاف جائر ·

٢ ـ **قدرة مبدعة** ، راسخة في ارادة الانسان ، تستنفرها التحديات والضغوط الصعبة التي تعترض المسيرة وتوقفها على درب الحياة · وتكون هذه القدرة المبدعة ، ومصدرها توظيف العقل(٩) ، وسيلة الانسان وحيلته · ويعتمد عليها لابطال مفعول هذا التحدي وكبح جماع الضغوط الصعبة ، كلما تمادى الخطر ووصلت المواجهة الى حد العقدة المستعصية · وفضلا عن ذلك كله ، هي قدرة ماهرة وملهمة وموفقة ، في توظيف العمل السلبي أو العمل الايجابي كل في موضعه الصحيح وفي وقته المناسب ، انتصارا على التحدي لحساب حركة الحياة واستئناف المسيرة ، أو تأكيدا لحق سيادة الانسان الراسخ على الأرض · بل هي قدرة فاعلة ومؤثرة ، في المجال المادي ، وفي المجال المعنوي على حد سواء · وهي قدرة تنمو وتتطور ولا تقف عند حد معين ·

٣ ـ **خبرة مكتسبة** متراكمة ومختزنة في رصيد الانسان الحضاري(١٠) وتسفر عنها وتضيفها وتختزنها وتصقلها ، تجارب حركة الحياة على المدى الطويل ، ودروس الصمود والتصدي في مواجهة التحديات الصعبة على الدرب · وتتوارثها الأجيال فتعتمد عليها وتطورها · وتكون هذه الخبرة المكتسبة في اطار الممارسة العملية ، وسيلة الانسان التي يتعلم بموجبها دائما ، كيفية التعامل مع الواقع الطبيعي والمصادر في ربوع الأرض ، وجني ثمرات هذا التعامل وترسيخ حد المصالحة بين الانسان والطبيعة(١١) · وفضلا عن ذلك كله ، هي خبرة مهيأة لأن تزيد وتربو ، ولأن تصقلها

---

(٩) المخ هو المحرك والمدبر ، وهو مستودع القدرة العقلية الكامنة ، وهو المخزن الذي يختزن مقومات هذه القدرة فلا تضيع ·

هارولد بيك وجون فلير : الأزمنة والأمكنة ، القاهرة (الألف كتاب) رقم ٤٣٩ ·

التجارب وتضيف اليها وتطورها • وهى خبرة ماهرة لدى التعامل الايجابى مع المصدر الكامن فى أى مكان ، ولدى تحويله من معين بكر الى معين منتج ، ولدى العناية به والمحافظة على حيويته وصيانته • وهى لا تفرط أبدا فى العلاقة السوية التى ينبغى أن تكون متوازنة بين الانتاج والاستهلاك •

وبعزم كل القدرة المبدعة التى يستنفرها التحدى فلا ونم ولن تهدأ أبدا ، وبمهارة الخبرة المكتسبة التى تتمرس فى التعامل الايجابى مع الأرض ، فلا ولم ولن تخيب أبدا ، يقدم الانسان اقداما ناجحا على بعض أهم هذه المصادر الكامنة • ويتولى هذا الاقدام مهمة البحث عنها فى المكان• كما يتولى أيضا مهمة التعامل معها تعاملا مثابرا ، بكل قوة فعل العمل الايجابى ، وبكل أساليب ووسائل تكنولوجية العصر ، من أجل أن تجاوبه وتعطيه وتلبى طلبه ويأخذ منها ، لحساب الهدف الاقتصادى •

ويضع هذا التعامل الايجابى أسس العلاقة الاقتصادية بين الانتاج والاستهلاك ، فى شكل جديد • وتمسك يد الانسان بزمام الانتاج الاقتصادى فى المكان • ويرسى هذا التعامل قواعد وأصول تنظم العلاقة الاقتصادية ، بين ما يطلبه التعامل من المعين موضع العناية والاهتمام فى جانب ، وما يعطيه أو ينتجه هذا المعين الذى يجاوب هذه العناية والاهتمام • بل قل أن هذا التعامل ، بكل قوة ومهارة وخبرة فعل العمل الايجابى ، الذى يبشر بالاتجاه الى الهدف الاقتصادى ، يصطنع لبنات ، يصفها ويصطنع بها بنية نظام اقتصادى(١٢) • • •

---

(١٠) يضم هذا الرصيد الحضارى أو ينطوى على وسائل وأدوات مادية ، وعلى وسائل معنوية • وتتولى القدرة المبدعة العناية بهذا الرصيد وتحافظ عليه • كما تتولى ايضا تطوير فن وتكنولوجيا صياغة أو صناعة هذه الوسائل • ويسعف عامل المصادفة فى بعض الأحيان هذه القدرة المبدعة ويلهمها •

(١١) حد المصالحة بين الانسان والطبيعة ، حد متغير • ويتغير هذا الحد الذى يكفل التعايش من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر • بل هو حد يتغير فى نفس المكان من زمان الى زمان آخر • ويحدث التغير عندما ينقض الانسان ويعترض على بنود هذه المصالحة، ويمتلك الوسيلة الحضارية التى يغير بموجبها هذا الحد لحسابه • ويحدث التغير أيضا عندما تنقض الطبيعة وتدمر بنود هذه المصالحة وتعتدى على حق التعايش فى المكان ، وتغير هذا الحد على حساب الانسان • وجولات الصراع بين الانسان والطبيعة لا تتوقف أبدا • وفى ختام كل جولة ، يكون التصالح وتوضع البنود التى يتحدد بموجبها حد المصالحة بين الانسان والطبيعة•

(١٢) يرى رجال الاقتصاد أن عدة عناصر قابلة للتغير وخاضعة بذاتها للتفاعل والتأثير المتبادل ، تشترك مجتمعة فى صياغة وبناء النظام الاقتصادى • وتتمثل هذه العناصر فى :

وما من شك فى أن هذا التعامل بين الانسان وموارد الأرض ، كان تعاملا اقتصاديا بالضرورة • بل قل هو تعامل يسعى الى استكمال مقومات النظام الاقتصادى وبنائه البسيط • ولقد تطلع هذا التعامل ، الذى يوظف هذه الخبرة المكتسبة ، ويستنفر القدرة المبدعة ، ويطور الوسيلة الحضارية ، الى محصلة هذا الجهد الاقتصادى وطلب انتاج المعين أو المورد المستخدم • كما يتطلع هذا التعامل الاقتصادى الى تنظيم العمل وضبطه ، فى طلب الانتاج الاقتصادى الدائم •

ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، كيف يحمل الانسان على عاتقه آداء دوره الاقتصادى الايجابى فى هذه المبادرة الاقتصادية المهمة • كما يدرك أيضا كيف تصطنع هذه المبادرة خيوط العلاقات فى نسيج التشكيل الاجتماعى • وتجسد المصلحة الاقتصادية فى الانتاج مبررا مناسبا لتلاحم لبنات التجمع فى اطار التشكيل الاجتماعى فى المكان •

ويتولى الانسان بموجب هذا كله ، أمر الانتاج فعلا ، ويسيطر على أهم مقوماته • وهذا الانتاج فى اطار هذه المبادرة الاقتصادية ، لحساب التشكيل الاقتصادى ، هو عين ما نعنى به الانتاج الاقتصادى • وهو أيضا الانتاج الذى يجاوب الطلب ويواصل العطاء • وهو أيضا الانتاج الذى يطاوغ ارادة الاستهلاك ، حتى وهى تطوعه وتسيطر عليه فى المكان •

ومفيد جدا ، أن يتعلم الانسان فى العصر الحجْرى الحديث ، كيف يستأنس الحيوان • بل تعلم كيف يختار الحيوان الأنسب ويروضه ويقترب منه ويعايشه ويكسب وده • وصحيح أن الكلب رافق الانسان لفترة طويلة، واعتمد فى غذائه على بقايا وفضلات غذاء الناس فى المكان • ولكن الصحيح أيضا أنه ساعد الانسان على استئناس الأغنام والماعز(١٣) • وهذا معناه اتجاه انسانى حصيف الى اختيار الحيوان آكل العشب لكى يقتنى منه القطعان • ومعناه أيضا اتجاه انسانى موفق ، الى حسن استخدام وتوظيف النمو النباتى الخضرى فى مساحات واسعة ، فى خدمة وتوفير الغذاء

(أ) الهدف الاقتصادى ، (ب) العمل أو الفن أو الوسيلة التى تحقق هذا الهدف الاقتصادى ؛ (جـ) القدرة أو العناية التى تحمى وتصون هذا العمل أو الفن أو الوسيلة ، فى مجال تحقيق أو انجاز الهدف الاقتصادى •

Francois, Perraux : Cours d'Economique Polotique 5ed, Paris, 1947.

(١٣) محمد السيد غلاب : المرجع السابق ، ص ٣٦٤ — ٣٦٩ •

للقطيع[١٤] ٠

ومن ثم يتفرغ الانسان ، ويعمل فى انتاج الغذاء الحيوانى الذى يحصل عليه من حيوانات القطيع ، اعتبارا من العصر الحجرى الحديث ٠ ومثمر جدا هذا الانجاز العظيم ، الذى يرسخ قيمة اقتصادية جديدة ، فى مجال السيطرة على نوع من أنواع الانتاج الاقتصادى ٠ بل قل أن هذا الانجاز يخدم سيادة الحضور الانسانى فى المكان ، عندما يلبى هذا الانتاج الحيوانى الاقتصادى[١٥] حاجة الانسان وهو يطلب ، أو عندما يمسك الانسان بزمام هذا الانتاج الاقتصادى ويحصل منه على الكم والكيف الأنسب ويجاوب الطلب لحساب الاستهلاك البشرى ٠

ومفيد جدا ، أن يتعلم الانسان فى العصر الحجرى الحديث ، كيف يستأنس النبات ٠ بل تعلم كيف يختار النبات الأنسب فى المكان ، ويطوعه ويغرسه ويربى عوده فى مساحات من الأرض[١٦] ٠ وصحيح أن عملية الزراعة قد تأنت كثيرا ، وكانت التجربة على المدى الطويل من فجر العصر الحديث الحديث ٠ ولكن الصحيح أيضا آن هذا التأنى ودروس هذه التجارب

---

(١٤) وفر هذا الانتاج الحيوانى الاقتصادى اللحوم لحساب الغذاء والجلود لحساب الكساء فى البداية ٠ ولقد تأخر الحصول على الألبان من الحيوان لحساب الاستهلاك ، بعض الوقت ٠

(١٥) صحيح أن طلب الغذاء من المراعى الطبيعية حيث تمسك الطبيعة بزمام نمو الحشائش والأعشاب ، يضع مصلحة القطيع فى قبضة عوامل ومقومات الانتاج الطبيعى فى اطار التوازن الحيوى ٠ وصحيح أن الحركة الفصلية فى أنحاء المرعى الواسع أو انتقال فى ربوع مساحات المراعى الفسيحة ، تواجه فعل وتأثير المتغيرات التى تنهك هذا الانتاج الطبيعى وتؤثر على التوازن الحيوى ٠ ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن اعتماد الانسان على انتاج الحيوان الذى يحصل على غذائه من المراعى الطبيعية لا يعنى أبدا استسلام الانسان للانتاج الطبيعى على نحو ما كان يستسلم فى العصر الحجرى القديم ٠ وحتى لو كانت هناك شبه استسلام فينبغى أن نذكر كيف يرتبط بهذه الشبهة التحرك والانتقال أحيانا والفرار أحيانا أخرى عندما تسوء أحوال المراعى الطبيعية ٠

(١٦) نظرية جوردن تشايلد Childe ، من أفضل النظريات التى تناقش موضوع استئناس النبات والتحول الى الزراعة ٠ وهو حريص على تصور العلاقة بين التغير المناخى فى نهاية البلايستوسين وقيام الزراعة ٠ ويتصور أنها نشأت فى مساحات مناسبة فى بعض الواحات حيث يتوفر مورد الماء الباطنى ، أو على ضفاف بعض الأنهار ، أو فى بطون بعض الأودية ٠

Childe, G.V : What happened in History London, 1942.

محمد السيد غلاب : الجغرافية التاريخية ١٩٦٨ ، ص ٣٣٣ - ٣٣٧ ٠

على المدى الطويل ، قد علمت الانسان ، كيف يحسن اختيار النبات الأصلح ويغرسه فى مساحات مناسبة من الأرض ، وكيف يوظف التربة فى الأرض الأنسب لزراعة بعض المحاصيل ، وكيف يقـدم ويطور الخبرة المكتسبة فى زراعة المحاصيل ٠

ومن ثم يتفرغ الانسان ، ويعمل فى انتاج الغذاء الزراعى الذى يحصل عليه من الأرض المنزرعة ، اعتبارا من العصر الحجرى الحديث ٠ ومثمر جدا هذا الانجاز العظيم ، الذى يرسخ قيمة اقتصادية جديدة ، فى مجال السيطرة على نوع من أنواع الانتاج الاقتصادى ٠ بل قل أن هذا الانجاز يخدم سيادة الحضور الانسانى فى المكان ، عندما يلبى هذا الانتاج الاقتصادى حاجـة الاستهلاك وهو يطلب ، أو عنـدما يمسك الانسان بزمام هـذا الانتـاج الاقتصادى ، ويحصل منه على الكم والكيف الأنسب ، ويجاوب الطلب لحساب الاستهلاك البشرى ٠

ومن غير أن يبحث الاجتهاد الجغرافى الاقتصـادى عن المكان أو عن الموطن(١٧) ، الذى يشهد بداية هذا التحول الاقتصـادى العظيم ، أو عن الأيدى التى فجرت بدايات هـذه الثورة الاقتصادية الانتاجيـة الرائدة ، لحساب هذا التحول الانتاجى ، ينبغى أن يطرى هذا الانجاز الاقتصـادى ويشـيد به ٠ بل ينبغى أن يرجع اليه كل نتـائج التحولات الاجتمـاعية والحضارية والسياسية والاقتصادية ، التى تشد أزر الحياة وحركة التقـدم على درب الحياة ٠

وقل أنه فى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، يقدر ويحسن تقويم هذا الانجاز الاقتصادى العظيم ٠ كما يعرف جيدا كيف يؤمن هذا التحول المثير من جمع الغذاء والبحث عنه فى أى مكان الى انتاج الغذاء والحصـول عليه من مكان معين ٠ وانتاج الغذاء الزراعى ، هو الذى ينهى امتثال حضور الانسان وبقائه للانتاج الطبيعى ، ويرسخ وجـوده واسـتقراره فى ربوع المكان ٠ ويخفف انتاج الغذاء عنه أعباء الفرار والمغادرة ، تحت وطأة وضغوط نقص الغذاء من مكان الى مكان آخر ٠

---

(١٧) هناك اتفاق على أن جنوب غرب آسيا هو الموطن الأول للزراعة ، وعلى أن القمح البرى من نوع Emmer ، والشعير كانا من أول أنواع الحبوب الغذائية التى زرعت فى هذا الموطن ٠

راجع : محمد السيد غلاب ، المرجع السابق ٠

ومفيد جدا حضاريا واجتماعيا ، أن يتمرس الانسان ويكتسب الخبرة فى توظيف الرعى والزراعة ، توظيفا اقتصاديا ناجحا ، فى انتاج وعرض الغذاء والكساء ، ومنتجات متنوعة كثيرة أخرى · وما من شك فى أن هذا الانتاج الاقتصادى المتنوع ، يغطى الضروريات ويلبى الطلب ويجاوب حاجة الاستهلاك · ومن ثم يؤمن الحياة عملا ، ويجمع شمل الناس ويقوى علاقة المصلحة المشتركة والمتبادلة بينهم · ويؤلف من هذا الجمع ، فى اطار عمل منظم ، يشترك كل فرد فيه فى هذا الانتاج الاقتصادى ، لحساب الجماعة ، تشكيلا اجتماعيا مناسبا ·

ومفيد جدا حضاريا واجتماعيا ، أن يشترك أفراد الجماعة فى هذا الانتاج الاقتصادى فى المكان ، اشتراكا يكفل العلاقة الاجتماعية ويحقق الأمن الجماعى على الطلب بالكم والكيف المناسب ، لحساب الاستهلاك · وما من شك فى أن هذا الأمن ، هو الذى يخفف عن كاهل مستوى المعيشة ، على مستوى الفرد والجماعة ، أسباب التخبط الشديد بين حد الكفاية تارة وحد الكفاف تارة أخرى · وما من شك أيضا فى أن العلاقة الاقتصادية هى التى تشد أوصال الجماعة فى تشكيل اجتماعى مناسب ، لحساب الهدف الاقتصادى المشترك · ويثبت هذا الهدف الاقتصادى التشكيل الاجتماعى فى المكان المعين الأنسب ، ويكفيه مشقة الانتقال المستمر والفرار الدائم من مكان الى مكان آخر ·

ولكن المفيد حقا أكثر من أى شىء آخر ، حضاريا واجتماعيا واقتصاديا، هو الموقف الاقتصادى الجديد الذى يكفل التعايش ويؤمنه فى المكان · وفى هذا الموقف الاقتصادى ، يتعلم الحضور البشرى الاجتماعى بكل موجبات هذا التحول الاقتصادى العظيم ، وبكل نتائجه الحضارية والاجتماعية والاقتصادية ، كيف يمسك بزمام الانتاج الاقتصادى ومقوماته · كما يتعلم كيف يسيطر عليه جيدا لحساب الاستهلاك البشرى · ومن خلال هذه السيطرة المباشرة ، يعرف الحضور البشرى الاجتماعى ، جيدا موجبات السيطرة على العلاقة التى تبقى على أو التى تحافظ على التوازن الاقتصادى الصحيح بين الانتاج والاستهلاك ، فى المكان وفى أى مكان ·

وهكذا يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى لماذا وكيف ينبغى أن يجسد معنى ومغزى أهداف ونتائج هذا التحول الاقتصادى الانتاجى المثير ، فى تاريخ حياة الانسان ، على الأرض · بل يعرف أيضا لماذا وكيف ينبغى أن يقوم هذا التحول التقويم الجغرافى الصحيح ، حضاريا واجتماعيا ، فى

ظل الأمن الحقيقى على المصير الاقتصادى ، وفى اطار مفاهيم السيادة وارتقاء قمة الوجود الحيوى فى ربوع الأرض ٠

ومن ثم يفلح التقويم الجغرافى فى بيان وتجسيد الفرق الكبير بين استهلاك غير متحرر لا يسيطر على الانتاج الطبيعى ، ويخضع أو يستسلم لفعل كل المتغيرات التى تؤثر فى عطائه زيادة أو نقصانا ، فى مرحلة الضيافة ، واستهلاك متحرر يسيطر على أهم مقومات الانتاج الاقتصادى ، ويهيمن على كم وكيف هذا الانتاج ، فى مرحلة السيادة ٠ وقل - بكل اليقين - أنه ليس هناك أهم أو أجدى اقتصاديا من هذا التحول الاقتصادى العظيم على درب الحضارة ٠ وهو - بكل تأكيد - التحول الذى يحرر الاستهلاك من وطأة وضغوط الانتاج الطبيعى ، ومن تسلط التوازن الحيوى على أمن الحضور الانسانى ومصير حياته ، فى أى مكان ٠

* * *

تحرير ارادة الاستهلاك البشرى :

تحرير ارادة الاستهلاك ، فى مقابل السيطرة على أهم مقومات الانتاج ، يحمل أكثر من معنى ٠ ويوجه حركة الحياة على الدرب ومن خلال الهدف الاقتصادى ، الى أكثر من نقطة تحول مثيرة ، اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وسياسيا ، على هذا الدرب الطويل ٠ واعتبارا من العصر الحجرى الحديث ، يجنى الحضور البشرى ثمرات هذا التحول أو التغير ٠ بل هو يضيف هذه الثمرات إلى رصيده الذى يرسى قواعد سيادته على الأرض ٠

وتحرير ارادة الاستهلاك ، تعنى تحرر الحضور البشرى من الامتثال أو الاستسلام للواقع الطبيعى ، الذى يؤثر فى الوجود الحيوى فى المكان ، ويتلاعب بالتوازن فيه ٠ وتعنى أيضا تحرر أيدى الحضور البشرى من مذلة الطلب والاستجداء من الانتاج الطبيعى ، وهو يعطيه أحيانا من غير قصور أو تقصير ، أو وهو يخذله أحيانا أخرى دون عناية أو اكتراث ٠ ولكن هذا التحرير ، لا يعنى فى نفس الوقت ترك الحبل للاستهلاك على الغارب ٠ ولا يعنى أبدا اباحة الطلب الى الحد الذى يعبث فى الأرض أو يعيث فيها فسادا ٠ وهذا العبث ، وهذا الافساد فى الأرض ، من أجل الطلب لحساب الاستهلاك ، ليس من حق السيادة فى شيء ٠

وتحرير ارادة الاستهلاك ، فى مقابل السيطرة على أهم مقومات الانتاج

الاقتصادى فى ربوع الأرض ، يحقق مكاسب كثيرة لحساب حضور الانسان ودعم وتثبيت انتشاره على أوسع مدى فى أنحاء الأرض . بل هو يعنى - بكل تأكيد - ضبط أو انضباط العلاقة والمحافظة على التوازن بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى . ولا يترك هذا الضبط أو الانضباط لأى من هذين الطرفين أن يتلاعب ، أو أن يستخف بالآخر . وهذا هو عين ما تعنيه السيادة والهيمنة على الأرض ، فى اطار المصالحة بين الانسان والطبيعة فى المكان والزمان .

وتحرير ارادة الاستهلاك ، وهى أهم وأخطر انجاز تسفر عنه الثورة الاقتصادية الانتاجية الكبرى ، يحقق أيضا التغير الاقتصادى . ويوظف هذا التغير الاقتصادى توظيفا تلقائيا وحسنا ، فى احداث وصياغة التغير الحضارى والتغير الاجتماعى ، بكل نتائجه الايجابية المفيدة ، وبكل آثاره الجانبية السلبية ، لحساب الحضور البشرى فى أى مكان يتعايش فى تصالح مع الطبيعة فى ربوعه ، ويفرض سيادته عليه .

وما من شك فى أن مجمل هذا التغير الاقتصادى والاجتماعى والحضارى سواء تاتى متواليا او تاتى متوازيا ، يؤمن الحضور البشرى الى الحد ، الذى يستشعر بموجبه معنى ومغزى السيادة على الأرض . كما يستشعر بموجبه أيضا مبلغ استحقاقه لهذه السيادة ومقدار مسئوليته عنها فى المكان . وبناء على هذا الاستحقاق ، وتأسيسا على هذه المسئولية ، يتحمل الحضور البشرى على عاتقه ، مسئولية أو أمانة العناية بالعلاقة بين الانتاج الاقتصادى ، والاستهلاك البشرى . كما يكرس اهتمامه بالضرورة للمحافظة على هذه العلاقة وعدم التفريط فيها .

ويبيح هذا التغير الاقتصادى بكل نتائجه الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للحضور البشرى ، أن يواجه أعباء الحياة على الدرب ، فى وضع اقتصادى جديد ، وفى تشكيل اجتماعى جديد ، وفى أسلوب حضارى جديد . وينطلق هذا الحضور البشرى على الدرب ، وحق السيادة على الأرض فى يمينه ، ومسئولية المحافظة على العلاقة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى فى يساره . ويحق له أن يرسخ حضوره ، ويؤمن سيادته ، وهو يطلب ويتطلع الى نمط أو أنماط الحياة الأفضل . وقل انه ينهى ويتخلص من كل أعباء الماضى التى كانت تفزعه وتشقيه بحثا عن حاجته وطلبه من الانتاج الطبيعى ، وهو لا يسيطر على مقوماته .

ويواجه الحضـور البشرى أعباء الحياة ، وعليه بكل نتائج هذا التغير الاقتصادى والاجتماعى والحضارى أن يضع الحد الجديد للمصالحة بينه وبين الطبيعة • ومن خلال هذا التعايش الذى يحدد مداه حد المصالحة فى المكان ، يسيطر الحضور البشرى على الانتاج الاقتصـادى • ويصبح له حق الطلب وحق تنويع الطلب وتعدد السلع والمنتجات ، فى مقابل العمل والتعامل بوسيلة العصر الحضارية مع المورد المتاح • وهذا هو أهم نتائج التغير • ذلك أنه فى مرحلة الضيافة على مدى العصر الحجرى القديم كان من شأن الحضور البشرى أن يطلب لحساب الاستهلاك وأن يحصل على ما يجد فقط • ولكن فى هذه المرحلة اعتبارا من العصر الحجرى الحديث ، يصبح من حقه أن يطلب ما يريد ، وأن يحصل على ما يختاره أو يبتغيه(١٨) ، ومن واجباته أن يقدم الجهد والعمل نظير هذا الحق •

والفرق كبير جدا بين أن يتعايش الحضور البشرى فى المكان ويطلب **ما يجد** ويحصل عليه لحساب الاستهلاك ، وأن يتعايش ويطلب **ما يريد** ، ويقدر على انتاجه والحصول عليه • ومن أجل هذا الفرق الذى يجسد معنى ومغزى حرية الطلب وتحرير ارادة الاستهلاك ، يتحمل الحضور البشرى فى المقابل ، كل الأعباء والمسئوليات ويستخدم كل الوسائل المتاحة ، التى ينبغى أن يغير بموجبها حد المصالحة بينه وبين الطبيعة ، حتى يهيمن على الانتاج الاقتصادى ، ويسيطر على مقوماته وسبل الحصول عليه •

وفى مقابل هذا العطاء السخى الذى يؤمن الانتاج الاقتصادى بموجبه حاجة الطلب ، وفى مقابل تحرير ارادة الاستهلاك الذى يؤمن التعايش بموجبه حق السيادة فى المكان والزمان ، يلتزم الحضور البشرى التزاما قويا بالعمل لحساب الانتاج • كما يلتزم أيضا بالمحافظة على موجبات التوازن الاقتصادى ، بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى • ويكون الالتزام بالعمل أمرا هينا فى اطار الخبرة المكتسبة وتكنولوجية العصر آنذاك • ولكن الالتزام الأهم فعلا ، هو ذلك الالتزام الذى يعرف بموجبه كيف يحافظ على حد المصالحة بينه وبين الطبيعة لحساب التعايش وأوضاعه الجديدة والمتجددة • ومن ثم يعرف كيف يحافظ على المعين الذى يتعامل معه ويأخذ منه ، وكيف يصون فى نفس الوقت موجبات التوازن بين العرض والطلب •

---

(١٨) حق الاختيار لا يعنى أبدا التدلل فى الطلب والحصول عليه • بل يعنى اختيار الأنسب من السلع والمنتجات التى تلبى وتصلح وتناسب حاجة الاستهلاك •

وتقتضى طبيعة هذا الالتزام الصعب اليقظة لكيلا تنقض الطبيعة على التعايش وتغير حد المصالحة على حسابه ، فى المكان ، وتنتهك سيادته ٠ ومن ثم يلتزم العمل والاجتهاد بكل موجبات الضبط الحاكم لعملية الانتاج الاقتصادى ، والعمل والعناية بكل موجبات الضبط الحاكم للاستهلاك البشرى فى وقت واحد ٠ وهذا لا يعنى شيئا ، غير أن الالتزام يكون حاكما ومحكوما، فى وقت واحد ٠

وبموجب هذا الالتزام الحاكم والمحكوم ، يطمئن التعايش وأوضاعه الجديدة والمتجددة ٠ ويجمع الحضور البشرى فى اطار هذا التعايش ، بين التنعم بالأمن الاقتصادى فى جانب ، ومسئولية المحافظة على موجبات هذا الأمن فى المكان والزمان ، فى جانب آخر ٠ بمعنى انه الالتزام البشرى الذى لا يؤدى الى تفريط فى شأن الانتاج الاقتصادى ولا يؤدى الى افراط فى الاستهلاك البشرى ٠

ومن ثم قل ـ بكل اليقين ـ أن تحرير ارادة الاستهلاك من تسلط أو من سيطرة أو من ضغوط الانتاج الطبيعى وفعل المتغيرات التى تؤثر فى كم وكيف العطاء فى المكان ، يعطى الحضور البشرى زمام مصيره الاقتصادى ، فى اطار التعايش وأوضاعه الجديدة والمتجددة ٠ بل قل أن هذا هو الانتصار الايجابى الذى يؤكد للحضور البشرى حق السيادة على الأرض ٠ ولكنه ، فى نفس الوقت لا يطلق له الحبل على الغارب ، ولا يعفيه أبدا من مسئولية المحافظة على هذه المكاسب وفى مقدمتها السيادة فى أى مكان ٠

* * *

التعايش والسيادة على درب النضج :

عندما يكفل تحرير ارادة الاستهلاك الحد الأفضل ، أو الأنسب من الطلب ، لحساب الأمن الاقتصادى فى المكان ، يستشعر الحضور البشرى الاطمئنان على المصير الاقتصادى فى اليوم الحاضر وفى الغد القريب والبعيد٠ وصحيح انه ينكب على العمل والانتاج فى المكان ، ولكن الصحيح ايضا انه يعتنى وهو سيد مصيره الاقتصادى ، بتنظيم حضوره الاجتماعى فى هذا المكان ٠ وما من شك فى أن حبكة التشكيل الاجتماعى فى المكان ، مسألة حيوية ، الى حد كبير ٠

وحبكة التشكيل الاجتماعى فى المكان ، هى التى تسعف العمل وتنظم

الأداء • وهى التى تربط وتشد أوصال الحضور الاجتماعى ، فى اطار مصلحة عامة متبادله فى المكان • وهى التى تكفل حق الفرد ، فى اطار التشكيل الاجتماعى ، وحق التشكيل الاجتماعى على الفرد • بل قل — بكل اليقين — أن هذه الحبكة تؤمن التعايش وترسخ السيادة التى يشد أزرها الأمن الاقتصادى فى المكان ، أى مكان وكل مكان •

وقل — بكل اليقين — أن تحرير ارادة الاستهلاك الذى يضع الأساس العريض للأمن الاقتصادى فى أى مكان ، يطلق عنان الثورة الحضارية • وتمضى هذه الثورة الحضارية وتمضى معها موجبات السيادة على درب النضج• والمضى على درب النضج معناه التوجه البشرى الصحيح الى ما هو أفضل اقتصاديا واجتماعيا ، بكل الرصيد من القدرات المبدعة ، والخبرات المكتسبة، فى كل مكان • ومعناه أيضا التوازى والتوازن والتزامن بين خطوات ومراحل النضج الاقتصادى ، والنضج الاجتماعى والنضج الحضارى على الدرب الطويل •

وتجسد الرؤية الجغرافية الاقتصادية وهى تقوم مفهوم التعايش فى المكان والزمان ، طبيعة وكنه العلاقة بين الثورة الحضارية والثورة الاقتصادية والثورة الاجتماعية • وهذه العلاقة لا تمثل علاقة صحبة مجردة بل هى علاقة تأثير متبادل فيما بينها ، يؤثر على حركة الحياة ، ومضى سيادة الحضور البشرى على الدرب ، فى الاتجاه الصحيح الى ما هو أفضل اعتبارا من العصر الحجرى الحديث ، أو ما يعادل ٧٠٠٠ سنة قبل الميلاد • ولا شىء يؤمن هذه العلاقة ويحافظ عليها ، ولا شىء ينسق هذا التأثير المتبادل بموجب هذه العلاقة ، غير الأمن الاقتصادى فى المكان والزمان •

وصحيح أن هناك فاصل زمنى طويل جدا ، بين تفجر الثورة الحضارية فى العصر الحجرى القديم ، وتفجر الثورتين الاقتصادية والاجتماعية فى العصر الحجرى الحديث • وصحيح أن الثورة الحضارية وهى الأسبق ، أطلقت عنان الطلب لحساب الاستهلاك وتمادت المتغيرات الحضارية وشاركت المتغيرات الديموجرافية والمتغيرات الطبيعية ، فى التلاعب بالتوازن الحيوى وبمقدرته على الانتاج الطبيعى وباستجابته وعطائه • ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن الثورة الاقتصادية واتجاهاتها الانتاجية وليد شرعى لهذه الثورة الحضارية ، تأخرت أو تأنت ولادته كثيرا ، وأن الثورة الاجتماعية وليد شرعى لهذه الثورة الاقتصادية الانتاجية لم تتأخر ولادته أبدا •

ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، كيف تتأبط الثورة الحضارية الثورة الاقتصادية فى ذراعها الأيمن ، والثورة الاجتماعية فى ذراعها الأيسر ، وتمضى على الدرب • وتكون خطوات هذه المسيرة على درب النضج والتطور ، راسخة لحساب سيادة الحضور البشرى ، فى المكان والزمان • بل قل — بكل اليقين — أن هذا التآخى والترابط الذى يكفل التوازى والتوازن والتزامن بين هذه الثورات على الدرب ، يعدل حد المصالحة لحساب التعايش فى المكان • وهو يعمل ويضيف فى تنسيق بديع ، لحساب سيادة الانسان على الأرض ، منتجا ومستهلكا •

واعتبارا من العصر الحجرى الحديث ، الذى تتفجر فيه هذه الثورة الاقتصادية باتجاهاتها الانتاجية ، فى مكان ما ، أو فى أكثر من مكان(١٩) ، يصبح الحضور الانسانى ، بكل موجبات هذه الثورة ، وبكل نتائجها الاقتصادية والحضارية والاجتماعية منتجا ومستهلكا • وصحيح أن بعض عناصر الحضور البشرى كانت تعمل فى حقل الانتاج الاقتصادى ، وأن كل عناصر الحضور البشرى ، كانت تطلب وتتنعم بالحصول على الطلب لحساب الاستهلاك البشرى • ولكن الصحيح أيضا أن اجتهاد أو انجاز هذا البعض المنتج فى المكان ، هو الذى يتوج الانسان وحضوره الفعال ، سيدا على قمة الوجود الحيوى فى أى مكان •

وهذا هو أهم بعد مثير فى الرؤية الجغرافية للوضع الاقتصادى الجديد، الذى تسفر عنه الثورة الاقتصادية الانتاجية • وبموجب هذا البعد وتأسيسا عليه ، ندرك — بكل الوضوح — معنى ومغزى :

---

(١٩) هناك اختلاف فى الرأى بين الباحثين عن تفجر هذه الثورة الانتاجية الأولى • ويختلف الباحثون ويعتقد البعض أنه ربما عرف الانسان الزراعة فى مكان وعرف الرعى فى مكان آخر مناسب ، فى وقت واحد • ويعترض البعض على هذا التزامن • ثم يمضى الجدل حول المكان الذى نشأت فيه الزراعة • وهناك أكثر من نظرية فى اطار هذا الجدل • وتنادى نظرية بأن الزراعة نشأت فى مكان معين ، ثم انتشرت منه الى أنحاء العالم من خلال الانتشار الحضارى • وتصر نظرية اخرى على نشأة الزراعة المستقلة فى أكثر من مكان ، وفى أكثر من زمان •

راجع : محمد السيد غلاب الجغرافية التاريخية ، ص ٣٣٤ — ٣٣٥ •

Sauer, C.O : Agricultural Originst Dispersals N.-Y. 1952.

Coulborn, R. : The Origin of Civilized Societies, London, 1959.

أولا — التحول الذى يضع التعود الاستهلاكى وهو فطرى ، فى موضع التغيير ، واكتساب حقوق التمادى فى الطلب والتنوع فى الطلب ، واختيار الطلب ، وتوظيفه التوظيف المناسب • فى حفز الانتاج الاقتصادى تم السيطرة على مقوماته وعلى استجابته استجابة مناسبة •

ثانيا — التحول الذى يضع الانتاج الاقتصادى وهو انجاز مكتسب وأمانة فى عنق العمل ، فى موضع الإستجابة للطلب والاستماع اليه الى احد الذى يطاوعه ويجاوب حاجته الى التغيير ، وتوظيفه التوظيف المناسب ، فى خدمة الاستهلاك البشرى واتجاهاته وتطلعاته •

وكان حتما أن يعمل التغير الحضارى ، لحساب هذا التحول الاقتصادى الانتاجى ، وأن يشد أزر الانسان ، حضورا ومصيرا ، ومنتجا ومستهلكا ، فى المكان والزمان • وكان حتما أن يعمل التغير الاجتماعى لحساب هذا التحول الاقتصادى الانتاجى أيضا ، وأن يؤلف ويبتني التشكيل الاجتماعى ويصنفه، منتجا ومستهلكا ، فى الزمان والمكان • ثم كان حتما أن تمضى خطوات أو مسيرة هذا التحول الاقتصادى الانتاجى ، فى اطار التغير الحضارى ودعمه ، وفى اطار التشكيل الاجتماعى وتضامنه ، لكى تضع صيغة جديدة مناسبة للبناء الاقتصادى وتركيبه الهيكلى •

ويجسد التحول الاقتصادى فى صلب هذه الصيغة — بكل العناية — العلاقة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى ، وفى اطار التأثير المتبادل بينهما • كما يجسد أيضا التوازن الحقيقى بين حاجة العرض للطلب ، وحاجة الطلب للعرض ، وحتمية أن يحافظ كل منهما على الآخر • وهذه هى أهم مؤشرات المضى فى الاتجاه الصحيح اقتصاديا •

وبموجب الصحبة بين التحول الاقتصادى والتطور الحضارى والترابط الاجتماعى ، تمضى هذه الصيغة الجديدة للبناء الاقتصادى • وتنجح العلاقة الجديدة المتزنة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى ، فى الانتصار لحساب الحضور الانسانى وحركة الحياة فى المكان • بل قل يصبح الحضور البشرى ، بكل رصيد هذه الصحبة ، وبكل جدوى هذه الصيغة ، وبكل فاعلية هذا الانتصار ، مهيمنا على الانتاج الاقتصادى وعلى الاستهلاك البشرى فى أى مكان •

وبموجب هذه الهيمنة ، يسيطر الانسان على كم وكيف الانتاج الاقتصادى لحساب الاستهلاك • وهذا هدف اقتصادى • كما يسيطر أيضا

على الطلب وتطلعاته واتجاهاته ، لحساب الانتاج الاقتصادى • وهذا هـدف اقتصـادى آخر • وفى نفس الوقت الذى يجاوب الهدف الاقتصـادى فيه التعايش ويحدد له حد المصالحة الأفضل فى الزمان والمكان ، يجارى هـذا الهدف الاقتصادى اتجاهات التطور الحضارى والترابط الاجتماعى ، وهمـا يصطنعان معا الهدف الاجتماعى والهدف الحضارى •

ومن أجل هذه الأهداف المتداخلة فى مسيرة السيادة على درب النضج ، يتعلم الحضور البشرى ويتقن جدا مواجهة التحدى الذى يضغط أو ينتهك حد المصالحة على حساب التعايش ، أو الذى يعترض سبل المضى الناجح فى عملية الانتاج الاقتصادى والهيمنة عليـه • بل قل أنه يتعلم كيف يبطل مفعول هذا التحدى • ويطوعه لحساب العملية الاقتصادية الانتاجية ، التى تجاوب وتدعم وتشد أزر التفتح الحضارى والترابط الاجتمـاعى ، أو التى ترسخ وتثبت أركان التعايش فى المكان •

وهذا هو التحول الناجح **اقتصاديا** اعتبارا من العصر الحجرى الحديث ، لأنه ينهى هيمنة الانتاج الطبيعى ، ويحرر ارادة الاستهلاك • وهو الذى يضع زمام الانتاج الاقتصادى أمانة غالية فى عنق الحضور الانسانى ، لكى يحافظ على المصلحة الاقتصادية ولا يستخف بها أبدا •

وهذا هو التحول الناجح **حضاريا** اعتبارا من العصر الحجرى الحديث ، لأنه يوظف الانجاز الحضارى ، توظيفا مناسبا ، يسعف ويشد أزر الحضـور الانسانى • وهو الذى بعينه فى حمل أمانة الانتاج الاقتصادى فى عنقه ، لكى يحافظ على البنية أو التوليفة الحضارية •

وهذا هو التحول الناجح **اجتماعيا** اعتبارا من انعصر الحجرى الحديث ، لأنه يكفل سيادة الحضور البشرى فى اطار التشكيلات الاجتماعية فى ربوع الارض • وهو الذى يعزز وجوده الاجتماعى الذى يصون أمانة الانتـاج الاقتصادى فى عنقه ، لكى يحافظ على التشكيل الاجتماعى فى مكان السيادة على درب النضج •

وانهاء هيمنة الانتاج الطبيعى الذى ينهى تسلط الطبيعة الكامل عـلى الطلب ، وهى تتلاعب بحاجات الحضـور البشرى ، وتهدد أمنه ومصـيره الاقتصادى من خلال أى شكل من أشكال الخلل فى التوازن الحيوى ، الذى يسىء اساءة بالغة الى العـلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، انتصـار عظيم

اقتصاديا وحضاريا واجتماعيا ، لحساب التحرر والبحث عن السيادة • ومع ذلك فان الانتصار العظيم الذى يبحث عن ، ويصطنع ، ويرسخ السيادة فى أى مكان على الأرض ، لا يعنى أبدا ، بل ولا ينبغى أن يعنى أبدا انفصام الصلة ، أو التهاون أو التفريط فى العلاقة ، بين العرض والطلب • ولكنه يعنى بالضرورة أن تغير الأوضاع الاقتصادية فى صحبة التغير الاجتماعى ، والتغير الحضارى ، وفى ظل انتصارات الثورة الاقتصادية الانتاجية التى تحرر ارادة الاستهلاك ، تعطى الحضور الانسانى حق صياغة هذه العلاقة من جديد ، لكى تصون مسيرة السيادة على درب النضج الاقتصادى والنمو الحضارى والتطور الاجتماعى •

* * *

العلاقة الجديدة بين الانتاج والاستهلاك :

وضع الانسان فى مكان السيادة على الأرض ، وهو منتج ومستهلك فى وقت واحد ، يجب أو يفض أى علاقة قديمة بين الانتاج والاستهلاك فى العصر الحجرى القديم • ويستوجب هذا الوضع الجديد — على الأقل — اعادة تنظيم العلاقه بين الانتاج والاستهلاك • بل قل يستوجب هذا التنظيم ايجاد علاقه جديدة تماما ، تجاوب وتلبى وتخدم مصلحة الحضور الانسانى ، وهو فى مكان السيادة ، على درب النضج الاقتصادى والحضارى والاجتماعى • وموجبات وأسس هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك فى العصر الحجرى القديم ، هى بالقطع غير موجبات وأسس العلاقة الجديدة ، بين الانتاج الاقتصادى المتطور والاستهلاك البشرى المتحرر فى العصر الحجرى الحديث •

والعلاقة الجديدة التى تجاوب هذا التغير الشامل ، هى علاقة تخدم التوازن بين الانتاج الاقتصادى الذى يمسك الانسان بزمامه فى جانب ، والاستهلاك البشرى الذى تتحرر ارادته فى جانب آخر • وتتوخى هذه العلاقة فى شكلها الجديد المناسب ، التوازن الاقتصادى السليم ، بين عرض مناسب بالكم والكيف ، وطلب يجاوبه هذا العرض المناسب • والاجتهاد الحضارى والاجتماعى وحسن استخدام الخبرة الاقتصادية فى المجتمع الجديد، هو الذى يحقق هذا التوازن الاقتصادى • وهو أيضا الذى يجيد توظيف موجباته فى المكان والزمان ، بل هو الذى يضع ويرسخ مع مرور الوقت على المدى الطويل ، صيغة هذه العلاقة الجديدة والنظام الاقتصادى الذى يحتويها •

ومن مظاهر التغير الحضارى والاجتماعى ، فى اطار التحول الاقتصادى الانتاجى ، انشطار جموع الناس الى بدو ومستقرين • ويصطنع الواقع الجغرافى الطبيعى فى البيئة موجبات هذا الانشطار الحضارى والاجتماعى والاقتصادى • بل قل انه يستوجب هذا الافتراق الحضارى • وتتولى البداوة أمر الرعى والانتاج الحيوانى • ويتولى الاستقرار أمر الزراعة والانتاج الزراعى • وبموجب هذا الافتراق الحضارى ، يسير كل فريق منهما فى تشكيله الاجتماعى وفى أسلوبه الحضارى ، مسيرته الخاصة على درب النضج ، من أجل الهدف الاقتصادى •

وفى مجتمع **الزراعة** ، يسيطر الحضور البشرى المستقر من خلال العمل والأداء فى الحقل ، على الانتاج الزراعى الاقتصادى • ويوظف المزارع المستقر الادخار وتخزين المحصول الزراعى توظيفا جيدا يحافظ عليه ، من أجل الاستجابة للطلب المناسب من حين الى حين آخر ، لحساب هذه العلاقة المتوازنة • وعندئذ يكون العرض المناسب من هذا الانتاج الزراعى بالكم والكيف ، الذى يلبى الطلب كلما امتدت يده • ويكون أيضا الطلب المعقول الذى يجاوبه العرض ولا يخذله • وينظم الادخار ويكفل استمرار هذا العرض ، الذى يجاوب استمرار الطلب ، فى اطار التوازن الاقتصادى •

وفى مجتمع **الرعى** ، يسيطر الحضور البشرى البدوى ، من خلال الحيازة والعناية فى المرعى ، على الانتاج الحيوانى الاقتصادى • ويوظف الراعى البدوى الحركة الفصلية المنتظمة عى ربوع المراعى الواسعة ، من أجل الاستجابة للطلب المناسب فى الوقت المناسب، لحساب هذه العلاقة المتوازنة• وعندئذ يكون العرض المناسب من الانتاج الحيوانى بالكم والكيف الذى يلبى الطلب كلما امتدت يده • ويكون أيضا الطلب المعقول الذى يجاوبه العرض ولا يبخل عليه • وينظم التحرك الفصلى ويكفل استمرار العرض الذى يجاوب استمرار الطلب ، فى اطار التوازن الاقتصادى •

وهكذا يتعلم الحضور البشرى ، من خلال تجربته الاقتصادية وممارسته الحضارية ، وتشكيله الاجتماعى ، فى ربوع البداوة ، أو فى مواطن الاستقرار ، معنى هذه العلاقة الجديدة ، وجدوى التوازن لحساب هذه العلاقة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى • بل يتعلم كيف يصطنع هذه العلاقة وكيف يلتزم بكل موجباتها فى المكان والزمان ، ويحافظ عليها ، لحساب الهدف الاقتصادى • ومن خلال التجربة التى تنظم العلاقة بين العرض الذى لا يخذل والطلب الذى لا يسكت ، تستشعر الخبرة الجغرافية

الاقتصادية جيدا العوامل الطبيعية والعوامل البشرية التي تحكم هذه العلاقة أو تضبطها ٠

وكان حتما على العمل والاجتهاد الانتاجي الاقتصادي المعمول به في مواطن البداوة والرعي ، أو في مواطن الاستقرار والزراعة ، رغم الافتراق الحضاري والتباين الاجتماعي ، أن يبقى على أو أن يحافظ على التوازن الاقتصادي ولا يفرط فيه ٠ وهذا التوازن الاقتصادي بكل المعايير ، هو محصلة العلاقة السوية المنضبطة بين الانتاج والاستهلاك ٠ وكان حتما على هذا الاجتهاد أو هذه العناية أن توظف هذا التوازن الاقتصادي توظيفا مناسبا ، من أجل تعزيز مصالح الحضور البشري الذاتية والمشتركة ، في العرض والطلب ٠

ومعلوم أن نجاح الانسان وهو منتج ومستهلك ، في توظيف قدراته المبدعة وخبراته المكتسبة ، من أجل ضبط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، يجسد الانتصار الاقتصادي الحقيقي ٠ بل هو ينصر التعايش وينتصر لحساب الحضور البشري في ربوع البوادي اعتمادا على الرعي واقتناء الحيوان ٠ كما ينصر التعايش وينتصر لحساب الحضور البشري في مواطن الاستقرار اعتمادا على الزراعة وانتاج المحاصيل ٠ وينهي هذا الانتصار الاقتصادي تماما مرحلة الضيافة ، التي شهدت الحضور البشري في ربوع الأرض وهو حضور الضيف الثقيل أحيانا والخائف أحيانا أخرى ، وسجلت قبوله عطاء الانتاج الطبيعي قبول المضطر ، من أجل التعود الاستهلاكي وحاجاته الملحة ٠

وكم تلاعبت الطبيعة بمقومات الانتاج الطبيعي ، في كل موطن نزل الحضور البشري في ضيافته ، وهو يطلب التعايش في طلب العيش ٠ وكم تلاعبت المتغيرات الديموجرافية والحضارية واستخفت كثيرا بهذه الضيافة ، وحالفت الطبيعة ضد مصلحة الحضور البشري ٠ وكم تأرجح العطاء من الانتاج الطبيعي وهو العرض الوحيد بين زيادة وسخاء وحنو شديد يلبي الطلب أحيانا ، ونقصان وشح وقسوة شديدة ، لا تجاوب الطلب أحيانا أخرى ٠ وكم انتهك الانتاج المتفاوت ، العلاقة مع الاستهلاك ، وخذل الطلب وحجب عن الاستهلاك الاستجابة ٠

وكم كان التحول الاقتصادي الانتاجي الذي اصطنعته الثورة الاقتصادية مثيرا ورائعا ٠ وهو تحول رائع عندما ينهي الضيافة ومذلة الطلب ٠ وهو تحول رائع ومثير عندما يسيطر على الانتاج الاقتصادي لحساب سيادة الحضور

البشرى على الأرض . وهو تحول أكثر من رائع ، عندما يطوع الموارد ولا يطاوعها ، ويتفوق فى انجاح التعايش المطمئن فى ربوع الأرض .

* * *

النجاح الانتاجى وترسيخ التعايش :

كان التعايش فى مرحلة الضيافة غير مطمئن . بل قل ان الطبيعة هى التى كانت تملى بنود المصالحة التى تكفل هذا التعايش . ومن غير مقدمات تبرر أو بمقدمات تبرر ، كانت الطبيعة تنقض على هذه المصالحة ، وتخرب كل موجبات التعايش فى المكان . ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى معنى ومغزى التعايش فى شكله الجديد ، الذى تسفر عنه العلاقة الجديدة والمتجددة ، فى هذه المرحلة ، بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى .

واعتبارا من ثورة الانتاج فى العصر الحجرى الحديث ، تبدو فى الرؤية الجغرافية ، موجبات العلاقة الجديدة التى يرتكز عليها التعايش فى شكله الجديد . وما من شك فى أن التعايش فى هذا الشكل الجديد ، يتخذ الوضع الذى يخدم تحول حضور الانسان من ضيف يطلب العيش ويستخف به الانتاج الطبيعى أحيانا لأنه لا يملك الاعراض أو الاعتراض ، الى صاحب حق يطلب السيادة ولا يملك التفريط فيها أبدا . وبموجب هذا الحق ، يطلب التعايش ويملى بنود المصالحه التى يعتمد عليها هذا التعايش . ويعتمد هذا التعايش على القدرة التى تحسن توظيف العمل فى الانتاج الاقتصادى ، أو على الخبرة التى تتمادى فى تطويع الطبيعة حتى لا تنقض على موجبات المصالحة وحدها المناسب .

ومن وراء هذا التعايش الراسخ ، مصالحة تنصره وتنتصر له ، وتعامل ايجابى فعال مع موارد الأرض ، وعلاقة جديدة بين الانتاج والاستهلاك ، فى المكان والزمان . وهذا هو النجاح الانتاجى الذى يرسخ قواعد التعايش فى المكان من أجل العيش . وهو أيضا الذى يتصدى للمسئولية التى تؤمن المصالحة ، وتدعم التعايش الاقتصادى ومصيره فى المكان . بل قل أن نجاح المصالحة فى دعم التعايش ونجاح التعايش فى دعم الانتاج الاقتصادى ، ونجاح الانتاج الاقتصادى فى اقامة علاقة جديدة مع الاستهلاك البشرى ، هو عين ما يجسد معنى النجاح الانتاجى . ويسدد هذا النجاح الانتاجى خطوات ومسيرة السيادة على الأرض ، اقتصاديا وحضاريا واجتماعيا فى أى مكان .

وكأن النجاح الانتـــاجي الذى تبتنى بموجبه أو عليه كل قواعـــد واتجاهات التغير الى ما هو أفضل ، اقتصاديا ، وحضاريا واجتماعيا ، قـــد ارتكز بالضرورة على حسن صياغة العلاقة بين الانتاج والاســـتهلاك ، وهى تشد أزر التعايش وتحافظ على المصالحة بين الانسان والطبيعة عند حـــدها الأفضل • كما يرتكز أيضا على حسن توظيف هذه العلاقة فى شكلها الجديد بين أمرين هامين لحساب التعايش •

وهذان الأمران التى تنسق العلاقة الجديدة بينهما تنسيقا مناسبا ، على جانب كبير من الحيوية لأنهما يجسدان معا النبض الحقيقى للتعايش ، فى أى مكان ، وفى كل زمان • وهما فى اطار المعادلة الاقتصادية :

١ ـ تنشيط فاعلية الانتاج الاقتصادى تنشيطا واقعيا ومجددا ، ينهى استسلام الاستهلاك للانتاج الطبيعى ، أو ينهى قبول عرضه كمـا وكيفا ، القبول الشاكر حينا والمرغم الصاغر أحيانا أخرى • وهـــل كان من حق الطلب على العرض فى المـاضى ، أن يعترض عليه أو أن يعرض عنه ؟

٢ ـ تنشيط ارادة الاستهلاك البشرى الذى لا يكف ، تنشيطا واقعيا ومطمئنا ، يكفل تطويع الانتاج الاقتصادى للاستهلاك ، أو يكفل قبوله الملتزم بنداء الطلب كما وكيفا ، القبول المطيع أحيانا ، والملهوف أحيـــانا أخرى • وهل كان من حق العرض فى هذه المرحلة ، على الطلب ، أن يرفض الاستجابة له أو أن يتمرد عليه ؟

هذا ، وما من شك ، فى أن كل سؤال من هذين السؤالين له ما يبرره اقتصاديا • بل قل يستحق كل سؤال ، وهو وجيه ، أن يجد له البحث اجابة وجيهة • والاجابة الوجيهة عن هذين السؤالين ، هى التى تجســـد مفهوم واتجاهات العلاقة الجديدة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى• وهى أيضا التى تجسد جدوى هذه العلاقة فى التوازن الاقتصادى بينهما ، حتى لا يعرض الطلب عن العرض ويتمرد عليه ، وحتى لا يتمرد العرض على الطلب ويعرض عنه •

* * *

مفهوم تنشيط الانتاج الاقتصادى :

تنشيط فاعلية الانتاج الاقتصادى ، تنشيطا واقعيا ومحددا ، إعتبارا من هذه المرحلة الاقتصادية ، التى يتمتع فيها الانسان بحق السيادة والأمن على المصير الاقتصـــادى فى المكان ، مسألة حيوية يحتويهـــا مفهوم واضح وصريح • بل قل أنه مفهوم كاشف ، لقيمة العمل ، وجدوى الأداء ، ولأهمية الخبرة ، التى تكرس لحساب الانتاج الاقتصادى والسيطرة على مقوماته وعلى معدلاته وتنوعه فى المكان •

وهذا المفهوم الصريح الكاشف لجدوى العمل والآداء والخبرة . لا يمكن أن يعنى فقط ، اطلاق الطاقة الفاعلة ، وتوظيف القدرة المبدعة ، واستخدام الخبرة المــاهرة ، فى انجاز التعامل الاقتصادى النشيط مع موارد الأرض ، طلبا للانتاج الاقتصادى بكل قيمته أو جدواه الاقتصادية • بل لا يجب أن يعنى هذا المفهوم أيضا ، مجرد حسن الاختيار أو حسن توظيف موجبات هذا الاختيار لدى جنى ثمرات الانتـــاج الاقتصادى وعرضـــها العرض المناسب استجابة لنداء الاستهلاك وطلبه • ولكن ينبغى أن يعنى هذا المفهوم أشـياء كثيرة أخرى لأنه فضفاض وشديد المرونة •

ويعنى هـــــذا المفهوم الفضفاض فى الرؤية الجغرافية الاقتصـادية ، الاستعداد الاقتصادى والحضارى والاجتماعى فى وقت واحد لمواجهة التحدى فى المكان على ثلاث جبهات • ويواجه هذا الاستعداد التحدى عندما تتمرد الطبيعة على المصالحة وتحــول دون مضى التعايش ، فيقهره ويثبت قاعــدة التعايش والحضور البشرى المنتفع بهذا التعايش • ويواجه هـذا الاستعداد التحدى عندما يعترض سبل العمل الانتاجى الاقتصادى ، فيكبح جماحـــه ويشد أزر هذا العمل • ويواجه هذا الاســتعداد مرة ثالثة التحدى عندما يطعن التعامل بين العرض والطلب ، فيحبطه ويؤمن العلاقة التى تخدم هذا التعامل •

ومن غير هذا الاستعداد على صعيد الانتاج الاقتصادى وفاعليته ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، جيدا ، احتمالات تعثر الانتاج الاقتصادى • ولا يطاوع هذا التعثر بالضرورة روح ومنطق وطبيعة العــلاقة التى تحرس التوازن بينه وبين الاستهلاك البشرى • وقد يؤدى هذا التعثر أيضــا إلى تجميد فاعلية الانتاج الاقتصادى وحرمانه فعلا من التطور والنمو والارتقاء •

ومن شأن هـــــذا الإستعداد بكل أبعــاده الحضارية والاجتماعيـــة

والاقتصادية ، أن يدعم قدرات العمل ويشحذ الخبرة ويطور المهارة فى خدمة الانتاج الاقتصادى • ومن شأنه أيضا أن يحفز النمو والتطور ويحسن الآداء والوسيلة ، من أجل الانتاج الاقتصادى الأفضل • وهو بعد ذلك كله الصمود والتصدى لابطال مفعول التحديات أو لتطويع العقبات التى تواجه عمليات الانتاج الاقتصادى • ومن ثم يعمل هذا الاستعداد بكل الفاعلية والحيوية والجدوى فى صف الحضور البشرى ، انتصارا لحقه الاقتصادى فى الطلب أحيانا ، ولحقه الاقتصادى فى اختيار الطلب أحيانا أخرى ، لحساب الاستهلاك •

ومن شان هذا الاستعداد بكل أبعاده الحضارية والاجتماعية والاقتصادية أيضا ، أن يسعف ويدعم اجتهاد الانسان الانتاجى وهو يطوع موارد الأرض ولا يطاوعها • ومن شأنه أيضا أن ينصر اجتهاد وعمل الانسان الانتاجى ، وهو يمسك بزمام الانتاج الاقتصادى ويسيطر على مقوماته فلا تفلت منه • وهو بعد ذلك كله العناية واليقظة التى تحافظ على التزام هذا الانتاج فعلا بالاستجابة لحاجة الطلب أو بالانتصار لحساب الاستهلاك • ومن ثم يعمل هذا الاستعداد بكل الفاعلية والحيوية والجدوى ، فى صف الحضور البشرى ، انتصارا للعلاقة التى تبقى على التوازن الاقتصادى ، وترسخ سيادة الانسان على الأرض •

ومضى فاعلية الانتاج الاقتصادى ، والسيطرة على مقوماته وتنشيطه وتنميته ، فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح ، وهى مدعومة بهذا الاستعداد الذى يفتر ولا يتهاون ، والذى يتجدد ويتغير ، هو عين ما يعنيه الانتصار الاقتصادى • ويفضى هذا الانتصار حتما الى :

١ ـ أوضاع اقتصادية أنسب ، ولكن أكثر تعقيدا ، لأنها تنمو وتتطور لحساب الهدف الاقتصادى •

٢ ـ توليفة اجتماعية أفضل ، ولكن أكثر تماسكا ، لأنها تجاوب قوة جذب الهدف الاقتصادى •

٣ ـ تنمية حضارية أحسن ، ولكن أكثر تفتحا ، لأنها تدعم العمل لحساب الهدف الاقتصادى •

والربط بين الوضع الاقتصادى الأنسب ، والتوليفة الاجتماعية الأفضل ، والتنمية الحضارية الأحسن ، من وراء الهدف الاقتصادى ، يشد

أزره · ونجاح الهدف الاقتصادى لحساب الحضور البشرى الذى يمسك بزمام الانتاج الاقتصــادى هو علامة لا تضــل ولا تضــلل عن حجم المســئولية التى تصبح أمانة فى عنق العلاقة الجديدة فى اطار الهدف الاقتصادى · ونجاح هذه العلاقة الجديدة المسئولة ، عن التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، هــو علامة بارزة على جدوى كل التحولات التى تسفر عنها الثورة الانتاجية · كما هو علامة بارزة أيضا على جــدوى المتغيرات التى لم تعــنــد تستخف بالمصلحة الاقتصادية للحضور البشرى الا باختياره ، وتعمل لحسابه وتؤمن له مكانته لو أراد ، اقتصاديا وحضاريا واجتماعيا فى المكان والزمان ·

وبموجب هذه العلاقة وتوظيفها الناجح ، فى المــكان والزمان ، كان النمو الحضارى فى خدمة التغير الاقتصادى · وكان التغير الاقتصــادى فى خدمه التطور الاجتماعى · بل قل يرسخ ذلك - بكل تاكيد - ويدعم حركه الحياة · وتمضى حركه الحياة على الدرب ، منذ ذلك الحين ، والهدف اقتصادى والوسيلة حضاريه والتطور اجتماعى ·

وبموجب الترابط الذى توثقه هـــذه العلاقة الناجحة ، بين النمـــو الحضارى والتغير الاقتصادى والتطور الاجتماعى فى المكان والزمان ، يتحول حضور الانسان فى حضارة العصر الحجرى الحـــديث الى نفتح متنور أكثر فاعلية وجدوى · ويحسن آنذاك استخلاص المعادن واستخدامها(٢٠) · وهذا فى حد ذاته حدث حضارى بارز بكل المقاييس ، وهو أيضا حدث اقتصادى مثير أشد الاثارة ·

هذا ، ولا يقف مفعول هذا الحدث البارز أو المثير ، وكأنه ثورة عـــلى درب الحضارة فى نهاية العصر الحجرى الحديث عند حـد التحول فى النمط

---

(٢٠) فى اعتقاد جوردون تشايلد أن تحرر يد الانسان من اســتخدام الآلة الحجرية ، يضع مقومات ثورة كبرى · ومن مظاهر هذا التحول صناعة المعدن وتخصص طائفة من الناس فى تجهيز الآلة المعدنية · بل هى تحقق خطوة على درب التطور الاقتصادى من خلال الاستقلال الاقتصادى عن الزراعة والأرض الزراعية · ومن مظاهرها قيام المستوطنات التى تجمــع شمل الاستقرار من نوع لا يعكف على اســتخدام الأرض الزراعية والســكن فى القرية فى ريف الزراعة · ومن مظاهرها أيضا نشأة وتطور مفهوم التجارة على نطاق أوســع من ذى قبل ، وتوظيف بعض وسائل النقل (الحيوان الذى يجر العجلة) فى هذه المهمة ·
Childe, G. : Man makes Himself. London, 1936.
Childe, G. : What happened in History, London 1942.

الحضارى فقط واقتحام عصر المعدن . بل يتمادى مفعول هذا الحدث الحضارى العظيم ، لكى يلعب دورا مؤثرا وفعالا فى الوضع الاقتصادى الانتاجى من ناحية ، وفى البنية الاجتماعية وتشكيلها من ناحيه أخرى . ومن خلال هذا المفعول المؤثر اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا فى ترابط وثيق ، يتداعى ويتوالى التغير الحضارى والتغير الاجتماعى والتغير الاقتصادى فى المكان والزمان .

وبموجب هذا التغير ، تتسع قاعدة المتغيرات الحضارية والمتغيرات الاجتماعية والمتغيرات الاقتصادية . ويؤثر فعل هذه المتغيرات متفرقة أحيانا ومجتمعة أحيانا ، على حركة الحياة ، على كل درب ، وفى كل اتجاه . ويتجلى تأثير أو فعل هذه المتغيرات ، فى العلاقة التى تصطنع الصلة ، وتحرس التوازن الاقتصادى ، بين فاعلية الانتاج الاقتصادى ، ومطالب الاستهلاك البشرى .

ومن الطبيعى أن تجاوب هذه العلاقة أو تستجيب لفعل وتأثير هذه المتغيرات التى لا تهدأ ، ولكن من غير أن تغفل عينها المسئولة ، عن ضرورة التوازن الاقتصادى ، وتعتنى بحراسته وعدم التريط فيه . وبموجب هذه العناية ، تقوى العلاقة بين الانتاج والاستهلاك البشرى . بل وينتفع الحضور البشرى بكل نتائج هذه العلاقة القوية ، فتقوى قبضة السيطرة على الانتاج الاقتصادى ، وتترسخ مكانته فى مقام السيادة على الأرض .

وهكذا يعرف الحضور الانسانى مصلحته فى الأوضاع الاقتصادية الأنسب والأكثر تعقيدا ، التى تجسد الهدف الاقتصادى . وفى التنمية الحضارية الأنسب والأكثر تفتحا التى تنجز هذا الهدف ، وفى التوليفة الاجتماعية الأفضل والأكثر تماسكا التى تنتفع بهذا الهدف . ويعرف هذا الحضور البشرى أيضا ، كيف يوظف هذه العلاقة ، فى السيطرة على وسائل ومقومات الانتاج الاقتصادى وقاعدته العريضة ، فلا يفلت منه أو من بين يديه أبدا . كما يعرف جيدا بعد ذلك كله ، كيف يطوع بموجب السيطرة على مقومات الانتاج ووسائله ، العرض حتى لا يخذل أو يتمرد على طلب الاستهلاك .

وفى مقابل هذه العلاقات المتبادلة ، التى تزداد بها سيادة الحضور البشرى رسوخا ويشتد ساعده فى المكان والزمان ، يعرف حدود المسئولية اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ، ويتحمل أعباءها . بل يوظف الحضور البشرى

- بكل العناية - هذه المسئولية توظيفا مناسبا ، فى تنشيط فاعلية الانتاج الاقتصادى ، وهذا هو الهدف ، وفى توسيع قاعدة هذا الانتاج ، وهذا رافد مهم يكتمل به الهدف • وبموجب ذلك التنشيط والتوسيع ، يعرف الحضور البشرى لماذا وكيف والى أى حد ، يسيطر على جدوى التوازن الاقتصادى ، فى اطار العلاقة التى لا تغفل وهى تحرس هذا الاتزان ، بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى •

ويقوم الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى الثورة الاقتصادية الانتاجية تقويما صحيحا وكاشفا عن ايجابياتها • ويجسد هذا التقويم الجغرافى دورها الفعال ، فى التغير الاقتصادى الذى يؤمن الحاجة ويلبى طلب الاستهلاك ، وفى تنظيم التشكيل الاجتماعى فى ربوع البداوة ، وفى ربوع الاستقرار الذى ينهض بالمهمة الانتاجية لحساب الاستهلاك ، وفى صياغة النمو الحضارى على مفترق الطرق التى يفترق عندها انتاج وطلب واستهلاك البداوة والاستقرار • وعلى كل طريق من هذين الطريقين ينكب كل فريق فى مكانه على تنشيط فعالية الانتاج الاقتصادى الحيوانى ، والانتاج الاقتصادى الزراعى •

وفى اطار الرؤية الجغرافية لهذا التنشيط على هذين الطريقين ، يبدو كيف يشترك التغير الاقتصادى ، والتشكيل الاجتماعى ، والنمو الحضارى ، اشتراكا متعاونا ومتداخلا ، فى صيغ هذا التنشيط الانتاجى الاقتصادى • كما يظهر أيضا كيف تمضى فاعلية هذا التنشيط ، فى الاتجاه المناسب اقتصاديا ، لكى يجاوب الانتاج الاقتصادى توسيع وتنويع الطلب ، ولكى يجارى الاتجاه الى اختيار الطلب ، لحساب الاستهلاك فى المكان •

وفى مقابل هذا التنشيط الانتاجى الاقتصادى ، الذى لا يهدأ فى المكان ، يمضى الاهتمام والعناية والعمل على تنشيط ارادة الاستهلاك التى لا تكف ولا تسكت عن الطلب واختياره • ويكون المطلوب أن يرقى الاستهلاك الذى تحررت ارادته ، الى مستوى الانتاج الاقتصادى وتصاعد قدرته على العطاء والعرض والاستجابة التى تطاوع الطلب • ويكون المطلوب أيضا أن نتبين فى اطار الرؤية الجغرافية ، كيف لم يغفل تنشيط فاعلية الانتاج الاقتصادى فى مقابل تنشيط ارادة الاستهلاك ، أبدا ، عن التطويع المتبادل بين الانتاج والاستهلاك الذى يكفل العلاقة السوية بين العرض والطلب •

* * *

مفهوم تنشيط الاستهلاك البشرى :

تنشيط ارادة الاستهلاك البشرى ، تنشيطا واقعيا ومطمئنا ، اعتبارا من هذه المرحلة الاقتصادية الانتاجية التى يلتزم فيها الانتاج الاقتصادى بالاستجابة الوفية لحرية الطلب الذى لا يسكت ، مسألة حيوية يحتويها مفهوم واضح وصريح . بل قل — بكل اليقين — انه مفهوم كاشف تماما لحق الاستهلاك فى اختيار الطلب وتنوع مصادره وتصاعد معدلاته ، فى المكان .

وهذا المفهوم الصريح الكاشف ، لحق الطلب والاختيار والتنوع والتمادى فى الزيادة ، لا يمكن أن يعنى فقط ، فك القيود وتحرير الاستهلاك أو التخفف من الالتزامات وترك الحبل على الغارب ، حتى يلتهم الطلب الانتاج الاقتصادى التهاما متهورا من غير ضبط أو انضباط . بل ولا يجب أن يعنى هذا المفهوم أيضا ، مجرد حسن استشعار الأمن والاطمئنان على الوضع والمصير الاقتصادى ، لدى امتداد يد الانسان المتحررة ، فى طلب ثمرات الانتاج الاقتصادى وعروضه ، لحساب الاستهلاك البشرى . ولكن ينبغى أن يعنى هذا المفهوم أشياء كثيرة أخرى ، لأنه فضفاض وشديد المرونة .

ويعنى هذا المفهوم الفضفاض ، فى الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، الاستعداد الاقتصادى والحضارى والاجتماعى فى وقت واحد ، للالتزام الحقيقى أو الجاد على ثلاث جبهات . ويضبط هذا الاستعداد يد الطلب التى تمتد الى الانتاج الاقتصادى وتحول دون طعن قدرته والحاق الضرر بالمصلحة الاقتصادية . ويضبط هذا الاستعداد التعامل المباشر وغير المباشر مع الانتاج الاقتصادى ، ويحول دون استخفاف أى منهما بالآخر . ويضبط هذا الاستعداد سلوك الاستهلاك وتطلعاته ويحول دون التمادى فى موجبات التطلع وتنشيطه ، حتى يؤمن العلاقة المتزنة التى تخدم المصلحة المتبادلة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى .

ومن غير هذا الاستعداد على صعيد الاستهلاك البشرى وفاعليته ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا احتمالات انحراف السلوك الاستهلاكى انحرافا يغرر به ويسىء الى حريته أو تحرره . ولا يطاوع هذا الانحراف بالضرورة روح ومنطق وطبيعة العلاقة الحميدة التى تحرس التوازن بينه وبين الانتاج الاقتصادى . وقد يؤدى هذا الانحراف الى تضليل مناشط الاستهلاك وحريته ، والى حرمانه فعلا من التطور والتنشيط السوى ومن استجابة الانتاج الاقتصادى له ، فى المكان .

ومن شأن هـــذا الاستعداد ، بكل أبعاده الاقتصادية والحضـــارية والاجتماعية ، أن يهذب سلوك الطلب ، ويطوع الاستهلاك البشرى وهـــو يحصل على احتياجاته • ومن شأنه أيضا أن يقوم سلوكه العام والخاص ، انتصارا لنشاط الانتاج الاقتصادى ، الذى لا ينبغى أن يرهقه الطلب لحساب الاستهلاك • وهو بعد ذلك كله الهـــدى والرشـاد الذى يحرس تنشيط الاستهلاك البشرى وحريته • ومن ثم يعمل هذا الاستعداد بكل الفـــاعلية والعناية والاهتمام فى صف الحضور البشرى انتصارا لحقه الاقتصـادى فى الطلب أحيانا ، ولحقه الاقتصادى فى اختيار الطلب أحيانا أخرى ، من الانتاج الاقتصادى •

ومن شأن هذا الاســـتعداد بكل أبعاده الاقتصـادية والحضـــارية والاجتماعية ، أن يوجه عناية واهتمام التعامل الاستهلاكى البشرى ، وهـــو يطوع الطلب ولا يطاوعه • ومن شأنه أيضـــا أن ينصر اهتمام الانسـان الاستهلاكى ، وهو يطلب أو يختار الطلب فيجاوبه الانتاج الاقتصادى ، ولا يستخف به العرض أو يتهاون فى حقه • وهو بعد ذلك كله العناية واليقظة على التزام الاستهلاك البشرى فعلا بالتعامل السليم مع الانتاج الاقتصادى • ومن ثم يعمل هذا الاستعداد بكل الفاعلية والحيوية والجـــدوى ، فى صف الحضور البشرى انتصارا للعلاقة التى تبقى على التوازن الاقتصـــادى بين الانتاج والاستهلاك ، وفى ترسيخ سيادته على الأرض •

ومضى تنشيط ارادة الاستهلاك البشرى والسيطرة على موجبات الطلب وتطلعاته ، فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح وهى مدعومة بهذا الاستعداد ، الذى لا يفتر ولا يهدأ ، والذى يتجدد ويتغير ، هو عين ما يعنيه الانتصـــار الاقتصادى ، فى المـــكان والزمان •• ويفضى هذا الانتصار الاقتصـــادى حتما الى :

١ ــ دعم الأوضاع الاقتصادية الأنسب وهى أكثر تعقيدا ، لأنها تنمو وتتطور لحساب الهدف الاقتصادى •

٢ ــ دعم التوليفة الاجتماعية الأفضل وهى أكثر تماسكا ، لأنها تجاوب قوة فعل الهدف الاقتصادى •

٣ ــ دعم التنمية الحضارية الأحسن وهو أكثر تفتحا ، لأنهـــا تدعم التعامل لحساب الهدف الاقتصادى •

والربط الوثيق بين تنشيط ارادة الاستهلاك والسيطرة على موجبات الطلب وتطلعاته ، فى اطار الاستجابة التى تدعم الوضع الاقتصادى وتقوى التوليفة الاجتماعية ، وتنور التنمية الحضارية ، هو علامة لا تضل ولا تضلل المسئولية التى تصبح أمانة فى عنق العلاقة الجديدة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى • وما من شك فى أن نجاح أو توفيق التعامل بموجب هذه المسئولية ، هو علامة بارزة أيضا على جدوى كل التحولات الاقتصادية والحضارية والاجتماعية التى تسفر عنها الثورة الاقتصادية الانتاجية ومضى مراحلها المجددة والمتجددة • كما هو علامة بارزة أيضا على جدوى المتغيرات المبنية على هذه التحولات ، وهى التى لم تعد تستخف أو تستهين بمصلحة الانسان الاقتصادية على غير ارادته •ولكن تعمل لحسابه وتطاوعه حتى تؤمن له مكانته فى مقام السيادة اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا •

وبموجب هذه العلاقة الجديدة وتوظيفها الناجح وأدائها الاقتصادى الصحيح ، يكون الالتزام الجاد والمتبادل بين تنشيط ارادة الاستهلاك البشرى المتحررة ، وفاعلية الانتاج الاقتصادى النشيط • وبموجب هذا الالتزام الجاد والمتبادل بين الطرفين ، تنشأ أمور كثيرة مهمة لحساب حركة الحضور البشرى على الدرب • وتبدو هذه الأمور ، وكانها ترتب وتجهز وتعد وتحسب حساب وصول حركة الحضور البشرى ، الى نقطة تحول جديدة ومثيرة على الدرب • وتتاتى عند نقطة التحول المثيرة ، انطلاقة جديدة ومجددة ، تؤثر فى شكل وقوة وفاعلية العلاقة ، وفى قدرتها وعنايتها بالتوازن الاقتصادى ، بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى •

وتصطنع هذه الانطلاقة الجديدة والمجددة ، الاطار العام للالتزام المتبادل بين حرية تنشيط الطلب لحساب الاستهلاك فى جانب ، والسيطرة على المقومات الفاعلة النشيطة لحساب الانتاج فى جانب آخر • وتتبين الرؤية الجغرافية فى هذا الاطار كيف :

١ — يلاحق هذا الالتزام الجاد الحضور البشرى ، ويحمله المسئولية الصعبة ، حتى لا يغفل أو يتهاون فى أداء عمليات الانتاج الاقتصادى وتنشيطها ، استجابة للطلب أو لاختيار الطلب وحريات ارادة الاستهلاك ودواعى تنشيطها •

٢ — يرشد هذا الالتزام الجاد الحضور البشرى ، ويحمله المسئولية

الواعية ، حتى لا يتمادى ولا يشط ولا يتهور فى الطلب ، أو فى اختيار الطلب ، انتهاكا للانتاج الاقتصادى وجدوى عطائه ودواعى وموجبات **تنشيطه** •

٣ - ينصر هذا الالتزام الجاد الحضور البشرى ، ويحمل عنه ومعه وله أعباء المسئولية ، ويحمى مصالحه الاقتصادية حتى تسيطر قبضته القوية على العلاقة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى أو على أهم موجبات التوازن الاقتصادى بينهما •

واذا كانت العملية الاقتصادية الانتاجية ، قد تلمست فرض هذا الالتزام الجاد بين الطرفين ، وهيأت العلاقة التى تعتنى بهذا الالتزام ، وتوظفه التوظيف المناسب لحساب التوازن الاقتصادى بينها ، فان أهم مظاهر هذا الانجاز ، تتمثل فى تجسيد المصلحة المشتركة لكل الحضور البشرى فى **العملية الاقتصادية • واذا كانت العملية الاقتصادية الانتاجية** ، قد نجحت بموجب توظيف هذه العلاقة فى حراسة التوازن الاقتصادى نجاحا حقيقيا ، فى انجاز ودعم التغير اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا للحضور البشرى ، فان أهم مقومات هذا النجاح ، تتمثل فى تأكيد جدوى الالتزام فى ترسيخ المصلحة المشتركة لهم جميعا فى **هذا التوازن** •

ولقد جمعت هذه المصلحة المشتركة فى العملية الاقتصادية الانتاجية ، أوصال الحضور البشرى ، وألفت ونسقت بين الانتاج والمنتجين والاستهلاك والمستهلكين • بل لقد صفت هذا الحضور البشرى وأطرافه المعنية ، فى تركيب هيكلى متماسك حول هذه الجدوى الاقتصادية ، على اعتبار انهم جميعا **أصحاب الحق الواحد** ، فى صلب وسلامة هذه المصلحة المشتركة ،الاقتصادية والاجتماعية والحضارية •

* * *

الالتزام المتبادل بين الانتاج والاستهلاك :

وهكذا يبدو أن تنشيط الانتاج الاقتصادى واجب لا يجوز التفريط فيه • كما يبدو أن تنشيط الاستهلاك البشرى حق لا يجوز التمادى فيه • وأفضل علاقة بين الحق الذى لا يجوز التمادى فيه والواجب الذى لا يجوز التفريط فيه ، هى العلاقة التى تنمو وتتأتى فى اطار الالتزام المتبادل بين الطرفين• وقل ان هذا الالتزام هو الذى يبقى مسيرة الحياة على درب الصواب•

ويبدو واضحا فى هذه المرحلة مبلغ التزام بعض الحضور البشرى الذى يتولى أمر الانتاج الاقتصادى ، وهو صاحب خبرة ومهارة وقدرة ، لا تكف عن العمل وأداء الواجب • كما يبدو واضحا مبلغ التزام كل الحضور البشرى الذى ينهمك فى الطلب لحساب الاستهلاك البشرى ، وهو صاحب مصلحة وتطلع وارادة لا يسكت عن تأمين حقه والحصول عليه • والتزام هذا البعض من الحضور البشرى ، قبل الكل من الحضور البشرى ، يجسد معنى ومغزى المصلحة المشتركة ، التى تجمع بين الواجب والحق • كما يجسد أيضا جدوى العلاقة ، التى تطلب أو التى تستجيب لهذا الالتزام •

وقل - بكل اليقين - أن هذه العلاقة التى تستجيب لهذا الالتزام ، وتتجمع بموجبها الاطراف المعنية حول المصلحة الاقتصاديه المشتركة ، تلعب دورا بارزا فى توثيق الروابط والصلات فى بنية التشكيل الاجتماعى • كما تلعب دورا مهما وفعالا ، فى تحديد موجبات وأهداف المصلحة المشتركة ، التى يشترك فيها أفراد التشكيل الاجتماعى ، وفى تهيئة واعداد أفراد الحضور البشرى للقبول بهذا الالتزام •

وفى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، تتأكد جدوى هذه المصلحة الاقتصادية المشتركة وهى قوة جذب واستقطاب ، يجمع ويلم شمل الأفراد فى التشكيل الاجتماعى • وفى اطار هذا التشكيل الاجتماعى ، لا يفرط الفرد فى الارتباط الاجتماعى بالجماعة ، ولا تفرط الجماعة فى الفرد • وما من شك فى أن الالتزام الذى يجمع بين البعض من الحضور البشرى وهو يتخصص فى الانتاج ، والكل فى هذا الحضور البشرى وهو يطلب لحساب الاستهلاك ، هو الذى يشد أوصال كل الأفراد والعناصر من ذكر وأنثى ، فى بنية وتكوين التشكيل الاجتماعى فى المجتمعات المنتجة ، مجتمعات الاستقرار والزراعة أو مجتمعات البداوة والرعى •

وهذا معناه ، أن المصلحة الاقتصادية المشتركة التى تجمع بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى ، هى بذاتها قوة الجذب التى تستقطب الحضور البشرى الاجتماعى فى ربوع الانتاج • بمعنى أنها هى التى تؤلف بين عناصر هذا الحضور البشرى الاجتماعى وتصطنع المادة اللاحمة بين لبنات هذا البناء الاجتماعى • كما أنها هى التى ترسى قواعد الحق المشترك ، فى بناء بشرى متماسك ، اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا •

وتكوين هذا البناء البشرى المتماسك ، اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا ،

الذى يتجمع حول المصلحة الاقتصادية المشتركة فى المكان المعين ، يدعو الى تامين الحق والواجب فى هذه المصلحة . وهـــذا هو الارهاص الحقيقى الذى يبشر بتحول هام وجديد . وقد يعنى ثورة من جديد على الدرب ، تنتفع بها عناصر وأفراد هذا البناء البشرى الاجتماعى . ولا تصطنع هذه الثورة فى هذه المرة حاجه ، أهم من تحويل العلاقة التى تحرس التوازن الاقتصادى بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى ، لحساب المصلحة الاقتصـاديه المشتركة الى نظام وقبضة قويه . ويسيطر هذا النظام وينظم التزام الأطراف المعنيه ، بالمحافظة على المصلحة الاقتصادية المشتركه . بل قل انه يقبض بقبضته القوية على زمام الحقوق المتبادلة بين الشركاء فى هذه المصلحه .

هذا ، وما من شك فى أن الحاجـــة الى صيانة المصلحة الاقتصـــادية المشتركة ، والى ضمان الحق فيهـــا لحساب كل الأطراف المعنية ، مســألة منطقية . كما أن الحاجة الى دعم ومظاهرة هذا التوازن الذى يصون هـــذه المصلحة الاقتصادية المشتركة ، ولا يضيع حق الأطراف المعنية فيها ، ولا يهمل فى واجب الأطراف المعنية فيها ، مسألة على جانب كبير من الأهميـة والحيوية .

ومن ثم تؤدى هذه الحاجة الى اتجاه البناء البشرى والاجتمـاعى ، فى المكان الذى تتأتى فيه المصلحة الاقتصادية المشتركة ، اتجاها ، يستوجب التحول الى النظام والتنظيم . وهذا الاتجاه الاجتماعى ، الى طلب النظـــام والبحث عن موجبات التنظيم ، هو عين ما يعتنى به التشكيل الاجتماعى ، ويتطلع الى تحقيق الهدف التنظيمى . ومن أجل هـــذا الهدف التنظيمى ، تكون ثورة نظامية على الدرب لحساب الحياة . وكأن الالتزام المتبادل بـين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى ، هـــو الذى يمهد ويجهز ويعـد المسرح ، لقيام النظام بدوره التنظيمى ، لحساب الشركاء فى هذا الالتزام ، وأصحاب الحق المشترك فى المصلحة الاقتصادية المشتركة .

***

الثورة النظامية وقيـام النظام :

النظام ، هو الذى يؤكد سيادة الحضور البشرى المتماسك اجتماعيا ، والمطمئن اقتصاديا ، والمتنور حضاريا ، على الأرض . وهو أيضا الذى يؤمن حق هذا الحضور البشرى الاجتماعى ، فى السيطرة على مقومات الانتاج فى

جانب ، وعلى دواعي ومبررات الاستهلاك في جانب آخر ، في ربوع هـــذه الأرض • وهذا معناه أن الحاجة الملحة الى النظام وقيام النظام ، والانصياع للتنظيم ، قد تأتت في المكان والزمان ، لكي تلبى وتجاوب النضج الاجتماعي والاقتصادي والحضاري ، الذي يتحقق بموجب الثورة الاقتصادية الانتاجية•

والنظام تحول وتغير وانتظام والتزام له ما يبرره اجتماعيا واقتصاديا• وهو انتقال حضاري من حالة وأوضاع اللانظام وعدم الانضباط والتسيب ، الى حالة وأوضاع النظام والانضباط والالتزام • وما من شك في أن درجـة من درجات النضج الحضاري والتغير الاقتصادي والنمو الحضاري ، هي التي تجهز وتؤهل الحضور الاجتماعي لهذا التحول والانتقال الحضاري • ولا يعني هذا التحول والانتقال الحضاري شيئا غير ثورة ترفض عدم الانضباط وتتمرد على التسيب ، وتطلب النظام وتتطلع الى الانضباط •

وطلب النظام والتطلع الى الانضباط ، هو في الرؤية الجغرافية تعبـير عن مبلغ استشعار المســئولية في اطار التشكيل الاجتمـــاعي • وتكون المسئولية هي مسئولية الجماعة عن الفرد وقبله ، وهي مسئولية الفرد قبل الجماعة وعنها • ومن خلال هذه المسئولية العامة والخاصة ، ومن خلال هذه المسئولية المتبادلة ، يكون النظام العين التي تسهر على هذه المسئولية وتتحمل أعباءها ، لحساب الحضور الاجتماعي • ويبدو النظام وكأنه القبضة القـوية الحاكمة التي تمسك بزمام المصلحة المشتركة على الصعيد الاجتماعي • وهي التي يوكل اليها أمر الالتزام والمســئولية المتبادلة ، بين الانتاج والمنتجين والاستهلاك والمستهلكين في اطار التوازن الاقتصادي الأنسب •

وهذا معناه أن النظام ضبط وانضباط ، في خدمة الهدف الاجتماعي ، وفي خدمة الهدف الحضاري ، وفي خدمة الهدف الاقتصادي • ولا يستوجب هذا النظام في أي شـــكل وعلى أي مستوى شيئا أهم من الحـق الملتزم في المصلحة المشتركة ، التي تجسدها هذه الأهداف ، لحساب الحضور البشري الاجتماعي ، وسيادته على الأرض • كما لا يستوجب أيضا شيئا أخطر من الواجب الملتزم قبل هذه المصلحة المشتركة في المكان والزمان •

واذا كانت الثورة الاقتصــــادية قد أمنت حق الحضـــور البشري في التحرر من قبضة الانتـــاج الطبيعي ، وأمنت واجب الحضـــور البشري في السيطرة على الانتاج الاقتصادي ، فان الثورة النظامية قد استوجبت فرض النظام ، لتأمين العلاقة المشروعة بين الحق والواجب ، في اطار المصــــلحة

الاقتصادية على الحضور البشرى الاجتماعى . وكان هذا النظام مطلوبا بالحاح بعد الانشطار الحضارى والاجتماعى ، على درب الانتاج الاقتصادى .

وما من شك فى أن موجبات الانشطار الحضارى والاجتماعى والاقتصادى بين البداوة والاستقرار ، كانت طبيعية بحتة . ومن ثم عاش كل فريق منهما نمط حياته فى ربوع البوادى والمراعى الرحبة ، أو فى مواطن الاستقرار المطمئن . وفى اطار كل نمط متميز من هذين النمطين الاقتصاديين ، سار كل نمط منهما على دربه الحضارى ، وعاش تشكيله الاجتماعى ومارس عمله وتجربته وانتاجه الاقتصادى . ولقد جاوب كل فريق منها فى اطار ما يخصه ، يرعى حاجة الاستهلاك ويلبى الطلب واختياره ، فى المكان والزمان .

وفى مواطن **البداوة** ، عاش مجتمع الرعاة ، الشطر الحضارى البدوى ونمط حياته الاجتماعية . واعتمد هذا المجتمع الرعوى على الحركة وعدم الثبات فى ربوع المراعى ، لتلبية حاجة القطعان . ووظف هذه القطعان ، وكل اجتهاده وممارسته وتجربته ، فى خدمة الانتاج الحيوانى الاقتصادى ، لكى يلبى طلب ويجاوب حاجة الاستهلاك .

وفى مواطن **الاستقرار** ، عاش مجتمع الزراع ، الشطر الحضارى الزراعى ، ونمط حياته الاجتماعية . واعتمد هذا المجتمع الزراعى على الثبات وعدم الحركة والارتباط الوثيق بالأرض . ووظف هذه الأرض وكل اجتهاده وممارسته وتجربته ، فى خدمة الانتاج الزراعى الاقتصادى ، لكى يلبى طلب ، ويجاوب حاجة الاستهلاك .

وبصرف النظر عن الفروق الحضارية والاجتماعية والاقتصادية ، بين من يعتمد على الحركة وعدم الثبات فى الانتاج الحيوانى ، ومن يعتمد على الثبات والاستقرار فى الانتاج الزراعى ، يكتسب الطرفان كل فيما يخصه الحق فى الأرض . بل قل ينشأ بموجب هذا الحق الولاء للأرض ، التى يستشعر مصلحته فيها وسيادته عليها وواجبه نحوها . ويمضى الاستقرار ، وتمضى البداوة ، كل فيما يستحقه أو ينتمى اليه ، فى العمل والأداء وترسيخ العملية الاقتصادية الانتاجية ، التى يتفرغ لها أو يأخذ بها منتجا ، أو التى يعتمد عليها أو التى ينال منها مستهلكا .

هذا ، وما من شك ، فى أن هذا العمل والأداء من أجل الانتاج الحيوانى

أو من أجل الانتاج الزراعى ، والسيطرة على مقومات كل منهما ، هو الذى يصطنع ويدعو الى افتراق الولاء للأرض . وهو الذى يستوجب توجه كل طرف من هذين الطرفين المنتجين فى سبيل معين ، حتى تفترق بها السبل على درب العمل والانتاج اقتصاديا وحضاريا واجتماعيا .

وعلى هذا الدرب ، يرسخ كل طرف منها حقه فى العملية الاقتصادية الانتاجية وواجبه . كما يرسخ كل طرف منهما أيضا حقه وواجبه فى توظيف العلاقة التى تحرس التوازن بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى . وما من شك أيضا فى أن هذا الاستحقاق فى العملية الاقتصادية المنتجة ، يستوجب التوجه بكل طرف من هذين الطرفين المنتجين — البداوة والاستقرار — فى اتجاه خاص . ويكفل الاتجاه الخاص لكل طرف منهما تكوين النظام الأنسب الذى يحرس هذا الاستحقاق فى الارض وفى الوجود عليها وفى التعايش فى ربوعها ، وفى الانتفاع بمواردها .

* * *

النظام فى مجتمع البداوة :

على صعيد البداوة ، تسفر العملية الاقتصادية الانتاجية عن انتاج الغذاء وتأمين الطلب لحساب الاستهلاك . وفى ربوع البادية ، تكون العناية والاهتمام بالحق فى الأرض والقطيع ، التى تكفل المصير الاقتصادى المشترك . ويستشعر الحضور البشرى البدوى فى هذه الأرض ، الأمان والاطمئنان على المصلحة الاقتصادية المشتركة ، من خلال الحركة الفصلية المنتظمة فى ربوع البادية الفسيحة ، طلبا للماء والكلأ .

ويرسخ الحق فى هذه المصلحة الاقتصادية المشتركة ، والمصير المشترك ، ويؤكد الواجب أيضا ، العلاقة بين الأطراف المعنية . وتكون هذه العلاقة علاقة منفعة متبادلة بالفعل ، بين الطرف الذى يتقن العمل ويكلف به فى حقل الانتاج ويملك وسائله وأدواته والخبرة فى جانب ، والطرف الآخر الذى يطلب حصته من هذا الانتاج الحيوانى لحساب الاستهلاك فى جانب آخر ، فى مجتمع البداوة والرعى .

وعلى هذا الصعيد الواسع الفضفاض ، تمضى البداوة فى حركة لا تفتر ويتحقق الانتاج ، وهو الهدف الاقتصادى . وتمضى العلاقة بين من يحق له الحق ويحق عليه الواجب ، وتحرس التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وتحقق

المصلحة الاقتصادية المشتركة • ومن ثم يستوجب هـــذا الوضع من كـل الاطراف المعنيين بالمصلحة الاقتصاديه المشتركة ، بناء التشكيل او التركيب الهيكلي للبناء الاجتماعي • ويضم هذا التشكيل أو هذا البناء أوصال القبيلة•

ومن خلال الحاجة الملحة الى القبضة القوية التي تثبت وتحافظ عـلى العلاقه المتبادلة ، لحساب الاطراف المعنيين ، ومن خلال الحاجه الى القبضـه القويه التى تمسك بزمام الحق العام والحق الخاص فى المصلحة الاقتصـاديه المشتركه ، تتلمس البداوة النظـام • بل تبتنى النظام وتعتمد عليـه فى الضبط والانضباط • ويصبح هذا النظام القبضه القـوية التى تمسك أو التى لا تفرط أبدا في الضبط والانضباط • ويحسن النظام توظيف العلاقه. التى تحرس التوازن فى اطار التعامل بين الانتاج والاستهلاك ، توظيفـا مناسبا •

ومن خلال الحاجة الملحة الى القبضة الحازمة التي تفرض هـذا النظام والانتظام ، وتمتلك الكلمة المسموعة والأمر النـافذ ، والقرار المطاع الذى لا يواجه الرفض أو العصيان أو التمرد ، تتلمس البداوة القوة المهابة التي تؤمن النظام • وتعرف البداوة كيف تعثر على هذه القوة المهابة • وتتخذ من شيخ القبيلة ، وهو الاكبر سنا ، والأعز قدرا ، والاعظم جاها ، والأقوى سلطانا ، زعيما وقائدا لهذا النظام • بل تعرف البداوة أيضا كيف تقبـل وتطمئن الى قبضة شيخ القبيلة القوية التى تمسك بزمام النظـام(٢١) • ويتحمل شيخ القبيلة مسئولياته ويوظف هيبته وكلمته وأمره فى خـدمة الانتظام •

والاتجاه البدوى الى النظام وموجبات النظام ، واختيار شكل وزعامة هذا النظام ، اتجاه له ما يبرره اجتماعيا • ووضع الضوابط والأحكام التي يحكم بها النظام ، وسريان مفعول وتطبيق هذا النظام ، وضع له ما يبرره اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا • بل قل – بكل اليقين – أن هذا هو عين ما يعنى التحول الاجتماعي والاقتصادى والحضارى الى وضع يطلب النظـام والانتظام فيصطنعه(٢٢) •

وفي هذا الوضع ، يقر مجتمـع القبيلة في ربوع البـادية الضبط

---

(٢١) فؤاد محمد الصتار : دراسات فى الجغرافية البشرية ، ص ١٣٣ •

(٢٢) Forde, D. : Habitat, Economy & Society London 1952.

ويعترف بموجبات الانضباط . ويوظف شيخ القبيلة النظام التوظيف الأنسب على صعيد البداوة . وتنضبط بموجب هذا النظام حركة الحياة ، في اطار تشكيل القبيلة الاجتماعي لحساب المصلحة الاقتصادية المشتركة . ولأن السلطة التي تتولى أمر النظام تكون هي السلطة الأبوية ، وكلمتها مسموعة ومهابة ، تتولى زعامة هذه السلطة أمر كل مسئوليات النظام . بل هي التي تأخذ بزمام الحكم والضبط والالتزام على كل المستويات .

وما من شك في أن هذا الضبط والحكم والالتزام الذي يتولاه شيخ القبيلة ، يترجم التقاليد والسنن والشرائع والعرف السائد في الباديه ، ويمسك هذا الضبط جيدا بزمام المصلحة المشتركة الاقتصاديه ، في العملية الانتاجية ، لحساب أهل البادية . ولا ينبغي أن نشك في جدوى الانصياع لهذا الضبط في تنظيم حركة الحياة وفي ضمان الحق والواجب الاقتصادي والاجتماعي . ولا ينبغي أن نتشكك أيضا في جدوى تطبيق أو سريان مفعول هذا الضبط الذي يعرف كيف يحافظ أو يبقى على العلاقة المتوازنه بين الانتاج والاستهلاك .

ويضبط هذا النظام الحق في المرعى والحق في القطيع والحق في مورد الماء ، وعينه لا تغفل . ويضبط النظام أيضا الواجب في مقابل هذا الحق ، وكلمته لا ترد . ويكرس هذا الضبط العنايه بالتوازن الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك . ومع ذلك يبيح هذا النظام لمجتمع البدو ، في حالات الشدة أو القحط التي تخل بهذه العلاقة أو التي تنتهك هذا التوازن الاقتصادي وتفسده وتسيء اليه ، أن تكون الاغارة والغزو والسلب والنهب(٢٣) ، سبيلا مشروعا لاعادة هذا التوازن لحساب الاستهلاك ، وهو الهدف الاقتصادي .

والنظام الذي يوظف الالتزام والضبط في سبيل المحافظة على العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك ، ويقر شرعية العدوان وممارسته ، عندما يتناقص الانتاج ويقصر في حق الطلب ، ويبيح السلب والنهب في سبيل استعادة التوازن الاقتصادي ، يعبر عن أقصى درجة من المرونة . وتسوى مرونة النظام وتخلط بين الحق الشرعي والحق غير الشرعي . بل قل هذا

---

(٢٣) Page, J.W. : From Hauter to Husband man, London 1939.

شكل من الأشكال التى يطوع فيها الحرص والمحافظة على التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك النظام • وبموجب هذا التطويع حتى ولو لم يكن له ما يبرره يطاوع النظام •

وبموجب هذا التطويع ، يطاوع النظام المبررات ، لاستكمال النقص فى الانتاج الحيوانى عندما يتأتى التقتير • وبهذه الاضافة التى يجنيها مجتمع البداوة أو التى يحصل عليها بالاغتصاب والنهب ، يسجل النظام على نفسه استباحة الحق غير المشروع • ولا يجد مجتمع البداوة فى ذلك الاغتصاب للحق غير المشروع من الغير ، خروجا على النظام ، أو انتهاكا للانضباط الذى يفرضه النظام • وهذا هو السبب الحقيقى الذى يضفى على البداوة صفات العدوانية والشراسة • وهذا هو السبب الحقيقى أيضا الذى يصطنع الفجوة بين البداوة والاستقرار ويفتعل الجفوة ويبث الخوف فى الاستقرار(٢٤) •

---

(٢٤) اجتماع البداوة والاستقرار على صعيد جزيرة العرب منذ وقت طويل قبل الميلاد ، يجسد الفجوة بينهما • بل هو الاجتماع الذى يسفر عن عدوان البداوة على الاستقرار • من أجل مواجهة هذا العدوان ، تقوم الأسواق وقرى الأسواق أو مدن الأسواق ، لكى تبطل مفعول التناقض الحضارى ، بين البداوة والاستقرار • وعلى صعيد السوق ، فى الموقع المناسب حيث تتلاقى الدروب والطرق والمسالك وتتوفر مقومات الحياة ، يقوم التعامل فى قرى الأسواق أو فى مدن الأسواق ، بدوره البناء • وهو يخدم المصلحة الاقتصادية المتبادلة بينهما ، سواء كان التعامل فيه محليا ، أو كان من أجل تأمين مرور التجارة العمل فى الوساطة التجارية بين عالم المحيط الهندى وعالم البحر المتوسط • وما من شك فى أن حضور الاستقرار وسلطة التجار ، قد قام بمهمة المصالحة بين البداوة والاستقرار ، فى الأسواق أو فى قرى الأسواق أو فى مدن الأسواق ، فى اطار المصالح الاقتصادية المتبادلة • وكانت أرض السوق هى مكان المصالحة وكانت الأشهر الحرم هى الفترة الزمنية لاتمام هذه المصالحة ، لحساب الأطراف المعنية بها فيهم التجار وأصحاب السلطة فى السوق • ومن ثم لعب هذا السوق وتوظيفه فى وضع بنود هذه المصالحة دورا بارزا فى ابتداع النظام والتنظيم • ولقد وضع زمام هذا النظام فى قبضة التجار وهم أصحاب السلطة والهيمنة فى الأسواق • ووظفت هذه السلطة النظام فى تأمين وحماية المصلحة الاقتصادية المشتركة لحساب كل الأطراف المعنية • ومن ثم لم توجه السلطة فى الأسواق أو فى قرى الأسواق أو مدن الأسواق النظام فى اتجاه السلطة السياسية وتكوين دولة • بل وجهت هذه السلطة فى اتجاه الهدف الاقتصادى والتنظيم لحساب الهدف الاقتصادى •

راجع : صلاح الدين الشامى : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام رؤية جغرافية عصرية ، الاسكندرية ١٩٨٣ •

وبصرف النظر عن انحراف هذا النظام فى ربوع البداوة فى الاتجاه غير المشروع ، لحساب التوازن الاقتصادى وهو هدف ومطلب مشروع من وجهة النظر الاقتصادية ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى قيمة أو جدوى هذا النظام فى خدمة المصلحة الاقتصادية لاهل ومجتمع البداوة ، فى البادية . بل وتقوم الرؤية الجغرافية أيضا موجبات انحراف هذا النظام وتبرير الجمع بين الحق المشروع من الانتاج والحق غير المشروع من الاغتصاب .

ومن غير هذا النظام ، ومن غير انحرافه غير المشروع ، لم يكن فى وسع مجتمع البداوة أن يسيطر على العـلاقة التى تحقق وتحرس وتحافظ على التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك . بل لا يكون فى وسع مجتمع البداوة أن يؤمن الحاجة ، فيكون العرض المناسب بالكم والكيف الذى يجاوب الطلب وتطلعاته .

* * *

النظام فى مجتمع الاستقرار :

على صعيد الاستقرار ، تسفر العملية الاقتصادية الانتاجية عن انتاج الغذاء الزراعى ، وتأمين الطلب لحساب الاستهلاك . وتكون العناية والاهتمام بالأرض والزراعة فى مساحات الأرض ، التى تكفل الحـق والواجب ، فى ونحو المصير الاقتصادى المشترك فى المكان والزمان . ويستشعر الحضـور الاجتماعى المستقر فى أحضان الزراعة ، الاطمئنان على الحق والحصول عليه وعلى الواجب والقيام به ، من خـلال حيازة الأرض والتشبث بملكيتها واستخدامها فى الانتاج الزراعى الاقتصادى .

ويرخص الحق الخاص للفرد ملكية الأرض وترسخ المصلحة الخاصة عليه الواجب الذى يفلح ويعتنى بالزراعة فى هذه الأرض ، بموجبه ولا ينبغى التفريط فيه . وتصطنع المصلحة العامة للمجتمع الريفى الذى ينتفع بهـذا الحق أو يقوم بهذا الواجب ، العلاقة القوية بين كل الشركاء فى المصـلحة الاقتصادية ، أو فى الهدف الاقتصادى . وتؤلف هذه العلاقة ، وتجمـع وتنسق ، بين من يحوز الأرض ويمتلك الخبرة ، ويفلح فى حقل الانتـاج الزراعى فى جانب ، ومن لا يحوز الأرض ويستحق رغم ذلك حصة مشروعة من هذا الانتاج الزراعى فى جانب آخر .

وعلى هذا الصعيد الثابت المحبوك ، يمضى الاستقرار فى عمـل وأداء

لا يكل ، ويتحقق الانتاج الزراعى • وتمتد الأيدى التى تطلب حقها من هذا الانتاج لحساب الاستهلاك • وتمضى من أجل ذلك أيضا ، العلاقة التى تحرس التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، فى يقظة لا تغفل ، من أجل المحافظة على المصلحة الاقتصادية المشتركة • وتستقطب هذه المصلحة المشتركة كل من له حق وكل من عليه واجب ، فى حضور بشرى لا يفرط أبدا فى هذه المصلحة • ومن ثم يستوجب هذا الوضع بناء التركيب الهيكلى للتشكيل الاجتماعى من كل الأطراف المعنية بهذه المصلحة الاقتصادية المشتركة فى المكان •

ويضم هذا البناء الاجتماعى فى أوصاله ، الحضور الاجتماعى الذى يستقر فى القرى على صعيد ريف الزراعة • وينمى الاستيطان والسكن فى القرى أواصر الصلة بين الآفراد فى هذا الحضور الاجتماعى الذى لا يفرط أبدا — كل من له حق فى الأرض المنزرعة وكل من عليه واجب نحو الأرض المنزرعة — فى المصلحة الاقتصادية المشتركة • وتلعب حيازة الأرض والارتباط بالمكان الذى يضم هذه الآرض والحق فيها والواجب نحوها دورا بارزا فى تنشيط منطق وروح وارادة الانتماء الى الآرض • وتصبح الأرض بموجب هذا الانتماء هى الوطن • ويصبح الحضور البشرى الاجتماعى الذى تترابط أوصاله بموجب هذا الانتماء الى الأرض ، من أجل المصلحة الاقتصادية ، شعبا •

ومن خلال حاجة الشعب فى مجتمع الاستقرار ، الى القبضة القوية التى تفرض سيادة من يحوز الأرض والواجب نحو الانتاج الزراعى ، ومن لايملك الأرض والحق الذى يحصل عليه من انتاجها ، يتلمس حضور الشعب الاجتماعى النظام • ومن خلال حاجة الشعب الى القبضة الحازمة ، التى تؤمن الحق العام والحق الخاص ، فى وقت واحد ، يبحث حضور الشعب الاجتماعى، عن قواعد هذا النظام وكيفية توظيفه •

ومن خلال حاجة الشعب ، فى مجتمع الاستقرار الى القبضة الواعية ، التى لا تفرط فى المصلحة الاقتصادية المشتركة ، وتضع قواعد العلاقة التى تنسق بين الحق والواجب فى ربوع الأرض المنزرعة والانتاج الزراعى ، يصنع حضور الشعب الاجتماعى هذا النظام بالفعل • بل ويعتمد عليه الاستقرار فى الضبط والانضباط فى اطار المكان أو المساحة التى تحتوى وجوده ، وتؤمنه •

ومن خلال حاجة الشعب فى مجتمع الاستقرار الذى يعتمد على الزراعة،

الى القبضة المهابة وهى الكلمة المسموعة والقرار الحاسم والأمر المطاع ، يمتلك النظام السلطة • وتجد هذه السلطة الطاعة والالتزام ، وترفض العصيان أو التمرد أو الخروج عن النظام • ويعرف الشعب فى مجتمع الاستقرار كيف يبتنى قواعد المدنية وكيف يضع النظام الذى يحمى هذه المدنية ، وكيف يختار زعامة النظام التى توكل اليها سلطة فرض هذا النظام •

وتبتنى الزعامة هذه السلطة وينتظم عقدها فى حكومة • وتمتلك هذه الحكومة حق الضبط لحساب مجتمع الاستقرار أو الشعب وحقه فى المدنية• كما تمتلك هذه الحكومة أيضا قوة الردع التى تتولى أمر الدفاع وصيانة الحقوق وفرض السيادة فى ربوع الأرض التى تحتوى هذه المدنية • ويعرف الاستقرار الذى يلم شمل أو الذى يجمع أوصال الشعب حول المصلحة الاقتصادية المشتركة(٢٥) ، لماذا وكيف يلتزم ويحترم سلطة الحكومة ، التى تمسك بزمام النظام ، وتوظفه فى خدمة الضبط والانضباط •

واتجاه الشعب من خلال النضج الاجتماعى ، ومن أجل الهدف الاقتصادى فى مواطن الاستقرار الزراعى الى طلب النظام وموجبات هذا النظام ، هو عين ما يعبر عن معنى التحول الى وضع جديد ، حضاريا واجتماعيا واقتصاديا • وفى هذا الوضع الجديد ، يقر الشعب الضبط ويعترف بالانضباط ويدين لأحكامه وسلطانه ، ويحافظ على سريان مفعول وتطبيق أحكام هذا النظام • وفى هذا الوضع الجديد ، يوظف النظام التوظيف الأنسب ، لكى تنضبط بموجبه حركة الحياة ، فى اطار تشكيل الشعب الاجتماعى ، ولحساب مصلحته الاقتصادية المشتركة ، فى ربوع المدنية الزراعية المتحضرة ، على صعيد الدولة فى المكان والزمان •

ولأن الزعامة أو القيادة التى توكل اليها السلطة ، وتتولى أمر تطبيق

---

(٢٥) قيام الحكومة فى مصر لحساب المدنية الزراعية على ضفاف النيل ، وقيام الحكومات التى توالت فى العراق لحساب المدنية الزراعية على ضفاف دجلة والفرات ، يعبر عن مبلغ حاجة الشعب الى النظام والانتفاع به فى مقابل الانصياع له • وحتى لو سقطت الحكومة وحلت الفوضى محل النظام كما حدث فى العراق ، بعد كل غزوة عدوان على أرض الرافدين ، تبقى حاجة الشعب الى النظام • وتظهر فى قيام الحكومة من جديد مبلغ التشبث بالنظام •

راجع : د• ابراهيم رزقانة : الحضارات المصرية فى فجر التاريخ ، القاهرة ١٩٤٨ •

د• سليمان أحمد حزين : علاقة الجغرافية بتاريخ مصر العام (المجمل فى تاريخ مصر)•

وفرض النظام فى الدولة ، تكون سلطة مختارة ، فهى تمتلك القوة المهابة ونحظى بالاحترام والتقدير من أفراد الشعب • وتتحمل الحكومة مسئوليات سريان مفعول النظام • وتأخذ بزمام الضبط على كل المستويات • وبموجب هذه السلطة وهذا الضبط ، تفرض الحكومة السيادة لحساب الشعب على الأرض • وهى تؤمن الحق العام والخاص ، وتؤمن الواجب العام والخاص ، فى ربوع هذه الارض • بل هى تحرس الارض وتتصدى لردع أو احباط أى عدوان مباشر أو غير مباشر عليها لحساب الشعب(٢٦) •

وما من شك فى أن سلطة الحكم توظف الضبط فى دعم وترسيخ العملية الاقتصادية الانتاجية ، لحساب كل الشركاء المعنيين فى المصلحه الاقتصادية المشتركة • ولا ينبغى أن نشك فى جدوى تطبيق الضبط والنظام ، الذى يعرف جيدا لماذا وكيف يحافظ على المصلحة المشتركة فى العملية الاقتصادية الانتاجية ، لحساب الشعب • كما لا ينبغى أن نتشكك أبدا فى هذه الجدوى التى تعرف جيدا متى ولماذا وكيف تحافظ على العلاقة المتوازنة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى •

ويبيح الضبط والالتزام وتحمل المسئولية للحكومة ، فى حالة الشدة المتوقعة ، داخل الاطار الجامع لشمل الشعب(٢٧) ، أن تصدر القرار وهو القول الفصل • كما يبيح لها أن تنفذ الأحكام وهو الأمر المطاع • وهذا معناه أن تواجه الخطر الذى تتعرض له المصلحة المشتركة • ومعناه أيضا أن تحمى أوصال الشعب وحقوقه ، من غير تفريط أو تهاون فى العلاقة التى

---

(٢٦) وظفت الحكومة رحلة الحرب الوقائية ورحلة الحرب الدفاعية لحماية الأرض وحقوق السيادة فى ربوعها •

راجع : صلاح الدين الشامى : الرحلة عين الجغرافية المبصرة ، الاسكندرية ١٩٨٢ •

(٢٧) نذكر على سبيل المثال شدة السنوات العجاف فى مصر الدولة ، التى ورد ذكرها فى القرآن الكريم • وهى الشدة الاقتصادية التى فرضها نقصان فى مورد الماء ، وتدهور فى الانتاج الزراعى الى حد التقصير الاقتصادى فى مقابل الطلب وحق الاستهلاك • وتكليف يوسف عليه السلام ، من قبل الحكومة بمواجهة خطر أو عواقب هذه الشدة الاقتصادية معروف • ويجسد هذا التكليف معنى تصدى قرار الحكومة — بكل المهارة — لاحباط أو لابطال مفعول هذا الخطر • بل هو يجسد أيضا معنى عدم التفريط فى المصلحة الاقتصادية ، ومعنى عدم التهاون ، فى جوهر العلاقة التى تحرس التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك •

اقرأ آيات ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ من سورة يوسف — قرآن كريم •

تحرس التوازن الاقتصادى وتحافظ عليه • ومعناه أيضا أن تحمى وتصون المصلحة الاقتصادية المشتركة من خطر بعض أو كل الشركاء فيه ، لحساب الشركاء فيه(٢٨) • ومن ثم لا يفرط النظام فى الحق العام أو فى الحق الخاص فى المصلحة المشتركة ، لكى يبقى البناء البشرى متماسكا اجتماعيا وحضاريا واقتصاديا ، فى اطار الدولة •

ويبيح الضبط والالتزام وتحمل المسئولية للحكومة ، فى حالة الشدة الوافدة ، من خارج الاطار الجامع لشمل الشعب(٢٩) ، أن تتصدى للخطر وتكبح جماحه وتبطل مفعوله • كما يبيح لها أن تنظم وتقود الردع وتحبط العدوان الذى تتعرض له المصلحة المشتركة • وتتولى السلطة استنفار الولاء لهذه المصلحة المشتركة ، لحماية الحق العام والحق الخاص أو للدفاع عنه • ويعتمد النظام على تماسك أوصال الشعب الذى لا يفرط فى المصلحة المشتركة ولا يتهاون فى العلاقة التى تحرس التوازن الاقتصادى وتحافظ عليه • وهذا معناه انها تحمى المصلحة المشتركة لحساب الشركاء فيها ، ومن خلال تكليف وتنظيم الشركاء أنفسهم للدفاع والتصدى للعدوان • ومعناه أيضا أن النظام لا يفرط أبدا فى المصلحة المشتركة ، وأنها هى التى تبقى على البناء البشرى متماسكا اجتماعيا وحضاريا واقتصاديا ، فى صلب الدولة •

والنظام الذى يوظف الضبط فى حماية تماسك أوصال تشكيل الشعب الاجتماعى ، وفى صيانة الحقوق والواجبات فى المصلحة الاقتصادية المشتركة ، يحمى كيان الدولة المادى والبشرى • بل هو يتصدى لكل عمل مناسب ولكل قرار حاسم ، فى خدمة الحق العام والحق الخاص فى هذه المصلحة الاقتصادية المشتركة • وصحيح أن النظام يوظف الولاء الذى بيديه الحق العام والخاص ، فى الاذعان للقرار والقيام بالعمل • ولكن الصحيح أيضا أن هذا التوظيف الجيد للولاء أو للانتماء ، هو الذى تسيطر بموجبه

---

(٢٨) يعبر الأسلوب الذى تصدى بموجبه يوسف عليه السلام عن أول نمط من أنماط التخطيط الاقتصادى ، لمواجهة الشدة التى ألمت بالمصلحة الاقتصادية لشعب مصر •

(٢٩) نذكر حالة الشدة التى تمثلت مرارا عندما تعرض الاستقرار فى دولة مصر لتهديد البداوة أحيانا ولعدوانها الفعلى أحيانا أخرى • وتستوجب هذه الشدة تكوين الجيش وفرض النظام العسكرى وتوجيه حملاته فى رحلة الحرب • وتكون هذه الرحلة فى مهمة قتال وقائى ، تحبط العدوان وتوقف خطره قبل أن يبدأ وتجهضه • وتكون هذه الرحلة أحيانا فى مهمة قتال هجومى ، تضرب العدوان الذى يتجرأ وتطارده •

راجع : صلاح الدين الشامى : الرحلة عين الجغرافية المبصرة ، الاسكندرية ١٩٨٢ •

الحكومة فى الدولة على الموقف ، لحساب المصلحة المشتركة وتخضعه لضوابط النظام • ويحرس هذا الانضباط العلاقة التى تحافظ على التوازن الاقتصادى، لحساب الانتاج والاستهلاك فى وقت واحد •

ومن خلال النظام الذى لا ينحرف الضبط فيه عن الشرعية ، ولا يفرط الضبط فيه ، فى المصلحة الاقتصادية ، تبدو فى الرؤية الجغرافية قيمه أو جدوى الحكومة التى تمسك بزمام النظام • كما تبدو أيضا قيمة أو جدوى الولاء أو الانتماء الذى يصطنع النظام ويبقى على الحكومة قوية فى حراسة النظام • ومن غير هذا الولاء الذى يحافظ على النظام ويكفل الالتزام به ، لا يكون فى وسع الشعب فى اطار الدولة أن يتنعم بالمصلحة الاقتصادية المشتركة التى يصطنعها الاستقرار • كما لا يكون فى وسع الشعب أيضا أن ينعم بالتوازن الاقتصادى ، حتى يكون العرض المناسب بالكم والكيف الذى يجاوب الطلب ولا يخذل الاستهلاك •

* * *

الولاء وتأمين المصلحة الاقتصادية :

ما من شك فى أن المضى الحضارى والمضى الاجتماعى والمضى الاقتصادى على درب النضج وفى سبيل اقامة النظام كان هدفا مطلوبا ، لحساب حركة الحياة فى المكان والزمان • وصحيح أن هذا الهدف علامة مضيئة ، ترشد المضى فى الاتجاه الصحيح على درب النضج • وصحيح أيضا أن هذا النضج، يحدد أبعاد الهدف ، ويوجه المسيرة اليه فى الوجهة ، التى تلبى وتخدم حاجة الحياة ، وفى اطار أوضاعها المتغيرة ، حضاريا واجتماعيا واقتصاديا • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن نجاح النظام فى تحقيق الهدف أو من أجل الهدف ، لا يتأتى من غير الولاء له والانصياع لضوابطه • وهذا معناه أن الولاء مطلوب بالضرورة • ومعناه أيضا أن هذا الولاء يكون مخلصا للنظام ، فى مقابل الحصول على الهدف •

ولقد استهدف النظام تأمين الحق العام والحق الخاص ، وصيانة الواجب العام والواجب الخاص ، فى محصلة العملية الانتاجية الاقتصادية • وكانت خطوة مهمة على الدرب فى اتجاه الهدف • كما استهدف النظام أيضا سيطرة الضبط والانضباط بقبضته القوية وسلطانه المهيمن على مقومات العملية الانتاجية الاقتصادية • وكانت خطوة أخرى غاية فى الأهمية على نفس الدرب فى اتجاه نفس الهدف •

وهكذا جسد النظام معنى ومغزى ومفهوم الهدف ، لحساب القبيلة في ربوع البداوة ، أو لحساب الشعب في مواطن الاستقرار • وبشر النظام بحق السيادة وانتصر للجماعة من خلال الفرد ، وللفرد من خلال الجماعة • وأصبح حق السيادة الذى يؤمن الحضور الاجتماعى اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ، هو صلب أو جوهر هذا الهدف • ومن أجل هذا الهدف ، يكون الولاء طاعة ودعما للنظام • ومن أجل هذا الهدف ، يستحق النظام هذا الولاء • بل قل أنه لا نظام من غير ولاء ، ولا ولاء من غير هدف يسعى اليه النظام ، ويحصل عليه كل من يقدم الولاء ثمنا له •

وصحيح أن ثمة ضوابط في صلب النظام ، تنظم وتضبط الحق في المصلحة المشتركة والواجب نحوها ، على صعيد البداوة ، وعلى صعيد الاستقرار ، وينجح النظام تماما في تأمين حق السيادة وهو جوهر الهدف في المكان • وصحيح أيضا أن النظام يجاوب الأوضاع الاجتماعية والحضارية والاقتصادية ، على كل صعيد من هذين الصعيدين ، ويتبين المصلحة الاقتصادية ، ويدافع عن العلاقة التى تحرس التوازن بين الانتاج والاستهلاك، لحساب القبيلة أو لحساب الشعب • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو الاختلاف البين ، بين شكل وطبيعة وفعل وجدوى النظام على هذين الصعيدين • وهذا الاختلاف ، هو الذى يؤدى بالقطع الى تنمية أو ترسيخ الولاء للنظام في مجتمع البداوة ، على نحو مغاير تماما ، لتنمية الولاء للنظام في مجتمع الاستقرار •

وما من شك في أن المضى الحضارى المتباين ، على صعيد البداوة ، وعلى صعيد الاستقرار ، في هيمنة النظام على العملية الاقتصادية الانتاجية ، وممارسة سلطانه وسلوكه ، ومراعاة أكبر قدر من الالتزام بضبط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، قد رسخ الحضور الاجتماعى والسلوك الحضارى والأداء الاقتصادى على كل صعيد منهما ، الترسيخ المناسب في اطار السلطة المنظمة له • وسواء تمثل هذا الحضور الاجتماعى في القبيلة ، في بيئة الرعى وحياة الظعن ، أو تمثل هذا الحضور الاجتماعى في الشعب في بيئة الزراعة وحياة الاستقرار ، فهو لا يتنكر لسلوكه الحضارى ، أو لأدائه الاقتصادى ، ولا يفرط في النظام • بل يكن له الولاء ، في مقابل تأمين المصلحة المشتركة ، وحماية الحق الخاص والعام في هذه المصلحة المشتركة • ويتداخل هذان الهدفان الاقتصاديان في صلب الهدف الكبير الذى يجسد السيادة على الأرض • ويقبض النظام الذى يستحق هذا الولاء ويعمل لحسابه على زمام هذه السيادة على الدرب ، في المكان والزمان •

ويهيىء قيام النظام وتحمل مسئولياته ، فى مقابل الولاء له والانصياع لضوابطه ، حماية حق الحضور الاجتماعى الذى تشد أوصاله المصلحة الاقتصادية وتجاربه الحضارية فى السيادة • ويتسيد بالفعل كل حضور اجتماعى فى بيئته البدوية أو فى بيئته الزراعية • وتحت مظلة النظام الذى يستحق الولاء لأنه يؤمن هذه السيادة ، يعيش كل حضور اجتماعى ويتعايش فى بيئته الطبيعية ، مراحل نضجه الاجتماعى ، ونضجه الحضارى ونضجه الاقتصادى •

ويبلور هذا الولاء للنظام معنى ومغزى وجدوى الانتماء الى الأرض • وينمى الانتماء الى الأرض الولاء لمفهوم الوطن والوطنية • كما يبلور هذا الولاء للنظام معنى ومغزى وجدوى الانتماء الى الناس • وينمى الانتماء الى الناس الولاء لمفهوم القوم والقومية • ويصبح ذلك كله من وراء النضج السياسى فى المكان والزمان • وينضم هذا النضج السياسى الى مسيرة النضج الاجتماعى والنضج الحضارى والنضج الاقتصادى على الدرب •

وهذا النضج السياسى(٣٠) فى ربوع الأرض الذى يعتز الناس بالانتماء الى الوطن ، أو بين الناس الذين يعتزون بالانتماء الى القوم ، هو الذى يدعم الحضور الاجتماعى ويقوى به النظام • وتحت مظلة النظام الذى يستحق الولاء ، يأمن الحضور الاجتماعى فى ربوع الأرض ، التى تشهد اجتهاده الاقتصادى الانتاجى ، وتسجل سلوكه الحضارى ، على الدرب •

وصحيح أن طبيعة وخصائص الأرض التى تحتوى الحضور الاجتماعى، وتشهد النظام المعمول به فى المكان والزمان ، قد وجهت النشاط الاقتصادى فى هذا المكان توجيها خاصا ومتميزا • وصحيح أيضا أن طبيعة وخصائص العلاقة بين الناس فى الحضور الاجتماعى ، التى نشأت وتوثقت أواصرها بموجب النظام المعمول به فى المكان والزمان ، قد جسدت شكل وغاية النمط الحضارى والشكل الاقتصادى والوضع السياسى فى هذا المكان • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن فاعلية النشاط الاقتصادى ، واتجاه وسلوك النمط الحضارى ، وقوة وتماسك الوضع السياسى فى المكان

---

(٣٠) لا يكون النضج من غير نمو وتبلور الفكرة التى تصبح وكأنها النواة التى تشد أوصال الحضور الاجتماعى فى بنية الدولة •

راجع : صلاح الدين الشامى : دراسات فى الجغرافية السياسية ، ط ٣ الاسكندرية١٩٨٢

والزمان ، تلعب دورا بارزا فى حركة الحياة . ولا يتمثل هـــذا الدور فى منجزات العمل الانتاجى وما يكفله العرض فقط ، بل يتمثل فى اتجاهات التعود الاستهلاكى وسلوكيات الطلب أيضا .

وهكذا تميزت أوضاع النمط الاقتصادى ، وأوضاع الانطلاق الحضارى، وأوضاع الوجود السياسى ، التى يعيش بموجبها الحضور الاجتماعى ، فى تشكيلات المجتمعات الرعوية وهى تعيش البداوة فى ربوع المراعى ، أو فى تشكيلات المجتمعات الزراعية وهى تعيش الاستقرار فى مواطن الزراعـة . وبموجب هذا التمييز الكلى ، كان الاختلاف فى شكل وطبيعـــة واتجاهات وسلوك الولاء الذى تكنه البداوة للنظام فى البـــادية ، والولاء الذى يكنه الاستقرار للنظام فى الدولة . وما من شك فى أن كل فريق منهما ، قـــد أعطى هذا الولاء ، وعبر عن الانتماء بحساب خاص ، فى مقابل حق السيادة وتأمين المصلحة الاقتصادية .

وهذا التمييز بين البداوة والاستقرار على درب النضج ، فى كل شىء ، بداية من العمل والاتجاه والسلوك الانتاجى والحضارى ، ووصولا الى النظام المعمول به ، واضح ولا يمكن تجاوزه . ومع ذلك لا يعنى هذا التمييز أبدا انقطاع الصلة أو افتقاد العلاقة بينهما ، كل فى موضعه الجغرافى وكيـانه المـادى . ولكنه يعنى بالضرورة ، ما يجـــوز أن نتبين بموجبه ، التبـاين الاجتماعى والافتراق الحضارى ، والتنوع الاقتصادى ، والتفاوت السياسى . ولا يعنى فى نفس الوقت ، أن تنقطع الصلة بينهمـــا ، أو أن يستدبر كل منهما الآخر .

وهذا معناه أن تبقى الصلة بين البداوة والاستقرار ، مبنية على علاقة ، فى الاطار الواسع للواقع الاقتصادى . وتبدو هذه العلاقة بينهما على وجهين متناقضين . فهى علاقة ايجابية بناءة ، لحساب تبادل الفائض من الانتـاج فى الأسواق وهى همزة الوصل وموقع المصالحة والتعامل المثمر بين الطرفين . وهى علاقة ايجابية هدامة أحيانا أخرى ، لحســـاب السلب والنهب والغزو والاغارة الذى تباشره البداوة ويقره النظام المعمول به ، أو لحساب الدفاع عن الحق الذى يتصدى بموجبـــه الاستقرار للعدوان ، ويباشره النظـــــام المعمول به .

* * *

النظام واتجاهات الانتاج والاستهلاك :

بصرف النظر عن اتجاهات سلوك الافتراق الحضاري ، وبصرف النظر عن اختلاف مراتب النضج السياسي ، ينبغي أن ندرك في اطار الرؤيه الجغرافية الاقتصادية ، حقيقة التفاوت بين النظام المعمول به ومبلغ نضجه واستجابته للنمو والتطور عند البداوة وعند الاستقرار · كما ينبغى أن ندرك فى اطار نفس الرؤية الجغرافية ، حقيقة التفاوت بين البداوة والاستقرار ، فى اتجاهات الانتاج واتجاهات الاستهلاك ·

ومن واقع كل الفروقات الجوهرية الاقتصادية ، بين مجتمع القبيلة وهو يعيش البداوة وينكب على الانتاج الحيوانى فى جانب ، ومجتمع الشعب وهو يعيش الاستقرار ويتخصص فى الانتاج الزراعى فى جانب آخر ، يبدو كيف تفترق بهما السبل فى ميدان العمل الاقتصادى ، وفى ابتناء التركيب الهيكلى للواقع الاقتصادى · كما يبدو أيضا كيف تفترق بهما السبل فى صياغة النظام المعمول به ، وفى ضبط وتأمين السيادة والمصلحة الاقتصادية بموجب هذا النظام ·

وتحت سمع وبصر النظام فى الصيغتين المختلفتين ، يكون التفاوت بينهما ، فى شكل وطبيعة واتجاهات الانتاج الاقتصادى · كما يبدو الاختلاف بينهما أيضا ، فى شكل وطبيعة واتجاهات الاستهلاك البشرى · واختلاف اتجاهات الانتاج الاقتصادى ، واختلاف اتجاهات الاستهلاك البشرى ، بين البداوة والاستقرار ، لا يعنى شيئا أهم من الاختلاف الحقيقى بينهما اقتصاديا · ويتجلى هذا الاختلاف الاقتصادى فى مسألتين جوهريتين هما :

أولا : تحقيق أو تأمين التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، الى الحد الأنسب الذى يؤمن الحياة ويدعم ويثبت أركان السيادة على الأرض كل فى مكانه أو موضعه ·

ثانيا : أسلوب المحافظة أو العناية ، أو الابقاء على العلاقة التى تحرس هذا التوازن الاقتصادى سليمة وغير مختلة فى المكان ، وفى اطار الواقع الاقتصادى ·

ومن ثم يكون الاختلاف أو التباين بين هذين المجتمعين المنتجين ، افتراقا واقعيا ، لا يمكن تجاهله ولا يجوز تجاوزه · ويتمثل هذا الافتراق فى مضى حركة الحياة وفى ممارسة كل مجتمع منهما على الدرب المناسب ،

حضاريا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا • كما يتمادى هذا الافتراق بينهما، فى مبلغ النضج الحضارى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى ومعدلاته • وبموجب هذا الافتراق ، وبموجب التفاوت فى معدلات النضج ، يبلغ كل فريق منهما مكانه وحقه فى السيادة التى يستحقها فى موقعه الجغرافى •

ومن غير أن يتلمس البحث مبلغ انضباط الانتاج الاقتصادى والتزامه فى مقابل الطلب لحساب الاستهلاك ، فى ضوء هذا الافتراق بين مجتمع البداوة ومجتمع الاستقرار ، ينبغى أن يبحث الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى عن حقيقة اتجاهات هذا الانتاج ، وجدوى الانضباط فى هذه الاتجاهات • كما ينبغى أن يحدد هذا البحث أيضا مبلغ استجابة الانتاج الاقتصادى للطلب أو لاختيار الطلب ، بعد أن تحررت ارادة الاستهلاك ، فى ربوع البداوة ، وفى مواطن الزراعة ، وبعد أن اتسعت وتنوعت وتعددت مطالب الاستهلاك البشرى الى حد كبير •

وصحيح أن الانتاج الاقتصادى اتجه - بكل الخبرات والمهارات المكتسبة - انجاها مناسبا ، لكى يكفل العرض المناسب ويلبى الحاجة ، ولا يخذل الأيدى التى تمتد اليه • وصحيح أن النظام ، قد أمن هذا الاتجاه المناسب ، وعينه لا تغفل عن أو تتهاون فى حراسة العلاقة المتوازنة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى فى المكان والزمان • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن تحرر ارادة الاستهلاك التى لا تشبعها زيادة كم وكيف العرض ، وتتمادى فى الطلب والاختيار ، فى ظل الاستماع لفعل المتغيرات الحضارية والاجتماعية ، قد برهنت على أن الانتاج الاقتصادى فى المكان وحده ، لا يستطيع أن يجاوب كل ما ينبغى أن يحصل عليه الطلب •

ولا يعنى ذلك أبدا عجز الانتاج الاقتصادى ، أو تهاون أو تقصير منه ، الى الحد الذى يؤدى الى افتقاد القدرة على العرض والاستجابة الفورية والشاملة لكل ما ينبغى أن يحصل عليه الطلب • بل هو يعنى بالفعل اتساع دائرة الطلب اتساعا كبيرا ، تصطنعه المتغيرات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية ، حتى يصبح هذا الانتاج فى المكان والزمان ، وهو محكوم بعوامل طبيعية وعوامل بشرية ، أعجز من أن يحقق التنوع الذى يتطلع اليه الاستهلاك • وهذا معناه أنه لا يجاوب كل مطالب الاستهلاك • ومعناه أيضا أن تمتد يد الطلب بحثا عن هذه المطالب فى أى مكان آخر •

وامتداد يد الطلب باحثا عن مطالب الاستهلاك البشرى فى كل مكان

والحصول عليها بالفعل من مكان آخر ، لا يقيم الدليل على عجز الانتاج الاقتصادى فى المكان . وينفى ذلك تحقيق الفائض من هذا الانتاج الاقتصادى فى المكان . ويعتمد الحضور الاجتماعى على هذا الفائض ، فى اجراء المقاصه أو التبادل المباشر أو غير المباشر ، لكى يحصل على مطالب الحاجة الملحه لحساب الاستهلاك فى مكان ، من الانتاج الفائض فى الأماكن الأخرى .

وسواء كان الأمر ، أمر تبادل أو مقايضة أو مقاصنه على السلع والمنتجات ، من رصيد الانتاج والعرض فى مكان الى أيدى الطلب فى مكان آخر ، فان هذا يعنى أو يجسد خطوة أولية ، فى عملية التجارة(٣١) . ولا تتخذ هذه الخطوة الاولى فى الغالب ، لأن الفائض من الانتاج الاقتصادى فى المكان ، هو أزيد من الحاجه وينبغى فى الاستغناء عنه . بل يتمثل المبرر الحقيقى للتفريط فى هذا الفائض(٣٢) ، ويكون فى مقابل الاستجابه للطلب. وهذا معناه أن تفتح شهية الاستهلاك هى التى تدعو وتحتم الحصول على بعض مطالب الاستهلاك من انتاج وعرض غير متاح أو غير متوفر فى المكان . وهذا لا يعنى غير ضغط الطلب لحساب الاستهلاك . بل قل ان اتجاهات الاستهلاك البشرى وتطلعاته تضغط ضغطا مؤثرا على اتجاهات الانتاج الاقتصادى فى المكان وفى المكان الآخر .

وهذا الضغط الذى تباشره اتجاهات الاستهلاك البشرى المتحرر . لا يعنى سيطرة ، ولا يمثل انتهاكا ، أو لا يعبر عن هيمنة ، يطوع بموجبها

---

(٣١) توجه هذه الخطوة الاهتمام الى اختيار المكان المناسب — السوق — الذى تتم فيه عملية التبادل أو المقايضة . ويكون السوق بالضرورة فى متناول التعامل بين أصحاب المصلحة فى هذه الصفقات . واستخدام السوق فى الموقع المناسب وتكرار التعامل والتبادل ، يدعو الى وضع التقاليد والعرف ، الذى يضبط هذا التعامل ، لحساب الأطراف المعنية . وتحدد وسيلة النقل ومقدرتها على اسقاط حاجز المسافة ، المدى والأبعاد التى يقوم بموجبها استخدام السوق ووصول أصحاب المصلحة المشتركة فيه .

راجع : محمد السيد غلاب : الجغرافية التاريخية ، ص ٤٣٠ — ٤٣١ ، ٥٦٢ — ٥٦٣ .

(٣٢) من شأن الانتاج الاقتصادى فى حقول الزراعة أن يحقق فى الأصل فائضا . ويتجه المزارع — فى العادة — الى الادخار وتخزين هذا الفائض فى مواقع خاصة ، ومجهزة تجهيزا ، يحافظ عليه . ولا يفرط المزارع أبدا فى هذا الفائض الذى لا يتلف . ويدخره خصيصا لكى يلبى حاجته على امتداد موسم طويل . ومن ثم يكون الفائض الذى يبادل عليه ، غير الفائض الذى يدخره . وقل أن هذا الفائض الذى يفرط فيه ، هو محصلة زيادة فى كم الانتاج تخصص لهذا الغرض . ولا يؤثر هذا الفائض أبدا على الحصة التى تحتجز أو تدخر ، لحساب الاستهلاك .

اتجاهات الانتاج الاقتصادى فى المكان وفى المكان الآخر • ولا يعنى أبدا أن زمام العلاقة التى تصطنع التوازن الاقتصادى بين الاستهلاك البشرى فى المكان ، والانتاج الاقتصادى فى المكان أو المكان الآخر تصبح فى قبضة ارادة الاستهلاك • ولكنه يعنى — فى الغالب — حافزا قويا ، يحفز الانتاج الاقتصادى وينشطه أو يوجهه الى زيادة المعدلات ، طلبا للفائض المناسب ، الذى يكون التبادل عليه مطلوبا لحساب الاستهلاك •

وهذا معناه — على كل حال — أن هذا الضغط الذى تباشره اتجاهات الاستهلاك المتحرر ، كان يطلب من الانتاج الاقتصادى الذى يتأتى فى المكان ، أو الذى يتأتى فى المكان الآخر ، أن يطاوعه ويلبى حاجته ومطالبه • ومعناه أيضا أن حرارة الطلب والالحاح فى اختيار الطلب والاتجاه الى تنوع الطلب ، كانت كلها حوافز لتنشيط فاعلية الانتاج الاقتصادى فى المكان أو فى المكان الآخر ، الذى يطاوعه • ولكنها فى نفس الوقت لم تحفز وسائل الانتاج الاقتصادى بالفعل ، ولم تحفز العمل والأداء أبدا ، لكى يتمكن من تطويع الانتاج الاقتصادى •

وما من شك فى أن النظام فى الدولة التى قامت فى أحضان الاستقرار والزراعة ، قد بارك وأيد هذا الحافز • ولم يجد النظام فيه ضغطا يثقل على كاهل الانتاج الاقتصادى • وربما حبذ تطلع الاستهلاك وطاوعه • ولم يعترض على زيادة وتنوع مطالب الاستهلاك الذى يؤدى اليه التفتح الحضارى أو النمو الحضارى • وأولى النظام عناية خاصة بالسوق ، الحركة منه واليه ، والتعامل فيه ، وبالفئة التى تخصصت فى العمل أو الوساطة بين العرض والطلب •

وتصدى النظام أحيانا ، وتصدى الفئة المتخصصة أحيانا أخرى ، فى تنظيم رحلة التجارة(٣٣) ، لخدمة الهدف الذى يتحقق فى السوق • وتوسع

---

(٣٣) رحلة التجارة ، واحدة من رحلتين هامتين ، استوجبت عناية واهتمام النظام الحاكم فى دول المدنيات العتيقة • ولقد فطنت هذه الرحلة فى البر والبحر على السواء • وأوكل اليها مهمة الذهاب والعودة فى اتجاهات معينة • وكان الهدف الاقتصادى ، هو استحضار بعض السلع والمنتجات من الأقطار والأمصار ، التى تبلغها وتتعامل معها هذه الرحلة • وتمضى الرحلة محملة بفائض من الانتاج الاقتصادى المتاح ، وهى تعلم أنه مطلوب هناك ، فى مقابل ما ينبغى الحصول عليه واستحضاره • ومع مرور الوقت ، وتزايد الحاجة الى هذه المهمة ، ونمو التعامل الذى تقوم به رحلة التجارة ، تخصص البعض فى القيام بها • بل قل تخصصت

الرحلة التي تذهب وتعود ، دائرة التعامل في السوق • وتمضي الخطوات على الدرب لكي ترسخ آداء السوق الوظيفي وتتجسد وتتراكم التقاليد التي تضبط التعامل في السوق • ويمضي تخصص الفئة التي تعمل في الوساطة بين العرض والطلب على الدرب أيضا لكي تسيطر على العلاقة بينهما •

ويطرأ بالضرورة التعديل من حين الى حين على العلاقة التي تحرس التعامل في السوق ، وتحافظ على التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب • ذلك أن التوازن الاقتصادى لم يعد هو التوازن فقط على الصعيد المحلي المحدود في السوق التي تحتوي العرض والطلب من مجموعة قرى في الاطار الضيق • بل يصبح هذا التوازن الاقتصادى على الصعيد الأوسع في السوق التي يصل اليه فائض الانتاج ، والعرض من أماكن متفرقة بعيدة ، ويتأتى فيه الطلب المتكرر والمتزايد من أماكن متفرقة بعيدة أيضا ، لحساب الاستهلاك • ونمو السوق وتطور الحركة في السوق وزيادة التعامل في السوق ، عنصر من أهم العناصر التي باشرت قيام الثورة الحضرية(٣٤) وحولت موقع هذا السوق الى مدينة السوق •

ومن غير أن يتلمس البحث قوة ضغط الاستهلاك ، وهو يحعز وينشط فاعلية الانتاج الاقتصادى في المكان وفي المكان الآخر ، وفي ضوء الافتراق الحضارى والاقتصادى والاجتماعي بين البداوة والاستقرار ، كل في موضعه الجغرافي المناسب ، ينبغي أن يبحث الاجتهاد الجغرافي الاقتصادى عن حقيقة

شعوب في هذه المهمة وقامت بدور الوسيط التجارى في البر والبحر • ونذكر في هذا المجال التخصص الفينيقي في عالم البحر المتوسط • كما نذكر أيضا التخصص العربي في عالم المحيط الهندى • هذا بالاضافة الى التخصص في الوساطة التجارية بين عالم المحيط الهندى وعالم البحر المتوسط • واتسعت دائرة التعامل التجارى بين الأقطار والأمصار • وكان النمو الحضارى مسئولا عن هذا الاتساع ومسئولا عن التنوع • وشهدت عملية الوساطة التجارية مولد أو نشأة فئة التجار التي باشرت احتكار التبادل التجارى •

راجع : صلاح الدين الشامي : الرحلة عين الجغرافية المبصرة ، الاسكندرية ١٩٨٢ •

صلاح الدين الشامي : الواقع الاقتصادى العربي قبل الاسلام ، الاسكندرية ١٩٨٣ •

محمد السيد غلاب : الجغرافية التاريخية ، القاهرة ١٩٦٨ •

(٣٤) نمو حركة التعامل في السوق ونمو نفوذ فئة التجار ، في مواقع مدن الأسواق تسر قيام الثورة الحضرية Urban Revolution ولقد تصدت المدنية وهي مركز ثقل سكاني يسيطر على التعامل التجارى للسيطرة على العلاقة بين الانتاج والاستهلاك • وهيمنة التجار خطوة على الدرب الاقتصادى بشرت بقيام النظام الاقتصادى •

اتجاهات الاستهلاك ، وجدوى تحرر هذه الاتجاهات ، وقيمة الضغط التى تنشط بموجبه فاعلية الانتاج . كما ينبغى أن يتصور أيضا ، ذلك الانجار الذى يصطنع التحرر الاستهلاكى بموجبـــه — فى اطار النظام الذى يرعى الأوضاع الاقتصادية — قاعدة عريضة من الحضور الاجتمـاعى ، نفننت فى الطلب وفي تنويع المطالب ، لحساب سلوك واتجاهات الاستهلاك السائد ، فى ربوع البداوة ، او فى مواطن الزراعة .

وصحيح أن التحرر الاستهلاكى الذى يطاوع النمو الحضارى ، وتؤمنه السيطرة على مقومات الانتاج ، ويحفزه الالتزام بالاستجابة للطلب ، يختلف ويتفاوت تفاوتا كبيرا ، فى ظل اختـــلاف مراتب النضج الحضارى والنضج الاجتماعى والنضج الاقتصادى والنضج السياسى . ولكن الصحيح أن هذا التحرر الاستهلاكى المتفاوت ، قد يتحول أحيانا بفعل المتغيرات الحضـــارية الى حد ما ندعوه بالتهور الاســـتهلاكى . والتهور الاســـتهلاكى هو اختراق الطلب حد الاقتناع بالضروريات ، اختراقا مبالغا فيه وتجاوزه دون مبررات معقولة . وهو أيضا طلب يحفزه التطلع ، حتى يتجاوز أو يجتز حد الضرورة الملحة ، ويتمـــادى فى البحث عن الميسرات والـكماليات حتى تصـبح من الضروريات .

ويتأتى هذا التهور الاستهلاكى ، ويمكن أن نتوقعه ، حيث يتجـــاوز الطلب حد الضرورة ، فى مجتمع البداوة . كما يتأتى هذا التهور الاستهلاكى أيضا ، ويجب أن نتوقعه بدرجة أكثر فى مجتمع الاستقرار ، حيث يخترق الطلب حد الضرورة اختراقا مبالغا فيه . وينشط هذا التجاوز عملية التجارة وحركة التبادل بدرجة ملحوظة . ولكن هذا التهور الاستهلاكى لا يمثل أو لا يناظر ما ندعوه الاستهلاك الجائر أو الاستهلاك المنحرف فى الوقت الحاضر . وما من شك فى أن النظام الحاكم ، يتولى تطويع هـــذا التهور الاستهلاكى أحيانا ، ويطاوع بعض تجاوزاته فى كثير من الأحيان الأخرى .

وفى اعتقاد الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، أن الحافز أو الدافع الذى يحفز هذه التجاوزات فى الطلب ، ويجسد هذا التهور الاستهلاكى ، قـــد تأتى من صميم التغير الذى يرسخه أو يصطنعه ، النضج والتطور الحضارى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى المكان والزمان . كما تتأتى الضوابط التى تطوع أو تطاوع ، هذه التجاوزات فى الطلب من نفس المعين أو المصدر . ولا غرابة أبدا فى أن يكون الحافز ، وأن يكون الضابط من مصدر واحد . وهما يتسابقان وقد يتصارعان ، فى أداء الدور أو الفعل الذى يتأثر بموجبه الطلب لحساب الاستهلاك .

وهذه التجاوزات فى الطلب التى تعبر عن مدى التهور الاستهلاكى ، تسجل انتصار فعل الحافز وتأثيره • وتمثل فى نفس الوقت ، اتجاها من اتجاهات الاستهلاك ، التى تلعب دورا مؤثرا فى حركة الحياة بصفة عامة • كما تلعب أيضا دورا مؤثرا فى تنشيط التجارة(٣٥) ، وفى جدوى التوازن بين الانتاج والاستهلاك • ولا ينبغى أن ننكر أو أن نستنكر بعض الايجابيات التى يسفر عنها هـذا الدور المؤثر • كما لا ينبغى أن نبـالغ فى بعض السلبيات التى يسفر عنها نفس هذا الدور المؤثر فى مضى حركة الحياة •

ومن ايجابيات التهور الاستهلاكى الذى يجاوب أسباب النضج ، وتعبر عنه بعض التجاوزات فى الطلب ، يتلمس الاجتهاد الجغرافى الاقتصـادى حافزا من بين مجموعة الحوافز التى تنشط فاعلية الانتاج الى حد كبير • بل قل — بكل اليقين — أن ضغوط هذه التجـاوزات في الطلب وهى لا تفتر ، تحفز العمليات الاقتصادية الانتاجية • ولا يكف الانتاج الاقتصادى عندئذ عن الاستجابة لكى يحقق العرض المناسب بالكم والكيف الذى يجاوب حجم ونوع هذه التجاوزات المستمرة فى الطلب ، ولا يخذل تطلعاتها •

وهناك بالضرورة أكثر من متغير فى اطار المبرر الحضارى ، يفسر جيدا لمـاذا وكيف تنفتح شهية الاستهلاك ، ولمـاذا وكيف تحدث التجاوزات فى الطلب • ولكن ليس هناك غير نشاط التجارة(٣٦) ، ونشاط الانتـاج الذى يجاوب هـذا التفتح ، ويلبى هـذه التجاوزات فى الطلب • ويحافظ هـذا النشاط ، فى نفس الوقت ، على العلاقة المتوازنة بين العرض والطلب ، فى المكان والزمان •

وقد تجسد هذه التجاوزات فى الطلب بعض السلبيات ، عندما يترك

---

(٣٥) التمادى فى طلب بعض المنتجات التى اقبل الفراعنة على استخدامها فى المعابد ، نشط رحلة التجارة فى البحر الأحمر الى بلاد نبت • والنشاط البحرى التجـارى على عهد الرومان ، كان فى طلب السلع والمنتجات التى تجاوب التهور الاستهلاكى وحيـاة البذخ فى الامبراطورية •

(٣٦) تلهب ضغوط هذه التجاوزات فى الطلب الرحلة التجارية ، وتحفز حركة التعامل والتبادل التجارى على أوسع مدى تصل اليه هذه الرحلة ، فى البر والبحر • كمـا تتسع قاعدة التجارة فى مدن الأسواق ، على صعيد الاستقرار • وندعو هـذه الضغوط الى تمادى البداوة فى العدوان والقيام برحلة الغزو والسلب والنهب ، من أجل هذه التجاوزات فى الطلب • راجع : صلاح الدين الشامى : الرحلة عين الجغرافية المبصرة ، الاسكندرية ١٩٨٢ •

المبرر الحضارى للتهور الاستهلاكى الحبل على الغارب ، فيتمادى فى خطيئة الاستهلاك الجائر أو المسعور · وتجسد هذه التجاوزات فى الطلب السلبيات أيضا ، عندما تنطلق شهوة الطلب انطلاقة مسعورة ، من غير التزام بأى ضوابط ، فتطاوع وتستمع الى اغراءات المتغيرات فى اطار المبرر الحضارى · وتمثل هذه السلبيات عندئذ بالفعل ، مصدر الخطر الحقيقى ، الذى يستخف أو ينتهك العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك ، ويزيزل قواعد البناء الاقتصادى زلزلة تطيح بمستوى معيشة الفرد والجماعة على السواء ، فى المكان والزمان ·

ومع ذلك يجب أن تميز الرؤية الجغرافية جيدا ولا يخلط التقويم الجغرافى الاقتصادى ، بين التجاوزات فى الطلب وهى تجسد الايجابيات أحيانا ، والتجاوزات فى الطلب وهى تجسد السلبيات أحيانا أخرى · بل لا ينبغى أن يخلط هذا التقويم الجغرافى أبدا بين مفهوم الاستهلاك المتهور فى اطار الدور الحضارى ، والاستهلاك الجائر الذى يخرج عن هذا الاطار ·

والاستهلاك المتهور لا يعنى أكثر من تنوع وتنمية المطالب واضافة بعض السلع الى قائمة الضروريات ، فى اطار الاستجابة لمتغيرات التى يحتويها المبرر الحضارى عند البداوة أو عند الاستقرار · ولكنه لا يعنى أبدا أنه يجور أو أنه يتعمد تخريب البنية الاقتصادية · ومن ثم تجسد التجاوزات فى الطلب لحساب الاستهلاك المتهور المفهوم الواضح اقتصاديا · ونتبين بموجب هذا المفهوم لماذا وكيف يطاوع الطلب المبرر الحضارى والى أى مدى، ولماذا وكيف يتجه الاستهلاك الى طلب بعض الرفاهية والتنعم ·

والفرق كبير جدا ، بين طلب الاستهلاك الذى يتحرر ويطاوع المبرر الحضارى ، لكى يبقى على نبض الحياة فلا تغرر به المتغيرات ولا يطاوعها ، وطلب الاستهلاك الذى يتحرر ويطاوع المبرر الحضارى ويتهور ، لكى تتنعم الحياة وتغرر بها المتغيرات وتطاوعها · وما من شك فى أن الاستجابة للمتغيرات أو عدم الاستجابة مسألة حيوية بالفعل · ولا يحكم فيها أهم من قوة فعل ، أو قوة اغراء هذه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية · كما يحكم فيها أو يتحكم قوة فعل الضبط ، الذى يقاوم فعل واغراء ، هذه المتغيرات وهى تغرر بالطلب ·

ومعنى الابقاء على الحياة ، ينحصر فى حسن توظيف الطلب فى تحقيق الأمن أو فى تأمين وجود واستمرار الحياة · ومعناه أيضا أن الطلب لايتجاوز

حد الكفاية ، ولا يجد مبررا يدعوه الى هذا التجاوز بقصد أو من غير قصد ، فى المكان والزمان . ومع ذلك فالاستهلاك العادى لا يعنى ، فى نفس الوقت ، افتقاد شهوة النفس والطلب ، أو افتقاد الاستجابة لفعل المتغيرات التى تدعو الى تنويع وتنمية المطالب لحساب الاستهلاك . ولكن معناه الحقيقى ، هو أنه استهلاك يمتلك قوة المقاومة والضبط الذى يوجه استجابته للمتغيرات فى الاتجاه الرشيد .

ومعنى تنعم الحياة ، يعبر عن تجاوز مسألة الأمن والابقاء على الحياة ، فى الطلب الى هدف أهم . كما يعبر أيضا عن مبلغ تطلع الطلب لحساب الاستهلاك الى موجبات الترف والبذخ . ويتجاوز هذا الطلب حد الكفاية ، ويبلغ أو يسعى الى حد الرفاهية . ويجد الاستهلاك أكثر من مبرر لهذا التجاوز . وبناء على ذلك ، يصور الاستهلاك المتهور مدى التطلع الى مطالب متنوعة ومتعددة ، هى التى تضع مستوى المعيشة عند حد الرفاهية . وقل انه يجسد شهوة النفس والطلب ومبلغ الاستعداد للانصياع أو للاستجابة للمتغيرات التى تدعو الى تنويع وتنمية مطالب الاستهلاك . وهو معناه انه نمط لا يملك قوة الضبط والمقاومة التى تحد من اندفاع الطلب فى الاتجاه المتهور .

ومتابعة الفرق فى اطار الرؤية الجغرافية ، تستوجب تفاوت تقويم الاستهلاك الرشيد ، والاستهلاك المتهور . والاستهلاك الرشيد هو النمط الذى يتحرر من وطأة الضغوط التى تلزم الطلب بقبول ما يجد فقط ، وتبيح له أن يطلب ما يريد ويحصل عليه . أما الاستهلاك المتهور فهو النمط الذى يتخذ من التحرر سبيلا ، لكى يتمادى فى الطلب ، ويحصل على ما يريد أحيانا ، وعلى ما لا يريد أحيانا أخرى .

وطلب ما يريده الاستهلاك والحصول عليه ، هو الذى يكفل المعيشة عند المستوى الذى يمثل حد الكفاية فى المكان والزمان . وطلب ما يريده الاستهلاك وما لا يريده أحيانا أخرى ، هو الذى يجسد معنى التهور ، لحساب المعيشة الأفضل على مستوى عند حد الرفاهية . ولا تثريب على اتجاه الاستهلاك الى طلب رفع مستوى المعيشة من حد الكفاية الى حد الرفاهية ،على شرط أن يجاوب الانتاج هذا الطلب ولا يثقل عليه ، وألا يخل التهور فى الطلب ، بالعلاقة المتوازنة اقتصاديا ، بين الانتاج والاستهلاك ، فى المكان والزمان .

وبموجب هذا الفرق ، نفهم جيدا لماذا وكيف يتجه الاستهلاك فى زحمة المتغيرات ، بكل التنور آحيانا ، ومن غير تنور أحيانا أخرى ، الى طلب الزيادة فى الكم والتنوع فى الكيف . كما نفهم أيضا لماذا وكيف يطلب الاستهلاك ، باستحقاق احيانا ، ومن غير استحقاق أحيانا أخرى ، رفع مستوى المعيشة الى حد الرفاهية . وفى اطر التباين الشديد بين المتغيرات فى مجتمع البداوة ، وفى مجتمع الاستقرار ، يميز الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، بين اتجاهات الاستهلاك عند كليهما . ويتبين لماذا وكيف يمضى كل اتجاه فى سبيل معين ، وهو يطاوع المتغيرات أحيانا ولا يطوعها ، او وهو يطوع المتغيرات آحيانا أخرى ولا يطاوعها ، فى المكان والزمان .

ويبدو واضحا فى الرؤية الجغرافية ، أن حوافز الاتجاهات الاستهلاكيه التى تطاوع فعل المتغيرات فى اطار المبرر الحضارى عند البداوة ، هى غير حوافز الاتجاهات الاستهلاكيه التى تطاوع فعل المتغيرات فى اطار المبرر الحضارى عند الاستقرار . كما يبدو فى نفس الرؤية أيضا ، ان ضوابط هذه الاتجاهات الاستهلاكية التى تطوع فعل المتغيرات فى اطار المبرر الحضارى عند البداوة ، هى أيضا غير ضوابط الاتجاهات الاستهلاكية التى تطوع فعل المتغيرات فى اطار المبرر الحضارى عند الاستقرار . وهذا هو معنى مضى اتجاهات الاستهلاك عند كليهما ، سواء كانت رشيدة أو متهورة ، كل فى سبيل .

هذا ، وما من شك فى أن تفتح شهية الاستهلاك واتساع دائرة الطلب ، يجسد الاستجابة للمتغير الديموجرافى ونمو حجم الطلب ، والاستجابة للمتغير الاجتماعى وتباين وتنوع الطلب ، والاستجابة للمتغير الحضارى واضافة الجديد دائما الى قائمة الطلب . وما من شك أيضا فى أن تحسين وتنويع الانتاج الاقتصادى ومضاعفة العرض ، يجسد الاستجابة للمتغير الديموجرافى وزيادة حجم العمل ، والاستجابة للمتغير الاجتماعى وتنوع وتخصص العمل ، والاستجابة للمتغير الحضارى وتحسين وسيلة وأداء العمل ، من أجل زيادة وتحسين العرض .

بمعنى انه فى مقابل التغيرات التى تفتح شهية الاستهلاك وتثير التطلع الى تنمية وتنويع الطلب ، يكون فعل المتغيرات التى تصقل وتحسن الوسيلة والخبرة والعمل وتثير التطلع الى تنويع وتحسين العرض . وفى مثل هذه الحالة ، يبقى التوازن الاقتصادى الحميد ، بين انتاج اقتصادى ينمو ويتطور ولا يخذل الطلب فى جانب ، واستهلاك بشرى يتفتح ويتهور ولا يرهق العرض فى جانب آخر .

وفى ظل النظام الذى يؤمن السيادة على الأرض ويحافظ على المصلحة الاقتصادية ، وبموجب هذا الاتجاه الاستهلاكى والانتاجى المتوازن الحميد ، تمضى حركة الحياة فى اطار التشكيل الاجتمـــاعى ، على درب الصـواب الاقتصادى ٠ بل قل انها تمضى الى ما هو أفضل على وجه العموم ٠ وينضم طلب الميسرات Conveniences وطلب الكماليات Luxuries ، التى تيسر الحيـــاة ، أو التى تنعم الحيـــاة ، الى طلب الضروريات Nesseceties التى تجاوب نداء الحياة وتحافظ عليها ، فى المكان والزمان ٠

بل قل – بكل اليقين – أن الاستجابة المتوازنة للمتغيرات التى تجاوب شهوة هذا الاتجاه الاستهلاكى المتفتح من ناحية ، والتى تجاوب نشاط هذا الاتجاه الانتاجى المتطور من ناحية أخرى ، تصطنع قوة الدفـــع التى تغير مستوى المعيشة تغيرا واضحا الى الأفضل من زمان الى زمان آخر فى نفس المكان ٠ وبدلا من أن يكفل طلب الضروريات والحصول عليها حد الكفاية فى المكان ، يكفل ضم الميسرات والكماليات الى قائمة الطلب والحصول عليها حد الرفاهية فى نفس المكان مع مرور الوقت والتغير الى الأفضـــل من زمان الى زمان آخر ٠

ولا يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أبدا فى جـدوى اتساع دائرة الاستهلاك ٠ وهذا الاتساع هو الذى يضيف طلب الميسرات والكماليات الى طلب الضروريات ٠ وتغير هذه الاضافة بالضرورة مستوى المعيشة ٠ كمـــا يثق فى قيمة هذا الاتساع بكل ما يعنيه من زيادة وتنـــوع تزخر به قوائم الاستهلاك ويحصل عليه الطلب لحساب الاستهلاك ، فى مستوى المعيشـــة الأفضل ٠ وهذا الاتساع هو الذى تؤدى اليه كل متغيرات التحول الانتاجى الاقتصادى وتجاوبه ٠ كما تدعو اليـــه كل متغيرات التحول الاجتمـــاعى والحضارى التى تصطنعها المدنية ودواعى التحضر ٠

وهذا الاتساع فى دائرة الاستهلاك بعد كل اضافة الى قائمة الطلب ، والحصول على ما تحتويه هذه القائمة من أجل اشباع الاســـتهلاك وشهيته المتفتحة ، هو الذى يستنفر الاجتهاد الانتاجى الاقتصادى ، والاقدام عـــلى العرض ٠ والاقدام على العرض بعد كل تجديد فى الانتاج الاقتصادى ،والعمل على ترويج هذا الجديد ، هو الذى يثير شـــهية الاستهلاك ، ويحرض عـلى الاتساع فى دائرة الاستهلاك ، والتمادى فى الطلب ٠

وقل أن اتجاه الطلب من أجل اشباع شهوة الاستهلاك ، وهى تطاوع

المبرر الحضارى ولا تستجيب لاغراء بعض المتغيرات التى تطوع هوى النفس ، هو الذى ينمى ويطور ويصعد فاعلية الانتاج الاقتصادى . ولا يكون ذلك الاتجاه من أجل السيطرة على شهوة الاستهلاك وكبح جماح الطلب عند حد معين فقط ، بل يكون أيضا من أجل العناية بالعلاقة بين الانتاج والاستهلاك، والمحافظة على التوازن الاقتصادى بينهما ، عند حده الأنسب ، فى المكان والزمان .

وبهذا المنطق الاقتصادى ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى بالفعل جدوى التحول من جمع الغذاء الى انتاج الغذاء . وتتمثل هذه الجدوى على وجهين متلازمين ، وجه اقتصادى ، ووجه حضارى . واذا كان وجه الجدوى الاقتصادى هو الذى يحرر الاستهلاك تحريرا مطمئنا ، يؤمن السيادة فى اطار التشكيل الاجتماعى - فان وجه الجدوى الحضارى هو الذى يوجه الاستهلاك توجيها متطورا ، يرسخ السيادة ، فى اطار التشكيل الاجتماعى والتكوين السياسى . ومع ذلك يجب أن نفطن الى موجبات الانشطار الحضارى الذى يميز بين اتجاهات البداوة واتجاهات الاستقرار . ومن ثم ندرك لماذا وكيف يوظف كل شطر منهما اتجاهه الحضارى فى توجيه الاستهلاك المتحرر التوجيه المتميز والمتطور .

ومعلوم جيدا ، أن هذا التوظيف المناسب الذى يعتمد عليه كل شطر حضارى منهما ، لم يقف عند حد تكليف النظام الاجتماعى والسياسى ، بتوجيه الاستهلاك المتطور وتأمين وتنشيط الانتاج لحساب هذا التطور فقط ، بل يعتمد هذا التكليف على هيمنة النظام وسلطانه ، لكى يسيطر على أهم موجبات التوازن الاقتصادى بين الاستهلاك والانتاج . ويطلق هذا التوظيف المناسب عنان هذه الهيمنة لكى تحفز وتضبط فى وقت واحد مسيرة النمو الحضارى والنضج فى كل شطر حضارى منهما بالشكل المناسب ، وفى الاتجاه المناسب . ويوجه هذا النمو الحضارى الاستهلاك . ويفتح شهية الطلب ويحرض تطلعات الاستهلاك ، التى لا ولم ولن تتوقف عند حد معين(٣٧) .

---

(٣٧) يبدو هذا الحد المعين متغيرا من مكان الى مكان آخر ومن زمان الى زمان آخر . ومع ذلك هو دائما الحد الأنسب الذى تكفله أوضاع التعايش فى المكان والزمان . ومع كل تغير فى المصالحة بين الانسان والطبيعة فى المكان ، تتغير بموجبه أوضاع التعايش فى المكان ، بتغير الحد الأنسب لتطلعات الاستهلاك فى هذا المكان .

الافتراق الحضارى وتطور الاستهلاك :

الانشطار الحضارى المناسب ، فى ظل التشكيل الاجتماعى المناسب ، وتحت سلطان النظام المناسب ، هو الذى يجسد معنى ومغزى الافتراق الحضارى وتباين مسيرة النمو والتطور الحضارى · وهذا الافتراق الحضارى ، هو الذى يميز تماما ، بين اتجاهات الاستهلاك عند مجتمع البداوة الذى يتفرغ للانتاج الحيوانى فى ربوع البوادى ، واتجاهات الاستهلاك عند مجتمع الاستقرار الذى يتفرغ للانتاج الزراعى ، ويضيف اليه بعض العمل الصناعى والتجارة فى مواطن الزراعة · بل قل أن هذا الاختلاف بين هذين الاتجاهين، هو الذى ينمى الافتراق على درب النمو والتطور الحضارى ، بعد أن يرسخ الانشطار الحضارى التباين الاقتصادى بين ، انتاج مجتمع البداوة فى مواقعها المناسبة ، وانتاج مجتمع الاستقرار فى مواقعه المناسبة ·

وبموجب هذا الافتراق على درب التطور الحضارى ، يتولى الاجتهاد الاقتصادى الانتاجى ، فى ظل النظام ، مهمة تأمين وحماية مصالح كل طرف منها بطريقته الخاصة ، فى عمليته الانتاجية المتخصصة · كما يتولى أيضا مهمة العناية وعينه لا تغفل ، عن العلاقة التى تحرس التوازن الاقتصادى بين انتاج كل طرف منهما ، واتجاهات استهلاكه التى تحفز الانتاج وتطوعه وتطاوع المتغيرات المتباينة على درب التطور الحضارى المفترق · هذا بالاضافة الى تولى أمر الانفتاح على قدر التفتح · ومن ثم كان الانفتاح الاقتصادى طلبا لفائض انتاج يرنو اليه الطلب لحساب الاستهلاك فى مكان ، فى مقابل فائض الانتاج الذى يزيد عن حاجة الاستهلاك فى مكان آخر ، محسوبا بعناية على قدر التفتح الحضارى المفترق ·

والاجتهاد الاقتصادى فى **مواطن الاستقرار** ، وفى اطار التفتح الحضارى ، والتشكيل الاجتماعى ، والنظام الحاكم ، هو الذى يصطنع التحول الانتاجى ، ويحقق التحرر الاستهلاكى ، ويطلق عنان الانفتاح الاقتصادى · بل قل أنه هو الذى يضيف الى ذلك كله ، صياغة روح ومنطق المدنية العتيقة ، ويقيم فى ربوعها صرح دولة ، مدعومة بكل الأمن الاقتصادى والنظام الادارى الذى تكفلهما سلطة الحكومة ·

وتفلح سلطة الحكومة الى أبعد الحدود ، فى دعم مكانة الدولة ، وفى تأمين الحق الخاص والعام فى الأرض ، وفى ترسيخ سيادة الشعب فى ربوعها · ويستحق النظام الحاكم الولاء كل الاستحقاق ، وينتفع بالانتماء كل الانتفاع · كما تفلح سلطة الحكومة الى أبعد الحدود أيضا ، فى ضبط العملية

الاقتصادية وأوجه التعامل لحساب هذه العملية • وتلتزم هذه السلطة بالسيطرة على العلاقة المتوازنة اقتصاديا بين الانتاج والاستهلاك والمحافظة عليها •

والاجتهاد الاقتصادى فى **ربوع البداوة** ، وفى اطار التفتح الحضارى ، والتشكيل الاجتماعى ، والنظام الحاكم هو الذى يصطنع التحول الانتاجى ، ويحقق التحرر الاستهلاكى ، ويطلق عنان الانفتاح الاقتصادى على درب آخر • بل قل أنه هو الذى يضيف الى ذلك كله ، صياغة روح ومنطق التبدى ، ويقيم فى ربوعه صرح القبيلة ، مدعومة بكل الأمن الاقتصادى والعرف المعمول به الذى تقضى به سلطة شيخ القبيلة •

وتفلح قبضة شيخ القبيلة الى أبعد الحدود ، فى جمع شمل القبيلة ، وفى تأمين الحق العام والخاص فى البادية وفى ترسيخ سيادة القبيلة وتحركاتها المنتظمة وغير المنتظمة فى ربوع المراعى • ويستحق شيخ القبيلة الولاء كل الاستحقاق وينتفع بالزعامة الأبوية كل الانتفاع • كما تبيح سلطة شيخ القبيلة الحق فى توظيف العدوان والسلب فى طلب ما هو غير مشروع واضافته الى الانتاج والرصيد الاقتصادى • وتلتزم هذه السلطة التى تجمع بين المشروع وغير المشروع بالسيطرة على العلاقة المتوازنة اقتصاديا ، بين الانتاج والاستهلاك ، والمحافظة عليها •

وهذا ، هو عين ما يعنيه أو أهم ما يفضى اليه الافتراق على درب التطور الحضارى ، بين اتجاهات الانتاج والاستهلاك عند أهل البادية فى ظل النظام القبلى الجامد ، واتجاهات الانتاج والاستهلاك عند أهل الاستقرار ، فى ظل النظام الحكومى المتطور • وهذا معناه أنه عند هذا المفترق الحضارى يبدأ الاختلاف ويتمادى • وتسير البداوة على درب خاص وتسير المدنيات المستقرة على درب خاص آخر • والفرق كبير جدا بين المسيرتين على الدربين ، حضاريا واجتماعيا واقتصاديا • وينمى هذا الفرق الكبير ، ويميز بين فعل المتغيرات وتأثيرها على اتجاهات الاستهلاك والانتاج ، الى أبعد الحدود •

وفى ظل هذا التحول الانتاجى العظيم ، والنضج الاجتماعى المستمر ، والافتراق الحضارى المثير ، يمسك الانسان فى مواطن الاستقرار وفى ربوع البداوة ، كل من خلال النظام الذى يبتدعه ويوظفه لحساب سيادة على الأرض ، ثم يمتثل لقبضته القوية ولضوابطه ، بزمام الانتاج الاقتصادى ، وبزمام التجارة ، وبزمام كل اضافة الى الرصيد الاقتصادى • وبقوة هذه القبضة ،

يخضع هذا الرصيد الاقتصادى كله بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال العرض ، لمشيئة أو لارادة الاستهلاك ، طلبه وتطلعاته وتطوره العادى أو المتهور .

وقل - بكل اليقين - أن يد الانسان التى تطلب لحساب الاستهلاك ، فى ظل الأمن ، تتمادى فى الطلب . وبموجب الاطمئنان الى فرض مشيئة الاستهلاك ، لا تكف الأيدى عن هذا التمادى فى الطلب ، ولا تقف عند حد معين فى المكان والزمان . ولا شىء يوقف هذا التمادى فى الطلب غير الضغط الشديد الذى يرهق العرض . ويخذل هذا العرض المرهق بالضرورة الاستهلاك . وقد ترتد أيدى الطلب فارغة .

ومع ذلك فان التمادى فى الطلب ، لا يتعمد ارهاق العرض . ولا يعنى هذا التمادى فى الطلب - فى معظم الأحيان - وكأنه يمد الأيدى من غير مبرر . ولكنه يعنى - فى الحقيقة - التمادى الذى يجارى أو يساير أو يطاوع تنمية المطالب الاستهلاكية بالكم والكيف تنمية شاملة ومثيرة ، دون توقف أو تراجع أو تنازل عن حق الاستهلاك فى الطلب . ويجسد هذا التمادى فى الطلب - على كل حال - مبلغ الاستجابة ، التى يطاوع الاستهلاك بموجبها ، المبرر الذى تصطنعه المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية .

* * *

استجابة الاستهلاك للمتغيرات :

من طبيعة الانسان أن يستجيب للمتغيرات فى المكان والزمان . وصحيح أن هذه الاستجابة تتفاوت كثيرا . ولكن الصحيح أيضا أن هذه الاستجابة متوقعة دائما . ومن ثم هى علامة على التغير بكل سلبياته وايجابياته . وهى تنفى عن الانسان الجمود وتخلع عليه المرونة ، فى المكان والزمان . وتكون هذه الاستجابة مباشرة أو غير مباشرة ، للمتغيرات الطبيعية وللمتغيرات البشرية ، ومن غير هذه الاستجابة لا ينتصر الانسان لحضوره وتعايشه فى المكان .

وفى اطار التعايش فى المكان ، تستجيب اتجاهات الاستهلاك لكل المتغيرات البشرية ، الاقتصادية والاجتماعية والحضارية . وفى اطار التباين بين موجبات التعايش وأنماطه من مكان الى مكان آخر ، تتأتى هذه الاستجابة مناسبة لأوضاع هذا التعايش فى كل مكان . وفى اطار التفاوت بين أوضاع الأفراد فى أى مكان ، تتفاوت استجابة كل فرد لهذه المتغيرات . بل ولا

تتوقف هذه الاستجابة للمتغيرات أبدا عند حـد معين ، فى المكان أو فى الزمان ٠

وتطاوع هذه الاستجابة كل تغير ، يؤدى الى التغيير فى هذه المتغيرات وقوة تأثيرها المباشر وغير المباشر ، من عصر الى عصر آخر ٠ وهذا معناه أن استجابة اتجاهات الاستهلاك ، تجارى دائما ظروف التعايش ، فى اطار خصائص وظروف المكان ، وحاجة العصر وحركة الزمان ٠ ومن ثم تسـاير هذه الاتجاهات التغير الذى يطرأ فى كل عصر على المتغيرات فى المكان ، وتطاوعها من غير اعراض أو اعتراض ٠

ولا يعنى ذلك أبدا ، أن ارادة الاستهلاك واتجاهاتها قد تحررت من قبضة المتغيرات ، التى أدت فى الماضى لاستسلامها للانتاج الطبيعى ، لكى تقع فى قبضـة المتغيرات مرة أخرى ٠ بل ولا يعنى ذلك أبدا أن ارادة الاستهلاك واتجاهاتها ، وهى تطاوع المتغيرات المتنوعة وتستجيب لهـا ولا تعرض عنها ، تجسد شكلا من أشكال الاستسلام وفقدان حرية الارادة أمام هذه المتغيرات ٠ بل هو علامة على أن الانسان وهو يتعايش فى اطار التغير الطبيعى لا ينبغى أن يتشبث بالجمود أمام المتغيرات الطبيعية ، لكيلا يفقـد موجبات التعايش فى المكان ٠ وهو علامة أيضا على أن الانسان وهو يصطنع التغير لأنه لا يقبل بالثبات أو بالجمود ، يواجه المتغيرات البشرية ، فى اطار التعايش فى المكان ٠

وهذا معناه أن الانسـان لا يكف عن مواجهة المتغيرات الطبيعيـة والمتغيرات البشرية فى المكان ٠ وهو لا يكف عن استحداث التغير الذى يطور أبعاد المتغيرات وقوة فعل المتغيرات التى يواجهها من عصر الى عصر آخر٠ ثم هو يفرض على نفسه فى اطار التعايش فى المكان فعل هذه المتغيرات ٠ وهو يواجهها ويطوعها أحيانا انتصـارا للتعايش ، ويطاوعها أحيانا انتصـارا للتعايش أيضا ٠ وهو لا يملك الاعراض عن هـذه المواجهة أو الاعتراض عليها ٠

وفى مواجهة **المتغيرات الطبيعية** ، يكون صمود الانسان صـلبا ، لأنه يدافع عن حقوق التعايش ٠ وحتى لو انقضت الطبيعة على بنود المصالحة التى تحدد شكل وطبيعة التعايش فى المـكان ، يتصدى الانسان بقوة لفعـل المتغيرات ٠ وينجح هذا الصمود فى ارساء قواعد مصالحة جديدة لحسـاب التعايش فى المكان من جديد ٠ وقد يكسب التعايش بموجب هذه المصالحة مكاسب جديدة على حساب الطبيعة ، فى المكان ٠

وفى مواجهة **المتغيرات البشرية** ، لا يكون صمود الانســـان على نفس المستوى من الصلابة ، طالما هو لا يدافع عن حقوق التعايش. بل هو يلين لها ويطاوعها ويستجيب لفعلها فى اطار اعراضه عن الجمود وتطلعه الى التغير والتغيير . وتنجح هذه الملاينة والاستجابة فى دفع مسيرة التغيير واستحداث التجديد ، لحساب التعايش فى المكان . وقد يكسب التعايش بموجب هــذه الاستجابة مكاسب جديدة ، لحساب التعايش الأفضل فى المكان .

وصحيح أن ذلك التصور ، يسقط عن اتجاهات الاستهلاك فى اطار التعايش ومضى حركة الحياة ، شبهة الاذعان أو الاستسلام لفعل المتغـيرات الطبيعية ، فى المكان . ولكن الصحيح أيضا أن نفس هذا التصور ، لايسقط عن اتجاهات الاستهلاك فى اطار التعــايش ومضى حركة الحيــاة فى نفس المكان ، شبهة الاستماع أحيـــانا والاستسلام أحيانا أخرى لفعــل وتأثير المتغيرات البشرية .

ويؤكد هذه الشبهة فعلا الانصياع دائما للتغير ، الذى يطور المتغيرات البشرية من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر . وفى نفس الوقت الذى يعبر فيه هذا الانصياع عن مسايرة التغيير الذى يتحقق بموجبه النضج على درب التقدم الاقتصادى والاجتماعى والحضارى ، يعبر عن وضـــع فريد لاتجاه الاســـتهلاك ومبلغ تحرر ارادته . وفى هذا الوضـــع يكون اذعان الاستهلاك بارادته الـــكاملة التى تطلب التغيير . بل ويتطلع الاســتهلاك بموجب هذا الاذعان الى ما ينبغى أن يطلب ويحق له الحصول عليــه ، والى ما لا ينبغى أن يطلب ، ولا يحق له الحصول عليه .

والتمادى فى الطلب ، والتمادى فى اختيــار الطلب ، والتمــادى فى تنمية الطلب ، تجسد فى جملتها الاستجابة للمتغيرات . بل قل انها أمور تعبر صراحة عن مبلغ الرغبة والاصرار على هذا الطلب والحصول عليه لحساب الاستهلاك . ولا رغبة أو اصرار على الطلب ، من غير ارادة حرة حتى لا تكون المتغيرات وفعلها المؤثر من وراء تحريض هذه الارادة . وهــذا معنــاه أن الاستماع الى تحريض المتغيرات لا يكبل ارادة الاستهلاك بل يزودها بتحرر أكثر وكأنه يترك لها الحبل على الغارب .

وكل متغير من المتغـــيرات البشرية ، الديموجرافية والاقتصــادية والاجتماعية والحضارية ، يكون وحده كفيلا بالتاثير على الطلب ، كمه وكيفه لحساب الاستهلاك . فما بالك بالتأثير المشترك وكل هذه المتغيرات مجتمعة

تحرض ارادة الاستهلاك على الطلب أو على اختيار الطلب ، وتحض الأيدى على الامتداد والحصول بالفعل على الطلب • والحصول على الطلب والتعود عليه ، بموجب هذا التحريض ، يبدى مبلغ تحرر ارادة الاستهلاك • ويكون فى نفس الوقت كفيلا بابداء مبلغ التشبث به وعدم الاقلاع عن الحصول عليه ، لحساب الاستهلاك •

ولأن المتغيرات البشرية تعمل فى الاتجاه الذى ينمى ويطور وينوع مطالب الاستهلاك ، ويدعو الى التمادى فى الطلب فى ربوع البداوة ومواطن الاستقرار ، تتعرض معدلات الاستهلاك للزيادة المضطردة • ولأن المتغيرات الطبيعية تعمل فى الاتجاه المعاكس الذى لا يسعف تنمية الانتاج وزيادة وتنويع العرض بدرجة أكبر فى ربوع البداوة ، تتعرض حاجة القبيلة والفرد لفعل وتأثير هذه المتغيرات الطبيعية • أما فى مواطن الاستقرار ، فيملك المجتمع الوسيلة الحضارية الأفضل لمواجهة فعل المتغيرات الطبيعية ، وتجاوز بعض النتائج المترتبة عليها •

وهذا معناه أن **البداوة** تقع فى التناقض الواضح بين نمو معدلات الاستهلاك بفعل المتغيرات البشرية ونقصان معدلات الانتاج بفعل المتغيرات الطبيعية • ويدعو هذا التناقض أول الأمر الى ضغط الاستهلاك ضغطا شديدا يعجل بتدهور معدلات الانتاج • وتتعرض العلاقة التى تحرس التوازن الاقتصادى بين الانتاج الذى لا يزيد ولا يتنوع ويرهقه الطلب المتصاعد فى جانب ، والاستهلاك الذى يطلب الزيادة والتنوع ويضغط على العرض فى جانب آخر ، لعواقب هذا التناقض •

ويلجأ الحضور البدوى المتضرر بهذه العواقب ، الى توظيف العدوان والسلب توظيفا مرنا ، لكى يتخلص من هذا التناقض • ويستجيب الاستهلاك بموجب هذا العدوان ، للتمادى فى الطلب الذى تفرضه المتغيرات البشرية ، وتفتح شهيته وتحرضه على تنمية وتطوير وتنويع مطالبه • ومن شأن هذا العدوان أن يتسلل أحيانا أو أن يقتحم أحيانا أخرى مواطن الاستقرار ، حيث يحصل من غير عنف أحيانا ، أو يحصل عنوة أحيانا أخرى على ما يريد وما لا يريد لحساب مطالبه الاستهلاكية •

وكم نجح التسلل السلمى فى الحصول على مطالبه من مواطن الاستقرار ، وتحقيق الغاية أو الهدف من خلال الانفتاح • وربما تمادى فى جنى ثمرات هذا الهدف واستطاع أن يطلب التعايش قبل العيش ، وأن

ينخرط أو أن ينصهر فى بنية الاستقرار الاجتماعية والاقتصادية والحضارية(٣٨) · وكم نجح الاقتحام والغزو فى السلب والنهب وتحقيق الغاية أو الهدف · ولقد أباح تحقيق الهدف للاستهلاك الذى يعتمد على الاغتصاب ، أن يتمادى فى الطلب · بل قل أنه يتمادى فى الطلب ، من غير أن يجاوب هذا التمادى زيادة أو تنمية فى الانتاج ·

وبصرف النظر عن تجرد هذا العدوان ، من المثل والأخلاقيات الحميدة، على مستوى الفرد أو الجماعة ، وبصرف النظر عن التدمير والاهدار الذى يرتكبه العنف والعدوان ، فى حق المجتمع المنتج فى ربوع الاستقرار ، يتفهم الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا دواعى ومبررات هذا العنف · كما يقدر أيضا قوة الدافع لارتكاب هذه الخطيئة من وجهة النظر الاقتصادية ·

وبموجب الانفتاح الذى يكفله التسلل السلمى ، يحقق الحصول على الطلب والاضافة · وبموجب العدوان الذى يكفله الاقتحام المخرب ، يحقق الحصول على الطلب الاضافة أيضا · وتضاف هذه الاضافة - على كل حال - الى الانتاج حتى يتحقق التوازن بينه وبين الاستهلاك · بل قل أن هذه الاضافة المغتصبة أحيانا ، وغير المغتصبة أحيانا أخرى ، هى التى تبقى على التوازن ، بين العرض والطلب · أو قل انها الاضافة التى تبرر وتبيح للبداوة ، التمادى فى الطلب ، الذى ينصاع ويستمع الى فعل واغراء المتغيرات ، فى ربوع هذا المجتمع ·

وفى مقابل الانفتاح وسلوكه السلمى ، لا يفعل الاستقرار شيئا ردا على التسلل الذى يطلب التعايش قبل العيش والمعايشة · ولكن فى مقابل العدوان وسلوكه المخرب ، يعتمد الاستقرار على أكثر من وسيلة ، للتصدى لهذا الاقتحام وعواقبه · وهذا معناه أن الاستقرار لا يسكت على العدوان ويقاومه · وتتولى الحكومة التى تمسك بزمام النظام ، مهمة صد أو احباط أو مطاردة هذا العدوان ·

وقد يواجه الاستقرار أيضا عواقب التناقض بين نمو معدلات الاستهلاك بفعل المتغيرات البشرية ، ونقصان معدلات الانتاج بفعل المتغيرات

---

(٣٨) شهدت مواطن الاستقرار فى أحضان المدنيات العتيقة فى العراق ومصر والشام ، هذا التسلل الذى يعبر عنه الخروج العربى من جزيرة العرب فى طلب العيش ثم الاستيطان · صلاح الدين الشامى : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام ·

الطبيعية • وقد يضيف المبرر الحضارى الى هذه العواقب اضافة مثيرة ، حيث لا يجد الاستهلاك كل ما ينبغى الحصول عليه من سلع ومنتجات فى المكان• ويستبعد الاستقرار من حساباته العدوان تماما ولا يلجأ الى الاغتصاب أبدا• ويعتمد الانفتاح وسلوكه السلمى ، فى التعـــامل من أجل الحصول على أى اضافة ، تلبى أو تجاوب التمادى فى الطلب أو التنوع فى الطلب ، لحساب الاستهلاك •

ويعتبر الاستقرار أن تنشيط فاعلية الانتاج وزيادة كمه وتحسين نوعه فى المكان ، هو الوسيلة المثلى التى تبرر هذا الانفتاح • ويبيح هـــذا النمو الانتاجى له أن يحصل فى المقابل على الاضافة المشروعة التى يطلبها • بل قل أن الحصول على هذه الاضافة يتأتى من خلال السلوك الحضارى الأخلاقى• ويحصل عليها بالوسيلة الحضارية المتطورة • وتلبى هذه الاضافة أو تجاوب التمادى فى الطلب الذى ينصاع ويستمع الى فعـــل واغراء المتغـيرات فى مواطن هذا المجتمع •

ويوظف الاستقرار الرحلة فى البر والبحر التى تروح وتغدو عـــلى أوسع مدى توظيفا مناسبا للحصول على الاضافة المطلوبة لحساب الاستهلاك• ويوظف الاستقرار الأسواق أو قرى الاسواق أو مدن الأسواق ، فى المواقع الجغرافية المناسبة التى تبدأ منها وتنتهى اليها أو تمر بها الدروب والمسالك، توظيفا مفيدا ، لحساب التعامل التجارى والحصول على الطلب • وهذا هـــو عين ما يعنيه الانفتاح ، من أجل الحصول على أى اضافة والمحافظة على التوازن بين العرض والطلب • وهذا هو عين ما يعنيه الانفتـــاح ، من أجل تهيئة المسالمة وترويض البداوة ، وخلق روح المصالحة ، فى اطار التعامل التجارى•

وبموجب هذا الانفتاح الاقتصادى ، يكبح الاستقرار جماح العـــدوان عليه • كما يتجاوز ســوءات الافتراق الحضارى بينه وبين البداوة • كما يؤمن الاستهلاك ويكفل له الحصول على الطلب الذى يطلبه أو الذى يتطلع اليه • وتجد ارادة الاستهلاك دعوة صريحـــة ، تدعوه الى تنمية مطلبـــه وتنويعها ، من غير تخوف حقيقى ، من خذلان العرض • ويضاف الى ذلك كله التمادى فى تنشيط الانتاج ، لكى يتحقق الفائض الذى يمكن التبـــادل عليه • وهكذا يحافظ الاستقرار فى نهـــاية المطاف بالعـلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك •

وصحيح أن الاستقرار ، ينجح فى ترسيخ مفهوم التجـــارة وتنمية

العلاقات التجارية بينه وبين أرباب الانتاج . وصحيح أن تمادى الاستقرار في النضج ، يستوجب حسن توظيف الرحلة والتجارة معا ، لكى يلبى هذا التوظيف اتساع دائرة الاستهلاك ويجاوب تنوع المطالب الاستهلاكية . والصحيح أن توظيف الوسيط المغامر فى البر والبحر واشراك البداوة فى العناية بالتبادل التجارى(٣٩) ، واقتسام ثمرات المصلحة الاقتصادية معها ، يقى الاستقرار من شرور عدوانها . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن الأسلوب الحضارى الذى يحسن تسخير قنوات الانفتاح ووسيلتها الحضارية المتطورة ، تفتح أوسع الأبواب لحساب الاستهلاك . ومن ثم تتسع وتتنوع وتتصاعد موجبات الطلب . ويجد الطلب كل ما ينبغى الحصول عليه لحساب الاستهلاك .

وما من شك فى أن هذا الانفتاح الاقتصادى ، قد فتح شهية الاستهلاك الذى يطاوع المبرر الحضارى ويستمع للمتغيرات ، وجاوبها ولم يقتر عليها. بل وظف الرحلة وكأنها اليد الطويلة من غير حدود . وتمتد هذه اليد فى الاتجاه المناسب من أجل الحصول على الطلب . وتضرب الرحلة فى المجهول أحيانا ، لأنها تريد الحصول على الطلب ، ولكنها لم تبدأ من فراغ أبدا . وتعود الرحلة عودة مظفرة فى كثير من الأحيان وتحصل على الطلب من براثن هذا المجهول ، ولا ترتد أياديها فارغة .

ورحلة التجارة(٤٠) ، فى البر والبحر ، فى الذهاب والاياب ، تغامر مغامرة صعبة . وتقوم على أداء أو انجاز المهمة المنوطة بها من أجل هذا الغرض الاقتصادى . ويتخذ الاستقرار فى المدنيات العريقة من الابحار المغامر فى البحر والتقدم الجسور فى البر ، وسيلة حضارية ، لتوسيع دائرة التعامل التجارى ، وخدمة الغرض الاقتصادى . بل قل أن الرحلة التجارية ، تحمل على عاتقها مسئولية الاستجابة للتمادى فى الطلب ،وتنويع الطلب ، لحساب الاستهلاك فى المكان والزمان .

وفى ظل التحول الاقتصادى المستمر ، والتفتح الاجتماعى اليقظ ،

---

(٣٩) تعاون الاستقرار مع البداوة تعاونا حميدا ، على صعيد جزيره العرب ، على المدى الطويل قبل الاسلام ، فى أداء هذه المهمة لحساب الوساطة التجارية والتعامل بين عالم المحيط الهندى وعالم البحر المتوسط .

صلاح الدين الشامى : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام ، الاسكندرية ١٩٨٣ م

(٤٠) صلاح الدين الشامى : الرحلة عين الجغرافية المبصرة ، الاسكندرية ١٩٨٢ .

والتطور الحضارى الطموح ، تلعب التجارة الدور البارز فى خدمة تفتح شبهية الاستهلاك ، والاستجابة لهذا التفتح المثير • بل قل تؤدى التجارة المهمة التى تشارك فى المحافظة على العلاقة التى تحرس التوازن بين العرض والطلب • ويسفر الاشتراك بين البداوة والاستقرار ، فى جوهر المصلحة الاقتصادية التى تنجزها التجارة عن وضع اقتصادى أفضل • وفى هذا الوضع الاقتصادى الأفضل يأمن الاستهلاك على الطلب والحصول عليه • بل قل يطمئن المجتمع على ذاته وسيادته ، وعلى مصيره الاقتصادى والاجتماعى ، والحضارى ، على صعيد البداوة وعلى صعيد الاستقرار •

وفى ظل التحول الاقتصادى الذى لا يهدأ ، والتفتح الاجتماعى الذى لا يغفل ، والتطور الحضارى الذى لا يتوقف ، يواكب الوضع الاقتصادى الأفضل اتجاهات الاستهلاك وتطلعاته • وتصبح هذه المواكبة علامة لا تضل، تدل على مبلغ العناية والحرص والمحافظة على المصير الاقتصادى والاجتماعى والحضارى • كما تدلل على التعقيد الشديد فى تحقيق الهدف الاقتصادى الذى يؤمن هذا المصير • ومن خلال النضج الاقتصادى والاجتماعى والحضارى الذى يستغرق فى هذا التعقيد ، فى اطار النظام القبلى فى البادية ، أو اطار النظام الحكومى فى الدولة ، تبدو الحاجة الملحة الى النظام الاقتصادى •

* * *

النضج وصياغة النظام الاقتصادى :

اذا كان التحول الى الانتاج الاقتصادى ، يؤدى الى تكوين النظام الادارى والحكومى الذى يمسك بزمام التشكيل الاجتماعى ، ويؤمن مصلحته الاقتصادية وسيادته فى المكان ، فان الاستغراق فى التعقيد الاقتصادى بناء على تفتح شهية الاستهلاك وتوظيف التجارة فى ممارسة الانفتاح الاقتصادى، يستوجب وضع وصياغة النظام الاقتصادى • وهذا معناه أن النظام السياسى الادارى والحكومى ، يستشعر بموجب النضج الاقتصادى والاجتماعى والحضارى المستغرق فى التعقيد الاقتصادى العجز وعدم القدرة على ضبط وتنظيم الأوضاع الاقتصادية •

وتصبح الحاجة الى النظام الاقتصادى حاجة ملحة ، لا ينبغى تجاوزها أو التهاون فيها • وتكون الحاجة الى وضع قواعد وأسس هذا النظام الاقتصادى أحوج ما تكون للعناية بالمصلحة الاقتصادية والوصول الى أقصى

غايات الهدف الاقتصادى . بل يجب أن توكل الى هذا النظام مسئولية تنظيم الأوضاع الاقتصادية ، وحراسة التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك . ومن ثم يصبح النظام الاقتصادى شريك النظام السياسى ، فى حراسة مسيرة النضج الاقتصادى والاجتماعى والحضارى والمحافظة عليها لحساب الانسان .

وقبل نشأة أو ولادة النظام الاقتصادى من النظام السياسى ، وبموجب الواقع الاقتصادى البسيط ، وفى اطار التعامل المحلى المحدود والضيق بين العرض والطلب ، عاش الحضور الاجتماعى ودبر شئون حياته الاقتصادية النمط الاقتصادى العينى الاكتفائى(٤١) . ويمثل هذا النمط أبسط صورة من صور النظام الاقتصادى البسيط ، الذى يضبط وينظم التعامل بين الأطراف المعنية ، فى اطار مبادلة السلعة فى مقابل السلعة الأخرى(٤٢) .

وبموجب هذا النظام الأولى - اذا جاز أن يعتبر نظاما - تأتى الضبط البسيط الذى يحققه هذا النمط العينى . ويبدو أن حاجة الطلب والحاجه كانت لا تتجاوز قدرات الانتاج الاقتصادى المحلى ، وأن هذا الانتاج الاقتصادى المحلى كان لا يخيب أمل الاستهلاك ، أو يخذل اليد التى تمتد اليه . وفى حدود هذا التعامل المحدود فى المكان ، لا تطلب الأطراف المعنية شيئا أكثر من هذا الضبط البسيط .

ولكن اتجاه هذا التعامل من خلال الانفتاح الى التعقيد الاقتصادى ، يكشف مبلغ عجز النمط أو النظام الاقتصادى العينى الاكتفاتى . بل تتكشف للاطراف المعنية فى هذا التعامل ، أن هذا النمط لا يجارى التغير فى الأسلوب والوسيلة ، ولا يصلح لعقد وابرام الصفقات التجارية الكبيرة(٤٣) . وبناء على عزوف التعامل عن هذا النظام العينى والاقلاع عن استخدامه ، يكون من الضرورى البحث عن النظام الاقتصادى الأنسب .

---

(٤١) عبد الرحمن زكى : مذكرات فى التطور الاقتصادى ، الاسكندرية (بدون تاريخ) ص ٨ .

(٤٢) من خلال هذا التعامل ، تتفق الأطراف المعنية على صبغة التبادل وعلى المبادىء التى تضبط هذا التبادل . وهذا معناه أنه لا قواعد ولا أسس راسخة تضبط هذا التعامل . ولكن استمرار التعامل وزيادة معدلاته ، تخطو فى اتجاه ترسيخ بعض القواعد العامة .

(٤٣) هذا النظام البسيط ، يناسب التعامل فى اطار المقايضة على المستوى الاجتماعى المحدود بين الأسر فى المكان ، أو على مستوى القبيلة . وبموجب هذا النظام تمثل مجموعة الأسر أو القبيلة وحدة اقتصادية (د. عبد الرحمن زكى ، المرجع السابق ص ٨ - ٩) .

والنظام الاقتصادى الأنسب ، هو الذى يجاوب تحول التعامل من الوحدة الاقتصادية الصغيرة التى تضم بعض الأسر فى القرى فى مواطن الاستقرار أو التى تضم القبيلة فى ربوع البـداوة ، الى الوحدة الاقتصادية الكبيرة التى تتضخم ويوقعها التضخم فى التعقيد الاقتصادى • وهو أيضا الذى يسعف التعامل الموسع وعقد الصفقات وحركه التجارة المنقولة برا وبحرا بين الأقطار والأمصار المتباعدة ، واستخدام الوكلاء والوسطاء لابرام هذه الصفقات •

هذا ، ويظهر النظام الاقتصادى الأنسب ، ويغطى الحاجة التى استهدفت استخدام هذا النظام فى ضبط وتنظيم التعامل والتبادل التجارى على المدى الواسع • ويستخدم هذا النظام النقود على أوسع مدى • ويعتمد التعامل على النقود وقيمتها الفعلية كوسيط فى اجراء التبادل والبيع والشراء • بل يعتمد عليها أيضا فى ابراء ذمة الطرف الذى يدفع النقود ثمنا للسلع التى يحصل عليها من الطرف الآخر •

ويضبط هذا النظام الاقتصادى النقدى حركة التعامل ، بطريقة أفضل• ولا يحدد هذا النظام قيمة النقود فقط ، بل يضع القواعد والاسس التى تنضبط بموجبها هذه القيمة(٤٤) ، وتؤمن التعامل بها بين الأطراف المعنية • كما يواجه ويحمى ويحقق أهداف التعامل الاقتصادى بين الأطراف المعنية ، فى معمعة التعقيد الذى انغمست فيه الأوضاع الاقتصادية ، ويتغلب التعامل الاقتصادى بين الأطراف المعنية على كل الصعوبات التى واجهت المقايضة والتبادل فى النظام الاقتصادى العينى(٤٥) •

ويشيع التعامل التجارى وعقد الصفقات بين المجتمعات أو الأفراد ، واشتراك الأطراف المعنية كل فيما يخصه فى هذا التعامل ، الحاجة الى هذا التنظيم والضبط ، الذى يحققه أو يكفله النظام الاقتصادى النقدى • وهذا

---

(٤٤) تضمن السلطة فى الدولة هذه القيمة بمقـدار ما يحتويه النقـد المتداول أو المستخدم من المعدن •

(٤٥) من أهم الصعوبات التى واجهت المقايضة فى النظام العينى ، صعوبة الاتفاق بين الطرفين على معدل يسرى بمفعوله هذا التبادل أو المقايضة ، وصعوبة استبدال السلع كبيرة الحجم بالسلع الصغيرة ، وصعوبة التقدير الشخصى والتمييز بين السلع الثمينة والسلع غير الثمينة • هذا بالاضافة الى أن اتمام عملية التبادل أو المقايضة لا تتأتى من غير اتفاق مزدوج مقبول يعلن عنه الحاجة المتبادلة بين الطرفين لاتمام هذه المقايضة •

معناه أن اتجاهات الاستهلاك التى تستوجب اتساع الطلب والتعامل ، لأن الانتاج المحلى لا يجاوب كل الحاجات ، هى التى تهيىء المناخ الاقتصادى الجديد • وفى هذا المناخ الاقتصادى توضع القواعد والضوابط والأسس المنظمة لهذا التعامل التجارى ، فى الاطار الواسع بين الأطراف المعنيين •

ويؤدى اتساع دائرة الطلب ، ونمو حركة التعامل التجارى ، فى ظل النظام الاقتصادى النقدى ، الى ترسيخ التجربة التجارية والى تخصص فريق التجار فى العمل التجارى(٤٦) • بل قل تتخصص بعض الشعوب فى القيام بدور الوسيط التجارى على أوسع مدى(٤٧) • ويمضى هذا التعامل التجارى فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح بين الأقطار والأمصار ، معلنا عن ميلاد حركة التجارة الدولية • وتكرس المدنيات العتيقة كل العناية بالوسيلة التى تخدم هذه التجارة • وتبدو الحاجة مرة أخرى الى تطوير النظام الاقتصادى تطويرا يواكب هذا التصاعد والنمو فى التجارة الدولية •

ويضع هذا التطور قواعد النظام الاقتصادى الائتمانى لهذا الغرض(٤٨) • ويجاوب هذا النظام اتساع دائرة التعامل التجارى المستمر ، وزيادة حجم الصفقات التجارية ، وتنوع السلع والمنتجات • ويهتم هذا النظام الاقتصادى الائتمانى ، ويعتنى بالعلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، فى هذا الاطار الواسع • كما يهتم ويعتنى أيضا ، بتوظيف هذه العلاقة التوظيف المناسب ، فى ضبط أو فى تعديل التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب(٤٩) •

---

(٤٦) طور هذا التخصص مدن الأسواق وزودها بقوة جـذب السكان الذين يعملون فى خدمة التجارة • واكتسبت المدينة مكانة مرموقة بين مواطن الاستيطان فى الريف من حولها •

(٤٧) تخصص عرب جنوب الجزيرة ، فى تجارة المحيط الهندى ، وتخصص الفينيقيون فى تجارة البحر المتوسط • وهيمن هذا التخصص على التعامل بين عالم المحيط الهندى وعالم البحر المتوسط •

(٤٨) الهدف والوسيلة والتنظيم ، عناصر أساسية ، ينبغى أن تتوفر من أجل قيـام النظام الاقتصادى ووضع الأسس والقواعد التى تناسب هذه العناصر •

(٤٩) فى مدن الأسواق على صعيد جزيرة العرب التى خدمت التعامل التجارى بين عالم المحيط الهندى وعالم البحر المتوسط على المدى الطويل منذ حوالى الألف الثانية قبل الميلاد ، تتخصص فئة التجار فى هذا التعامل • ويتجلى الهدف الاقتصادى وتوضع الوسيلة فى خـدمة الهدف ، ويتولى التجار التنظيم الذى يستحقه التفرغ والتخصص فى خدمة الهدف • ومن ثم تكتمل مقومات وضع قواعد النظام الاقتصادى • ولقد تطور هذا النظام واتخذ شكل النظـام الائتمانى واقترب قبل الاسلام من شكل تحالف التجاريين •

صلاح الدين الشامى : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام . الاسكندرية ١٩٨٣ •

وفى اطار الرؤية الجغرافية لهذه الأوضاع الاقتصادية المتطورة، يبدو كيف تستوجب اتجاهات الاستهلاك اتساع دائرة التعامل التجارى . كما تبدو الحاجة الى يقظة النظام الاقتصادى واستعداده لضبط وتنظيم هذا التعامل . ولقد وظفت الرحلة التجارية ووضعت فى خدمتها الوسيلة المناسبة، لكى تنجز المهمة المنوطة بها كما وظفت الأسواق التوظيف المناسب أيضا ، لأداء دورها فى هذا التعامل التجارى .

وفى ظل هذا النظام الاقتصادى وتخصص العمل بموجب هذا النظام ، ينتظم العرض والطلب . ولا تمتد الأيدى فى هذا التعامل التجارى الا استجابة لتنوع الطلب لحساب الاستهلاك . ولا تحصل الأيدى على الطلب الا فى مقابل مناسب ينبغى أن تقدمه . ويحصى الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، مبلغ نجاح ونمو وانتظام هذا التعامل التجارى على أوسع مدى ، فى ظل النظام الاقتصادى الائتمانى ، لحساب الطلب فى مقابل العرض ، أو لحساب التوازن الاقتصادى وضبط العلاقة بين العرض والطلب .

ولا ينبغى أن نتشكك فى أن الفريق أو الفئة التى تخصصت فى هذه الممارسة التجارية تزداد خبرة ومهارة ، كلما اتسعت أبعاد التعامل التجارى وتنوعت الصفقات التجارية . كما تزداد خبرة ومهارة أيضا ، فى تقويم جدوى هذه الممارسة التجارية ، وفى ترسيخ الضبط والتنظيم الذى ينمى ويطور ويرسخ هذه الجدوى. وتجاوب هذه الممارسة التجارية اتساع دائرة الاستهلاك وتطلع الطلب الى كثير من المنتجات والسلع التى يدخلها التحضر وفعل المتغيرات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية ، فى اطار الاهتمام والطلب لحساب الاستهلاك . وما يؤمن هذا النمو ، غير قواعد وأسس وضوابط النظام الاقتصادى الائتمانى ، الذى يضع التجارة ، فى بؤرة العناية والاهتمام الاقتصادى .

ومثلما يدرك الحضور الاجتماعى حتمية العلاقة بالأرض ، ويلتزم بالمحافظة على الحق بموجب هذه العلاقة ، ويضع قواعد النظام (الحكومة) فى خدمة هذا الحق والمحافظة عليه فى المكان (الدولة) ، يدرك أيضا حتمية العلاقة المفيدة بين الانتاج والاستهلاك ، ويلتزم بالمحافظة على خدمة اتساع دائرة الاستهلاك والتمادى فى تنوع الطلب بموجب هذه العلاقة ، ويضع قواعد النظام الاقتصادى ، فى خدمة المصلحة والمحافظة عليها فى كل مكان . وعندئذ يتحالف النظام السياسى مع النظام الاقتصادى تحالف الشركاء ، فى حراسة العلاقات — كل العلاقات — وهى تخدم المصلحة الاقتصادية

المشتــركة لكل الأطراف المعنية ، في توازن اقتصــادى معقد ، بين الانتاج والاستهلاك ·

وفى ظل الأمن الذى يكلفه النظام السياسى ، وفى ظل الانضباط الذى يصطنعه النظام الاقتصادى ، يقيم التعامل التجارى بين الاقطار والأمصار ، او بين العرض والطلب ، أو بين الانتاج والاستهلاك ، فى ربوع الأسواق ، جسورا قوية · كما تتفتح على الدروب والطرق والمسالك فى البر والبحر ، قنوات الاتصال ، فى خدمة العلاقة المتوازنة بين العرض والطلب · وفى كل الحالات عين النظام الاقتصادى لا تنام ولا تغفل لانه يتولى المسئولية · بل قل انه ينظم التعامل والانفتاح لحساب العرض والطلب · ويضع هذا النظام ، مع مرور الوقت ، قواعد وأسس تحكم وتضبط وتنظم وتحافظ على حركة التجارة الدولية ·

وينتفع بالجسور وقنوات الاتصــال ، وعين النظام الاقتصــادى التى لا تغفل ، وبقبضة النظام السياسى التى تؤمن ، الطلب · بل قل تتسـع وتتفتح شهية الاستهلاك ، ويتوالى امتداد الأيدى التى تأخذ · كما ينتفع بها العرض أيضا · بل قل تتسع فرص تسويق الانتاج ، وتعود أيادى الطلب التى تمتد الى العرض ممتلئة ولا تعود فارغة ، لأن العرض لا يخذلها أبدا · وكما يلبى التعامل التجارى طلب الاستهلاك الذى يزيد ويتنوع ويكفله الانصياع لمنطق المبرر الحضارى وكل المتغيرات ، ينشط هذا التعامل التجارى عرض الانتاج ويحفز استجابته لكل الأيادى الملحة التى تمتد من أجل الحصول على الطلب من قريب أو من بعيد ·

ولا ينبغى أن يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، فى أن اتجاهات حركة الحياة على الدرب الحضارى ، تضيف محصلة التبادل التجارى على كل المستويات ، وهى تقدم العرض الفائض عن الحاجة فى المكان ، أو هى تحصل على الطلب من الفائض عن الحاجة فى المكان الآخر ، الى صلب حســابات التوازن الاقتصادى الضرورى بين الانتاج والاستهلاك · ولا تعنى هذه الاضافة، وهى تنقل من مكان الى مكان آخر ، شيئا أهم وأجدى من تجسيد الاتساع الفعلى فى الدائرة الكبرى ، التى تحــدد أبعاد العلاقة المتوازنة بينهمــا · كما انها لا تعنى أيضا شيئا غير الحرص على سلامة الجسور وانفتاح قنوات الاتصال وكفاءة ويقظة النظام الاقتصادى والسياسى ، التى تكفل سلامة وأمن ومرونة التعامل لحساب هذا الاتساع ، ومن غير أن يخل أو أن يفرط فى موجبات التوازن الاقتصادى ·

ولا ينبغى أن يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أيضا ، فى آن اتجاهات حركة الحياة على درب النشاط الاقتصادى ، تطاوع النمو الحضارى المادى والروحى ، فى مواطن الاستقرار والمدنيات العريقه على وجه الخصوص • وفى الوقت الذى تنمى فيه الحضارة والوسائل الحضارية الأفضل الانتاج ، تعنى فيه أيضا المتغيرات التى تفتح شهية الاستهلاك وتنميه بالطلب • بل يكفل النمو الحضارى حسن توظيف النظام الاقتصادى الذى يصون العلاقة ويحمى التوازن بين العرض والطلب • وتبنى حركة التجارة وتوظيف النظام الاقتصادى فى ضبط التعامل التجارى على أوسع مدى ، يتيح أو يبيح للانسان والمجتمع أن يطلب ما يريد لحساب الاستهلاك • كما يتيح أو يبيح للطلب أن يضيف من حين الى حين آخر ، الجديد وكل جديد الى قائمة الطلب الذى لا يسكت أو يتعفف ، لحساب الاستهلاك •

ونجاح هذا الاتجاه الاقتصادى فى حراسة النظام الاقتصادى ، هو الذى يرسم مسيرة المجتمع الاقتصادية • ويحدد علاقاتها التجارية وتعاملها مع جيرانها • وهو الذى يطور هذه العلاقة وينمى مكاسبها الاقتصادية • كما أن الحاح الطلب واضافة الجديد وكل جديد الى قائمة الطلب ومبرر التمادى فيه ، هو الذى يحدد مدى امتداد أيادى الطلب فى هذه المدنيات الى المكان القريب ، أو الى المكان البعيد • كما يحدد أيضا ، مبلغ نجاح رحلة التجارة ، والنظام الاقتصادى المعمول به ، فى آداء المهمة الاقتصادية ، على أوسع صعيد اقليمى أو عالمى بين الشعوب والأقوام أو بين الأقطار والأمصار •

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، كيف ينساق الاستهلاك فى اتجاه متميز ، تفرضه ظروف الحياة فى كل مدنية عريقة • وبموجب هذا الاتجاه المتميز ، يتنوع الطلب تنوعا له ما يبرره • وما من شك فى أن الاتجاهات التى وجهت النمو الحضارى وفعل المتغيرات فى كل مدنية ، يحدد أنواع الطلب من الضروريات والكماليات • بل قل انها هى أيضا التى تحدد نوع الاضافات الجديدة الى قائمة الطلب ، لحساب الاستهلاك المادى أحيانا ولحساب الاستهلاك الروحى أحيانا أخرى(٥٠) • ويطاوع هذا التحديد أهداف

---

(٥٠) اتجهت مدنية مصر العريقة على عهد الفراعنة ، اتجاها يكشف مبلغ الحرص على الطلب الذى يلبى حاجة الاستهلاك الروحى ، ويطاوع منطق الايمان السائد والتقرب الى الآلهة ، ويحسب جيدا حساب الحياة الأخرى والبعث • واتجهت مدنية روما القديمة على عهد القياصرة ، اتجاها آخر ، يكشف عن مبلغ الحرص على الطلب الذى يلبى حاجة الاستهلاك المادى ، ويطاوع وسوسة المتغيرات ومنطق البذخ والانغماس فى اللذة •

صلاح الدين الشامى : الرحلة عين الجغرافية المبصرة ، ١٩٨٣ •

النمو الحضـارى ، وينصـاع بالضرورة لفعل المتغيرات التى تجـارى هذه الأهداف ·

ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى بالفعل ، أهم الضوابط والقواعد التى أدخلت وتداخلت فى بنيه النظام الاقتصادى ، وكيف وظفت لكى يسـيطر النظام السـياسى بموجبها ، على العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك · بل يعرف أيضا ، كيف تصطنع كل مدنية عريقة ، من ضوابط النظام الاقتصادى وسلطة النظام السياسى الاتجاه العام الذى يعتنى بالحياة ويتأثر بموجبه الاستهلاك ، أو الوسيلة التى يستجيب بموجبها الانتاج فى المكان للاستهلاك ومطالبه ·

ومن خلال هذا الاتجاه ، وتوظيف الوسيلة الحضارية المناسبة ، يعرف النظام الاقتصـادى لماذا وكيف والى أى حد يطـاوع الانتاج والاسـتهلاك أو يطاوع العرض والطلب ، وكيف ولماذا ومتى والى أى حد يكبل أو يرشد أو يضبط النظام الاقتصـادى ارادة الاسـتهلاك · وهذا معناه أن النظام الاقتصادى يهتم بتحديد تطلعات الطلب لحساب الاستهلاك ولا يترك له الحبل على الغارب · ويمتلك النظام الاقتصادى فى صحبة النظام السياسى قوة الضغط والضبط المؤثر على الانتاج وفاعليته ومعدلاته ، والمؤثر على الاستهلاك وتهدئة تطلعاته ونزواته ·

وقوع الانتاج والاستهلاك فى قبضة النظام :

يبدو أن تحرير ارادة الاستهلاك من قبضة الانتاج الطبيعى ، الذى يسفر عنه التحول الاقتصادى الانتاجى من جمع الغذاء الى انتاج الغذاء ، كان تحريرا مؤقتا · وربما أوقع هذا التحرر ارادة الاستهلاك التى تفتحت كثيرا ، فى خطيئة التمادى فى الطلب ، أو فى اختيار الطلب الذى لا يفتر · وربما أوقع هذا التمادى فى الطلب ، ارادة الاستهلاك ، فى قبضة المتغيرات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية ، التى تغرر بها حتى تتهور · ولكن المؤكد أن هذا التحرير المؤقت كان يجب أن ينتهى ·

وهذا معناه أن ارادة الاستهلاك كانت أحوج ما تكون لانهاء هذا الوضع ، أو لانهاء التخوف من خطيئة التمادى فى الطلب · وربما كانت تتخوف أيضا من تسلط الانتاج عليها عندما تتهور ، أو من تقصير الانتاج وعدم استجابته

للطلب • وعادت مصلحة الاستهلاك تطالب بالأمان الذى يحافظ على العلاقة المتوازنة مع الانتاج • وقبلت ارادة الاستهلاك عن طيب خاطر الاستسلام للنظام الاقتصادى ، الذى يتصدى ليس لكبح جماح التمادى فى الطلب فقط بل لتأمين مصلحته والمحافظة على حقه •

وما من شك فى أن هذا التصدى الذى يضبط تحرر الطلب ، يضع الضوابط والقواعد التى تنظم التعامل بين العرض والطلب • وهذه هى البداية الحقيقية التى تصطنع حدا لتحرر الطلب المطلق ، وترك الحبل على الغارب لارادة الاستهلاك • وهذه هى أيضا البداية الحقيقية التى تصور مبلغ حاجة الاستهلاك الى الأمان الاقتصادى أكثر من أى شىء آخر ، لكى الانسان يؤمن حقه فى السيادة على الأرض •

وما من شك فى أن ضوابط النظام الاقتصادى ، التى تمسك بزمام الطلب وتحقق له الأمان على حقه ، تسيطر على اتجاهاته وتحدد له سلوكه ومسالكه • بل قل أن الصحبة التى تجمع بين قوة النظام الاقتصادى وضبطه، وقوة فعل النظام السياسى وسلطته فى الدولة ، تكفل السيطرة على الوضع الاقتصادى وحراسة المصلحة الاقتصادية • وتملك هذه الصحبة القدرة على أن تقبض جيدا على زمام الانتاج والاستهلاك معا فى وقت واحد • كما تملك أيضا أن تنظم وتضبط العلاقة بين العرض والطلب •

ووقوع ارادة الاستهلاك فى قبضة النظام ، بعد أن تقع ضحية المتغيرات والمبرر الحضارى ، ويستخفها الطلب كان أمرا ضروريا ولا غبار عليه • وقد يجسد هذا الوقوع فى قبضة النظام معنى الاستسلام ، ولكنه فى نفس الوقت هو الحماية والعناية التى تحمى الاستهلاك من الخطأ الاقتصادى أحيانا، ومن خطايا الانتاج الاقتصادى أحيانا أخرى • بل قل أن هذه هى العناية التى تبقى على التوازن الاقتصادى وهو واحد من أهم موجبات السيادة على الأرض •

ووقوع ارادة الاستهلاك ، ومقومات الانتاج معا ، فى قبضة النظام الاقتصادى ، يقوى فاعلية الضوابط التى تحكم وتضبط وتنظم العملية الاقتصادية فى اطارها العام والوضع الاقتصادى على صعيد الدولة • وهذا معناه أن ثمة ضبط ينبغى أن ينضبط بموجبه الطلب ، ولا يجب أن يترك لارادة الاستهلاك الحبل على الغارب • ومعناه أيضا أن ثمة ضبط مماثل ، ينبغى أن ينضبط بموجبه العرض ، ولا يجوز أن يترك لفاعليه الانتاج الحبل

على الغارب • واذا كانت هناك حرية حقيقية لأى من هذين الطرفين ، فهى الحرية فى اطار النظام الاقتصادى والالتزام بضوابطه •

ويستوجب هذا الوضع الاقتصادى ، الذى يسيطر فيه النظام على المصلحة الاقتصادية ، تصعيد العناية بأمر العلاقة التى تحرس التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك على كافة المستويات • ومن غير أن تغفل عين النظام التى تضبط العملية الاقتصادية ، ومن غير أن تتهاون قبضةالنظام التى تمسك بزمام الأطراف المعنيين فى العلاقة الاقتصادية ، يمتثل الاستهلاك، ويمتثل الانتاج ، لصالح العلاقة المتوازنة فيما بينهما • وهذا معناه أن أى منهما فى ظل النظام لا يملك حرية التلاعب بالطرف الآخر •

وعندئذ ، تبدو فى الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، لماذا وكيف ومتى يكون امتثال الاستهلاك ، وامتثال الانتاج لقبضة النظام الاقتصادى ، الذى يحسن توظيف والمحافظة على العلاقة المتوازنة بينهما ، أمرا ضروريا ، لحساب المصلحة الاقتصادية وسيادة الانسان • واعطاء الحرية لأى منهما ، يفسد هذه العلاقة ويغرى أو يوقع المصلحة الاقتصادية برمتها فى موجبات الانحراف الاقتصادى •

وقد تبيح هذه الحرية التى تعطى لأى طرف منهما ، فرص انتهاك الطرف الآخر • وهذا الانتهاك هو الذى يخشى منه فعلا على مصلحة الانسان وعلى حقه الحقيقى فى السيادة على الأرض • وهذه الخشية هى التى تبرر بل تستوجب هذا الامتثال الاقتصادى ، حتى يطمئن التعامل بين الانتاج والاستهلاك ، ويأمن الانسان على مصلحته وسيادته ، فى المكان والزمان •

وكان من الطبيعى الاتجاه أو التفرغ لوضع وترسيخ قواعد وأسس النظام الاقتصادى المحبوك والمناسب لحاجة العصر • وكان من الضرورى أن يوكل الى هذا النظام الاقتصادى المناسب ، أمر العناية بالمصلحة الاقتصادية المشتركة ، وأمر المحافظة على العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، فى صلب البنية الاقتصادية وتركيبها الهيكلى فى الدولة • وكان من الضرورى أيضا أن يوكل الى النظام الاقتصادى أيضا ، العناية والمحافظة على قنوات الوصل والتداخل بين هذه البنية الاقتصادية على مستوى الدولة والبنية الاقتصادية على الصعيد العالمى • وكان المستبعد دائما ، أن يحدث التمرد أو أن يكون العصيان ، أو أن يتأتى عدم امتثال الانتاج أو عدم امتثال الاستهلاك للنظام الاقتصادى وموجبات الضبط العام والخاص ، فى المكان والزمان •

ووضع النظام الاقتصادى المناسب ، وتحديد هويته ومغزاه ، وتحقيق طموحه ومرماه ، هو عين الصواب الاقتصادى لحساب كل الأطراف المعنية . ويجيد هذا النظام الاقتصادى المناسب آداء المهمة المنوطة به لحساب هذه الأطراف . ويتمادى النظام الاقتصادى بموجب هذه الضوابط فى السيطرة والضبط وعينه لا تغفل أو تتهاون ، حتى لا تفلت منه بعض أو كل الخيوط التى تمسك بزمام المصلحة الاقتصادية المشتركه ، لحساب الاقتصاد الوطنى فى الدولة ، أو لحساب الاقتصاد العالمى .

وهو لا يفرط أبدا فى سيطرته وضبطه للعملية الاقتصادية . وهو لا يتهاون أو يستخف أو يغفل عن انضباط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، لحساب حسن التعامل بين العرض والطلب . ومن ثم يفلح النظام الاقتصادى المناسب وهو نظام الاقطاع أو هو نظام تحالف التجاريين ، فى ترسيخ ودعم حركة الاقتصاد دعما يناسب النمو الحضارى والاجتماعى والسياسى ، فى اطار النمط الاقتصادى الائتمانى .

وصحيح أن فاعلية الانتاج الاقتصادى تتصاعد وتتزايد ، لكى تجاوب حاجات الحياة ومطالب الاستهلاك . وصحيح أن مجالات الاستهلاك تتسع وتتنوع ، لكى تضم الجديد وكل جديد ، الى ما تريد وتحصل عليه من الانتاج . ولكن الصحيح أيضا أن طبيعة النظام الاقتصادى ، تبيح لعوامل ومتغيرات كثيرة ، أن تؤثر فى اتجاه وسلوك الاستهلاك ، وأن تؤثر فى اتجاه وسلوك الانتاج . وعندئذ تتفاوت حصص الأفراد من العمل المتخصص لحساب الانتاج ، وتتفاوت حظوظ الناس من الدخل الذى يحققه العمل ، ويعتمد عليه الانفاق وتتباين مستويات المعيشة ، لحساب الاستهلاك .

وصحيح أن هذا التفاوت فى الحظوظ والدخول يتسبب فى تفاوت مستويات المعيشة ، وفى تعقيد أوضاع الاستهلاك ، وفى تنوع سلوك الطلب ، من غير حدود . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن زمام العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك ، لم يفلت أبدا من قبضة النظام الاقتصادى ، الذى يوظف سيطرته توظيفا لا يتهاون . ويكون هذا التوظيف المسيطر على الانتاج والاستهلاك ، خير ضمان ، لكى تمضى حركة الاقتصاد فى الاتجاه المنضبط ، وخير ضمان ، لكى تتألق سيادة الانسان على الأرض .

الفصل الرابع

الانتاج والاستهلاك

تطور العلاقة وموجات التوازن في مرحلة السيادة العظمى

- حركة الحياة على درب النضج
- النهضة الأوروبية تغير ومتغيرات
- التغير والوضع الاقتصادى الجديد
- المتغيرات وتضليل الواقع الاقتصادى الجديد
- الثورة الصناعية وتمادى المتغيرات
- فعل المتغيرات فى الانتاج والاستهلاك
- المتغيرات : أنواعها وفعلها المباشر
  - المتغير الطبيعى ـ المتغير الديموجرافى
  - المتغير الحضارى ـ المتغير الاقتصادى
  - المتغير السياسى ـ المتغير النفسى
- ماذا تفعل المتغيرات بالاستهلاك
  - اتساع مجالات الاستهلاك
  - تفاوت مستويات الاستهلاك
  - تعقيد أوضاع الاستهلاك

الفصل الرابع

الانتـاج و الاسـتهلاك
تطور العلاقة وموجبات التوازن
فى مرحلة السـيادة العظمى

حركة الحياة على درب النضج :

تمضى حركة الحياة على درب النضج الحضارى والاجتماعى والاقتصادى ، فى خطوات مطمئنة وراسخة · ويؤمن النظام السياسى والنظام الاقتصادى ، خطوات هذه المسيرة التى لا تتوقف · بل قل انها ما زالت على الدرب فى حراسة النظام ، وفى اطار التشكيل الاجتماعى ، ومن أجل الهدف الاقتصادى وبموجب الوسيلة الحضارية ، وهى تحافظ على موجبات السيادة ·

ومن غير أن تتوقف مسيرة الثورة الحضارية على درب النمو والتطور الى الأفضل ، تستوعب الحياة التغير الحضارى ، استيعاب من يطلب التغيير · ومن غير أن يتنازل الانسان الفرد والمجتمع عن جنى ثمرات الثورة الانتاجية على درب العطاء والانتاج الأفضل ، يزيد العرض ويتنوع ، زيادة تجاوب الطلب ولا تخذله · ومن غير أن يتهاون الانسان الفرد والمجتمع فى جنى ثمرات الثورة الحضرية على درب الاستقرار والاستيطان الأفضل ، ينمو التخصص الذى يعتنى بالتعامل بين العرض والطلب ، ويصطنع النظام الذى يحمى ويضبط هذا التعامل ·

وتمضى حركة الاقتصاد وهى الجزء الحيوى من حركة الحياة ، على درب الأمان الاقتصادى · ويتصاعد التعامل المباشر الذى لا يهدأ ، بين الانتاج والاستهلاك ، تصاعدا سريعا لكى يشد أزر سيادة الانسان على الأرض فى المكان والزمان · ويتولى النظام الاقتصادى الذى يتخذ شـكل أو أسلوب النمط الائتمانى حراسة وتنظيم وضبط هذا التعامل · بل يصبح هذا النظام المسؤول الحقيقى ، عن مضى حركة الحياة ، على درب الصواب الاقتصـادى فى كل مكان وزمان ·

ومن غير أن يكف تصاعد التعامل بين الانتاج الاقتصـادى المتطور ،

والاستهلاك البشرى المتزايد(١) ، وانتشار ونمو حركة التجارة الدولية على أوسع مدى ، تتعقد العلاقات الاقتصادية · ومن غير أن يتوقف أو أن يتحرر الانتاج الاقتصادى بكل ما يتضمنه من تنوع شديد في العرض لحساب الطلب ، يعطى الانتاج بسخاء ولا يكف أبدا عن التعامل المستمر مع الاستهلاك في المكان وفى أى مكان ·

ومن غير أن يتردد الاستهلاك ، بكل الشهوة الى الحاجة ، يطلب ما يريد من العرض · ومن غير أن يتهاون أيضا يتدخل فى اختيار الطلب من العرض، ولا يسكت عن التعامل المستمر مع الانتاج فى المكان أو في أى مكان · وتمضى حركة التعامل بين العرض والطلب على درب الآمان الاقتصادى · وتتداخل العلاقة التى تحقق التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك تداخلا شديدا· ويتولى النظام الاقتصادى الائتمانى مسئولية هذا التدخل · ويحول هذا النظام دون تضرر المصلحة الاقتصادية بفعل أو بتأثير هذا التداخل ·

وعلى مدى قرون كثيرة ، تمتثل حركة الاقتصاد للنظام الاقتصادى من أجل الهدف الاقتصادى ، وعلى مدى قرون كثيرة ، يمتثل الانتاج ويمتثل الاستهلاك للنظام الاقتصادى المعمول به في المكان والزمان ، ولا يتمرد على ضوابطه ، أو يفلت من سيطرته · وعلى مدى قرون كثيرة ، تصبح حركة الاقتصاد مطمئنة الى قبضة النظام الاقتصادى فى المكان والزمان ، وتصبح العلاقة بين الانتاج والاستهلاك منضبطة بموجب هذا النظام على الصعيد العالمى لحساب المصلحة الاقتصادية المتبادلة ·

وصحيح أن المتغيرات الطبيعية والمتغيرات الحضارية والمتغيرات الديموجرافية ، والمتغيرات الاجتماعية ، والمتغيرات السياسية والمتغيرات النفسية ، تلعب وتتلاعب بالانتاج حينا وبالاستهلاك أحيانا ، وبهما معا فى بعض الأحيان · ومع ذلك يبقى النظام الاقتصادى حريصا على المصلحة المشتركة · بل يبقى هذا النظام الذى يسيطر على الانتاج وعلى الاستهلاك ،

---

(١) يطلب الاستهلاك السلع والمنتجات ، كما يطلب أيضا الخدمات التي تتخذ - فى الغالب - صفة السلعة المعنية مثل طلب العلاج من الخدمة الطبية أو طلب العلم من الخدمة التعليمية · وهناك سلع لحساب الاستهلاك الجماعى Social Goods مثل البريد والمرافق العامة والقضاء والشرطة ·

د· عبد الفتاح قنديل : مقدمة فى علم الاقتصاد ، النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٥٤ ·

ويحافظ على أهم موجبات العلاقة بينهما • ولا يفرط النظام الاقتصادى أبدا فى التوازن الاقتصادى بينهما ، لحساب المصلحة الاقتصادية المشتركة على الصعيد المحلى وعلى الصعيد العالمى فى وقت واحد •

وهكذا تصبح المصلحة الاقتصادية المشتركة على الصعيد العالمى ، هدفا اقتصاديا واضحا ومحددا • وما من شك فى أن موجبات العلاقة بين الانتاج بكل أنواعه والاستهلاك بكل تطلعاته ، أو بين العرض والطلب ، هى التى تصطنع السدى واللحمه فى نسيج هذا الهدف الاقتصادى • وما من شك فى أن هذا الهدف الاقتصادى الحيوى يصطنع ويقوى الروابط بين الناس على كل صعيد محلى أو عالمى من غير حدود • ومن حول هذا الهدف ومن أجله ، تتبلور المصلحة العالمية ، وتتعاون الدول • وما من شك أيضا فى أن هذا الهدف الاقتصادى الحيوى نفسه ، يصطنع ويبذر المتاعب بين الناس على كل صعيد محلى أو عالمى من غير حدود • ومن أجل هذا الهدف ، وباسمه تنتهك المصلحة ويتناطح مجتمع الدول •

ويثقل هذا الهدف الاقتصادى الحيوى ، فى كل الأحوال ، على عاتق النظام الاقتصادى • ويتحمل النظام الاقتصادى من أجله ما يطيق وما لا يطيق • ولكنه لا يملك أبدا التملص من هذه المسئولية وهى أمانه فى العنق ، لا يحل له التفريط أو التهاون فيها • وصحيح أن اليقظة الأوروبية وتوالى الثورات على الصعيد الأوروبى ، تسجل أحيانا شكلا من التمرد على النظام الاقتصادى • ولكن الصحيح أيضا أن هذا التمرد الاقتصادى كان مهما وموضوعيا ، لأنه يجسد اهتماما أعظم بالاقتصاد أو بالعمل ، لحساب المصلحة الاقتصادية •

وهناك أكثر من علامة ، يعبر هذا التمرد الاقتصادى بموجبها عن الاستياء من القعود عن العمل أو الكسل ، فى ميادين العمل • بل يشجب هذا التمرد الاقتصادى ، عدم التعامل الجاد مع المواد المتاحة • بل يبشر هذا التمرد الاقتصادى بالعمل ويدعو اليه • وهناك أكثر من صيحة صادقة تنادى من وراء هذا التمرد بالعمل وتمتدحه ، لأنه هو الذى يحقق الثروة والعطاء(٢)،

---

(٢) سادت فى أوروبا قبل عصر النهضة ، وفى اطار النظام الاقتصادى الاقطاعى ، فكرة ضالة اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا • وتستنكر هذه الفكرة الضالة من غير حدود العمل وقيمة العمل • ولقد استمد الواقع الاقتصادى المتهالك فى عهود الظلام هذه الفكرة الضالة من التوراة ، حيث يعتبر العمل انحرافا عن الطبيعة وعن الاله فى وقت واحد •
Leclere, Gerard : Anthropologie et Colonialismo, Paris, 1977.

الذى به تكون حياة الناس(٣) ، بل وتكون سيادة الانسان(٤) ٠

وصحيح أن اليقظة الأوروبية المتمردة على الأوضاع الاقتصادية ، تكفل التفتح والتنور على الصعيد الأوروبى ٠ بل هى تقوى العزيمة وتطلق الأيدى الأوروبية ، لكى تسقط أو تقضى على النظام الاقتصادى الاقطاعى(٥) وتعفيه تماما من مسئوليته عن الهدف الاقتصادى ٠ وصحيح أيضا أن الأيدى الأوروبية المتحررة تتصدى أو تقوم على بناء نظام اقتصادى ائتمانى جديد مناسب(٦) ٠ بل هى توكل لهذا النظام المسئولية عن العمل الاقتصادى ٠ ويولى هذا النظام الاقتصادى الجديد عنايته واهتمامه من غير حدود للانتاج فى خدمة الاستهلاك وتحسين أحوال المعيشة ٠

وصحيح أن العمل الجاد فى ظل هذا النظام الاقتصادى الجديد ، يطهر الواقع الاقتصادى من متاعب وأخطاء الماضى ٠ ويبتنى أو يعيد بناء الاقتصاد الأوروبى من جديد ٠ وصحيح أن المجتمع الاوروبى يسعد ويتنعم بهذا التغيير الذى يخلق الهدف الاقتصادى فى شكل وجوهر جديد ٠ ولكن الصحيح بعد

---

(٣) فى نهاية عصر النهضة وانفتاح كل الأبواب أمام التقدم الأوروبى الاقتصادى والاجتماعى والحضارى ، كتب انطوان دى مونت كريستيان وهو رائد من رواد الاقتصاد السياسى يقول « يولد الانسان ليعيش من أداء واجبه الذى لا ينتهى نحو العمل ٠ والعمل ليس نتيجة لحاجة ما يمكن التغلب عليها بالتأمل ، بل هو هدف الحياة ومصدر سعادتها ٠ وتكمن سعادة الانسان فى الثروة والحصول على الطلب ٠ وهذا ما لا يحققه غير العمل ٠

(٤) تخذل الطبيعة الانسان أو تخونه وتغدر به فى بعض الأحيان ٠ وقد يصل الغدر الى حد اهدار المصالحة وحق التعايش فى المكان ، أو الى حد لا تتحقق بموجبه كل مطالب الاستهلاك ٠ ولا شىء حاسم يتصدى لهذا الغدر أو لهذه الخيانة التى تنتهك سيادة الانسان على الأرض ، غير العمل والاجتهاد فى العملية الانتاجية الاقتصادية ٠

(٥) لا فصل أو انفصال قانونى أو اقتصادى أو اجتماعى ، بين العمل ورأس المال ، فى النظام الاقتصادى الاقطاعى ٠ وفى هذا النظام الاقطاعى يفرض صاحب المال ارادته وسيطرته على الانتاج ، ويفرض الانتاج ارادته على الاستهلاك ٠ ولا يسوى هذا النظام أبدا فى الحصص التى تتفاوت بين طبقة الملاك وطبقة العمال ٠

(٦) على أنقاض النظام الاقطاعى ، يظهر النظام الاقتصادى النقدى ٠ وكان ميلاد هذا النظام مقدمة للنظام الاقتصادى الائتمانى الذى رسخ قواعده التجاريون بعد أن أمسك التجار فى أوروبا بزمام حركة التجارة الدولية اعتبارا من القرن السابع عشر والثامن عشر ٠ وترسيخ قواعد هذا النظام هو الذى مهد لظهور النظام الاقتصادى الرأسمالى ٠

راجع : عبد الرحمن زكى : مذكرات فى التطور الاقتصادى (الفصل الرابع) الاسكندرية ١٩٧٧ ٠

ذلك كله أن هذه الأيدى الأوروبية التى تنطلق مع حركة الكشوف الجغرافية فى أنحاء العالم ، تبيح لنفسها من خلال النظام الاقتصادى الجديد أن تعبث بالتركيب الهيكلى للبناء الاقتصادى العالمى ، وأن تهيمن على حركة الاقتصاد العالمى ، وأن تعبث بالانسان ومصلحته فى الاقتصاد على الصعيد العالمى ·

وتفجر الثورة الصناعية على الصعيد الأوروبى ، فى ظل نظام التجاريين الاقتصادى ، يفجر التفكير الاقتصادى والجدل العميق(٧) · كما يفجر أيضا المتغيرات البشرية ، الحضارية والاجتماعية والاقتصادية على أوسع مدى · وتلعب هذه المتغيرات دورا مثيرا وفعالا فى التفكير الاقتصادى وفى حركة الاقتصاد على الصعيدين الأوروبى والعالمى · ويدعو الأمر الى ولادة نظام اقتصادى جديد هو النظام الرأسمالى · وتؤثر هذه المتغيرات ، فى ظل هذا النظام الاقتصادى فى الانتاج من غير حدود · كما تؤثر أيضا هذه المتغيرات تحت سمع وبصر هذا النظام الاقتصادى الرأسمالى فى اتجاهات الاستهلاك وسلوكه ·

وتأثير المتغيرات البشرية المتنوعة فى الانتاج الاقتصادى ، وفى المناخ الاقتصادى الذى أشاعه النظام الاقتصادى الرأسمالى ، يعنى تنشيط العمل الانتاجى تنشيطا يؤدى الى زيادة عرض السلع والمنتجات · ويعنى أيضا تنويع هذه السلع والمنتجات على أوسع مدى · وفضلا عن ذلك كله ، يعنى بل قل يكفل هذا التأثير فى نهاية المطاف ، أحكام قبضة السيطرة على مقومات الانتاج وأدواته ووسائله · ولكن الأهم بعد ذلك كله ، أن تبدو الحاجة لتهيئة وأعداد المناخ الاقتصادى الأنسب ، لتسويق هذا الانتاج ، وعرض السلع والمنتجات عرضا مناسبا فى سوق الطلب ·

وتأثير المتغيرات البشرية المتنوعة فى الاستهلاك البشرى ، وفى المناخ الاقتصادى ، الذى اصطنعه النظام الاقتصادى الرأسمالى ، يعنى تفتح شهية الاستهلاك تفتحا ، يؤدى الى زيادة طلب السلع والمنتجات · ويعنى أيضا ، اغراء شهوة الاستهلاك على أوسع مدى · وفضلا عن ذلك كله ، يعنى بل قل

(٧) تابع هذا الجدل العميق فى اتجاهات النظام الاقتصادى الرأسمالى وكيف رسخ قواعد هذا النظام ، تفاوت الزوايا التى أطل من خلالها التفكير الاقتصادى وانحيازه أحيانا لرأس المال ، وأحيانا للنشاط الصناعى ، وأحيانا أخرى للنشاط الاستعمارى ·
عبد الرحمن زكى ، المرجع السابق ·

يكفل هذا التأثير فى نهاية المطاف ، أحكام قبضـة الانتاج وسيطرته على الاستهلاك وتطلعاته • ولكن الأهم بعد ذلك كله ، أن تبدو الحاجة لتهيئة وأعداد المناخ الاقتصادى الأنسب ، لزيادة الطلب واقباله لحساب الاستهلاك ، اقبالا مناسبا فى سوق العرض •

وأقل ما يقال فى شأن تهيئة واعداد هذا المناخ الاقتصادى المناسب أنه يدخل عنصر الاغراء والتغرير فى صلب العلاقة بين العرض والطلب • بمعنى أنه المناخ الذى يغرى الانتاج لكى يغرر بالاستهلاك • واغراء الانتاج هو فى اطار السيطرة ، وتغرير الانتاج بالاستهلاك هو عين ما يؤكد هذه السيطرة • ولا تعنى هذه السيطرة فى أجواء هذا المناخ الاقتصادى شيئا أخطر اقتصاديا أو أفدح اجتماعيا(٨) ، من انتهاك العلاقة بين الانتاج والاستهلاك التى كفلت التوازن بينهما فى المرحلة السابقة ، وترسيخ علاقة جديدة ، فى ظل النظام الاقتصادى الرأسمالى • وهذا الانتهاك هو الذى يترك للانتاج الحبل على الغارب لكى يغريه ويحفز نشاطه • وهو أيضا الانتهاك الذى يبيح للانتاج أن يبتز أو أن يستذل أو يستخف بالاستهلاك من خلال التغرير • وهذا الابتزاز ، هو — فى اعتقادى — أخطر انتهاك اقتصادى تتعرض له سـيادة الانسـان على الأرض •

النهضة الأوروبية تغير ومتغيرات :

ليس مهما أن نعرف ، أو أن ندقق كثيرا فى معرفة ، متى وكيف ولماذا تيقظت أوروبا ، وتخلصت من ظلمة العصور الوسطى والنظام الاقطاعى • وليس مهما أن نعرف ، أو أن ندقق كثيرا فى معرفة ، متى وكيف ولماذا أصطنعت هذه اليقظة مقومات النهضة الأوروبية على درب التقدم الاجتماعى والاقتصادى والحضارى والسياسى • ولكن المهم جدا أن نعرف جيدا حقيقة هذه النهضة التى تنهى مرحلة عمر طويل حفلت بالتخلف ، ووضعت الحضور الأوروبى فى ظلمة وظلم العصور الوسطى •

وتكشف حقيقة هذه النهضة الأوروبية ، عن مردودات اليقظة الناهضة والتنور ، على مسيرة حركة الحياة وحضورها فى أنحاء الصعيد الأوروبى •

---

(٨) من شان النظام الاقتصادى ان يعمل لحساب المشكلة الاقتصادية التى تهم المجتمـع وأن يتولى ضبط وتنظيم حركة الاقتصاد لحساب المجتمـع • وعن راى الاقتصاد المعاصر لهـذه المهمة اقرأ الباب الثانى من كتاب عبد الفتاح قنديل : مقدمة فى علم الاقتصاد •

كما تكشف هذه الحقيقة أيضا ، عن قوة دفع هذه المردودات وتطلعاتها الجامحة، التى تحفز الانفتاح الأوروبى من غير حدود على العالم الخارجى • ومن ثم تظهر ـ بكل الوضوح ـ فاعلية هذا الانفتاح الأوروبى النشيط وجدوى المردودات المباشرة وغير المباشرة على حركة الحياة بكل أبعادها الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحضورها المتفتح على الصعيد العالمى •

واعتبارا من عصر النهضة على الصعيد الاوروبى ، تأخذ اليقظة الأوروبية المتنورة ، بأسباب الرفض للقديم والاعراض عن التخلف والتمرد على التقليد• بل قل أنها تجسد مبلغ التطلع الى الجديد ، وتحمل لواء التجديد • وينكب الاجتهاد الأوروبى على العمل فى كل مجال بكل الهمة والعناية ، من أجل حياة أفضل • وهذا معناه أن المسيرة الأوروبية المتيقظه ، تمضى على درب النضج الحضارى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى •

وما وهن العزم أو فترت الهمة أبدا ، وهى تضيف وتجدد وتخلق الحضور الأوروبى خلقا جديدا • وسواء تجسد الأحداث على الصعيد الأوروبى أشكال ونوايا الرفض أو التمرد أو الاعراض الشديد عن القديم المتخلف ، أو تجسد هذه الأحداث على نفس الصعيد ، اتجاهات وسلوكيات العمل ، أو التطلع أو الاقبال الحقيقى على التجديد المتطور ، فان روح ومنطق وفلسفة ذلك العصر ، تعبر ـ بكل الصدق ـ عن الرغبة الشديدة والجامحة فى بعض الأحيان من أجل صياغة وترسيخ التغيير •

والرغبة فى التغيير على الصعيد الأوروبى المتيقظ ، تعنى ـ بكل المقاييس ـ الطموح من غير حدود ، والتطلع من غير نكوص الى ما هو أفضل ، لحساب الحياة والحضور الأوروبى ، الناهض • كما تعنى هذه الرغبة أيضا ، السيطرة بشكل أو بآخر على موجبات هذا التغيير على أوسع مدى • واشتمل هذا التطلع الرغبة فى التغيير المادى والمعنوى ، والمضى فى كل ممارسة ، يمكن أن تفضى الى هذا التغيير الاجتماعى والحضارى والاقتصادى والسياسى • بل وكان المطلوب أن تبدو أوروبا فى وجه فريد ، ولباس جديد ، وأن تمضى رائدة على درب التجديد •

وتستوجب السيطرة على موجبات التغيير ، اختراق كل الحواجز والموانع(٩) ، واسقاط كل القيم والتقاليد ، واجهاض التخلف والتقليد ،

---

(٩) بلغ هذا الاختراق حده الأقصى عندما حدث التمرد على سلطة الكنيسة والطعن فى مسئوليتها عن التخلف • وأسفر هذا الاختراق عن التحرر وتحرير الفكر من سلطان الكنيسة الأمر الذى أدى الى انسلاخ مسيرة الحياة والحضارة المادية عن مسيرة الحياة والحضارة الروحية•

وانتهاك النظم والضوابط ، وصولا الى نقط الانطلاق الحقيقى • ومن هـذه النقط تنطلق حركة الحياة الأوروبية الانطلاق المتزن على درب التغيير ومسيرة النضج • وسواء كان التغيير وسيلة لتطوير حركة الحياة ، على درب التقدم والنضج ، أو كان التغيير تمردا يعدل مسيرة حركة الحياة على هذا الدرب ، فان طلب التغيير الذى أعلنت عنه اليقظة الأوروبية ، يصطنع نتائجا مثيرة الى أبعد الحدود •

وعلى صعيد الحضور الأوروبى اليقظ الذى لا يتراجع عن بلوغ الغاية من التغيير ، تتأتى النتائج المثيرة وتتوالى ، وهى تبشر بالتغيير الحقيقى ، اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا وسياسيا ، بل قل أن ارادة التغيير الأوروبى المتوثبة ، تهتم وتعتنى بهذا التغيير على كل جبهة وفى كل مكان • كما تهيمن أو تسيطر من خلال هذا التغيير الذى لا يكف على كل عنصر من عناصر التوليفة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والسياسية •

وتمضى ارادة التغيير الأوروبى بموجب هـذه الهيمنة ، فلا تسـكت أو تكف أو تهدأ أو تتراجع عن بلوغ الغاية من التغيير • وانكبت هذه الارادة بكل الحماس والصبر على اعادة بناء التركيب الهيكلى الاجتماعى والاقتصادى والحضارى والسياسى للحضور الأوروبى الناهض من جديد • ويبدو وكأن ارادة التغيير ، كانت تعد العدة ، وتجهز الحضور الأوروبى فى شكله وفكره ومنطقه الجديد ، لليوم الموعود •

وبكل ارادة التغيير المتوثبة ، ينطلق الحضور الأوروبى الذى انتفع بالتجديد وانسلخ من الماضى والتقليد ، فينفتح على العالم غير الأوروبى بكل جديد • بل قل ينطلق الطموح الأوروبى بكل ارادة التغيير ودوافعه المتنورة ، وهو يعربد على الصعيد العالمى ، أو وهو يعبث بكل تفاصيل حركة الحياة وحضورها الهادىء ، لحساب الجديد أحيانا ، أو لحساب التجديد أحيانا أخرى• وفى الحالتين ، يجنى الانطلاق الأوروبى ثمرات هذا التغيير ، ويجتاز كل الموانع فلا يجد من يعترض سبيله ، ولا يتخوف من العواقب •

وبموجب انطلاقة التغيير واجتياز كل الموانع ، يصبح لأوروبا حضوران لها فعل القوة وقوة الفعل • ويمتلك الحضور الأوروبى اليقظ ناصية التغيير ويسيطر لحساب التجديد والتجديد على الساحة الأوروبية • وهذا حق له لا يجوز الاعتراض عليه • ويمتلك الحضور الأوروبى المنفتح ناصية التغيير ، ويعبث ويعربد باسم التغيير ووسائله وامكانياته ، لحساب السيطرة الأوروبية

على الساحة العالمية ٠ وهذا هو ما لا يحق له وينبغي الاعتراض عليه ٠

التغيير والوضع الاقتصادى الجديد :

انقض التغيير بكل المعاول على الوضع الاقتصادى الأوروبى ٠ وكان من حقه أن يفعل ٠ بل وكان من الضرورى أن يدمر النظام الاقطاعى ، وأن يقتلعه من جذوره ، لكى تمضى مسيرة التغيير على درب التقدم الاقتصادى والاجتماعى والحضارى والسياسى ٠ وكان من الطبيعى أن يصطنع التغيير النظام الاقتصادى الجديد ، وأن يرسخ قواعده فى مكان النظام الاقطاعى ٠ ولا وجه للاعتراض أبدا على هذا الوضع الاقتصادى الأوروبى الجديد ٠

ولكن الاعتراض الحقيقى ، يكون كله على العبث أو العربدة باسم التغيير لأنه ينتهك أو ينهك أو يفرغ السيادة التى تنعم بها الحضور البشرى على الصعيد العالمى فى المرحلة السابقة من مضمونها الحقيقى ٠ وما من شك فى أن هذا العبث الأوروبى المغترب ، حضورا أو حضارة ، قد وظف وأساء توظيف التغيير على الصعيد العالمى ، لحساب السيادة الأوروبية ، أو قل تسلط السيادة الأوروبية ٠

واحلال السيادة الأوروبية المباشرة أو غير المباشرة على مصير حركة الحياة والحضور البشرى فى العالم ، محل سيادة الانسان فى المكان والزمان، على مصيره الاقتصادى من خلال سيطرته على الانتاج والاستهلاك ، هو عين الخطر الذى استوجبه التغيير ٠ بل قل أنه هو عين ما يجسد معنى الانتقال الاقتصادى الى وضع اقتصادى جديد ونظام اقتصادى جديد ٠ ولا يعبر هذا الوضع الاقتصادى الجديد فى ربوع العالم فى اطار التغيير الذى تبديه الممارسة الأوروبية ، عن شىء أخطر من التعرض لأبشع شكل من أشكال الابتزاز الاقتصادى ٠

والطموح الأوروبى والتطلع الشديد الى التغيير واستثماره بشكل أو بآخر لحساب التقدم الأوروبى ، يعنى فى اطار الرؤية الجغرافية ، نقطة تحول مثيرة بكل المقاييس ٠ ولا يقوم الخروج الأوروبى المغامر - على سبيل المثال - فى معية الاجتهاد الجغرافى المتفتح ، فى رحلات الكشف الجغرافى الكبرى على الصعيد العالمى ، من غير هدف يبتغيه بالفعل ٠ بل قل أن الطموح الأوروبى يخرج ويغامر ، لأنه يتطلع ويتلمس ويتخذ من التغيير وسيلة أو مطية ، يسعى بها الى هذا الهدف ٠

وهذا التغيير الذى يتطلع من غير حدود ، ويصيب الهدف من الخروج المغامر واضح ومفهوم . وينطق به ويعبر عنه الاستيطان الأوروبى وحيازة الأرض أحيانا ، والحضور الأوروبى الحضارى والاقتصادى على الصعيد العالمى أحيانا أخرى . كما يعبر عنه أيضا الاستعمار الأوروبى بكل أشكاله وأنواعه والتمادى فى قهر الارادة غير الأوروبية والتسلط على الأرض وفرض السيادة الأوروبية فى المكان والزمان على الواقع الاقتصادى فى ربوع الأرض .

ويستوى فى الرؤية الجغرافية أو فى التقويم الجغرافى ، توظيف التغيير من أجل الهدف الأوروبى ، أو توظيف الهدف الأوروبى من أجل التغيير . بل قل أن التغيير والهدف وجهان لا يفترقان للارادة الأوروبية ، وانطلاقاتها المسعورة على امتداد الصعيد العالمى . ويكشف عن فعل وجدوى هذه الانطلاقة المسعورة ، نمو وزيادة حركة التجارة الدولية ، وهى فى قبضة السيطرة الأوروبية والنظام الاقتصادى الجديد ، الذى أحله التغيير الأوروبى محل النظام الاقطاعى .

وتمضى هذه الانطلاقة الأوروبية المسعورة بموجب التغيير وهو مطية للهدف الأوروبى الاقتصادى والحضارى . وتعمل على ترتيب أوضاع اقتصادية جديدة ، وفى تجهيز أساليب تعامل جديد ، وفى اعداد ضبط وانتظام جديد . تكشف جميعها وبمالا يدع مجالا للشك ، عن أهداف الهيمنة الأوروبية على حركة الاقتصاد العالمى . كما تكشف أيضا عن ارادة تجميع وتداخل وتشابك الأوضاع الاقتصادية الجديدة فى كل مكان فى صلب حركة الاقتصاد العالمى ، وعن ارادة توظيف الهيمنة الأوروبية ، فى السيطرة والسيادة والتسلط على الصعيد العالمى .

ومن أعماق الفلسفة العملية الأوروبية التى تحفز وتتبنى التغيير ، وتوجه فعله وتأثيره واجتهاده ، على الصعيد العالمى فى هذا الاتجاه العدوانى المغرض ، يكون العبث بالواقع الاقتصادى فى المكان الذى يقع فى براثن التغيير أو الهدف الأوروبى . بل قل تنبع بالضرورة ، فكرة توظيف المتغيرات لحساب الهدف أو لحساب التغيير ، توظيفا غير متجرد ، فى هذا المكان ، وعلى أوسع مدى .

وهذا التوظيف غير المتجرد خطر حقيقى فى كل مكان على مصالح الناس . وهذا الخطر هو الذى ينتهك التقليد ويبتدع التجديد من غير استعداد متناسب أو من غير مبرر حقيقى ، لحساب الهدف الأوروبى . واباحة أو استباحة هذا

التوظيف غير المتجرد للمتغيرات البشرية ، هو شكل من أشكال العدوان على النفس ، وعلى المجتمع وعلى الأرض • وهذا هو أخطر تغيير ينتهك حضور الانسان ، ويتلاعب بكل مصالحه وسيادته على الآرض ، ويزلزل القاعدة الاقتصادية التى يرتكز عليها فى المكان والزمان •

ويقدر التقويم الجغرافى الاقتصادى ، فى اطار رؤيته التى لا تضل ، فعل وردود افعال هذه الموجات المتلاحقة من التغيير • وتصبح المتغيرات البشرية ، الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والسياسية ، شأنها شأن الصدمات الكهربائية التى تغرق حركه الحياة فى المكان ، فى أوهام موجات التغيير المتلاحقة • بل تغرر هذه المتغيرات بالحياة ، وهى تبشر بالتغيير ، وتعمل على اشاعة النمط الحضارى الأوروبى ، على غير أساس سليم من كل الوجوه ، فى ربوع الأرض •

وما من شك فى أن فعل هذه المتغيرات المتلاحقة كموج البحر الهادر ، يهز الحضور البشرى هزا عنيفا على كل صعيد فى ربوع العالم • بل قل انها تزلزل فى هذا الحضور ، بصرف النظر عن مستواه الحضارى والاقتصادى والاجتماعى والحضارى ، قيمه وتقاليده ، وتزعزع ايمانه بذاته • ثم هى تبث فيه كل أسباب التمرد على النفس ، والتمرد على الواقع الاجتماعى والاقتصادى والحضارى • ولا يبقى لهذا الحضور البشرى بعد ذلك كله غير الاستسلام للمتغيرات ، وتسليم زمامه للهدف الأوروبى الاقتصادى •

المتغيرات وتضليل الواقع الاقتصادى الجديد :

فى اعتقاد الاجتهاد الجغرافى الراسخ ، أن هذا الاتجاه الأوروبى كان اتجاها مخربا وغير حميد • وتمادى الانتشار الأوروبى أو الاستيطان أو الانفتاح فى هذا الاتجاه غير الحميد ، يكون - من غير شك - هو الدافع أو الحافز الذى يسىء توظيف المتغيرات البشرية المتلاحقة حضاريا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا • وهو الذى يجنى ثمرة أساءة التوظيف لحسابه ، أو لحساب هدفه الاقتصادى الخاص •

وسوء توظيف هذه المتغيرات البشرية ، بقصد متعمد أحيانا أو من غير قصد متعمد أحيانا أخرى ، يسىء الى مصلحة الحضور البشرى فى أى مكان انتهكه الانفتاح الأوروبى • وهو أيضا الذى يخل وينتهك ويزلزل الأوضاع الاقتصادية فى كل مكان • ومن ثم يضلل هذا التوظيف غير المتجرد مسيرة

الاقتصاد ، حتى تمضى بكل الحمق والتهور والامتثال الصاغر دون وعلى لفعل وتأثير هذه المتغيرات • وهذا معناه انها تنحرف عن الصواب وتمضى فى ضلال اقتصادى مبين •

وأسوأ ما فى هذا الضلال الاقتصادى ، أنه يوقظ أو يستنفر فى التسلط الاقتصادى الأوروبى روح وارادة السيطرة والتسلط على الانتاج الاقتصادى للمواد الخام فى أى مكان • وينجح فى ممارسة أساليب السيطرة والتسلط بالفعل ، بشكل مباشر أو غير مباشر كما تتفتح بموجب هذا التضليل الاقتصادى شهية الاستهلاك البشرى ، ويستنفر شهوة الطلب والتمادى فى اختيار الطلب • وينجح فى ممارسة أساليب التحريض والتغرير والاغراء بشكل مباشر أو غير مباشر • ويجد فى المبرر الحضارى الغطاء الأنسب التى يخفى معالم هذا التضليل الاقتصادى •

وهذا الاتجاه الأوروبى الضال والمضلل - فى حد ذاته - يعطى أكثر من بينة على عدم الاكتراث الحقيقى بالتوازن بين الانتاج والاستهلاك • وهو - من غير شك - يحفز ويحرض وينمى حاجة ومطالب الاستهلاك فى المكان أكثر مما يعتنى بتنمية الانتاج تنمية تجاوب أو توازى تنمية الاستهلاك • وهذا هو عين الاخلال ، الذى يهدر أو يضيع التوازن الاقتصادى أكثر من أى شىء آخر ، بل قل أن هذا الاخلال لا يعنى شيئا أخطر من مضى حركة الاقتصاد على درب الضلال ، وتردى الواقع الاقتصادى الجديد فى التضليل •

وتتمادى هذه الاساءة المضللة التى تقترفها المتغيرات ، فى حضور التسلط الأوروبى المغترب على الصعيد العالمى ، وفى عدم حضوره على حد سواء • وتجسد هذه الاساءة المضللة اقتصاديا ، المبالغة فى توظيف العمل فى الاستخدام الجائر للموارد المتاحة ، وكأن هذا هو السبيل الوحيد لزيادة الانتاج الاقتصادى من المواد الخام • وفى غيبة الوعى ، يبلغ هذا الاستخدام الجائر حد الاستنزاف والتبديد ، الذى يدمر المعين ويبدد حيويته فى المكان •

ومن أجل الانفاق على الطلب الذى تتفتح له شهية الاستهلاك وتنفجر شهوته ، تكون أو تتأتى كل عواقب ومحاذير هذا الافراط الخطير فى الاستخدام الجائر • ويضاعف هذه الاساءة الضالة اقتصاديا ، اغراء الاستهلاك والتغرير به الذى لا يهدأ • ويستهوى هذا التحريض الاستهلاك فى السر والعلن ، ويوقع به فى براثن الأدمان أو فى أسر الطلب الجائر • ولا يفعل الطلب الجائر

لحساب الاستهلاك المنحرف شيئا اقتصاديا أخطر من انتهاك أو تجاوز العلاقة أو حد التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك • وهل هناك أخطر من استهلاك جائر(١٠) فى مواجهة استخدام جائر ، على درب الضلال والتضليل الاقتصادى •

وهذا معناه أن النهضة الأوروبية ، أيقظت المارد الأوروبى وأطلقت سراحه ، لكى يخرج من أرضه ويعيث فى ربوع الأرض فسادا وافسادا • ولقد انطلقت الأيدى الأوروبية من وراء كل المتغيرات البشرية ، لكى تعبث باقتصاديات العالم ، ولكى تنتهك المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل الناس فيها • بل لقد وظفت أوروبا هذا العبث بكل الخبث ، وأغرقت الناس على الصعيد العالمى فى كل موجبات الاستهلاك المنحرف ، حتى أمسكت بزمام حركة الاقتصاد العالمى ، وسيطرت على المصلحة وعلى المصير •ولم تفعل هذه السيطرة الاقتصادية شيئا أخطر من سوء توظيف العلاقة بين الاقتصاد والسياسة(١١) •

وما من شك فى أن من يمسك بزمام حركة الاقتصاد العالمى يتسلط • ومن يتسلط يعطى نفسه الحق كله فى غيبة الوعى الاقتصادى ، لكى يلوى عنق الاقتصاد العالمى ويعتصر الربح المشروع وغير المشروع لصالحه • ومن يلوى عنق الاقتصاد العالمى ، يوجهه فى الوجهة التى يتجاوز بموجبها حق السيادة الانسانية على الأرض ، الى حق سيادة الحضور الأوروبى المهيمن على الناس ، وعلى مصالحهم الاقتصادية فى ربوع الأرض •

وتقع السيادة على الأرض فريسة على درب الضلال والتضليل الأوروبى الاقتصادى • بل قل انها ضحية تستسلم لشهوة الطلب الذى تغرر به المتغيرات وتحرضه ، لحساب الاستهلاك غير الرشيد •

الثورة الصناعية وتمادى المتغيرات :

اذا كانت المرحلة السابقة للثورة الصناعية ، قد شهدت الانطلاقة

---

(١٠) يطلب الاستهلاك الجائر من غير حساب ودون عناية بقدرة المعين على الاستجابة Over consumption بل يضغط هذا الطلب ضغطا لا يسكت لكى يجاوبه الاستخدام الجائر الذى يحمل المعين أعباء فوق طاقته • وهذا معناه أن التحريض متبادل بين الاستهلاك الجائر • ولا نكاد نعرف من يحرض من ويوقع به فى عواقب هذا التحريض •

(١١) صلاح الدين الشامى : دراسات فى الجغرافية السياسية ، ط ٣ الاسكندرية ١٩٨٢

الأوروبية غير الأخلاقية التى أفسدت فى ربوع الأرض ، فانها تسجل أيضا مدى التعلل بالمتغيرات لتضليل مسيرة الاقتصاد ولاستنفار شهوة الاستهلاك ·
وفى اطار التقويم الجغرافى للأوضاع الاقتصادية الجديدة التى استسلمت لفعل المتغيرات وتضليلها ، ندرك كيف أضرت مردودات ونتائج هذه المتغيرات بالعلاقة الاقتصادية المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك ، على الصعيد العالمى ·
وقل أن هذه المتغيرات لم ترحم الاستهلاك وهى تغرر به وتحرضه وتستنفر شهوته ، ولم تحرمه أبدا وهو يطلب ويتمادى فى الطلب ·

هذا ، وما من شك فى أن اندلاع الثورة الصناعية فى أوروبا ، وما بنى عليها من تحولات حضارية واجتماعية واقتصادية(١٢) وسياسية ، قد أضافت دوافع جديدة الى قوة دفع الانطلاقة الأوروبية غير الأخلاقية ، على الصعيد العالمى · وأصبحت انطلاقة مسعورة أضافت متغيرات جديدة فى صحبتها ولم تجد من يعترض سبيلها أو من يضع لافسادها فى الأرض حدا معقولا ·

وتعجل هذه الدوافع بفعل المتغيرات ، وتصعد نتائجها ومردوداتها بشكل يلفت النظر ، لحساب النهم الرأسمالى الأوروبى · ولقد أوقع هذا النهم الذى لا يشبع ، الاستهلاك فى مصيدة المتغيرات · وتعمل المتغيرات كل ما فى وسعها لكى تكب الطلب على وجهه فى براثن الادمان · ومن خلال هذه الورطة التى يتورط فيها الاستهلاك ، يتسلط النهم الرأسمالى الأوروبى ويحفز ويحرض الاستخدام الجائر ، ويستخف بالمصلحة الاقتصادية ، ويدعو الى زيادة معدلات استنزاف الموارد المتاحة فى مواقع كثيرة على الصعيد العالمى ·

وولادة النظام الاقتصادى الرأسمالى ، فى حجر الثورة الصناعية ولادة شرعية ، تحمله المسئولية لحساب التسلط الأوروبى الاقتصادى · وتحمل رأس المال المسئولية فى ظل هذا النظام على الاتجاه بكل الشراهة الى طلب الربح الحلال وغير الحلال ، والى التضليل الاقتصادى من أجل هذا الربح · وفى طلب هذا الربح المشروع وغير المشروع يكون توظيف الاستعمار توظيفه

---

(١٢) مضامين التحول الاجتماعى والحضارى والاقتصادى ، لابد أن تكون فى جعبتها رغبة ملحة وعارمة تطلب التغيير · وتكون من ورائها ارادة قادرة ، تطلب هذا التغيير · بل هى مضامين تضم فى محتواها الحقيقى الهدف الفعلى من هذا التغيير · وهى لا تتردد أبدا فى التعبير عنه بالقول والعمل ·

Malinowski, B. : Dynamics of Culture Charge, 1945.

استغلاليا بشعا(١٣) ، لحساب الاقتصاد الأوروبى الرأسمالى • كما تكون سيطرة رأس المال الأوروبى على حركة التجارة الدولية والتعامل بين الانتاج والاستهلاك ، لحساب الاحتكار الرأسمالى الأوروبى على الصعيد العالمى •

وبموجب هذا الاتجاه الذى لم يجد من يردعه أو يقلم أظافره ، تخيم الهيمنة أو تكاد على الصعيد العالمى • وتهيىء هذه الهيمنة الأوروبية فى ظل النظام الاقتصادى الرأسمالى ، المناخ الاقتصادى المناسب • بل أن المناخ الاقتصادى كان الأنسب لأطماع وتطلعات النهم الرأسمالى الأوروبى • وفى هذا المناخ الاقتصادى ، تسجل الرؤية الجغرافية الاقتصادية تمادى المتغيرات التى تحرض وتغرر بالاستهلاك • كما تسجل استجابة هذه الأيدى وهى تطلب وتسىء الى العلاقة بين الانتاج والاستهلاك •

وأباح هذا المناخ الاقتصادى لأوروبا الدولة والسياسة ولأوروبا رأس المال والنظام الاقتصادى ، أكثر من أى وقت مضى ، أن تزداد عبثا بالاقتصاد العالمى(١٤) • بل قل أنها تمسك بزمام حركة الاقتصاد فلا يفلت منها أبدا • وتحت شعار المبرر الحضارى يتمادى العبث الرأسمالى بالاقتصاد وبنيته الهيكلية فى كل مكان • ومن ثم تزداد قبضة الهيمنة الأوروبية على حركة الاقتصاد العالمى قوة وبطشا •

ونشاط الصناعة على الصعيد الأوروبى الضخم ، وطلب المواد الخام المتنوعة من أنحاء العالم ، والعمل على تسويق سلع الانتاج الصناعى المتنوعة على أوسع مدى ، وتكليف الاستعمار بأداء هذه المهمة الاقتصادية ، وتوظيف

---

(١٣) كان الاستعمار فى البداية استعمارا يطلب الاستيطان وحيازة الأرض • وربما لجأ الاستيطان أحيانا لتفريغ الأرض من سكانها الأصليين ونفرد فى حيازتها وأبقى على سكان الأرض الأصليين أحيانا أخرى وأساء اليهم • واتخذ الاستعمار أيضا مواقع منتخبة لوجوده لأغراض استراتيجية بحتة دفاعا عن خطوط مواصلاته التى تحمى انتشاره السرطانى فى العالم • أما توظيف الاستعمار هذا التوظيف الاستغلالى البشع فقد جاء من بعد الثورة الصناعية ، لكى تقدم المستعمرات الخام ولكى تستهلك السلع والمنتجات الصناعية •

صلاح الدين الشامى : دراسات فى الجغرافية السياسية ، ط ٣ الاسكندرية ١٩٨٢ •

(١٤) يصور هذا العبث قوة العلاقة بين السياسة والاقتصاد • ويصور كيف يكون القرار السياسى مغرضا لحساب الاقتصاد ، وكيف يكون القرار الاقتصادى موجها وغير متجرد لحساب السياسة • وقد يلوث القرار السياسى وجه القرار الاقتصادى ، كما يلوث القرار الاقتصادى وجه القرار السياسى • وحتى فى حالة الضبط ، يضبط أحدهما الآخر بالتبادل وفى رفق شديد •

السلم توظيفا منحرفا لدعم وانجاح هذا الآداء(١٥) ، كلها أمور تتداعى وتتجمع وتلهب كل الحوافز التى تحفز افعال المتغيرات الجديدة • وتبيح هذه الحوافز لاوروبا دون أى اعتبار للقيم والمعايير الاخلاقية ، أن تتمادى فى توظيف هذه المتغيرات توظيفا مباشرا ، من أجل فتح الأسواق ، ومن أجل هيمنه رأس المال الأوروبى على الاسواق ، وعلى مجالات التسويق فى ربوع العالم •

ويذكر الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا — على سبيل المثال — مبلغ استنزاف الموارد المتاحة ، على الصعيد العالمى خارج أوروبا ، لحساب أوروبا والصناعة الأوروبية • وتشهد أمريكا اللاتينية هذا النمط الاستيطانى من الاستعمار اعتبارا من الكشف الجغرافى عنها • وتشهد اقبال الاستيطان الأوروبى فى ربوعها شديد اللهفة على التعامل مع الموارد المتاحة فيها تعاملا جائرا • ويستنزف هذا التعامل الجائر الانتاج والمواد الخام • ويصطنع هذا التهافت الشديد على هذا الخام المتنوع جسرا بحريا ، يسجل اتجاه هذا النزيف الى أوروبا ، فى مقابل أدنى وأبخس الأسعار(١٦) •

وتشهد أفريقية جنوب الصحراء على وجه الخصوص النمط الاستغلالى من الاستعمار • وبموجب السيطرة تحت الحكم المباشر أو غير المباشر ، يبيح الحضور الأوروبى استخدام الموارد المتاحة استخداما جائرا • بل هو يبارك استنزاف المعين من غير وعى ودون هوادة ، لأن رأس المال الأوروبى يطلب الخام لحساب الصناعة وانتاجها السلعى المتنوع • ويقدم فى مقابل هذا الاستنزاف أدنى وأبخس الأسعار(١٧) •

ومهما قيل فى شأن هذه الاباحة التى تنشط الاستخدام الجائر للموارد المتاحة فى المستعمرات ، فانهـا لا تمثل فى جـوهرها مظهرا من مظاهر تنشيط الانتاج • وهو تنشيط يمضى فى الاتجاه غير الصحيح اقتصاديا ،

---

(١٥) وظف رأس المـال الأوروبى **السياسة وسلطان الدولة** فى أداء الدور الاستعمارى ، فى شكل حكم مباشر أو غير مباشر • كما وظف من العلوم ، **علم الجغرافية** لـكى يكشف له الطريق ويجرى صور الأرض فى ربوع المستعمرات ، **وعلم الانثربولوجى** ، لـكى يكشف له حياة الناس ويجرى أساليب التعامل والسيطرة عليهم ، **وعلم الادارة** ، لـكى يمكن له من الحصول على الخام بأرخص الأسعار فى مقابل عرض وتسويق وتحريض الاستهلاك على طلب الانتاج السلعى الصناعى الأوروبى •

(١٦) صلاح الدين الشامى : أمريكا اللاتينية ، القاهرة ١٩٦٣ •

بل هو اباحة التبديد والاستنزاف ، الذى لا ينتسب أبدا الى حسن توظيف قوة العمل ، ولا يعبر عن اتجاه اقتصادى محمود فى المستعمرات ٠

وصحيح أن بعض الشركات الأوروبية المتخصصة ، تتولى أمر قطاعات كبيرة من الانتاج على صعيد المستعمرات ، ولكنه من أجل الحصول على المواد الخام ٠ وتوفر الحكومة الاستعمارية لرأس المال فى هذا المجال ، قوة العمل والحماية والحوافز ، ولكن لحساب الهدف الاقتصادى الأوروبى ٠ ويمثل هذا الاستخدام اسهاما مباشرا فى عمليات الانتاج وزيادة فى معدلاته ولكن الهدف الاقتصادى الأوروبى لا يعبأ بالمصلحة الاقتصادية فى المستعمرات ٠ وقد يحدث ويستحدث هذا الاسهام بعض النماذج العلمية الاقتصادية الممتازة ، من الزراعة والتعدين واستخدام الغابات ، ولكن لحساب رأس المال الأوروبى الذى لا يكترث بالمصلحة الاقتصادية المحلية فى المستعمرات ٠

وهذا هو التصور الحقيقى أو الواقعى لعملية الانتاج والاسهام الأوروبى غير المتجرد ، فى تنمية هذا الانتاج على صعيد المستعمرات ٠ ويكون الهدف الاقتصادى لهذه التنمية ، من خلال حساب الجدوى ، لحساب رأس المال المغترب وليس لحساب رأس المال المحلى ٠ وقل يكون الآمر كله ، فى حساب الجدوى الختامى الشامل ، استنزافا للمعين وتبديدا للموارد ، فى غيبة الوعى الاقتصادى فى المستعمرات ٠ كما يكون هذا الاستنزاف فى مقابل العائد القليل المحدود ٠ وفى ظل المبرر الحضارى الذى ينشط الطلب لحساب الاستهلاك من غير وعى أيضا ، توجه المتغيرات الانفاق فى الاتجاه المنحرف غير الاقتصادى ٠

ويذكر الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى عن تضليل العائد الزهيد تضليلا اقتصاديا ٠ ويوظف الاستعمار المبرر الحضارى لتبرير اثارة شهوة الطلب لحساب الاستهلاك ٠ كما يوظف أيضا أو يسلط فعل المتغيرات ، فى اغراء الطلب والتغرير بالاستهلاك ، فى اطار المجتمعات البسيطة فى المستعمرات ، ويتعمد استرداد قيمة المواد الخام التى يحصل عليها لحساب الهدف الأوروبى، ثمنا لمطالب الاستهلاك الضرورية والكمالية ٠

ويتعمد رأس المال الأوروبى - بكل سوء النية - اغراق الطلب فى دوامة المتغيرات ٠ ويتعمد استغراق الاستهلاك فى التعود والوقوع فى حبائل الادمان ، لحساب الانتاج السلعى الأوروبى ٠ وما كان الأمر فى كثير من الأحيان سبيلا من سبل تحسين الأحوال أو تحسين مستوى المعيشة واضافة

الجديد من الكماليات الى قوائم الطلب • بل كان هذا الادمان فى الطلب نوعا خسيسا من الاستنزاف ، الذى يتجرد من كل القيم والأخلاقيات ، ولا يتعفف عن تحقيق الأرباح المشروعة وغير المشروعة •

وصحيح أن الاحتكاك الحضارى Culture contact ، بين الأوروبى وغير الأوروبى ، قد أشاع ونشر نمط المعيشة الأوروبية وهو أمر حميد . ولكنه رسخ فى نفس الوقت سلبيات هذا النمط التى تضر وتضلل ، أكثر مما بشر بالايجابيات التى تنفع وتفيد • وصحيح أن النمط الأوروبى الذى يأخذ به غير الأوروبى ، قد نما الدخل وحفز الانفاق وكأن الأمر كله . لحساب تحسين الأحمال الاجتماعية والحضارية ، وتنمية مستوى المعيشة • ولكنه فى المقابل كان نمطا مخربا أغرى الطلب بفعل المتغيرات وغرر بالاستهلاك ، حتى اتجه الانفاق ، فى غيبة الوعى الاقتصادى الى الوجهة غير الاقتصادية فى الانفاق •

وهذا هو التصور الحقيقى أو الواقعى لاشاعة النمط الأوروبى فى الطلب والاسهام الأوروبى غير المتجرد فى تضليل الاستهلاك بدلا من توجيهه فى الاتجاه الصحيح • وما من شك فى أن الادمان والتهافت على الطلب غير المناسب يهدر المضمون الاقتصادى للاستهلاك • ويكون الهدف لتفتح شهيه الطلب واثارة شهوة الاستهلاك هدفا منحرفا • ويبدو من خلال حسابات الجدوى هدفا ضالا لغير حساب المصلحة الاقتصادية للناس فى المستعمرات • بل يكون الأمر كله فى الحساب الختامى استنزافا للناس ، فى مقابل ترويج وتسويق الانتاج السلعى الصناعى الأوروبى ، وتحقيق العائد من الربح المشروع أو غير المشروع •

والتمادى فى فتح شهية الاستهلاك ، وتوظيف التحريض والاغراء والتغرير الحضارى ، فى تحقيق هذا الهدف ، مسألة خاطئة من وجهة النظر الاقتصادية ولا مبرر لها • ومعناها — بكل تأكيد — التمادى فى اهدار دخل الفرد ، وعدم الاكتراث بالدخل القومى • ومعناها أيضا — من غير شك — عدم العناية اطلاقا بسلامة البنية الاقتصادية وتركيبها الهيكلى فى المستعمرات • ومعناها أيضا — التهاون فى تنمية قدرات وفاعلية الانتاج ، فى مقابل تنشيط واثارة شهوة الاستهلاك ، على صعيد العالم غير الأوروبى • ويبقى هذا السلوك الأوروبى المعتمد على سمات وخصائص التخلف ، ويوظفه فى تحقيق الهدف الاقتصادى الأوروبى •

والمعنى الأخطر من كل المعانى ، هو التمادى الاستعمارى الرأسمالى فى الاخلال الاقتصادى ، فى غيبة الوعى الاقتصادى على صعيد المستعمرات. ويتمثل هذا الاخلال الاقتصادى فى اهدار العلاقة التى تحرس التوازن بين انتاج لا ينمو نموا حقيقيا وفعالا فى جانب . واستهلاك لا يكف ويزداد تهورا وشراهة فى جانب آخر . ومن ثم يحسن الاستمار الرأسمالى توظيف هذا الاخلال الاقتصادى ونتائجه فى فرض وتكريس كل موجبات التبعية الاقتصادية . ولا يحقق الهدف الأوروبى شيئا أخطر من هذه التبعية الاقتصادية .

وكأن أوروبا قد أرادت بهذه الثورة الصناعية ، التى أنعشت وقوت قاعدة النظام الاقتصادى الرأسمالى أن تلعب دور المنتج الكبير . أو قل أرادت أن يتولى المنتج الكبير أمر الاحتكار ، وأن يجنى رأس المال الأوروبى الربح من غير حدود أو من غير ضوابط .

هذا ، ومن خلال توظيف السياسة فى خدمة الاقتصاد الأوروبى الرأسمالى ، ومن خلال ترك الحبل على الغارب لفعل المتغيرات الذى يحرض الاستهلاك ، كان من الطبيعى أن يمسك رأس المال بزمام الانتاج الاقتصادى ويسيطر عليه فى كل مكان وهو لا يرحم . وكان من الطبيعى أيضا أن تصبح ارادة الاستهلاك على كل المستويات ، فى قبضة الانتاج الاقتصادى ، ويصبح المستهلكون المتمثلون فى وضع اقتصادى لا يجدون منه أو فيه أى رحمة .

* * *

فعل المتغيرات فى الانتاج والاستهلاك :

توظيف المتغيرات ، لحساب الانتاج الاقتصادى حتى ينمو ويتطور وتتحسن نوعيته ، يجسد الوجه الحسن من فعل هذه المتغيرات ، وقدرتها على التحريض واستنفار المهارات وشحذ الخبرات العاملة أو المنتجة .وتوظيف المتغيرات لحساب الانتاج الاقتصادى ، حتى يسيطر على الطلب ، ويملى على الاستهلاك ، يجسد الوجه الآخر من فعل هذه المتغيرات ، واستخدامها استخداما غير متجرد . وهذا الاستخدام غير المتجرد ، هو الذى يفتح شهية الاستهلاك ، ويستنفر شهوته الى حد التهور فى الطلب .

والمتغير هو الحافز الذى يحرض الانتاج ويدعو الى التحسين والزيادة. والمتغير هو الدافع الذى يزين الخطأ فى نظر الاستهلاك . بل قل انه هو

الذى يدخل فى روع الاستهلاك ، ويقنعه ويحرضـــه ويغرر به بشكل أو بآخر حتى لا يستغنى عن الطلب • وهنـــاك أكثر من حيلة أو وسيلة لكى يؤدى المتغير دوره الحسن بكل الأمانة وينشط الانتاج ، أو لكى يؤدى المتغير دوره القبيح بكل الخبث ، ويفتح شهية الاستهلاك • ومع ذلك يكون تنشيط الانتاج عادة ، أصعب كثيرا من فتح شهية الاستهلاك وتنشيط معدلاته • ولكن الصعب فعلا ، هو توظيف المتغير توظيفا متوازنا لكى يتوازى ويتوازن ويتزامن تنشيط الانتاج وتفتح شهية الاستهلاك • وصحيح أن هذا التوظيف لا يمثل المستحيل ، ولكن التفريط فيه لأنه صعب يؤدى بالضرورة الى أفدح العواقب والخطأ الاقتصادى •

ومعنى فتح شهية الاستهلاك ، أن يكون الطلب من غير حساب ، أو أن يتمادى الطلب الى حد التهور من غير مبرر • ومعنى تفتح شهية الاستهلاك أيضا ، أن يتحول هذا الالحاح فى الطلب المتهور ، الى شكل من أشكال الادمان ، ولا هو يعدل عن الطلب ولا يعتدل فى الحصول عـــلى الطلب • ومعنى تفتح شهية الاستهلاك ، فوق ذلك كله ، أن يتجرد الطلب المتهور الذى يستغرق فى الادمان ، من أى موجبات تستوجب الضبط أو الانضباط •

وهكذا يبلغ الاستهلاك حد التمرد على كل موجبات الالتزام بالصواب الاقتصادى • كما يتمرد الاستهلاك أيضا على قواعد التوازن الاقتصادى ، وهو لا يكترث بضعفه أمام الانتاج ، ولا يحسب عواقب هذا الضعف عـــلى مصلحته الاقتصادية • بل قل أن هذا هو عين ما يعنى تردى الاستهلاك ، فى خطيئة الادمان وسلوكه الجائر • وهو أيضا عين ما يجسد التمرد المستعصى الذى يخرب البناء الاقتصادى وتركيبه الهيكلى من أساسه • وهو بعد ذلك كله المبرر الذى يستبيح الانتاج بموجبه التسلط على الاستهلاك وابتزازه •

والمتغيرات التى تنشط الانتاج ولا تغرر بالاستهلاك ، والمتغيرات التى تغرر بالاستهلاك ، ولا تحفز الانتاج ، تنشأ من معين واحد أو من أصـــل واحد • ويكون الفرق بينهما هو فرق فى التوظيف أكثر من أى شىء آخر ، فى الأصل ، وهو فرق فى الاستجابة لهذا التوظيف فى نهاية المطاف • ومن نفس هذا المعين أو هذا الأصل الذى تتولد منه المتغيرات ، تنشأ الضوابط التى يواجه الانسان بموجبها فعل المتغيرات التى يساء توظيفها أو الاستماع اليها ، فى المكان والزمان •

وهذا معناه أن المتغيرات هى التى توظيف توظيفا جيـــدا ، فتنشط

الانتاج وتنميه أو توظيفا رديئا ، فيضعف الانتاج • وهى التى تؤثر على العرض وتدعوه الى عدم الانحراف عن الصواب الاقتصادى • وهى أيضا التى تدعو العرض الى الانحراف عن الصواب الاقتصادى • ومن ثم تبيح للعرض الذى ينحرف ، أن يغرر بالاستهلاك ، وأن يبتز الطلب ، وأن يخترق التعامل مع الطلب حد التوازن الاقتصادى بكل الاستخفاف ودون اكتراث •

وهذا معناه أيضا أن هذه المتغيرات هى التى توظف توظيفا جيدا ، يرشد الاستهلاك ، أو توظيفا رديئا ، يضلل الاستهلاك • وهى التى تؤثر على الطلب أحيانا وتدعوه الى عدم الانحراف عن الصواب الاقتصادى • وهى التى تؤثرعلىالطلب أحيانا أخرى وتدعوه الىالانحراف عنالصوابالاقتصادى• ومن ثم تبيح المتغيرات للطلب الذى ينحرف أن يرهق الانتاج ، وأن يستسلم للعرض ، وأن يخترق التعامل مع العرض حد التوازن الاقتصادى بكل الاستخفاف ودون اكتراث •

وفى كل الحالات التى ينحرف فيها الانتاج ، أو التى ينحرف فيها الاستهلاك ، أو التى ينحرف فيها الانتاج والاستهلاك فى وقت واحد ، تبدو الحاجة ملحة الى الضوابط • والضوابط وهى من تفس معين أو أصل المتغيرات ، تكبح جماح هذه المتغيرات • وهى التى توقف سريان مفعولها المنحرف عند الحد المناسب • وهى أيضا التى تحول دون تردى العرض فى خطيئة التحريض والتغرير من أجل ابتزاز الطلب • كما تحول دون تردى الطلب ، فى خطيئة الادمان والاستسلام لابتزاز العرض •

وصحيح أن المتغيرات هى التى تزين للاستهلاك الخطأ فيتمادى فى الطلب أو فى اختيار الطلب • وصحيح أيضا انها هى عين الخطر الذى يضلل الاستهلاك ، فينحرف الى الخطأ الاقتصادى • ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن غيبة الوعى ، هى التى تترك لهذه المتغيرات وخطورتها الحبل على الغارب • وهذا معناه أنه فى حضور الوعى ويقظته ، تسهر الضوابط على مصلحة الاستهلاك وتكبح جماح المتغيرات ، وتثنى الاستهلاك عن الخطأ • ومعناه أيضا أنه فى يقظة وحضور الوعى ، يكون التناسق البديع بين فعل المتغيرات وتأثير الضوابط •

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى _ على كل حال _ جدوى الوعى بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والحضارية • وهذا الوعى اليقظ هو الذى لا يترك الاستهلاك فريسة سهلة للمتغيرات حتى تضلله • وهو أيضا

الذى لا يبيح للضبط أن يكبل ارادة الاستهلاك حتى يحرمه · بل قل انه هو الذى يحرس التوازن بين فعل المتغيرات وفعل الضوابط ، وأنه ينظم محصلة التأثير المتبادل بينهما · ومن ثم يحول هذا الوعى دون وقوع الاستهلاك وتخبطه فى المصارعة بين المتغيرات والضوابط ·

* * *

المتغيرات ، أنواعها وفعلها المباشر :

المتغيرات كثيرة ومتعددة ، وتتمثل فى نوعين ، نوع طبيعى ونوع بشرى · ويحدث التغيير فى النوع الأول فعل العوامل الطبيعيه فى المكان والزمان · ويحدث التغيير فى النوع الثانى فعل العوامل البشرية فى المكان والزمان · والتغيير فى الحالتين أو فى هذين النوعين ، هو ضد الثبات أو الجمود · والتغيير وهو ضد الثبات والجمود ، قد يفاجىء الانسان ويقع بغتة ، وقد لا يفاجىء الانسان ، ويحدث فى هدوء · ومع ذلك لا يرفض الانسان هذا التغيير ، ربما لأنه لا يملك حق الرفض أحيانا ، أو لأنه بطبعه متغير وغير ثابت ·

وهكذا يرى الانسان فى التغيير حركة تسقط عنه الجمود · ويرى فى الحركة نبض لا يسكت ، والنبض حياة وتطور ونمو لا يتأتى من غير الحركة· وهذا معناه أن حياة الانسان لا تستقيم من غير حركة أو تغيير ، وأن الجمود هو أعدى أعداء الحياة · وكما يستوعب الانسان التغيير فى المكان والزمان ، يعرف أيضا كيف يصطنع هذا التغيير فى المكان والزمان · بل وفى حلبة المصارعة من أجل التعايش فى أى مكان وفى كل زمان ، تعلم الانسان وأجاد أو أتقن مواجهة التغيير والتصدى للمتغيرات · وفى بعض الأحيان يتفنن توظيف المتغيرات لكى ينقض بنود المصالحة فى المكان ويغير حد المصالحة على حساب الطبيعة من أجل التعايش الأفضل فى هذا المكان ·

ومع ذلك ، يصيب الانسان الضرر أو قل يتضرر بموجب هذه المتغيرات · ويقع بالانسان أفدح الضرر عندما تغرر به المتغيرات ويتسلل فعلها تحت عباءة المبرر الحضارى · وليس أفدح من ضرر هذه المتغيرات ، عندما تؤثر على الاستهلاك ، وتزين له الخطأ ، وتوقع به حبائل ادمان هذا الخطأ الاقتصادى · ويتراوح هذا الضرر بين مذلة الأيدى التى تمتد للطلب ، وتدهور وانهيار مستوى المعيشة الذى يكفله الطلب ·

ومن خلال الرؤية الجغرافية الاقتصاديه للمتغيرات وفعلها المؤثر على الاستهلاك ، ومن خلال التقويم الجغرافي الاقتصادى للضرر الذى يتضرر به الاستهلاك ، ينبغى أن نميز بين نوعين من المتغيرات • وتختلف موجبات التمييز بين هذين النوعين اختلافا كبيرا عن موجبات التمييز بين النوعين الطبيعى والبشرى • ويتمثل هذان النوعان من المتغيرات فى :

١ - المتغيرات التلقائية •

٢ - المتغيرات المصطنعة •

ويضم **النوع الأول** مجموعة المتغيرات التى تعمل بتكليف ، أو من غير تكليف • وهى فى نفس الوقت تحدث بشكل مفاجىء وسريع وله هول المفاجأة والصدمة أو الزلزلة ، أو بشكل بطىء تخلو من عنصر المفاجأة وقوة فعل الصدمة • وتوصف بالتلقائية لأنها لا تصطنع • وصحيح أن هذه التلقائية لا تنشأ من فراغ ، ولكن موجبات التغيير التى تسفر عن هذه المتغيرات التلقائية ، هى ذاتها التى تتسم بالتلقائية فى المكان والزمان • ويواجه الانسان هذه المتغيرات وقد لا يفيق من هول المفاجأة ، ولكنه يعرف كيف يتماسك بعد ذلك فى مواجهتها •

وتسلط هذه المتغيرات التى تعمل من تلقاء نفسها ، تأثيرها المباشر أو غير المباشر ، المفاجىء أو غير المفاجىء على ارادة الاستهلاك • وتؤثر على سلوك الاستهلاك وعلى اتجاهاته ، فى اطار الجماعة أو فى اطار التشكيل الجماعى الاجتماعى • وهذا معناه أن فعل هذه المتغيرات وتأثيره له صفة التعميم على الصعيد الاجتماعى العام وليس له صفة التخصيص أبدا • ومعناه أيضا أن الجماعة أو المجتمع تتأثر كلها بفعل هذه المتغيرات التلقائية وليس الفرد وحده • بل ولا تتفاوت حصص الأفراد فى المجتمع من هذا التأثير المفاجىء أو البطىء •

ويضم **النوع الثانى** مجموعة المتغيرات التى لا تعمل ولا تؤثر ولا يتمادى تأثيرها من غير تكليف • وتعمل هذه المتغيرات وهى صنيعة التكليف فى غيبة الوعى الذى لا يتعمد اثارتها وتوظيفها ، وهى صنيعة التكليف فى حضور الوعى الذى يتعمد اثارتها وتوظيفها • بمعنى أنها متغيرات تصطنعها أو تستوجبها موجبات التغير الذى تزخر به حركة الحياة على الدرب • بل قل انها هى محصلة التغير الذى تصطنعه ارادة التغيير ، وهى تعمل من أجل التعايش فى المكان والزمان ، ويسعفها أو لا يسعفها عامل المصادفة •

وتسلط هذه المتغيرات التى تصطنعها ارادة التغير الحضارى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى والنفسى تأثيرها المباشر أو غير المبـــاشر ، على ارادة الاستهلاك ٠ وتؤثر على سلوكه واتجاهاته ، فى اطار الفرد أحيـانا ، وفى اطار الجماعة أو المجتمع أحيانا أخرى ٠ وبتكليف فى حضور الوعى ويقظته ، يحسن توظيف هذه المتغيرات وهـــو التوظيف المطلوب بانضبط من أجـل تحسين مستوى المعيشة أو من أجل تطوير التعايش فى المـكان والزمان ٠ وبتكليف فى غيبة الوعى وغفلته ، يساء توظيف هذه المتغيرات وهو التوظيف الردىء الذى يضلل الاستهلاك ويوقع به فى الخطأ الاقتصادى ٠ واســتجابة الفرد لفعل هذه المتغيرات التى تضلل الاستهلاك ، يتفاوت من فرد الى آخر٠ وبموجب هـــــذا التفاوت يتفاوت مبلغ التمـادى الفردى فى هـــذا الخطأ الاقتصادى ٠

هذا ، وليس من شك فى أن هذه المتغيرات الاصطناعية مطلوبة فى بعض الأحيان بالحاح شديد ، لأنها هى التى تشد أزر الانسان فى مواجهة المتغيرا تالتلقائية ٠ بل قل أن حسن توظيف هذه المتغيرات الاصطناعية ، يمثل الوسيلة التى يكبح الانسان بموجبها فعل المتغيرات التلقائية ، أو التى يضمد الانسان بموجبها جراح الصدمة المفاجئة التى تسفر عنها هذه المتغيرات التلقائية المفاجئة فى المكان والزمان ٠ وهـــذا معناه أنه ليس من مصلحـة الانسان أن يجمد هذه المتغيرات الاصطناعية وهو فى أشد الحاجة اليها ، أو أن يترك الحبل على الغارب لها وهى شديدة الوطأة على مصالحه ٠

وينبغى أن نؤكد على أنه ليس من مصلحة الانسان فى شىء ، أن يترك للمتغيرات الحبل على الغارب ، فى غيبة الوعى ، حتى لا تعبث بمصالحه ٠ بل قل انها - كما ذكرنا - تضـلل الاستهلاك تضـليلا يتضرر بموجبه البنـاء الاقتصادى ٠ وليس من مصلحة الاستهلاك فى شىء أن تكبـل ارادته وأن يحرم من فعل هذه المتغيرات ، فى حضور الوعى ، لأن هـــذا التكبيل يضر بالبناء الاقتصادى أيضا ٠ ولكن من أجل مصلحة الأطراف المعنية فى البنـاء الاقتصادى ، يجب أن يتيقظ الوعى ولا يغيب عنه الهدف الاقتصادى ، وأن يبيح للمتغيرات أن تؤدى دورها الحسن ، فى اطار رقابة الضبط الرشـيد الذى لا يغفل أو يتهاون ٠

ومفيد جدا أن نطل على هـــذه المتغيرات فى اطار الرؤية الجغرافية ٠ وعندئذ ، يمكن أن نتبين موجبات التغير التى تصطنع هذه المتغيرات أو التى تؤدى اليها ٠ كما نتبين كيف تبقى موجبـــات التغير على حركة التغيير فى

صلبها المؤثر ، على حركة الحياة ٠ ومفيد جدا أن يبصر الاجتهاد الجغرافى بالعلاقة بين المتغيرات والضوابط التى تنشأ فى معين واحد أو تكون من أصل واحد(١٧) ٠ كما يبصر أيضا بالعلاقة بين المتغيرات والضوابط التى لا تنشأ فى معين واحد ولا تتأتى من أصل واحد ٠

وتتمثل هذه المتغيرات - على كل حال - فى اطار حركة الزمان ، وتبدو هذه المتغيرات متنوعة ومتطورة من مكان الى مكان آخر ٠ وهذه المتغيرات هى:

المتغير الطبيعى Physical Variable

وينشأ هذا المتغير الطبيعى بفعل عامل أو مجموعة عوامل طبيعية فى المكان والزمان ٠ وهذا هو النوع من المتغيرات التى تكون بشكل تلقائى ، والتى يؤثر ويسرى مفعولها المفاجىء أو البطىء ، بتكليف أو من غير تكليف ٠ والافضل بل قل الأصدق أن نقول متغيرات طبيعية وليس متغير طبيعى واحد ٠ ذلك أن العناصر أو العوامل التى تتداخل فى صياغة توليفة أو مكونات الواقع الطبيعى فى المكان متعددة ، وأن كل عنصر من هذه العناصر معرض للتغير على المدى الزمنى ، فى نفس المكان ٠ ويصطنع كل عنصر متغير بشكل تلقائى جملة المتغيرات الطبيعية(١٨) فى هذا المكان ٠

وصحيح أن الانسان لا يملك شيئا بشأن هذا المتغير أو هذه المتغيرات الطبيعية ، لأنها تنشأ وتخضع لفعل عامل معين أو أكثر من عامل من العوامل الطبيعية ، وما يطرأ عليها من تغير تمسك بزمامه الطبيعة فى المكان ٠ وصحيح أيضا أن المتغير الطبيعى واحتماله وارد على المدى الطويل ، أو على المدى القصير ، أو على المدى المتغير(١٩) ، يؤثر مفعوله بشكل ملموس

---

(١٧) علاقة المنشأ بين المتغير والضابط لا تنشأ من فراغ ، وتكفل الربط الوثيق بين فاعلية المتغير وجدوى الضبط ٠ وهذا الربط هو الذى لا يحرم الانسان من جنى ثمرات التغير ، ولا يترك للتغير فى نفس الوقت أن يؤذى مصلحته من خلال التغير ٠ وهذا هو عين ما ينبغى أن يعمل بموجبه الوعى الرشيد اليقظ لحساب الترشيد ٠ والمهم أن يعرف الوعى كيف ينيقظ وكيف يواجه فعل المتغير بضبط مناسب من نفس المعين أو الأصل ٠

(١٨) تتمثل العناصر التى تتداخل فى صياغة الواقع الطبيعى فى المكان المعين ، فى الموقع ، التضاريس ، المناخ ، الغطاء الحيوى ٠ واحتمال تغير قيمة أو جدوى كل عنصر من هذه العناصر احتمال وارد ٠ ومن ثم تتعدد المتغيرات الطبيعية فى المكان المعين من زمان الى زمان آخر ، مع أى تغير يتعرض له أى عنصر من هذه العناصر ٠

(١٩) هناك تغير على المدى الجيولوجى ومتغيرات طبيعية فى المكان على هذا المدى الطويل ٠ ويؤثر هذا المتغير الطبيعى على المدى الجيولوجى على حركة الحياة ٠ ولكن هناك أيضا تغير على المدى الطويل أو القصير ، يحدث فى المكان ويستشعر الانسان نتائجه ٠

على مقومات الانتاج الطبيعى وعلى مقومات الانتاج الاقتصادى • ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن سريان مفعول هذا التاثير ، يكون مسئولا عن كم وكيف الانتاج الطبيعى والاقتصادى وما يطرأ عليه من تغير فى المكان من عصر الى عصر آخر •

وهذا معناه أن تأثير المتغير الطبيعى على الانتاج وهو احتمال وارد ، يدعو الى انسحاب هذا التاثير على الطلب ومصلحة الاستهلاك فى الحصول على الطلب • ومعناه أن توظيف المتغير الطبيعى توظيفا رديئا للتأثير على الاستهلاك مسألة تستحق العناية والاهتمام • ومعناه أيضا أن يملك الانسان وهو صاحب المصلحة فى الحصول على الطلب لحساب الاستهلاك القدرة على مواجهة واحباط فعل هذا المتغير الطبيعى الردىء ، الذى يؤثر على الانتاج ، فى المكان • وفى الماضى ، كان الفرار هو الوسيلة التى تحسم الموقف فى هذه المواجهة ، ولكن الفرار فى هذه المرحلة لا ينبغى أن يكون هو الوسيلة التى تحسم مثل هذا الموقف وتحبط فعل هذا المتغير الطبيعى الردىء •

وزيادة الانتاج وزيادة تنوعه ، أو نقصان الانتاج ونقصان تنوعه ، هو أمر متوقع من صنع المتغير الطبيعى فى المكان والزمان(٢٠) • وقد يؤثر هذا التغير بالزيادة أو بالنقصان على الاستهلاك ومعدلاته • وفى الأوضاع السوية التى يعرف الاجتهاد والوعى الاقتصادى الجماعى مضمون وهدف وجدوى التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ويلتزم به ، يدرك الاجتهاد الجغرافى جيدا معانى هذا الالتزام وكيف يحافظ المجتمع على هذا التوازن وكيف يطاوع الاستهلاك هذا الالتزام وهو مقتنع أحيانا أو وهو متبرم أحيانا أخرى • وادراك هذه العلاقة وهذا التأثير من خلال الالتزام شىء ، ولكن توظيف المتغير الطبيعى توظيفا مؤثرا على الاستهلاك هو شىء آخر •

واذا كان من شأن المتغير الطبيعى أن يؤثر على الانتاج ، وأن يمسك بزمامه فى المكان حتى يسيطر على الكم والكيف ، يستطيع هذا الانتاج أن يوظف نتائج هذا المتغير الطبيعى توظيفا مؤثرا حتى يلوى ذراع الاستهلاك•

---

(٢٠) المتغير المناخى وهو واحد من المتغيرات الطبيعية فى المكان ، يدعو الى ارتفاع الحرارة فى فصل ، والى انخفاض الحرارة فى الفصل الآخر • ويؤثر هذا التغير فى الاستهلاك أو فى سلوكه بشكل غير مباشر • فهو — على سبيل المثال — يدعو الى انخفاض أو زيادة معدلات الطلب على المشروبات الخفيفة • كما يدعو أيضا الى انخفاض أو زيادة معدلات الطلب على استهلاك الكهرباء فى المكان •

ويقبل الاستهلاك بهذا التغيير ولا يعترض عليه أو يعرض عنـــه • بل قل ينبغى أن يكون هذا القبول بالتغيير ، الذى يفرضه المتغير الطبيعى من خلال الانتاج على التعود الاستهلاكى ، قبولا على مستوى الجماعة وعلى مستوى الفرد من خلال الجماعة •

ولا يؤثر المتغير الطبيعى على المدى الطويل أو على المدى القصير عـــلى الاستهلاك بشكل مباشر • بل قل أن هذا المتغير الطبيعى يفرض تأثيره من خلال الانتاج على الاستهلاك ومعدلاته(٢١) • بمعنى أن المتغير الطبيعى يطوع الانتاج فى المكان ، وأن الاستهلاك يطاوعه(٢٢) • ولكن الذى لا شك فيه أن الاستهلاك لا يطاوع الانتاج ، الا بعد أن يستنفد كل الوســـائل والأساليب التى يواجــــه بموجبها فعل هـــذا المتغير الطبيعى ونتائجه(٢٣) • بمعنى أن قبول الاستهلاك بفعل وتأثير هذا المتغير الطبيعى من خلال الانتاج ، هو جزء من المصالحة التى تنتهى بموجبها جولة الصراع ، والتصدى لفعل هذا المتغير الطبيعى وتأثيره المباشر أو غير المباشر ، فى المكان والزمان(٢٤) •

---

(٢١) يزيد معدل الانتاج من سلعة معنية أو ينقص هذا المعدل استجابة للمتغير المناخى (المطر) • عندئذ يتأثر العرض زيادة أو نقصـــانا ، وتتأثر بالتالى حالة الطلب من هـــذه السلعة ، وتتفاوت معدلات الاستهلاك زيادة او نقصانا •

(٢٢) انحراف كم المطر السنوى عن المعدل بالزيادة أو بالنقصان فى المكان احتمال وارد • وفى حالة نقصان كم المطر عن المعدل السنوى ، ندرك معنى التغيير الطبيعى ومدى استمراره • كما ندرك أيضا كيف يؤثر هذا التغيير على أوضاع الانتاج الزراعى أو الحيوانى الذى يعتمـــد أصلا على المطر • كما يؤثر هذا التغيير بالتالى على الانتاج الصناعى ، الذى يطلب ويعتمد على الخام الزراعى أو على الخام الحيوانى من هذا الانتاج • ولا يكون الاستهلاك فى مثل هذه الحالة بمنأى عن هذه النتائج التى يتأثر بها الانتاج • بل هو يتأثر بهذه النتائج ويطاوع الطلب لحساب الاستهلاك حالة العرض من الانتاج •

(٢٣) توالى النقصان فى المطر عن المعدل السنوى على المدى الطويل ، هو الذى يصطنع المتغير الطبيعى فى المكان • وبموجب هذا المتغير الطبيعى المناخى ، تحدث أو تسيطر فى هذا المكان ظاهرة التصحر • والتصدى المباشر لأثر هذه الظاهرة ، فى المكان ، هو من أجل الانتاج ولكنه فى نفس الوقت لحساب الاستهلاك ومصلحته فى هذا الانتاج • وامتثال الانتاج لفعـــل المتغير الطبيعى يعنى بالضرورة قبول الاستهلاك بنتائج هذا التغيير فى المكان •

(٢٤) الضبط البشرى المؤثر الذى يتصدى لفعل المتغير الطبيعى مهم لأنه هو الذى يدافع عن حق التعايش فى المكان • بل هو الذى يصطنع المصالحة أو يعيد حدها الأنسب لحســـاب التعايش • والبحث عن مورد المـــاء الباطنى والتحكم فيه وسحبه واستخدامه لتعويض النقص فى كم المطر فى المكان ، يجسد كيف يواجه الانســـان المتغير الطبيعى ولا يطاوعه • وضبط الجريان فى النهر الذى يتذبذب ارتفاعا وانخفاضا من موسم الى موسم آخر ، نموذج من نماذج الضبط البشرى الذى يتصدى لفعل المتغير الطبيعى واحتمـــال الخطر الذى يواجه الحيـاة على ضفافه •

المتغير الديموجرافى : Demographic Variable

ينشأ هذا المتغير فى الأصل تأسيسا على تلقائية العلاقة بين الجنسين ، من أجل المحافظة على النوع • ومع ذلك يجب ان ندرك كيف تتدخل العوامل الحضارية والعوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية ، لكى تنظم هذه العلاقه بين الجنسين • وتنظيم هذه العلاقة ، لا يجمد فعل العـــوامل النفسيه فى تلقائية هذه العلاقة ، ولكنه يسيطر على فعل هذه العوامل النفسيه ، سيطرة تسقط عنها أخطر صفاتها الحيوانيه • ومن ثم يجب أن نميز دائما بين هذه العلاقة بين الجنسين ، وهى فى اطار السلوك الحيوانى فى مرحلة ، وهى فى اطار السلوك الانسانى الحضارى(٢٥) فى مرحلة أخرى • ونميز بالتالى بين المتغير الديموجرافى فى كل مرحلة من هاتين المرحلتين •

والمتغير الديموجرافى ، فى اطار السلوك الانسانى الحضارى فى مرحلة السيادة على أى مستوى من مستويات التشكيل الاجتمـــاعى ، متغير بشرى يخلع عن فعله وسلوكه رداء التلقـــائية • ويجسد هـــذا المتغير السلوك الديموجرافى فى المكان والزمان • ويمضى هذا المتغير فى اتجاه معين •ويسفر عن معدلات نمو يمكن أن تحسب جـــدواها أحيانا ، ويسفر عن معـــدلات نقصان ، ينبغى أن تحسب جدواها أحيانا أخرى • ويشترك فى هذا النمو أو فى هذا النقصان ، الزيادة الطبيعيـــة وهى محصلة الفرق بين المواليـــد والوفيات ، والهجرة وهى محصلة الخروج المهاجر أو الدخول الوافد •

وهكذا يصبح فى وسع الانسان أن يكون مسئولا ، وهـــو يملك فى يديه زمام هذا المتغير الديموجرافى ، لأنه يجسد القرار الذى يسفر عنـــه السلوك الديموجرافى بالفعل • واحتمال أن يسيطر الانسان بموجب بعض الضوابط الحضارية والاجتماعية والاقتصادية على العـــوامل التى تصطنع أو

---

(٢٥) خاض الانسان منذ ظهوره على الأرض التجربة التى تكشف عن الاتجاه الحضارى • ولقد اهتم الانسان على درب الحضارة أن يغطى أو يغلف حيوانيته ويسترها بالغطاء الحضارى• ويشترك الاجتهاد المـادى والاجتهاد الحضارى الروحى فى صياغة وصناعة هذا الغطاء الحضارى• واعتبارا من بداية مرحلة السيادة على الأرض التى نشطت الاجتهاد الحضارى أعطى الانســـان اهتماما كبيرا لهذا الغطاء الحضارى • ووضعت المجتمعات الضوابط الأفضل دائما لتوظيف هذا الغطاء الحضارى امعانا فى ستر واخفـــاء المضمون الحيوانى فى الانســـان • ولا يكون الآدمى انسانا بالفعل الا اذا اكتسى بهـــذا الغطاء الحضارى وسلك السلوك الأنسب لهذا الاتجـــاه الحضارى •

تستوجب هذا السلوك الديموجرافي وتؤدى الى التغـــير الديموجرافى فى المكان احتمال وارد • واحتمال ان تضبط هذا التغيير عوامل معينه ليس فى وسع الانسان أن يبطل مفعولها ، احتمال وارد أيضا • ومع ذلك يبقى هذا المتغير الديموجرافى فعالا ومؤثرا ، رغم اختلاف وتنوع السلوك الديموجرافى فى المكان والزمان ، ما بقى الانسان وتعاقبت اجياله على درب الحياة والنمو فى ربوع الأرض •

وصحيح أن التغير الديموجرافى بفعل هـــذا المتغير ، يحتمل الزيادة والنمو السكانى الطبيعى فى المكان ، ويحتمل الزيادة والنمو الذى تســفر عنه عوامل الجذب واستقطاب المهاجرين والوافدين • وصحيح أنه بفعل هذا المتغير ، يحتمل النقصان وعدم النمو السكانى لزيادة معدل الوفيات عن معدل المواليد فى المكان ، ويحتمل النقصان وعدم النمو السكانى أيضـــا بموجب عوامل تسفر عن الطرد وخروج النازحين من المكان • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن التغير الديموجرافى ، سواء كان التغير بالزيادة ونمو المعدلات أو كان التغير بالنقصان وتدهور المعدلات ، يصطنع المتغير الديموجرافى الذى يؤثر على الاستهلاك فى المكان وعلى سلوك الطلب • كما يصطنع أيضا المتغير الديموجرافى الذى يؤثر على أوضـــاع الانتاج فى المـكان وحاجته الى قوة العمل •

وزيادة قوة العمل أو نقصان قوة العمل ، وهو أمر وارد فى حسابات الانتاج ومعدلاته ، يكون من صنع أو فعل المتغير الديموجرافى • وتؤثر هذه الزيادة أو ذلك النقصان فى أداء العمل الانتاجى وفى معدلات العرض التى يسفر عنها هذا الأداء • وزيادة الطلب أو نقصان الطلب ، وهـو أمر وارد أيضا فى حسابات الاستهلاك ومعدلاته ، يكون من صنع أو فعل هذا المتغير الديموجرافى • وتؤثر هذه الزيادة أو ذلك النقصـــان ، فى التعامل مـع العرض ، فى المكان ، والزمان • وهذا معناه أن فعل هذا المتغير الديموجرافى يؤثر بالضرورة على العلاقة ، بين كم الطلب ومعدلاته فى جانب وكم الانتاج وتنوعه واحتمالات تغير معدلاته فى جانب آخر •

ولأن فعل أو تأثير المتغير الديموجرافى يعمـــل على زيادة أو نقصـــان العرض من الانتاج ، ينبغى أن يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، بل ينبغى أن يقوم جدوى هذا التغير فى العرض ، على اتجاه الاستهلاك وعلى سلوكه فى الحصول على الطلب • كما ينبغى أن يتبين كيف يوظف هـــذا المتغير الديموجرافى التوظيف غير المناسب أحيانا ، بل قل التوظيف المسىء ،

حتى يخترق الطلب ويتجاوز سلوكه الجائر ، حد التوازن الاقتصادى فى المكان ، بين الانتاج والاستهلاك ·

ومن غير أن يتعقب البحث الجغرافى ، تفاصيل كل العناصر ، التى تشترك فى صياغة وتشكيل السلوك الديموجرافى فى المكان والزمان ، يؤكد التقويم الجغرافى الاقتصادى على خطورة وفعل وتأثير هذا المتغير الديموجرافى(٢٦) · وتتمثل هذه الخطورة فى النمو الديموجرافى نموا سريعا ومتعجلا حتى ينمو الطلب ويتصاعد بمعدلات أكبر من أن تتوازى أو تتوازن أو تتزامن معها معدلات نمو الانتاج فى المكان · وهذا معناه ان يكون الطلب لحساب الاستهلاك أزيد من أن يجاوبه العرض · وعندئذ تتأثر حصة الفرد من كم الطلب وتتناقص الى حد يتضرر بموجبه مستوى المعيشة · ويكون القبول بهذا التناقص من فعل هذا المتغير الذى يرضخ له التعود الاستهلاكى على مستوى الجماعة أو المجتمع كله من خلال كل فرد من أفراده(٢٧) ·

ويصبح معنى ومغزى التغير الديموجرافى وهو الذى يمسك الانسان بزمامه ومسئول عنه ، من وراء هذا المتغير الديموجرافى فى المكان والزمان(٢٨) · والانسان هو الذى يباشر السلوك الديموجرافى بالفعل ، وهو الذى يضبط أو لا يضبط معدلات النمو الديموجرافى التى تواجه فى المكان بفعل المتغير الديموجرافى · وهذا معناه أن الانسان هو الذى يحسن توظيف أو الذى يسىء توظيف السلوك الديموجرافى ويتحمل عواقبه ، من خلال المتغير الديموجرافى فى المكان · وسوء توظيف هذا المتغير الديموجرافى ، هو بمثابة ترك الحبل على الغارب له ، لكى يتلاعب بمصلحة الانسان ، فى لب العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك ·

---

(٢٦) فى مجتمعات الدول النامية التى تعانى من الاكتظاظ وزيادة معدلات النمو الديموجرافى ، تضغط الزيادة فى الطلب على الانتاج وترهقه · وتفشل عملية التنمية كثيرا ، فى توظيف النمو الديموجرافى توظيفا جيدا ، لزيادة الانتاج زيادة تجاوب الزيادة فى الطلب ·

(٢٧) بنى مالتس التشاؤم الذى يسجل بموجبه التخوف على مصير الانسان الاقتصادى على فعل هذا المتغير الديموجرافى · ولعله استشعر العجز الحقيقى فى حسن توظيف هذا المتغير لحساب زيادة الانتاج ·

Thomas, Robert Malthus : Essay on population 1798.

(٢٨) فى وسع الانسان ، أن يضبط مفعول هذا التغير الديموجرافى من خلال السلوك الديموجرافى المنضبط · وفى وسعه أيضا أن يخفف من أثر هذا المتغير الديموجرافى لو أحسن توظيفه ولكن ليس فى وسعه أبدا أن يبطل مفعوله فى المكان والزمان ·

وتبلغ المضرة بموجب سوء توظيف هذا المتغير الديموجرافى ،والامتناع أو عدم العدول عن السلوك الديموجرافى غير المنضبط الى حــد التقتير على الطلب • وعندئذ يتضرر الاستهلاك • بل قل يتدهور مستوى المعيشة على مستوى الجماعة من خلال تدهور مستوى معيشة الفرد تدهورا مستمرا من حد الكفاية الى حد الكفاف • وقد يتمادى فعل وتأثير المتغير الديموجرافى ، ويتمادى التدهور حتى يبلغ مستوى المعيشة الى حد هابط أو أدنى من حد الـكفاف Subsistance فى مثل هذا المكان •

المتغير الحضارى Culture Variable

تسير حركة الحياة على الدرب وهي شــديدة الحرص عــلى الوسيلة الحضارية والسلوك الحضارى ، فى المكان والزمان • ويستوجب هذا الحرص الاهتمام بالتطور الحضارى واضافة الجديد من الوسائل الحضارية ، وتنميــة السلوك الحضــارى من زمان الى زمان آخر • وبموجب هــذه المكتسبات الحضارية ، ينشأ المتغير الحضارى • وهذا معناه أنه المتغير البشرى الذى يجسد السلوك الحضارى فى المكان والزمان الذى يجاوب المكتسبات الحضارية •

هذا وتكون بعض المكتسبات الحضارية ، من خلال الاحتكاك الحضارى ، اضافة الى الرصيد الحضارى على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمـــع • وتكون بعض المكتسبات الحضارية أيضا ، من انجاز النمو والتحول الحضارى ، الذى يسفر عنه الاجتهاد الحريص على تنمية الحضارة على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع • وتمثل هذه المكتسبات الحضارية بصرف النظر عن الأسلوب أو المصدر الذى تسفر عنه ، انجازا مفيدا • ويحقق هذا الانجاز بعض أهداف التطلع البشرى الى التغيير فى سبيل طلب نمط الحياة الأفضل ، فى المكان •

وسواء كانت هذه المكتسبات الحضارية اضافة أو تطويرا أو نموا فى الجوانب المــادية ، أو كانت هذه المكتسبات الحضارية اضافة وتطويرا أو نموا فى الجوانب المعنوية ، فهى محور من أهم محاور التغير • وهذا التغيير هدف لا يرجع عن طلبه الانسان • بل هو لا يفرط أبدا أو يتهاون فى اكتساب هذه المكتسبات الحضارية واضافتها الى رصيده الحضارى أو فى الانتفاع بالتغيير الذى تفضى اليه ، فى المكان والزمان • كما لا يكف عن طلب المزيد من هذه المكتسبات الحضارية أو عن طلب الجديد وكل جديد من هــذه المكتسبات الحضارية •

ويكون المتغير الحضارى الذى يصطنعه التغير الحضــارى وهــو مادى

النزعة والهدف ، من وراء كل الاضافات المادية الجديدة التى تفسر مبلغ تنوع الطلب لحساب الاستهلاك المادى • ويكون المتغير الحضارى الذى يصطنعه التغير الحضارى ، وهو معنوى النزعة والهدف ، من وراء كل الاضافات الروحية المادية ، التى تفسر مبلغ تنوع الطلب أيضا ، لحساب الاستهلاك الروحى • ومسيرة الحياة على هذا الدرب ، لا تكف عن اصطناع التغيير بشقيه المادى والروحى فى المكان من زمان الى زمان آخر • ومع كل نقطة تحول حضارية يكون التغيير الحضارى الذى يصطنع ويشحذ ويطور هذه المتغيرات الحضارية فى المكان •

ويكون المتغير الحضارى هو المسئول عن مفهوم التعود الحضارى على الطلب وتجديده والاضافة اليه وتنويعه • بل هو الذى يطوع الاستهلاك ويعوده على هذا الطلب • وينبغى أن يحسب حساب هذا المتغير الحضارى جيدا ، لدى نفسير لماذا وكيف ومتى تمتد أيادى الطلب الى الضروريات والميسرات والكماليات ، فى اطار التوازن السليم الذى يعتدل بموجبه مستوى المعيشة • كما ينبغى أن يحسب حساب هذا المتغير الحضارى جيدا لدى تفسير لماذا وكيف ومتى يتخبط الطلب ويتجاوز حد التوازن السليم بين الضروريات والميسرات والكماليات ، ويتخبط مستوى المعيشة • بل قل أن هذا المتغير الحضارى هو وحده الذى يفسر فى بعض الحالات ، لماذا وكيف ومتى يعرض الطلب عن سلعة معينة ويرفضها أحيانا ، ولماذا وكيف ومتى يفضل الطلب سلعة معينة أخرى ويتلهف عليها(٢٩) •

ويكون المتغير الحضارى المسئول أيضا عن تفسير كيف ولماذا ومتى ، تتحول الحاجة أو السلعة التى تمتد اليها أيادى الطلب فى اطار التعود الاستهلاكى من قائمة الكماليات الى قائمة الضروريات • بل هو الذى يفسر أيضا كيف ولماذا ومتى يتشبث الاستهلاك بهذا التحول وهو يطاوع المتغير

---

(٢٩) الهندى الذى ينتمى للديانة الهندوكية مثلا ، لا يطلب اللحوم لأنه لا يذبح الحيوان • وهو لا يذبح الحيوان استجابة للمانع الحضارى الدينى • ولكن اذا اعتنق هذا الهندى نفسه الاسلام تحرر من هذا المانع • وهذا هو عين ما يعبر عن التغير الحضارى الذى يصطنع المتغير الحضارى فيبطل مفعول المانع الحضارى • ويدعو هذا المتغير الحضارى وهو روحى النزعة والهدف الى تغيير التعود الحضارى الاستهلاكى • وعندئذ يذبح هذا الهندى المسلم الحيوان دون حرج ويطعم من لحمه • بل قل يضيف هذا المتغير الحضارى اللحوم الى قائمة الطلب ، بموجب هذا التغير الحضارى الذى استجاب له •

الحضارى ويستمع اليه • وبموجب هـــذا التحول لا يفرط الاستهلاك ولا يتنازل عن الحصول على هذه السلع ، فى اطار تغير حقيقى فى مستوى المعيشة يكفله ويحافظ عليه الحصول على هذا الطلب فى المكان والزمان •

ويتمادى المتغير الحضارى فى تأثيره الى الحد الذى يلفت الانتباه • وهو - من غير شك - أحد أهم المتغيرات التى لا تسكت أبدا ، وتملك القدرة على اغراء الاستهلاك • ويسهم هذا المتغير الفعال اسهاما فى التمييز بين مستويات المعيشة فى كل مكان • وفى اطار الواقع الحضارى ، يتحدد مستوى الكفاية ومتطلباته ، فى قوائم الضروريات والميسرات والكماليات • وبموجب التغيير يتحدد مستوى الرفاهية وهو أعلى من مستوى الكفاية ، ويتحدد مســـتوى الكفاف وهو أدنى من مستوى الكفاية •

بل يتمادى فعل المتغير الحضارى ويستمر اسهامه المباشر فى التمييز بين مستويات المعيشه ، فى اطار حركه الزمان • وهو الذى يحدد ، فى اطار الواقع الحضارى فى كل زمن بعينه ، فى المكان ، حد الرفاهية وحد الكفاية وحد الكفاف • وهـــو الذى يحدد أيضا ، فى اطار الواقع الاقتصـــادى والاجتماعى ، معنى وجدوى ودرجة المرونة التى تتغير بموجبها حدود هـذه المستويات ، من فرد الى فرد آخر ، ومن مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر •

ومن غير أن ندخل فى تفاصيل كثيرة ومتنوعة عن المكتسبات الحضارية وزيادة الرصيد الحضارى ، وجدوى الاستجابة لها ، ومن غير أن نتمادى فى تحليل مفهوم التغير الحضـــارى وأثر المتغير الحضـــارى على الممارسه والسلوك الحضارى المـــادى والروحى ، لحساب الاســـتهلاك فى المـــكان والزمان ، يؤكد الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى خطورة وجدوى هذا المتغير الحضارى • وصحيح أن المتغير الحضارى يؤثر اجمالا على حركة الحياة وحاجة الاستهلاك ، فى المكان والزمان • وصحيح أيضا أنه يؤثر على سلوك الاستهلاك الفردى ومبلغ تنوع الطلب واختياره • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن يصطنع دائمـــا المبرر الذى يمثل العباءة التى تعمل تحت جناحيها متغيرات كثيرة أخرى ، وتؤثر على سلوك الاستهلاك •

ويكون مفعول المتغير الحضـــارى وهو يمضى بالاســـتهلاك على درب الصواب ، مفعولا سويا ومفيدا • ولا ينبغى الاعراض أو الاعتراض على هذا المفعول السوى • وهو فى مثل هذا الوضع علامة لا تضـــل فى بيـــان مبلغ الاستجابة المنطقية للتغيير الحضارى • وتبشر هذه الاستجابة باتجاه حركة

الحياة وحاجة الاستهلاك ومطالبه ، فى الاتجاه الصحيح الى ما هو أفضل ، ويجسد هذا الاتجاه الوجه الحسن لفعل المتغير الحضاري ٠

ومع ذلك ، يبقى الوجه الآخر لفعل المتغير الحضاري ٠ واحتمال توظيف المتغير الحضارى ، فى مجالات التأثير على سلوك الاستهلاك ، بقصد تضليله وانحرافه عن الصواب الاقتصادى ، هو احتمال وارد بالفعل(٣٠) ٠ ويجسد هذا الاحتمال الوجه القبيح لفعل المتغير الحضارى أحيانا أو تفعل المبرر الحضارى الذى يغطى ويتستر على فعل المتغيرات الأخرى أحيانا كثيرة أخرى ٠ ولا شيء أخطر على الاستهلاك أو على سلوكه من سوء توظيف المتغير الحضارى(٣١) ٠

واحتمال سوء توظيف المتغير الحضارى لا يكون متوقعا بشكل صارخ ، وخاصة عندما يكون التغير الحضارى ومكتسباته من الانجاز الحضارى المادى ، رشيدا أو رزينا ، فى الاطار الذى يحقق أهداف التطلع الى نمط الحياة الأفضل ٠ ذلك أن مثل هذا المتغير الحضارى الرشيد ، يحدث من غير أن يبهر أو أن يفقد الواقع الحضارى اتزانه ٠ وتكون الاستجابة لهذا التغيير الحضارى الرشيد متأنية ، لا تعجل ولا تتعجل ٠ ومن ثم لا تتخبط هذه الاستجابة ولا يبلغ التوظيف المباشر للمتغير الحضارى الى حد تضليل سلوك الاستهلاك ، تضليلا يخرب البنية الاقتصادية ، أو يفكك أوصال التشكيل الاجتماعى ، فى المكان والزمان(٣٢) ٠

---

(٣٠) جهاز التليفزيون واحد من أهم المكتسبات الحضارية ، التي يسفر عنها التغير الحضارى وتضاف الى الرصيد الحضارى فى القرن العشرين ٠ وهو وسيلة اعلام وتنوير وترويج واحتكاك حضارى على كل المستويات بين الأمم والشعوب ٠ وتوظيف التليفزيون فى هذه الأغراض ، يضع المتغير الحضارى فى الموضع الصحيح ، ولا نملك الاعتراض عليه ٠ ولكن توظيف هذا الجهاز ـ بكل قدرته ـ على الاعلام والاعلان ، وتسلل الصوت والصورة الى كل بيت والحاحه على عين تشاهد وأذن تسمع ، فى عملية الاغراء والتغرير بالمستهلك وتحريضه على اختيار الطلب ، هو عين ما يعبر عن مدى سوء توظيف المتغير الحضارى الذى يؤثر على الاستهلاك ٠ وهل يحمل شيء غير دعوة مفضوحة تبرر للاستهلاك أن ينحرف ؟

(٣١) يجيد الانتاج جيدا استخدام هذا المتغير الحضارى ، ويتعمد توظيفه توظيفا غير متجرد من أجل الترويج للعرض وزيادة معدلات الطلب من هذا العرض ٠ ويرهق البناء الاقتصادى فى الدول النامية وقوع الاستهلاك فريسة لفعل هذا التوظيف الردىء غير المتجرد ٠

(٣٢) يأخذ المسلمون من خلال الاحتكاك الحضارى الممارسة الحضارية الغربية ٠ويتخذون هذه الممارسة الحضارية الغربية وهى غريبة عن الواقع الحضارى الاسلامى مطية أو وسيلة فى طلب التقدم ٠ ويتأتى الخطأ عندما يكون الفصل بين الممارسة الحضارية المادية والممارسة

أما احتمال سوء التوظيف المتوقع من غير حـــدود وبشكل صارخ ، فيكون حيث يتأتى التغير الحضارى ومكتسباته من الانجاز الحضارى المادى من خلال الاحتكاك الحضارى • ذلك أن الاحتكاك الحضـــارى بين من يعطى بعد النضج ، ومن يأخذ من غير نضج يدعو الى المحاكاة أو التقصير ى الممارسة الحضارية وفى السلوك الحضارى من غـــير وعى • ويغرى هـذا الاحتكاك عندئذ ، بالتغيير الحضارى المفاجىء دون استعداد من يأخـــذ أو من يحاكى الاستعداد المناسب لموجبات هذا التغيير ، والتعرض لفعل المتغيرات ، وكأنها الصدمات المفاجئة •

وفى مثل هذا التغير الحضارى المفاجىء الذى يحدث على غير أساس فى المكان والزمان ، يتعرض السلوك الحضـــارى لفعل المتغـــيرات التى تزلزل صدماتها هذا السلوك أو الممارسة حتى يكاد يفقد الواقع الحضارى اتزانه • ويكون أخطر الخطر الاقتصادى عندما يفقد السلوك الحضارى الاتزان بصــفة عامة ، وعندما يؤثر المتغير الحضارى على الاستهلاك ويوقع الطلب من غير وعى فى الانحراف الاقتصادى •

ويمثل الانحراف الاقتصـــادى عندئذ ، اختراقا للضـــوابط والقيم والتقاليد التى ينضبط بموجبها الطلب لحساب الاستهلاك • كما يمثل هــذا الانحراف أيضا ، انتهاكا وتجاوزا للقدرة على تحمل أعباء الالتزام الذى ينبغى أن يلتزم به الحصـــول على الطلب ، لحساب الاســتهلاك • ويبلغ الانحراف الاقتصادى حده الأقصى ، عندما يستسلم الاستهلاك من غير وعى لفعل المتغير الحضارى وقدراته على الاغراء والتغرير(٣٢) • ويصل الانحراف الاقتصـادى الى بؤرة الخطر الشديد ، عندما يستخف الاســتهلاك بالعلاقة التى تحرس التوازن الاقتصادى فى المكان ، بين العرض والطلب •

وفى اطار التقويم الجغرافى الاقتصـــادى ، نفهم جيدا معنى المتغـــير الحضارى • ونتبين الوجه القبيح لهـــذا المتغير ، وكيف يساء توظيفـه فى الممارسة الحضارية ، لغير صالح السلوك الحضارى الســوى أو الأنسب فى المكان والزمان • ويقود هذا التوظيف الردىء السلوك قيادة غير أمينة ، حتى

الحضارية الروحية ، امعانا فى محاكاة الممارسة الحضارية الغربية الغريبة • ويفقد الاستهلاك فى اطار هذه الممارسة الحضارية المادية ضوابط الممارسة الحضارية الروحية الاسلامية ، ويقع فى الخطأ والخطيئة •

ينكب الاســــتهلاك على وجه فى الخطأ ، ويستشرى الانحراف فى السلوك الاستهلاكى ٠

وفى كثير من الأحوال ، يلعب هذا المتغير الحضـــارى دورا خطيرا من وجهة النظر الاقتصاديه ، عندما يخرب العلاقه بين الاســتهلاك والادخار ٠ والاخطر من ذلك كله فى أى مكان وفى كل زمان ان فعل هـذا المتغير الحضارى الذى يضلل السلوك الاستهلاكى ويزين له الخطأ الاقتصادى ، ينمى معدلات الطلب فى المكان والزمان نموا سرطانيا ٠ وكثيرا ما يضيف الجديد وكل جديد من غير وعى الى قائمه الطلب ومحتوياتها من الضروريات والكماليات ٠ ولا يتوارى ولا يتوازن ولا يتزامن هذا النمو السرطانى مع نمو معدلات العرض احيانا(٣٣) ، او مع نمو القدرة على الانفاق للحصول على الطلب لحســـاب الاستهلاك أحيانا اخرى(٣٤) ٠

وعلى صعيد الدول النامية نماذج صارخة ، تحكى أو تصـور فى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصـــادية ، فعل المتغير الحضـارى وتاثيره الذى فجر الاستعمار نهم الاستهلاك بموجبه ، لحساب الانتاج الاقتصادى الاوروبى ٠ ويتضرر بهذا النهم الفرد كما تتضرر به الجماعة على صعيد الدولة على حـد سواء ٠ بل قل أن هذا الضرر يتمادى حتى يتسلل الى البناء الاقتصادى فى هذه الدول ويعيث فيه فسادا ٠ وما زال الاستهلاك ومعـدلاته التى تتزايد بموجب هذا المتغير الحضارى مسئولا الى حد كبير عن ضعف وتهالك البنية الاقتصادية فى هذه الدول ٠

وترتكب وسائل الاعلام والدعاية والنشر ، فى هـــذه الدول النامية المستقلة حديثا جريمة ، توظيف المتغير الحضارى من غــير وعى ، فى اغراء المستهلك والتغرير بالسلوك الاستهلاكى ٠ ولا يشكو البناء الاقتصادى فى هذه الدول من شىء أخطر من هذا التغرير بالاستهلاك ، لأنه هو الذى يبقى أو يحافظ على عدم التوازن بين معدلات نمو الانتاج المتأنية ، ومعدلات نمو

---

(٣٣) عدم التوازن بين نمو الطلب السرطانى ونمو العرض ، يدعو الى ارتفاع الأسعار وتهيئة الفرض لكى يبتز العرض الطلب، كما يدعو أيضا الى ارهاق الانتاج وتحمله ما لا يطيق لكى يقدم العرض الأنسب لهذا الطلب ونموه السرطانى ٠

(٣٤) عدم التوازن بين نمو الطلب السرطانى واضافة متطلبات جديدة الى قوائم الطلب ، ونمو القدرة على الانفاق أو الدخل ، يدعو الى وقوع الاستهلاك فريسة للعجز وعدم القدرة على الحصول على كل ما ينبغى الحصول عليه ٠ وهذا هو عين ما يؤدى الى تدهور مستوى المعيشة ـ

الاستهلاك المتعجلة • ومعدلات نمو الاستهلاك المتعجلة ، لا تبقى على معدلات نمو الانتاج المتأنية فتتآكل • وتبدو خطط التنمية غير ذات جدوى ، وكأنها تطحن الهواء •

المتغير الاقتصادى Economic Variable

هذا هو المتغير البشرى الذى يؤدى اليه التغير فى الممارسة الاقتصادية، سواء تمثلت فى استخدام الموارد والانتاج أو فى التعامل فى هـــذا الانتاج وتسويقه ، أو فى التعامل مع هذا الانتاج والحصول عليه لحساب الاستهلاك. ويلعب النمو الحضارى وتطوير الوسيلة الحضارية دورا بارزا فى هذا التغيير فى الممارسة الاقتصادية ، من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر. وسواء كان ايقاع هذا التغيير سريعا أو بطيئا فى المكان والزمان ، فان حركة الحياة على الدرب تجنى ثمرة هذا التغيير • وهو فى الغالب تغيير اقتصادى الى الأفضل فى صحبة نمو حضارى يزكيه ويشد آزره ، وتشكيل اجتماعى يعتنى به ، ونظام اقتصادى يحافظ على انجازاته وايجابياته •

ويكون هذا التغيير الاقتصادى من وراء المتغير الاقتصادى • ويكشف السلوك الاقتصادى فى المكان والزمان عن حقيقة هـــذا المتغير الاقتصادى • ويحمل عامل الزمان على عاتقه وفى صحبته دائما موجبات هـــذا التغيـــير الاقتصادى ، مسئولية هذا المتغير الاقتصادى فى المكان • بل ويتولى عامل الزمان بنفسه تهيئة المنـــاخ المناسب ، لحدوث هذا التغيير الاقتصـــادى ، ولاستيعاب فعل وتأثير المتغير الاقتصادى فى المكان •

ونفهم فى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصـــادية جيدا معنى التغـــير فى الممارسة الاقتصادية والسلوك الاقتصادى ، عندما نطل على تطور الأحوال أو الأوضاع الاقتصادية ، فى اطار التركيب الهيكلى للبنية الاقتصـــادية ، فى المكان والزمان • ومن ثم نتبين حقيقة وجدوى الاتجاه الاقتصادى المتغير من حيث الممارسة والسلوك ، فى استخدام الموارد المتاحة بالفعل ، أو فى اضافة واستخدام مصادر جديدة ، الى صلب الرصيد الاقتصادى • وتحدد هـــذه الجدوى الدخل الذى تستمد منه القدرة على الانفاق وقوة الطلب أمام العرض لحساب الاستهلاك •

وبموجب هذا الفهم ، تبدو أهم الدوافع التى تلعب دورا مناســبا فى عملية الاستغلال ، فى اطار العلاقة التى تجمع بين الانتاج والاستهلاك • كما تبدو أيضا أهم العوامل العامة والخاصة التى تشـــكل الأداء والسلوك فى

صلب هذه العملية الاقتصادية . وما من شك فى أن قدرات ومستوى وأساليب وخبرات الانسان ، كلها عوامل تتداخل وتؤثر فى التعامل مع الموارد المتاحة من أجل الانتاج ، وتحقيق الهدف الاقتصادى ، فى المكان .

وحساب الجدوى الذى يقوم هذا الهدف الاقتصادى ، حساب هام وحيوى . وهو وحده الذى يحدد مستوى هذا التعامل مع الموارد من وجهة النظر الاقتصادية(٣٥) . وهو أيضا الذى يحدد اتجاهاته وسلوكه ومدى استعداده للتغير اقتصاديا . وهو الذى يحدد مردود هذا الاستغلال أو الاستخدام عند كل مستوى من مستويات التعامل الاقتصادى ، بعد أن يعرف جيدا تكلفة الانتاج وقيمته ، فى وقت واحد . ومن ثم يحدد هذا الحساب ويقوم حقيقة العلاقة ومبلغ مرونتها ، بين الانتاج وما يقدمه من الدخل ، والاستهلاك وما يحققه من الانفاق .

ولأن مستوى التعامل بين قوة العمل وهو عنصر متغير فى جانب ، والموارد المتاحة والمصادر الكامنة وهو عنصر متغير أيضا فى جانب آخر ، تبدو مسئولية الانسان عن محصلة هذا التغيير . وهذا التغيير سواء يتمثل فى الأسلوب أو الوسيلة أو تكنولوجية العصر ، لكى يتحول الاستخدام من نمط تقليدى الى نمط متطور يزداد ويتنوع عطائه ، أو يتمثل فى المحصلة لكى يتأثر الانتاج بالكم والكيف ويتفاوت عطاءه ، فانه يجسد الحركة وعدم الثبات ، فى اتجاه التغير الاقتصادى . وما من شك فى أن هذا التغير الاقتصادى فى المكان من عصر الى عصر آخر ، هو الاحتمال الوارد دائما ، بفعل عوامل ذاتية ، أو بفعل عوامل خارجية(٣٥) . ويفضى هذا التغيير الاقتصادى الى التغير فى السلوك الاقتصادى ، والى صياغة المتغير الاقتصادى .

---

(٣٥) يصنف الاستخدام للموارد فى ثلاثة مستويات متباينة على الأقل . ويكون الاستخدام التقليدى فى المكان الوسط بين الاستخدام الجائر والاستخدام المتطور . ومستوى الاستخدام التقليدى غير اقتصادى بمقاييس العصر ، ولكنه لا يتجاوز حد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ولا يملك القدرة على تنشيط الانتاج ولكن يملك كل القدرة على ضبط الاستهلاك . ومستوى الاستخدام الجائر غير اقتصادى أيضا لأنه بمقاييس العصر ينتهك المعين ويبدد حيوية العطاء فيه . كما يتجاوز حد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ولا يملك القدرة على ضبط الاستهلاك فى نفس الوقت . ومستوى الاستخدام المتطور يكون اقتصاديا ويعرف جيدا كيف يحافظ على الانتاج وينشطه وينميه الى حد يبيح ويحقق أو يكفل تنمية الاستهلاك وتحسين مستواه تنمية متوازنة . وهو لا يتجاوز أبدا حد التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، ويحسب حساب الادخار ويملك القدرة على ضبط الاستهلاك فى وقت واحد .

صلاح الدين الشامى : الجغرافية دعامة التخطيط ط ٢ الاسكندرية ١٩٧

وهناك علاقة وثيقة بين التغير فى السلوك الاقتصادى وصيغ المتغير الاقتصادى • ويجسد السلوك الاقتصادى فى الاتجاه الصحيح الوجه أو الصيغة الحسنة للمتغير الاقتصادى الذى يسعف ويشد أزر التعامل لحساب الهدف الاقتصادى • ويجسد السلوك الاقتصادى فى الاتجاه غير الصحيح الوجه أو الصيغة الرديئة للمتغير الاقتصادى الذى يرهق التعامل لحساب الهدف الاقتصادى •

والسلوك الاقتصادى ، فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح فى المكان والزمان لا يضل أبدا • بل هو الذى يكفل نمو وتطوير ودعم البناء الاقتصادى • وهو الذى يكفل نمو الانتاج وتحسينه وزيادة معدلاته • وهو الذى ينمى دخل الفرد وينمى الدخل القومى ويشد أزره لحساب الاستهلاك• وهو الذى لا يتجاوز أو لا يخترق العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك • وهو الذى يحافظ فى اطار النظام الاقتصادى على التوازن الاقتصادى السوى بين الدخل والانفاق ولا يفرط فى حصة الادخار• ولا يعنى كل هذا الانضباط غير مضى التغير الاقتصادى فى الاتجاه الصحيح •

ومضى التغير الاقتصادى فى الاتجاه الصحيح معناه ، مضى المتغير الاقتصادى أيضا ، فى هذا الاتجاه الاقتصادى الصحيح • ومعناه أيضا أن المتغير الاقتصادى يوظف توظيفا مناسبا لا يضل ولا يضلل • ولا يطلب من هذا التوظيف شيئا غير الايجابيات الاقتصادية التى تنتفع بها حركة الحياة ، فى اطار الهدف الاقتصادى • ومن ثم يجنى الانسان ثمرات التغير الاقتصادى، لأن فعل المتغير الاقتصادى فعل رشيد لا يحيد ولا ينحرف عن الخط الاقتصادى القويم • وتتمثل ثمرات هذا التغيير الاقتصادى ، فى ارتفاع أو فى تحسين مستوى المعيشة ، من غير اخلال بالتوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك •

وفى مقابل توظيف المتغير الاقتصادى توظيفا حسنا لا غبار عليه لا يضلل الانتاج أو الاستهلاك ، فى اطار التغير الاقتصادى الأفضل ، يوظف المتغير الاقتصادى بقصد أحيانا ومن غير قصد أحيانا أخرى توظيفا رديئا •

---

(٣٦) يكون التغير الاقتصادى بفعل عوامل ذاتية ، فى اطار النمو الاقتصادى التلقائى • ويكون التغير الاقتصادى بفعل عوامل خارجية ، فى اطار النمو الاقتصادى الذى تحققه الخطط التنموية •

وهذا التوظيف الردىء للمتغير الاقتصادى ، هو التوظيف الذى يجعل فعل وتأثير هذا التغير غير رشيد • ومن ثم هو يضلل الانتاج والاستهلاك ، ويبتعد بهما عن درب الصواب الاقتصادى ، فى المكان • بل قد يطعن هذا المتغير الاقتصادى صميم العلاقة المتوازنه بين الانتاج والاستهلاك ، طعنة خطيرة •

واستخدام الزيادة فى دخل الفرد ، أو الزيادة فى الدخل القومى استخداما رشيدا من أجل تحسين مستوى المعيشة ، ودون تجاوز حد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، يجسد معنى توظيف المتغير الاقتصادى توظيفا حسنا • بل قل أن هذا هو التوظيف الرشيد الذى لا يفرط فى حقه الاقتصادى الذى يستوجبه التغير فى الدخل وزيادة القدرة على الانفاق ، ولا يفرط فى نفس الوقت فى قواعد الالتزام الاقتصادى الذى يحافظ على سلامة الوضع الاقتصادى •

واستخدام الزيادة فى دخل الفرد أو الزيادة فى الدخل القومى استخداما غير رشيد ، من أجل تحسين مستوى المعيشة تحسينا يتجاوز حد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، يجسد معنى توظيف المتغير الاقتصادى توظيفا رديئا • بل قل أن هذا هو التوظيف المتهور الذى يحقق التحسين المزيف فى مستوى المعيشة • والاستماع الى هذا المتغير الاقتصادى والمبالغة فى الانفاق معناه التفريط فى قواعد الالتزام الاقتصادى تفريطا مبالغا فيه ، ومعناه أيضا الافراط وحصول الاستهلاك على أكثر من حقه الاقتصادى •

وعندما يتجاوز الانفاق الحد الاقتصادى الأنسب ، أو عندما يحصل الاستهلاك على أكثر من حقه الاقتصادى ، تفتقد العلاقة السليمة بين داله الاستهلاك فى جانب ، ودالة الادخار(٣٧) فى جانب آخر • وعندما تفتقد السيطرة على موجبات هذه العلاقة ، ويفتقد التوازن الحقيقى بين الدخل على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع فى جانب ، والانفاق الذى يجاوب حاجة الاستهلاك العاجلة ، تظهر جيدا سوءة هذا التوظيف الردىء • وأخطر ما فى هذه السوءة ، هو الاستماع للمتغير الاقتصادى وكأنه الوسواس الخناس ومطاوعته ، الى حد يتجاوز ويصرف الاهتمام عن تأمين المصير الاقتصادى فى المستقبل •

---

(٣٧) ينظر الى الادخار من وجهة النظر الاقتصادية على أنه من الدخل الذى يلبى حاجة الاستهلاك فى المستقبل • والتفريط فى الادخار أو العدول عنه معناه عدم العناية بالمصير الاقتصادى •

ولا يعنى توظيف المتغير الاقتصادى على هذا النحو الردىء ، فى غيبة الوعى أو فى حضوره على حد سواء شيئا أخطر من هذا التفريط فى الادخار ، فى مقابل الحصول على ما يتجاوز حق الاستهلاك عند مستوى المعيشة الأنسب • واضافة الى ما يهدر المصير الاقتصادى فى المستقبل بموجب هذا التفريط ، يتأتى عدم التوازن الاقتصادى أيضا بين نمو الانتاج وزيادة معدلات الدخل فى جانب ، ونمو الطلب وزيادة معدلات الاستهلاك فى جانب آخر • ومن ثم يتضح فى اطار الرؤية الجغرافية ، معنى توظيف المتغير الاقتصادى توظيفا يزلزل البناء الاقتصادى ، ويخرب تركيبه الهيكلى •

وعندما يمضى التوظيف الردىء ويرسخ الاستماع للمتغير الاقتصادى السلوك غير الاقتصادى ، ينحرف الاستهلاك فى الطلب عن الصواب الاقتصادى • ويحدث بالضرورة الضغط الذى يعتمد عليه عادة فى تنشيط معدلات الانتاج تنشيطا سريعا أو متعجلا لا يهدأ ، لكى يرقى هذا الانتاج الى مستوى الاستجابة لطلب الاستهلاك المنحرف أو الجائر • وهذا معناه أن الطلب المنحرف أو الجائر ، يجور على الانتاج ويرهقه(٣٨) •

وهذا الضغط الذى يرهق الانتاج ويجور عليه ، هو عين ما يجسد توظيف المتغير الاقتصادى توظيفا فى غير الاتجاه الاقتصادى الصحيح • ولا يعنى هذا الضغط المرهق شيئا أخطر من الاستخدام الجائر لموارد الانتاج فى المكان • كما يعنى أيضا اتجاه السلوك الاقتصادى من غير رشد الى استنزاف المعين ، حتى لو توفرت الزيادة فى الانتاج بالفعل لبعض الوقت ، وحققت هذه الزيادة المؤقتة التوازن مع الزيادة فى الاستهلاك •

---

(٣٨) يؤدى بناء سد اسوان العالى فى مصر ، الى حرمان التربة فى الأرض المنزرعة من اضافة الطمى اليها فى موسم الفيضان من كل عام • ولقد جرت العادة فى الماضى على كشط أو تجريف طبقة رقيقة من سطح هذه التربة ، لحساب الطلب فى صناعة الطوب الأحمر واستخدامه فى البناء • وبموجب حرمان التربة من هذه الاضافة السنوية ، كان من الضرورى أن يتوقف هذا التجريف تماما ، لكيلا تتضرر التربة وخصوبتها فى الأرض المنزرعة • ويكفى أن تتضرر بموجب التغير فى نسيجها بعد الحرمان من الطمى واستمرار الاضافة الرملية التى تسفر عنها رياح الخماسين المحلية فى الموسم المعروف فى كل عام • ولكن من أجل الطلب الذى لا يهدأ ، ولا يقتنع باستخدام الطوب البديل ، يمضى التجريف فى ارتكاب هذه الجريمة فى بعض المساحات • والعمل غير الرشيد ، الذى يجمع بين تنشيط واستمرار التجريف فى جانب ، وتنشيط وزيادة الانتاج الزراعى من المساحة فى جانب آخر ، هو عين ما يعنى الضغط والاستخدام الجائر ، الذى يستنزف المعين ويفسده اقتصاديا فى نهاية المطاف •

المتغير الاجتماعى Social Variable

المتغير الاجتماعى هو واحد من المتغيرات البشرية الذى تسفر عنه عوامل اجتماعية فى صلب المجتمع · وتؤدى هذه العوامل الاجتماعية الى التغير ، فى اطار التشكيل الاجتماعى وتركيب بنيته الهيكلية ، فى المكان · ويجسد هذا التغير الاجتماعى ، اتجاهات السلوك الاجتماعى ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع وخارجه ، وهى تجاوبه أو وهى تجاريه ، فى المكان والزمان ·

وصحيح أن عنصر الزمن مسئول عن نضج التكوين الاجتماعى وحبكة تشكيله وترابط أوصاله ، فى المكان · وصحيح أيضا أن عنصر الزمن يلعب دورا مهما فى توقع حدوث بل وحدوث التغير الاجتماعى ، فى اطار النضج الاجتماعى فى المكان ، ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن عوامل كثيرة ، حضارية واقتصادية وديموجرافية ونفسية ، تتأتى فى صحبة عنصر الزمن نفسه ، وتؤثر فى محصلة التعايش السوى أحيانا وغير السوى أحيانا أخرى ، فى اطار التشكيل الاجتماعى ، فى المكان · كما تؤثر أيضا فى نضجه وتلاحمه فى مواجهة الأوضاع المتغيرة على الدرب الاقتصادى ·

وما من شك فى أن فعل وردود أفعال هذه العوامل الحضارية والاقتصادية والديموجرافية والنفسية ، تتداخل فى بنية وصياغة العوامل الاجتماعية التى تستوجب التغير الاجتماعى وتصطنعه بالضرورة ، فى المكان والزمان · بل قل أن تداخلات الفعل مع الفعل الآخر ، وجولات الصراع الهادىء بين الفعل والفعل الآخر ، واتجاهات المصالحة والسلوك بين الفعل ورد الفعل الآخر كلها أمور جوهرية تفسر تأثير هذه العوامل وتهيئة المناخ الاجتماعى ، الذى يستوجب التغير الاجتماعى ويستوعبه ويستشعر جدواه فى المكان والزمان ·

وبقدر ما تسهم تغيرات العوامل الحضارية والاقتصادية والديموجرافية والنفسية ، فى وجوب التغير الاجتماعى فى المكان والزمان ، وفى تهيئة المناخ الاجتماعى الأنسب لهذا التغير ، يؤدى التغير الاجتماعى فى المقابل دورا فعالا ، ومؤثرا فى متواليات التغير الحضارى والاقتصادى والديموجرافى والنفسى · وهذا معناه التأثير المتبادل فى اطار العلاقة ، التى تجمع بين هذه العوامل وتنسق تفاعلاتها الايجابية والسلبية ، على الدرب الذى تمضى عليه حركة الحياة ، ويشهد تعايشها فى المكان والزمان · ومعناه أن تتتابع

المتغيرات ، وكأنها تتوالى ، فى ايقاع رتيب ، وفى تسلسل منظـــوم ، وفى علاقة صحية أصولية لا تنفض أو تنفصم ٠

ومهما قيل فى شأن التغير الاجتماعى ، وكيف تشترك عوامل متنوعة فى حدوثه وصياغته ، فان السلوك الاجتماعى هو الذى يعلن عن هذا التغير واتجاهاته ٠ ويجسد هذا السلوك الاجتماعى فى بعض الآحيان الشـــكل المتمرد من التغير الاجتماعى على المجتمع نفسه ٠ ومع ذلك فان وجوب هـــذا التغير الاجتماعى لا يبلغ بل ولا ينبغى أبدا أن يبلغ حد الطعن فى وجـــود المجتمع فى المكان والزمان ٠ كما لا ينبغى أن يدعو التغير الاجتمـــاعى الى الخروج المتمرد على موجبات التشكيل الاجتماعى أو الى تخريبها ٠

وهذا معناه أن التغير الاجتمـــاعى وهو متوقع دائمـــا ، لا ينبغى أن يستوجب أو أن يؤدى الى اختراق أو تجاوز الاطار الجامع لجوهر وصلب هذا التشكيل الاجتماعى ٠ بمعنى أن التغير الاجتماعى لا ينبغى أن يفكك أوصال التكوين الاجتماعى بل يجب أن يبقى نتيجة حتمية لديناميكية ضرورية ، فى اطار أو فى صلب البنية الاجتماعية ، تحافظ عليها سليمة وتتمشى مـــع عنصر الزمن ٠ بل ينبغى أن يكون هذا التغير الاجتماعى فى المكان والزمان محصلة ديناميكية سوية ، تصلح وتستقيم أوضاعهـــا ، بموجب التوازن الاجتمـــاعى Social Equilibrium ، فى صلب بناء التشكيل الاجتماعى ٠

وحتى لو أخذنا بمنطق رجال علم الاجتماع ، وصلب التخصص الذى يميز فى رؤيته الاجتماعية بين توازن اجتماعى ثابت وتوازن اجتماعى متغير، فان التسليم بعدم ثبات التوازن الاجتماعى ، يعتبر بالفعل علامة لا تضـــل ولا تضلل بشأن مفهوم التغير الاجتماعى ٠ وهذا التغير الاجتماعى مسئول عن عدم ثبات هذا التوازن الاجتماعى ٠ وحتى التمرد وعدم الانصياع الذى يصطنعه التغير الاجتماعى فى المكان والزمان ، ويجعل التوازن الاجتماعى غير ثابت أو غير مستقر ، لا يبتغى أبدا الطعن فى موجبات وجـــود المجتمع أو تخريب مقومات التشكيل الاجتماعى ، أو هدم كيان المجتمع ٠ ولكنه التغير الذى يعمل على اعادة بناء وتركيب الشكل الهيكلى الجامع لأوصال المجتمع ، فى الوضع أو فى الصورة ، التى يستوجبها ويتطلع اليها ويفضى اليها هذا التغير الاجتماعى فى المكان والزمان ٠

وأهم ما يجب ان نعتنى به ــ على كل حال ــ هو قبول موجبات ومعنى واتجاهات وسياق وأهداف التغير الاجتماعى فى المكان ، الذى يتأتى من زمان

الى زمان آخر • كما ينبغي أن ندرك أيضا كيف يسفر هذا التغير الاجتماعي عن المتغير الاجتماعي[٣٩] • من ثم نفهم مبلغ استجابة السلوك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية ، في الاطار الاجتماعي[٤٠] لفعل أو لتأثير المتغير الاجتماعي ، وجدوى هذه الاستجابة بالضبط •

ولا اعتراض أبدا على حدوث وفهم لماذا وكيف تكون هذه الاستجابة حتمية • بل قل أيضا لا وجه لاعراض السلوك الاجتماعي عن موجبات هذه الاستجابة الحتمية • ولا اعتراض أبدا على مضى السلوك الاجتماعي في هذه الاستجابة • ويكون الاعتراض كل الاعتراض على السلوك الاجتماعي الذى لا يطاوع أو الذى يتمرد ولا يستجيب لفعل المتغير الاجتماعي في الزمان والمكان •

وتجسد استجابة السلوك الاجتماعي لفعل أو لتأثير المتغير الاجتماعي ، وهي استجابة منطقية ، مبلغ الالتزام الاجتماعي بالضوابط التى تتغير بفعل التغير الاجتماعي في المكان والزمان • وتبقى هذه الاستجابة سوية وواجبة ، من أجل العناية والمحافظة على التوازن الاجتماعي • بمعنى أن التغيرالاجتماعي أمر وارد ومقبول على مستوى الفرد أو الجماعة ، وهو يطاوع المتغيرالاجتماعي الذى يمضى في الاتجاه الصحيح • بل قل لا خوف من المتغير الاجتماعي ولا خوف عليه • ولكن الخوف كله يكون من سوء توظيف المتغير الاجتماعي ، الى حد الاساءة الى المصلحة الاقتصادية للمجتمع ، أو الى الهدف الاقتصادى للمجتمع •

---

(٣٩) المتغير الاجتماعي واحد من المتغيرات النشيطة التى تمضى في حساب لا يمكن قياسه بالفعل • ولكن يمكن استشاره وتقويم جدواه • بل وفي وسع الباحث أن يتعقب كل العوامل المتعددة والمتنوعة التى تتداخل في صنع التغير الاجتماعي ، مع افتراض ثبات التوازن الاجتماعي في المكان أو مع افتراض عدم ثبات هذا التوازن مع مرور الزمان • واحتمال أن يسيطر المجتمع على موجبات التغير الاجتماعي احتمال جائز أو محتمل • ولكنها سيطرة تتفاوت كليا من وضع اجتماعي الى وضع اجتماعي آخر • وهذا معناه أن التغير الاجتماعي في تطور مستمر لا يكاد يتوقف أو يتجمد • وبموجب هذا التطور ، لا يكف المتغير الاجتماعي عن التغيير الذى يجاوب أو يجارى التغير الاجتماعي •

راجع : معجم علم الاجتماع ، صفحات ٨١ ، ٨٢ — ٨٣ •

(٤٠) يشمل التغير الاجتماعي الانتقال من طبقة الى طبقة أو من مستوى اجتماعي الى مستوى اجتماعي آخر • وبموجب هذا التغير تتفاوت الاستجابة لفعل المتغير الاجتماعي :

وتوظيف المتغير الاجتماعى الذى يسىء الى الهدف الاقتصادى ، هو الذى نتخوف منه على الطلب • وهو الذى يفتح شهية الاستهلاك أو الذى يثير شهوة الطلب الى حد كبير • بمعنى أنه هو الذى يسىء الى السلوك الاستهلاكى ، ويوجهه فى الاتجاه غير الاقتصادى • وما من شك فى أن هذا المتغير الاجتماعى الذى يبدل أوضاع السلوك الاجتماعى فى ربوع الريف أو فى مجتمع القرية ، قد جسد فى الماضى أكثر من مرة ويجسد فى الحاضر مرة أخرى معنى ومغزى هذا التبديل(٤١) •

ومن ثم يصطنع هذا المتغير الاجتماعى ، ويحفز الاتجاه غير المنضبط فى السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى • وهو الذى يضلله أحيانا بدعوى الانتماء للمستوى الاجتماعى أو يغريه أحيانا أخرى ويغرر بموجبات الانتماء للمستوى الاجتماعى وضرورة المحافظة عليه • وليس أخطر من هذا السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ، الذى يستخف بأى ضبط ويرفضه أو الذى يدعوه المتغير الاجتماعى الى عدم الالتزام به فى الطلب(٤٢) • ذلك أنه يرهق محصلة التغير فى القرية ويثقل على النمو الانتاجى ، ويهدر التوازن الاقتصادى بين المستهلك والانتاج(٤٣) •

---

(٤١) يفرض المجتمع فى القرية من خلال القيم والتقاليد العامة والخاصة ، ضوابطا يلتزم بها السلوك الاجتماعى على مستوى الفرد ، وعلى مستوى الجماعة • أو قل هكذا ينبغى أن يكون ، ومن شأن المجتمع الريفى أن يعترض على أو أن يعرض عن كل من تسول له نفسه أن يخرق سلوكه الاجتماعى أو أن يتجاوز أو يستخف بهذه الضوابط • ولا يقف اعتراض المجتمع على التعجب أو التنديد فقط ، يضاف الى ذلك الاعراض • بل قد يتعرض السلوك الاجتماعى الشارد الى اللوم والتقريع والردع •

(٤٢) يتعرض الريف المصرى على مدى أكثر من ثلاثين عام مضت لفعل كل العوامل التى تسفر عن شكل واضح من أشكال التغير الاجتماعى • وبمقتضى هذا التغير الاجتماعى تبدلت وتغيرت القيم والتقاليد القديمة ، وحلت محلها تقاليد وقيم جديدة ، تجاوب هذا التغير الاجتماعى • وبموجب هذا التغير الاجتماعى ، نشأت متغيرات اجتماعية جديدة تماما ، فى ربوع الريف المصرى • ولقد أساء الجيل الجديد ، الذى ولد وعاش واستوعب هذا التغير الاجتماعى توظيف المتغير الاجتماعى الى حد كبير • ويعترض الجيل القديم الذى يجاوب التغير الاجتماعى فى حدود ضيقة على الجيل الجديد ويندد باستسلامه للمتغير الاجتماعى •

(٤٣) بموجب هذا التوظيف السىء ، يمضى السلوك الاستهلاكى فى مجتمع الريف على درب الخطأ الاقتصادى • بل هو يتمادى فى الاهدار والتهور فى الطلب الاستهلاكى الجائر • ويبدو أن المتغير الاجتماعى قد ضلل هذا السلوك وأن الضبط الاجتماعى أضعف من أن يكبح جماحه أو أن يرشده حتى يحول دون التمادى فى الخطأ الاقتصادى • وربما لم يصل التغير الاجتماعى الى درجة النضج لكى يحول الضبط الاجتماعى دون اساءة توظيف المتغير الاجتماعى •

وزحف السكان من القرية ، وانتقالهم من الريف الى الحضر ، بحثا عن فرص الحياة الأفضل ، يحدث شكلا من أشكال التغير الاجتماعي في مجتمع القرية • ويسيء هذا الزحف والانتقال توظيف هذا المتغير الاجتماعي الى أبعد الحدود • ذلك أن هذا الزحف السكاني المغادر ، لا يعني شيئا غير تفريغ الريف من بعض سكانه • ولا يعني هذا التفريغ شيئا أخطر من نقصان قوة العمل في ريف الزراعة • وتتضرر العملية الانتاجية الزراعية في الريف بموجب هذا الفاقد السكاني ، الذي يصل أحيانا الى حد الاستنزاف •

وزحف السكان من القرية وانتقالهم من الريف الى الحضر ، الذي يسيء الى العملية الانتاجية الزراعية يحدث التغيير الاجتماعي أيضا في المدينة • ويسيء هذا الزحف أو الانتقال وهو لا يخضع لضوابط اساءة بالغة في توظيف المتغير الاجتماعي • وهو لا يسفر عن شيء غير تكديس السكان والتداخل غير المنسجم في نسيج المدينة الاجتماعي • ولا يعني هذا التداخل غير المنسجم أخطر من النمو السكاني العشوائي المفاجيء • ويزيد هذا النمو السكاني المفاجيء بالضرورة عن طاقة السكن والخدمات والطلب على قوة العمل في المدينة •

ويدعو مضي النقصان واستنزاف قوة العمل في ربوع الريف ، الى نقصان وتدهور مستمر في كم الانتاج الزراعي • كما يدعو تكدس السكان وزيادة النمو في المدينة الذي يثقل على عاتقها العبء ، ويحاكي فيها الوافدون الجدد المجتمع الحضري في الطلب ، لحساب الاستهلاك ، الى زيادة وتصاعد مستمر في معدلات الطلب ، والى ارهاق وتداعي المرافق والخدمات • ونقصان الانتاج الزراعي في الريف ، في مقابل زيادة الاستهلاك في المدينة ، هو عين ما يعنيه توظيف المتغير الاجتماعي توظيفا سيئا من غير ضوابط أو انضباط • ويتسبب هذا التوظيف الرديء في الاخلال بالتوازن الاقتصادي• بل قل تتضرر العملية الاقتصادية على الوجهين الانتاجي والاستهلاكي ، ويتضرر الهدف الاقتصادي وتتداعى البنية الاقتصادية ، بموجب هذا العبء الثقيل فوق الطاقة(٤٤) •

---

(٤٤) عانت البنية الاجتماعية والاقتصادية الأوروبية في القرن التاسع عشر ، الذي شهد وسجل هذا التغير الاجتماعي • وتمثلت هذه المعاناة في حال ولادة مجتمع الصناعة من مجتمع الزراعة • وفي هذه الأوضاع المتغيرة ، لعب التغير الاجتماعي لعبته المسيئة ، وانتهك بموجبها التوازن الاقتصادي والاتزان في البناء الاجتماعي • ولم تسترد هذه البنية العافية وتعود الى

ومضى فاعلية المتغير الاجتماعى فى هذا التأثير الضار ، الى حد انتهاك العقد الاجتماعى وأصوله وموجباته ، وما يحققه أو ما يكفله من حرية الفرد، أو من حريات اجتماعية ، فى اطار المصلحة العامة فى التشكيل الاجتماعى ، أمر خطير فى الدولة ، بكل المقاييس على صلب تكوين البنـــاء الاجتمـاعى نفسه • بل قل أن هذا هو المضى الخطر ، الذى يتطاول فيه المتغير الاجتماعى تطاولا يحبط فعل الضبط الاجتماعى • ولا يفضى هذا التطاول الى شىء غير الصراع بين الطبقات الاجتماعية أو اثارة روح الحقد الاجتماعية • كما يطعن هذا التطاول التطور الاجتماعى ، الذى يصطنع فى العادة التغير الاجتماعى والمتغيرات الاجتماعية ويصيبه بنكسة شديدة(٤٥) •

ومن ثم يحسن الاجتهاد فى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، تقويم معنى مضى المتغير الاجتماعى الرزين ، فى أداء دوره المؤثر السليم • ويدرك بالضرورة كيف يبيح هذا التوظيف الجيد ، أو هذا التأثير السليم ، ويحقق مسألة الانتقال والتغير الاجتماعى بسلام من غير خروج أو من غير تمرد على الضوابط ، ودون زلزلة كيان البناء الاجتماعى • ويؤثر هذا الانتقال من غير شك على المكانة الاجتماعية ، وعلى الجدوى الاقتصادية ، وعلى الدخل القومى ، وعلى دخل الفرد ، فى رفق شديد • ويؤثر بالتالى على العلاقة بين الدخـــل والانفاق على الطلب ، لحساب الاستهلاك ، من غير خروج على موجبات التوازن الاقتصادى ، أو على موجبات الاتزان الاجتماعى •

كما يحسن الاجتهاد فى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصـــادية ، تقويم معنى مضى المتغير الاجتماعى الأهوج فى أداء دوره المؤثر غير السليم • ويدرك

حالة الاتزان ، الا بعد أن حقق الانتاج الصناعى الزيادة من ناحية وجنى ثمرة الاستعمار من ناحية أخرى ، التى لبت وجاوبت حاجة الاستهلاك وهى لا تكف عن التصـاعد ، وحالت دون تدهور مستويات المعيشة •

(٤٥) لا تعانى الدول المتخلفة المستقلة حديثا من شىء خطير قدر المعاناة من تنمية قطاع الصناعة المفاجىء الذى يحرك الزحف السكان من الريف الى المدينة فى غيبة الضوابط • وفى اطار سوء التوزيع السكانى بين الريف والحضر ، تثقل الزيادة فى المدينة العبء وهو فوق الطاقة ، ويستنزف النقصان فى القرية الطاقة وهى دون المستوى • والتغير الاجتماعى الذى يصحب ولادة مجتمع الصناعة من مجتمع الزراعة ، يعطى للمتغير الاجتماعى فرص الاساءة الى التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، وهو يطمئنه فى مرحلة التحول على أقل تقدير • والويل كل الويل للبناء الاجتماعى وللمصلحة الاقتصادية التى تشد أوصاله ، لو لم تفلح الضوابط فى تدارك الموقف والوصول الى حالة الاتزان الاقتصادى والاجتماعى من جديد •

بالضرورة كيف ينتهك هذا التوظيف الأهوج أو هـــذا الأداء غير السليم ، الضوابط التى تنظم او تضبط مسألة الانتقال الاجتماعى Social Mobility أو التغير الاجتمـــــاعى ، حتى تحدث الفوضى ويعم الارتبـــاك فى البنيه الاجتماعيه . ويؤثر هـــــذا الارتباك على المكانة الاجتماعية وعلى الجـــدوى الاقتصادية وعلى الدخل القومى ، وعلى دخل الفرد ، فى ظلم شديد . وفى غيبه وعى النظام الاجتمـــاعى وتقصيره أمام المتغير الاجتماعى وفعله غـــير الرشيد . ينبغى ان نتوقع كل شىء خطير ، بما فى ذلك الخلل الاقتصادى الذى تصطنعه يد الطلب الجائرة التى تحفزها المحاكاة ويحدوها التقليد ، فى الاطار الاجتماعى غير المنضبط .

ولا شىء برر لكارل ماركس وتفكيره الإقتصادى ، أن يمضى فى حديث مخادع ، يصور الصراع وحتمية الكفاح الطبقى ، غير سوء توظيف المتغير الاجتماعى الأهوج فى ترسيخ الظلم الاجتماعى . ولقد انحصر خداع هـــذا التصور وهو يمضى من غير حق ، فى اطار التغير الاجتماعى الذى أدى اليه الاهتمام الجاد بتقويم العمل وحساب جدواه ، لكل الاطراف المعنية . ويصور هذا الاهتمام الجاد بموجب هذا التغير الاجتماعى العلاقة الظالمة فى العمل بين طرفين ، طرف ظالم يملك أصول العمل ويسيطر بقوة وطرف مظلوم يكدح فى العمل ويستسلم لسيطرة القوة فى هوان(٤٦) .

هذا ، والمتغير الاجتماعى الأهوج الذى يساء توظيفه ، فيسىء الى النظام الاجتماعى هو الذى يستعدى بموجب الظلم الاقتصادى والاجتماعى الطبقـة الكادحة . وهو الذى يحرضها لأنها تعمل وتكدح لحساب الانتاج ولا تسيطر عليه . وهو الذى يفجر فيها الحقد الاجتماعى لأنها تطلب فيبتزها الانتـاج

---

(٤٦) فى رأى ركاردو المتحفظ أن الصراع لا يمضى الى أكثر من اعادة توزيع الأنصبة بين رب العمل والعمال . بمعنى أن هناك توقع يتوقع زيادة الأجور ويتوقع فى نفس الوقت نقصان الأرباح . أما رأى ماركس وهو لا يتحفظ ، فيمضى بالصراع الى حد الثورة وحدوث كل موجبات التغير الاجتماعى واعادة بنائه من جديد .

محمد رفعت المحجوب : الاشتراكية ، القاهرة ١٩٦٨ .

سعيد النجار : مبادىء الاقتصادى ، القاهرة ١٩٦٤ .

عبد الفتاح قنديل : مقدمة فى علم الاقتصاد ، القاهرة ١٩٧٩ .

Carl : Capital 1906.

Ricordo, D : Principles of Political Economy and Taxation, 1817.

ويتلاعب بحقها المشروع فى الطلب ، ويكبح جماح تطلعاتها الاستهلاكية • وكأنه - ومن كان على مذهبه - يريد بهذا التصور المخادع أن يجسد فاعلية المتغير الاجتماعى فى اطار رؤيته المادية البحتة والذى يسفر عنه التغير الاجتماعى ، فى اثارة واستنفار موجبات الصراع الطبقى فى المجتمع •

وهناك نماذج متنوعة صارخة ، على مستوى الفرد فى المجتمع ، وعلى مستوى المجتمع فى الدول النامية ، تصور مدى ما يفعله سوء توظيف المتغير الاجتماعى • وتستوى فى الاساءة وقوع الفرد أو المجتمع فى قبضة هذا التوظيف الردىء بشكل مباشر وذاتي ، أو تردى الفرد أو المجتمع فى قبضة هذا التوظيف الردىء الذى يفرض عليه ويقصده • وتصور هذه النماذج فيما تصور فعل أو تأثير هذا المتغير الاجتماعي غير السليم في الطلب ، ومبلغ تهوره وارتكاب الخطأ الاقتصادى ، لحساب الاستهلاك •

وما من شك فى أن الانتقال الاجتماعى الذى يعنى التغيير والمكانة الأفضل بين أفراد وعناصر المجتمع أو الطبقة الاجتماعية ، يحقق الزيادة فى الدخل • وتكون هذه الزيادة حافزا قويا على زيادة الانفاق على الطلب ، لحساب الاستهلاك • ويتصور المستهلك أن هذه الزيادة فى الانفاق على الطلب - بحق ومن غير حق - مطلوبة واجبة • ويزين له المتغير الاجتماعى انها هى التى تؤكد أو ترسخ وضعه فى المكانة الأفضل فى المجتمع أو فى الطبقة الاجتماعية •

وتوظيف المتغير الاجتماعى على هذا النحو الذى يحفز الطلب ، يجعل البلوك الاستهلاكى غشيما • ويكون بموجب التطلع على أتم استعداد لارتكاب الحماقة أو الخطيئة فى سبيل الحصول على الطلب • بل هو يمتلأ بالحقد الاجتماعى على الضبط الاجتماعى الذى يرشده أحيانا أو يضده ويمنعه من ارتكاب الحماقة أو الخطيئة من أجل الحصول على الطلب •

المتغير السياسى Political Variable

المتغير السياسى هو المتغير البشرى الذى تفرضه ارادة السياسة والعمل السياسى أو الذى يسفر عنه القرار السياسى • والسياسة التى تمثل النظام وتفرضه فى ربوع الدولة لا تعرف الثبات • بل هى تمضى دائما على درب الحركة وعدم الثبات • وهى صنيعة التغيير وتصطنع التغيير • وعوامل كثيرة فى داخل الدولة ، ومن خارج الدولة ، وفى اطار العلاقة الدولية بين مجتمع الدول ، تستوجب المرونة التى يتحلى بها التغيير •

ويجاوب التغير السياسى(٤٧) بكل المرونة أوضاع حركة الحياة التى لا تعرف الثبات · وقد يطاوع التغير السياسى حركة الحياة وحاجة المجتمع بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية احيانا كثيرة · وقد يطوع التغير السياسى حركة الحياة وحاجة المجتمع على الدرب أحيانا كثيرة أخرى · ويصطنع التغير السياسى الذى يطاوع أحيانا أو الذى يطوع أحيانا أخرى حركة الحياة المتغير السياسى ·

وأهم شكل من أشكال المتغير السياسى ، هو الذى تسفر عنه العلاقة الأصولية الراسخة بين الاقتصاد والسياسة(٤٨) · وهذه العلاقة علاقة سليمة ولا غبار عليها · بل لا ينبغى الاعتراض عليها أو الاعراض عنها لأنها تضع الاقتصاد فى خدمة السياسة وعمل السياسة تشد أزره ، وتضع السياسة فى خدمة الاقتصاد وهدف الاقتصاد يحافظ عليه · ولا ينبغى التفريط أبدا فى هذه العلاقة ، لأنها هى التى تحدد وتنظم أو تضبط وقع خطوات حركة الحياة ومسيرة السيادة على الدرب الصحيح فى المكان والزمان·

وسواء كانت هذه العلاقة الحميدة الأصولية ، هى علاقه التبعية ، فالاقتصاد تابع والسياسة متبوع ، أو السياسة تابع والاقتصاد متبوع ، فان هذه العلاقة تنظم وتضبط وتحافظ على المصلحة المتبادلة بينهما ، لحساب الانسان فى الدولة أو مجتمع كل الدول · وعندما تتحول هذه العلاقة وتصبح علاقة بين ندين وتنقضى التبعية لا نفقد عنايتها بالمصلحة المتبادلة بين السياسة والاقتصاد · وبموجب هذه العلاقة بين الندين على محيط الدائرة ، يكون الاقتصاد فى خدمة السياسة وتكون السياسة فى خدمة الاقتصاد · بل يكون كل منهما تابعا ومتبوعا فى وقت واحد ، وتنظم العلاقة بينهما المصلحة المشتركة فى نهاية المطاف لحساب الانسان ، فى الدولة

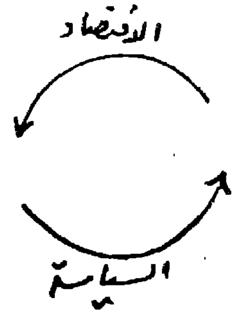
---

(٤٧) قد يكون التغير السياسى فى شكل وطبيعة النظام الحاكم · كما يكون أيضا تغيرا فى المذهب أو فى الاتجاه والسلوك · بل ان التحول من وضع يخيم عليه السلام ، الى وضع منفجر بالحرب ، يجسد شكلا من أشكال التغير السياسى · وفى كل الأحوال لا محل للجمود أبدا بل لابد أن تسيطر المرونة التى تكفل التغير السياسى وتستوعب أهدافه وتطلعاته ·

(٤٨) بموجب هذه العلاقة يطاوع الاقتصاد السياسة أو يطوعها فى بعض الأحيان ، وتطاوع السياسة الاقتصاد أو تطوعه فى بعض الأحيان الأخرى · ولا يمكن أن يمضى كل منهما فى طريق ·

أو فى كل مجتمع الدول (٤٩) ٠

(رســـم)



وبموجب هذه العلاقة وهى علاقة تبعية أو هى علاقة ندية ، يستوجب التغير السياسى التغير الاقتصادى ٠ كما يستدعى التغير الاقتصادى التغير السياسى ٠كما يكون التأثير المتبادل بين التغير السياسى والتغير الاقتصادى٠ والربط بين التغير السياسى والتغير الاقتصادى فى الدولة أو فى مجتمع الدول ، يربط حتما بين ، فعل المتغير السياسى ؛ وفعل المتغير الاقتصادى ربطا على التوازى أحيانا ، وعلى التوالى أحيانا أخرى ٠

ويكون التوظيف الجيد أو السوى للمتغير السياسى وللمتغير الاقتصادى، فى اطار العلاقة الجامعة بينهما على درب المصلحة المشتركة لحركة الحياة ، احتمال وارد ٠ وفى هذا الاحتمال يدعم الواحد منهما الآخر ويشد أزره ، لحساب حركة الحياة ٠ ويكون التوظيف الردىء أو غير السوى أو المغرض للمتغير السياسى وللمتغير الاقتصادى ، فى اطار العلاقة الصحيحة بينهما على نفس الدرب احتمال وارد أيضا ٠ وفى هذا الاحتمال يلوث الواحد منهما الآخر ، فى اطار حركة الحياة ٠ بل يتحمل المتغير الذى يلوث الآخر ، عبء أو وزر الخطيئة التى لم يقترفها بنفسه ٠ وقد يدفع أى منهما ثمن هذه الخطيئة أحيانا ٠

وصحيح أن السياسة لا تصدر قرارا حاسما أو خطيرا ، فى غيبة الاقتصاد عن الميدان ، وأن الاقتصاد لا يأتى فعلا مباشرا أو غير مباشر ، فى

---

(٤٩) صلاح الدين الشامى : دراسات فى الجغرافية السياسية ، ط ٣ ، الفصل الثالث، الاسكندرية ١٩٨٢ ٠

السر أو من وراء ظهر السياسة ، حرصا على العلاقة بينهما واستشعارا لجدوى العلاقة • ولكن هذا لا يحول دون قرار سياسى يلوى ذراع الاقتصاد، أو قرار اقتصادى يلوى ذراع السياسة • بل ولا يخلى مسئولية أيا منهما فى تحمل تبعات هذا القرار ، صدور هذا القرار الحاسم عن طرف رغم أنف الطرف الآخر •

وصحيح أن القرار السياسى يخوض المعركة الاقتصادية وينازل العدو فى الميدان ، ولا يعفى الاقتصاد من أن يحارب معه هذه المعركة • وصحيح أيضا أن القرار الاقتصادى يخوض المعركة الاقتصادية ، وينافس العدو فى الأسواق ، ويطلب من السياسة أن تحميه وتؤمن ظهره فى هذه المعركة • وهذا هو عين العناية بالعلاقة التى تربط بين الاقتصاد والسياسة ، وهذا هو أيضا التوظيف الاجبارى لمفعول وفعل هذه العلاقة •

وهذا معناه أن القرار السياسى والقرار الاقتصادى لا يفرط أحدهما فى الآخر • ولا هما يفرطان أبدا فى العلاقة التى تنسق بينهما وتكفل الدعم المتبادل بينهما • ومعناه أيضا أن المتغير الذى يصطنعه أى من هذين القرارين ، لا يعفى المتغير الآخر من تأثيره المباشر أو غير المباشر • ومعناه بعد ذلك كله أن سلامة القرار السياسى وحسن توظيف المتغير السياسى ، يؤمنه سلامة القرار الاقتصادى وحسن توظيف المتغير الاقتصادى • وهذا هو التعبير الذى يجسد التوظيف السليم للمتغير السياسى وللمتغير الاقتصادى ، فى اطار العلاقة الصحيحة بينهما •

ولكن عندما تصدر السياسة القرار ، فى غيبة الاقتصاد أو على غير ارادة الاقتصاد ، وعندما يصدر الاقتصاد القرار فى غيبة السياسة أو على غير ارادة السياسة ، فلا يعنى ذلك أن الطرف الذى يصدر القرار يفرط فى العلاقة مع الطرف الآخر • بل ربما تعنى — فى الحقيقة — أن هذا الطرف يستخف بالطرف الآخر ، فى اطار حسن النية • وبموجب الاستخفاف ، الذى تبرره النية الحسنة ، يطلب الطرف صاحب القرار الدعم والاستجابة من الطرف الآخر •

ويسفر القرار السياسى عن المتغير الذى يلوى ذراع الاقتصاد أو يطوعه • ويسفر القرار الاقتصادى أيضا عن المتغير الذى يلوى ذراع السياسة أو يطوعها • وقد يتحمل الاقتصاد صدمة هذا المتغير السياسى ويطاوعه ، وقد تتحمل السياسة صدمة المتغير الاقتصادى وتطاوعه أيضا ،

لأنه لا ينبغى التفريط أبدا فى العلاقة بين الاقتصاد والسياسة • وقد يتحمل الاقتصاد صدمة هذا المتغير السياسى ولا يتحملها ويتعرض للتداعى والانهيار وتتعرض معه السياسة للخطر • وقد تتحمل السياسة صدمة المتغير الاقتصادى ولا يحتملها وتتعرض للتخبط وعدم الاتزان ، ويتعرض معه الاقتصاد لنفس الخطر •

والتعرض لهذا الخطر لا يعنى أبدا أن الأمر أمر تساند فقط ، وعلاقة تكفل هذا التساند بين السياسة والاقتصاد • بل هو تعبير عن خطورة هذا التلاعب الذى تتضرر به حركة الحياة • وهو أيضا أحسن تعبير عن معنى التلاعب الذى يؤثر بموجبه المتغير السياسى غير السليم على المصلحة الاقتصادية حتى تتضرر • بل قل أن هذا هو التعبير الصريح ، الذى يجسد التوظيف الردىء ، لفعل أو تأثير المتغير السياسى(٥٠) •

وبصرف النظر عن حسن النية أو عن سوء النية ، يكون هذا التوظيف الردىء للمتغير الاقتصادى غالبا على غير ارادة الواقع السياسى أو فى غيبة مشيئته • ومن شأن هذا التوظيف الردىء أن يبث الخوف وأن يفزع أمن الحياة فى الدولة • وبموجب هذا الخوف وعدم الاستقرار لا يضطرب الواقع السياسى فقط بل يتخبط القرار السياسى وتتخبط السياسة والعلاقات السياسية بين الدولة وكل أو بعض الدول فى مجتمع الدول •

وبصرف النظر عن حسن النية أو عن سوء النية أيضا ، يكون التوظيف الردىء للمتغير السياسى غالبا على غير ارادة الواقع الاقتصادى أو فى غيبة حريته • ومن شأن هذا التوظيف الردىء أن يثير نزعات الخوف ، وأن يفزع أمن الحياة على المصير الاقتصادى • وبموجب هذا الفزع والخوف ، لا يضطرب أو لا يتخبط الواقع الاقتصادى فقط ، بل يضطرب ويتخبط السلوك الذى يصدر القرار الاقتصادى • ويتخبط الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية بين الدولة ، وكل أو بعض الدول فى مجتمع الدول(٥١) •

---

(٥٠) بدعوى الوطنية الصادقة ، يختار النظام السياسى التحول الاشتراكى الاقتصادى • وفى غيبة الاقتصاد أو رغم أنفه ، يصدر القرار السياسى بالتأميم والمصادرة ، لحساب الواقع الاقتصادى • وبدعوى تصفية الاقطاع والتصدى لضغوطه على القرار السياسى والقرار الاقتصادى ، يوضع هذا القرار السياسى موضع التنفيذ ، بالشكل الذى يبث النزع والخوف ، ويدعو الى قدر واضح من التخبط الاقتصادى •

(٥١) تعطى البرازيل نموذجا واضح المعالم فى شأن هذا التخبط الاقتصادى بعد أن بلغت مديونية الدولة حدا خطيرا وفاقت كل توقع • ويشترك التوظيف الردىء للمتغير الاقتصادى والمتغير السياسى معا فى وصول البرازيل الى حافة الهاوية •

وفى اطار هذا التخبط الاقتصادى والخوف على المصير الاقتصادى ، يتخبط السلوك الاقتصادى على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة فى الدولة • واضطراب وتخبط السلوك الاقتصادى هو الذى يفقد السيطرة على العلاقات الاقتصادية السوية ، فى اطار الواقع الاقتصادى • بل قل انه هو الذى يوقع هذا السلوك فى الخطأ الاقتصادى ، ويجنى الواقع الاقتصادى على مستوى الدولة عواقب هذا الخطأ •

وفقدان السيطرة على العلاقات الاقتصادية السوية فى اطار الواقع الاقتصادى المتخبط ، يجسد الخطر الاقتصادى • وتظهر عواقب هذا الخطر أول ما تظهر فى تردى العلاقة وتخبطها الحقيقى وفقدان التوازن بين دخل الفرد من ناحية ، ودالة الاستهلاك ودالة الادخار من ناحية أخرى(٥٢) • كما تظهر أيضا فى تردى العلاقة وتخبطها الحقيقى وفقدان التوازن بين دخل الحكومة وايراداتها من ناحية ، ومصروفاتها الكلية فى أوجه الانفاق المناسبة وغير المناسبة من ناحية أخرى •

ويبدو أن الخوف والتخبط وعدم الاطمئنان على الأمن والمصير الاقتصادى ، هو الذى يحفز التمادى فى الطلب الى حد التهور فى الاستهلاك على مستوى الأفراد • وهو الذى يحرض على الانفاق ويبث الخوف فى الادخار والمدخرات • وهو أيضا الذى يوقع الدولة فى براثن المديونيات التى تستخدم لمواجهة فقدان التوازن بين الايرادات والمصروفات • وهذا هو المعنى الحقيقى للاخلال بالعلاقة بين الانتاج والاستهلاك وبين العرض والطلب وبين الايراد والمصروف •

والاخلال بهذه العلاقة أو تقويضها ، هو العلامة-التى تبشر بالعجز الحقيقى فى قوة صمود الواقع الاقتصادى على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع • بل وهى أيضا التى تهز وتزلزل البناء الاقتصادى • وتدعو هذه الأوضاع الاقتصادية المهتزة الى عزوف الفرد عن الادخار والى التمادى فى الاستهلاك المتهور • ويحرم الاقتصاد من هذه المدخرات التى يطيش صوابها

---

(٥٢) فى مثل هذا المناخ الاقتصادى المشحون بالخوف والفزع ، يلعب المتغير السياسى دوره ويؤثر على العلاقة بين دخل الفرد ومعدلات انفاقه • بل يتحول شعب مصر من مجتمع زراعى عاش تجربته الاقتصادية على المدى الطويل وهو حريص على التوازن بين الاستهلاك والادخار ، الى مجتمع يبدد ويفرط فى هذه العلاقة • ويبادر الفرد الى الاستهلاك المتهور ، لأنه يخاف على مدخراته من مفاجئات القرار السياسى ومتغيرات السياسة والاقتصاد •

ويبددها الاستهلاك من غير مبرر سوى الخوف والتخبط الاقتصادى • ويحرم الاقتصاد من مورد هام من الموارد التى تمول المشاريع وتتحمل عبء النمو الاقتصادى •

ويظهر أثر حدان السيطرة أيضا على العلاقة والتوازن الذى تتحقق بموجبه هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك • ويبدو أن توظيف المتغير السياسى الذى يتخفى أو يتستر وراء القرار الاقتصادى الذى يقدم المعونة أو الهبة أو المنحة الاقتصادية الى الدولة المتخلفة ، يلعب دوره المخرب الذى ينتهك هذه العلاقة • بل تصبح فى ظاهر المنحة كل أسباب التعاون والجود وفى باطنها كل دواعى العذاب والتدمير الاقتصادى •

وفضلا عن استخدام المعونة أحيانا كثيرة لتطويع القرار السياسى فى الدولة المتخلفة أو لترسيخ التبعية الاقتصادية للدولة التى تقدم المعونة ، تغرق هذه المعونة الاستهلاك بالسلع التى توقع به فى حبائل الادمان • بمعنى انها تحفز التمادى فى الطلب ، ولا ترد يده فارغة ، حتى يصل الاستهلاك الى حد التهور • ثم تجنى الدولة صاحبة المنحة ثمرة هذا التهور الاقتصادى وكأنها تتقاضى ثمن المتغير السياسى والاقتصادى •

وفى مقابل هذا التهور فى الاستهلاك ، وتسديد الثمن ، لا تدعم هذه المعونة الاقتصادية غير المتجردة ، التنمية فى الانتاج • وعندئذ تتفسخ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك فى الدولة المتخلفة التى تحصل على المعونة • ويزلزل الطلب المتهور فيها الانتاج المتهالك • والاخلال بهذه العلاقة والتفريط فى التوازن الاقتصادى ، هو عين ما يجسد أخطار وعواقب سوء توظيف المتغير السياسى فى التلاعب بالاستهلاك والتأثير على المصلحة الاقتصادية الكلية فى الدولة المتخلفة •

وعلى مسرح الأحداث فى الوقت الحاضر ، وتحت سمع وبصر مجتمع الدول العالمى ، نشهد هذا المتغير السياسى • بل قل أن العالم يشهد توظيف هذا المتغير السياسى الردىء أحيانا ، وغير الردىء أحيانا أخرى ، فى اطار العلاقات الدولية بين الثرى والفقير من الدول(٥٣) أو بين الدول المتقدمة

---

(٥٣) قدمت الولايات المتحدة الامريكية المعونة فى اطار مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية • وكان القرار السياسى من وراء توظيف هذه المعونة وتقديمها الى دول أوروبا التى تضررت بالحرب وويلاتها • ولقد نجحت فى تجريد هذه المعونة من أى هدف سوى اعادة بناء الكيان

والدول النامية(٥٤) • كما نشهد سوء هذا التوظيف غير المتجرد أيضا وقد أضيف الى عناصر الصراع وقواعد اللعبة بين القوى الكبرى ، فى كل جولة من جولات التنافس على درب الهيمنة الاقتصادية والسياسية على الصعيد العالمى •

وتستشعر الدول الصغيرة والدول النامية وترزح تحت وطأة هذا التوظيف الردىء • بل قد تستسلم لفعل المتغير السياسى الذى يزلزل البناء الاقتصادى الهش فى هذه الدول من أساسه • ونستمع من حين الى حين آخر ، صيحات تنادى وتستغيث • وهى تنادى وتطلب البحث عن نظام اقتصادى جديد ، على أمل التملص من فعل هذا المتغير السياسى ووطأة توظيفه الردىء فى ظل النظم الاقتصادية الحالية المعمول بها على الصعيد العالمى •

المتغير النفسى Self Variable

المتغير النفسى ، هو متغير تسفر عنه النفس المتفردة • ومع ذلك تتأثر النفس وهوى النفس والحالة النفسية بعوامل متنوعة ، منها عوامل ذاتية بحتة ومنها عوامل خارجية • وهناك أكثر من تفاوت وأكثر من مبرر لهذا التفاوت بين النفس وهوى النفس والحالة النفسية من فرد الى فرد

الاقتصادى فى هذه الدول التى تحالفها وتعتمد على التحالف معها فى مواجهة المعسكر الآخر. أما توظيف هذه المعونة على الصعيد الآخر فى الدول المستقلة حديثا ، فلقد كان مغرضا وغير متجرد الى أبعد الحدود • وبرهن على أن المعونة الاقتصادية كانت لحساب الاستهلاك واستنفار شهوة الطلب واغراقه فى الادمان • وربما أرادت بموجب هذا التوظيف الردىء ، أن تفتح الباب أمام المبيعات الامريكية ، بعد أن ترسخ هذا الادمان • أو قل أنها أرادت أن تحول الطلب من امتداد يديه الى سلع الدولة التى كانت تسيطر ابان الاستعمار ، الى السلع البديلة التى قدمتها المعونة ورسخت ادمان الطلب عليها •

(٥٤) اصدار قرار وقف ضخ البترول العربى لدعم الموقف العسكرى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ نموذج من نماذج توظيف القرار الاقتصادى لحساب المتغير السياسى والعكس صحيح • وكان المطلوب الضغط على الدول التى تقدم العون لاسرائيل • وكانت ردود فعل كثيرة • ونذكر منها الصدمة التى أيقظت المستهلكين • ومن ثم كانت سياسة البحث عن مصادر الطاقة البديلة ، تخوفا من تكرار هذا الموقف • والنجاح فى هذا الاتجاه سواء تمثل فى ترشيد سلوك استهلاك الطاقة أو تمثل فى العثور على بدائل للبترول ، معناه صريح وهو يكشف عن مبلغ تأثر الطلب أو الاستهلاك وصدمته القوية بفعل المتغير السياسى ، سواء كان التأثير سلبيا أو كان التأثير ايجابيا •

آخر . ومن شأن العوامل الذاتية البحتة ومصدرها الفرد نفسه ، والعوامل الخارجية فى اطار المناخ البشرى الذى يعيش فيه(٥٥) ، أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر ، على الحالة النفسية وعلى السلوك النفسى واتجاهاته الذاتية المادية والمعنوية .

وصحيح أن هناك فرق واضح بين النفس السليمة والنفس المريضة، وصحيح أيضا أن التمييز واضح بين النفس المطمئنة ، والنفس اللوامة ، والنفس الأمارة بالسوء . وصحيح أيضا أن التربية تغرس فى النفس ميولها ونزعاتها واستعداداتها الخاصة التى تميزها عن النفوس الأخرى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن كل نفس تملك الاستعداد للتغير وعدم الاستقرار استجابة لدوافع ذاتية أو لدوافع خارجية . ويختلف بالضرورة مبلغ هذا الاستعداد للتغير وتتفاوت معدلاته الى حد كبير .

وواضح فى هذا الشأن مبلغ التفرد فى النفس(٥٦) ومبلغ التغير النفسى وحتمية الاستعداد لهذا التغير . وواضح فى هذا الشأن أيضا ، مبلغ الخصوصية فى الحالة النفسية ومبلغ الذاتية المحدودة فى المتغير النفسى ، لأن الأمر كله يتعلق بطبيعة النفس ذاتها من ناحية ، وبالحالة النفسية للفرد ، فى اطار علاقاته الاجتماعية وفعل الدوافع الخارجية ، فى الأوضاع العادية وغير العادية ، ومبلغ هيمنتها على المناخ النفسى البشرى فى المكان والزمان من ناحية أخرى .

وقل ان أفعال وردود أفعال الدوافع الخارجية التى تؤثر فى الحالة النفسية أو التى تصطنع المناخ النفسى متغيرة فى حد ذاتها . وهى تتغير من فرد الى فرد آخر ، ومن وقت الى وقت آخر ، ومن أوضاع الى أوضاع أخرى . ويبدو بكل الوضوح أن النفس لا تعرف الثبات ولا تجنح الى الجمود أبدا . بل هى أميل أو أكثر ميلا الى التغير فيتراوح هذا التغير ، بين الرضا

---

(٥٥) تبين هذا المعنى فى قول الشاعر :

والنفس كالطفل ان تهمله شب على حب الرضاع وان تفطمه ينفطم

(٥٦) يجسد التقسيم القرآنى هذا التفرد ، عندما يميز بين النفس المطمئنة ، والنفس اللوامة ، والنفس الأمارة بالسوء . وهناك حتما فروق بين استعداد كل نوع من هذه الأنواع للتغير بفعل الدوافع الذاتية ، أو استجابة لفعل الدوافع الخارجية . وهناك أيضا فروق بين نزعات هوى كل نفس من هذه الأنواع المتباينة ، وبين قدرات كل نفس فى السيطرة على هذه النزعات ، والتعبير المناسب عنها بالسلوك المناسب .

والاعتراض والرفض • وتغير النفس وانتقالهـــا من حالة الرضـا الى حالة الاعتراض ، والى حالة الرفض ، هو الذى يغير السلوك النفسى• ومن ثم يبدو المتغير النفسى وهو لا يعرف الثبات أبدا ، فى المكان والزمان •

ويتفق الباحثون على أن هذا المتغير هو أكثر المتغيرات البشرية استعدادا للتغير •• ويعتمد فى تغيره أو تقلبه ، على فعل وتأثير متغيرات كثيرة أخرى • وفضلا عن كونه أكثر المتغيرات استعدادا للتغير والتقلب السريع ، هـــو سرعة اســـتجابته لحســاسية الحالة النفســـية وتقلبها التقلب السريع أو المفاجىء(٥٧) ، ولدوافع التغير فى المناخ النفسى المهيمن • وهذا التغير أمر عادى تماما ومتوقع دائما وليس له عـــلاقة اطلاقا بقلق وتقلبـات النفس المريضة والحالة النفسية المرضية •

ومهما قيل فى شأن تغير النفس السليمة وكيف ولمـاذا يحـــدث ، وكيف يعلن عنه التحول السريع أو المفاجىء فى الحالة النفسية وكيف يبلغ التغير حد التقلب السريع من غير مبرر ظاهر أو معلن ، فانه لا يجسد ولا يرقى الى نوعية التغير فى شكله المريض وهو يتمرد على النفس أو على نفس الجماعة • بل ان تغير النفس السليمة فى أقصى حالات تقلباته ، لا يبلغ حد الطعن أو الخروج المتمرد على موجبات التصالح الحقيقى مع النفس •

وهذا معناه أن المتغير النفسى لا يتناقض مع النفس وهوى النفس أبدا• وسواء كان هذا التغير النفسى ، تغيرا سريعا متهورا ، أو تغيرا بطيئا حذرا ، فهو يساير هوى النفس والدوافع التى تسيطر عليه • وهو أيضا نتيجـــة لديناميكية ضرورية وحيوية وتفـــاعلات كيماوية ، فى اطار تركيب البنية النفسية • ولا تصلح هذه البنية النفسية ، ولا تستقيم أوضاعها السوية ولا يكون التصالح مع النفس سارى المفعول فى كل وضع من هذه الأوضـــــاع المتغيرة ، الا بموجب التوازن النفسى ، الذى لا يعرف الثبـــات أو السكون أبدا •

والأخذ بمنطق ومفهوم وموجبات هذا التوازن النفسى ، الذى لا يعرف الثبات أو السكوت ، فى اطار التصالح مع النفس علامة لا تضل أو لا تضلل

(٥٧) البنية النفسية للفرد مسالة تتعلق بالذات • والذات نظـــام داخلى خاص ومنفتح متميزة فى مكونات شخصية الفرد • وهناك اعتقاد يؤكد حقيقة العـــوامل فى صميم التكوين البيولوجى ، وهى تلعب دورا مؤثرا فى مكونات البنية النفسية • وتؤثر هذه العوامل الذاتية فى صحبة الدوافع الخارجية فى أوضاع الحالة النفسية للفرد • ويجسد السلوك حالة النفس فى كل وضع من هذه الأوضاع النفسية المتغيرة •

فى بيان معنى التغير النفسى عند الفرد وعند الجماعة • بل قل انه هو الذى يفسر مبلغ علاقة التغير النفسى عند الفرد بالمناخ النفسى العام على صـــعيد الجماعة(٥٨) • ومن ثم هو الذى يجسد أبعاد هـــذا المتغير النفسى وتأثيره المباشر وغير المباشر على سلوك الفرد وسلوك الجماعة • وفى بعض الأحيان ، يصبح السلوك الفردى الذى يطاوع المتغير النفسى ويجاريه ويستمع اليه ، وكأنه فعل السحر على السلوك الجماعى • ويعبر عن هــذا المعنى انتقــال الأفكار والخواطر والشعور والأحاسيس والتصرفات التى تجاوب هذا التأثير النفسى(٥٩) انتقالا سريعا •

وأهم ما ينبغى أن نعتنى به فعلا ، فى مجال دراسة مفهـــوم التأثر والتأثير النفسى ، هو استجابة السلوك النفسى الفردى للمتغير النفسى الفردى أو الجماعى استجابة حقيقية • ولا يحول التفاوت بــين الفرد والفرد الآخر ولا التفاوت بين المناخ النفسى والمناخ النفسى الآخر ، دون هذه الاستجابة • بل قل انها الاستجابة المنطقية التى لا يمكن تجاوزها أو التهرب منها • وتبدو كأنها رد الفعل الذى يجسد مبلغ الاستماع أو الاصغاء الشديد لكل موجبات التغير النفسى فى اطار المناخ النفسى السائد فى المكان والزمان •

وهكذا ندرك معنى ومغزى المتغير النفسى الذى يبدل الحالة النفسية وهو أمر وارد ومقبول • بل لا اعتراض على هذا المتغير النفسى ولا اعراض عن فعله وتأثيره • ولا يمكن السيطرة عليه أو على موجبات سيطرة فعاله عليه، وهو يطاوع العوامل والدوافع التى تصطنع التغير النفسى وتتسبب فيه • والتوظيف الحسن لهذا المتغير النفسى لا يعنى أن يترك له الحبل على الغارب لكى يطاوع الفرد هوى النفس ويستمع اليه ويجاوبه • بل هو التوظيف الذى يطاوع التغيير الى الحد الأنسب الذى يبقى على أو يحافظ على التوازن النفسى فى أوضاعه الصحيحة السوية والتصالح مع النفس •

ولكن الخوف كل الخوف من سوء توظيف المتغير النفسى توظيفا يتجاوز هذا الحد الأنسب ، ويطاوع هوى النفس وتوقع به فى الهاوية • ولا يحسب

---

(٥٨) معجم علم الاجتماع ، ص ٦٤ ، ٦٥ •

Turner, R.H. : Handbook of Sociology, London

(٥٩) عندما يترجم الخائف خوفه الشديد فى صيحة تدوى وتعلن عن الخوف من الظلام فى مكان ما ، يجاوبه الجمع استجابة سريعة فاذا بهم جميعا فى حالة خوف وفزع دون تحـديد المبرر الذى يستوجب هذا الخوف أو يبرره •

هذا التوظيف السيء حساب التصالح مع النفس ، ويبدو وكأنه الوسواس الخناس الذى يوسوس فى صدور الناس · وعندئذ يتسلط هوى النفس ويزين للفرد الخطأ الاقتصادى ، ويحرضه · ويتسلل هذا التوظيف السيء من خلال السلوك الفردى الذى يتسلط عليه هوى النفس الى الاساءة التى تضر المصلحة الاقتصادية المشتركة للجماعة أو للتشكيل الاجتماعى ، أو التى تطعنها ·

وسوء توظيف هذا المتغير النفسى الذى نتخوف منه هو الذى ينشط دواعى الاختيار ويغرى التذوق الخاص فى الطلب · وهو الذى يوجه السلوك الاستهلاكى الفردى ، ويحمله من خلال اغراء هوى النفس والتغرير به ، على المضى ، فى الاتجاه الاقتصادى غير الصحيح · وهو الذى يصطنع الغشاوة التى تحجب وتحول دون استشعار خطر التردى فى عواقب هذا السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ·

وتسرى من هذا السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى عدوى الاغراء والتغرير(٦٠) · وتكون لهذه العدوى فعل السحر على السلوك الاستهلاكى الجماعى الذى يمضى أيضا فى الاتجاه الاقتصادى المنحرف أو غير الصحيح(٦١) · وهذا معناه أن هذا التوظيف السيء يتخذ من المتغير النفسى حافزا لغزو وقهر والسيطرة على هوى النفس · بل قل أن هذا المتغير يوظف

---

(٦٠) الدعاية الرخيصة وسيلة من وسائل الاغراء النفسى · وتضرب لذلك مثلا بالاعلان عن السلعة المعنية وتوظيف أسباب الاغراء التى تزين هذه السلعة وتغرر بالمستهلك · وقد يرصد الاعلان الجوائز القيمة ، لكى يتحقق هذا الاغراء النفسى الذى يأسر الطلب · بل هو يتسلل بهذه الجائزة لكى يطاوعه هوى النفس ويضمن القرار المبهور فى الطلب ·

(٦١) فى القرية المصرية ، نموذج حى ، حيث تدعو المتغيرات وتتسلل من خلال المتغير النفسى الى اقدام أحد أبناء القرية على حيازة جهاز كهربائى معين (ثلاجة - جهاز تسجيل - تلفزيون - جهاز فيديو) وقد يملك هذا الفلاح فى القرية وبين عشيرته كل المبررات التى يستجيب بموجبها الاقتناع النفسى الذاتى لهذه المتغيرات ويطاوعها · وقد لا نشجب هذا القرار أبدا ، ولكن هذا السلوك الفردى يكون له فعل السحر · ويتمثل هذا السحر فى محاكاة السلوك الجماعى الذى يتبارى أو يتنافس ، ويمضى بكل السبل والأساليب على درب التقليد من أجل حيازة مثل هذا الجهاز والحصول عليه · وعندئذ يبدو هذا السلوك الجماعى شاردا وضالا ولا مبرر له ، لأنه يطاوع هوى النفس ويجاوب المتغير النفسى الذى يأمر بالسوء ولا يعرف كيف يبرر هذا الأمر · وهل أسوأ من أن يبيع بعض الفلاحين بموجب الاستماع لهذا المتغير النفسى ، الحيوان أو حلى الزوجة أو أن يستدين ، لكى يحصل على هذا الجهاز ؟

هوى النفس التى تطاوع الاغراء التوظيف الذى يأمر بالسوء ، بعد أن يسلب الارادة فى اصدار القرار الصحيح لحساب الاستهلاك • وهذا معناه أنه يضع الاستجابة النفسية فى الموضع الذى يزين فيه هوى النفس بأسباب الاغراء والتغرير ، الدوافع والحوافز التى تستنفر شهوة الطلب لحساب الاستهلاك •

وكأن المتغير النفسى يخاطب هوى النفس ويفتح الأبواب التى يتسلل منها التأثير على هوى النفس • ويوقع هذا التأثير الذى يسيطر على هـــوى النفس ، قرار الطلب لحساب الاستهلاك فى براثن الاغراء والتغرير • بل قل أن هذا المتغير النفسى يفتح كل الأبواب لفعل وتأثير كافة المتغيرات الاجتماعيه والاقتصادية والحضارية ويبرر لها أن تؤثر على هوى النفس • وفى وســع هذا المتغير النفسى أن يخفى معالم التغرير بالنفس ، ويهون عليهـــا أمر الاستسلام للاغراء أو للتغرير الذى يضلل السلوك الاستهلاكى •

ويجمع هذا المتغير النفسى كل الموجبات التى تحرض هوى النفس ، وتزين كل مبررات الاقتناع النفسى ، حتى تمتد آيدى الطلب وتقبــل على حيازة هذا الطلب والحصول عليه لحساب الاستهلاك • ويسكت هذا المتغــير النفسى بهذا الاقتناع النفسى كل أصوات التفكير السليم والتعقــل الرزين التى تتدخل على أمل ترشيد القرار الصادر من أجل حيازة هـــذا الطلب وصدق الحاجة اليه •

وكم من قرار أهوج أو متهور أو جائر ، يصدره الفرد وهو فى ضلال الحالة النفسية التى يفرضها هذا التغير النفسى • ويدعو هذا المتغير هـــوى النفس لكى يتشبث بالطلب ويزين له الاغراء وجوب الطلب وعدم التنازل عنه • وكم من عودة ورجوع وندم تصيب الفرد فتجرح قراره المتهور ، عندما ترتفع أو تزول أو تكف ضغوط المتغير النفسى على هـــوى النفس ، وتعود الحالة النفسية الى الوضع السوى الذى يسمح بمناقشة هذا القرار الأهوج • ولكن هل ينفع هذا الرجوع أو هذا الندم بعد تنفيذ القرار ؟ •

ماذا تفعل المتغيرات بالاستهلاك ؟

بعد هذا الفهم الكلى لأثر وفعل المتغيرات فى الطلب ، ندرك كيف تفتح هذه المتغيرات وتثير شهية الاستهلاك وتوقع به فى شـــهوة الطلب • بل ينبغى أن نعرف مفعول هذه المتغيرات الذى لا يقف عند حد عندما يسيطر على الاستهلاك • كما ينبغى أن ندرك العلاقة بين سوء توظيف هـــذه المتغيرات

المتعددة والمتنوعة من جانب ، والتمادى فى خطيئة الطلب المتهور فى جانب آخر . ومن ثم نعرف مبلغ تجاوز أو اختراق هذا التمادى المتهور حد التوازن الاقتصادى السليم بين الانتاج والاستهلاك .

وما من شك فى أن هذا التمادى فى خطيئة الطلب المتهـــور ، الذى لا يكف ولا يشبع ، يتخذ من المبرر الحضارى وسيله ، تبرر له ان يطاوع المتغيرات ، وأن يصغى الى تأثيرها أو تحريضـــها . كما يتخذ أيضـــا من الاستعداد النفسى مطية للاقتناع النفسى بهذا التحريض ، والاقبال عــــلى ممارسة السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى . ولقد أدت هذه الممارسة الى :

١ ـ اتساع مجالات الاستهلاك اتساعا رهيبا ، يفرض تعدد الأغراض والأهداف ، التى يكون من أجلها التعدد والتنوع الواسع فى الطلب لحساب الاستهلاك ، واشباع هذه الأغراض الكثيرة والمتجددة ، من غـــير حدود . وعندئذ تكون الاستجابة الفورية لما تنطوى عليه هذه الأهداف ، وهى تنمو وتتطور وتتجدد ، من خلال تطلعات ونزوات وانحرافات توقع الممارســـة الاستهلاكية فى الخطأ الاقتصادى .

٢ ـ تفاوت مستويات الاستهلاك تفاوتا صارخا ، يفرض اختـــلاف وتنوع الامكانيات والقدرات ، التى يكون بموجبها التباين والتنوع المتشتت فى اتجاهات الطلب لحساب الاســـتهلاك ، والاذعان الصـــاغر للمتغيرات . وعندئذ يكون التلاعب بالممارسة أو بالسلوك الاستهلاكى المتباين فى الطلب، ومبلغ الحاجه الذى لا يسكت ، أو مبلغ تهوره الذى لا يكف عن التردى فى الخطأ الاقتصادى .

٣ ـ تعقيد أوضاع الاستهلاك تعقيدا مخيفا ، يبيح اســـاءة توظيف المتغيرات والاستماع اليها ، الى حد التمادى المدمن فى الطلب المتهور أحيانا أو الجائر أحيانا أخرى ، لحساب الاستهلاك . وعندئذ يكون القبول المستسلم لفعل وضغوط هذه المتغيرات فى المكان والزمان التى تغرى وتغرر وتحرض الطلب ، امعانا أو اصرارا على ممارسة الخطأ الاقتصادى .

وتستحق هذه القضايا العناية فى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية . بل هى تستحق الدراسة التى تعتمد على مرونة التحليل والبحث التحليلى ، لبيان الكيفية التى تحمل بموجبهـــا المتغيرات ، اتساع وتفاوت وتعقيـــد الاستهلاك ، على المضى الى حد التردى فى الخطأ الاقتصادى وتبريره وعـــدم

العدول عنه • بمعنى أن نتبين مسئولية المتغير في اتساع وتفاوت وتعقيد الاستهلاك ومسئولية المتغيرات في توجيه الممارسة الاستهلاكية توجيهـا يضللها ويوقع بها في براثن الخطأ الاقتصادي ومضاعفاته وعواقبه •

اتساع مجالات الاستهلاك :

يمثل اتساع مجالات الاستهلاك قضية الاحتمال الوارد دائمـا • بل ويتأتى هذا الاتساع بكل المرونة ويمضى من غير حـدود • ويدعو التحول الحضارى فى المكان ، أو المتغير الحضارى من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر ، الى تنوع الأغراض ، وتباين الأهداف ، وتعـدد الغايات ، وتصاعد التطلعـات ، التى تستغرق فيها حركة الحيـاة • ويؤدى هـذا الاستغراق حقا الى موجبات هذا الاتساع فى مجالات الاستهلاك ، والى المضى من غير توقف عند حد معين ، يوقف هذا الاتساع •

وهذا معناه أن التفتح الحضارى فى المكان والزمان ، هـو الذى ينوع الأغراض ، ويعدد الغـايات ، وينمى الاستعداد الحقيقى للاقتناع النفسى بالأهداف التى يرنو اليها الاستهلاك • وهو الذى يفتح كـل الأبواب التى يمضى فيها اتساع مجـالات الطلب متحررا من أى قيـد ومتطلعا الى كل جديد • بل قل انه هو أيضا الذى يصطنع كل المتغيرات الحضارية ، التى تبرر اثارة وتفتح شهية الاستهلاك ، أو التى تستوجب اتساع مجـالات الطلب ، وتنصاع لكل دواعى وحوافز المتغيرات الأخرى •

وكأن التفتح الحضارى والتغير الحضارى شريكان متفقـان على درب واحد ، فى المكان والزمان • ويشتركان معا ، فى حملة التأثير والاثارة التى تحفز الطلب ، أو فى حملة الاغراء والتغرير الذى يحرض الطلب ويزين له الالحاح فى الطلب والحصول عليه • وهما معا شركاء فى توجيه الطلب فى الوجهة التى تحتم اتساع مجالات الاستهلاك من غير حدود • وهما معا شركاء أيضا ، فى تبرير واقنـاع المستهلك بحتمية هذا الاتساع أو التوسـع والتمادى من غير حدود فى الطلب • بل قل انهما معا ، يملكان القدرة على استمرار هذا الاتساع فى مجالات الاستهلاك ، بشكل لانهائى •

ويشمل هذا الاتساع فى مجالات الاستهلاك ، ما هو ضرورى ولازم بالفعل ، وما هو كمالى ولا يلزم بالضرورة • كما يشمل هذا الاتساع احتواء كل ما تستوجبه المتغيرات الحضـارية التى تصحبها المتغيرات الاجتماعيـة والمتغيرات الاقتصادية ، سواء كان توظيفها توظيفا سويا أحيانا ، أو توظيفا

رديئا أحيانا أخرى · كما يشمل هذا الاتساع ما هو أهم من ذلك كله حيث يطاوع الاستهلاك فعل المتغيرات ويتعمد تحويل بعض المطالب والحاجات من قائمة الكماليات الى قائمة الضروريات ·

وهذا معناه أن التفتح الحضارى الذى يصطنع التغيير الحضارى فى المكان ، فيتنور وينتفع بموجبه الانسان ، يمرر فعل كل المتغيرات وتأثيرها تحت شعار المبرر الحضارى · ويصبح هذا المبرز الحضارى مسئولا عن تفتح شهية الاستهلاك وتوسيع مجالات الاستهلاك من غير حساب · ومعناه أيضا أن المتغير الحضارى ، هو رأس الجسر ، وخاصة عندما يوظف توظيفا رديئا ، ويضلل اتجاهات الشهية الاستهلاكية المتفتحة ، وهو المسئول عن كل اتساع من غير حساب أو من غير مبرر ، فى مجالات الاستهلاك

وفى كل الاتجاهات المدنية المتنامية ، والتغير الحضارى الجديد والمتجدد ، الذى يسجل التطور المادى والروحى ، من عصر الى عصر آخر ، لم تقتنع أبدا ارادة الاستهلاك بطلب ما هو ضرورى فقط ، بل ولم تتوقف هذه الارادة أبدا عند حد المعقول · وهى لا تكف عن الطلب ، وتجد المبرر الحضارى للطلب · وتجد من حين الى حين أكثر من مبرر لكى تتوالى اضافة الطلب الى الطلب الآخر · ويقترن هذا كله بأكبر قدر من المتعة ورضا هوى النفس ، لدى الحصول على الطلب ·

وتتمادى هذه الارادة فى الطلب مع مرور الوقت · ولا تكف عن اضافة المزيد الى قائمة الضروريات أو الى قائمة الكماليات · ولا تجد حرجا فى أن تداوم على هذا السلوك الذى يجاوب المتغير الحضارى أحيانا ولا غبار عليه ، أو أن تداوم على هذا السلوك الذى يجاوب فعل كل المتغيرات تحت عباءة المبرر الحضارى أحيانا أخرى ، ويستحق التجريح والشجب · وتعتمد هذه الارادة المتهورة أحيانا والمتأنية أحيانا أخرى ، على عنصر الزمن وهو عامل مهم فى أمر التغيير بصفة عامة لكى تمضى فى التعبير عن شهوتها ، وتطلعاتها التى لا تكف ولا تنتهى ·

ويدعو عنصر الزمن حركة الحياة على الدرب الى استحداث التغير من عصر الى عصر آخر ، والى تغير المتغيرات التى تؤثر على حاجة الاستهلاك وتطور مطالبه أو تستنفر شهوته · ولا يكون هذا التطور تغيرا فى الكم الكلى أو الكيف المتنوع للطلب فقط بل – وهذا هو الأهم – أن يدعو التغير الى اضافة الجديد باستمرار وهو وليد التجديد الى قائمة الطلب · وهذه

الاضافات التى تتوالى وتتكرر هى التى توصف — فى العادة — بأنها تلبى حاجة العصر . وهى فى الحقيقة الاضافات التى تجاوب فعل المتغيرات التى تؤثر على الطلب فى المكان .

وهذه الاضافه المتكررة الى قائمة المطالب ، تعنى بالضرورة اضافة الجديد الى الضروريات ، التى لا يفرط فيها أو يتنازل عنها الطلب . كما تعنى أيضا اضافة الجديد الى الميسرات والى الكماليات ، التى يتنعم بها الطلب . وبموجب هذه الاضافات المتكررة التى تجد دائما المبرر المناسب لكي تنضم الى قائمة المطالب ، ندرك كيف تتسع مجالات الطلب مع مرور الزمن وتوالى حركة التغير الذى لا يكف من عصر الى عصر آخر . واتساع مجالات الاستهلاك الذى يعنى الاضافة المتكررة الى قائمة الضروريات وقائمة الميسرات وقائمة الكماليات ، لا يعنى بالضرورة الحذف أو التنازل من هذه القوائم ، ولا يعنى احلال طلب معين جديد بديلا عن طلب آخر(٦٢) .

ويكون من حق الاستهلاك فى اطار اتساع مجالات الطلب من غير حدود ، أن يتجاوز الحق المشروع في طلب الضروريات التى لا يستغنى عنها ، الى طلب الميسرات التى تحقق الغرض الاستهلاكى الأفضل ، والى طلب الكماليات التى تكفل تنعم الحياة . بل ويكون من حق الاستهلاك وتطلعاته الى ما هو أفضل دائما فى اطار موجبات التغير الذى يفرضه عنصر الزمن ، أن تنتقل السلعة المعنية من قائمة الكماليات الى قائمة الميسرات والى قائمة الضروريات مع مرور الوقت . وهناك أكثر من سبب أو مبرر ، يبرر هذا الانتقال ، ويدافع عنه تحت شعار حاجة العصر . وهذا الانتقال — فى حد ذاته — ضرب من ضروب التجديد والتغير والاضافة . وهو فى نفس الوقت علامة تبشر بتحسين مستوى المعيشة ، وعلى التجديد الفعلى لهذا المستوى فى كل عصر

وكأن حركة الحياة على درب الحضارة المتجددة والنامية من عصر الى عصر آخر ، بكل ما تنطوى عليه ، أو بكل ما يطرأ عليها من تغير ومتغيرات

---

(٦٢) محتويات قائمة الضروريات وقائمة الميسرات وقائمة الكماليات ، تخص الفرد بذاته. وربما تتفق هذه القوائم فى بعض محتوياتها بين الأفراد ، ولكن الاختلاف فيما بينها يكون متوقعا بدرجة أكبر . بمعنى أن الاختلاف احتمال مؤكد بنسب أكبر بكثير من احتمال الاتفاق. وفى اطار هذه الخصوصية ، تحدد هذه القوائم الثلاثة مستوى معيشة الفرد . ومن خلال انتقال السلعة أو الحاجة من قائمة الكماليات الى قائمة الضروريات ، يكون التحسين فى مستوى المعيشة ، للفرد .

متنوعة ، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، هي التي تستوجب اضافة الجديد دائما من السلع والمطالب • ويتضمن الاطار الواسع للاحتياجات بكل المرونة هذه الاضافات ، التي تجاوب حاجة الاستهلاك المتجددة من عصر الى عصر آخر • وهي أيضا التي تكفل تحول هذا الجديد من السلع والمطالب من كونه حاجة كمالية ترفه المستهلك الى حاجة ميسرة ترضي المستهلك ، والى حاجة ضرورية في صميم الغاية التي لا يمكن الاستغناء أو التنازل عنها •

وهذه الاضافات المتكررة وهذا التحول المستمر ، اللذان يخضعان معا لكل موجبات التغيير من عصر الى عصر آخر ومن مكان الى مكان آخر ، يحدثان دائما تحت شعار حاجة العصر • وهذا هو بعينه المبرر الحقيقي وليس غيره لاتساع مجالات الاستهلاك • وهو المبرر القوى الذى يشجب كل اعتراض على هذا الاتساع ويسكت صوته • ويضم هذا المبرر في جعبته كل أوجه التغير ، وكل موجبات التغير ، وكل أنواع المتغيرات ، لكي يبرر هذا الاتساع ويدافع عنه ، ولكي يدعم التشبث بالاضافة أو بالتحول ولا يتنازل عنهما أبدا • وهذا المبرر هو بعد ذلك كله الذى يصطنع كل مغريات التغير ، ويصغي لصوت المتغيرات المتنوعة ، ويطاوعها حتى تنتقل السلعة من قائمة الميسرات الى قائمة الضروريات • ويصبح هذا الانتقال وهو من قبيل الاختيار المطلق شيئا لا يمكن التنازل عنه أو لا يجوز العدول عنه(٦٣) •

ولأن حركة الحياة مستمرة فلا تتوقف عند حد معين ، ولأن التغير مستمر فلا يكف أبدا ، فان هذا المبرر الحقيقي الذى تتسع بموجبه مجالات الاستهلاك ، احتمال وارد ومؤكد من عصر الى عصر آخر • ولا يفقد هذا المبرر الحقيقي مع مرور الوقت ، قوة فعله وتأثيره سواء وهو يوسع مجالات الاستهلاك ، أو وهو يدافع عن هذا الاتساع • وقل أنه المبرر الذى لا يبلى ولا يتبدد ، لأنه يتجدد بالفعل أو بالضرورة بفعل التغيير • وتتجدد معه

---

(٦٣) لا يتنازل الفرد – عن طيب خاطر – عن طلب محتويات كل قائمة من قوائم مطالبه الثلاثة ، لكي يحافظ على مستوى معيشته • ومع ذلك تتباين درجة الالحاح وعدم التنازل من قائمة الى قائمة أخرى • والتنازل عن حاجة من قائمة الكماليات أو قائمة الميسرات ، يهز مستوى المعيشة فعلا ، ولكن التنازل عن حاجة من قائمة الضروريات ، يقوض مستوى المعيشة من اساسه • وينبغي ان يعرف الفرد الذى لا ينبغى أن يتنازل عن الضروريات على الأقل ، كيف تحتوى قائمة الضروريات ما يمكنه التشبث به والمحافظة عليه في مواجهة ضغوط المغيرات ، التي تجبره على هذا التنازل •

بالطبع المتغيرات التى تؤثر فى الطلب لحساب الاستهلاك .

وهذا المبرر الحقيقى الذى يتجدد دائما من عصر الى عصر آخر ، هـو الذى يفتح شهية الاستهلاك فلا تكف عن الطلب . وهو الذى يجاوب حاجة العصر ويضيف الجـديد الى قوائم الطلب ، فلا تفرغ من التنوع المستمر لحساب الاستهلاك . وهو بعينه أيضا الذى يغرى الطلب أحيانا وهو على حق أو الذى يغرر بالطلب أحيانا أخرى وهو على باطل ، لحساب الاستهلاك ، فلا ينجو فى كثير من الأحيان من التهور والخطأ الاقتصادى .

والمبرر الحقيقى الذى يضم فى جعبته كل موجبات التغيير وكل أنواع المتغيرات ، والذى يبرر التغيير تحت شعار حاجة العصر ، هو فى عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، مبرر حضارى فى المقام الأول . ومع حركة الحياة على درب الحضارة والتغير الحضارى من عصر الى عصر آخر ، تتغير وتتبدل موجبات هذا المبرر الحضارى . ولكنه يبقى فعالا وتبقى فى جعبته كل موجبات التغير وكل أنواع المتغيرات ، لأنها أدواته الفـاعلة . بل قل تبقى لهـذا المبرر الحضارى قوة الفعل والتأثير ، وهو يحفز الطلب فى المكان والزمان ، ويطاوع منطق وحاجة واتجاه التغير الحضارى من غير تحفظ . وتكون له وتبقى وتدوم قوة الفعل أيضا ، وهـو يحفز الانتـاج ويشد أزره ويقوى فاعليته ، لـكى يجاوب الطلب ويستمع الى حاجة الاستهلاك .

وعلاوة على قوة فعل المبرر الحضارى التى تفتح شهية الاستهلاك وتنمى مطالبه ، والتى تحفز الانتاج وتنمى عطائه ، وعلاوة على قوة فعـل واغراء المبرر الحضارى التى توجه الطلب وتحرض الاستهلاك طلبا للغاية وتحقيقـا للهدف الاستهلاكى ، يملك المبرر الحضارى القدرة على تطوير فعل المتغيرات . وهو يطورها أو يحملها على التطور على درب الخطأ الاقتصادى أحيانا أو على درب الصواب الاقتصادى أحيانا أخرى . ويجد هذا المبرر الحضارى فى كل احتمال من هذين الاحتمـالين المتناقضين ، الوسيلة التى تغطى الاتجـاه وتدافع عنه :

وبموجب هذا التطوير على درب الخطأ أو على درب الصواب ، تتغـير قوة فعل المتغيرات وتأثيرها على الطلب واتساع مجالات الاستهلاك . وقـد تعبأ وهى عـلى درب الصواب أحيانا بالتـوازن الاقتصادى بين الانتـاج والاستهلاك ولا تفرط فيه . وقد لا تعبأ وهى على درب الخطأ أحيانا أخرى بهذا التوازن . وعندئذ تتجاوز الضبط الذى يمسك بزمام العلاقة المتوازنة

بين امكانيات الانتاج فى جانب وتطلعات الاستهلاك فى جانب آخر • ويضيف هذا التجاوز الكثير ، ويستوجب اتساع مجالات الاستهلاك •

ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافى الكيفية التى يصطنع المضى على درب الحضارة بموجبها المبرر الحضارى ، فيحتوى فى جعبته كل موجبات التغير والمتغيرات • كما يدرك أيضا الكيفية التى يحدد هذا المبرر الحضارى المتجدد والمتطور مع مرور الزمن ، بموجبها أغراض وأهداف وتطلعات الاستهلاك الى ما هو آفضل • وما من شك فى أن الطلب لحساب الاستهلاك يكون على قدر هذه الأغراض والأهداف والتطلعات ، كما يكون من أجلها • بل قل هو لا يهدأ ولا يقتنع لو لم تتيسر له فرص الحصول على هذه المطالب •

واتجاه الفرد وهو فى طلب حاجة تلبى أو تجاوب هذه الأغراض والأهداف والتطلعات المتطورة ، يوسع مجالات الطلب اتساعا مستمرا لحساب الاستهلاك • وقد يمضى فى هذا الاتجاه على درب الصواب ، الذى يرفع حد الكفاية ويحسن مستوى المعيشة فى اطار حاجة العصر • وهذا هو نهاية المدى فى بلوغ الغاية الاستهلاكية التى تجاوب حاجة العصر • وقد يمضى فى هذا الاتجاه على درب الخطأ ، الذى ينحرف فى الطلب حتى يتضرر مستوى المعيشة تحت وطأة وضغوط حاجة العصر • وهذا هو مصير التجنى أو التهور أو المبالغة فى طلب الغاية مع اتساع مجالات الاستهلاك فى كل عصر •

وسواء كان اتساع مجالات الطلب اتساعا سويا واقتصاديا أو اتساعا منحرفا وغير اقتصادى ، فهو اتساع بالفعل يجاوب اتساع مجالات الاستهلاك • وينوع ويعدد هذا الاتساع فى مجالات الطلب وتزدحم بموجبه قوائم الطلب لحساب الاستهلاك • ولا ينشأ هذا الاتساع أبدا من فراغ • ولا يتأتى من غير مبرر حضارى تمليه حاجة العصر فى نهاية المطاف • ومن ثم تبدو فى عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية مسألتان هامتان هما :

أولا : الكيفية التى يؤدى بموجبها المبرر الحضارى وفى معيته فعل كل المتغيرات ، الى الانحراف أو التسيب وعدم المبالاة فى الطلب لحساب الاستهلاك ، أو الى الانضباط والالتزام وعدم الانحراف فى الطلب لحساب الاستهلاك • وهذا معناه كيف ولماذا ومتى يكون المبرر الحضارى دافعا إلى الخطأ ، وكيف ولماذا ومتى يكون المبرر الحضارى دافعا الى الصواب •

ثانيا : الكيفية التى يسخر بموجبها المتغير الحضارى الخبرة المكتسبة والملكة المبدعة والتكنولوجيا المتاحة فى المكان والزمان ، فتلبى حاجة الاتساع

المنحرف فى الطلب لحساب الاستهلاك أو تلبى حاجة الاتساع المنضبط فى الطلب لحساب الاستهلاك • وهذا معناه كيف ولماذا ومتى يوظف المتغير الحضارى توظيفا يخدم الخطأ ، وكيف ولماذا ومتى يوظف المتغير الحضارى توظيفا يخدم الصواب •

وصحيح أن ارادة الاستهلاك المنضبط وغير المنضبط ، تطلب طلبا ملحا ومستمرا • وصحيح أن هذا الطلب المنحرف وغير المنحرف لا يكف ولا يقلع عن الالحاح ولا يتوقف وهو يطاوع المتغيرات التى ترشده أو التى تضلله • وصحيح أن هذا الطلب الرشيد أو الضال ، يجد المبرر الحضارى المشروع فى اطار حاجة العصر لمتابعة هذا الالحاح فلا يعدل ولا يعتدل •ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن الاتجاه على الدرب الحضارى ، مسئول عن توظيف هذا المبرر الحضارى ، توظيفا يرشد أو توظيفا يضلل •

وتوظيف المبرر الحضارى فى اطار حاجة العصر وفى معيته المتغيرات توظيفا رشيدا ، هو الذى يبصر الانتاج وينميه الى الحد الأنسب الذى يجاوب الالحاح فى الطلب لحساب الاستهلاك ولا يحرمه • وهو أيضا الذى يبصر الاستهلاك ويرشده الى الحد الأنسب الذى يناسب قدرات الانتاج ولا يرهقه• واتساع مجالات الاستهلاك فى ظل هذا التوظيف الرشيد ، لا غبار عليها(٦٤)•

وتوظيف المبرر الحضارى فى اطار حاجة العصر ، وفى معيته المتغيرات توظيفا رديئا ، هو الذى لا يبصر الانتاج ولا ينميه الى الحد الأنسب الذى يجاوب الالحاح فى الطلب لحساب الاستهلاك ، ويحرمه • وهو أيضا الذى يضلل الاستهلاك ولا يرشده الى الحد الأنسب من الطلب الذى يناسب قدرات الانتاج فيرهقه • واتساع مجالات الاستهلاك فى ظل هذا التوظيف الردىء ، يضيع أو يخرب التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك • ومن ثم يحرم الانتاج الطلب حرمانا له ما يبرره ، ويرهق الطلب الانتاج ارهاقا له أيضا

---

(٦٤) التطور الحضارى المادى على الصعيد الأوروبى ، الذى استجاب لمنطق وأهداف الثورة الصناعية ، ولمنطق أهداف مسيرة التغير الحضارى والاقتصادى التى تقودها أوروبا على الصعيد العالمى ، هو الذى يوظف المبرر الحضارى وفى معيته المتغيرات الأخرى توظيفا مناسبا لحاجة العصر • وهو أيضا الذى أباح وحبذ اتساع مجالات الاستهلاك لحساب مستوى المعيشة الأفضل • وهذا التوظيف مناسب تماما من وجهة النظر الأوروبية ، لأنه هو صاحب المصلحة الاقتصادية الحقيقية ، فى تفتح شهية الاستهلاك ، فى مقابل اتساع مجالات الطلب •

ما يبرره(٦٥) .

وتفتح شهية الاستهلاك الذى يجاوبه نمو الانتـــاج ، ينمى اتجاهات الطلب ، ويحق له توسيع مجالات الاستهلاك . وتوسيع مجالات الاستهلاك وتنمية اتجاهات الطلب ، توسع مجالات الانتاج وتنمى معدلاته وتنوعه . وهذا هو التأثير المتبـــادل السليم ، فى اطار العلاقة السوية والتـوازن الاقتصادى الأنسب بين الانتاج والاستهلاك . ولكن افتقاد موجبات هـــذا التأثير التبادل الصحيح ، هو عين الخطأ الاقتصادى . ذلك أن زيادة الطلب واتساع مجالات الاستهلاك فى مقابل عدم نمو الانتاج ، يجسد هذا الخطأ . كما أن زيادة الانتاج واتساع مجالات الانتاج فى مقابل عدم نمو الاستهلاك يجسد هذا الخطأ أيضا . وينتهك الخطأ الاقتصادى فى الحالتين العلاقة الحميمة بين الانتاج والاستهلاك .

وهذه هى عواقب توظيف المبرر الحضارى ، وفى معيته كل المتغيرات الأخرى ، توظيفا رديئا تحت شعار حاجة العصر . وقل هذا هو التوظيف المنحرف اقتصاديا ، لأنه يحفز التهور فى الطلب ويحول السلع من قائمـــة الكماليات والميسرات الى قائمة الضروريات ، ولأنه يوسع مجالات الاستهلاك ويستوجب اضافة الجديد الى قائمة الطلب ، من غير أن ينمى الانتاج ويؤكد استعداده لمواجهة حاجة الاستهلاك . بل قل أيضا ، هـــذا هو التوظيف المنحرف اقتصاديا لأنه ينمى الانتاج وينوع عطائه ، ويضيف اليه وبموجبه الجديد والمتطور من السلع ، من غير أن ينمى الاستهلاك ويؤكد اســـتعداده لاستيعاب هذا التطور الانتاجى لحساب الاستهلاك . ومعنى هذا التوظيف الردىء أنه يشل القدرة على تنمية الانتاج وتنمية الاستهلاك تنمية متوازنة ومتوازية ومتزامنة .

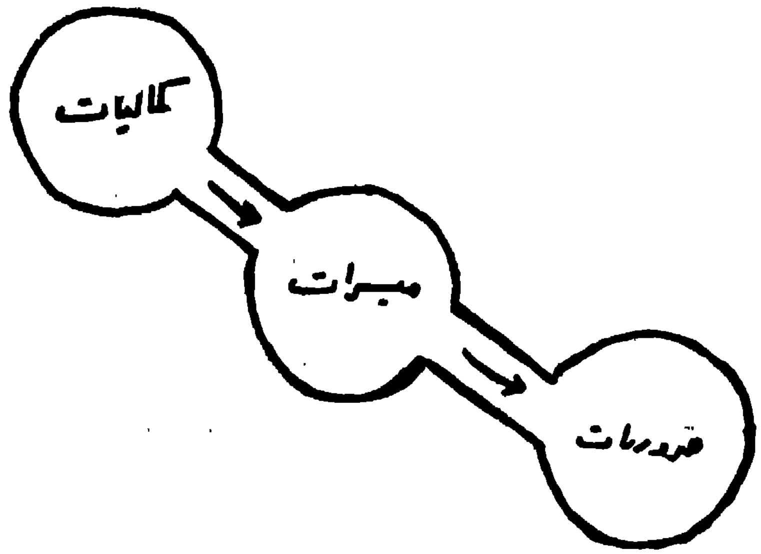
وفى اطار اتساع مجالات الاستهلاك وتنوع المطالب التى تلبى حاجـة

---

(٦٥) تفتح شهية الاستهلاك والالحاح فى الطلب فى المستعمرات استجابة للمبرر الحضارى وفى معيته المتغيرات الأخرى هو الذى يجسد التوظيف الردىء لهذا المبرر لأنه لا يجارى حاجة العصر . وما من شك فى أن هذا المبرر لا يجارى ولا يناسب حاجة العصر لأن تفتح شـــهية الاستهلاك لا تقابلها زيادة حقيقية فى نمو الانتاج . بل كان هذا التفتح وزيادة الطلب فى مقابل استنزاف الانتاج الطبيعى بأرخص الأسعار . ومن خلال طلب متهور يجاوبه استيراد من أوروبا يلبى الطلب واتساع مجالاته ، ومن خلال استخدام جائر للموارد الطبيعية واستنزاف وتفريط لحساب أوروبا ، يظهر معنى سوء توظيف هذا المبرر الحضارى .

العصر ، يكون الاقبال على طلب حاجة ضرورية أو حاجة ميسرة أو حاجـــة كمالية اقبالا غير ثابت ، لحساب الاستهلاك • بل هو بالقطع اقبال متغير من فرد الى فرد آخر • ولا يمكن أن يحتوى التنوع الشديد مع اتساع مجالات الاستهلاك اطار واحد ، مهما كانت مرونته • بل قل تحتويه ثلاثه اطارات مرنة الى أقصى حد •

وانظر الى الرسم البياني ، وتبين كيف تتجمع فى الاطار الأول قائمة الضروريات ، وتتجمع فى الاطار الثانى قائمة الميسرات وتتجمع فى الاطار الثالث قائمة الكماليات • وكل ما تحتويه هـــذه القوائم الثلاثة مطلوب ، لحساب الاستهلاك ، ولكن بدرجات متفاوتة حسب مستوى المعيشـــة التى تحدده القدرة على الانفاق • وكل ما تحتويه هذه القوائم الثلاثة يزيد ويتنوع مع اتساع مجالات الاستهلاك التى تجاوب حاجة العصر • بل وتستوعب هذه القوائم الثلاثة كل زيادة وأى تنوع مع اتساع مجالات الاستهلاك التى تجاوب الاضافات من عصر الى عصر آخر •



وتختلف محتويات هـــذه القوائم وتتنوع من فرد لآخر ، ومن مكان لآخر ، ومن عصر لآخر • وعلى هذه المحاور الثلاثة : الفرد والمكان والزمان ، يفسر هذا الاختلاف عوامل كثيرة ، اقتصادية واجتماعية وحضارية ونفسية• وتحدد محتويات هذه القوائم الثلاثة ، مستوى المعيشة للفرد فى المكان المعين وفى العصر المعين • وهذا معناه أن تغير الفرد وقدرته على الانفاق ، يغـــير محتويات هذه القوائم ، وان تغير مكان الفرد يغير محتويات هذه القوائم ،

وان تغير زمان ومكان هذا الفرد ، يغير محتويات هـــذه القوائم • وتغير محتويات هذه القوائم وهو احتمـــال وارد على أى محور من هـذه المحاور الثلاثة ، يؤدى الى تغير مستوى المعيشة •

وبموجب المبرر الحضارى وفى صحبته المتغيرات المتنوعة ، تشهد هذه القوائم التى تضم الكماليات والميسرات والضروريات حركة • وبموجب هذه الحركة وعدم الثبات والتغيير ، تنتقل الحاجة أو السلعة من قائمة الى قائمـة أخرى • وبموجب هذا الانتقال الذى يكون فى اتجاه واحـــد(٦٦) ، تصبح الحاجة الميسرة ضرورية • ويبرر هذا الانتقال القدرة على الانفاق فى المـكان والزمان • ولا يعنى هذا الانتقال من قائمة الى قائمة أخرى شيئا أهم من التغير الفعلى فى مستوى المعيشة •

وبموجب المبرر الحضارى وفى صحبته المتغيرات المتنوعة أيضا ، تشهد هذه القوائم التى تضم الكماليات والميسرات والضروريات حركة أخـــرى • وتسجل هذه الحركة ضم أو اضافة بعض السلع والحاجات الى محتويات أى قائمة من هذه القوائم • وبموجب هـــذا الضم أو الاضافة تتعـدد وتتنوع الحاجات فى هذه القوائم • ويبرر هذا الضم حاجة العصر والقدرة على الانفاق فى المكان • ولا يعنى هذا الضم أو الاضافة الى محتويات كل قائمة على انفراد شيئا أهم من التغير الفعلى مرة أخرى فى مستوى المعيشة •

ولأن الانتقال من قائمة الى قائمة أخرى ، لا ينتقص شيئا من مجمل محتويات قوائم الاستهلاك ، ولأن الضم الى قائمة من القوائم ، يضيف شيئا جديدا الى مجمل محتويات قوائم الاستهلاك ، نعرف جيدا معنى عدم ثبـات محتويات هذه القوائم • وفعل المبرر الحضارى والمتغيرات الأخرى على المحاور الثلاثة ، الفرد ، المكان ، الزمان ، هو المسئول بالضرورة ، عن عدم ثبات أو تغير محتوى هذه القوائم • وهو المسئول أيضا عن تغير مستوى معيشـــة الفرد الذى يتراوح بين الكفاف والكفاية والرفاهية • وعدم ثبات هذا المحتوى الذى لا ينتقص منه شيئا ، بل تضاف اليه أشياء ، هو خير ما يعبر عن معنى اتساع مجالات الاستهلاك •

---

(٦٦) لا يكون الانتقال فى الاتجاه المضاد ، لانه يعنى تدهور فى مستوى المعيشة • والتدهور فى مستوى المعيشة يعنى حرمان الفرد من حاجات معينة • ويعنى أيضا التنازل الاضطرارى تحت الحاح أو ضغط ضوابط معينة •

ويبدو فى عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية عندئذ المبرر الذى يفسر أو يبرر بموجبه جيدا ، معنى ومغزى انتقال الحاجة أو السلعة من قائمة الى قائمة أخرى • ولا يصطنع هذا المبرر فى الأصل غير فعـــل المتغيرات التى تؤثر بشكل أو بآخر على الطلب والحصول عليه لحساب الاستهلاك • كمـــا يبدو أيضا المبرر الذى يفسر أو يبرر بموجبه جيدا ، معنى ومغزى اضـــافة الحاجة أو السلعة الجديدة الى قائمة من هذه القوائم • ولا يصطنع هذا المبرر فى الأصل أيضا ، غير فعل المتغيرات التى تؤثر بشكل أو بآخر على الطلب والحصول عليه لحســـاب الاســـتهلاك • وفى كل الحالات ، ينبغى أن نفهم بالضرورة لمـــاذا وكيف ومتى تتكاتف المتغـــيرات التى يستوجبها التغـــير فى المكان والزمان ، لكى تصطنع المبرر الحضارى وتوظفه ، فى تغير مســـتوى المعيشة بالنسبة للفرد ، وفى اتساع مجالات الاستهلاك بالنسبة للمجتمع •

انفاق الفرد (عامل اقتصادى)

حاجة العصر (عامل الزمان)

= مستوى معيشة الفرد فى المكان ،

حاجة الاستهلاك (عامل اقتصادى)

ظروف العصر (عامل الزمان)

= اتساع مجالات الاستهلاك فى المكان

وفى ظل الاتجاهات الحضارية المتنامية ، والتغير الحضارى المتجـــدد ، الذى يسجل التطور من عصر الى عصر آخر ، يمكن بل ينبغى أن نتبين معنى ومغزى وجدوى هـــــذا التغير الذى يوظف وسائله ونتائجه الاقتصـــادية والاجتماعية والنفسية ، فى صياغة المبرر الحضارى ، وتوظيفه على الوجـــه الحسن الرشيد ، أو على الوجه القبيح غير الرشيد • وعلى أى وجه من هذين الوجهين ، يبيح المبرر الحضارى اتساع مجالات الاستهلاك اباحة مطلقة • كما يطلق هذا المبرر الحضارى عنان الطلب ويترك للاستهلاك الحبل على الغارب •

وبموجب توظيف المبرر الحضارى على أى وجـــه من هذين الوجهين ، تمتد يد الطلب لحساب الاستهلاك ، امتدادا رشيدا أو امتدادا غير رشيد • ولا تفعل هذه الأيدى وهى رشيدة أو وهى غير رشيدة أكثر من الاستجابة لحاجة الاستهلاك بل قل انها على درب الخطأ أو على درب الصواب ، تجـــارى سلوك الاستهلاك واتجاهاته ، وتساير تطلعاته الفضفاضة ، التى تضيل أو لا تضيل فى اطار اتساع مجالات الاستهلاك •

وتبدو هذه الأوضاع التى تعبر عن معنى ومغزى وجدوى اتساع مجالات الاستهلاك ، فى صور مخيفه ، فى الماضى والحاضر والمستقبل • وواجهت حركة الحياة فى الماضى هذا الخوف • وكان هو الخطر على مستوى المعيشة بالنسبة للافراد • وكان هو أيضا الخطر على المجتمع الذى يمكن أن ينتهك التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك • وتواجه حركة الحياة فى الوقت الحاضر هذا الخوف أيضا • وما زال هو الخطر الذى يهدد مستوى معيشة الأفراد • بل هو الخطر الذى يتعرض له الاستهلاك ويهدده الحرمان ، والذى يتعرض له الانتاج ويهدده الارهاق والتدهور •

وفى الصلب الحضارى للمدنيات المتطورة ، التى يصطنعها الاستقرار ، يوظف النظام الاقتصادى من أجل الهيمنة على الانتاج توظيفا جيدا ، لمواجهة هذا الخوف على الهدف الاقتصادى وعلى المصير الاقتصادى ، من مضى اتساع مجالات الاستهلاك وزيادة معدلاته • ولا نجد شيئا أهم وأفضل من اطراء الانجازات الجيدة ، وهى تطور القدرة على الانتاج تطويرا صاعدا ، يستجيب لكل أهداف المبرر الحضارى ومعه المتغيرات التى ما زالت توسع مجالات الاستهلاك وتبرر زيادة وتنوع الطلب لحساب الاستهلاك • وكان ذلك بالفعل هو عين الصواب الاقتصادى الذى يتجنب الخطر ويكبح جماح الخوف ولا يحرم الاستهلاك من حقوقه فى وقت واحد • بل هو عين الصواب الاقتصادى أيضا لأنه يبقى ويحافظ على التوازن الاقتصادى بين الانتاج المتطور والاستهلاك المتحرر ، ولا يفرط فيه أبدا •

واذا كان الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، لا يجد فى الصلب الحضارى للمدنيات وتطورها الاقتصادى والاجتماعى فى المكان والزمان ، ولا يميز شيئا أهم أو أجدى من تطوير القدرة على الانتاج أو تنمية الانتاج الاقتصادى تنمية ، تستوعب وتجاوب حاجة الطلب فى اطار اتساع مجالات الاستهلاك ، فهل فعلت الثورة الصناعية والدولة الصناعية المسيطرة على المستعمرات نفس الشىء ؟ وهل اتجهت عمليات تنمية الانتاج الاقتصادى فى الاتجاه الصحيح ؟ وهل اتجهت عمليات تنمية الاستهلاك وتحريضه وتعويده فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح ؟ بل قل بعد ذلك كله ، هل أمسك النظام الاقتصادى الرأسمالى بزمام حركة الاقتصاد العالمى ، وهو حريص على التنمية المتوازنة المتجردة من الغرض ؟ •

ويحكى التاريخ الاقتصادى قصة تحريض الاستهلاك وتغزيره واغراء الطلب على صعيد المستعمرات • وتروى هذه القصة مبلغ اتساع مجالات

الاستهلاك وتهور الطلب • كما يحكى التاريخ الاقتصادى أيضا انحياز النظام الاقتصادى الرأسمالى انحيازا واضحا الى أصحاب المصلحة الحقيقية المباشرة فى الثورة الصناعية • وتروى هذه القصة معنى ومغزى وجدوى هذا الانحياز الصريح وغير المتجرد من الغرض الى جانب الانتاج الاقتصادى • ويصطنع هذا الانحياز للانتاج الاقتصادى الصناعى مخالب قوية وقبضة شرسة فى طلب الربح •

ولقد تعمد الانتاج الاقتصادى الصناعى العرض الذى يثير شهوة الطلب على صعيد المستعمرات ، وجنى ثمرة ابتزاه للاستهلاك • كما تعمد توظيف كل المتغيرات توظيفا رديئا ، نشط المبرر الحضارى ، الذى يستهوى الطلب فى إطار اتساع مجالات الاستهلاك • بل قل انه تعمد اغراء وتحريض الاستهلاك وأحسن توظيف المبرر الحضارى لكى يبرز الخطأ الاقتصادى • وتعمد فى الوقت نفسه الحصول على الخام والانتاج الطبيعى من هذه المستعمرات بأرخص الأسعار •

ولقد أهدر هذا الانحياز الى جانب الانتاج الاقتصادى الصناعى ، كل اهتمام اقتصادى أوروبى صحيح بالنمو المتوازن والمتزامن ، بين اتساع مجالات الاستهلاك وزيادة معدلات الطلب فى جانب ، وزيادة ونمو الانتاج وتحسينه ، على صعيد هيمنته الاقتصادية والسياسية فى المستعمرات فى جانب آخر • ولا يصور هذا الانحياز خطيئة أخطر من تفريط النظام الاقتصادى الرأسمالى فى التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك • ثم يضخم هذه الخطيئة الاقتصادية أن هذا التفريط كان فى مقابل ابتزاز الانتاج للاستهلاك(٦٧) •

هذا ، وتبذل فى الوقت الحاضر بعد استقلال هذه المستعمرات (الدول النامية) استقلالا سياسيا محاولات جادة لقطع دابر التبعية الاقتصادية ، والحصول على الاستقلال الاقتصادى • وتتصدى خطط التنمية ، وتعمل كل

---

(٦٧) الحصول على المواد الخام واستنزافها مقابل أرخص الأسعار خطيئة تستحق التجريم • وتحريض الاستهلاك والتغرير به من أجل الأرباح خطيئة أخرى تستحق التجريم • واتاحة المناخ الاقتصادى الذى يدعو الانتاج لابتزاز الاستهلاك خطيئة أخرى تستحق التجريم • ولكن الجريمة التى لا تغتفر هى تفريط النظام الاقتصادى وعدم اكتراثه بالتوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك •

ما فى وسعها ، لكى تتدارك الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة ، ولكى تحافظ على مستوى المعيشة بصفة خاصة . وتتلمس هذه الخطط التنموية استعادة التوازن الاقتصـــادى الحقيقى الذى تستقيم بموجبه العلاقة بين الانتـــاج والاستهلاك ، فى اطار الدول النامية المستقلة حديثا ، ودون حرمان الاستهلاك من حق الطلب والحصول عليه والمحافظة على مستوى المعيشة .

ومهما يكن من أمر هذه المحاولات التى تسعى الى تنشيط الانتـــاج ونموه وتحسينه وزيادة معدلاته ، فان اتساع مجالات الاستهلاك من غـــير حدود ، واثارة وتحريض واغراء شهوة الطلب ، تحمل فى جعبتها دائما سوءة عدم انضباط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . وما زالت البنية الاقتصادية غير سليمة ومختلة . بل وما زال اقتصاد الدول النامية المستقلة حديثـــا منكبا على وجهه فى دوامة الاغراء الذى يغرر بالاستهلاك . وهو يعانى كثيرا من مضاعفات هذه السوءة أو الخطيئة الاقتصادية .

وتبدو هذه السوءة الاقتصادية ، التى أضرت ، وما زالت تضر باقتصاد الدول النامية فى العالم الثالث بصفة خاصة وباقتصاد العالم بصفة عامة أكثر من مسيئة . وهى مسيئة بالفعل ، عندما تطعن أو عندما تهدر التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك الى حد يهدد البناء الاقتصادى ، ويهـــدد أمن ومصير الحيـــاة الاقتصادية فى هـــــذه الدول . ثم هى أكثر من مسيئة بالضرورة أيضا ، عندما تصطنع التفاوت الرهيب بين حظوظ الناس أصحاب الحق المشترك فى أمن الحياة الاقتصادى ، وتبرر التفاوت الذى لا يحتمل بين مستويات المعيشة . وتبلغ هذه الاساءة حـــدها الأقصى وهى لا ينبغى أن تغتفر ، عندما تصنع وتعمق وتوسع الفجوة الاقتصادية ، بين الثرى والفقير من الأفراد ، وبين الثرى والفقير من الدول ، على حد سواء .

تفاوت مستويات الاستهلاك :

يمثل تفاوت مستويات الاستهلاك قضية الاحتمال المؤكد دائما .ويتأتى هذا التفاوت بكل الوضوح بين الأفراد على صعيد الدولة . كما يتأتى هـــذا التفاوت أيضا بين الأفراد والمجتمعات على صعيد العالم فى مجتمع الدول . ومن غير أن يطعن فى حتمية هذا التفاوت فى مستويات الاستهلاك واتجاهاته، أو من غير أن يتلمس موجبـــاته ومبرراته ، أو من غير أن يشجب أو يدين انحرافاته عن الخط الاقتصادى السليم ، يجب أن يتصور الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أولا ، كيف يكون اتساع مجالات الاستهلاك والتمادى فى الطلب

أو في الحصول على الطلب بتهور أو برفق ، من وراء هذا التفاوت ومسئولا عنه أكثر من أى شيء آخر .

هذا ، ومن خلال اثارة شهوة الاستهلاك ، وتفتح شهية الطلب لحساب الاستهلاك ، وهى محصلة التغير الحضـــارى وتفتحه ، وخطيئـــة النمط الاقتصادى وسوءته ، ونتيجة سوء توزيع موارد الانتاج وتباين مسـتويات استخدامها ، تبدو مسئولية النظام الاقتصادى الذى يترك لهذا التفاوت فى مستويات الاستهلاك واتجاهاته الحبل على الغارب . بل قل أن هذا النظـام الاقتصادى الذى يكرس لضبط حركة الاقتصاد وتأمينها ، هو نفسه المسئول أصلا عن تباين المعدلات التى يكون من أجلها التفاوت والتنوع فى كم وكيف المطالب ، لاشباع شهوة الاستهلاك التى لا تفتر ولا تنطفىء ، أو التى تتسع مجالاته ، ولا تتوقف يده الممتدة عند حد معين .

ومن غير أن ندين النظام الاقتصادى وندعو الى تغييره أو نعيـــده الى الصواب الاقتصادى ، ومن غير أن نشجب المبرر الحضارى الذى يلهب الطلب ويغرر به ويوسع له مجالات الاستهلاك دون عناية بالاتزان مـــع الانتاج ، وندعو الى كبح جماحه ونحبذ توظيفه على درب الصواب الاقتصادى ، يبحث الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا عن موجبات هـــذه الادانة والشجب . وما من شك فى أن عوامل كثيرة ومتغيرات متنوعة توقع الفرد والمجتمع فى الدولة أحيانا وعلى صعيد العالم أحيانا أخرى ، وهو صاحب حق مشترك فى هدف الحياة الاقتصادى وأمنها ، ضحية سهلة للتفاوت الشديد فى مستويات الطلب واتجاهاته ، لحساب الاستهلاك .

وصحيح أن هناك حسابات ومواصفات ، تجسد حد المستوى العـادى للطلب لحساب الاستهلاك . ولكن الصحيح أيضا أن هناك دواعى ومبررات وانحرافات ، تجسد حد المستوى الأدنى للطلب وحد المستوى الأعلى للطلب . ومن ثم يكون التفاوت فى المستويات والتفاوت فى الاتجاهات وفى السلوك ، فى الاطار الواسع لمجالات الاستهلاك . وينتهك هذا التفاوت غير المنضبط والمتغير بين مستويات الاستهلاك واتجاهاته الأمن الاقتصادى للفرد وللمجتمع . بل قل أنه هو التفـــاوت المخيف أحيانا ، الذى يبث الخوف على المصـــير الاقتصادى ، أو الذى يهدده تهديدا خطيرا أحيانا أخرى .

وهذا معناه أن موجبات اتساع مجالات الطلب لحساب الاستهلاك ، التى تنصاع لفعل المتغيرات حسب حاجـــة العصر وهى التى تتلاعب بكم وكيف

واتجاهات الطلب، من فرد الى فرد آخر ومن مكان الى مكان آخر ، تفرض وتبرر هذا التفاوت في مستويات واتجاهات الاستهلاك . وهي لا تسكت أو تقف عند هذا الحد ، بل قل انها تجسد هذا التفاوت وترسخ مغزاه وتؤكد نتائجه السلبية والايجابية ، من خلال التباين بين مستويات المعيشة ، الكفاف والكفاية والرفاهية ، وعدم ثبات حدودها عند حد معين معلوم . وعندئذ ينبغي أن ندرك أن قبضة اليد القوية التي تستوجب اتساع مجالات الاستهلاك من غير حدود ، هي نفسها القبضة القوية التي تفرض التفاوت بين مستويات الاستهلاك واتجاهاتها من غير عناية .

واذا كانت المتغيرات التي تسفر عنها حركة الحياة حسب حاجة العصر، ويوظفها المبرر الحضاري ، هي التي تحفز النظام الاقتصادي لكي يهيمن على الانتاج ولكي يسيطر على كمه ونوعه ، ولكي يتحكم في العرض وفي موجبات اتساع مجالات الطلب ويغري ويحرض على التمادي فيه من غير تحفظ ، فان هذه الهيمنة هي التي تبيح وتستبيح فرض وترسيخ التفاوت بين مستويات الاستهلاك واتجاهاته التي لا تتحفظ . ولماذا وكيف ومتى يبحث النظام عن التحفظ ؟ والهيمنة هي وسيلته لضبط حركة الاقتصاد ولانضباط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . ولكن هل تصلح هذه الوسيلة (الهيمنة) بالفعل وحدها ، لبلوغ هذه الغاية وتحقيق الهدف ؟ وكبح جماح هذا التفاوت واتجاهاته ؟

وصحيح أن النظرية في النظام الاقتصادي ، تقول وتوضح وتؤكد على وجوب وحتمية المحافظة على العلاقة المتوازنة على درب الصواب الاقتصادي ، من خلال الهيمنة الفعلية على الانتاج في جانب ، وعلى الاستهلاك في جانب آخر . ولكن الصحيح أيضا أن التطبيق المعلن والمعمول به ، يخترق هذه القاعدة ولا يطاوع النظرية ، دائما ويتمرد عليها . وهو لا يطاوع النظرية أحيانا ، لأنه لا يريد بالفعل من أجل هدف غير متجرد من الشبهة أو الغرض. وهو لا يطاوع النظرية أحيانا أخرى لأنه لا يستطيع أن يفعل بعد انحيازه في العلن أو في السر ، لحساب هذا الغرض .

وهذا معناه أن النظام الاقتصادي يسيء في تطبيق وتوظيف الهيمنة . بل قل انه يتعمد الاساءة الاقتصادية بموجب هذه الهيمنة التي يضللها الغرض . ويبدو وكأنه يضبط حركة الاقتصاد من خلال الهيمنة على الاستهلاك وتفاوت مستوياته واتجاهاته ، لحساب الانتاج . بمعنى أن النظام يهيمن على

الانتاج وينحاز اليه ويعمل لحسابه . وتصبح قبضة النظام هى قبضة الانتاج الذى يهيمن ويسيطر ويبطش بالاستهلاك .

والخروج على طاعة النظام أو التمرد على القاعدة ، هو الذى يسىء توظيف المبرر الحضارى والاستجابة لحاجة العصر . ويعمل المبرر الحضارى وفى معيته المتغيرات التى تجاوب حاجة العصر لكى تتسع مجالات الاســتهلاك ويغرق ويستغرق فيها الطلب ، ولكى تتفاوت مستويات الاســتهلاك لكى تتفرق وتفترق ورائها اتجاهات الطلب . وتفلح هذه الاساءة فى نهــاية المطاف فى تحقيق الهدف والهيمنة أو التسلط على الاستهلاك ، لحساب الانتــاج . ولا يجسد هذا الهــدف شيء غير تكبيل ارادة الاستهلاك وتمادى الانتــاج فى ابتزازه .

والخروج على طاعة النظام الاقتصادى أو التمرد على قاعدته الاقتصادية ، هو الذى يطعن البناء الاقتصادى فى الصميم . ومع ذلك فهو أيضــا الذى يفسر معنى ومغزى تباين أهداف الهيمنة على الانتاج والهيمنة على الاستهلاك من مكان الى مكان آخر ، ومن واقع اجتماعى الى واقع اجتماعى آخر ، ومن عصر الى عصر آخر . وقطعا هناك فرق وأكثر من فرق بين هيمنــة تنحاز للانتاج وتنتصر له وبه على حساب الاستهلاك ، وهيمنة تكبل ارادة الاستهلاك وتغرر به وتغريه ، وتزين له الخطأ لحساب الانتاج .

وتباين مستويات وأهداف هذه الهيمنة ، وهى تتشكل على هذا النحو المرن أو الفضفاض الخارج على طاعة النظام الاقتصادى ، هو الذى يجسد أو يبلور أهم العوامل والمتغــيرات التى تصطنع أو تستوجب التفاوت بــين مستويات الاستهلاك . بل قل انها فى اطار هذا التفاوت ، هى التى تؤثر فى اتجاهات هذ التفاوت الصحيحة وغير الصحيحة ، وفى نوعيات السلوك الاستهلاكى الرشيد وغير الرشيد .

وهذا معناه أن التفتح الحضارى المتنور والتغير الاجتمـاعى المستنير ، والتطور الاقتصادى المنتظم ، فى ظل اتجاهات الثورة الصناعية الى ما هــو أفضل لحساب الحياة أمنا ومصيرا ، هو الذى أباح تجاوز أو اختراق القواعد الاقتصادية والخروج على طاعة النظام الاقتصادى . وهو أيضا الذى لا يبيح هذا الاختراق أو التجاوز أو الخروج على طاعة النظام الاقتصــادى . وفى الحالتين التى تجيز أو التى لا تجيز ، ينطلق هــذا التفاوت فى مستويات الاستهلاك واتجاهاته .

كل التبرير الصحيح ، وهى تربط بين مستويات الانتاج ومستويات الاستهلاك فى المكان والزمان حسب حاجة وظروف العصر ·

وما من شك فى أن عوامل طبيعية وبشرية ، ومصالحة مناسبة لحاجة العصر ينتصر بموجبها التعايش فى المكان ، هى التى تضبط وتنظم وتحكم عمليات الانتاج وتسيطر عليه وتحدد مستواه · وهذه العوامل هى بذاتها التى تصطنع المبررات وضوابط التفاوت بين مستويات الاستهلاك فى اطار المصالحة المناسبة لحاجة العصر وروح التعايش فى المكان · وهى أيضا التى تسعف وتكفل التوازن الذى يضبط العلاقة على أفضل ما تكون فى العصر ، بين الانتاج ومستوياته والاستهلاك ومستوياته · ومن خلال انضباط هذه العلاقة المنطقية من وجهة النظر الاقتصادية ، تنضبط مستويات المعيشة فى العصر وتستشعر الأمان فى المكان ·

ولا غرابة أبدا ، فى أن يحكم الانتاج واتجاهاته ومستوياته فى المكان والعصر المعين ، وأن يحكم الاستهلاك واتجاهاته ومستوياته فى نفس المكان والعصر المعين ، ضوابط طبيعية وبشرية ، تفرضها خصائص المكان واجتهاد الناس المناسب لحاجة العصر الذى يضع حدود المصالحة للتعايش المنتصر فى المكان والزمان · ولا وجه للغرابة أبدا ، فى أن تتفاوت هذه الضوابط وصيغ المصالحة من عصر الى عصر آخر فى المكان عينه ، حتى يبرر هذا التفاوت بل يستوجب التفاوت الواضح بين مستويات الاستهلاك ومستويات الانتاج من عصر الى عصر آخر · ولكن الغريب بالفعل هو افتقاد التوازن فتختل العلاقة بين هذه المستويات فى المكان فى عصر معين ، وأن يكون التوازن فى هذا التفاوت فتنضبط هذه العلاقة فى نفس العصر فى مكان آخر ·

واذا كانت العلاقة المنطقية التى تربط بين مستويات الانتاج ومستويات الاستهلاك ، فى المكان والزمان ، هى التى تضبط وتنظم وتضع حدود مستوى المعيشة فى العصر ، فان أى تغير أو خلل فى هذه العلاقة ، يؤثر بالضرورة على مستوى المعيشة ، فى هذا العصر · ومن ثم ندرك أن عوامل التغير فى مستويات الانتاج ، وفى مستويات الاستهلاك ، من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ، هى عوامل تغير وتأثير على مستوى المعيشة وحدوده ، على مستوى المكان ، وعلى مدى الزمان ·

وهكذا يعبر مستوى المعيشة ، ثباته أو تغيره ، فى المكان والزمان ، عن مبلغ انضباط أو عدم انضباط العلاقة بين مستويات الانتاج ومستويات

واجتماعيا · وفى اطار هذا التوازن تبدو هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك منطقية وسليمة ولها كل التبرير الصحيح وهى تربط بين مستويات الانتاج ومستويات الاستهلاك ، فى المكان والزمان ·

وما من شك فى أن عوامل طبيعية وبشرية ومصالحة ينتصر بموجبهـا التعايش فى المكان ، هى التى تضبط وتنظم وتحكم عمليات الانتاج وتسيطر عليه وتحدد مستواه · وهـذه العوامل هى بذاتها التى تصطنع مبررات وضوابط التفاوت بين مستويات الاستهلاك فى اطار المصالحة وروح التعايش فى المكان · وهى التى تسعف وتكفل التوازن الذى يضبط العلاقة عـلى أفضل ما تكون ، بين الانتاج ومستوياته والاستهلاك ومستوياته · ومن خلال انضباط هذه العلاقة المنطقيه من وجهة النظر الاقتصادية ، تنضبط مستويات المعيشة وتستشعر الأمان فى المكان ·

ولا غرابة أبدا ، فى أن يحكم الانتاج واتجاهاته ومستوياته فى المكان المعين ، وأن يحكم الاستهلاك واتجاهاته ومستوياته فى نفس المكان ، ضوابط طبيعية وبشرية فى وقت واحد ، تفرضها خصائص المكان واجتهاد الناس الذى يضع حدود المصالحة للتعايش المنتصر فى المكان والزمان · ولا وجـه للغرابة أيضـا أن تتفاوت صيغ المصالحة ويتفاوت بموجبـه التفاوت فى الضوابط من مكان الى مكان آخر ، حتى يبرر هذا التفاوت ويستوجب تفاوتا ملحوظا فى مستويات الانتاج ومستويات الاستهلاك من مكان الى مكان آخر · ولكن الغريب بالفعل هو افتقاد التوازن فى هذا التفاوت فتختل العلاقة بين مستويات الانتاج والاستهلاك فى مكان معين ، وأن يكون التوازن فى هـذا التفاوت ، فتنضبط هذه العلاقة فى مكان آخر ·

وفى عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية تصور واضح لموجبات التفاوت بين مستويات الانتاج واتجاهاته فى المكان ، من عصر الى عصر آخر · وهـذا التفاوت له دائما ما يبرره · وفى عين الرؤية الجغرافية ، تصور واضح أيضا لموجبات التفاوت بين مستويات الاستهلاك واتجاهاته فى المكان من عصر الى عصر آخر · وهذا التفاوت أيضا له بالفعل ما يبرره · وهذا التفاوت المتغير من عصر الى عصر آخر فى مستويات الانتـاج الذى له ما يبرره فى المكان والزمان ، هو الذى يفسر التفاوت المتغير من عصر الى عصر آخر فى مستويات الاستهلاك الذى له ما يبرره فى المكان والزمان · والتوازن بينهما فى اطار العصر ، هو الذى يبرر معناه ومغزاه وجدواه اقتصاديا واجتماعيا · وفى اطار هذا التوازن تبدو العلاقة بين الانتاج والاستهلاك منطقية وسليمة ولها

واجتماعيا • وفى اطار هذا التوازن تبدو هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك منطقية وسليمة ولها كل التبرير الصحيح وهى تربط بين مستويات الانتاج ومستويات الاستهلاك ، فى المكان والزمان

وما من شك فى أن عوامل طبيعية وبشرية ومصالحة ينتصر بموجبها التعايش فى المكان ، هى التى تضبط وتنظم وتحكم عمليات الانتاج وتسيطر عليه وتحدد مستواه • وهـــذه العوامل هى بذاتها التى تصطنع مبررات وضوابط التفاوت بين مستويات الاستهلاك فى اطار المصالحة وروح التعايش فى المكان • وهى التى تسعف وتكفل التوازن الذى يضبط العلاقة عـــلى أفضل ما تكون ، بين الانتاج ومستوياته والاستهلاك ومستوياته • ومن خلال انضباط هذه العلاقة المنطقيه من وجهة النظر الاقتصادية ، تنضبط مستويات المعيشة وتستشعر الأمان فى المكان •

ولا غرابة أبدا ، فى أن يحكم الانتاج واتجاهاته ومستوياته فى المكان المعين ، وأن يحكم الاستهلاك واتجاهاته ومستوياته فى نفس المكان ، ضوابط طبيعية وبشرية فى وقت واحد ، تفرضها خصائص المكان واجتهاد الناس الذى يضع حدود المصالحة للتعايش المنتصر فى المكان والزمان • ولا وجـــه للغرابة أيضـــا أن تتفاوت صيغ المصالحة ويتفاوت بموجبـــه التفـاوت فى الضوابط من مكان الى مكان آخر ، حتى يبرر هذا التفاوت ويستوجب تفاوتا ملحوظا فى مستويات الانتاج ومستويات الاستهلاك من مكان الى مكان آخر • ولكن الغريب بالفعل هو افتقاد التوازن فى هذا التفاوت فتختل العلاقة بين مستويات الانتاج والاستهلاك فى مكان معين ، وأن يكون التوازن فى هـــذا التفاوت ، فتنضبط هذه العلاقة فى مكان آخر •

وفى عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية تصور واضح لموجبات التفاوت بين مستويات الانتاج واتجاهاته فى المكان ، من عصر إلى عصر آخر • وهـذا التفاوت له دائما ما يبرره • وفى عين الرؤية الجغرافية ، تصور واضح أيضا لموجبات التفاوت بين مستويات الاستهلاك واتجاهاته فى المكان من عصر الى عصر آخر • وهذا التفاوت أيضا له بالفعل ما يبرره • وهذا التفاوت المتغير من عصر الى عصر آخر فى مستويات الانتـــاج الذى له ما يبرره فى المكان والزمان ، هو الذى يفسر التفاوت المتغير من عصر الى عصر آخر فى مستويات الاستهلاك الذى له ما يبرره فى المكان والزمان • والتوازن بينهما فى اطار العصر ، هو الذى يبرر معناه ومغزاه وجدواه اقتصاديا واجتماعيا • وفى اطار هذا التوازن تبدو العلاقة بين الانتاج والاستهلاك منطقية وسليمة ولها

الاستهلاك . وصحيح أن الجانب الظاهر أو المرئى من استطلاع مستوى المعيشة وتقويمه ، يجسد الطلب لحساب الاستهلاك . وصحيح أن تجسيد الطلب والحصول عليه في المكان ، يكشف عن جوهر العلاقة المباشرة بين مستوى المعيشة والاستهلاك . ولكن الصحيح أيضا أن هناك علاقة غير مباشرة ، بين مستوى المعيشة فى المكان ، والانتاج الذى يلبى حاجة الطلب من كل مكان . ومن ثم لا ينبغى حساب مستوى المعيشة وتقويمه فى المكان والزمان ، الا فى ضوء العلاقة بين مستويات الاستهلاك ومستويات الانتاج وهى منضبطة أو وهى غير منضبطة .

ونحن على يقين بأن الاستهلاك يطلب في المكان ، وأن الانتاج يجاوب من كل مكان ، وبأن الانتاج يعطى فى المكان وأن الاستهلاك يأخذ من كل مكان . ومن خلال العلاقة بين الطلب والاستجابه ، أو بين الأخذ والعطاء ، نفهم جيدا معنى ومغزى وجدوى تقويم مستوى المعيشة فى العصر المعين وكل عصر ، بموجب هذه العلاقة . وصحيح أن هناك تفاوت فى الطلب لحساب الاستهلاك من فرد لآخر ، وأن هناك تفاوت فى الاستجابة من الانتاج لهذا الطلب . ولكن الصحيح أيضا أن لا شىء يدعم مستوى المعيشة لكل فرد حتى لا يتخبط ، سوى انضباط هذا التفاوت على مستوى الفرد .

ونحن على يقين أيضا ، بأن المعدلات التى تلبى حاجة الطلب فى المكان والزمان ، تتفاوت من فرد الى فرد آخر . ولكن لا يبرر هذا التفاوت فقط مجرد حساب القدرة الذاتية على الانفاق من أجل الحصول على الطلب لحساب الاستهلاك . بل يجب أن نشرك فى هذا التبرير أيضا فعل المتغيرات التى يوظفها المبرر الحضارى فى العصر وكل عصر ، فى توجيه الطلب وفى تحديد كمه وكيفه ، واستشعار مبلغ الحاجة الفعلية اليه . وهذا التحديد وهذا الاستشعار هو الذى يصنف لحساب كل فرد الحاجات والسلع فى قوائم الضروريات والميسرات والكماليات ، فى اطار التفاوت بين الأفراد فى مستويات الاستهلاك وعلاقته غير المباشرة بمستويات الانتاج .

وهذا التصنيف يتغير من فرد الى فرد آخر ومن عصر الى عصر آخر ، ومن مكان الى مكان آخر . وهو أيضا الذى تتحدد بموجبه الفواصل ، بين كم وكيف الطلب لحساب الاستهلاك حسب مستوى المعيشة للفرد فى المكان والزمان . وهناك فرق حقيقى ، بين كم وكيف الطلب لحساب مستوى المعيشة ، عند حد الكفاف وعند حد الكفاية ، وعند حد الرفاهية . بل يفسر هذا التصنيف معنى ومغزى وموجبات المرونة التى تتغير بموجبها الحدود بين

مستويات المعيشة للأفراد صعودا وهبوطا ، من عصر الى عصر ومن مكان الى مكان آخر • كما يفسر أيضا معنى ومغزى وموجبات المرونة التى يتغير بموجبها حد مستوى المعيشة صعودا أو هبوطا من فرد الى فرد آخر فى المكان والزمان •

وهذا التصنيف الذى لا يكف عن التغير ، هو أيضا الذى تتحدد بموجبه العلاقة بين معدلات العرض ومعدلات الطلب فى اطار العلاقة المنضبطة أو غير المنضبطة بين الانتاج والاستهلاك • وهناك فرق كبير بين الطلب الجائر والطلب الرشيد والطلب المقتر ، عندما تكون العلاقة منضبطة أو عندما تكون العلاقة غير منضبطة • بل يفسر هذا التصنيف أيضا معنى ومغزى وموجبات المرونة التى تتغير بموجبها أنماط الطلب الفردى لحساب الاستهلاك ومستوياته المتفاوتة ، ومن عصر الى عصر آخر ومن مكان الى مكان آخر • كما يفسر أيضا معنى ومغزى وموجبات المرونة التى يتغير بموجبها نمط هذا الطلب وسلوكه من فرد الى فرد آخر •

وهكذا ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، كيف يبيح هذا التفاوت فى مستويات الاستهلاك اباحة مطلقة فعل المبرر الحضارى وفى معيته المتغيرات المتباينة من عصر الى عصر ، حتى يؤثر سلبا وايجابا فى تغير هذه المستويات فى المكان • وما من شك فى أن فعل هذه المتغيرات فى المكان والزمان ، يلعب دورا مباشرا ومؤثرا فى صياغة موجبات واتجاهات هذا التفاوت فى مستويات الاستهلاك ، على مستوى الجماعة وعلى مستوى الفرد • واتجاهات هذا التفاوت المتغير ، هى التى تتلاعب بمستوى معيشة الفرد ، ومستوى معيشة كل الأفراد فى الجماعة •

وتطلق المتغيرات عنان التفاوت فى مستويات الاستهلاك وتترك له الحبل على الغارب أحيانا ، وتؤثر على الطلب تأثيرا رديئا فلا يلتزم ، ويجور • بل قل ان الاستهلاك يتمادى ويتهور فى الطلب ، الى حد انهاك الانتاج وانتهاك الاتزان الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك • وتضبط هذه المتغيرات التفاوت فى مستويات الاستهلاك وتمسك بزمامه أحيانا أخرى ، وتؤثر على الطلب تأثيرا حسنا فيلتزم ولا يجور • ويصل التزام الاستهلاك فى الطلب الى حد الانصياع وتكبيل الارادة ، وصيانة الاتزان الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك •

وبعد ، هذه هى قوة فعل المتغيرات التى تؤثر على الطلب ، فى اطار

تفاوت مستويات الاســـتهلاك من عصر الى عصر آخر ، ومن مكان الى مكان آخر • وبموجب اتجاه هذا الفعل الذى يجسد المبرر الحضارى المناسب لحاجة العصر فى المـكان المعين ، يختلف التأثير على الطلب واتجاهاته لحســاب الاستهلاك ، فى المكان والزمان •

وقد يطاوع الطلب المتغيرات تحت ستار المبرر الحضارى غـير المناسب للفرد فى المكان والزمان ، فتحفز شهوة الاستهلاك وتترك له الحبل عـلى الغارب • وهذا خطر حقيقى وانحراف عن الخط الاقتصادى السليم • وقـد يطاوع الطلب المبرر الحضارى المنـاسب الذى يضبط المتغيرات فى المكان والزمان ، ويكبل ارادة الاســتهلاك ، ويوقعه فى شىء قليـل أو كثير من الحرمان • وهذا خطر حقيقى آخر وانحراف عن الخط الاقتصادى السليم • وليس من مصلحة الاتزان الاقتصادى فى شىء ، أن يكون التسيب فى الطلب لحساب الاستهلاك من غير رادع ، أو أن يكون التقيد فى الطلب لحســاب الاستهلاك بكل رادع •

وتلاعب المتغيرات بالمبرر الحضارى لتوظيفه أو لتأثير فعله ، قوة التأثير فى الاتجاه الحسن أو فى الاتجاه غير الحسن ، له عواقب وخيمة • بل قل انها العواقب التى تسىء الى التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك • كمـا تسىء أيضا الى مستوى المعيشة • وهذا التلاعب فى قوة فعـل وتأثير المبرر الحضارى الذى يطاوع المتغيرات ، هـو الذى يصطنع ويبرر التفـاوت فى مستويات الاستهلاك واتجاهاته • وهو أيضا الذى يؤدى بالضرورة الى تعقيد أوضاع الاستهلاك •

تعقيد أوضاع الاستهلاك :

يمثل تعقيد أوضاع الاستهلاك قضية الاحتمـال المؤكد الذى يضلل الاستهلاك ويسوقه الى الخطأ الاقتصادى • ويقع المستهلك المتفرد فى غياهب هذا التعقيد • كمـا تقع فى هذا التعقيد أيضا جماعة المستهلكين • وما من شك فى أن اتساع مجالات الاستهلاك وهى محصلة التفتح الحضارى والتغير الاقتصادى الذى يطاوعه ، وأن التفاوت فى مستويات الاستهلاك وهو محصلة المبرر الحضارى وفعل المتغيرات التى تطوعه ، يكون مسئولا بشكل أو بآخر ، عن قضية تعقيد أوضاع الاستهلاك ، فى كل عصر وفى كل مكان •

وتتمثل هذه المسئولية المباشرة أحيانا وغير المباشرة أحيانا أخرى ، فى صياغة أو اصطناع أسباب ودواعى هذا التعقيد فى المكان والزمان • كمـا

تتمثل هذه المسئولية أيضا فى تصعيد وتوالى هذا التعقد من عصر الى عصر آخر • والتعقيد يشمل التعقيد فى المحتوى وفى المفهوم • كما يشمل التعقيد فى الممارسة والأسلوب •

وهذا معناه أن اتساع مجالات الاستهلاك الذى يتسبب فى أكبر قدر من التفاوت فى مستويات الاستهلاك واتجاهاته ، وهو فى قبضة المبرر الحضارى واستجابته لفعل المتغيرات ، يوقع الاستهلاك وأوضاعه فى المكان والزمان ، فى تعقيد شديد•ويزج هذا التعقيد بطلب الفرد لحساب الاستهلاك وهو متفرد أو وهو شريك فى المجتمع ، فى خطايا وسوءات وعواقب السلوك الذى يؤدى اليه هذا التعقيد فى اطار حاجة العصر • بل قل ان هذا التعقيد الذى يؤثر على سلوك الاستهلاك ، فى اطار التعامل المناسب لحاجة العصر ، يكون خطرا • وهو خطر مباشر على أمن ومصير الحياة الاقتصادى والاجتماعى والسياسى • وهو خطر غير مباشر على موجبات سيادة الحضور الانسانى على الأرض •

واذا كان اتساع مجالات الاستهلاك أمر ، يتأتى من غير حدود منضبطة، تحدد الكم أو النوع الذى تمتد اليه أيادى الطلب لحساب الاستهلاك لأنه يريد ، ولا ينبغى أن يتنازل عن الطلب أو عن الحصول عليه فهذا أمر متوقع ولا غبار عليه • وفى اطار هذا التوقع ، يطاوع الطلب لحساب الاستهلاك المبرر الحضارى والمتغيرات المعاصرة ونمط توظيفها الرشيد أو غير الرشيد وتطوعه • وعندئذ يستعصى عليه الرفض أو الامتناع ويخطو الخطوة الأولى فى اتجاه التعقيد •

واذا كان تفاوت مستويات الاستهلاك واتجاهاته أمر ، يتأتى من غير توقف عند مستوى معين ترضى عنه وتقبل به أيادى الطلب لحساب الاستهلاك، لأنه يتطلع ، ولا ينبغى أن يمنعه مانع عن الطلب والحصول عليه ، فهذا أمر متوقع ولا حيلة له فيه • وفى اطار هذا التوقع ، يطاوع الطلب لحساب الاستهلاك التغير الذى يستحدث المبرر الحضارى المعاصر ويحرص عليه سواء كان فى الاتجاه الرشيد أو غير الرشيد ويطوعه • وعندئذ يحلو أو يزين المبرر الحضارى له أن يفعل ، ويخطو الخطوة الثانية فى اتجاه التعقيد •

ثم تكون الخطوة الأخيرة التى لا يتوقعها الطلب لحساب الاستهلاك • وبموجب هذا التطويع الذى يستجيب له الاستهلاك ينزلق الطلب • بل قل أنه ينكب على وجهه فى خطايا تعقيد أوضاع الاستهلاك• وهذا هو ما لا تراجع

فيه أو معزول عنه ، بل ربما تمادى الانزلاق والهبوط فى هاوية الخطأ الاقتصادى .

ووقوع الطلب لحساب الاستهلاك فى قبضة هذا التعقيد ، هو عين الخطر الحقيقى على أوضاع الاستهلاك على كل المستويات . ومن شأن هذا الخطر أن يتفاقم أو أن تتصاعد عواقبه الوخيمة . وتتضرر بموجبه مصلحة الانسان وحاجته الى الطلب ، لأن موجبات التعقيد لا تكف وعواقبه الوخيمة لا تنتهى . بمعنى أن موجبات هذا التعقيد فى أوضاع الاستهلاك وعواقبه ، تزج بالطلب وحاجة الاستهلاك خطوة وراء خطوة ، الى حد الاستغراق فى خطيئة الانحراف عن الصواب الاقتصادى .

وكأن المضى على الدرب الحضارى ، والأخذ بأساليب الحضارة المتطورة من عصر الى عصر آخر ، والاستماع الى صوت المبرر الحضارى والانصياع لفعل المتغيرات وتوظيفها الردىء غير المتجرد ، يحافظ على أو يبقى على هذا التعقيد فى أوضاع الاستهلاك . بل قل انه ينمى ويصعد ويطور موجبات هذا التعقيد دائما . ولا تستطيع الضوابط أن تجمد هذا التعقيد أو أن تحل عقدته المستعصية ، لأنه مرتبط بالتعقيد الحضارى بالدرجة الأولى . وكل ما تستطيع الضوابط أن تفعله ، هو تنظيم وضبط وتخفيف حدة التمادى أو الانزلاق فى متاعب هذا التعقيد وخطاياه ، أو امتصاص صدماته :

وبصرف النظر عن مبررات أو موجبات هذا التعقيد فى أوضاع الاستهلاك ومبلغ ارتباطه بالتعقيد الحضارى ، وبصرف النظر عن مبررات أو موجبات التعقيد فى حساب المنفعة الحدية لأوضاع الاستهلاك فى اطار هذا التعقيد ، تبدو مسئولية الثورة الصناعية فى أوروبا فى عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية غاية فى الوضوح . بل قل أن كل دواعى التغير الاقتصادى التى أسفرت عنها هذه الثورة الاقتصادية ، هى التى تضخم وتبالغ فى هذا التعقيد . وهى التى توقع أوضاع الاستهلاك فى متاعب هذا التعقيد وخطاياه .

وما من شك فى أن دواعى التغير الاقتصادى ، هى التى زينت ومازالت تزين للنظام الاقتصادى الرأسمالى الذى يحرس ويبصر حركة الاقتصاد روح التهاون وعدم الاكتراث بتعقيد أوضاع الاستهلاك . بل قل انها هى هى التى حفزته وما زالت تحفزه ، لكى يوظف المتغيرات ، فى ظل المبرر الحضارى وحاجة العصر توظيفا رديئا وغير متجرد يغرر بالطلب . ولا سبيل الى تبرئة

النظام من هـــذا التهاون أو من هذا التغرير المثير . بل قل أن هـــذا هو التهاون والتغرير الذى يوقع الاستهلاك فى براثن التعقيد وفى خطاياه .

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى من خلال تهاون النظام الاقتصادى فى العناية بالاستهلاك وأوضاعه ، أو من خلال استخفاف النظام الاقتصـادى بالعلاقة والتوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك أخطر دواعى التعقيـد وعواقبه . بل ينطلق الانتاج انطلاقة من يستخف بالاســتهلاك ويستهويه ويغرر به ويبتزه . وتبقى باستمرار كل المبررات والموجبـــات التى تنمى معدلات التعقيد فى أوضاع الاستهلاك والمستهلكين . وفى مقابل هذا التعقيد فى أوضاع الاستهلاك وتصاعده يتفاقم التعقيد فى أوضـــاع الانتاج حتى يصبح مسعورا ولا شىء يحافظ على الاستهلاك من براثنه .

هذا ، وتبدو أى محاولة جادة لتدارك الموقف أو للعناية بالعلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، فى اطار هذا التعقيد صعبة الى حد كبير . ولا يكون فى وسع النظام الاقتصادى وضوابطه ، أن يسيطر وأن يستعيد السيطرة على هذه الأوضاع . وما من شك فى أن مثل هـــذه المحاولات ، تستوجب مراعاة هذا التعقيد الذى يتردى فيـــه التعامل بين العرض والطلب وحـل عقدته ، حتى تفلح فى السيطرة على هذه العلاقة وتدارك أوضاع الاستهلاك المتردية ، فى متاعب وخطايا التعقيد فى أوضاع الاستهلاك .

وهكذا يفهم الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيـــدا لماذا وكيف تكون التحولات الحضارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مسئولة عن توالى التغير فى مجالات الاستهلاك ومستوياته وأوضاعه من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر . كما يفهم أيضا ، لماذا وكيف يفتح هذا التغـير المتوالى الباب على مصراعيه ، لفعل المبرر الحضـــارى وتوظيف المتغـــيرات الرشيد أو غير الرشيد ، حتى يتأتى الاتساع والتفاوت والتعقيد فى مسألة الاستهلاك . وبموجب هذا كله ، يتأثر ويتفاقم التعامل غـــير السوى بين العرض والطلب .

وتظهر عندئذ الضرورة أو الحاجة الحقيقية التى ينبغى أن يصطنع من أجلها النظام الاقتصادى ، الضوابط التى تضبط وتنظم وتحكم هذا التعامل . ويؤثر هذا الضبط بالضرورة فى كنه وجدوى العلاقة التى تحرس التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاســـتهلاك . ومن ثم يجب أن يكتسب النظـام الاقتصادى نفسه مرونة التغير الأنسب ، حتى يتسنى له أن يجارى أو يلاحق

التغير في المكان والزمان ويعرف كيف يضبط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك الضبط الأنسب من غير انحياز لأى من الطرفين ٠

* * *

وبعد ، كم تلاعبت القبضة التى تهيمن اعتبارا من الثورة الصناعية على موجبات العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وتتلاعب فى اطار اتساع مجالات الاستهلاك وتفاوت مستوياته وتعقيد أوضاعه ٠ وكم فرطت وتفرط في هذه العلاقة تحت سمع وبصر النظام الاقتصادى المنحاز علنا الى صف الانتاج ٠ وكم أساءت وتسىء هذه القبضة المغرضة ، بموجب هذا التفريط وكم وظفت وتوظف المتغيرات بدعوى وتحت شعار المبرر الحضارى وحاجة العصر ، توظيفا رديئا وغير متجرد ، لغير مصلحة الاستهلاك والمستهلكين ٠ وكان الهدف وما زال ملوثا بكل دواعى الخطأ الاقتصادى ٠ ويجنى الانتاج فى غيبة الضبط الاقتصادى الصحيح ، ثمرات استنزاف وابتزاز التعقيد فى أوضاع الاستهلاك الذى ينكب فيه الطلب ٠

وكم تضررت وتتضرر مصلحة المستهلك الفرد والجماعة على حد سواء ، بموجب هذا الاستنزاف أحيانا أو بموجب هذا الابتزاز أحيانا أخرى ٠ ويتقن الانتاج امتصاص دماء الطلب لحساب الاستهلاك الذى يضل أو ينحرف ٠ بل هو يتقن ويجيد توظيف المتغيرات التى تسيطر على المبرر الحضارى وتضلله فيضلل بدوره اتجاهات وسلوك الطلب ، حتى يجور أو يتهور لحساب الاستهلاك غير الاقتصادى ٠

ومن خلال هذا الاستنزاف أو هذا الابتزاز ، يتلاعب الانتاج بمصير الانسان الاقتصادى ٠ ويضع الطلب الجائر أو المتهور أو المنحرف فى قبضة المتغيرات فى كل عصر وفى كل مكان ، ويكبل ارادة الاستهلاك وحريته ، لحساب العرض ٠ ولا يكاد يعبأ الانتاج بشىء غير الايقاع بالطلب فى شهوة الاستهلاك ، أو غير استدراجه لكى يبتزه العرض فى السر والعلن ٠

الفصل الخامس

الإستهلاك بين الطلب والانحراف

- الاستهلاك طلب متغير
- الرؤية الجغرافية للاستهلاك والطلب المتغير
- موجبات الطلب المتغير والمتنوع (عمومية وخصوصية)
- الانتاج وتوفير السلع ـ تصنيف السلع
- الانتاج وتطويع أو تحريض الطلب
- الموجبات الخصوصية وتطويع الاختيار
- المتغيرات ودوافع الموجبات الخصوصية المتغيرة
- موجبات الطلب وسلوك الاستهلاك
- الاختيار وانحراف الاستهلاك
- الرؤية الجغرافية لانحراف السلوك الاستهلاكى

الفصل الخامس

الاســـتهلاك
بين الطلب ، والانحراف

الاستهلاك طلب متغير

بعد هذه الرحلة الطويلة التى يتابع الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى فيها ظاهرة الاستهلاك ، يؤكد على انها ظاهرة بشرية فى المقام الأول لانهــا تدوم دوام الحياة • ثم يؤكد على أنها ظاهرة اقتصاديه فى المقام التالى على أساس العلاقة الوطيدة بينها وبين الانتاج • ويكون الطلب والحصول عليه وحيازته واستخدامه والانتفاع به لحساب الاستهلاك ، ولا شيء غير هذا الهدف •

والطلب ، فى عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، وهى تتقصى المعنى والمفهوم الذى يعبر عنه أو الذى يستهدفه هو - فى ذاته - جوهر الهــدف الاقتصادى للاستهلاك • ومن ثم ينبغى أن نؤكد على الحقائق الجوهرية التالية:

أولا : أن الاستهلاك تعود فطرى على الطلب ، وأن الطلب يطاوع هــذا التعود • ولكن الذى لا شك فيه هو أن المضى على درب الحضارة والاستماع الى المبرز الحضارى واتباع هوى النفس يطور وينمى هذا التعود الفطرى • وقد يوقع به أحيانا فى الخطأ الاقتصادى •

ثانيا : أن الاستماع الى المبرز الحضارى وفى معيته المتغـــيرات الذى يطاوع هوى النفس فى اطار حاجة العصر ، أو تطلع هوى النفس الى حاجة العصر ، والبحث عن المبرز الحضارى والمتغيرات التى تحرض وتغرى وتحض على الطلب ، تبقى على هذا الطلب لحساب الاستهلاك فى المكان متغيرا من عصر الى عصر آخر •

ثالثا : أن اتجاهات وسلوك الاستهلاك فى اطار هذا التغير من مكان الى مكان آخر أو من عصر الى عصر آخر ، ومن فرد الى فرد آخر ، تبـــدو متغيرة • ولا حكم نحكم بموجبه على الاتجاهات والسلوك الاستهلاكى ولا تمييز بين الاســـتهلاك على درب الصواب الاقتصـــادى أو على درب الخطأ

الاقتصادى الا من خلال العلاقة بينه وبين الانتـــاج التى تحافظ على التوازن الاقتصادى أو تنتهكه .

ولقد انهمك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى فى البحث وتقصى الحقـائق عن ظاهرة الاستهلاك ، فى اطار نقط التحول المثيرة ، على درب الحضارة . ولقد استهدف استشعار الانجازات المثمرة حضاريا واقتصاديا واجتماعيـا وسياسيا وحساب جدواها ومبلـغ تأثر الاستهلاك بها . كمـا يستهدف التعرف فى كل مرحلة من مراحل التغير الحضارى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى على المبرر الحضارى ومبلغ استماعه أو انصـياعه للمتغيرات التى ترشد الطلب أحيانا وتضلله أحيـانا أخرى . بل قل تسـتهدف الرؤية الجغرافية الاقتصادية فى اطار التغير الذى يطاوع حاجة العصر ، التعرف على ديناميكية هذا التغير ، والكيفية التى تؤثر المتغـيرات بموجبها عـلى المبرر الحضارى للطلب ، أو التى يسفر بموجبها عن اتجاهات الاستهلاك وسلوكه فى الطلب أو فى الحصول على الطلب .

وكان من الطبيعى ، أن يعرف الاجتهاد الجغرافى معنى الطلب والحصول عليه لحساب الاستهلاك . وكان من الطبيعى أيضـا أن يعرف لماذا وكيف لا يكف الطلب عن التغير من عصر الى عصر ومن مكان الى مكان آخر ومن فرد الى فرد آخر لحساب الاستهلاك . وتغير الطلب على هذه المستويات : الفرد ، والعصر والمكان ، وبكل ما يعبر عنه معنى التغير فى الكم والكيف ، يجسد الاستجابة الفورية لدواعى التغيير الحضـارى والاقتصـادى والاجتماعى والسياسى والنفسى وموجباته الملزمة أحيانا ، وموجباته الاختيارية غير الملزمة أحيانا أخرى . كما يجسد أيضا وهـذا هو المهم ، مبلغ استجابة الطلب لتبرير المبرر الحضارى ، ولفعل المتغيرات فى المكان والزمان . وقد يتقصى هوى النفس التى تحرض الطلب حتى يطاوع المتغيرات ولا يعرض عن تأثيرها ونتائجها التى يفرضها ويتطلع اليهـا ويبررها المبرر الحضارى فى المكان والزمان .

وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية . بل قل أنه هو الأهم من وجهة النظر الموضوعية . ويدعو هذا الأمر بكل العناية والاهتمـام ، الى حسن تقويم نتائج التغير والمتغيرات ، بشأن الاستهلاك ، اتجاهاته وسلوكه . كما يدعو بكل العناية والاهتمام أيضا ، الى حساب جدوى وتقويم هذه الاتجاهات والسلوكيات وكيف تتنوع ولماذا تتباين الى حـد التمييز بين اتجاهات وسلوكيات الصواب أو الخطأ الاقتصادى . بل قل انه من الأهمية بمكان أن

ينأتى حساب جدوى هذا التمييز بين سلوكيات الصواب وسلوكيات الخطأ ، ومردوده المباشر على العلاقة التى تحرس أو التى ينبغى أن تحرس التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، فى المكان والزمان ٠

ومن ثم يجب أن تطل عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، بكل الانفتاح التحليلى على ظاهرة الاستهلاك ، ولا تهملها ٠ بل يجب أن يلم المتخصص فى علم الجغرافية بالاستهلاك فى اطار رؤيته المرنة التى تجمع بين التحليل والتركيب وهى تطالع الظاهرة الجغرافية المعنية ٠ وهـذا معناه أن يفعل ما لا يفعله المتخصص فى علم الاقتصاد أو ما لا يفعله المتخصص فى علم الادارة والتسويق ٠

وعناية الجغرافى الخاصة بالطلب الذى يجسد حاجة الاستهلاك وهدفه هى على نفس مستوى عنايته الخاصة بالعرض الذى يسفر عنه الانتاج ويتطلع اليه ٠ ولأن الاستهلاك على وجه يقابل الانتاج على الوجه الآخر ، يعتنى الجغرافى بالعرض والطلب عناية متوازية ومتوازنة ٠ وهذا معناه الالتزام الحقيقى بالمنهج الجغرافى الصحيح الى أقصى حد ، ودون تمرد أو تعارض أو اعتراض أو اعراض عن كل الحقائق الموضوعية ، التى يسجلها أو يتوصل اليها أو يسفر عنها بحث واجتهاد المتخصصين فى الاقتصاد أو فى التسويق ٠

الرؤية الجغرافية للاستهلاك والطلب المتغير :

ما ينبغى أن يفعله الجغرافى بالضرورة ، هو وضع ظاهرة الاستهلاك فى موضعها الصحيح ، مقابل ظاهرة الانتاج فى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية الكلية الشاملة ٠ ويجب أن تطوع هذه الظاهرة فى اطار الخصوصية الفردية التى تطاوع حاجة العصر للتوزيع فى المكان ، على المستوى المحلى أو الاقليمى أو العالمى ٠ ويمكن الاعتماد على ظاهرة توزيع السكان وكلهم من غير استثناء يطلبون ويعيشون تجربة الاستهلاك ، وعلى متوسط دخل الفرد التى يخوض بموجبها هذه التجربة المستمرة فى الطلب لحساب الاستهلاك ، فى تطويع هذه الظاهرة الاستهلاكية للتوزيع على أى مستوى من مستويات المكان ٠

ويجب أن يطاوع هذا التوزيع على كل المستويات المحلى أو الاقليمى أو العالمى ، التفسير الذى يعلل أو يبرر بموجبه التفكير الجغرافى أمر هـذا التوزيع ٠ وما من شك فى أن العوامل الجغرافية التى تفسر توزيع وانتشار

السكان وكثافاتهم من ناحية ، والتى تفسر محصلة العمل والتعامل مع الموارد المتاحة والناتج الكلى ونصيب الفرد فيه من ناحية أخرى ، توحى أو تنبىء بالعوامل الجغرافية التى يعتمد عليها التفسير الجغرافى أو المنطق الجغرافى الذى يفسر هذا التوزيع الاستهلاكى فى المكان وعلى كل المستويات .

وعندئذ يكون الربط بين مبلغ انتشار هذه الظاهرة وشيوعها فى ربوع الأرض وانتشار ظاهرة الانتاج أمرا متاحا . بل يتاح الربط بين جدوى هذا الانتشار فى ربوع الأرض وكيف تكون العلاقة التى تتحقق بموجبها هذه الجدوى . وتنكشف قيمة توظيف النقل واستخدام الوسائل التى تسقط حاجز المسافة بين المواقع على سطح الأرض فى خدمة هذه العلاقة وتحقيق الجدوى الحقيقية لها بين الانتاج والاستهلاك .

ومن ثم يتبنى الاجتهاد الجغرافى من خلال التقويم الجغرافى لظاهرة الاستهلاك وحقيقة الممارسة لحساب هذه الظاهرة ، فى اطار الاتجاهات والسلوكيات التى تجاوب حاجة العصر . كما يتولى هذا التقويم الجغرافى دراسة نمطية هذا السلوك حتى يتكشف مبلغ الانحراف أو عدم الانحراف فى الطلب لحساب الاستهلاك . ويدور هذا التقويم فى اطار الرؤية الشاملة للعملية الاقتصادية التى تجمع بين الانتاج والاستهلاك فى التزام متبادل ومصلحة مشتركة لا ينبغى التفريط فيها اقتصاديا وحضاريا واجتماعيا . .

والرؤية الشاملة للعملية الاقتصادية ، تحمل أكثر من معنى . ويستحق كل معنى من هذه المعانى أن يكون الشغل الشاغل للتفكير الجغرافى . ويعنى هذا الشمول العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ومبلغ الصلة فى اطار المصلحة المشتركة . ويعنى أيضا شمول الناس جميعا ، وكلهم من خلال التفرد ودوافعه الذاتية ، يطلبون لحساب الاستهلاك ، وشمول بعض الناس فقط من خلال التعاون ودوافعه الخارجية والذاتية ، ينتجون انتاجا يجاوب الطلب . ويكون هذا الشمول أيضا ، على اعتبار أن الطلب لحساب الاستهلاك تعود فطرى ، وأن كل فرد من غير استثناء ، وبصرف النظر عن تفاوت الكم والكيف له الحق فى أن يطلب بموجب هذا التعود الفطرى .

وقد تعنى مسألة الشمول فى الرؤية الجغرافية أيضا — وهذا هو الأهم من أى معنى — تعقب انتشار وشيوع هذه الظاهرة من خلال انتشار الناس لكى تشمل ربوع الأرض . ومن ثم نتبين كيف يواكب هذا الشيوع والانتشار انتشار وتوزيع الكثافات السكانية ، على اعتبار أن مصلحة الانسان بصرف النظر عن المستويات وعن القدرة على الانفاق — فى الطلب لحساب الاستهلاك . وتغطى هذه المصلحة العامة فى اطار الهدف الاستهلاكى

المشترك بموجب توزيع السكان فى كل ربوع الأرض ٠

وفى اطار هذه الرؤية الجغرافية الاقتصادية الكلية الشاملة لكل هذه المعانى ، ندرك حقيقة الدواعى او كنه الدوافع التى توظف الطلب لحساب الاستهلاك فلا يكف ولا يفتر ٠ كما ندرك أيضا حقيقة الدواعى أو الدوافع التى تدعو الى العمل والتعامل على كل مستوياته المتفاوتة مع الموارد لحساب الانتاج الذى يجاوب الطلب ولا يخذله أو يستخف به ٠ ثم ندرك بعد ذلك كله حقيقة الدواعى أو كنه الدوافع التى توجه التعامل بين العرض والطلب وتجسد سلوكه ، أو التى تصطنع وتضبط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ٠ ومن ثم تقوم الرؤية الجغرافية وتحسب جدوى هذه العلاقة التي تنشأ وتتأتى فى كل ربع أو فى كل اقليم أو فى كل ربوع العالم ، بين محصلة العمل فى تحقيق الانتاج وتقـــديم العرض ، وهو مسئولية البعض وهم مســئولين مسئولية متعاونة ومتضامنة فى جانب ، ومحصلة التعود على الطلب لحساب الاستهلاك من هذا الانتاج وهو حاجة الكل متفردين ومتنافسين ومتفاوتين فى جانب آخر ٠

وفى اطار هذه الرؤية الجغرافية الفضفاضة المرنة ، التى تسعف التحول من الرؤية الكلية على صعيد العالم ، الى الرؤية الجزئية على صعيد الاقليم ، الى الرؤية المحدودة على صعيد الدولة ، وصولا الى حد الرؤية الضيقة لمطالب الفرد الاستهلاكية ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى الهــدف الجغرافى الذى تجسده هذه المرونة لدراسة ظاهرة الاستهلاك ٠ بل هو يدرك أيضا ، الغاية الجغرافية التحليلية التى يصبو اليها التأمل فى أوصال وتفاصيل هذه الرؤية على كل المستويات ، فى اطار العلاقة الاقتصادية التى تجمع وتلملم هذه الأوصال ٠

وهذا معناه أن البحث الجغرافى الاقتصادى ، يتناول ظاهرة الاستهلاك، ومسألة الطلب والحصول عليه من العرض ، بأسلوبه المرن ٠ ويعتمد عـلى خبرته فى التحليل والتركيب اعتمادا ، لا يفرط فى العلاقة بين الانتــاج والاستهلاك ، ولا يتهاون أو يستخف بالصلة بين العرض والطلب ٠ بل قل أن هذا البحث الجغرافى الاقتصــادى ، لا يتهاون فى الربط بــين الرؤية الشاملة لظاهرة الاستهلاك فى جانب ، والأجزاء أو الأوصال أو التفاصيل التى تتألف منها هــذه الرؤية فى جانب آخر ٠ ومن ثم يتدارس البحث الجغرافى الاستهلاك ، أبعاده واتجاهاته ، فى المكان فى اطار حاجة العصر ٠ كما يتدارس أيضا المتغيرات التى تؤثر فى سلوكه والضوابط التى تحكم أو تضبط الطلب لحساب الاستهلاك ، على اعتبار أنه ظاهرة جغرافية بشرية ٠

والتصور الجغرافى لهذه الظاهرة الجغرافية البشرية ، على مستوى الرؤية الكلية الشاملة ، أو على مستوى الرؤية الجزئية أو على أى مستوى آخر ، فى المكان والزمان ، تصور واقعى • ويبدو هذا التصور الحقيقى ، فى اطار التعايش فى المكان الذى تحدد أبعاده وقدراته واتجاهاته المصالحة بين الانسان والطبيعة ، تصورا واقعيا • ومع ذلك يعترف هذا التصور الجغرافى بأن هذه الظاهرة الجغرافية البشرية وفى اطار هذا التصور الواقعى ، لها أكثر من وجه صحيح ويستحق أكثر من اهتمام •

وهناك الوجه الاقتصادى للاستهلاك ، الذى يستوجب اهتمام علم الاقتصاد وعنايته • وهناك الوجه الاجتماعى للاستهلاك الذى يستوجبه اهتمام علم الاجتماع وعنايته • وهناك الوجه الحضارى للاستهلاك الذى يستوجب اهتمام علم الانسان الحضارى وعنايته • ومع ذلك يبقى التصور الجغرافى الواقعى لهذه الظاهرة الجغرافية البشرية ، وهو مسئول أو وهو الذى يطل على كل هذه الوجوه • بل قل أنه هو الذى يصطنع من محصلة هذه الوجوه المتخصصة ، توليفة الرؤية الجغرافية للاستهلاك فى المكان والزمان •

ومن خلال توليف وصياغة هذه الرؤية الجغرافيـة للاستهلاك ، ومن خلال حسن استخدام الخبرة الجغرافية فى التحليل والتركيب ، يخطو البحث الجغرافى بالاستهلاك خطوة مهمة فى الاتجاه الصحيح • وتتجاوز هذه الخطوة الدراسية ، ما ينتهى اليه علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم الانسان الحضارى فى دراسة الاستهلاك • وهذه الخطوة الجغرافية الدراسية هى التى تضع الاستهلاك ، فى بؤرة التقويم الجغرافى الصحيح • بل قل أنه التقويم الجغرافى الصريح ، وهو يحسب جدوى الطلب والحصول عليه من العرض ، لحساب الاستهلاك •

ويقرر التقويم الجغرافى واقعية وثبوت هذه الظاهرة وهى تتكرر وتتغير فى وقت واحد • وبثبوت هذه الظاهرة وتكرارها فى اطار التعـود ، يكون الانسان • ومن أجلها يطلب ويحصل على الطلب ، ومن غيرها لا يكون ولا محل للطلب • وهذا معناه أن الاستهلاك جزء أصيل من واقعية التعايش فى المكان على الأرض •

ويقرر التقويم الجغرافى واقعية وثبوت هذه الظاهرة البشرية ، وهى تتغير وتتكرر فى وقت واحد • وبثبوت هذه الظاهرة وتغيرها فى اطار التعود

المتطور حسب حاجة العصر ، يكون الانسان · ومن أجلها يطلب ويحصل على الطلب ، ومن غيرها لا يكون ولا محل للطلب لحساب الاستهلاك · وهذا معناه أن الاستهلاك جزء أصيل من صيغ التعايش فى اطار أوضاعه المتغيرةمن عصر الى عصر فى المكان على الأرض ·

ويقرر التقويم الجغرافى فى نفس الوقت واقعية التكرار فى المكان ، وثبوت التغير من عصر الى عصر آخر · ولا تعارض أبدا بين التبات والاستمرار والدوام فهذه سمة التعود ، والتغير وعدم الثبات فهذه سمة الاستجابة الواقعية لحاجة كل عصر · ويلحق التغير وعدم الثبات استجابة لحاجة العصر بالطلب والسلوك الذى يتحلى به الطلب لحساب الاستهلاك ، ولا يلحق بظاهرة الاستهلاك التى تدوم فى اطار التعود · بمعنى أن الاستهلاك ظاهرة تعود ثابت ودائم ، وأن الذى يتغير هو اتجاه وسلوك الاستهلاك ، أو هو مرونة الطلب نوعه وكمه ·

ولا ينكر التقويم الجغرافى المبرر الحضارى وفعل المتغيرات التى تفرض هذا التغير من عصر الى عصر آخر · بل هو لا يجد أى تعارض حقيقى أو تناقض موضوعى ، بين واقعية الفعل وثبوته ودوامه لحساب الاستهلاك فى جانب ، وتغير ومتغيرات هذا الفعل من أجل الحصول على الطلب لحساب الاستهلاك فى جانب آخر · وقد يجسد هذا التقويم الجغرافى هذا التغير على أنه شيء أصيل تمليه حاجة العصر ، فى اطار أو فى صلب الواقعية الثابتة والمستمرة التى تتسم بها ظاهرة الاستهلاك واتجاه الطلب فى المكان ·

والاستهلاك فى التقويم الجغرافى وغير الجغرافى ، تعود فطرى على الطلب وهو لا يفتر ولا يكف · والطلب الذى يتكرر ويتغير من عصر الى عصر ، هو الاستجابة الفاعلة لحساب الاستهلاك · والحصول على الطلب القليل أو الكثير المتنوع أو غير المتنوع ، هى الغاية الحقيقية أو الهدف النهائى الذى يرنو اليه الاستهلاك ولا يتنازل عنه ·

ويفيد هذا التعود الفطرى على الطلب من العرض ، معنى الاستمرار والدوام ، فلا يكف الانسان فى أى مكان وفى كل عصر عن الطلب · بل قل أن الحصول على الطلب ، لا ينهى هذا التعود الفطرى على الطلب ولا يفض العلاقة بين الطلب والعرض · ومن شأن الاستمرار ومداومة الطلب الذى يطاوع ويلبى حاجة العصر ، أن يطور أساليب هذا التعود الفطرى ووسائله، وأن ينمى ويطور أهدافه وتطلعاته ، وأن يدعو الى تغير سلوكه واتجاهاته ·

ويمحص التقويم الجغرافى هذا الاستمرار المتكرر وهذا الطلب المتغير ، فى اطار كل دواعى وموجبات التغير من فرد الى فرد آخر ، ومن مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ٠ ويؤكد هذا التقويم الجغرافى على جدوى هذه الدواعى والموجبات وهى فاعلة ومؤثرة ، فى تطوير التعود الفطرى على الطلب لحساب الاستهلاك ، وفى تطوير أهدافه وتطلعاته وفى تطوير سلوكه واتجاهاته ٠

بل يقرر التقويم الجغرافى من خلال هذه الرؤية المرنة على كل المحاور مسألتين هامتين ٠ وهاتان المسألتان هما :

أولا : ان استمرار الحاجة الى الطلب فى اطار التعود كما تمليه حاجة العصر ، هو الذى يفرض المضى فى تكرار هذا الطلب ٠ ولا طلب من غير حاجة الى هذا الطلب الذى ينبغى الحصول عليه لحساب الاستهلاك ٠ ولا تكرار للطلب أو مداومة الحصول على الطلب ، من غير مبرر يدعو الى تكرار الطلب واستمرار أو ضمان الحصول عليه ، لحساب الاستهلاك ، فى المكان ٠

ثانيا : أن التغير فى كم وكيف الطلب من عصر الى عصر آخر أو من مكان الى مكان آخر ، أو من فرد الى فرد آخر ، لا يفيد ولا يعنى عدم الحاجة اليه ٠ ولكنه يعنى ويفيد الاستجابة لدواعى التغير التى تعدل أو تطور أو تنمى أهداف الحصول على الطلب ٠ ولا تغير فى كم وكيف الطلب من غير موجبات ودواعى التغير التى يستجيب لها الاستهلاك ٠ ولا عدول ولا تعديل فى الطلب الا فى اطار التغير الذى يطاوعه الاستهلاك فى المكان كما تمليه حاجة العصر ٠

ومن خلال هذا التقويم الجغرافى ، يبدو بوضوح معنى تكرار الطلب وموجبات هذا التكرار والمضى فيه لحساب الاستهلاك ٠ ويعبر هذا التكرار عن الالحاح فى الطلب ، وضمان استمرار الحصول عليه لدوام الحاجة اليه ٠ ويمثل هذا الالحاح فى الطلب أحيانا شكلا من أشكال التمادى فى الطلب أو ادمانه وعدم التفريط فيه أو عدم التنازل عنه ٠ ولكنه يمثل أحيانا أخرى - وهذا هو الأهم - استمرار وتكرار موجبات الطلب والحاحها الحاحا يستحق تكرار الطلب ، أو يستحق المضى فى الحصول على هذا الطلب ودون توقف ٠

موجبات الطلب المتغير والمتنوع :

يشترك الناس جميعا فى الطلب لحساب الاستهلاك · وقد يشترك الناس جميعا فى موجبات الطلب ، لحساب الاستهلاك الذى هو تعود فطرى ، فى اطار الممارسة الحياتية فى المكان والزمان · بمعنى أن يستشعر الناس جميعا دون استثناء الحاجة الى الطلب ، لحساب الاستهلاك · ولا يسكت من يستشعر هذه الحاجة الى الطلب ، ولا يكف عن البحث والحصول على الطلب الذى يبتغيه · بل قل لا يكف من يستشعر منهم الحاجة عن المطالبة والالحاح وتلمس السبل وصولا الى هذا الطلب ·

ويدرك البحث كيف تلعب المتغيرات الاقتصادية والحضارية والاجتماعية والنفسية دورا بارزا وفعالا ، فى تطوير وتنشيط هذا التعود الفطرى الذى لا يكف عن الطلب · وهناك دائما نداء الحياة وهو الذى يدعو الى الطلب ويستوجب الحصول عليه · وهناك أيضا المبرر الحضارى فى اطار حاجة العصر ، وهو الذى يبيح للمتغيرات أن تلعب دورها فى تنويع الطلب وفى تنويع الهدف الذى يكون من أجله الحصول على الطلب ·

وهناك تفاوت حقيقى فى قوة فعل المتغيرات ، وفى أثر المبرر الحضارى ، الذى يطاوعه الطلب ، لحساب الاستهلاك · وبموجب هذا التفاوت وهو متوقع على أوسع مدى ، تتفاوت معدلات تنشيط ، أو تطوير هذا التعود الفطرى على الطلب ، على ثلاثة محاور · فهو يتفاوت من فرد الى فرد آخر · وهو يتفاوت من مكان الى مكان آخر · وهو يتفاوت مرة ثالثة من عصر الى عصر آخر ·

ويدرك التقويم الجغرافى جيدا ، معنى تفاوت الطلب أو تفاوت معدلات تكرار هذا الطلب ، ولماذا وكيف ومتى يكون هذا التفاوت ، فى ظل المبرر الحضارى وفعل المتغيرات المتنوعة ، التى تؤثر على موجبات الطلب · ومع ذلك يدرك هذا التقويم أيضا ، أن موجبات الطلب أو موجبات تكرار الطلب على المدى الطويل ، مسألة يحكمها فى اطار التغير على هذه المحاور الثلاثة ، مستوى الحاجة الى الطلب · كما يحكمها أحيانا مبلغ التشبث بهذه الحاجة والاصرار عليها وعدم التفريط أو عدم التنازل عن الطلب الذى يجاوبها ·

وتتسم هذه المسألة فعلا بالتعميم والعمومية على أوسع مدى · بل ويكون لهذا التعميم ما يبرره · ومع ذلك فانها تتسم أيضا وفى نفس الوقت بالتخصيص فى أضيق اطار لا يتجاوز الفرد · بمعنى أن نصيب الفرد

من موجبات الطلب الخاصة وتكراره والحصول عليه ، يكون متميزا عن أنصبة كل الأفراد الآخرين فى المكان الزمان ، رغم القدر المشترك بينهم جميعا فى عمومية أو تعميم هذه الموجبات ٠ وهناك دائما ما يبرر الاختلاف والتنوع الواضح ، بين كم وكيف ما يحصل عليه كل صاحب حاجة من الطلب المعنى فى المكان والزمان ٠

والقدر المشترك بين الناس جميعا فى الموجبات العامة للطلب ، فى المكان والزمان ، ينبغى أن نسلم به ٠ وهو ـ من غير شك ـ الذى يحدد بالضرورة حاجة التعود الفطرى من الطلب لحساب الاستهلاك ٠ وهناك بالفعل موجبات عامة ، تكون وراء طلب حاجة معنية ، يطلبها كل فرد ولا يتنازل عنها أى فرد ٠ ولكن هناك فى نفس الوقت موجبات خاصة تكون أيضا وراء الطلب ٠ وتحدد هذه الموجبات الخاصة نوع الطلب ومبلغ التشبث به والحصول عليه ٠ وتتباين هذه الموجبات الخاصة من فرد الى فرد آخر ، لأكثر من سبب أحيانا ولأكثر من غاية اقتصادية واجتماعية وحضارية ونفسية ، أحيانا أخرى(١) ٠

وما من شك فى أن الموجبات الخاصة التى تتوفر لكل فرد على انفراد ، هى التى تعبر عن خصوصية الطلب ، أو هى التى تحدد دواعى الحاجة الخاصة الأنسب من الطلب المعين ٠ كما تحدد أيضا اتجاهات وسلوكيات التعود الخاص على هذا الطلب ، والقدرة الفعلية على الحصول عليه ، لحساب الاستهلاك ٠ وهذا هو ما تعنيه الخصوصية فى الطلب ، فى اطار العمومية التى تستوجب الحصول على هذا الطلب ٠ وهذا هو أيضا ما يعنيه التباين الحقيقى بين الموجبات العمومية للطلب ، والموجبات الخصوصية التى تميز بين الطلب والطلب الآخر لحساب الاستهلاك ٠ وهذه الموجبات الخاصة هى التى تدعو الى تمييز طلب الفرد ، من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ٠

---

(١) يكون من وراء طلب المنسوجات ، التى يصطنع منها الفرد وكل فرد الكساء المناسب ، موجبات عمومية ٠ وهذا بالطبع تعبير عن حاجة ضرورية تجسد القدر المشترك بين الناس جميعا ، والتى لا يمكن التفريط فيها أو التنازل عنها ٠ ويفرض المبرر الحضارى هذا القدر المشترك فى اطار حاجة العصر ٠ ولكن طلب النوع المعين من المنسوجات واللون الخاص ، التى يلبى أو يجاوب هذه الحاجة الضرورية ، تكون من ورائه موجبات خصوصية ٠ ويفرض المبرر الحضارى أيضا هذا القدر الخصوصى فى اطار حاجة العصر ٠ وتسبق الموجبات العمومية بالضرورة الموجبات الخصوصية ٠ ويكون هذا الترتيب على التوالى منطقيا ولا يمكن تجاوزه ٠

وما من شك فى أن المضى على الدرب الحضارى ، والتمادى فى الأخذ بأسباب الحضارة ، والاستجابة لها ، وهو الذى يؤدى الى اتساع مجـالات الطلب ، والتفاوت بين مستويات الطلب ، وتعقيد أوضاع الطلب ، يؤدى فعلا الى التباين الشديد بين قوة فعل المبرر الحضارى ، التى تستوجب الحصول على الطلب المعين • بل قل أنه يؤدى أيضا الى تباين واختلاف منطقى فى معدلات الاستجابة لقوة فعل هذا المبرر الحضارى ، أو فى معدلات الاستماع لتأثير المتغيرات المتنوعة على الطلب المعين والخاص ، لحساب الاستهلاك • وهذا هو التفسير الحقيقى لنشأة الموجبات الخصوصية ، التى تجاوب شهوة الطلب، وتكفل التنوع فى كم وكيف الطلب على أوسع مدى بين الأفراد ، لحسـاب الاستهلاك •

وقل أن هذا هو التخصيص فى الدوافع أو الخصوصية فى الرغبة ، التى تؤدى بالضرورة ، الى التمييز بين مطالب الأفراد ومطالب المجتمعات فى المكان والزمان • كما تسفر هذه الخصوصية فى الرغبة ، عن التمييز بـين مطالب الأفراد والجماعات من عصر الى عصر آخر ، ومن مكان الى مكان آخر• وكأن الموجبات العمومية تحدد الاتجاه العام للطلب ، فى الوقت الذى تدعو فيه الموجبات الخصوصية عادة الى تشتت هذا الاتجاه على أوسع مدى •

ولا تعارض أبدا بين عموميات الطلب فى شكله العام ، لحساب الجمع الكبير ، وهم جميعا فى حاجة ملحة ومشتركة الى هـذا الطلب فى جانب ، وخصوصيات الطلب فى شكله الخاص ، لحساب كل فرد من أفراد هذا الجمع الكبير ، فى جانب آخر • وهذه الخصوصية ، هى التى تدعو الى اختيار أو انتقاء هذا الطلب ، أو هى تبرر تفضيل النوع المعين أو المتميز من هذا الطلب لحساب الاستهلاك الفردى ، فى المكان والزمان •

وتحرير ارادة الاستهلاك فى مقابل وفرة العرض ، هو الذى يطلق هذا الحق فى الاختيار ، ويترك له الحبل على الغارب • وصحيح أن هناك دوافع وموجبات من وراء حق الاختيـار والتفضيل يلتزم بها ويطاوعها وتحدد الغرض أو الغاية التى يتطلع اليها هذا الاختيار • ولكن الصحيح أيضا أن هذا الاختيار المطلق والمفاضلة بين الأنواع المختلفة من السلع ، الذى يعتمد عليه الفرد من أجل الحصول على ما يفضله ويحق له الحصول عليه ، هـو الذى يكسب هذه الدوافع وهذه الموجبات هذه الخصوصية •

بل قل أن هذا الاختيـار الحر أو المطلق ، لا يكشف عن شىء أهم من

هذه الموجبات الخصوصية . ولقد استوجبت هذه الموجبات الخاصة على مستوى الفرد ، وأباحت دائما هذا الاختيار فى الطلب لحساب الاستهلاك الخاص ، أكثر من أى شىء آخر . وصحيح أن القدرة المادية ، تلعب دورا اقتصاديا مؤثرا فى اباحة هذا الاختيار الحر للطلب من حيث الكم والكيف . وصحيح أن لوى ذراع الاختيار لا يعنى حرمان الفرد من ممارسة الحق فى الاختيار(٢) . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن عوامل كثيرة ومبررات اجتماعية وحضارية ونفسية ، توجه هذا الاختيار ولا تترك له الحبل على الغارب .

وهذا معناه — على كل حال — أن الاختيار الذى تستوجبه موجبات خصوصية ، ويختلف من فرد الى فرد آخر ، لا ينشأ من فراغ . كما أنه لا يتمادى ، أو لا ينبغى أن يتمادى ، فى طلب المستحيل أو غير المتاح . وكأن الاختيار حق مباشر ، وأن الموجبات الخصوصية التى تبرر استخدام هذا الحق ، وهى التى تحدد المدى الذى يصل اليه هذا الاستخدام من أجل الحصول على الطلب . لحساب الاستهلاك .

وسواء كان الاختيار الخاص فى الطلب ، نابعا من الذوق والتذوق ، وملتزما بالقواعد والضوابط ، أو مبنيا على الاستجابة لاغراء الدوافع والموجبات الخاصة التى يستجيب لها الفرد وتغرر به ، فان هذا الاختيار هو التعبير الحقيقى عن الارادة الذاتية الحرة والمتميزة . وبموجب هذه الارادة الذاتية ومن أجل خصوصيتها وهى على حق أو على خطأ ، يحدد الاختيار الخاص ، الأنسب من حيث الكم والكيف ، من الطلب الخاص والمتميز ، لحساب الاستهلاك .

وفى شأن الطلب وتكرار الطلب والحصول عليه لحساب الاستهلاك ، تكون الموجبات العمومية الدافع الأولى أو الأساسى الى هذا الطلب . وصحيح أن الموجبات الخصوصية تجب الموجبات العمومية ولكنها لا تنهيها أو لا تفرغها من قوة فعلها . ولكن الصحيح فعلا هو احتلال الموجبات الخصوصية مكان الدافع أو الحافز الفعلى الذى يستمع اليه ويطاوعه ، أو يعتمد عليه المستهلك

---

(٢) يلوى العامل الدينى مثلا ذراع الاختيار وينهى عن طلب شىء معين لحساب الاستهلاك ، والاستجابة لهذا النهى والالتزام بأمر الدين لا يعنى أكثر من الحرمان من ممارسة حق الاختيار . لكن يبقى هذا الحق ويمارسه من لا يمتثل لأمر الدين .

فى اختيار الطلب وتفضيله • ولا ينبغى التفريط أو الاستخفاف أو التهاون فى جدوى هذا الحافز أو هذه الموجبات الخصوصية التى تكفل الحصول الفعلى على النوع الأنسب من الطلب • ومع ذلك يبقى أن ندرك ونقوم جيدا طبيعة العلاقة بين الموجبات العمومية وهى كامنة والموجبات الخصوصية وهى فاعلة من أجل اختيار الطلب ، لحساب الاستهلاك •

وهذه العلاقة بين الموجبات العمومية والموجبات الخصوصية أصلية ولا تنفصم • ولا يجوز انكار هذه العلاقة أو التفريط فيها • بل لا يمكن أن تكون موجبات خصوصية للطلب وتكون لها قوة الفعل ، من غير أن تكون أو أن تسبقها بالضرورة موجبات عمومية لهذا الطلب • بمعنى أن هذه العلاقة تجعل الصلة بينها صلة وجوب على التوالى دائما • ولا يمكن أن تكون هذه الصلة على التوازى أبدا •

وكأن الموجبات العمومية هى التى تبرر فى الأصل امتداد يد الطلب لأن المستهلك يريد سلعة ما ، ويجب الحصول عليها • والموجبات الخصوصية، وهى التى تعبر عن الارادة الذاتية وتبرر لهذه اليد حق الاختيار أو الانتقاء • وهى عندئذ ، توجه هذا الاختيار وتسعف المفاضلة بين السلع المعروضة ، من أجل الحصول الفعلى على الطلب الخـــاص الذى يريده المستهلك من نوع خاص •

وتجمع هذه القاعدة المنطقية ، بين الموجبـــات العمومية والموجبـــات الخصوصية ، جمعا منسجما فى اطار حاجة العصر ، والتفرد الخصوصى فى الطلب • وتنطبق هذه القاعدة من غير تمييز على طلب ما هو ضرورى ولازم ولا ينبغى التفريط فيه لحساب الاستهلاك • كما تنطبق أيضـــا على طلب واختيار الميسرات والكماليات المتنوعة لحساب الاستهلاك • وقل أن تطبيق هذه القاعدة ، يراعى الترتيب المتوالى حسب الأهميـــة الاعتبارية ، لدى اختيار الطلب والحصول عليه • بمعنى أن ثمة عناية خاصة تدعو الى تقديم الطلب الأهم أو الأكثر ضرورة على المهم والأقل ضرورة • كما يضمن أيضـــا ترتيب وضمان الحصول على الطلب الأهم ، قبل الحصول على الطلب الأقـــل أهمية •

ومع ذلك ، فان الحد الذى يتحدد بموجبه مستوى معيشة الفرد ، هو وحده الذى يجيز له أحيانا انتهاك هذه العلاقة أو تجاوزها قليلا • وهـــو أيضا الحد الذى يضعف أحيانا أخرى فاعلية الموجبات الخصوصية ، فى طلب

الأهم والحصول عليه . وهـــو فوق ذلك كله : الحـد الذى يبرر توظيف الموجبات الخصوصية توظيفا يطاوع المبرر الحضارى ولا يحسب حســـابه العواقب فى اختيار الطلب وتقديم المهم على الأهم . ومثل هذه التجاوزات التى تخرج عن القاعدة ، خطر حقيقى على مستوى المعيشة عند أى حد . بل انها هى الانذار الذى ينذر بالتخبط الاقتصادى، أو الذى ينذر بالانحراف فعلا عن الصواب الاقتصادى

وصحيح أن نقصان معدلات الدخل والانفاق ، وانخفاض حد مستوى المعيشة الى الكفاف أو الى ما دون الكفاف ، يدعو الى اضعاف فاعلية الموجبات العمومية للطلب ، لحساب الاستهلاك . وصحيح أيضا أن هذا الاضعاف ، يؤدى الى ضرورة التركيز أو الحرص على طلب بعض الأهم من الضروريات وفى اطار الأولويات . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن انخفاض معــدلات الانفـــاق وطلب الأهم من الضروريات ، يجب أن يشل فاعلية الموجبـــات الخصوصية للطلب تماما .

وتجميد أو شل فاعلية الموجبات الخصوصية ، بنـــاء على العجز فى معدلات الانفاق للحصول على الطلب ، لا يعنى شيئا غير حرمان المستهلك . ويشمل هذا الحرمان ، ابطال مفعول حق الاختيار المطلق فى الطلب ، لحساب الاستهلاك فى المكان والزمان . بل قل أنه يحرم فلا يجيز ولا يسمح لأيادى الطلب أن تمتد أبدا الى الطلب وهى حرة . وقد يحرم المستهلك فى مثل هذه الأوضاع من كل محتويات قائمتى الميسرات والكماليات حرمانا كاملا .

وهذا معناه ، أن هناك علاقة حتمية ، بين دخل الفرد الذى يتحـــدد بموجبه معدل الانفاق فى جانب ، ومستوى المعيشة الذى يتحدد لحســـابه معدل الطلب فى جانب آخر . وكلما ارتفع الدخل وزاد الانفـــاق ، وبلـغ مستوى المعيشة حد الكفاية أحيانا وحد الرفاهية أحيانا أخرى ، تزيد القدرة على الانفاق ، فى مقابل الزيادة أو تمنى الزيادة فى كم وكيف الطلب لحساب الاستهلاك . بل قل تتحرر عندئذ فاعلية الموجبات الخصوصية بعد أن كانت مجمدة وغير سارية المفعول . وتنشط هذه الفاعلية المتحررة حق الاختيـــار فى الطلب ، وتبررها .

ومع ارتفاع مستوى المعيشة ، يزداد فاعلية الموجبات الخصوصية فى الاختيار . ويبيح هذا الارتفاع اتجاه الطلب من غير حرج ليس الى اختيار الضروريات فقط ، بل يمتد هذا الاختيار بشكل مباشر ، الى طلب الميسرات

والكماليات . وقل أيضا أن الوفرة فى الدخل التى يرتفع بموجبها مستوى المعيشة الى حد الرفاهية ، هى التى تبرر التمادى فى فاعلية هذه الموجبات الخصوصية حتى يكاد يتدلل الاختيار فى الحصول على الطلب . وقد يبلغ أمر هذا الاختيار الى حـــد البذخ والاسراف والتبـــديد من أجل رفاهيـــة المستهلك .

ومن خلال التقويم الجغرافى لموجبات الطلب وأوضاعها على التوالى فى اطار العلاقة بمستوى المعيشة ، تبدو الموجبات العمـــومية من وراء الطلب لحساب الاستهلاك المحدود وليس غيرها . كما تبدو أيضا وهى وراء الالحاح فى الطلب أحيانا أخرى لحساب هذا الاستهلاك المحدود . وهذا معناه أن تحفز الطلب فى الاطار المحدود . ومعناه أيضا أنها قد تدعو الطلب الى تجاوز الحد الأنسب وتوقع به فى الخطأ الاقتصادى .

ومن خلال التقويم الجغرافى لموجبات الطلب وأوضاعها على التوالى ، فى اطار العلاقة بمستوى المعيشة ، تبدو بل وتدعو – من غير شك – الى الاعلان الصريح عن الرغبة الخاصة فى الحصول على الطلب . وتعبر هذه الرغبة على وجه من الوجوه عن معنى الاختيار وتعبر على الوجه الآخر عن معنى المتعة . وتحفز هذه الموجبات الخصوصية القدرة الخاصة على الانفاق وتسيطر عليها وتحرضها المتغيرات ، حتى تصبح من وراء الالحاح فى اختيار الطلب لحساب الاستهلاك الخصوصى . واستشعار هذه الخصوصية وممارستها بالفعل فى اختيار الطلب ، يمثل هدفا من أهداف المتعة والتلذذ بالحصول على الطلب . وهذا معناه أن تحفز الطلب من غير حدود وتجاوز الحد الأنسب أحيانا الى حد الاسراف والوقوع فى الخطأ الاقتصادى .

ومن خلال التقويم الجغرافى لموجبات الطلب وأوضاعها على التوالى ، فى اطار العلاقة بمستوى المعيشة ، نعرف جيـــدا كيف ولمـاذا ومتى تكون الموجبات الخصـــوصية التى توظف أو تسخر الاختيار ، فى تحقيق متعـــة الحصول على الطلب ، مسئولة ، من وراء اتساع مجالات الطلب وتفـــاوت مستوياته ، وتعقيد أوضاعه . كما نعرف أيضا كيف ولمـاذا ومتى تـــكون هذه الموجبات الخصوصية الحاحا لا يسكت ولا يتنازل عن تحويل ونقل بعض الميسرات والكماليات الى قائمة الضروريات التى ينبغى الحصول عليها وعدم التفريط فيها ، أو التنازل عنها .

وهذا معناه فى الرؤية الجغرافية الاقتصادية أن انتعاش أو انعاش فعل

الموجبات الخصوصية للطلب ، وتنشيط فاعليتها مسألة تتعلق بالقـــدرة الاقتصادية فى البداية • ويدعو هذا التنشيط المستهلك الى الامتثال لمـــا تمليه أو لمـا تحض عليه ، لدى اختيار الطلب والحصول عليه بالفعل • وهذا الامتثال لفعل الموجبات الخصوصية يفتح الباب لالحاح المتغيرات المتنوعة التى تغرر باختيار الطلب • وهذا هو الاتجاه الذى يكفل أو يحتم فى اطار القدرة على الانفاق ارتفاع مستوى المعيشة من حد الكفاية والرضا ، الى حد الرفاهية والتنعم •

ومعنى أن يجمد النقصان فى الدخل أو التقتير فى الانفـــاق فاعلية الموجبات الخصوصية للطلب ، ولا يتأتى الاختيار ، ومعنى أن تنشط الوفرة فى الدخل أو السخاء فى الانفاق فاعلية الموجبات الخصوصية للطلب ، ويتأتى الاختيار ، يبين بوضوح شديد ، مبلغ العلاقة بين القدرة على الطلب والحصول على الطلب • وتبدو هذه العلاقة منطقية من وجهة النظر الاقتصادية • ويمثل المنطق الاقتصادى فيها الوضع الذى تكون النتيجة فيه سببا ومبررا لا غبار عليه ، ويكون السبب والمبرر فيه نتيجة لا شك فيهـــا • ويجسد المنطق الاقتصادى بموجبها ، مبلغ انضباط فاعلية الموجبـــات الخصوصية للطلب بحالة الدخل والحالة الاقتصادية والقدرة على الانفاق ، من أجل الحصول على الطلب والحق فى اختياره •

ومن خلال التقويم الجغرافى لهذا المنطق الاقتصادى ، نعرف جيدا ، كيف ولمـاذا ومتى يكون هذا الانضباط فى اطار العلاقة بين فاعلية الموجبات الخصوصية للطلب ، وفاعلية الدخل والقدرة على الإنفاق ، سبيل الســلوك الاستهلاكى الاقتصادى السليم • كما نعرف أيضا كيف ولمـاذا ومتى يكون السلوك غير المنضبط ، من ورائه الالحاح الذى لا يفتر وهو يطلب ، وينحرف، ومن ورائه الإنحراف الذى لا يعتدل وهو يختار الطلب ، لحساب الاستهلاك •

وقل أن هذا هو عدم الانضباط الذى يلزم الانتاج بالاستجابة لنزوات الطلب ، أو لانحرافات الرغبة فى الحصول على الطلب المنتخب • وهو أيضا عدم الانضباط الذى يفتح شهية الاستهلاك امتثالا لفعل الموجبات الخصوصية وهي لا تشبع ولا تكف عن اختيار الطلب • ويبيح عدم الانضباط للانتاج أن يستخف بالطلب من خلال التأثير على الموجبات الخصوصية للطلب واغراء حق الاختيار ، ليس من أجل الاستجابة له أو التمنع عليـــه ، ولـكن من أجل تطويعه والسيطرة عليه وابتزاه •

الانتاج وتوفير السلع :

فى ضوء فعل الموجبات العمومية أو العامة التى تحفز الطلب العادى ، وفى ضوء فعل الموجبات الخصوصية التى تحفز الاختيار فى الطلب ، نعرف ماذا وكيف ولماذا ومتى يريد الاستهلاك من الانتاج • كما نعرف أيضا مسئولية الانتاج وماذا وكيف ولماذا ومتى يكون على الانتاج أن يجاوب الطلب أحيانا ، وأن يطاوع حق اختيار الطلب أحيانا أخرى • بل يتمادى الانتاج فى الاستجابة ولا يسكت لكى يستثمر كل تطلع أو رغبة يرنو اليها هذا الاختيار أو يشتهى بموجبها الحصول على السلعة المعينة •

ومن شأن الانتاج الطبيعى والاقتصادى ، أن يصغى جيدا لنداء الطلب وامتداد الأيدى التى تطلب • وعلى الانتاج الذى يحسن الاستماع لهذا النداء ، أن يجاوبه وأن يعطى الأيدى الممتدة اليه • بل قل أن مصلحة الانتاج الاقتصادية الحقيقية ، لا تتحقق الا من خلال هذه الاستجابة الفورية ، التى تلبى الطلب ولا تخذله ، أو التى تطاوع اختيار الطلب ولا تحرمه • وما من شك فى أن الحرمان أو الخذلان الذى لا يؤمن هدف الاستهلاك لا يحقق فى الوقت نفسه هدف الانتاج •

ونجاح الانتاج فى المبادرة أو الاستجابة هو نجاح للهدف الاقتصادى لحساب الانتاج أولا • وهو النجاح الذى يرسخ الموجبات العمومية والموجبات الخصوصية للطلب لحساب الاستهلاك ، من أجل الهدف الاقتصادى المشترك والمصلحة المتبادلة • وهو أيضا الذى ينمى ويطور هذه الموجبات من خلال المبادرات الناجحة التى تضيف الجديد من السلع الى قوائم الطلب ، أو من خلال المبرر الحضارى وعمل المتغيرات التى تغرى أحيانا وتغرر أحيانا بالطلب وتزين له الحصول عليه • ونجاح الانتاج فى نهاية المطاف هو الذى يجنى ثمرة هذا الطلب أو الاختيار فى الطلب عندما يحصل على السلعة التى يريدها ، فى مقابل الثمن ، أو القيمة •

ومن أجل الاستجابة الناجحة لنداء الطلب ، ومن أجل الانتفاع بالاختيار فى الطلب ، لحساب الاستهلاك ، يأخذ الانتاج على عاتقه ثلاث مسئوليات هامة هى :

أولا : زيادة كم الانتاج زيادة لا تقف عند حد ولا تسكت •

ثانيا : تنويع كيف السلع والمنتجات تنويعا لا يقف عند حد ولا يكف •

ثالثا : اضافة الجديد من أنواع السلع والمنتجات التى تجارى روح العصر والتطور الحضارى ولا يتحرج •

هذا ، ويجب أن نتبين محصلة هذا الانتاج الذى يجاوب الطلب ويعطى الأيدى التى تمتد باختيارها لكى تختار الطلب وتحصل عليه ، لحساب الاستهلاك • وهناك أكثر من أسلوب لتصنيف محصلة الانتاج فى اطار التنوع الشديد • وهناك على الأقل ثلاثة أنماط من التصنيف التى تحتوى محصلة الانتاج وتميز بينه •

أولا - التصنيف الوظيفى للسلع(٣) :

يجمع هذا التصنيف بين السلع التى تشبع حاجة على أى وجه ، والخدمات التى تلبى حاجة أيضا فى أى وجه • ويقوم التصنيف على أساس التمييز بين استجابة السلعة لحاجة الفرد أو لحاجة الناس متفردين كل على قدر حاجته وامكانياته ، واستجابة السلعة لحاجة الجماعة أو المجتمع كل على قدر حاجته كأفراد أو جماعات ، وكل على قدر امكانياته في زحمة هذا المجتمع • ويتمثل هذا التصنيف فى :

١ - سلع الاستهلاك الفردى Individual Goods

وهذه سلع مدفوعة الثمن ، تقدم للاستهلاك حسب الطلب أحيانا وحسب اختيار الطلب أحيانا أخرى • ويلعب الثمن دورا وتكون القدرة على أدائه عاملا مهما فى الحصول بالفعل على هذا الطلب • وتدخل فى زمرة هذا النوع من السلع المنتجات المتنوعة الضرورية والكمالية على السواء • كما تدخل فيها أيضا الخدمات المدفوعة الثمن مثل الطبيب والمحامى ، الترفيه ، السيارة العامة • ويحصل كل فرد على ما يحتاج اليه من هذه السلع على حسب مستواه المعيشى واستماعه فى بعض الأحيان الى المبرر الحضارى الذى يحفز الطلب •

٢ - سلع الاستهلاك الجماعى (الاجتماعى) Social Goods

وهذه سلع غير مدفوعة الثمن بشكل مباشر ، وتقدم للاستهلاك من غير أن يستشعر الحاجة الى الطلب أو الحصول عليها • وتتولى الدولة فى الحقيقة مهمة انجاز وتجهيز وعرض وتقديم هذه السلع • بل تحرص على هذا الانجاز لأنها مسئولة عن تحسين ظروف الحياة وأداء حصتها من هذه السلع لحساب مستوى المعيشة الأفضل • وتدخل فى زمرة هذا النوع من السلع خدمات

---

(٣) راجع كتاب د• عبد الفتاح قنديل اعتبارا من صفحة ٥٣ وما بعدها •

الأمن فى اطار الدولة مثل الجيش والقضاء والشرطة وخدمات الصحة العامة ، مثل المستشفى والوحدة البيطرية ووحدة الأبحاث الزراعية والحجر الصحى. كما تدخل فيها أيضا صناعة الطريق وتأمين الحركة عليه والنقل • ويحصل المجتمع على ثمرات هذا النوع من الخدمات بصفتهم العامة أو المتفردة كل حسب حاجته دون مقابل • وتغطى الضرائب التى تجبيها الحكومة نفقات انجاز وصيانة هذا النوع من السلع الاستهلاكية الجماعية •

ثانيا ـ التصنيف النوعى للسلع :

يجمع هذا التصنيف النوعى أيضا بين السلع التى تجاوب حاجة الاستهلاك وتلبى نداء الطلب ، والخدمات المادية والعينية التى تيسر حركة الحياة وتحسن أوضاع المعيشة • ويقوم التصنيف أساسا على التمييز بين نمط أو الاستخدام الذى ينتج هذه السلع ويتولى عرضها استجابة لطلب الاستهلاك على كل المستويات ودون تمييز • ويحصل الفرد كما يحصل الأفراد والمجتمع على حصته الأنسب من هذه السلع ، فى مقابل دفع الثمن• ويتمثل هذا التصنيف النوعى فى :

١ ـ سلع الاستخدامات الأولية :

وتتمثل فى انتاج سلعى شديد التنوع • وتسفر عنه الاستخدامات الأولية Primary التى تتعامل مع موارد الأرض المتنوعة • ويكون الحصول عليها فى مقابل الثمن المناسب ، حسب طلب الاستهلاك أحيانا ، وحسب اختياره أحيانا أخرى • وتدخل فى زمرة هذا التنوع منتجات ضرورية ومنتجات كمالية على حد سواء • وتدخل فى زمرة هذا النوع من السلع انتاج الزراعة وانتاج تربية الحيوان ، وانتاج استخدام الغابات ، وانتاج الصيد فى البر والبحر ، وانتاج التعدين واستخراج المعدن • ويحصل الفرد أو تحصل الجماعة على النوع والكم المناسب من هذه السلع ، التى تجاوب حاجة الاستهلاك ، فى حدود طاقته وأوضاعه ومستوى معيشته •

٢ ـ سلع الاستخدامات الثنائية :

وتتمثل فى انتاج سلعى شديد التنوع وبالغ التعقيد • وتسفر عنه الاستخدامات الثنائية Secondary التى تجهز أو تشكل أو تصنع المواد الخام المتنوعة أو التى تهيىء السلعة فى الشكل المناسب للطلب • ويكون الحصول على هذه السلعة المصنعة على مستوى الصناعة الحرفية أو الصناعة التحويلية أو الصناعة الثقيلة ، فى مقابل الثمن المناسب حسب طلب

الاستهلاك أحيانا وحسب اختياره أحيانا أخرى • وتدخل فى هـذه الزمرة المتنوعة من هذه السلع المصنوعة منتجات صناعية ضرورية ومنتجات صناعية كمالية على حد سواء • وتدخل فى زمرة هذا النوع من السلع ومسئوليتها تجهيز كل أنواع سلع الاستخدامات الأوليـة تجهيزا مناسبا للاسـتهلاك البشرى • ويحصل الفرد أو تحصل الجماعة على النوع والكم المناسب من هذه السلع التى تجاوب حاجة الاستهلاك ، فى حـدود طاقته المـادية وأوضاعه الاقتصادية ، ومستوى معيشته •

٣ — سلع الاستخدامات الثلاثية :

وتتمثل فى انتاج مادى وعينى على حد سواء • وتسفر عنه الاستخدامات الثلاثيـة Tertiary التى تنكب على تقديم الخدمات العامة والخاصة ، فى الوقت المناسب والأداء المناسب للطلب • ويكون الحصول على هذه الخدمة المـادية أو العينية فى مقابل الثمن المناسب أحيـانا وبدون مقابل أحيانا أخرى • كما يكون الحصول على هذه الخدمة المـادية أو العينية حسب الطلب أحيانا ، أو حسب اختيار الطلب وموجباته المتنوعة أحيانا أخرى •

وتدخل فى زمرة هذه الخـدمات المرافق والنقل والسكن والـكهرباء والمياه والصرف الصحى • كما تدخل فيها أيضا الفندقة والسياحة والتجارة أيضا • وتقدم هذه الخدمات للفرد أو للمجتمع • كمـا تكون الخـدمة على المستوى الضرورى وعلى المستوى الكمالى على حد سواء(٤) • والأمر متروك لمن يطلب هذه الخدمة للاختيار المطلق لدى الحصول عليها(٥) • ويحصـل الفرد وكل فرد على انفراد ، وتحصل الجماعة أو المجتمع على النوع والشكل والكم أو الحجم المناسب من هذه الخدمة ، وهى سلعة مجانية أو وهى سلعة مدفوعة الثمن ، كل فى حدود الطاقة المـادية والوضع الاقتصادى ومستوى المعيشة •

---

(٤) نضرب لذلك مثلا بخدمة فنادق الدرجة الأولى وهى على المستوى الكمالى والتطور وخدمة فنادق الدرجة الثالثة وهى على المستوى الضرورى ولا تكاد تتطور •

(٥) تتولى خدمة البث التليفزيونى الدولة أو المؤسسة • ويأتى الانتفاع بهذه الخدمة من اجتماع انجاز الجهاز نفسه وتصنيعه وهو سلعة من النوع الثانى ، ومن توفير الكهرباء وهى سلعة من النوع الثالث ، ومن اعداد البرامج وهى خليط من النوع الثانى والثالث ، ومن البث التليفزيونى نفسه الذى يضع الجهاز بالفعل فى حالة الاستعداد والوضع المناسب للانتفاع به حسب الطلب • ويملك من ينتفع بهذا البث التليفزيونى ، حق اختيار البرامج وحق الاعراض عنها •

ثالثا — التصنيف الاقتصادى للسلع(٦) :

يجمع هذا التصنيف الاقتصادى بين كل السلع التى تجاوب حاجة الاستهلاك وتلبى نداء الطلب واختياره ، والخدمات المتنوعة التى تيسر حركة الحياة على الدرب والمستوى الحضارى فى المكان والزمان • ويعتمد هذا التصنيف على أكثر من عنصر من عناصر التمييز أو التقويم التى تميز بين السلع أو التى تقومها ، فى اطار التغير والمتغيرات من فرد الى فرد آخر ، ومن مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر •

وعلى أساس تقويم السلع والتمييز بين استخدامها وحاجة الاستهلاك اليها ، يكون التصنيف الذى يميز بين السلع الاستهلاكية المباشرة والسلع الاستهلاكية الانتاجية أو الاستثمارية • وهما من معين واحد ، وقد تكون السلعة وتصنف مرة بين السلع الاستهلاكية المباشرة أحيانا ، وبين السلع الاستثمارية أحيانا أخرى ، حسب الطلب ونمط الانتفاع بها(٧) ، فى اطار حاجة العصر والوضع الاقتصادى فى المكان •

ويكون التمييز بين **السلع الاستهلاكية المباشرة** Consumption Goods

لكى يميز بين **سلع استهلاك وقتى** Mondurable Goods **وسلع استهلاك معمرة** Durable goods • ويتأتى استهلاك السلع من النوع الأول الذى لا يعمر ويلبى الحاجة المباشرة الوقتية ، فى اطار الممارسة الحياتية اليومية مثل تناول الطعام أو الذهاب الى المسرح • ويتأتى استهلاك السلع من النوع الثانى الذى يعمر ويلبى الحاجة المستمرة ، من خلال الاقتناء والحيازة والانتفاع بها واستخدامها فى الوقت المناسب وعلى المدى الطويل ، مثل جهاز التليفزيون أو السيارة الخاصة للركوب •

أما السلع الاستهلاكية الانتاجية أو الاستثمارية Inycstement Goods

فهى سلع تستخدم فى العمل الانتاجى • وقد تكون **سلعا وسيطة** تسعف عملية الانتاج لحساب الاستهلاك • وقد تكون **سلعا منتجة** لحاجة يطلبها

---

(٦) د• عبد الفتاح قنديل : مقدمة فى علم الاقتصاد ط ٣ سنة ١٩٧٩ ص ٥٥ — ٦٥ •

(٧) الفاكهة على سبيل المثال سلعة يمكن أن يتناولها المستهلك طازجة فاذا بها سلعة استهلاكية وقتية وغير معمرة وغير انتاجية • ويمكن أن تصنع فى مصنع انتاج الفواكه الغذائية فاذا بها سلعة استهلاكية انتاجية أو سلعة استثمارية • والقطن فى الوسادة سلعة استهلاكية معمرة والقطن فى المنسوجات سلعة استثمارية معمرة • وسيارة الركوب سلعة استهلاكية معمرة ، وسيارة النقل العام سلعة استثمارية معمرة •

الاستهلاك ، والتوربين الذى يولد الطاقة الكهربائية ، يحقق أو ينتج الكهرباء التى تستخدم فى المنازل وهى سلعة منتجة يلبى حاجة استهلاكيه ملحه . ويحقق أو ينتج الكهرباء التى تستخدم فى تشغيل صناعة فى أحد المصانع ، وهى سلعة استهلاكية وسيطة تخدم الانتاج .

وتكون السلعة الوسيطة Intermediate Goods وقتيـة ، مثل القطن الذى يتحول مباشرة الى غزل أو الى منسوجات قطنية . كما تكون هـذه السلعة الوسيطة معمرة أيضا ، مثل النول الذى يتولى تحويل هـذا القطن وصناعته . أما السلع الاستثمارية المنتجة ، فهى معمرة لأنها توالى وتداوم على العطاء ، الذى يلبى حاجة الاستهلاك ، التى تتكرر وتدوم ، فى اطار اختيار المستهلك ، ومجاراة حاجة العصر ، فى المكان .

وعلى أساس تقويم السلع فى اطار العلاقة بينها وبين مستوى المعيشة، فيكون التمييز بين ثلاثة أنواع من السلع . وهـذه الأنواع هى السـلع التانى الذى يعمر ويلبى الحاجة المستمرة ، من خلاغ الاقتناء والحيازة والانتفاع الضرورية Necessary Goods والسلع الميسرة أو العادية ، Ordinary Goods والسلع الكمالية Luxurious Goods . ومن شأن هذا التمييز أن يتغير ، ويتغير بالتالى تصنيف هذه السلع ، على أوسع مدى . ونتوقع هذا التغير من فرد الى فرد آخر . كما نتوقع التغير أيضـا من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر .

والتغير فى تقويم السلعة من فرد الى فرد آخر ، يكون علامة على علاقة هذا التصنيف بالدخل والقدرة على الانفـاق ومستوى المعيشة فى المكان وحسب حاجة العصر . والتغير فى تقويم السلعة من مكان الى مكان آخر ، يكون استجابة لخصائص المكان وعلاقة هذه الخصائص بالأوضاع الاقتصادية ، فى اطار ظروف العصر . والتغيير فى تقويم السلعة من عصر الى عصر آخر يكون علامة على علاقة هذا التصنيف أو هذا التمييز المتغير بالتغير الحضارى وحاجة الواقع الاقتصادى فى كل عصر .

والتمييز بين السلع فى اطار هذا التغير المرن على ثلاثة محاور ، ليس أمرا سهلا من وجهة النظر الاقتصادية . ومع ذلك يهتم الاقتصاد ـ وهو على حق ـ بهذا التغير على مستوى الفرد الذى يكون مبنيا على مستوى المعيشـة واختلاف أو تنوع وتباين قدرات الانفاق واختـلاف الدخول على مسـتوى الأفراد . والتغير هو الذى يؤدى الى رفع السلعة من قائمة الكماليات مثلا ووضعها فى قائمة الضروريات ، لحساب الفرد . والتغير هو أيضا الذى يفعل عكس ذلك تماما .

ويمتثل الفرد لهذا التغير وانتقال السلع من قائمة الضروريات الى القوائم الأخرى وبالعكس • والقبول بهذا التغير ، يعنى ارتفاع مستوى المعيشة أحيانا ، عندما تصبح السلعة الكمالية ضرورية ويحصل عليها الفرد• كما يعني هذا التغير أيضا انخفاض مستوى المعيشة أحيانا آخرى ، عندما تصبح السلعة الضرورية كمالية ويتعذر حصوله عليها • وهذا معناه أن هذا التمييز يبدو حساسا ومتغيرا ويعبر عن درجة ملحوظة من النسبية فى تقويم السلع فى تصنيفها أيضا •

وعلى **أساس علاقة السلعة بالسلعة أو بالسلع الأخرى** ، يكون التمييز أيضا بين نوعين من السلع • وهذان النوعان هما السلع المتنافسة Competitive Goods والسلع المتكاملة Complementary Goods • وتكون العلاقة المشار اليها هى محصلة الحاجة الطلب لحساب الاستهلاك • بمعنى انها علاقة تجسد اتجاه الاستهلاك نفسه وهو يميز بين هذين النوعين •

وفى اطار **السلع المتنافسة** ، تحل السلعة محل السلعة الأخرى وتغنى عنها • بمعنى أن هناك سلعة وسلعة بديلة عنها وتؤدى نفس الغرض • ويكون الاختيار متاحا على أوسع مدى لدى الحصول على السلعة أو على السلعة البديلة(٨) • ويكون الاختيار مسئولا عن تصعيد المنافسة بين هذه السلع الى حد أن واحدة من السلع تطرد السلعة الأخرى من السوق • وهناك عوامل كثيرة معلنة أو غير معلنة تزكى روح المنافسة بين هذه السلع •

وفى اطار **السلع المتكاملة** ، يؤدى استخدام وطلب سلعة الى طلب سلعة أخرى • والسلعتان تتكاملان ولا تؤدى أى منهما الغرض المطلوب لحساب الاستهلاك الاستهلاك فى غيبة السلعة الأخرى • وتتفاوت قوة هذه الصلة أو العلاقة بين السلع المتكاملة ، وتصل أحيانا الى حد التلازم والتزامل الذى لا يمكن فصله(٩) • وهذا معناه ان السلعتان تستهلكان فى وحدة واحدة ، ويزيد الطلب عليهما معا أو ينقص بمعدل واحد •

---

(٨) زيادة الطلب على السلعة البديلة يكون بمقدار نقصان الطلب على السلعة الأخرى • والسلعة البديلة Substitutes لسبب يتعلق بالثمن فى بعض الأحيان أو لسبب متعلق بحاجة العصر ، تنجح فى أن تحل محل السلعة الأخرى • ونضرب لذلك مثلا بالاقبال على طلب المنسوجات من الخيوط الصناعية الذى خفض معدلات الطلب على المنسوجات المناظرة من القطن •

(٩) هناك علاقة مثلا بين استهلاك الشاى واستهلاك السكر • أو بين استخدام السيارة واستهلاك البنزين • وتقاس قوة هذه العلاقة بمقدار عدم الفصل بين السلعتين • ونضرب لذلك مثلا بالعلاقة بين استخدام السيارة واستهلاك البنزين وهى أقوى من العلاقة بين استخدام الشوكة والسكين لدى تناول الطعام •

هذا وفى مقابل التزام الانتاج بتوفير السلع التى يحتويها هذا التنوع الشديد وفى اطار هذه التصنيفات المتباينة ، يبيح الانتاج لنفسه التعامل مع الاستهلاك بأكبر قدر من الحرية • بمعنى أنه يتحرر فى اتباع أساليب العرض والاستجابة للطلب ، أو فى اتباع أساليب الانتفاع واستثمار حق الاختيار فى الطلب • وتتمادى هذه الحرية حتى تبدو فى صور من الاباحة التى تتجاوز القواعد • وتبلغ هذه الاباحة الى حد الاجتهاد الصريح فى تطويع الطلب أو فى ترويض الاختيار فى الطلب ، أو تحريض الاختيار فى الحصول على هذا الطلب • والتمادى فى هذه الاباحة ، اختراق حقيقى لمعنى الحرية فى التعامل بين الانتاج والاستهلاك • وهو الذى يوقع الاستهلاك فى نهاية المطاف ، ضحية أو فريسة فى براثن الانتاج •

الانتاج وتطويع أو تحريض الطلب :

قبل أن نعرف لماذا وكيف ومتى تكون هذه الاباحة التى تبيح للانتاج أن يطوع أو أن يحرض الطلب ، يجب أن نتبين كيف يتجه الانتاج الى هذا الهدف • ويجسد هذا الاتجاه أسلوب عرض الانتاج الذى يجاوب الطلب بالضرورة • ويجسد هذا الاتجاه أيضا العرض ، الذى يستهوى اختيار الطلب ، ويزين له الحصول على الطلب المعين • وفى هذا المجال أيضا يتعين تقويم اتجاه الاستهلاك ، وبيان ماذا يريد من الانتاج ، وكيف يحصل على ما يريد من امتداد يد الطلب ، أو من توخى الاختيار لدى الحصول على هذا الطلب •

ويتمثل اتجاه الانتاج الصريح واضحا ومعلنا ، من خلال التعامل مع الاستهلاك ، نحو الهدف الأعظم ، وهو الربح • ويلجأ هذا التعامل مع الاستهلاك الى الاستجابة للطلب ، فى المكان حسب حاجة العصر • كما يلجأ هذا التعامل بشكل أو بآخر الى توظيف المبرر الحضارى وفى معيته أو فى جعبته كل المتغيرات ، لكى يكسب ود الطلب ، أو لكى يطوع الاستهلاك وتطلعاته • وقد يسيطر الانتاج من خلال التحريض على الاستهلاك حتى يستثمر مواضع الضعف فيه والتهافت على الطلب • ولا يتأتى هذا الاستثمار من غير أن يخاطب الانتاج الموجبات الخصوصية للطلب وينميها • بل قل أنه يحرض ويطوع ويزين لهذه الموجبات الخصوصية بكل وسائل الاغراء المشروع وغير المشروع الاختيار فى الطلب ، فى مقابل الثمن وتحقيق الربح •

ومفهوم أن الانتاج هو محصلة العمل والانجاز ، بكل ما يكتسبه من خبرة أو مهارة التعامل مع المعين أو المادة الخام • وهو الذى يعطى ويوفر

السلع فى كل أشكالها وأنواعها المتباينة • وما من شك فى أن أوجه الانفاق من أجل انجاز هذا الانتاج السلعى المتنوع ، تغطى تكلفة الانتاج الحقيقية • وحساب هذه التكلفة الفعلية للانتاج السلعى ، مضافا اليه تكاليف النقل والتسويق والاعلان والعرض والاستجابة للطلب ، والأرباح التى يطلبها رأس المال ، فى هذا الانتاج والتسويق ، هى التى يتحدد بموجبها الثمن أو السعر فى نهاية الأمر •

ومن شأن الطلب ودرجة الحاح الموجبات الخصوصية على تبرير واختيار الطلب ، أن يؤثر فى حالة العرض • كما يؤثر أيضا على حجم المبيعات وحالة التوزيع • ويلعب الثمن الذى يدفع فى مقابل الحصول على هذه السلع دورا مهما فى هذا الاقبال واستقطاب الطلب • كما يلعب دورا أيضا فى تبرير الاختيار • ويحسب تسعير السلعة وتحديد الثمن المناسب ، حساب ذلك التأثير جيدا ، لكى يكسب ود الطلب واقباله • بل قل انه يتجنب اعراض الطلب أو اعتراضه ولا يترك الانتاج للتسعير وتحديد الثمن وحده فى نهاية الأمر ، أن يقرر مصير العرض فى السوق ، فى مقابل شهوة الطلب •

ويلجأ العرض الى أساليب متنوعة ووسائل كثيرة ، لكى يجاوب الطلب ويكسب ثقته من خلال التسعير المناسب أحيانا ، ولكى يشد انتباهه ويغريه بالأسعار المناسبة ويفرض عليه القبول بها أحيانا أخرى • وما من شك فى أن الانتاج ، وهو صاحب المصلحة الحقيقية فى التعامل بين العرض والطلب ، لا يحتمل تدلل أو تأنى الطلب • بل هو لا يقبل ولا يطيق أن يترك الطلب حرا الى حد التلاعب بالعرض ، فيعرض عنه أو يعترض عليه ويخذله •

ويكون الانتاج على غير استعداد دائما ، لتحمل الخسارة أو الكساد أو فساد العرض وعدم تحقيق الهدف الاقتصادى الذى يصبو اليه • بل قل انه على غير استعداد مطلقا لتحمل ضغوط الطلب ، سواء تأتت من خلال الاعراض عن الشراء والحصول على السلعة ، أو من خلال الاعتراض على نوعية أو جودة أو ذوق أو ثمن هذه السلعة • وهو يدرك أن الاعراض أو الاعتراض سواء كان صحيحا أو غير صحيح ، يوقع العرض ومصلحة الانتاج فى هذا العرض فى أوضاع يكرهها لأنها تخذله اقتصاديا •

وهناك أكثر من سبيل وأكثر من وسيلة ، يعتمد عليها الانتاج لحماية العرض من الطلب • وتحول هذه الوسائل المشروعة أحيانا وغير المشروعة أحيانا أخرى دون الوقوع أو التردى فى هذه الأوضاع غير الاقتصادية التى

يفرضها عليه الطلب عندما يعترض أو عندما يعرض عنه • بل قل تتحمس هذه الوسائل وتسلك السبل التى تحافظ على الطلب وتستقطب اهتمـــام وشهوة الاستهلاك ، وتحرضه وتزين له أن يتعامل مع العرض •

وتكون بعض هـــذه الوسائل والأساليب سوية ونظيفة ومشروعة ولا غبار عليها • وهى لا تلوى ذراع الطلب أو تغضبه • ذلك انها تحمي العرض وتؤمن استجابته واقبال الطلب وتطويعه ، من غير أن تمكن له من استخدام حق الاعراض أو الاعتراض • كما انها تحمى أيضـا العـلاقة السوية التى تحافظ على التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك •

وتكون بعض هـــذه الوسائل والأساليب ، غير سوية وقذرة وغـير مشروعة ، ولا أمان لها • وهى تلوى ذراع الطلب وتغصبه وتستحق التجريم• ذلك انها تحمى العرض وتؤمن له استجابته واقبال الطلب وتطويعه ، وهي تفرض عليه وتروضه الى حد الامتثال والإستسلام • وعندئذ يبـدو كيف تحرمه فعلا من حق الاعراض أو الاعتراض • ولكنها فى نفس الوقت لا تحمي العلاقة السوية بين الانتـاج والاستهلاك • بل قل انهـا لا تكترث أبدا ، بالتوازن الاقتصادى بينهما •

وفى الحالتين ، تتسلل هذه الوسائل بالملاينة أو بالغصب الى الهدف• ويتمثل هذا الهدف فى حرمان الطلب من حق الاعراض أو الاعتراض • أو قل أن هذا الهدف يتمثل فى حرمان الطلب من حق الحرية فى الاختيار • ومن أجل ترويض الطلب وكسب وده وثقته أحيانا ، ومن أجل تطويع الطلب ولوى ذراعه والسيطرة عليه وابتزازه أحيانا أخرى ، يعرف الانتـاج كيف يحرم الطلب من حق الاختيار أو كيف يسيطر على الأقل على اتجاهات هـذا الاختيار • كما يعرف الانتاج كيف يؤثر على الموجبات الخصوصية بصـفة خاصة والموجبات العمومية بصفة عامة ، لكي تصل هذه السيطرة بالفعل الى هذا الهدف •

ويلجأ الانتاج الى التأثير على هذه الموجبات ، من خلال توظيف المبرر الحضارى وفى جعبته المتغيرات توظيفا مباشرا أو غير مباشر • ويكفل هـذا التوظيف الضـغط المطلوب لترويض الطلب بالحسنى أو لتطـويع الطلب بالقوة • وقد يسىء الانتاج توظيف هذا الضغط الى حد كبير وهو يقف فى صف العرض وينحاز اليه ، حتى يسيطر على اتجاه وسلوك الطلب • ويجد الانتاج هذه الفرص التى ينتهزها متاحة • وينجح من غير عناء ، من خلال

تركيز فعل المبرر الحضارى والمتغيرات ووسوستها وضغوطها ، على الموجبات الخصوصية لاختيار الطلب ، فى الوصول الى الهدف ، لحساب العرض ٠

الموجبات الخصوصية وتطويع الاختيار :

الموجبات الخصوصية هى التى تصطنع وتبرر كل أسباب ودوافع الاختيار ٠ وهى أيضا التى توظف هذا الاختيار توظيفا مناسبا أو غير مناسب ، حتى يتحدد ويصدر قرار الطلب ٠ وهى التى لا تسكت أبدا حتى يوضع هذا القرار موضع التنفيذ ويتأتى الحصول على السلعة التى يقع عليها اختيار الطلب لحساب الاستهلاك ٠ وهى من بعد ذلك كله التى توجه وتحدد اتجاه وسلوك الطلب الذى ينصاع لها ولا يستعصى عليها ولا يعصى لها أمرا ٠

وتمثل هذه الموجبات الخصوصية ، التى تعمل بكل التزام ومن غير تفريط أو تهاون أحيانا ، مسألة مهمة فى نظر الباحث الاقتصادى ٠ ويفطن اليها ويحسب جدواها ومغزاها ومرماها ٠ وتمثل هذه الموجبات الخصوصية التى تعمل فى تسيب ودون التزام أحيانا أخرى ، مسألة فى غاية الأهمية ، فى نظر الباحث الاقتصادى ٠ ويفطن هذا الباحث اليها ولا يتركها تفلت من اهتمامه ٠ بل هو يحسب جدواها ومغزاها ومرماها بكل عناية ٠

وتكون هذه المسألة الحيوية وهى محط العناية أكثر من مهمة وهو يعالج قضية العرض والتسويق ومبلغ الاستجابة للطلب ومبلغ انتفاع العرض من هذه الاستجابة ٠ كما تكون أكثر من مهمة أيضا ، وهو يقوم العلاقة بين العرض والطلب ٠ بل قل أن هذه المسألة الحيوية وهى محط العناية ، تمثل فى نظر الباحث الاقتصادى حجر الزاوية الحساس ، لأنها هى التى تؤثر على الطلب وتسيطر على اختياره وتحدد مبلغ اقباله على العرض والتعامل معه ٠

ويرنو البحث الاقتصادى دائما الى حسن تحليل هذه الموجبات الخصوصية للطلب ٠ بل قل يستهدف هذا البحث الاقتصادى ، تحليلا علميا دقيقا ، لا يفرط فى شاردة أو واردة وكأنه يعجم عودها ٠ وهو حريص بالطبع على معرفة ماذا وكيف ولماذا ومتى تزيد هذه الموجبات الخصوصية للطلب من أجل الاستهلاك ٠ وهو أشد حرصا على معرفة ماذا ، وكيف ولماذا ومتى تفعل هذه الموجبات الخصوصية وتحسن الاختيار من أجل الحصول على الطلب ، لحساب الاستهلاك ٠

ويرنو التحليل الاقتصادى دائما الى تقصى الاجابات التى تجسد معنى الموجبات الخصوصية للطلب . كما تجسد بالضرورة قوة فعل الاختيار الذى تفضى اليه هذه الموجبات الخصوصية ، لدى اصدار القرار ، أو لدى سريان مفعوله ووضعه موضع التنفيذ والحصول على الطلب المعين لحساب الاستهلاك . ويبدى هذا التحليل أشد الحرص والعناية ، من أجل حسن توظيف نتائج هذا التحليل الموضوعى ، فى استطلاع ومتابعة اتجاه وسلوك الطلب سواء كان رشيدا أو كان ضالا .

ومن ثم يعرف علم الاقتصاد ، فى اطار النظرية البحتة ومفهومها ، لماذا وكيف ومتى يقتحم ميادين التطبيق التى تشهد التعامل بين الانتاج والاستهلاك ، أو التى تحتوى التعامل بين العرض والطلب . ويعتمد علم الاقتصاد اعتمادا كليا على نتائج التحليل الموضوعى لموجبات الطلب الخصوصية حتى ولو لم تتسمى فى رؤيته بهذا الاسم . كما يعتمد على تقويم الاختيار الذى تسفر عنه هذه الموجبات الخصوصية عندما تمتد يد الطلب وتحصل على ما تريد من العرض ، لحساب الاستهلاك .

من خلال هذا الاقتحام وهو حق الاقتصاد المشروع ، تتحدد واجباته ومسئولياته . وهو الذى يبصر الانتاج ويرشده ويسدد خطاه ، لكى يطاوع اتجاه وسلوك الطلب ، ولكى يقدم العرض بأمانة ويعطى اليد التى تمتد اليه . وفى هذه الحالة لا يضغط على الموجبات الخصوصية ولا يسىء توظيف المبرر الحضارى والمتغيرات لكى يضلل الاختيار الذى تفضى اليه هذه الموجبات .

ومن خلال هذا الاقتحام أيضا ، يقع الاقتصاد أحيانا فى الأداء غير المشروع . وينحاز الاقتصاد على غير ارادة واجباته ومسئولياته الى ضف الانتاج ويعمل فى خدمة العرض وحده . وهو الذى ينتصر له ويشد أزره ، لكى يطوع اتجاه وسلوك الطلب ، ولكى يبتز العرض حاجة الأيدى التى تمتد اليه وتطلب لحساب الاستهلاك . وفى هذه الحالة ، يضغط على الموجبات الخصوصية للطلب . ولا يتبرأ من سوء توظيف المبرر الحضارى والمتغيرات ، لكى يضلل الاختيار الذى تفضى اليه هذه الموجبات الخصوصية .

هذا ، ولا يقل الاهتمام الجغرافى الاقتصادى بهذه المسألة الحيوية أبدا عن الاهتمام الاقتصادى . ويضع الاهتمام الجغرافى الاقتصادى الموجبات الخصوصية فى عين الرؤية الجغرافية ويسلك سبيلا خاصا به فى تقصى

وتحليل الحقائق ، لكى يتبين اتجاهات وسلوكيات الطلب لحساب الاستهلاك ، بل قل ان هذا السبيل يختلف تماما عن سبل الاهتمام الاقتصادى المتخصص بكل مفاهيمه ، أو افتراضاته وأهدافه العلمية المتخصصة .

ويكفى أن يضع الاهتمام الجغرافى الاقتصادى ظاهرة الاستهلاك ، فى اطار أو فى بؤرة الرؤية البشرية ، لكى يختلف الاقتراب الجغرافى فى التحليل والتعليل ، تماما عن التحليل الاقتصادى البحت . ولا تفرط الرؤية البشرية فى حساب وتقويم كل العناصر الاجتماعية والحضارية والسياسية والنفسية التى تتداخل فى هذه المسألة الحيوية . بل قل لا يكون استطلاع وتمحيص وتحليل الموجبات الخصوصية للطلب من غير العناية بتقويم هـــذه العناصر ومبلغ تداخلها أو تأثير فعلها على هذه الموجبات وعلى الاختيار .

ومن خلال تمحيص الاستهلاك والموجبات الخصوصية لاختيـــار الطلب لحساب الاستهلاك ، فى هـــذه الرؤية الجغرافيـــة البشرية ، لا يرنو البحث الجغرافى الى شىء أهم من استطلاع قيمة هذه الموجبات الخصـــوصية وهى متغيرة . كما يتلمس هـــذا البحث معرفة كيف ولمـاذا ومتى تذعن للمبرر الحضارى وتستمع لهمس أو وسوسة المتغيرات ، حتى يتأثر اتجاه وسلوك الطلب أو الاختيار لحساب الاستهلاك .

ويتجاوز البحث الجغرافى الاقتصادى هـــذا الحد ، وينهمك فى تقصى حقيقة ومبلغ التزام هذه الموجبات الخصوصية ، وهى دوافـــع فردية بحتة بالضوابط الطبيعية والضوابط البشرية فى المكان ، والمناخ الاقتصـــادى السائد والمناسب لحاجة العصر . ويتلمس البحث الجغرافى حتما المواجهـــة بين المتغيرات وهى تصـــطنع التغير وتؤثر على الموجبات الخصوصية وحـــق الاختيار فى جانب ، والضوابط التى تكبح جماح هذا التغير وتؤثر فى حماية حق الاختيار من الضلال أو الخروج أو التمرد ، فى جانب آخر . ويدرك هذا البحث بعد ذلك كله ، كيف تنشأ المتغيرات والضوابط وهما أطراف هـــذه المواجهة من معين واحد(١٠) .

---

(١٠) الواقع الاجتماعى الذى يتعرض للتغير ويفرض المتغيرات على المجتمع ، يضع فى نفس الوقت الضوابط الاجتماعية التى تضبط هذه المتغيرات . ولا يبطل مفعول المتغير الاجتماعى عندما يتحلل الموجبات الخصوصية الذى يطاوع المبرر الحضارى ، غير الضابط الاجتماعى .

وصحيح أن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى لا يعرض عن ولا يعترض على فكرة المنفعة الحدية ، ومدى ما تنبىء به أو مبلغ ما تعبر عنه في اطار الرؤية الاقتصادية المتخصصة ، فى اتجاه وسلوك الطلب ، لحساب الاستهلاك ، وصحيح أيضا أن البحث الجغرافى الاقتصادى لا ينكر أبدا ولا يستنكر فكرة التوازن ، بين المنفعة الحدية فى جانب والانفاق الحدى فى جانب اخر ، ومبلغ تأثير هذا التوازن على اتجاه وسلوك الطلب لحساب الاستهلاك . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن التقويم الجغرافى يفضل نظرة شمولية أكثر اتساعا ومرونة . وتخدم المرونة والاتساع تقصى حقيقة الموجبات الخصوصية وحساب مبلغ تأثرها بفعل المتغيرات الرشيد أو غير الرشيد ، ومبلغ تأثيرها على اتجاه وسلوك اختيار الطلب فى المكان حسب حاجة العصر .

وهذه النظرة الجغرافية الاقتصادية الشمولية ، التى تحقق أو التى تجاوب الهدف وتطلعاته ، نظرة مرنة ومتميزة . ومن خلال هذا الشمول الذى يجمع ويلملم شمل التفاصيل الدقيقة ، تطل هذه النظرة وتبحث في الاطار المرن . وتتلمس فى هذا البحث مبلغ تأثر وتأثير الموجبات الخصوصية، وهى قابلة للتغير والتسييب ، وقابلة للضبط والالتزام ، على اتجاه وسلوك الاختيار والحصول على الطلب ، لحساب الاستهلاك .

ومن غير افراط فى اعطاء أى عنصر من عناصر التغير ، أو أى عنصر من عناصر الضبط ، أكثر من حقه فى التأثير على الموجبات الخصوصية للطلب ، يعرف البحث الجغرافى فى تحليله الموضوعى المرن ، لماذا وكيف ومتى يعتدل وينضبط ، أو لماذا وكيف ومتى ينحرف ولا يلتزم اتجاه وسلوك الطلب . ومن غير تفريط أو تهاون أو تجاوز فى قيمة أو جدوى التغير والضبط ، يعرف البحث الجغرافى التحليلى المرن كيف ولماذا ومتى تبرر الموجبات الخصوصية ، اتجاه وسلوك الطلب المتغير .

ومن ثم قل أن هذه النظرة الجغرافية الاقتصادية ، فضلا عن كونها مرنة وهى تتسلل الى ما وراء الموجبات الخصوصية ، تبدو موضوعية . وهى هادفة أيضا ولا تفرط أبدا فى أى شاردة أو واردة ، تؤثر على هذه الموجبات الخصوصية ودورها الفعال في اختيار الطلب ، لحساب الاستهلاك . ووجه الموضوعية الجادة ، هى أنها تتعقب بكل المرونة وتعالج الموضوع على وجهين هما :

١ - تعالج على الوجه الأول فعل التغيرات تحت عباءة المبرر الحضارى

وحاجة العصر ومبلغ تأثيرها على الموجبات الخصـوصية ، التى تضلل معنى ومغزى الاختيار فى الطلب وتحدد سبيل سلوكه فى الحصول على هذا الطلب.

٢ - تعالج على الوجه الآخر فعل الضوابط تحت نفس العباءة ودون اعراض عن حاجة العصر ، ومبلغ تأثيرها على الموجبـات الخصوصية ، التى ترشد معنى ومغزى الاختيار فى الطلب ، وتحدد سبيل سلوكه فى الحصول على هذا الطلب .

وتحصى هـذه النظرية الجغرافية الشمولية التى تحقق الهدف الجغرافى وتطاوعه ، أثر أو فعل كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والحضـارية والنفسية وكيف تصطنع المتغيرات . كما تحسب حساب هذه المتغيرات ، فى مجالات تقصى حقيقة الموجبات الخصوصية وكيف تؤثر هذه المتغيرات فيهـا وتوسوس لها ، حتى تسيطر على الأيدى التى تمتد لاختيار الطلب والحصول عليـه .

كما تتمعن هذه النظرة الجغرافية جيـدا ، فى تفسير جدوى هـذه الموجبات الخصوصية ، وهى قابلة للتغير وتأثير المتغيرات على الوجه الصحيح أحيانا ، وعلى الوجه الردىء أحيانا أخرى . ومن ثم تعرف جيدا كيف يؤثر فعل المتغيرات على أى من هـذين الوجهين ، على اتجـاه وسلوك الطلب أو اختياره والحصول عليه . وهذا معناه أنها توظف المرونة ، فى التحليـل وصولا الى صياغة وتجسيد التفسير المفيد المناسب . وتبنى هـذه النظرة الجغرافية المرنة لهـذا التفسير ، فى اطار الهدف الجغرافى الاقتصـادى ، لا ينشأ قطعا من فراغ ، ولا يكون أبدا من غير غاية .

وتتمثل هذه الغاية الجغرافية الاقتصـادية بأجلى معانيها ، فى كشف وبيان العلاقة الايجابية بين الموجبات الخصوصية للطلب فى جانب ، وسلوك الطلب أو اختيار الطلب والحصول عليه فى جانب آخر . وهى من غير شك علاقة بين الدافع والسلوك الذى يجاوب هذا الدافع ، ويطاوعه فلا يعصى له أمرا .

وتتمثل هذه الغاية الجغرافية الاقتصادية أيضا ، فى استطلاع وتقويم أفعال وردود أفعال المتغـيرات المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية والحضـارية والسياسية والنفسية ..وما من شك فى أن توظيف هـذه المتغيرات يكون بريئا وسليما الى حد يخدم المبرر الحضارى ولا يضلل ضغطه على الموجبات

الخصوصية للطلب . ويكون هذا التوظيف أيضا رديئا وغير سليم الى حد يُضلل المبرر الحضارى ويستخدمه للضغط على الموجبات الخصوصية للطلب .

وهكذا تكون الاساءة الى العلاقة بين الدافع والسلوك الذى يجاوب هذا الدافع . وما من شك فى أن هـــذه العلاقة فى اطار التعرض للمتغيرات وتوظيف المبرر الحضارى على الوجهين البرىء والردىء ، هى التى تفصح عن مبلغ استعداد الموجبات الخصوصية واستجابتها للتأثر . بل قل انها تفصح عن مبلغ اذعان الموجبات الخصوصية للمبرر الحضارى الذى تضلله المتغيرات ، وعن مبلغ اذعان الطلب والحصـــول عليه لحساب الاستهلاك لهـذه الموجبات الخصوصية . وهذا الاذعان — فى حد ذاته — هو الذى يحدد اتجاه الطلب وسلوكه .

وصحيح أن مرجع بعض العـــوامل التى تصطنع التغير وتســـفر عن التغيرات ، يكون فى بعض الأحيان ذاتيا ونابعـــا من صميم تفرد مقومات الذات الخاصة فى أضيق اطار . وصحيح أيضا أن مرجع بعض العوامل التى تصطنع التغيير وتسفر عن التغيرات ، يكون فى بعض الأحيان الأخرى نابعا من صميم عمومية التشكيل الاجتمـــاعى وطبيعته العامة فى أوســع اطار . وصحيح أيضا أن مرجع بعض هذه العوامل التى تصطنع التغيير وتسفر عن التغيرات ، يكون فى بعض الأحيان ، عاما وخاصا فى وقت واحد ، ونابعـا من صميم خصوصية وعمومية المستوى الحضارى والمستوى الاقتصادى الذى يحتويه أى اطار . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن اشتراك المتغيرات التى تسفر عنها كل هذه العوامل فى المكان والزمان وتؤثر على المبرر الحضارى تأثيرا رديئا فى بعض الأحيان . وتأثيرا بريئا فى بعض الأحيان الأخرى ، يكون فى غاية الخطورة الاقتصادية . وهو من غير شك الذى يشكل الموجبات الخصوصية ويضغط عليها ، ويلهمها الصواب الاقتصادى ، أو يوقع بها فى الخطأ الاقتصادى .

والصواب الاقتصادى أحيانا ، والخطأ الاقتصادى أحيانا أخرى ، هـــو الذى يوجه السلوك الاستهلاكى . وهـــو الذى يبرر الاختيـــار فى الطلب لحساب الاستهلاك . بل قل انه هو الذى يصطنع أو يصدر القرار بالحصول على الطلب ، استجابة لدافع أو فعل هذه الموجبات الخصوصية .

وما من شك فى أن صياغة القرار واصداره ووضعه موضع التنفيذ العملى فى اطار الصواب الاقتصادى احتمال وارد . وما من شك أيضا فى أن

صياغة القرار واصداره ووضعه موضـــع التنفيذ العمـلى ، فى اطار الخطأ الاقتصادى احتمال وارد أيضا ٠ وفى الحالتين أو فى الإحتمالين ، يكشف تنفيذ هذا القرار ، ولا يتستر على اتجاه وسلوك الطلب ٠ بل قل أنه هـو الذى يفضح الخطأ الاقتصادى الذى تبرره الموجبات الخصوصية وتدفع اليـه سلوك الطلب ٠ وهو أيضا الذى يعلن عن الصواب الاقتصادى الذى تحققه الموجبات الخصوصية ، وتدعو اليه سلوك الطلب ٠

المتغيرات ودوافع الموجبات الخصوصية المتغيرة :

يصطنع التغير الدوافع التى يتبنى بموجبها هذه الموجبات الخصوصية للطلب ٠ والخصوصية والتخصيص لهما علاقة ذاتية بالفرد وارادته الخاصة ، عندما يطلب السلعة المعينة ويختار النوع المعين منها ويفضله ؛ والموجبـات الخصوصية التى تنشأ وتبتنى ، تتفاوت وتتنـوع من فرد الى فرد آخر ومن مكان الى مكان ، ومن عصر الى عصر آخر ٠ وهذا معناه انهـا قابلة للتغير وليست جامدة ٠ وفعل المتغيرات هو الذى يدعو الى هـــذا التغير ٠ وفعل المتغيرات الذى يلهم الموجبات الخصوصية للطلب الصواب الاقتصــادى ، أو يوقع بهـــا فى الخطأ الاقتصادى ، هو العلامة التى تبشر بهـذا الاستعداد للتغير ٠ وهو أيضا الاعلان الصريح عن معنى ومغزى قيم الموجبات الخاصــة أو الخصوصية المتغيرة ٠

ولا يفوت البحث الجغرافى الاقتصادى ادراك هذا المعنى وما يعلن عنه وما يفضى اليه ٠ ولا يتهاون هذا البحث فى حساب جدوى هذه القيم المتغيرة على مستوى الفرد والمكان حسب حاجة العصر ٠ ويتبين أن قيمة الموجبـــات الخصوصية المتغيرة لا تؤثر على اختيار الطلب والحصول عليـــه فقط ، بل تؤثر بالضرورة على اتجاهات هذا الاختيار وعلى سلوك الأيدى التى تحصل عليه ، فى المكان والزمان ٠ كما يؤكد هذا البحث على أن ضبط هـــــذه الموجبات الخصوصية عندما تضـــل وحتى ترجع عن الخطأ الاقتصـــادى الى الصواب الاقتصادى ، لا يتأتى الا من خلال سيطرة الضوابط على فعـــل المتغيرات ٠ وهذا — فى حد ذاته — تصوير فعلى لأبعاد هذه القيمة المتغيرة ٠

وهكذا يقدر الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيـــدا قوة فعل أو تأثير الموجبات الخصوصية للطلب وهى تتغير وتلين وتستمع الى وسوسة وهمس المتغيرات وتحريض المبرر الحضارى وحاجة العصر فى المكان ٠ كما يقـــدر أيضا معنى ومغزى اذعان الاستهلاك لهذه الموجبات الخصـــوصية ، وكيف

تؤثر عليه وعلى اتجاه وسلوك واصدار قرار الطلب لحساب الاستهلاك على مستوى الفرد ، وعلى مستوى المجتمع ٠

ويصبح هذا التقدير فى عين الرؤية الجغرافية علامة لا تضل ولا تضلل فى تقويم الموجبات الخصوصية واستشعار ميولها وأهوائها ومتغيراتها المتنوعة التى لا تهدأ أبدا ٠ كما هو علامة بارزة أيضا ، لا تخيب ولا تخذل لدى تجسيد وظيفة الموجبات الخصوصية المتغيرة التى تفصح عن الطلب وتفضح سلوكه ونزواته ، وهى توجه القرار وتصدره لحساب الاستهلاك ٠

هذا ، وما من شك فى أن توجيه الطلب والأيدى الممتدة التى تختار السلعة ، وتنفيذ هذا القرار بالحصول على هذه السلعة ، هو الذى يحدد أو يكشف عن أو يفضح :

١ - سلوك الطلب ونوعية الاتجاه الاستهلاكى ، ومضيه على درب الخطأ أو على درب الصواب الاقتصادى ، فى المكان والزمان ، وكيف تحفزه أو كيف تضلله الموجبات الخصوصية ٠

٢ - اتجاه الاختيار المصيب أو الاختيار الخاطىء ، الذى ينتقى الطلب ويختاره ويجاوب الاتجاه الاستهلاكى والسلوك ، الذى يطاوع الموجبات الخصوصية ٠

هذا ، وينبغى أن يميز الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى بناء على هذا التقدير المحسوب بعناية ، بين أثر أو فعل كل العوامل والمتغيرات التى تتداخل فى صياغة مفهوم الموجبات الخصوصية للطلب ومتغيراتها من ناحية ، ودور هذه الموجبات الخصوصية الحقيقى الذى يوجه الاستهلاك من ناحية أخرى ٠ ولا يعبر عن هذا الدور الحقيقى وأثره المباشر شىء غير اصدار القرار لحساب طلب الفرد أو لحساب طلب المجتمع ، ووضعه موضع التنفيذ العملى فى المكان تحت ستار حاجة العصر ٠

ومن خلال تقويم القرار لحساب طلب الفرد ، أو القرار لحساب طلب المجتمع ، وتنفيذه الفعلى ، نتبين فعل هذه الموجبات على ثلاثة مستويات ٠ **وعلى المستوى الأول** ، تتضح قوة ضغط الموجبات الخصوصية من أجل طلب والحصول على الحاجة أو السلعة الضرورية ٠ **وعلى المستوى الثانى** تتضح قوة ضغط الموجبات الخصوصية من أجل طلب والحصول على الحاجة أو السلعة

الميسرة • وعلى المستوى الثالث تتضح قوة ضغط الموجبات الخصوصية ، من أجل طلب والحصول على الحاجية أو السلعة الكمالية • وتتفاوت بالضرورة قوة ضغط الموجبات الخصوصية على هذه السلعة من قائمة الكماليات الى قائمة الميسرات والى قائمة الضروريات ، وفي اطار تأثيرها الجوهرى على اتجاه وسلوك الطلب لحساب الإستهلاك فى المكان والزمان •

وقيمة الموجبات الخصوصية التى تبرر طلب الحاجة المعنية ، وتدعو الى الحصول على **السلعة المنتهية**(١١) ، لحساب الاستهلاك المباشر هى قيمة وقتية وتلبى حاجة فى الحال • وهى فى نفس الوقت قيمة متغيرة من فرد لآخر فى المكان • بمعنى أنها تكون الدافع وراء قرار وقتي مباشر • ويعرف هذا القرار ماذا ولماذا يريد هذه السلعة • كما يعرف هذا القرار أيضا كيف يحصل من خلال الاختيار على ما يريد بالفعل ، لحساب الإستهلاك المباشر ، ولا يتردد أو يتراجع •

ومن ثم تبدو العلاقة بين الموجبات الخصوصية للطلب واصدار قرار الطلب الفعلي وتنفيذه ، علاقة تبدأ وتنتهي لدي تنفيذ هذا القرار مباشرة • وتتكرر هذه العلاقة مرات كثيرة ، وتبرر الاختيار في كل مرة • ولكنها تكون متغيرة لدى اصدار كل قرار من قرارات الطلب وتنفيذه على المدى القصير أو الطويل على السواء • وتبدو في كل مرة منطقية وهى تحقق

---

(١١) السلعة المنتهية هى السلعة التى تلبى الطلب الوقتى حال الحصول عليها • ويقضى الاستهلاك بهذه السلعة المنتهية وطره ويحقق بها غايته في وقت معين • ويجاوب العرض الحاجة المعنية من هذه السلعة المنتهية بشكل مباشر أو غير مباشر : وتحدد الموجبات الخصوصية أبعاد ودوافع ومبررات الاختيار الذى تستوجبه المتغيرات لدى الحصول عليها • وتنقسم السلع المنتهية وهى غير معمرة الى نوعين ، استهلاكية وانتاجية • والسلعة المنتهية الاستهلاكية ، هى السلعة التى لا يبقى الاستهلاك المباشر أو غير المباشر منها شيئا ، وهو يقضى بها وطره أو يحقق بالحصول عليها غايته منها ، ونضرب لذلك مثلا بسلعة غذائية تلبى الحاجة الى الغذاء ، أو بالحصول على تذكرة تلبى الحاجة الى مشاهدة المسرحية • والسلعة المنتهية الإنتاجية هى السلعة الاستثمارية • ويوظف الاستهلاك هذه السلعة ويستخدمها استخداما مباشرا أو غير مباشر • ويغير الاستخدام مواصفات وقيمة هذه السلعة ويحولها الى شكل مناسب ، وتتخذ بالضرورة شكل العرض الذى تمتد اليه يد الطلب من جديد • وهى تحقق غاية غير الغاية التى تحققها السلعة المنتهية الاستهلاكية •

الغاية أو الهدف الذى يكون من أجله هذا القرار(١٢) ٠

وقيمة الموجبات الخصوصية التى تبرر طلب الحاجة المعنية ، وتدعو الى الحصول على وحيازة **السلعة المعمرة** (١٣) ، لحساب الاستهلاك المستمر والمتكرر ، هى قيمة غير وقتية وتلبى الحاجة المتصلة لبعض الوقت ٠ ومع ذلك فهى أيضا قيمة متغيرة وغير ثابتة من فرد الى فرد آخر ، فى المكان ٠ بمعنى أن هذه الموجبات الخصوصية ، تكون أو تصطنع الدافع وراء قرار يخدم ويحقق الهدف المستمر ٠ ويعرف هذا القرار ماذا يريد ويبغى الحصول عليه ٠ كما يعرف أيضا لماذا يريد وكيف يختار هذه السلعة المعنية ويتأنى كثيرا فى الحصول عليها بالفعل لحساب الاستهلاك المستمر ٠

ومن ثم تبدو العلاقة بين الموجبات الخصوصية للطلب ، وهى الدافع لاصدار القرار الفعلى من ناحية ، وتنفيذ هذا القرار من ناحية أخرى ، علاقة تبدأ ولكنها لا تنتهى حتى بعد التنفيذ والحصول على أو حيازة هذه السلعة ٠ بل هى علاقة مستمرة فى اطار المبرر الذى يبقى أو ينبغى أن يبقى مع بقاء

---

(١٢) تحدد الموجبات الخصوصية ، قبل امتداد أيدى الطلب لحساب الاستهلاك ، نوعية الهدف أو الغاية التى تستدعى الحصول على هذه السلعة المنتهية ٠ وتعرف هذه الأيدى لماذا وكيف ومتى يكون الحصول على هذه السلعة ٠ وطلب واختيار النوع المعين من الفاكهة مثلا ، وتناولها فى اطار الوجبة الغذائية ، يجعل هذه السلعة المنتهية استهلاكية ٠ ولكن طلب واختيار نفس هذا النوع المعين من الفاكهة مرة أخرى ، وتصنيعها فى شكل من أشكال تصنيع الفاكهة ، يجعل نفس هذه السلعة المنتهية انتاجية ٠ ولا وجه لتماثل أو لتطابق الموجبات الخصوصية التى تستدعى الحصول على هذه السلعة نفسها فى هاتين الحالتين ، تأسيسا على اختلاف الهدف أو الغاية ٠

(١٣) السلعة المعمرة ، هى السلعة التى تدوم لبعض الوقت ، وتلبى حاجة الاستهلاك المستمر فى هذا الوقت ٠ ويقضى الاستهلاك بهذه السلعة وطره ويحقق غايته ٠ ويتعين أن تبقى هذه السلعة فى حيازة المستهلك وفى متناول الانتفاع بها على المدى الطويل ٠ ويجاوب العرض الحاجة الى اقتناء هذه السلعة ، ويحدد أبعاد الاختيار الذى تستوجبه المتغيرات ٠ وهناك عمر افتراضى محسوب بعناية لدوام أو لبقاء هذه السلعة المعمرة ، وهى صالحة ومفيدة تلبى حاجة الاستهلاك ولا تخذله ٠ وتنقسم السلع المعمرة الى نوعين ، استهلاكية وانتاجية ٠ والسلعة المعمرة الاستهلاكية ، هى السلعة التى تلبى الطلب وتشبع الرغبة فى اطار الانتفاع والاستخدام الجيد مدى العمر الافتراضى المحدد ، قبل أن تستهلك وتستنفد أغراضها ٠ ونضرب لها مثلا بالسيارة أو بجهاز التلفزيون أو بالساعة ، أو بالشقة السكنية ٠ والسلعة المعمرة الانتاجية ، هى السلعة التى يوظفها الطلب التوظيف الانتاجى فى اطار الاستخدام الجيد أو المناسب ، على مدى العمر الافتراضى أيضا ٠ ويغير الاستخدام مواصفات هذه السلعة المعمرة الانتاجية كما يغير قيمتها وجدواها ٠ وتتخذ بالضرورة الوضع المناسب لهذه الغاية المنتجة ٠

هذه السلعة واستمرار الانتفاع بها • ومن أجل هذا الاستمرار والعلاقة المستمرة ، تحسب حساب المتغيرات وجدوى اختيار الطلب جيدا • ويبدو الحساب منطقيا يلتزم به القرار فيحقق الهدف أو الغايه الذى يكون من أجله هذا القرار(١٤) •

وفى اطار هذا التباين الشديد بين موجبات خصوصيه ، تبرر طلب الفرد ، فى مجال الاختيار الخاص أو الخصوصى ، وتبرر طلب الجماعه والمجتمع ، فى مجال الاختيار العام والعمومى ، تتفاوت العناصر والعوامل التى تصطنع وترسخ هذه الموجبات الخصوصية ، على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة • كما يتفاوت تأثرها بفعل المتغيرات أو الاستجابة لاغراء أو تغرير أو تحريض هذه المتغيرات ، تحت ستار المبرر الحضارى وحاجة العصر •

وفى اطار التباين الفعلى الواضح بين موجبات خصوصية تبرر طلب الحاجة أو السلعة الضرورية ، أو تبرر طلب الحاجة أو السلعة الميسرة ، أو تبرر طلب الحاجة أو السلعة الكمالية ، تتفاوت العناصر والعوامل التى تصطنع وترسخ هذه الموجبات الخصوصية لطلب الفرد أو الجماعة ، فى ظل مستويات المعيشة المتفاوتة والمتغيرة • كما يتفاوت تأثر هذه الموجبات الخصوصية بفعل المتغيرات أو درجة الاستجابة لاغراء أو لتحريض أو لتغرير هذه المتغيرات ، تحت ستار المبرر الحضارى وحاجة العصر •

وفى اطار التباين الشديد بين موجبات خصوصية تبرر طلب الحاجة أو السلعة المنتهية أو السلعة المعمرة ، لحساب الفرد أو لحساب المجتمع ، وفى حدود المدى الزمنى المتغير ، تتفاوت العناصر والعوامل التى تصطنع وترسخ هذه الموجبات الخصوصية ، فى ظل الاختلاف بين قيمة الهدف الاستهلاكى وقيمة الهدف الانتاجى • كما يتفاوت تأثر هذه الموجبات الخصوصية بفعل المتغيرات أو مبلغ الاستجابة لاغراء أو لتحريض أو لتغرير هذه المتغيرات ، تحت ستار المبرر الحضارى وحاجة العصر •

---

(١٤) تحدد الموجبات الخصوصية ، نوعية الهدف الذى يستدعى الحصول على هذه السلعة المعمرة على الوجهين الاستهلاكى والانتاجى ، وسبيل حيازتها والانتفاع بها • وطلب السيارة مثلا واستخدامها الاستخدام الخاص ، يجعل هذه السلعة المعمرة استهلاكية بحته على مدى العمر الافتراضى المناسب لهذا الغرض • ولكن طلب السيارة واستخدامها فى خدمة النقل العام مقابل الأجر ، يجعل نفس السلعة المعمرة انتاجيه بالفعل على مدى العمر الافتراضى المناسب أيضا لهذا الغرض •

ومن ثم ، ينبغى أن يدرك التقويم الجغرافى الاقتصادى أبعاد هذا التغير ومستوياته على كل المحاور ، فى رؤيته وحساباته التى تقوم معنى ومغزى وكنه هذه الموجبات الخصوصية للطلب • كما ينبغى أن يحسب هذا التقويم الجغرافى الاقتصادى أيضا ، حساب هذه الموجبات الخصوصيه المتغيرة على أوسع مدى وعلى كل المستويات الفردية والجماعيـة ، فى المكان وفى المكان الآخر ، ومن عصر الى عصر آخر ، وهى مسئولة عن اتجاه الاستهلاك وسلوك الطلب الذى يناسبه • بل يجب أن يشغله تحليل هذه الموجبات الخصوصية المتغيرة ، التى تبرر وتنوع وتغير وتبدل دواعى الاختيار من أجل الحصول على الطلب وحيازته لحساب الاستهلاك تحليلا موضوعيا •

ومن غير هذا التحليل الموضوعى ، لا يمكن حساب جدوى فعل العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية ، وهى تتداخل وتصطنع المتغيرات ودواعى التأثير على الاستهلاك • كما لا يمكن أن يتأتى الالمام بنتائج هذه المتغيرات التى تؤثر على الموجبات الخصوصية للطلب ، وهى التى تتحمل بالضرورة مسئوليه توجيه الاستهلاك ،ومسئوليه سلوك الطلب لحساب الاستهلاك • ومن غير هذا التحليل الموضوعى الكاشف لمسيرة الاستهلاك على درب الصواب أو الخطأ الاقتصادى لا يتأتى كبح جماح الخطأ أو المحافظة على الصواب الاقتصادى •

موجبات الطلب وسلوك الاستهلاك :

اذا كانت الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، تعكف بكل العناية على تحليل الموجبات الخصوصية للطلب ، وهى تقوم مبررات ودواعى الاختيار فى الحصول على الطلب فى المكان حسب حاجة العصر ، فان ذلك لا يعنى أبدا الاستخفاف أو عدم الاهتمام بالموجبات العمومية للطلب • ولا مجال أبدا لهذا الاستخفاف أو التهاون • بل قل أنه لا مجال للتفريط فى قيمة الموجبات العمومية للطلب • لأن الموجبات الخصوصية ، هى الوليد الشرعى للموجبات العمومية • ويستحيل أن تكون الموجبات الخصوصية ، من غير أن تكون الموجبات العمومية للطلب •

وصحيح أن الموجبات الخصوصية هى التى تبرر الطلب لحساب الاستهلاك فى المكان والزمان • وصحيح أن هذه الموجبات الخصوصية ، هى التى تبرر توظيف الاختيار فى مجالات الحصول على الطلب لحساب الاستهلاك الفردى أو الجماعى • وصحيح أيضا أن هذه الموجبات الخصوصية تملك القوة المؤثرة التى تبيح للمتغيرات ، فى اطار المبرر الحضارى أن تؤثر حتى يتوجه

الاختيار الى الصواب أو الى الخطأ الاقتصادى ، ويتحدد سلوك الاستهلاك ، بناء على توجه هذا الاختيار • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن الموجبات الخصوصية للطلب ، لا تكون من عدم ولا تنشأ من فراغ • بل هى محصلة الفعل المتغير والتأثير المستمر ، الذى يطور وينمى الموجبات العمومية للطلب ويكسبها القدرة على ترسيخ دواعى الاختيار •

وتعكس العلاقة بين الموجبات العمومية والموجبات الخصوصية وهما معا ، يعملان لحساب الاستهلاك ، العلاقة بين لماذا ومتى وكيف يكون الطلب ، ولماذا وكيف ومتى يكون الاختيار للطلب • بمعنى أن الطلب لحساب الاستهلاك يتطور ويفتح الباب أمام اختيار الطلب • ولا ينبغى أن تتجاوز الرؤية الجغرافية الاقتصادية فى اطار التحليل الموضوعى هذه العلاقة • كما لا ينبغى أن تتهاون فى تصور هذه العلاقة وتحليلها •

ومن خلال هذه العلاقة تعرف الرؤية الجغرافية الاقتصادية جيدا لماذا وكيف تؤدى العوامل المتنوعة اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ونفسيا الى تحول الموجبات التى تدعو الى الطلب من موجبات لها صفة العموميه والتعميم الى موجبات لها صفة الخصوصية والتخصيص • وبمعنى آخر تعرف الرؤية الجغرافية من خلال هذه العلاقة وهى لا تنفصم فى الأصل ، لماذا وكيف ومتى تؤدى الأوضاع فى المكان الى تحويل الموجبات العمومية للطلب الى الموجبات الخصوصية لاختيار الطلب ، حسب حاجة العصر وتذوق الفرد أو المجتمع •

واذا استوجبت **الموجبات العمومية** الطلب لحساب الاستهلاك ، فانها لا تبرر ولا تستدعى ولا تهتم كثيرا بالاختيار فى هذا الطلب • بمعنى أن تحصل على السلعة المعنية دون شرط أو مفاضلة والبحث عن مبرر مقنع يعتمد عليه الاختيار • وكل ما يهم فى مثل هذه الحالة ، هو الحصول على السلعة المعنية ، التى تخدم الغرض أو الهدف من حيازتها واستخدامها أى الانتفاع بها • ومن ثم تبدو هذه الموجبات العمومية بريئة من التعقيد ولا تتردد كثيرا ولا ترفض فى معظم الأحيان • بل قل انها تبدو أقل تأثرا باغراء المتغيرات وتحريض المبرر الحضارى الذى يسعف ويدفع الى الاختيار •

وصحيح أن تبرئة الموجبات العمومية من مسئوليات الاختيار فى الطلب مسألة تسترعى الانتباه ، لأنها تعفيه من الاستماع الى تحريض واغراء وتغرير المبرر الحضارى وفعل المتغيرات الردىء أحيانا ، وغير الردىء

أحيانا أخرى · ولكن الصحيح أيضا أنها لا تسقط عنها مسئولية الالحاح فى الطلب فى المكان والزمان · وهذا الالحاح فى الطلب دون عناية بالاختيار ، وهو احتمال وارد وله ما يبرره ، فى المكان حسب حاجة العصر ، يوجـــه الاستهلاك أو يقوده الى الصواب الاقتصادى أحيانا ، ويوقع به أحيانا كثيرة فى الخطأ الاقتصادى · بل قل أن هذا الالحاح ، يؤدى الى انحراف السلوك الاستهلاكى أحيانا كثيرة ، والى رشد هذا السلوك الاستهلاكى أحيانا أخرى·

ويعبر الالحاح فى الطلب عن معنى ادمان السلعة المعنية والانصـــياع لمبرر أو لدافع هـــــذا الادمان على الطلب فى اطار التعود الفطرى عـــلى الاستهلاك · ويعبر هذا الالحاح فى الطلب على درب الخطأ الاقتصادى ، عن معنى التمادى الحقيقى فى طلب السلعة المعنية الذى يتجاوز حد التوازن مع العرض · وتجاوز هذا الحد أو اختراقه ، يعنى انعدام التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ·

وهذا معناه أن هـــــذا الالحاح فى الطلب على السلعة المعنية لحســـاب الاستهلاك ، هو ضرب من ضروب الوقوع فى الخطأ الاقتصادى · ولا يسفر هذا الوقوع فى الخطأ عن شىء أخطر اقتصاديا من انهيار العلاقة المتوازنة ، بين الانتاج وما يجود به أو ما يتقدم به من سلع لحساب العرض فى جانب ، والطلب وما يحفزه أو يدعوه الى الالحاح الشديد من أجل الاستهلاك ·وعندئذ نفهم كيف يتهور الطلب ولا يسكت وكيف يجور الاستهلاك ولا يشبع ·

وهذا معناه أيضا ، أن هذا الشكل من أشكال الالحاح فى الطلب الذى يثقل ويضغط على العرض ، لا تبرره ويدعو اليه سوى الموجبات العمومية· وفى الوقت الذى لا تدعو فيه هذه الموجبات العمومية الى توظيف الاختيـــار فى الطلب ولا تملك ما يبرره بالفعل ، يكون الالحاح فى الطلب بكل ماينطوى عليه من تهور شديد ، أهم مبرر للوقوع فى الخطأ الاقتصادى · وهو - من غير شك - الذى يبرر بالحاح لا يسكت التحول من الطلب المتوازن مـــــع العرض لحساب الاستهلاك العادى على درب الصواب الاقتصادى ، الى الطلب غير المتوازن مع العرض لحساب الاستهلاك المتهور على درب الخطأ الاقتصادى· وعندئذ يكون الفهم الصحيح لمبلغ تأثر هذه الموجبات بفعل المتغيرات التى تبرر الالحاح فى الطلب الى حد التهور ولا تبرر فى نفس الوقت الاختيار فى الطلب ·

وهذا معناه أن من شأن الالحاح فى الطلب الذى تدعو اليه الموجبات

العمومية ولا يعرف الاختيار الذى يضلله المبرر الحضارى واغراء المتغيرات أحيانا ، أن يستنفر شهوة الطلب . بل قل أنه ينشط فاعلية التعود أو يصعد معدلات الاقبال الشديد على الحصول على السلع المعنية من غير حساب. لحساب الاستهلاك . ويضع هذا الاستنفار أو هذا التنشيط أو هذا التصعيد الطلب على درب الخطأ الاقتصادى لأنه ينمى ويطور ويصعد الكم الفعلى من طلب السلع المعنية على أقل تقدير .

ومن ثم قل أن هذا التهور وهذا الالحاح يصطنع التمادى فى الطلب وعدم السكوت عليه . وهو الذى يلهب ويضاعف نهم الاستهلاك والمبادرة المتهورة أو الجائرة بكل الاصرار على الطلب والحصول عليه . ولا يحسب الاستهلاك حساب العواقب والمضاعفات على درب هذا الخطأ الاقتصادى . بل قد لا يفطن اليها أو يبالى بها . ويصل الاستهلاك خلال هذه المبادرة النهمة الى الطلب والحصول عليه ، الى حد لا يبالى فيه أو يكترث كثيرا بالتوازن مع العرض ، ولا يلتزم بالمحافظة عليه .

أما **الموجبات الخصوصية** للطلب ، فهى فى نظر الرؤية الجغرافية الاقتصادية أكثر تعقيدا ، لأنها تدخل عملية الاختيار بكل وزنها فى الضغط على الطلب وفى التعامل بين العرض والطلب . بل قل أن هذه الموجبات الخصوصية أكثر فاعلية فى الضغط على الطلب أثناء الاختيار والحصول على السلعة المعنية الأنسب فى المكان لحاجة العصر وأضف الى ذلك كله احتمال استسلام الاستهلاك لهذه الموجبات الخصوصية التى تستمع وتطاوع وسوسة المبرر الحضارى وفعل المتغيرات الردىء . وعندئذ توجه هذه الموجبات الخصوصية أيادى الطلب ، وتمسك بزمام الاستهلاك وتفرض عليه سلوكه .

ويعكس هذا التعقيد ، وتصور هذه الفاعلية مبلغ تأثر الموجبات الخصوصية بفعل المتغيرات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية فى المكان والزمان ، الى الحد الذى تضل فيه وتضلل اختيار الطلب لحساب الاستهلاك . ويقود الاختيار الضال الذى وقع فى ضلال التضليل الاستهلاك على درب الخطأ الاقتصادى . ويجسد هذا التعقيد وتبنى هذه الفاعلية أيضا مبلغ التفاوت الشديد بين الأفراد فى الاستجابة لفعل المتغيرات فى المكان والزمان ، التى تجعل الموجبات الخصوصية للطلب حوافز ذاتية ملزمة . وتدفع هذه الحوافز وتوجه الاختيار فى الطلب وتحدد سلوك الاستهلاك بجلاء على درب الخطأ أو على درب الصواب الاقتصادى .

وهكذا تختلف الموجبات الخصوصية للطلب فى المكان حسب حاجة العصر · وهى لتنوع فى المكان وهى تدفع الفرد الى الاختيار وتبرر له الحصول على السلعة المعنية الأنسب لحاجة العصر · بل قل يتباين تأثيرها المباشر من فرد الى فرد آخر ، ومن مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر · فهى متغيرة وشديدة المرونة على كل المحاور وعلى كل المستويات ولا تعرف الثبات أو الجمود ·

وتبرر الموجبات الخصوصية فى هذه الخصوصية المتفردة والمتغيرة والمرنة فى وقت واحد مسألة الحرص فى اختيار الطلب والحصول عليه وحيازته من أجل الهدف الاستهلاكى المشروع أحيانا ، وغير المشروع أحيانا أخرى · وهى التى تبرر أيضا فى اطار هذه الخصوصية المتفردة والمتغيرة والمرنة فى وقت واحد ، مسألة التنوع والاختلاف والتفاوت فى أساليب هذا الاختيار ، حسب مستوى المعيشة فى المكان والعصر ، والحاجة الى الطلب المنتخب الذى يناسب هذا المستوى المتغير من عصر الى عصر ومن مكان الى مكان آخر ومن فرد الى فرد آخر ·

ووجوب هذا الالحاح فى الاختيار أو الانتقاء والمفاضلة بين السلعة والسلعة الأخرى البديلة استجابة لما تمليه الموجبات الخصوصية وهى توجه الاختيار وتبصره ، يضع الطلب لحساب الاستهلاك فى موضع التدلل · ويبلغ هذا التدلل أحيانا الى حد التردد أو الى حد التخبط وصعوبة التمييز · ويستدعى هذا الاختيار الذى يستغرق فى التدلل ويتعرض لبعض عواقبه ومضاعفاته ، البحث عن أسباب ومبررات التفضيل · ويستوى فى ذلك أن يكون الاستهلاك رشيدا على درب الصواب الاقتصادى ، أو أن يكون الاستهلاك ضالا على درب الخطأ الاقتصادى ·

هذا ، ويعبر الالحاح فى اختيار الطلب والحصول عليه بحق أو من غير حق ، عن مبلغ الانصياع لكل ما يستوجب ارضاء هوى التعود الفطرى أولا وشهوة الاستهلاك المنفتحة والمتفتحة ثانيا · بل قل انه يعبر عن مبلغ الانصياع لكل ما يحتم اشباع نزوة الاستهلاك ونزعاته وهى من أخطر عواقب ومضاعفات التدلل فى الحصول على الطلب المنتخب لحساب الاستهلاك ووجوب ارضاء هوى التعود الفطرى وحتمية اشباع نزوات الاستهلاك ، هى التى تميز بحق المسلك الفردى أو الذاتى فى الطلب لحساب الاستهلاك ·

كما يعبر هذا الالحاح فى اختيار الطلب ، والحصول عليه باستحقاق أو

من غير استحقاق ، عن مبلغ الاهتمام بتوجيه الانتـاج والسيطرة عليه • وتكون هذه السيطرة لحسا بالاستهلاك ، وصولا الى حد ضمان العرض من السلع المعنية التى تجاوب أو التى تطاوع أو التى ترضى اختيـار الطلب والحصول عليه • وقبول الانتاج بهذه السيطرة والامتثال لها ، والاستجابة لدوافع الموجبات الخصوصية التى تبرر أو تحرض أو تغرى أو تزين اختيار الطلب والحصول عليه بالفعل ، احتمال ليس وارد فقط بل هو احتمـال مؤكد •

ولا يعترض الانتاج على هذه السيطرة ولا يتمرد على الداعى أو الهدف الذى يستوجبها • ولكنه فى المقابل يحق للانتاج أن يسيطر بدوره • ويحقق الانتاج بالفعل كل أسباب ودواعى ومبررات هذه السيطرة الى حد التحكم من خلال العرض فى الطلب وفى اختياره وفى سبل الحصول عليه ، لحساب الاستهلاك • ووقوع الطلب فى براثن هذا التحكم هو أخطر أنواع العواقب التى يفرضها الاختيار على الاستهلاك • بل قل أن هذا هو الخطر الحقيقى الذى يوقع الاستهلاك والسلوك الاستهلاكى ، فى الانحراف الاقتصادى •

الاختيار وانحراف الاستهلاك :

المفهوم والمتفق عليه ، أن اختيار الطلب والحصول على السلعة المعنية ، هو حق مشروع فى الاصل • بل ولا ينبغى الاعتراض عليه أو شجبه والا فماذا يعنى الاجتهاد والعمل من أجل تحرير ارادة الاستهلاك • بل وكيف نوفق بين مفهوم حرية الاستهلاك وهى تكفل أول ما تكفل حق الاختيار من ناحية وتجريم هذا الاختيار من ناحية أخرى • وهل هناك حرية من غـير اختيار فى الطلب ؟ وهل هناك اختيار فى الطلب من غير حرية يتمتع بهـا الاستهلاك فى المكان والزمان ؟ •

والمفهوم والمتفق عليه أيضا أن الموجبات الخصوصية فى اطار اذعانهـا لفعل المتغيرات واستماعها للمبرر الحضارى هى التى تفرض الاختيـار فى الطلب ، وتؤكد على شرعية هذا الحق وتبرر له التبرير المنطقى • ولا ينبغى احباط هذه الموجبات الخصوصية أو ابطال مفعولها ، والا فلماذا تكون مسيرة التغير وطلب الأفضل من خلال هـذا التغيير • بل وكيف نوفق بين حق الطلب لحساب الاستهلاك الذى يجمد ولا يتطور فى ناحية ومصلحة العرض الذى لا يكف عن التطور من ناحية أخرى • وهل هناك جـدوى من وراء توازن اقتصادى بين طلب جامد أو يفرض عليه الجمـود وعرض متطور أو يفرض عليه التغيير من عصر الى عصر آخر ؟

وهناك - على كل حال - أكثر من ضمان شرعي نظيف ، يكفل هذا الحق المشروع فى اختيار الطلب ويدافع عن الموجبات الخصوصية التى توجه هذا الاختيار وله أكثر من مبرر لحساب الاستهلاك • بل هنـــاك أكثر من دليل ، يعتمد عليه الانسان ويدافع من خلاله عن هذا الحق المشروع الذى لا ينبغى التفريط فيه لحساب الاستهلاك ، على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة • والانتاج وهو صاحب المصلحة فى العرض أولا وفى التعامل بين العرض والطلب هو أكبر ضمان وأقوى دفاع يتصدى للدفاع المشروع أو غير المشروع عن حق الاختيار فى الطلب وعن جدوى الموجبات الخصوصية التى توجه هذا الاختيار لحساب الاستهلاك •

وقد ينظر النظام الاقتصادى الى هذا الحق المشروع نظرة موضوعية ، تشجب وتجرم أى عدوان ينتهك هذا الحق الاقتصادى • وقد تتـــاوم أى محاولة تعمل على تفريغ هذا الحق من مضمونه أو تجرده من شرعيته ،وتحرم الاستهلاك من مزايا وايجابيات ومنافع الاختيار والحصول على السلعة المعنية المفضلة •

وقد ينظر النظام الاقتصادى الى هذا الحق المشروع نظرة أخـلاقية ، تضمه الى قائمة حقوق الانسان التى لا يجب أن تنتهك على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع • وقد تقاوم أى محاولة تناصب الاختيار العداء وتكبل ارادة الموجبات الخصوصية ، وتحرم الاستهلاك من مزايا وايجابيات ومنافع الاختيار والحصول على السلعة المعنية المفضلة •

وبهذا المنطق الاقتصادى الموضوعى ، لا اعتراض أبدا على فعل ودور وأداء الموجبات الخصوصية • ولا اعراض على حق الاختيار فى الطلب الذى يحرر ارادة الاستهلاك ولا يكبلها أو يوقعها فى الحرمان • ولا تعريض أبدا أو استهجان لأى دعوة عاقلة تدعو الى صيانة حقوق الانسان فى الاختيار الذى يجاوب ارادة الاستهلاك •

بل قل انه لا اعتراض اقتصادى أو أخلاقى أبدا ، على حسن توظيف الموجبات الخصوصية التى ترشد الاختيار وتحسن توجيهه لدى الحصول على السلعة المعنية المفضلة • ولا اعتراض اقتصادى أو أخلاقى أبدا على حسن استخدام حق الاختيار ، فى اشباع هذا التعود الحسن على الاستهلاك ، أو فى الاستجابة المشروعة لنمط المعيشة عند حد المستوى الأنسب للمعيشة الذى يكفله دخل الفرد منسوبا الى دخل الجماعة والقدرة العامة على الانفاق • ولكن

يصبح الاعتراض ضروريا وعلى كل وجه اقتصادى وأخلاقى واجتماعى .عندما توظف الموجبات الخصوصية وهى ضالة يضللها التحريض والاغراء ، هــذا الحق المشروع فى الاختيار توظيفا منحرفا لحساب الاستهلاك ، أو عندما تجور حرية اختيار الفرد عنوة وغصبا على حرية اختيار الجماعة ، من أجل الحصول على السلعة المعنية المفضلة • وفى مثل هذه الحالة يكون الانحراف محسوبا على الاستهلاك وليس محسوبا له •

والانحراف الذى يفقد هـــذا الحق شرعيتـه ، ويستحق التجريم ، الاقتصادى والاجتمــاعى ، هو عين ما يعنى توظيف الاختيــار فى الطلب والحصول على السلعة المعنية توظيفا سيئا على درب الخطأ الاقتصادى • وهذا التوظيف الردىء أو الضال ، هو الذى يخطىء ويتمادى فى الخطأ الاقتصادى• وهو الذى يسفر عن تردى الاستهلاك بقصد أو من غير قصد ، فى حضيض الخطيئة الاقتصادى ، ويجسد السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى •

وهذا معناه أن الانحراف يوقع الاستهلاك فى الخطأ • وليس أخطر من هذا السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى على الهدف الاقتصادى ، ومصلحة الفرد أو مصلحة المجتمع ، فى هـــذا الهدف • بل وليس أخطر منه ، لأنه يعنى انتهاك التوازن الاقتصادى ، بين العرض والطلب • وقد يعنى أيضــا ارهاق الانتاج الذى يقـــدم العرض ، بالمعدل الذى لا يناسب الســلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى • ولكنه يعنى – فى نهـــاية المطاف – وقوع الطلب فريسة سهلة فى قبضة العرض • ومن ثم يتسلط الانتاج ويحق له أن يفعل ، ويتمـــادى العرض فى ابتزاز الطلب على حساب الاســـتهلاك المنحرف •

وتجسد هذه الرؤية معنى الانحراف الاستهلاكى • ومع ذلك فهــذه الرؤية تبدو رؤية جزئية الى حد بعيد • ولئن اعترض الاجتهـــاد الجغرافى الاقتصادى على منطق هذه الرؤية الجزئية التى يسفر عنها التفسيرالاقتصادى وحده أو التفسير الاجتماعى ، أو التفسير النفسى ، بشأن هــذا الســلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى فان هذا الاعتراض لا ينشأ من فراغ ، ولا يكون من غير أساس • بل قل أن هذا الاعتراض لا يعنى الاعراض عن أى تفسير من هذه التفسيرات • بل قل انه الاعتراض الموضوعى •

ولا يترك هذا الأعتراض الموضوعى لعامل واحد من بين عوامل كثيرة الميدان ، لكى يتفرد هذا العامل فى تفسير انحراف السلوك الاستهلاكى •

وصحيح أن التطلع الى الرؤية الجزئية ، يفيد ، ولكنه يكون من زاوية ضيقة تطل على جانب ويغيب عنها جوانب أخرى مهمـــة • ومن ثم يكون البحث الأفضل هو البحث الذى يتلمس أوصال الرؤية الكلية التى تجسد الوضوح من كل الزوايا ولا تفرط فى اعتبار من الاعتبارات • ويعطى هــذا البحث ـ من غير شك ـ التفسير الأفضل لانحراف السلوك الاستهلاكى على درب الخطأ الاقتصادى •

ولا يعرض هذا الاعتراض الموضوعى عن أى عامل من العوامل التى تفسر الانحراف • ولكنه يعترض أصـــلا على ضيق أفق الرؤية الجزئيـــة المحدودة ، فى مجال التفسير • ويجســـد هذا الاعتراض بالقطع ، مبلـــغ الاعراض عن الكيفية التى يلوى بها التفسير الاقتصـــادى ، أو التفســـير الاجتماعى ، أو التفسير النفسى ذراع الحقيقة الكلية ، لدى متابعة وبيـــان وتبرير سلوك الاستهلاك والحكم عليه •

ولوى ذراع الحقيقة الكلية وتعتيم الحقيقة الجزئية عليها لدى تصور هذا التفسير المحدود لا يفيد • وتأسيس هذا التفسير المحدود على أساس فعل العامل المتغير الواحد ، لا يخدم الموضوعية والصدق والشمول فى هذه القضية • بل قل انه يقدم التفسير الجزئى الناقص • وهذا التفسير الجزئى لا يكاد ينفع لدى مواجهة انحرافات السلوك الاستهلاكى • وهو لايستطيع أن يبصر العمل أو الاجتهاد الذى يتولى تقويم هذا الانحراف ، لحساب الفرد أو لحساب الجماعة •

وتنتقص الرؤية الجزئية المحـــدودة للتفسير من الحقيقـة الـكلية أو الشاملة شيئا مهما • ويغيب عنها من غير قصد فى كثير من الأحيان ، عندما تعرض هذه الرؤية الجزئية عن تداخل المتغيرات تداخلا غريبـا يتفاوت من فرد الى فرد آخر ، ومن مكان الى مكان آخر ، تحت مظلة المبرر الحضارى أو فى جعبته • ويصطنع هذا التداخل توليفة الحقيقـــة الكاملة التى توجـه السلوك الاستهلاكى ، فترشده أحيانا وتضلله أحيانا أخرى •

وقل ـ بكل الثقة ـ آن اعراض الرؤية الجزئيه عن عامل والاهتمـام بعامل آخر ، يبعدها تماما عن توليفة الحقيقة الكلية • وهذا هو عين التجنى على الموضوعية فى البحث عن التفسير الصحيح لانحراف الاستهلاك • وهو عين الانحياز الى تفسير ناقص • واذا برر هــذا التفسير انحراف سلوك الاستهلاك فرد معين ، فانه لا يبرر انحراف سلوك الاســـتهلاك عنـد كل

الأفراد الآخرين . وهذا هو عين التهاون الذى يعجز عن بيـــان أو متابعة كيفية اتجاه السلوك الاستهلاكى على درب الخطأ الاقتصادى .

وتحيز الرؤية الجزئية المحدودة الى فعل وتأثير العامل الواحد المتفرد ، هو الذى يبالغ فى أى تفسير مبالغة غير متجردة . وقد تخفى هذه المبالغة التى لا يبررها غير التحيز ، وجاهة التفسيرات الأخرى . بل قد تتستر على جدواها من غير مبرر صحيح . وتحيز هذه الرؤية هو أيضا الذى يسـقط من الحساب العوامل الأخرى ، وكأنه يجمد المتغيرات التى تصطنعها هـــذه العوامل أو ينكرها . ويترك عندئذ لمتغير العامل الواحد الذى ينحاز اليه ، بقصد أو من غير قصد ، حق تجسيد وصياغة وتضخيم فعل المبرر الواحد للانحراف الاستهلاكى الى الخطأ الاقتصادى .

ومن الجائز أن يفلح هذا الانحياز فى العثور على بعض السمات التى تكسب التفسير المنحاز للعامل الواحد المتفرد ، الوجاهة فى الشكل . ومن الجائز أيضا أن تتلمس هذه الوجاهة فى الشكل فى قالبها المصطنع الاقناع وتصطنع الاقتناع . ولكن المؤكد بعد ذلك كله أن هـــذا الاقتنـــاع الذى يصطنعه الانحياز بموجب الوجاهة فى الشكل ، لا يكفل كل الصـــدق فى الاقناع ولا يحقق الاقتناع السليم بوجاهة المضمون .

بل قل ان وجاهة التفسير المنحاز لا تتحرى الحقيقة أو الصدق كله . وهى لا تصدق فى القالب الاصطناعى فى تفسير السلوك الاستهلاكى وبيان اتجاهه الى الخطأ أو الصواب . وقل ان هذا التفسير الذى يجنح الى الانحياز من غير حق ، يتمادى فى الانحياز الى حد البعد عن الواقع والواقعية . وقد يودى به هذا البعد عن الواقعية حتى ينغمس الانغماس كله فى الضـــلال والتضليل ، ويعميه التعصب فلا يرى الصح أو لا يعرف الصحيح .

وهكذا يعرض الاجتهـــاد الجغرافى عن هذا التعصب الذى يمليــه التخصص العلمى الدقيق ، حتى لو كان من غير قصد ، اعراضا شديدا . ولا يعول على أو ينحاز الى واحد من التفسيرات الاقتصـــادية أو التفسيرات الاجتماعية أو التفسيرات النفسية . وهو يعترض تماما على الوجاهـــة فى الشكل التى تتلمس الاقناع ، سواء اعتمد على التسلل أو لجأ الى لوى ذراع الحقائق .

ويعترض البحث الجغرافى الاقتصادى على صيغة أو صيغ الاقتناع التى

تقبل تفسير العامل الواحد المتفرد ، وتعتمده • كما يعترض أيضا على عدم الواقعية في المضمون ، الذى يحتويه صلب أو جوهر هذا التفسير • ومن ثم يرفض أى نتائج تبتنى على هـــذا التفسير المعيب • ويبحث عندئذ عن التفسير الأفضل لاتجاه الاستهلاك وسلوكه •

والتفسير الأفضل أو الأجدى ، فى تصـــور الرؤية الجغرافية ، هــو التفســـير الذى يتجرد من روح التعصب للتخصص العلمى قبـل أى شيء آخر • وبموجب هذا التجرد تبقى الموضوعية ، فلا ينحاز التفسير أبدا الى متغيرات العامل الواحد المتفرد ، حتى يتخذ شكل القالب الجامد ويفقـــد المرونة • وقل أن ألزم ما يلزم هـــذا التفسير هــو المرونة ، لأن السلوك الاستهلاكى وهو سلوك فردى يتغير من فرد الى فرد آخر ، وهـــو سلوك جماعى يتغير من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر •

ومع ذلك لا ينبغى أن تبتنى حقيقة وموضوعية وواقعية ومرونة هـــذا التفسير الأفضل ، على أنقاض هدم أو تخريب التفسير المنحاز الى العـــامل الواحد المتفرد • وهذا معناه أن الرؤية الجغرافية الاقتصادية التى تتجاوز أو تعرض عن التفسير المنحاز للعامل الواحد ، تجمع فى نفس الوقت مجمل هذه التفسيرات المنحازة الى الاقتصاد أحيانا والى الاجتماع أحيانا والى علم النفس أحيانا أخرى ، لكى تصطنع التفسير الأفضل •

ويوجه التصور الجغرافى الاقتصادى كل العناية الى بناء وصياغة هذا التفسير الأفضل ، الذى لا ينكر ولا يســـتنكر اشتراك فعل المتغـــيرات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والنفسية ، فى بنائه أو فى صياغته • والأفضل أن يبتنى هذا التفسير — على كل حال — بناية مركبــة • وذلك بمعنى أن يتخذ شكل التوليفة الجيدة التى تضم فى تكوينها الـكل الجامع — من غير تكلف — لفعل المتغيرات التى تكون فى جعبـــة المبرر الحضـــارى وتوسوس له الوسوسة التى تؤثر على اتجاه الاستهلاك وعلى سلوكه •

والتفسير الأفضل فى تصور الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، هو الذى تحتويه هذه التوليفة • وهو أيضـــا التفسير المرن الذى يكفل الصـــدق والواقعية والوضوح ، لدى تبرير فعل واغراء وتحريض الموجبات الخصوصية التى تجسد دوافع اختيار الطلب واتجاهاته ، وتزين له الانحراف على درب الخطأ الاقتصادى • وهو أيضا التفسير الجامع الذى تسفر عنه الرؤية الكلية لتداخل المتغيرات فى جعبة المبرر الحضارى ، الذى يزين السلعة المعنية فى عيون الموجبات الخصوصية ، ويبيح لها أن تنحرف على هذا الدرب •

وعندما يلقى هذا التفسير الأفضل الضوء على اتجاه الاستهلاك أو على سلوكه المنحرف أو غير المنحرف ، لا يفترض أهم من التنوع الشديد فى مكونات توليفة المبرر الحضارى ، التى تضم كل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية ولا تفرط فى قوة الفعل المشترك • كما يضع هذا التفسير الأفضل فى الاعتبار أيضا فعل المتغيرات التى تؤثر على كل دافع على حده ، وعلى كل هذه الدوافع مجتمعة ، وتجيز للموجبات الخصوصية التى تشترك فى صياغتها هذه الدوافع ، حق الاختيار فى الطلب ، وتبرره •

وما من شك ، فى أن ضم أو تجميع هذه الدوافع ومتغيراتها ، أشبه ما يكون الى تجميع العازفين كل على آلته الموسيقية فى فريق العازفين • ويكون تأثير أو فعل هذه الدوافع ومتغيراتها المشترك أشبه ما يكون بالمقطوعة الموسيقية التى يشترك كل عازف فى انسياب أنغامها الجميلة الرتيبة • ويجسد هذا التشبيه — على كل حال — معنى الرؤية الكلية لاجتماع الدوافع والمتغيرات وتداخلها فى توليفة المبرر الحضارى فى المكان والزمان •

وهذا هو عين الاجتهاد ، من أجل تصور فعل المبرر الحضارى ، فى المكان والمتغير فى الزمان ، ومبلغ تأثيره على الموجبات الخصوصية لطلب الفرد وكل فرد على انفراد ، لحساب الاستهلاك واتجاهه • ولا يسفر ذلك التصور عن شيء أهم وأجدى من ادراك العلاقة الصحيحة بين وسوسة المبرر الحضارى وتحريضه واغرائه وتغريره من ناحية واستماع الموجبات الخصوصية التى تزين للاستهلاك حق أو حرية اختيار الطلب والحصول على السلعة المعنية من ناحية أخرى • وفى اطار هذه العلاقة ، نتبين لماذا وكيف ومتى يمضى سلوك الاستهلاك على درب الصواب أو على درب الخطأ الاقتصادى •

وكما يعنى ضم أو تجميع هذه الدوافع والمتغيرات فى اطار الرؤية الكلية وحساب جدواها فانه لا يحول دون تصور نصيب أو حصة كل دافع ومتغيراته أيضا ، من غير افراط فى التفرد أو من غير تفريط فى تأثيرها المشترك فى بنية المبرر الحضارى • وهذه المرونة التى تجمع بين الرؤية الكلية والرؤية الجزئية ، تعنى استشعار واحاطة لا تفرط ولا تتهاون فى التصور التحليلى للموجبات الخصوصية ودورها المؤثر فى حض الاستهلاك على الاختيار وتوجيهه • ويسفر هذا التصور التحليلى فى نهاية المطاف عن :

١ - تبرير السلوك الاستهلاكى الاقتصادى الحميد أحيانا ، وهو يطاوع المبرر الحضارى الذى يهديه ولا يضلله أو يخذله ، على درب الصواب الاقتصادى .

٢ - فضح السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى أحيانا أخرى ، وهو يطاوع المبرر الحضارى الذى يغريه ويغرر به ، على درب الخطأ الاقتصادى .

وصحيح أن اعتماد البحث فى اتجاه الطلب والحصول على السلعة المعنية ، وقياس المعدلات ومبلغ الانحراف ، على أساس فعل أو تأثير نوع واحد فقط من الدوافع الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو النفسية أمر معمول به ، وتحسب لنتائجه ألف حساب(١٤) . وصحيح أيضا أن هذا الأمر الذى يحسب له هذا الحساب ، يكفل أو قل ييسر - بكل تأكيد - توظيف الحصر والحساب والاحصاء الرياضى التحليلى فى ايجاد وتسجيل المعادلة الرياضية التى تحسب حساب فاعلية أو جدوى الدافع الواحد المعين وهو متفرد . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن افتراض ثبات مجموعة الدوافع والمتغيرات الأخرى وتجميدها أو تجريدها من الفعل والتأثير ، وتوظيف الدافع الواحد المعين وهو متفرد ، فى صياغة هذه المعادلة ، أمر يستحق النظر أو قل الجدل والحوار . بل قل أيضا أنه أمر يستحق الاهتمام وحساب مبلغ الاقتراب الموضوعى ، أو عدم الاقتراب الفعلى من الصدق والواقعية .

وتجميد مجموعة دوافع وتجريدها الافتراضى من الفعل والتأثير ، يعنى

---

(١٤) تتوقف حجم الانفاق الاستهلاكى على قرار الفرد بشأن الطلب والحصول على السلع المعينة . وبناء على ذلك التصور الاقتصادى وهو سليم ، تحسب المعادلة الرياضية وتسجل دالة الاستهلاك . وتحدد دالة الاستهلاك العلاقة بين دخل الفرد الكلى ، وحجم انفاقه الفعلى على الطلب لحساب الاستهلاك . وهناك أيضا اهتمام وعناية بالمعادلة التى تحسب العلاقة بين هذا الدخل وحجم ما يدخره الفرد بعد الانفاق ، وهى دالة الادخار . ويناقش التصور الاقتصادى الذى يقتنع بجدوى حساب دالة الاستهلاك ودالة الادخار العوامل الموضوعية التى يرى فيها شيئا مهما فى تحديد وتفسير شكل منحنى الطلب . ولكن هل يقود هذا التصور والنقاش الى تفسير حقيقى بين لماذا وكيف ومتى ينحرف أو لا ينحرف الاستهلاك ؟ . كما ينبغى أن نجادل ونعترض على تصور خاطىء يجرد العوامل الشخصية - هكذا يسميها - من التأثير على اتجاه الاستهلاك فى الفترة القصيرة .

راجع د. اسماعيل هاشم : التحليل الاقتصادى الكلى - ط ١ معدلة سنة ١٩٨١ الاسكندرية ص ٩٥ - ١٠٤ .

اسقاطها تماما من الحساب • ولا خلاف ولا اختلاف حول معنى هذا الاسقاط ، ولكن الخلاف يدور حول مبلغ قبول هذا الاسقاط واجراء الحسابات فى غيبة دوافع ومتغيرات تؤثر بالفعل • واذا كان هناك مبرر للقبول فكيف ولماذا ومتى يمكن الاعتماد على هذا الحساب ؟ وهل يمكن أن يفسر لماذا الانحراف الاستهلاكى أو عدم الانحراف ؟ •

وتجميد مجموعة ذوافع وتجريدها الافتراضى من الفعل والتأثير ، يعنى الاعتماد على الدافع المعين المتفرد ، لاستخلاص نتيجة هذه المعادلة واسقاطها على الاستهلاك • وما من شك فى أن هذا الاسقاط الافتراضى البحت لايكفل الصدق والموضوعية ، فى نتيجة هذه المعادلة ، لأن الاستهلاك لا يتأثر بدافع واحد بل يتأثر بفعل كل الدوافع والمتغيرات التى يفترض تجميدها • ونتيجة تبتنى على جزء من الحقيقة وتفترض جمود وتجميد الجزء الآخر من هذه الحقيقة لا تحسن بيان أو اجابة تبصر البحث عن الانحراف أو عدم الانحراف الاستهلاكى •

وقد تتفق الرؤية الجغرافية الاقتصادية اتفاقا مبدئيا مع الرؤية الاقتصادية البحتة ، حول نتيجة هذه المعادلة الرياضية • وقد يقبل الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى مضمون هذه المعادلة التى تصور فاعلية الدافع الواحد، وهى تجسد دالة الاستهلاك ودالة الادخار ، ولا يعارض أو يعترض على محصلة الاجتهاد الاقتصادى • ولكن المؤكد أن يصل هذا الاتفاق الأولى الى نقطة الاختلاف الجوهرية بين الطرفين ، لأن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى لا يمكن أن يسكت عن فاعلية الدوافع الأخرى التى جمدت افتراضا(١٥) •

ويحق بعد ذلك كله ، أن يحتدم الاختلاف الموضوعى ، وان يجرى

---

(١٥) يعتمد البحث الاقتصادى على فكرة المنفعة الحدية ويحسبها حسابا رياضيا دقيقا ، لشرح وتصوير وتقويم سلوك المستهلك وهو يحسب متقدما أو قل يفترض أن المستهلك فى الأصل رشيد فى الطلب ، وهذا هو الهدف المرتجى • كما يحسب مقدما أو قل يفترض أن المستهلك ملتزم ، وهذا هو سبيل القبول أو الاستجابة للضبط • ولكن هل يجوز ان يتخفف هذا الافتراض تماما من تصور فعل المتغيرات فى اطار المبرر الحضارى ، وهى التى قد لا تترك المستهلك رشيدا أو ملتزما فى كل الأحوال ؟

د• اسماعيل هاشم _ المدخل الى علم الاقتصاد _ الاسكندرية سنة ١٩٨١ _ ص ٨٨ _ ٨٩ •

د• عبد الفتاح قنديل _ مقدمة فى علم الاقتصاد _ القاهرة سنة ١٩٧٩ _ ص ٤٦٢ •

الجدل المنطقى ، حول مبلغ الواقعية فى تعبير نتيجة هذه المعادلة التى تصرف النظر ولا تحسب حســـاب عوامل ودوافـــع ومتغيرات تؤثر حتمـــا فى الاستهلاك . كما يكون الاختلاف بالتالى ، حول مبلغ الصدق فى اعتمـــاد نتيجة هذه المعادلة فى حساب جدوى السلوك الاستهلاكى على درب الصواب أو الخطأ الاقتصادى .

وبموجب هذا الاختلاف ، الذى يتجاوز حد الاتفـــاق الصورى بـــين الاقتصادى والجغرافى الاقتصادى ، ينبغى أن يكون السؤال عن معنى ومغزى وأبعاد الواقعية ، التى يدور من حولها الاختلاف ويجرى الحوار ، ويتعـين الجدل . وهل فاعلية أو تأثير الدافع الواحد ومتغيراته المحسوبة رياضيا ، مع استبعاد أو اسقاط فاعلية كل الدوافع الأخرى بافتراض التثبيت أو التجميد ، تضع هذا الحساب وجدواه ، فى اطار الصدق الموضوعى ؟ . وهل لا يفسر السلوك الاســـــتهلاكى على درب الصـــواب ، أو على درب الخطـ الاقتصادى شىء غير حساب فاعلية أو مؤثرات الدافع الواحد ، واهمـــال فاعلية أو مؤثرات الدوافع الأخرى ومتغيراتها ؟ .

ولكى نفهم جيدا ما يعنيه هذا السؤال أو السؤال الآخر بالضبط ، وكيف يحسم الاجابات الجدل ، ينبغى أن نقول ما يلى :

١ — ان حساب دالة الاستهلاك للفرد الواحد ، الذى يجسد العلاقة بين الدخل والانفاق ، يمثل معيارا صادقا بالضرورة ولا غبار عليه . ولكن هذا الصدق يكون فى اطار فاعلية العامل الواحد ومتغيراته ، وعلى أساس استبعاد أو افتراض جمود فعل العوامل الأخرى ومتغيراتها ، التى تغير هذه الدالة حتما من عصر الى عصر آخر أو من وقت الى وقت آخر .

٢ — ان حساب دالة الاستهلاك لجماعة من الأفراد كل على انفراد ، يمثل معيارا اقتصاديا صحيحا بالضرورة لكل واحد منهم منفردا . ولـكن هذا الصدق يكون فقط فى اطار فاعلية العامل الواحد ومتغيراته ، وعـــلى أساس استبعاد أو افتراض جمود فعل العوامل الأخرى ومتغيراتها ، التى تغير هذه الدالة ، حتما من فرد الى فرد آخر ، ومن وقت الى وقت آخر .

ولكن ماذا نقول فى التعليق على هذا الفرق المحسوب بين دالة استهلاك الفرد ، ودالة استهلاك الفرد الآخر ، فى اطار الجماعة ؟ وهـل يجسد هـذا الفرق وحسابه ، بيان الفرق بين سلوك كل واحد منهما بالفعل ؟ وصحيح

أن هذا الفرق يعنى شيئا مهما ، ولكن هل هو الفرق الحقيقى بين سلوك كل واحد منهما ؟

وقد يعنى هذا الفرق بين دالة استهلاك الفرد ودالة استهلاك الفرد الآخر ، مسألة واضحة ، يحكمها الفرق الفعلى بين دخل وانفاق كل واحد منهما • وقد تعرف الرؤية الاقتصاديه كيف تفسر الفرق بين دخل كل واحد منهما • ولكن هل تعرف هذه الرؤية الاقتصادية أيضا ، أن تفسر الفرق بين انفاق كل منهما ، من غير أن تحسب حساب كل العوامل والمتغيرات التى تلعب دورا فى اختيار الطلب والحصول على السلع المعنية ، وتوجه مسيرة الاستهلاك على درب الخطأ أو على درب الصواب الاقتصادى ؟

وافتراض تساوى دخل الفرد مع دخل الفرد الآخر ، وتساوى انفاق كل منهما ، يعنى تساوى دالة الاستهلاك المحسوبة رياضيا بالنسبة لكل واحد منهما • وهذا لا يعنى بالضرورة تطابق السلوك الاستهلاكى بينهما بأى حال من الأحوال • كما لا يعنى بالضرورة أيضا أن مسيرة استهلاك كل واحد منهما ، تسير على نفس الدرب الاقتصادى ، وأن انفاق الواحد منهما ينصاع لما ينصاع له انفاق الآخر •

وهذا معناه أن تناظر دالة الاستهلاك بين الأفراد ، لا يفيد التعايش فى المكان وحسب حاجة العصر عند مستوى معيشة واحد • بل ولا يؤدى الى تناظر أو تماثل حقيقى فى سلوك الأفراد الاستهلاكى • ويجوز أن تعطى دالة الاستهلاك التى تسفر عنها المعادلة الرياضية مؤشرا فقط ، ولكنها لا يمكن أن تحقق أو تعطى كل الاجابات الصحيحة عن سلوك الاستهلاك اعتداله أو انحرافه عن الصواب الاقتصادى •

وقد تعبر دالة الاستهلاك تعبيرا عاما عن اتجاه الطلب فى اطار الاختيار الخاص ، لحساب الاستهلاك وهو على درب الخطأ أحيانا ، أو على درب الصواب الاقتصادى أحيانا أخرى • وتكون معرفة اتجاه الطلب مطلوبة • وقد تعبر دالة الاستهلاك تعبيرا خاصا عن العلاقة بين الدخل والانفاق على الطلب والحصول على السلع المعنية ، لحساب الاستهلاك الرشيد أحيانا وغير الرشيد أحيانا أخرى • وتكون قيمة هذه العلاقة مطلوبة ولا يمكن التفريط فيها • ولكن الذى لا شك فيه بعد ذلك كله ، هو أن دالة الاستهلاك الفرد أو الجماعة لا تعبر بوضوح حقيقى عن سلوك الاستهلاك • بل قل انها لا تقوم مسيرته ولماذا تمضى على درب الخطأ ، أو على درب

الصواب الاقتصادى ٠

وهناك فرق واضح ، ينبغى أن تفطن اليه الدراسة بالفعل ، بين اتجاه الاستهلاك الخطأ أو الصواب فى جانب وسلوك الاستهلاك الخطأ أو الصواب فى جانب آخر ٠ ويؤشر اتجاه الاستهلاك من بعيد الى السلوك الاستهلاكى ولكنه لا يكشف عن حذافيره أو لا يصوره تصويرا دقيقا ، على درب الخطأ أو على درب الصواب الاقتصادى ٠ وقل أن هذه المؤشرات لا تكفى وحدها ولا تفيد ، ولا تبصر الضبط الوقائى أو الضبط العلاجى ٠

والسلوك الاستهلاكى ، فى الاعتقاد الجغرافى ، يكون مرجعه الى فعل وتأثير مجموعة الدوافع والمتغيرات ـ بما فيها الدخل ـ على الموجبات الخصوصية للطلب ، وعلى حسن توظيف أو سوء توظيف الاختيار من أجل الحصول على السلع المعنية ، لحساب الاستهلاك ، وهذا السلوك الاستهلاكى ، هو الذى يضل وتضلله المتغيرات ، ويوجه مسيرة الاستهلاك لحساب الفرد أو لحساب الجماعة ، على درب الخطأ الاقتصادى ٠ وهو أيضا الذى يصمد ولا تضلله المتغيرات ويوجه مسيرة الاستهلاك على درب الصواب الاقتصادى٠

هذا ، ومن غير أن نعرف بالضبط هذا السلوك الاستهلاكى على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع ، وكيف يضل أحيانا وكيف لا يضل أحيانا أخرى ، لا نعرف جيدا كيف نقوم بصدق مسيرة الاستهلاك ، ومبلغ انحرافها أو عدم انحرافها ، عن الدرب الاقتصادى الصحيح ٠ كما لا نعرف بالضبط أيضا كيف نضبط هذا السلوك الاستهلاكى ونحميه من الضلال ، أو كيف نفرض عليه الالتزام بالضوابط عندما يضل اقتصاديا ٠ وعندئذ يكون تدارك مسيرة الاستهلاك ، وابطال مفعول الانحراف متاحا وتعود مسيرته الى درب الصواب الاقتصادى ٠

الرؤية الجغرافية لانحراف السلوك الاستهلاكى :

الاستهلاك وله كل موجبات التعميم بين الناس جميعا ، يمثل فى الرؤية الجغرافية ظاهرة بشرية فى المكان والزمان ٠ وهذه الظاهرة هى التى تتغير من فرد الى فرد آخر ، ومن مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ٠ ولكنها تدوم وتبقى ٠ بل قل انها الظاهرة الفريدة التى تستوجب الانتاج وتحفزه وتتعامل معه لأنه يلبى الطلب ويجاوب الحاجة الى ما يجب الحصول عليه ٠

والاستهلاك وله كل موجبات التخصيص بين الناس جميعا ، يمثل فى الرؤية الجغرافية ظاهرة بشرية خاصة فى المكان والزمان • وهذه الظاهرة هى التى تعبأ بالتغيير ، وتدوم فى اطار التغير ، وتطاوع فعل المتغيرات ، وتستمع اليه لدى اختيار الطلب أو السلعة المعنية والحصول عليها • بل قل انها الظاهرة الفريدة التى تحفز الانتاج وتطاوعه وتتعامل معه تعامل من له حق الاختيار •

واتجاه الاستهلاك ، سواء كان له أن يطلب فقط ، أو كان له أن يختار فى الطلب ، الى الانتاج والتعامل معه والحصول على ما يجب الحصول عليه ، هو اتجاه منطقى • بل قل انه اتجاه لا يكف ولا ينتهى ، به يكون الانسان ومن غيره لا يكون • وهذا معناه انه اتجاه هادف بالفعل ، فلا تمتد الأيدى من غير مبرر ، ولا ترجع فى الغالب من غير الحصول على الحاجة التى لها ما يبررها • ويبقى هذا الاتجاه هادفا حتى لو ضل الاستهلاك على درب التعامل مع الانتاج وانغمس فى الانحراف •

ويمكن أن نقيس أو نحسب بالمعادلة الرياضية الاتجاه الذى تتجه نحوه الأيدى التى تطلب وتتعامل مع الانتاج تعاملا اقتصاديا ، من أجل هذه الظاهرة البشرية العامة لحساب كل الناس والخاصة لحساب الفرد • ولكن لا يمكن أن نجد فى نفس الوقت الوسيلة أو المعادلة لقياس أو لتقويم أو لحساب جدوى السلوك الفردى أو السلوك العام الذى يعبر عن أهداف هذا الاتجاه • وهناك اختلاف حقيقى - على كل حال - بين مايعنيه اتجاه الاستهلاك الهادف على الدرب الاقتصادى وما تحققه ممارسة السلوك الاستهلاكى من أجل هذا الهدف الاقتصادى •

وحتى لو لم يعبأ الاقتصاد كثيرا بالفرق بين اتجاه الاستهلاك وسلوك الاستهلاك ، وتهاون واستخف بها • وحتى لو أخذ الاقتصاد من اتجاه الاستهلاك الذى يحسب حسابا دقيقا ، مؤشرا بارزا للتعبير عن سلوك الاستهلاك على الدرب الاقتصادى ، واقتنع بهذا التعبير وسكت عند هذا الحد ، يكون للجغرافية الاقتصادية رأى آخر • بل قل يكون لها رؤية خاصة تجسد هذا الرأى • وبموجب هذا الرأى تكشف الرؤية الجغرافية الاقتصادية عن هذا الفرق الجوهرى الذى تتجاوزه الرؤية الاقتصادية وتسقطه من حساباتها •

ويكشف هذا الفرق الجوهرى بين اتجاهات الاستهلاك وسلوكيات

الاستهلاك عن فعل المتغيرات التى تؤثر على المبرر الحضارى تأثيرا يميز بين سلوكيات الأفراد على مستوى الأفراد والجماعات على أوسع مدى • ومن غير أن يحسب الرأى الجغرافى حساب هذه المتغيرات ، ويقوم مبلغ تأثير المبرر الحضارى على الطلب أو على توظيف الاختيار العام والخاص فى الحصول على الطلب أو السلعة المعنية ، لا يمكن أن تفسر الرؤية الجغرافية الاقتصادية سلوك الاستهلاك تفسيرا صحيحا وواقعيا •

وهذا هو - على كل حال - الاختلاف الحقيقى ، بين سلوكيات الاستهلاك فى الرؤية الاقتصادية البحتة ، وسلوكيات الاستهلاك فى الرؤية الجغرافية الاقتصادية • وهذا الاختلاف وهو جوهرى وموضوعى ، لا يمثل أمرا سهلا يمكن تجاوزه • بل قل أنه لا يمكن فتح باب الحوار والجدل الموضوعى ، من أجل التنسيق والمصالحة بين هاتين الرؤيتين • وقد يفيد الجدل ويثرى اهتمامات الطرفين ويعمق التحليلات العلمية • ولكن التجاوز عن هذا الاختلاف لا يفيد • وهو لا يعنى أبدا غير التفريط فى تصور فعل المتغيرات وتأثيرها على سلوكيات الاستهلاك ، وغير التقصير الفعلى فى تفسير سلوكيات الاستهلاك المتباينة ، على مستويات كثيرة •

ولا يخدم هذا التفريط أو التهاون فى حساب فعل المبرر الحضارى والمتغيرات أبدا ، وضوح الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، وهى تحصى وتجسد وتميز سلوكيات الاستهلاك ، وتصنفها على الدرب الاقتصادى تصنيفا صحيحا • وما من شك ، فى أن وضوح هذه الرؤية التى لا تفرط ، وحسن تصنيف سلوكيات الاستهلاك ، هو الذى يبصر أى انضباط تطوعى من أجل سلوك استهلاكى أرشد أو أكثر رشدا • وهو أيضا الذى يشد أزر أى ضبط اجبارى يفرض ويوضع موضع التنفيذ من أجل سلوك استهلاكى أطوع أو أكثر طاعة •

وتعطى الرؤية الجغرافية الاقتصادية التى تطالع سلوك الاستهلاك فى المكان والزمان ، وزنا كبيرا ، لمنطق أو لفلسفة الخلاف أو الاختلاف مع الرؤية الاقتصادية البحتة لهذا السلوك على الدرب الاقتصادى • ولكى نفهم جيدا ، ماذا يبتغيه الاجتهاد الجغرافى من رؤيته الخاصة لسلوك الاستهلاك فى المكان والزمان ، ولكى نفهم جيدا ، ماذا يعنى الخلاف أو الاختلاف بين الرؤية الجغرافية والرؤية الاقتصادية ، يجب أن نتخذ من المثل التطبيقى سبيلا لبيان جوهر أو حقيقة هذا الخلاف الموضوعى •

وليس أفضل من المثل التالى الذى نتابع فيه الخطـــوات التى يتحول بموجبها الطلب من التعبير عن الهدف الى اصـــدار القرار والحصـــول على ما يتحقق به هذا الهدف • وفى هذا المثل يكون المطلوب وسيلة نقـــــل لاسقاط حاجز المسافة والانتقال بين المكان والمكان الآخر • وهذا هو التعبير الحقيقى عن الهـــدف • واصدار القرار الذى يجاوب هذا الطلب ، خطـوة مهمة تعنى وضع هذا الطلب فى اطار الاستعداد للتنفيذ • وتلى هذه الخطوة السلوك الذى يتأتى بموجبه الحصول على الوسيلة المعنية سواء تمثلت فى حيوان ركوب أو فى سيارة أو فى أى وسيلة أخرى تناسب الحاجة فى اطار العصر • وتوالى هذه الخطوات على الترتيب معنـــاه الحصول على الوسيلة المعنية وتوظيفها أو استخدامها فى أداء الغرض الذى تطلب من أجله •

وقبل أن نتابع هذه الخطوات ، يجب أن نميز فى اطار الرؤية الجغرافية جيدا ، بين الحاجة الى وسيلة النقل ومبررات هذه الحاجة فى الزمان والمكان، فى جانب ، والحصول بالفعل على السيارة مثلا ومبررات الاختيار والحيازة والاســـتخدام فى جانب آخر • كما يجب أن نميز فى اطار هـذه الرؤية الجغرافية أيضا ، بين طلب معين تستوجبه حاجة ملحة الى حيازة ســـلعة معمرة معنية لذاتها وتوظيفها توظيفا هادفا فى جانب ، وحيازة هذه السلعة المعنية بالفعل من بعد اختيار ومفاضلة وانتقاء وسيلة نقل بعينها من بـين وسائل كثيرة متنوعة ، تستجيب للهدف وتلبى حاجة الاستهلاك وتخـــدم أغراضه •

بل قل أن الأهم من ذلك كله هو أن نميز فى اطار الرؤية الجغرافيـــة أيضا ، بين اختيار الفرد ومبررات هذا الاختيار ، واختيار الأفراد الآخرين ومبررات هـــذا الاختيار • ومن ثم نتبين معنى خصـــوصية الســلوك الاستهلاكى وخصوصية الموجبات والدوافع التى تكفل هذه الخصوصية •• ونتبين بالتالى أثر هذه الخصوصية فى انحراف أو عدم انحراف هذا السلوك الاستهلاكى •

هذا ، ويمكن أن تصور الرؤية الجغرافية هذا الطلب الذى تستوجبه الحاجة من أجل الهدف ، والحصول على الوسيلة التى تستجيب لهذا الطلب حتى يتحقق الهدف فى الخطوات التالية :

أولا : يكون طلب وسيلة النقل فى الأصل ، استجابة للموجبـــات العمومية التى تدعو الفرد ــ كل فرد ــ بالضرورة الى البحث عن الوسيلة

الأنسب لحاجة العصر فى المكان · وهو يسعى بهذه الوسيلة الأنسب الى اسقاط حاجز المسافة ، أو وهو يبتغى استخدامها من أجل الانتقال من المكان الى المكان الآخر · وهذا معناه أن هناك دافع عام وعمومى يعلن عن هذه الحاجة بل قل انه يستوجب الحصول عليها أو تأمينها · ومعناه أيضا أن يحفز هذا الدافع العام الطلب ، ويدعو الفرد — أى فرد من الأفراد — الى الحصول على هذه الوسيلة ، وتوظيفها أو استخدامها فى أداء أو فى خدمه الغرض الفعلى من هذه الوسيلة · ومعناه أيضا أن هذا الدافع العام أو العمومى تكون له صفة الموجبات العمومية ، عندما يعلن عن حاجه أى فرد من الأفراد الى وسيلة نقل مناسبة ، أو عندما تدعو الى طلب هذه الوسيلة المناسبة وحيازتها واستخدامها الاستخدام المطلوب فى المكان والزمان · وتسجل هذه الخطوة الأولى معنى الموجبات العمومية فى الاتجاه الصحيح نحو اصدار القرار الذى يجاوب هذا الطلب ·

ثانيا : يستوجب الاتجاه الى اصدار القرار الذى يجاوب هذا الطلب ، حساب الجدوى والمنفعة التى تتحقق بموجب هذا القرار ووضعه موضع التنفيذ · ويصطنع الدافع الاقتصادى والدافع الاجتماعى والدافع الحضارى والدافع النفسى وغيرها من زمرة الدوافع المتنوعة فى اطار المتغيرات ، المبرر الحضارى الذى يتحمس الحماس الأنسب لهذا القرار · وينادى هذا المبرر الحضارى الذى يستوعب كل الدوافع والمتغيرات على الموجبات الخصوصية ويدعوها ويحفزها لكى تبصر اصدار واتخاذ القرار النهائى · وتوظف هذه الموجبات الخصوصية حق الاختيار توظيفا مباشرا فى تفضيل الوسيلة واختيارها والعثور عليها · وهناك — من غير شك — مدى معين وأمور خاصة لا يجب أن يتعداها أو أن يتجاوزها الاختيار · وهناك أيضا ضوابط محددة تحدد أبعاد هذا الاختيار ، واتجاهه وسلوكه · ويجسد هذا الاختيار الكيفية التى يفضل الطلب بموجبها الحصول على السيارة مثلا ، لأنها هى الوسيلة الأنسب فى المكان والزمان ، لأداء الغرض أو الهدف الذى يستوجبه هذا الطلب الذى يبديه الفرد ·

ثالثا : يستوجب المضى فى تنفيذ هذا القرار الذى يطاوع الموجبات الخصوصية لطلب وسيلة النقل الأنسب لحاجة العصر ، اتجاه الاختيار مرة أخرى الى تفضيل السيارة المعنية والمتميزة · ويتحدد هذا الاتجاه فى الاختيار والتفضيل وتنفيذ قرار الحصول على السيارة بالفعل ، بموجب اصغاء لفعل وتأثير كل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وانصياع حقيقى يستجيب له المبرر الحضارى · ومن ثم يختلف حق استخدام هذا

الاختيار على أوسع مدى ، من فرد الى فرد آخر ، ومن مكان الى مكان . ومن عصر الى عصر آخر . كما يختلف أيضا المدى والأسلوب الذى يمضى اليـه وبه استخدام هذا الحق فى الاختيار والحصول الفعلى على السيارة المعنية . بمعنى أن حق الاختيار ليس حقا مطلقا أو مرنا من غير حدود . بل هو حق يتغير على ثلاثة محاور هى الفرد ، والمكان ، والعصر . وهو ليس حقـــا متحررا من القيود والالتزامات . بل هو حق يتغير فى اطار الضــــوابط الذاتية والخارجية . وهذا الاختلاف الكبير فى حق استخدام الاختيار وفى مبلغ انصياعه لفعل المتغيرات ، وفى مبلغ اذعانه للضوابط لدى اصـــــدار وتنفيذ القرار النهائى ، هو عين ما يعبر عن مبلغ التفاوت والتباين الشديد بين اتجاهات الطلب وسلوكيات الحصول على هذه السلعة المعنية . بل قل ان هذا هو عين ما يعبر عن مدى التنوع والتفاوت الشديد فى الســـلوك الاستهلاكى وممارساته(١٦) .

هذا ، واذا كان طلب وسيلة النقل لاختراق حاجز المسافة بين المكان والمكان الآخر ، حق عام ، يعبر عن حاجة فان طلب هـــذه الحاجة يتصف بالشمول والعمومية . بمعنى أن هذه الحاجة المشروعة الى طلب وسيلة النقل وحيازتها واستخدامها تمثل الهدف . ويجاوب هذا الهدف الغرض العـــام الذى يشترك فيه كل الناس ، دون استثناء فى المكان والزمان . ولا يدعو اصدار القرار وتنفيذه والحصول على السيارة من أجل هذا الهدف الى العناية بالاختيار الخاص . وتكفى الموجبات العمومية وحدها فى مثل هذه الحالة .

وهذا معناه أن توظيف الاختيار (اللون ــ الشكل ــ الكفاءة) الذى يعتمد على الموجبات الخصوصية ، ويستمع الى وسوسة المتغيرات ، ويدعــو الى المفاضلة بين الوسيلة والوسيلة الأخـــرى المطلوبة من أجـــل الغرض الخاص ، يجســـد معنى الخصوصية فى الطلب ، فى أوضح معـانيها . بل قل أن هذا الاختيار لا يكون من غير مبرر أبدا ، أو من غير غاية . ويجسد المبرر والغاية مبلغ الامتثال والتفاوت والتغير ، بموجب فعل وتأثير الدوافع والمتغيرات فى الزمان والمكان . ويضل هذا الاختيار أحيانا ولا يضل أحيانا أخرى .

---

(١٦) يكون اتجاه الاختيار من أجل الحصول على الطلب على الدرب الاقتصادى اتجاها له ما يبرره ولا غبار عليه . ولكن سلوك هذا الاختيار من أجل الحصول على الطلب ، هو الذى يؤدى الى الصواب الاقتصادى أحيانا ، والى الخطأ الاقتصادى أحيانا أخرى .

واباحة هذا الاختيار وتوظيفه والاعتماد عليـــه ، هو الذى يدعو الى المفاضلة بين الحمار والسيارة والطائرة أو أى وسيلة نقل أخرى متاحة فى المكان وتجاوب حاجة العصر ، لأداء الغرض الذى يجاوب الطلب المعلن . واباحة هذا الاختيار الذى يلتزم ويطـــاوع المبرر الحضارى ويســـتمع الى المتغيرات ، من غير أن يتمرد على الضوابط ويتجاوز الالتزام بها ، هو الذى يكفل القرار الصحيح على درب الصواب الاقتصادى .

واباحة هذا الاختيار وتوظيفه والاعتماد عليه ، اعتمادا يضلله المبرر الحضارى هو الذى يبتعد أو يتجاوز الحد الصحيح . وهذا الاختيار الضال الذى يطاوع المتغيرات ولا يلتزم بالضوابط بقصد أو من غير قصد ، هـــو الذى يكفل القرار غير الصحيح عـــلى درب الخطأ الاقتصادى . بمعنى أن الاختيار فى اطار الممكن أو المباح فى المكان وفى الزمان ، هو الذى يصيب ويملك اصدار القرار النهائى السديد ، وهو الذى يخيب ويملك اصدار القرار النهائى غير السديد .

واباحة حق الاختيـــــار الحر ، فى اطار الممكن أو المتاح فى المـــكان والزمان ، هو الذى يفسر معنى الحاح الموجبـــات الخصوصية ودورها فى توجيه هذا الاختيار . وهو أيضا الذى يجسد معنى الاعتماد على الاختيـــار وتوظيفه فى تفضيل السيارة على سائر الوسائل الأخرى المتاحة . وهـــو أيضا الذى يفسر معنى توظيف الاختيار الخاص فى تفضيل لون وشـــكل ونوع ونمط السيارة المعنية التى تجاوب الطلب الخاص . ولكن التزام هذه الاباحة فى الاختيار بأكبر قدر من التوازن بين الانصياع للمتغـيرات التى تزين وتحرض فى جانب ، والامتثال للضوابط التى تهدى وترشد فى جانب آخر ، هو الذى يجعل القرار الذى يسفر عنه هذا الاختيار الخاص ، قرارا سديدا .

وهكذا تجسد الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، معنى الشمول والعمومية التى لا تفرط فى فعل المتغيرات وتطاوع حاجة العصر فى المكان ولـــكن لا تفتح باب الاختيار على مصراعيه لاصـــدار القرار والحصول على السلعة المعنية . وتتلمس هذه الرؤية الجغرافية أيضا ، تفسير وحساب جـــدوى الموجبات الخصوصية ، التى لا تستوجب الطلب المجرد فقط ، بل تدعو الى اباحة واستخدام حق الاختيار فى الحصول على السلعة المعنية من أجل هذا الطلب الخاص لحساب الاستهلاك .

وكأن الاستهلاك العـــام على أى مستوى من مستويات العمــومية ، لا يعتنى بالاختيار ولا يعتمد عليه • أما الاستهلاك الخاص لحساب الفرد ، أو لحساب الذات الاعتبارية ، فهو لا يقبل عن اباحة حق الاختيار بديلا • بل هو لا يتهاون فى توظيف هذا الاختيار والاعتماد عليه اعتمادا كاملا من أجل الحصول على السلعة المعنية • وقد يتذمر الاستهلاك الخاص أو يتمرد لو دعت بعض الضوابط الى تقييد حرية الاختيار ، أو لو أدى الحرمان الى كبح جماح هذا الاختيار فى الحصول على السلعة المعنية •

ومن ثم ينبغى أن ندرك أو نقدر بكل العناية والاهتمام معنى ومغزى هذه الرؤية الجغرافية الاقتصادية لمفهوم الاختيـــار ومداه المرن • وبموجب هذه الرؤية ، يتضح التفسير الفضفاض الذى لا يفرط أبدا فى حساب فعل المتغيرات وتقويم فعلها الحميد أو الردىء ، ولا يتهاون أبدا فى حســـــاب الضوابط وتقويم ضبطها الرشيد أو غير الرشيد ، لدى اباحـة واستخدام حق الاختيار وتوظيفه لحساب الاستهلاك •

هذا ، وما من شك فى أن التمادى فى استخدام هذا الحق ، أو اطلاق حرية الاختيار من أجل الحصول على السلعة المعنية لحساب الفرد فى الاطار الانسب اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ونفسيا ، هو وحـــده الذى يشتت اتجاهات الاستهلاك ومضى مسيرته على الدرب الاقتصادى • بل قل أن تنوع هذا الاختيار المطلق على أوسع مدى ، هو وحــــده الذى ينوع ســلوكيات الطلب والحصول على السلع المعنية فى الزمان والمكان ، لحساب الاستهلاك•

ولأن الاختيار فى الطلب ، والمفاضلة بين السلعة والسلعة الأخرى مباح ، يبدو الاستهلاك وكأنه يتدلل الى حد كبـــير • بل قل أن الطلب المتدلل يتعامل مع العرض تعـــاملا غير متجرد من الانصياع لتأثير المتغـيرات ومن الاستماع لحـــكم الضوابط • ويعرف العرض جيـــدا كيف يجاوب هـــذا الاختيار والتدلل أحيانا ويرضيه فى اطار الاتزان الاقتصادى الرزين ، بين اغراء المتغيرات وترشيد الضوابط • ويتعامل الطلب مع العرض أحيانا أخرى غير متجرد من الانصياع لتأثير المتغيرات ودون اصغاء الى حكم الضوابط • ويعرف العرض جيدا كيف يجاوب هذا الاختيار والتدلل ويغرر به ويغريه فى غيبة هذا الاتزان الاقتصادى الرزين •

ونجاح الاختيار الذى توجهه الموجبات الخصوصية فى الاتجاه المناسب للحصول على السلعة المعنية ، لا يعنى نجـــاح العرض فى ارضـاء الطلب

والاستجابة لحرية الاختيـــار وهى آفة الاستهلاك • بل هـــو يعنى التزام الاختيار التزاما متوازنا ورزينا لا تغريه المتغيرات ولا تضلله ولا يتمرد على الضوابط ولا يتهرب منها • وهذا لا يعنى بعد ذلك كله غير مضى الاختيار فى الطلب لحساب الاستهلاك على درب الصواب الاقتصادى •

وفشل الاختيار الذى توجهه الموجبات الخصوصية فى الاتجاه غـــير المناسب للحصول على السلعة المعنية ، لا يعنى فشل العرض فى ارضـــاء الطلب والاستجابة لحرية الاختيار وهى آفة الاستهلاك • بل هو يعنى عدم التزام الاختيار ووقوعه فى اغراء وتغرير المتغيرات وتمرده على الضـــوابط والاستخفاف بها • وهذا لا يعنى بعد ذلك كله ، غير مضى الاختيار ، فى الطلب لحساب الاستهلاك ، على درب الخطأ الاقتصادى •

ويستعد العرض دائما وهو مدعوم بالانتاج لمواجهة الموقف والتعامل مع الطلب • ويستجيب العرض للاختيار الملتزم الذى لا يضل ولا يضلل وهو لا يعترض • ويستجيب العرض للاختيار غير الملتزم الذى يضـــل ويضلل وهو لا يمانع • وهو – فى الحالتين – ناجح لأنه يحقق الحد الأدنى من الغاية أو الهدف على أقل تقدير •

ومع ذلك يتعمد العرض فى كثير من الأحيان اغراق الاختيار الملتزم فى بحور الاغراء والتغرير والتحريض المكشوف وغير المـكشوف • بل قل يستهدف العرض تطويع الطلب وترويض الاختيـــار لكى يسيطر عليه • ولا يجد العرض أفضل من المتغيرات التى يعرف كيف يوظفهـــا التوظيف الردىء الذ ىيهمس ويوسوس فى أذن الاختيـــار بكل حيل وأســـاليب الاغراء • ونجاح العرض فى لوى ذراع الاختيار والسيطرة عليه ، لا يكون الا لأن الاختيار فى الطلب قد استخف بالالتزام وهو يجاوب ويستمع الى تحريض المبرر الحضارى الضال • وما من شك فى أن هذه الاستجابة ، هى التى تحدد سلوك الاختيار فى الطلب ومبلغ انحرافه لحساب الاستهلاك •

الفصل السادس

الاستهلاك بين الانحراف والضبط

- تمهيـــــد
- أنماط السلوك الاستهلاكى :
  الاستهلاك الجائر – الاستهلاك غير الاقتصـــادى – الاســتهلاك الاقتصادى
- تغير السلوك الاستهلاكى واستعداداته :
  تغيرات السلوك الاستهلاكى الاقتصـــادى – تغيرات الســلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى – تغيرات السلوك الاستهلاكى الجائر
- ضبط السلوك الاستهلاكى
- اتجاهات وأنماط الضبط العلاجى
- الضبط العلاجى الاختيارى
- أنواع الضبط الاختيارى :
  الضبط الاجتماعى – الضبط الحضارى – الضبط الاقتصادى – الضبط النفسى
- الضبط الاجبارى للاستهلاك
- أشكال الضبط الاجبارى :
  الضبط الاجبارى المباشر – الضبط الاجبارى غير المباشر

الفصل السادس

الاستهلاك
بين الانحراف والضبط

يثق الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى تماما ، فى فحرى التعامل بين العرض والطلب • ويكون نجاح هذا التعامل بين الأطراف المعنية ، مبنيا على الحد الانسب من التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك • كما يثق هذا الاجتهاد أيضا ، ثقة مطلقة فى فعل المتغيرات التى توسوس للمبرر الحضارى الذى يضل ويضلل ، ويؤثر على سلامة هذا التعامل ، فى المكان والزمان •

وفعل المتغيرات الذى يوسوس للمبرر الحضارى لا يتسبب فى اختلال التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك فقط • بل قد ينحاز هذا الوسواس الخناس الى الاستهلاك ويزين له الخطأ حتى يرهق الطلب الانتاج ارهاقا شديدا • وقد ينحاز هذا الوسواس الخناس أيضا الى الانتاج ويزين له الخطأ ، حتى يبتز العرض الاستهلاك ابتزازا حقيقيا • ويزداد الأمر تعقيدا لو مضى هذا الوسواس الخناس فى تعميق الفجوة بين الانتاج والاستهلاك حتى يضغط كل منهما على الآخر بطريقته وأسلوبه وسلوكه لكى تتضرر البنية الاقتصادية •

ومن ثم يكون الاعتقاد الجغرافى صريحا وواضحا وواقعيا ، عندما يرد سلامة هذا التعامل بين العرض والطلب أو عندما يرجع سلامة العلاقة بين الانتاج والاستهلاك الى سلوك الاختيار ، الذى يتحقق بموجبه الطلب او الحصول الفعلى على الطلب وحيازته • بمعنى أن سلوك الاختيار هو الذى يفتح الباب على مصراعيه ويستنفر شهوة الانتاج الى التلاعب بالاستهلاك • والويل للاستهلاك اذا ما عرف الانتاج كيف يستخف به ويتخذ من الاختيار سبيلا أو مطية لابتزازه • والويل للاختيار الذى يتجاوز حدود الأدب ، من الانتاج الذى لا يتحلى عندئذ بأى أدب •

ومن خلال الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، ندرك جيدا ، كيف يحسن السلوك الاستهلاكى الى التعامل بين العرض والطلب ، الى حد المحافظة على

التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك . كما ندرك أيضا كيف يسىء السلوك الاستهلاكى أحيانا أخرى الى التعامل بينهما ، الى حد تخريب التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك . والمتغيرات التى توسوس للمبرر الحضارى فيؤثر على الاختيار ولا يضلله ، لكى يحسن السلوك الاستهلاكى الى الهدف أو المصلحة الاقتصادية ، هى بذاتها المتغيرات التى توسوس للمبرر الحضارى فيؤثر على حرية الاختيار وتضللها ، لكى يسىء السلوك الاستهلاكى الى الهدف أو المصلحة الاقتصادية . وليس أخطر على السلوك الاستهلاكى فى كل مكان وفى أى زمان ، من توظيف المتغيرات توظيفا رشيدا أحيانا ، وتوظيفا غير رشيد أحيانا أخرى .

والتوظيف الرشيد للمتغيرات فى المكان والزمان ، معناه الحقيقى ترشيد الاختيار فى الطلب لحساب الاستهلاك على مستوى الفرد أو الجماعة ، الى الحد الأنسب . ويطاوع الاختيار الرشيد عند هذا الحد الأنسب ، المبرر الحضارى ، فيجاوب حاجة العصر ولا يستعصى فى نفس الوقت على الضبط أو الانضباط . ويكفل هذا الترشيد الجيد السلوك الاستهلاكى الرشيد الذى يحقق النمط الاقتصادى الرزين . وهو أيضا عين ما يحافظ على حسن التعامل بين العرض والطلب ، وعين ما يبقى على سلامة العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، والتوازن الاقتصادى بينهما .

والتوظيف غير الرشيد للمتغيرات فى المكان والزمان ، معناه الحقيقى تضليل الاختيار فى الطلب لحساب الاستهلاك ، على مستوى الفرد أو الجماعة من غير حدود . ويطاوع الاختيار الضال من غير حدود ، المبرر الحضارى ، فيجاوب حاجة العصر ويتمادى حتى يكاد يستعصى على الضبط أو الانضباط . ويكفل هذا التضليل السىء السلوك الاستهلاكى غير الرشيد الذى يحقق النمط الاقتصادى المنحرف . وهو أيضا عين ما يتجاهل حسن التعامل بين العرض والطلب ، وعين ما يستخف فلا يعبأ بسلامة العلاقة بين الانتاج والاستهلاك والتوازن الاقتصادى بينهما .

واساءة توظيف المتغيرات فى غيبة الضوابط ، من أجل اباحة حرية الاختيار ، وترك الحبل على الغارب للتمادى فى الطلب والحصول على السلع المعنية خطر اقتصادى بالفعل . وهو لا يعنى غير تحريض الاختيار ، بعد التغرير به الى حد ، يتجاوز الهدف الاقتصادى ، أو يخترقه . وهذا التحريض سواء كان صريحا ومعلنا أو مستترا ومتخفيا ، يفتح أبواب الخطر الاقتصادى . وهو الذى يكفل السلوك الاستهلاكى المنحرف أو المتهور .

وهو الذى يتجاوز كل الحدود ويتمرد على الضوابط . وهو الذى يزين للاختيار الاساءة الى العرض من خلال الطلب. وهو الذى ينتهك التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك . وهو الذى يحقق النمط الاستهلاكى غير الاقتصادى ولا يجد مبررا واحدا لردعه ، أو لاعادته الى الصواب الاقتصادى .

وفى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية لحق الاختيار فى الطلب ، لحساب الاستهلاك ، ندرك كيف يحمل هذا الحق فى عنقه أمانة السلوك الاقتصادى . ويكون فى بعض الأحيان أمينا ، يستمع للمبرر الحضارى ويطاوعه دون التمادى فى مطاوعة المتغيرات والتمرد على الانضباط . ويكون فى بعض الأحيان الأخرى غير أمين ، يستمع للمبرر الحضارى ويطاوعه الى حد التمرد على كل الضوابط . وندرك بالضرورة أيضا كيف يكون التفاوت فى تصدى حق الاختيار لحمل هذه الأمانة والعمل بموجبها ، على درب الصواب أو على درب الخطأ الاقتصادى .

ومن ثم يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، لماذا وكيف ينبغى التمييز بين أنماط السلوك الاستهلاكى . كما ينبغى أن يقوم كل نمط على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة من خلال تحليل السلوك الاستهلاكى ، فى المكان الزمان . ويجسد هذا التحليل نزعات أو نزوات الطلب لحساب الاستهلاك ، وكأنما تشخص الحالة تمهيدا للوقاية من الخطر أو تمهيدا لعلاج هذا الخطر الاقتصادى .

أنماط السلوك الاستهلاكى :

يتابع الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى الاستهلاك على درب الحياة . ويتبين علاقته بالانتاج وهى علاقة مهمة ، ولكن الأهم من ذلك هو أن يتطلع الى سلوكه . ويحسب بالضرورة مبلغ التزام السلوك الاستهلاكى بالصواب الاقتصادى ، أو مبلغ انحرافه بالفعل الى الخطأ الاقتصادى .

ومن ثم تميز الرؤية الجغرافية الاقتصادية بوضوح بين ثلاثة أنماط متباينة — على الأقل — من السلوك الاستهلاكى . وتتمثل هذه الأنماط على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة فى :

١ — الاستهلاك الجائر

٢ — الاستهلاك غير الاقتصادى

٣ — الاستهلاك الاقتصادى

والسلوك الاستهلاكى فى المكان والزمان ، هو الذى يكسب الاستهلاك صفاته ومقوماته • وهو الذى يميز هذه الأنماط الاستهلاكية المتباينة • ويستحق كل نمط من هذه الأنماط عناية واهتماما ، لكى نتبين صفاته ومقوماته • وربما يفصح هذا البيان عن تفسير هذا السلوك وكيف ولماذا ومتى يمضى على درب الخطأ أو الصواب الاقتصادى •

الاستهلاك الجائر :

هذا نمط ردىء من أنماط الاستهلاك على مستوى الفرد أو الجماعة • بل هو أسوأ ما تردى فى الخطأ الاقتصادى • وهو استهلاك غير ملتزم أصلا ولا يعرف كيف يلتزم • بل وقد لا يرضى أحيانا بالالتزام ، ولا يعترف أحيانا أخرى بالخطأ الاقتصادى • ويجسد هذا النمط أسوأ أنواع السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى • وما من شك فى أنه يسىء توظيف حق الاختيار فى الحصول على السلع المعنية ، ويترك له الحبل على الغارب ، فيزداد التمادى فى الخطأ الاقتصادى •

وصحيح أن من يعيش فى مستوى الرفاهية ، ويملك القدرة على الانفاق ، يبدد ويسرف ويبذر ويقع فى الخطأ الاقتصادى • وصحيح أيضا أنه يوظف هذا التمادى فى الخطأ الاقتصادى وسيلة فى طلب المستوى الذى تتجاوز المعيشة بموجبه حد الرفاهية(١) • ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن

---

(١) طلب المتعة من خلال حيازة الأزياء المتنوعة التى تتغير من موسم الى موسم آخر ، هو انصياع للمبرر الحضارى وحاجة العصر • وهو أيضا شكل من أشكال السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى • وهو عين ما يعبر عن الاستهلاك الجائر ، الذى يبرر بموجبه من يملك القدرة على الانفاق هذه القدرة من غير تحفظ • ومن خلال توظيف حق الاختيار الذى يطاوع المتغيرات ولا يلتزم بالضوابط ، يختل الميزان الاقتصادى للفرد ، ويختل البناء الاقتصادى الاجتماعى •

(٢) قرآن كريم « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط ، فتقعد ملوما محسورا » وتنطوى هذه الآية على ضابط دينى — حضارى — ، يبصر الاستهلاك فى حدوده المثلى فلا تقتير ولا تبديد •

من يعيش فى مستوى الكفاية ، ويملك القـــدرة على الانفاق ، ويبذر أو يسرف(٣) ، يتضرر بالتمادى فى موجبات هذا الخطأ الاقتصادى(١) .

ولا يعرف الاستهلاك الاتزان ويمارس السلوك الاستهلاكى الجـائر . ولا يحافظ هــــذا السلوك الجائر على التوازن الاقتصادى بين الانتـــاج والاستهلاك . ولا يكاد يعبـــأ بالضوابط ولا يصغى اليها ، لأنه يجـــارى المتغيرات . بل انه يستمع ويطاوع المبرر الحضارى الضال ، الذى يزين له التمادى فى سلوك غير قويم ، لدى اختيار الطلب والحصول عليه .

والاستهلاك الجائر ، هو الذى يوظف أو يمارس السلوك غيرالاقتصادى توظيفـــا مستمرا ، حتى يتردى أو ينزلق وينكب على وجهه فى ســـوءات الانحراف الاقتصادى . وينهك هذا الانحراف الاقتصادى العرض ويرهقه . ويهدد سلامة العلاقة فى اطار المصالح المتبادلة بين العرض والطلب . ومن ثم تتاح الفرص التى يغرر فيها العرض وبموجبها ، بطلب الاستهلاك الجائر . بل قل انه يعرف كيف يحرض ويحض ويغرر حتى يوقع بهذا السلوك غير الاقتصادى . ويصبح الاستهلاك بالضرورة فريسة سهلة فى براثن الانتاج .

وصحيح أن هذا الاستهلاك الجائر ، يجسد أبعاد الاستجابة للمتغيرات التى تشد أزر المبرر الحضـــــارى وتوسوس له ، وهـــو يغرر بالســلوك الاستهلاكى . وصحيح أن هذا التغرير خطير ، لأنه يفتح شهية الاستهلاك ويزين للطلب أن يوظف الاختيـــار توظيفا يضلل السلوك الاستهلاكى ، ويبيح له التمرد على الضوابط أو التهرب منها . ولـــكن الأخطر من ذلك حقا ، هو ممارسة السلوك الاستهلاكى الجائر والمضى ، الى حـــد يضـغط بموجبه الاستهلاك على الانتاج ضغطا شديدا يرهقه .

ويرهق ضغط الاســـتهلاك الجـائر والحاحه واختياره الانتـاج ارهاقا خطيرا(٤) . وقد يحمله هذا الضغط الجـــائر ما يطيق وما لا يطيق ، حتى

---

(٣) يمارس من لا يملك غير القدرة المحدودة على الانفاق أيضا السلوك الاستهلاكى الجائر . وقد يلجأ الى الاقتراض أو الى نظام التقسيط ، لكى توقع به هذه الممارسات فى الخطأ الاقتصادى . وحيازه جهاز تكييف الهواء على سبيل المثال متعة وتنعم ، ولكن استخدام هذا الجهاز يؤدى الى انفاق أزيد من طاقة من يوقع به المبرر الحضارى الضال فى الســلوك الاســتهلاكى غير الاقتصادى .

(٤) ضغط الاستهلاك الجائر على طلب الماء فى مصر ، يمثل نموذجا من نماذج الاهدار الذى يرهق انتاج الماء العذب الصالح للاستخدام البشرى . ومن خلال التعود على أو الادمان

يكاد يتهالك استجابة للسلوك غير الاقتصادى فى الطلب ، أو فى اختيار السلعة المعنية أو فى استخدامها والانتفاع بها . وليس فى المقابل ، غير أحد احتمالين ، كليهما خطر على البناء الاقتصادى أو الهدف الاقتصادى الصحيح .

وفى **الاحتمال الأول** ، قد يتداعى الانتاج تحت وطأة الضغط المرهق أو الجائر ، حتى يعجز ويتناقص العرض . وعندئذ لا يقوى الانتاج على مداومة الاستجابة ، للطلب الجائر ، لحساب الاستهلاك . وقد تمتد الايادى للحصول على السلعة المعنية فيخيب أملها وتعود فارغة .

وفى **الاحتمال الثانى** ، قد ينشط الانتاج ويتصاعد وينمو العرض . وعندئذ نقوى قدرة الانتاج على مداومة الاستجابة. حتى يسيطر على الموقف الاقتصادى . ويستغل الانتاج هذه الاستجابة للطلب الجائر ويعطى العرض حق ابتزاز الاستهلاك ..

ومنطق هذا السلوك غير الاقتصادى الجائر الذى يبدد ويخرب ، منطق ردىء من كل الوجوه . وهو لا يعنى من وجهة النظر الجغرافية الاقتصادية شيئا أخطر من الاساءة الى التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك . بمعنى أن هذا النمط الجائر غير منضبط وأن السلوك غير الاقتصادى الجائر ، لا يجنح الى الانضباط . بل قل انه سلوك يستجيب للاغراء ، ويوقع به التغرير والغفلة فى أفدح الخطأ الاقتصادى ، عندما يبالغ الاستهلاك فى التهور ويجور الطلب بمبرر أحيانا ومن غير مبرر أحيانا كثيرة .

ويبيح هذ االسلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى الجائر للطلب ولاختيار الطلب ، أن يتسيب ولا ضابط يرجعه عن هذا التسيب . بل يسمح أيضا لوسوسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والنفسية أن تستنفر المبرر الحضارى وضغطه المؤثر على هذا الطلب الجائر(٥) .

على اهدار الماء ، ومن خلال التهاون فى اصلاح وصيانة شبكة توزيع الماء ، ومن خلال عدم الاكتراث بمفهوم العلاقة والاخلال بالتوازن بين الانتاج والاستهلاك ، تظهر صور السلوك الاستهلاكى الجائر . ويمضى هذا النمط الجائر من الاستهلاك ، الذى تزيد بموجبه معدلات الإسراف والتبديد فى الماء العذب من سنة الى سنة أخرى . بل قل يتفاقم أثر هذا السلوك الاستهلاكى الجائر على مستوى الجماعة ، دون تحفظ .

(٥) توظف وسائل الاعلام فى معظم الأحيان — الصحف والاذاعة والتلفزيون — توظيفا مسيئا الى أبعد الحدود . ويجسد هذا التوظيف هذه الاباحة ، ويتسبب فى التسيب . والاعلان

وتطلق هذه الاباحة عنان النهم الشديد فلا يكف ولا يسكت • وتلوث هذه النزوات الجامحة وتثير الموجبـــات الخصوصيه للطلب الجائر فلا يهـــدأ ولا يتراجع • وتضلل هذه الموجبات الخصوصيه الملوثه الاختيار ، فلا يكترث الطلب والحصـــــول عليه ، بالخطأ أو بالصواب الاقتصـــادى فى الزمان والمـكان •

الاستهلاك غير الاقتصادى :

هذا نمط عادى أو تقليدى من أنماط الاستهلاك • وصحيح أن هـــذا النمط التقليدى لا يتجاوز الحد المعقول من حيث الشكل ولا غبار عليـــه • ولكن الصحيح أيضا أنه يستغرق من حيث الموضوع فى السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى • ويوظف هذا الاستهلاك التقليدى حق الاختيار فى الطلب والحصول على الســـلع المعنية • ويترك للمتغيرات التى توســوس للمبرر الحضارى أن توجه الاختيار ولكن من غير أن يترك لها الحبل على الغارب •

وهذا معناه أن سلوك هذا النمط التقليدى يتسم بشيء من الجمـــود وعدم المرونة • وهو لا يتهور فى الطلب أو فى اختيـــاره ، بل يتأنى كثيرا لأنه يفضل الأنواع من السلع التى تعود عليهـــا • ولكنه لا يعرف جيدا كيف يطلب الأنسب من الكم والكيف والحصول عليه • ومعنـــاه أيضا أن سلوك هذا الاستهلاك الذى يبالغ فى التأنى وفى الاختيار هو نفسه الذى لا يبالى كثيرا باهدار أو تبديد ، بعض ما يحصـــل عليه بالفعل من هـــذه السلع المعنية •

ويعرف هذا النمط التقليدى من أنمـــاط الاستهلاك جيدا قيمـــة أو جدوى الاتزان الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، ولكن لا يحسن المحافظة عليه • كما يعرف أيضا قيمة أو جدوى التعامل السوى بين العرض والطلب ولكن لا يعتنى بمستوى هذا التعامل السوى ولا يتجاوب معه • وهـــو فى الغالب لا يتهور ولا يجور ولكن الأخطر من ذلك أنه لا يكاد يلتزم •

الذى يعلن عن تقديم جوائز قيمة ، يلهم بالطلب فيزداد تهورا • والتهور الذى يفضى الى زيادة معدلات استهلاك هذه السلعة أو الى التسبب فى الحصول عليها لا مبرر له غير رغبة المستهلك فى الحصول على هذه الجوائز • وتخلق الاعلانات التى تغرى المستهلك حالة من حالات الاستهلاك الجائر على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة • بل قد تفلح هذه الاثارة والمغريات فى ترسيخ السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادي والتعود عليه حتى توقع بالاستهلاك فى خطيئة الطلب الجائر اقتصاديا •

وهذا معناه أن هـــذا الاستهلاك غير الاقتصادى فى اطار الجمـــود والتقليد ، لا يعرف جدوى الانصياع للضبط أو الالتزام بالانضباط • وحتى اذا عرف هذه الجدوى فانه بموجب التقليد لا يميل الى القبول بها أو الالتزام بها • وقد يتمادى هذا السلوك الاستهلاكى غـــير الاقتصادى فى اختيـار الطلب وقد يتمادى فى الوقت نفسه فى سوء اختيار السلعة المعنية • ولكنه يفعل ذلك ، من غير أن يطلب للطلب حريه الاختيار الجارف ، حتى يقع فى قبضة الانحراف النهم ، أو فى شهوة الادمان المريض •

والاستهلاك العادى أو التقليدى بصرف النظر عن مبلغ جموده ، هـو غير اقتصادى لأنه يمارس السلوك غير الاقتصادى • وهو يسكت على هذه الممارسة ويسكت على انحرافها الى الخطأ الاقتصادى(٦) • بل قل أن هـذا الخطأ الاقتصادى يضرمصلحة الاستهلاك أولا وقبل أنيرهق الانتاج أو قبلأن ينهكه • ولا يسعف هذا الخطأ الاقتصادى أبدا التوازن الاقتصـــادى بين الانتاج والاستهلاك ولا يحافظ عليه لحســـاب الهدف المشترك بينهمـا أو المصلحة المتبادلة ، فى المكان والزمان •

وزيادة معدلات الانتاج ونموه المتأنى ، فى مقابل(٧) ، زيادة معدلات الاستهلاك ونموه السريع(٨) ، هو الذى يؤكد انهيــــار أو تداعى التوازن

---

(٦) تحت شعار الكرم والجود ، وفى اطار التقاليد الاجتماعية ، تعد الوليمة اعدادا فاخرا لا مزيد عليه ، لكى تكفى عددا معينا من الأفراد أو من المدعوين • ويقدم الطعام والشراب الذى يكفى المئات ، الى عشرات فقط • وهذا هو البذخ والاسراف وليس هو الكرم والجود • ثم ينتهى الأمر كله ، ويلقى بهذا الفائض من الطعام حيث لا مكان له غير سلة الفضلات • وهذا هو عين ما يصور السلوك غير الاقتصادى • بل وهو منحرف لأنه يؤدى الى الاهدار ، من غير مبرر مقبول •

(٧) تشهد مصر ومعظم الدول النامية هذا النمو الانتاجى المتأنى • ولا شىء يفسر هذا التأنى غير سوء استخدام الموارد أحيانا ، أو سوء استخدام قوة العمل أحيانا أخرى • وقد يضاف الى ذلك سوء توظيف الاستثمارات أيضا •

(٨) تشهد مصر ومعظم الدول النامية هذا النمو الاستهلاكى السريع • ولا شىء يفسر هذا التهافت على الطلب غير السلوك الاستهلاكى التقليدى غير الاقتصادى • ويبدو أن بعض التحولات التى أسفرت عنها روح التغيير السياسى ومحاربة الاقطاع والمصادرات وتوطين الصناعة فى مواقع كثيرة ، قد حمل الناس على الانزلاق فى ممارسات السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى • وما من شك فى أن الفلاح المصرى تحت شعار التنور وضغوط المبرر الحضارى ، قد أقلع عن بعض عاداته وسلوكه الاستهلاكى القديم ، وانهمك فى ممارسة عادات جديدة أدت به أو قذفت به الى السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى •

الاقتصادى بينهما · وفى اطار المتـــاعب التى يستوجبها غيـــاب التوازن الاقتصادى ، يسوء التعـــامل بين العرض والطلب · ومن ثم يتمادى الخلل الذى يزلزل البناء الاقتصادى على مستوى الدولة · كما يدعو هذا الخلل الى تدهور عام فى مستويات المعيشه على صعيد الأفراد(٩) ·

وصحيح أن ممارسات ونزوات هذا الاستهلاك العادى أو التقليدى ، وهو غير اقتصادى فى الأصل ، تجسد مبلغ الاستجابة غـــير الرشيدة ، للمتغيرات التى تشد ازر المبرر الحضـــارى وتقوى ضـــغوط تحريضـــه ووسوسته · ويفتح هذا التحريض شـــهية الاستهلاك ، وينمى معـــدلات الطلب على غـــير أساس سليم · ويطور المضى أو الاستمرار فى السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى من غير تحفظ الضغط المرهق للانتاج الى ضغط جائر شديد الوطأة · وتحت وطاة هذا الضغط الشديد يزداد الانتاج ارهاقا وضعفا · ومن ثم يتراخى العرض الى حد قد لا يجاوب الطلب ، ولا يلبى حرية اختيار السلع المعنيه ، المضافة من غير مبرر حقيقى الى قوائم الطلب·

ولا يملك الاستهلاك عندئذ أن يواجه هذا الخطأ الاقتصادى ، أو أن يتملص من نتائج هذا الخطأ ويعدل أوضاعه على درب الصواب الاقتصادى · ولا يكون فى وسعه شيئا غير أن يتحمل تقلبات الأوضاع الاقتصادية الخطيرة بين العرض والطلب · ويؤدى هذا التمادى فى السلوك غير الاقتصادى ، وعدم العدول عنه الى وضـــع اقتصادى لا يحسد عليه الاستهلاك غـــير الاقتصادى · ويتعرض المستهلك بالضرورة لأحد احتمالين هما :

فى **الاحتمال الأول** ، يتعرض بموجبـــه المستهلك للابتزاز · وتزداد معدلات الابتزاز كلمـــا اتسعت الفجوة بين الانتاج المتداعى والاســـتهلاك المتهافت · ويبرر انعدام التوازن الاقتصادى هذا الابتزاز · كما يبرر أيضا استسلام المستهلك لهذا الابتزاز وهو صاغر ·

وفى **الاحتمال الثانى** ، يكره الابتزاز الاستهلاك على التنازل عن بعض

---

(٩) يدعو المبرر الحضارى الذى تضلله متغيرات العصر الى انتقال وزحف بعض السلع المذبة التى ينبغى أن تبقى فى قائمة الكماليات الى قائمة الضروريات · ومن غير استعداد ومن غير أدنى تحفظ ، يقع الاستهلاك فى خطيئة السلوك غير الاقتصادى لكى يلبى عواقب هذا التغيير · وحتما يختلط الأمر عليه ، ويجره السلوك غير الاقتصادى الى وضع يتدهور فيه مستوى المعيشة ·

مطالبه . وقد يتخبط هذا التنازل تخبطا شديدا ولا يعرف المستهلك جيدا كيف يتنازل عن بعض مطالبه . وفى كل الأحوال ، لا يعنى هـذا التنازل شيئا أخطر على نفس المستهلك من هذا الحرمان .

ومنطق هذا السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ، منطق غـير سليم اقتصاديا أو اجتماعيا(١٠) . ولا يكاد يفصـل بين هـذا المنطق ومنطق الاستهلاك الجائر ، غير خيط رفيع . ويؤدى الاستمرار فى هـذا السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى الى اختراق أو تجاوز هذا الخيط الرفيع فى بعض الأحيان . وسرعان ما يتردى فى نفس خطيئة الاستهلاك الجـائر وعواقبـه الوخيمة فى المكان والزمان .

ثم قل أن هذا النمط الاستهلاكى غير الاقتصـادى الذى لا ينضبط ويصر على الخطأ الاقتصادى يستسلم من غير قصد فى معظم الاحيان للعواقب الوخيمة . ويقع الطلب فريسة فى براثن العرض ويتهالك ويضعف أمام فعل المتغيرات . ولن يؤدى هذا التهالك الى شيء أخطر على الهدف الاقتصادى من الاحساس بالحرمان ، وانخفاض مستوى المعيشة(١١) .

الاستهلاك الاقتصادى :

هذا نمط أخر من أنماط الاستهلاك العادى . وهو نمط رزين معتدل لا يتحصن بالجمود . وهو نمط مرن متفتح يحسب حساب العواقب جيدا . وهو يحاسب نفسه دائما حتى لا يقع من غير قصد أو دون مبرر ، فى حبائل الخطأ الاقتصادى . بل قل انه حساس ويتطلع دائما الى الأفضل ، ويسعى بكل الوعى والمثابرة الى الصواب الاقتصادى فى المكان والزمان .

ويستحق هذا النمط عن جدارة مواصفات السلوك الاقتصـادى الذى لا يقع فى محظور وهو يتعامل مع العرض . ويعرف المستهلك جيدا ، كيف

---

(١٠) يغرق هذا السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى فى عواقب ومتاعب المظهر الاجتماعى الكاذب . وتكلف عمليات ستر وتغطية هذا المظهر الاجتماعى الكاذب المستهلك مزيدا من التمادى فى الخطأ الاقتصادى .

(١١) ليس أخطر على النفس من انخفاض مستوى المعيشة ، وتحمل عواقب هذا الانخفاض ومرارة الحرمان . والتنازل فى بعض المطالب واستبعاد بعض السلع المعنية ، من قوائم الكماليات والميسرات والضروريات ، يعذب الفرد اقتصاديا ويحرمه . ولكن هناك ما هو أسوأ حيث يصطحب هذا التعذيب الاقتصادى الشعور بالمذلة والهوان فى الاطار الاجتماعى .

ينفق ويمضى انفاقه فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح ، وكيف يحصل على ما يريد الحصول عليه من غير بذخ أو خروج عن الهدف الاقتصادى الصحيح ، وكيف يدخر لكى يحصل فى المستقبل القريب أو البعيد على ما يصبو اليه من غير حرمان يطعن الهدف الاقتصادى الصحيح • وهذا هو التطبيق العملى لمفهوم الاستهلاك الاقتصادى الذى ينطبق عليه قول الله تعالى **« ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط ، فتقعد ملوما محسورا »** •

ويجسد هذا النمط الاستهلاكى الرزين التوازن الحقيقى من وجهة النظر الاقتصادية ، على كل المستويات • وعلى مستوى الرفاهية ، وعلى مستوى الكفاية ، وعلى مستوى الكفاف ، يحافظ هذا النمط الاستهلاكى جيدا على التوازن الحقيقى ولا يتخبط • وهو لا يعتمد على شىء غير السلوك الاقتصادى الحميد ، فى الطلب المفيد والحصول عليه فى الوقت المناسب بالكم والكيف المناسب •

ويبتعد السلوك الاستهلاكى الاقتصادى عن المبالغة فى كل شىء • ويحسن توظيف الاختيار فى الحصول على السلعة المعنية ، لأنه يصغى ويطاوع المبرر الحضارى بكل تحفظ • ولكنه فى اطار هذا التحفظ ، لا يبيح لحرية الاختيار أو للمبرر الحضارى أن يشرد أو يتدلل أو يبذر فى مجالات الحصول على السلع المعنية • ويبدو وكأنه يملك الاذن ، التى لا تستمع أبدا للاغراء المثير أو للتحريض الخطر • وربما لا تجد مبررا حقيقيا لهذا الاستماع •

وهذا معناه أنه سلوك استهلاكى رشيد • ويمضى بموجبه الاستهلاك على درب الصواب الاقتصادى • ولا يعرف المستهلك مرارة الحرمان • ولا يدخل الاسراف والبذخ فى حسابات السلوك الاستهلاكى الاقتصادى • وهو لا يجنح الى الاهدار أو الحصول على السلعة المعنية ، من غير مبرر اقتصادى مقبول(١٢) • ولا يعنى ذلك أن التردد والابطاء المتردد شيمة من

---

(١٢) يتمثل السلوك الاستهلاكى الاقتصادى ، فى طلب الكم الأنسب والكيف الأفضل من السلع المعنية • ويكون المستهلك على يقين بأن أى زيادة فى الكم أو تفريط فى الكيف مآلها الى الاهدار الذى لا مبرر له • وليس من قبيل الشح أو التردد أن يتأنى قبل أن يطاوع قرار الحصول على السلطة المعنية ، حساب الجدوى الدقيق ، الذى يسمح أو لا يسمح • وكأن هذا السلوك يتعلم جيدا ، لماذا يطلب ، وماذا يطلب ؟ ومتى يطلب ؟ وكيف يطلب ؟ والى أى حد يتمادى فى الطلب ؟ وليس من الاقتصاد فى شىء أن يصدر قرار الحصول على السلعة المعنية دون حساب الجدوى وتقويم مبلغ الحاجة الحقيقية لها •

شيم هذا السلوك الاستهلاكي الرشيد ، ولكنه التدبر والتمعن قبل الاقدام على الطلب والحصول عليه ٠

ويعرف هذا النمط الاستهلاكي الاقتصادي جيدا ، قيمة أو جدوى الاتزان الاقتصادي الصحيح بين الانتاج والاستهلاك ٠ كما يعرف أيضا الممارسات الحميدة التي تحسن توظيف المبرر الحضاري وتجاوب المتغيرات وتتجنب وسواسها الخناس ، من ناحية ، والتي تحسن الاستماع للضوابط وتلتزم بها وتحافظ على التوازن الاقتصادي من ناحية أخرى ٠

ويتمادى هذا النمط الرزين من أنماط السلوك الاستهلاكي الاقتصادي في الطلب الأنسب لمستوى المعيشة ٠ ولكنه لا يتجاوز حد مستوى المعيشة أبدا ، دون مبرر ٠ ويعرف كيف يتنعم بالاستجابة الفورية التي تجاوب الطلب ٠ بل ولا يتمرد هذا السلوك المعتدل في نفس الوقت على الضوابط التي تحرسه مثلما تحرس مسيرة التعامل بين العرض والطلب على درب الصواب الاقتصادي ٠

وصحيح أن هذا النمط الاستهلاكي الاقتصادي الرزين ، يجسد الاستجابة للمبرر الحضاري ، ويعبر عن الاستماع للمتغيرات التي تفتح شهية الاستهلاك وتحرض شهوة المستهلك ٠ ولكن الصحيح أيضا أن تفتح هذه الشهية واثارة هذه الشهوة ، لا تثير السلوك الاستهلاكي الاقتصادي ، ولا تخرجه عن وقاره ورزانته واتزانه أبدا ٠ بل قل انه يبقى ملتزما ، ويوظف الاختيار في الطلب توظيفا ذكيا ومناسبا ، حتى لا يفرط في جدوى التوازن بين العرض والطلب ، وحتى لا يسيء الى المصلحة الاقتصادية المتبادلة التي تكفلها هذه الجدوى ٠

وهذا معناه أن المستهلك يحسب ألف حساب (الجدوى وليس التردد)(١٣) قبل اصدار القرار بشأن الحصول على السلعة المعنية ٠ وخير من قرار دون جدوى ألا يكون القرار ٠ ومعناه أيضا ان المستهلك يتيقن من الدافع ويستوثق من جديته ٠ وهو بعد ذلك كله لا يمد الأيدي ، ولا يطلب ، ولا يختار ، ولا يحصل على السلعة المعنية ، الا بعد الاطمئنان

---

(١٣) التردد علامة على الحيرة وعدم القدرة على التقويم الصحيح ٠ ولكن الجدوى علامة على التأني في التقويم للوصول الى أفضل قرار ٠

الحقيقى الى لزوم الحصول عليها بالفعل ، وأن فى وسعه أن يحصل عليها ٠

وصحيح أن هذا النمط الاستهلاكى الاقتصادى الرزين ، لا يرضى أبدا بالحرمان ، ويحافظ على مستوى المعيشه عند حده الأنسب ، ويتطلع الى ما هو أفضل ٠ ولكن الصحيح أيضا ، أن هذا التطلع الى الأفضل ، لا يغريه حتى يخرج السلوك عن وقاره ، ولا يحرضه حتى يفقد السلوك الاستهلاكى صوابه ٠ بل قل انه يبقى ملتزما ، ويوظف التطلع الى الأفضل توظيفا ذكيا ومناسبا ٠ ويتخذ منه حافزا لزيادة وتنشيط الانتاج ، حتى يزداد الدخل والقدرة على الانفاق ، ويحقق الاستهلاك ما تصبو اليه تطلعاته الى الأفضل ٠

وهذا معناه أن المستهلك يعتنى بالانتاج عناية تحقق الزيادة فى الكم والكيف(١٤) ٠ ويكون طلب هذه الزيادة فى الانتاج وتحسين نوعيته وتنويع عطائه ، طلبا مقدما ، قبل أن يطلب المستهلك الزيادة أو قبل أن يتمادى فى اختيار السلع المعنية ٠ ومعناه أيضا أن المستهلك يحسب ألف حساب (الجدوى وليس التردد) من أجل المحافظة على التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ٠ وهو لا يطاوع أى مبرر أو ضغط يخترق أو يتجاوز هذا التوازن ٠

ويجنى الاستهلاك الاقتصادى بسلوكه الحميد على درب الصواب الاقتصادى ، ثمرة رشده ، وحسن تعامله مع الانتاج ٠ ولا يخشى الاستهلاك على نفسه من الانتاج ، ولا يتخوف الطلب من العرض ٠ بل قل أن المستهلك يجنى ثمرة الاتزان الاقتصادى مرة ، وثمرة النمو الاقتصادى الانتاجى مرة أخرى ، فى اطمئنان حقيقى ٠

ويسهم هذا السلوك الاستهلاكى الاقتصادى إسهاما حسنا ، فى توظيف وحسن استثمار النمو الانتاجى ، فى تنمية الموارد وانتعاش الدخل ٠ وتسهم هاتان النتيجتان معا فى تحسين وارتفاع مستوى المعيشة وفى ضمان بحبوحة الطلب لحساب الاستهلاك ٠ وليس أفضل اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا – على كل حال – من تنمية مستوى المعيشة ، تنمية

---

(١٤) تشمل هذه العناية كل ما من شأنه زيادة الدخل على مستوى الفرد أو على مستوى الأفراد أو على مستوى الدخل القومى ٠ وهذه الزيادة هى التى تهيىء الزيادة فى الانفاق ، لحساب الاستهلاك ٠

متوازنة ومتوازية ومتزامنة مع نمو الانتاج . ذلك أنه يعنى بالضرورة تنمية الاستهلاك ، لحساب الفرد ، ولحساب الجماعة ، ولحساب البناء الاقتصادى وتركيبه الهيكلى فى الدولة .

ومنطق هذا السلوك الاستهلاكى الاقتصادى منطق سليم اقتصاديا واجتماعيا . وهو قويم لأنه لا ينحرف عن الصواب الاقتصادى . وهو لا يعنى فى الرؤية الجغرافية الاقتصادية شيئا أهم من حسن العناية بالاتزان الاقتصادى عند حده الأمثل بين الانتاج والاستهلاك من ناحية وبين الاستهلاك والادخار من ناحية أخرى . وهذا معناه أن هذا النمط الاستهلاكى الاقتصادى شديد الانضباط ولا يكاد يستسلم أو يلين للاغراء أو التغرير . ومعناه أيضا أنه لا يبيح للاختيار فى الطلب ولا للوسائل والأساليب التى تكفل الحصول على السلع المعنية ، أن تفلت من عوامل الضبط والانضباط .

ويبالغ هذا النمط الاستهلاكى الاقتصادى أحيانا فى الانضباط الاقتصادى . ولكنه يلتزم من غير أن يفرط فى المبرر الحضارى والمتغيرات التى تكفل التنعم وتحسين أحوال الاستهلاك . كما ينضبط من غير أن يترك للضبط فرصة لكى يوقع الاستهلاك وتطلعاته فى قبضة التقتير أو الحرمان. وهذا معناه أنه نمط رشيد ، يجيد توظيف المبرر الحضارى وتوظيف الضوابط فى وقت واحد وبشكل متوازن ، فلا تفريط ولا افراط . ويرشد هذا التوظيف المتوازن الموجبات الخصوصية ، حتى لا يضل أو لا ينحرف أو لا يجور الاختيار فى الحصول على السلع المعنية ، عندما تمتد أيادى الاستهلاك بكل الوعى الاقتصادى الملتزم الى الطلب .

تغير السلوك الاستهلاكى واستعداداته :

التمييز بين هذه الأنماط الاستهلاكية الاقتصادية وغير الاقتصادية ، هو تمييز واضح وواقعى . وهو تمييز سليم ومنطقى أيضا بين السلوك الاستهلاكى أو الممارسة الاستهلاكية لكل نمط من هذه الأنماط الثلاثة على الدرب الاقتصادى . وصحيح أن هناك دلالات تعبر عن هذا السلوك الاستهلاكى على صعيد الدولة وفى اطار المجتمع . ولكن الصحيح ان دلالات التعبير على هذا السلوك عند الأفراد هى الأهم لأنها تتفاوت الى حد كبير . ومع ذلك تبقى العلاقة بين السلوك الاستهلاكى الجماعى والسلوك الاستهلاكى الفردى ، ولا ينبغى التقليل من شأنها .

ولا تهم هذه العلاقة فقط لأنها تكفل الانتقال من الرؤية الجزئية

(سلوك الفرد) الى الرؤية الكلية (سلوك الجماعة) . بل لأنهـا توظف التقليد والمحاكاة توظيفا مباشرا وغير مباشر ، فى انتقال عـدوى السلوك الاستهلاكى الفردى المنحرف فى معظم الأحيان ، وفى انتقال منطق السلوك الاستهلاكى الفردى السليم فى بعض الأحيان الأخرى . وهذا معناه أن هذه العلاقة تمثل عنصرا أو عاملا من عوامل تغير السلوك الاستهلاكى سواء كان التغير اعتدالا وعدولا عن الخطأ الاقتصادى ، أو كان التغير انحرافا واستمرارا فى الخطأ الاقتصادى .

ولا وجه اقتصادى أو اجتماعى أو حضارى أو نفسى ، للربط المباشر بين هذه الأنماط ودلالات السلوك الاستهلاكى فى كل نمط من جانب ، ومستوى معيشـة الأفراد من جانب آخر . ويمكن أن نجـد السـلوك الاستهلاكى الاقتصادى مثـلا ، وهو يتكرر ويتماثل عند كل مسـتويات الرفاهية ، والكفاية والكفاف . وهذا معناه أن مستوى المعيشة لا يصطنع مواصفات السلوك الاستهلاكى وخصـائصه ، وأن السلوك الاسـتهلاكى لا يصطنع مستوى المعيشة .

ونفى الصلة بين مواصفات السلوك الاستهلاكى وممارساته ونزعاته من ناحية ، ومستوى المعيشة من ناحية أخرى ، لا يعنى بالضرورة عـدم وجود علاقة . بل ينبغى أن نتوقع علاقة من نوع آخر ، بين مستوى المعيشة عند أى حد من حدودها الثلاثة المتباينة فى جانب ، والسلوك الاستهلاكى ومواصفاته وخصائصه فى جانب آخر . وبناء على هذه العلاقة ، يتبين أن السلوك الاستهلاكى فى اطار النمط الجائر أو النمط غير الاقتصادى ، يؤثر بل قل يتلاعب بمستوى المعيشة فى الغالب من غـير مبرر اقتصادى سليم . أما السلوك الاستهلاكى فى اطار النمط الاقتصادى ، فهو أكثر عناية ومحافظة على مستوى المعيشة .

ويجب أن نفطن عندئذ الى أن تغير مستوى المعيشة أو محـاولة تغـيره من غير مبرر اقتصادى سليم ، يدعو بالضرورة الى تغير فعلى فى السـلوك الاستهلاكى وفى نزعاته . وهذا معناه أن زيادة الطلب ، وتحـول بعض السلع الكمالية الى قائمة الضروريات من غير زيادة فى الدخل تبرر هـذا التحول وتكفله ، تقتضى زيادة الانفاق فى مقابل تغير مستوى المعيشة تغيرا زائفا ولا مبرر له . وما من شك فى أن زيادة الطلب وتنويعه لحسـاب الاستهلاك من غير زيادة متوازنة ومتوازية ومتزامنة فى الدخل ، توجـه

السلوك الاستهلاكى عند هذا المستوى الجديد المزيف الى التغير(١٥) .

وانصياع السلوك الاستهلاكى للمبرر الحضارى **وفعل المتغيرات** من غير حدود ، انصياعا ضالا ومضللا ، يمثل الاتجاه الخطر اقتصاديا . ويبيح هذا الانصياع الضال والمضلل حرية توظيف الاختيار فى زيادة وتنويع المطالب الاستهلاكية ، الى حد الخروج عن أو التمرد على القاعدة الاقتصادية التى تكسب السلوك الاستهلاكى صفته وخصائصه . وخروج السلوك الاستهلاكى عن القاعدة الاقتصادية السليمة ، وتمرده بدعوى المبرر الحضارى ، هو شذوذ خطر وتغير شاذ .

ورضوخ السلوك الاستهلاكى للمبرر الحضارى **وفعل الضوابط** ، بكل اقتناع ، رضوخا رشيدا ومرشدا ، يمثل الاتجاه الحسن اقتصاديا ، ويتولى هذا الرضوخ الرشيد ، كبح جماح حرية توظيف الاختيار فى تنويع وزيادة المطالب الاستهلاكية ، الى حد الالتزام والمحافظة على القاعدة الاقتصادية السليمة التى ترشد السلوك الاستهلاكى وتهذب صفته وخصائصه .والتزام السلوك الاستهلاكى ومحافظة على القاعدة الاقتصادية السليمة ، وحرصه على الصواب الاقتصادى بفعل الضوابط ، هو انضباط مفيد ، وتغير منضبط .

وهكذا ندرك جيدا معنى مرونة السلوك الاستهلاكى الفرد أو الجماعى ، كما نفهم أيضا كيف لا يكون السلوك الاستهلاكى جامدا . بل قل أنه لا ينبغى أن ينحصر فى الجمود ، وهو تعود حميد أو غير حميد قابل للتغير . وهذا معناه أن الاستهلاك تعود فطرى فطر الله عليه الناس جميعا ، وأن السلوك تعود مكتسب لحساب التعود الفطرى . ومن شأن المبرر الحضارى الذى يطاوع المتغيرات فتضلله ، أن يفقد هذا التعود السلوكى المكتسب صوابه الاقتصادى . ومن شأن المبرر الحضارى الذى تمسك الضوابط بزمامه وتحميه من وسواس المتغيرات الخناس ، أن يعيد هذا التعود السلوكى المكتسب الى الصواب الاقتصادى .

---

(١٥) تلعب المتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية والسياسية دورا مهما فى تطويع المبرر الحضارى وفقدان رشده وتضليله . ويدعو هذا المبرر الحضارى من غير رشد وبكل الحمق الى تغير مستوى المعيشة . ولكن تغير مستوى المعيشة من غير مبرر حضارى رشيد ومبرر اقتصادى صحيح ، يمثل ظاهرة اقتصادية غير صحية . وهذا التغير المزيف الذى يستوجب زيادة الانفاق من أجل الطلب ، لا يكون سليما . ولا يكون السلوك الاستهلاكى اقتصاديا من غير زيادة متوازنة فى الدخل تكفل هذا الانفاق .

ومن غير أن نعرف جيدا ، كيف يتغير السلوك الاستهلاكى من الحسن الى الأحسن أو من السىء الى الأسوأ ، وكيف يفقده التغير صوابه أحيانا وكيف يعيده التغير له صوابه أحيانا أخرى ، لا يمكن أن نعرف بالضبط ، كيف يطوع الضبط العلاجى هذا السلوك الاستهلاكى الضال ، ويعيده من جديد الى الصواب الاقتصادى ، وكيف يحافظ الضبط الوقائى على السلوك الاستهلاكى ويحميه من الضلال والخطأ الاقتصادى . وليس فى وسع السلوك الاستهلاكى ، وهو مرن وقابل للتغير بفعل المبرر الحضارى الذى يطاوع المتغيرات ويتمرد على الصواب الاقتصادى ، أن يستعصى على التغير بفعل المبرر الحضارى الرشيد الذى تطوعه الضوابط وترشده الى الصواب الاقتصادى .

واستسلام أو قل قبول السلوك الاستهلاكى للتغير من الصواب الى الخطأ الاقتصادى احتمال وارد . واستسلام أو قل قبول السلوك الاستهلاكى للتحول من الخطأ الى الصواب الاقتصادى احتمال وارد أيضا . وتبشر هذه المرونة بالخير سواء كانت بطيئة أو سريعة . وتكفل هذه المرونة السيطرة على هذا السلوك وعلى نزواته وتصرفاته .

من خلال هذه السيطرة يكون ترشيد السلوك الاستهلاكى عندما يضل أو ينحرف . كما تكون المحافظة عليه وهو رشيد حتى لا يضل أو ينحرف . والمهم بعد ذلك كله ، أن نعرف لماذا وكيف ومتى تكون هذه السيطرة مفيدة أو مجدية . كما ينبغى أن نعرف أيضا لماذا وكيف ومتى توضع الضوابط الوقائية ، أو الضوابط العلاجية فى الموضع المناسب ، لاستثمار هذه القابلية للتغير ، فى تعديل وتقويم السلوك الاستهلاكى ، والمحافظة عليه من الانحرافات .

واستسلام السلوك الاستهلاكى للتغير على درجات متفاوتة من المرونة ، هو الوسيلة التى تهم الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى . ويعتمد عليها فى متابعة مبلغ مرونة هذا السلوك الاستهلاكى ، ومبلغ استعداده للتغير من أجل الاقلاع عن الخطأ الاقتصادى . وهذا معناه أن تتابع الرؤية الجغرافية موجبات الاذعان للمبرر الحضارى وهو ييسر مهمة المتغيرات التى تفجر شهوة الاستهلاك وتضللها ، حتى تتوالى كل النزوات التى تضلل السلوك الاستهلاكى . ومعناه أيضا أن تتابع هذه الرؤية أيضا ، موجبات الامتثال للمبرر الحضارى وهو لا يحرم الاستهلاك ولا يعارض أو يعترض أو يعرض عن الضوابط التى تكبح جماح الشرود الاستهلاكى ، حتى يعدل عن سلوكه الضال .

ومن خلال هذه المتابعة ، يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، مبلغ استجابة السلوك الاستهلاكى فى أنماطه الثلاثة المتميزة ، للتغير الى ما هو أفضل • بمعنى أن يتبين مبلغ استماعه للنصيحة والتوصية أحيانا ، أو مبلغ حاجته الى الضبط الاختيارى أو الى الضبط الاجبارى أحيانا أخرى • ومن ثم يرشد التدخــل بالنصيحة أو بالضبط الاختيــارى أو بالضبط الاجبارى لاستثمار قابلية السلوك الاســتهلاكى للتغير ، حتى يعـدل عن نزواته ويقوم انحرافاته على الدرب الاقتصــادى ، وتعتدل أوضــاعه فى الشكل الأنسب لمستوى المعيشة(١٦) •

تغيرات السلوك الاستهلاكى الاقتصادى :

صحيح أن السلوك الاستهلاكى الاقتصادى سلوك حميد ولا غبــار عليه • وصحيح أيضا انه يجسد الممارسة الاستهلاكية الصحيحة على درب الصواب الاقتصادى • ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن هــذا السلوك له قابلية التغير – نظريا على الأقل – الى ما هو أفضل فيزداد رشــدا ، والى ما هو أسوأ فينحرف عن الصواب ويسلك سبيل الخطأ الاقتصادى •

وهذا معناه أن السلوك الاستهلاكى الاقتصادى وهــو قابل للتغير ، يزداد عناية وتشبثا بالصواب الاقتصــادى وهذا هو الاحتمال المعقــول والمتوقع • ومعناه أيضا أن هذا السلوك نفسه وهو قابل للتغير ، ينتكس أو ينحرف ويفقد صوابه • وهذا هو الاحتمال الشاذ وغير المتوقع • ومــع ذلك ندرك مبلغ الحاجة الى شكل من أشكال الضبط الوقائى لكى يمســك بزمام السلوك الاستهلاكى الاقتصادى ويحميه من الانحراف •

وفى شأن السلوك الاستهلاكى الاقتصادى ، يكون المبرر الحضــارى الذى يطوع المتغيرات ولا يطاوعها ، من وراء الالحاح فى الطلب أحيانا ، ومن وراء الاختيار فى الطلب أحيانا أخرى ، لحساب الاستهلاك الاقتصــادى المتطور • ويوظف هذا المبرر الحضــارى الذى لا تسيطر عليــه المتغيرات

---

(١٦) على صعيد الدول النامية نماذج كثيرة تصور مدى التغير فى السلوك الاستهلاكى• كما تصور عدم التوازن بين هذا التغير والنمو الانتاجى وزيادة الدخل • ويجسد هذا التغير تحت وطأة المبرر الحضارى وضغوط المتغيرات ، مبلغ الاساءة الى مستويات المعيشة وتخبطها فى التحولات المزيفة • كما يجسد أيضا مبلغ الانحرافات التى تضر بموجبها البنية الاقتصادية المتهالكة فى هذه الدول وهى غارقة فى ديونها •

وتزين له الخطأ ، الطلب واختيـــار الطلب توظيفا رشيدا • ويكون هـــذا التوظيف الرشيد معنيا الى أبعد الحدود بأمرين هامين هما :

١ - عدم التفريط فى خصائص السلوك الاستهلاكى الاقتصـــادى الحميدة ، لحساب الاستهلاك الاقتصادى الأفضل •

٢ - تحسين مستوى المعيشة ، والاســـتجابة للزيادة والتنـــوع فى المطالب الاستهلاكية ، للحياة الأفضل •

وهذا معناه أن السلوك الاستهلاكى الاقتصـــادى ، لا يفرط أبدا فى الاتزان الضرورى والأنسب بين الدخل والانفـــاق والادخار • ولا يستخف بالعلاقة المتبادلة والاتزان أيضا بين العرض والطلب ، لأن هـــذا هو عين الصواب الاقتصـــادى • بل قل أنه لا يتمرد على الضـــوابط التى توصى وتنصح ، أو التى تحافظ وتحمى هذا الاتزان الأنسب ، من أجـل الصواب الاقتصادى •

وهذا معناه أيضا أن المبرر الحضارى الذى يطوع أو يروض المتغيرات ترويضا مناسبا ، لا يحرم الاستهلاك الاقتصادى من حق مشروع فى طلب الأحسن ، ولا يثقل على السلوك الاستهلاكى الاقتصادى فى الحصول عـــلى المطالب الأحسن • بل قل أن السلوك الاستهلاكى الاقتصادى لايضل عندئذ ولا يشرد ولا يرتكب الحماقة للحصول على المطالب الأحسن • وبموجب هذا الترويض ، يبقى السلوك الاســـتهلاكى الاقتصـــادى أمينا على صـــفاته وخصائصه وحريصا على مصلحة الأستهلاك الاقتصادى • وهـــو لا يطاوع الاختيار فى الطلب من غير مبرر ، ولا يترك لنزوات الاستهلاك الحبل عـــلى الغارب •

وعندما يطوع السلوك الاستهلاكى الاقتصادى الالحـــاح فى الطلب ولا يطاوعه ، وعندما يروض السلوك الاستهلاكى الاقتصادى الاختيار فى الطلب، ولا يرضيه ، يبقى الاستهلاك الاقتصادى ويمضى السلوك الحميد فى الاتجـاه الاقتصادى الصحيح ، بل قل ولا خوف عليه أبدا من فعل المبرر الحضـــارى وضغوط المتغيرات الرديئة ، لأن المبرر الحضارى لا يستسلم لها ويعرف جيدا كيف يطوعها ولا يطاوعها • وهذه القدرة على التطويع هى التى تحول القابلية للتغير نحو التحسين والتنويع فى المطالب الاستهلاكية ولكن من غير افراط أو مبالغة ، ومن غير تفريط فى خصائص السلوك الاستهلاكى الاقتصادى •

والسلوك الاستهلاكى الاقتصادى الذى يتغير الى الأفضل ، دون تفريط أو تهاون فى الخصائص والتصرفات ، يمضى بموجبه الاستهلاك الفردى أو الجماعى على درب الصواب • وتوجه السلوك الاستهلاكى الاقتصادى الى الأفضل ، لا يقف عند حد المحافظة على قواعد وأسس الاتزان الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك فقط ، بل انه هو الذى يحرس البنية الاقتصادية ويعتنى بها قوية وسليمة •

وتتأتى هذه العناية فى اطار الوعى الاقتصادى الفردى والجماعى ؛ بجدوى العلاقة بين العرض والطلب وهى مدعومة بالتوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، فى صلب البنية الاقتصادية • ويدعو تشبث السلوك الاستهلاكى الاقتصادى بهذا الوعى الاقتصادى ، فضلا عن ذلك كله ، الى حفز وتطوير العناية بالانتاج والعمل على تحسين معطياته ، التى تجاوب أو تواكب أهداف وتطلعات الاستهلاك الاقتصادى الأفضل •

وهذا معناه أن السلوك الاستهلاكى الاقتصادى يتغير ، ولكن بكل الوعى الاقتصادى • وكأن الوعى الاقتصادى هو عين ما يمثل **الضبط الوقائى** الذى يسهر على سلامة وتعقل هذا السلوك • ويكون الفرد والجماعة التى تملك هذا الوعى الاقتصادى ولا تفرط فيه ، مصدر هذا الضبط الوقائى النابع من الذات • ولا يترك هذا الضبط الوقائى الذاتى ، للمبرر الحضارى وفعل المتغيرات وضغوطها ، فرصة ، لكى تفرض على السلوك الاستهلاكى الاقتصادى ، موجبات التغير وهو غائب عن الوعى الاقتصادى •

ويصبح هذا التغير متوقعا ولكن فى حضور الوعى الاقتصادى • ويمسك الوعى الاقتصادى بزمام هذا التغير ولا يتركه على هواه يتخبط أو يضل أو ينحرف • وهذا هو معنى المحافظة على خصائص وتصرفات وسلوك الاستهلاك الاقتصادى • بل قل أن الوعى الاقتصادى وهو الضابط الوقائى الذاتى على مستوى الفرد أحيانا وعلى مستوى الجماعة أيضا ، يصبح حارسا يحمى ويعتنى بالسلوك الاستهلاكى الحميد • كما يصبح حافزا الى تحقيق أكبر قدر من التوازى والتوازن والتزامن ، بين تغير معدلات النمو الاستهلاكى ، وتغير معدلات النمو الانتاجى •

وهذا معناه أن السلوك الاستهلاكى الاقتصادى ، الذى يتغير فى حضور الوعى الاقتصادى ، يضمن عناية الضبط الوقائى به • وهو ، يقيه شر الانحراف فلا يضل أبدا • ويطوع الوعى الاقتصادى وهو ضابط وقائى المبرر

الحضارى لأنه لا يبرر الحرمان من اختيار الطلب بالكم والكيف المناسب ، ولا يبرر الحرمان من التنوع والاضافة الى قائمة المطالب الاستهلاكية • ولا يطاوع الوعى الاقتصادى وهو ضابط وقائى أمين ، المتغيرات وشرودها الضـال أو المضلل لأنه لا يبرر التهور أو النهم فى اختيار الطلب لحساب الاستهلاك •

ومن ثم لا يجد المبرر الحضارى ولا تجد المتغيرات ، فى حضـور الوعى الاقتصادى وهو ضابط وقائى يقظ ، حرية أو فرصة لكى تتلاعب ـ بقصد أو من غير قصد ـ بالعلاقة المتوازنة ، بين الانتاج وقدرته على العرض والاستجابة للطلب فى جانب ، والاستهلاك وحرصه على اختيار الطلب الأنسب من العرض فى جانب آخر • بل قل أن هذا الوعى الاقتصادى ، وهو الضابط الوقائى اليقظ يؤتمن على حراسة السلوك الاستهلاكى الاقتصادى • وهو أيضـا الحارس الأمين الذى لا يبيح توظيف المبرر الحضارى توظيفا رديئا ، أو توظيف فعل المتغيرات توظيفا ضاغطا على أى من الطرفين ، العرض والطلب ، لحساب الطرف الآخر •

وفى ظل هذا السلوك الاستهلاكى الاقتصادى ، الذى يتغير الى الأفضل، ويحرسه الضبط الوقائى الذاتى اليقظ ، لحساب العـلاقة بين الانتـاج والاستهلاك ، ولحسـاب الاتزان بين العرض والطلب ، قد يحدث الركود الاقتصادى ، لأكثر من سبب أو مبرر • فى مثل هـذا الوضع الذى ينذر بالكساد ويكون الركود الاقتصادىالاحتمال الوارد أو المرتقب لبعض الوقت، تفتر الصلة والتعامل بين العرض والطلب • ويلعب الضابط الوقائى الذاتى الذى لا يغفل ولا يتهاون دورا ممتازا ، فى العناية بالأطراف المعنية •

وتكفل هذه العناية بالأطراف المعنية ، وهى العرض والطلب ، ألا يحل طرف مشكلته على حساب الطرف الآخر • ولا يلجأ الانتاج وهو فى حراسـة الضبط الوقائى اليقظ الى الحيلة المرفوضة لأنها تتجنى على الاستهلاك • ولا ينبغى أن يلجأ أيضا الى أساليب الاثارة والاغراء والتحريض المكشـوف أو المستتر لكى يغرر بالطلب ، أو لكى يبتز الاختيار فى الطلب • وما من شك فى أن الضبط الوقائى اليقظ يحبط أى وسيلة غـير مشروعة للخروج من مأزق أو من أزمة مثل هذا الركود الاقتصادى السائد لبعض الوقت •

وفى ظل هذا السلوك الاستهلاكى الاقتصادى الذى يتغير الى الأفضل ، ويحرسـه الضبط الوقائى الذاتى اليقظ ، لحسـاب العلاقة بين الانتـاج والاستهلاك ، ولحساب الاتزان بين العرض والطلب ، قد يحدث النشـاط

الاقتصادى ، لأكثر من سبب أو مبرر • وفى مثل هذا الوضع الذى يبشر بالرواج ، ويكون النشاط الاقتصادى الاحتمـــال الوارد أو المرتقب لبعض الوقت ، تزدهر الصلة والتعامل بين العرض والطلب • ويلعب الضـــابط الوقائى الذاتى الذى لا يغفل ولا يتهاون دورا مهما فى العنـــاية بالأطراف المعنية •

وتكفل هذه العناية بالأطراف المعنية وهى العرض والطلب ، ألا يوقـع أى منهما الطرف الآخر فى مشاكل أو عواقب الرواج الاقتصادى • ولا يفقد الاستهلاك الاقتصادى صوابه لأن الضبط الوقائى الذاتى يحرسه فلا يتجنى على الانتاج ولا ينبغى أن يلجأ الاستهلاك الى أساليب الالحاح فى اختيار الطلب والتهور فى الانتفاع السريع بالعرض • وما من شك فى أن الضبط الوقائى اليقظ يحبط أى استثمار غير مشروع لموجة النشاط الاقتصادى الســـائدة لبعض الوقت •

وهذا معناه أن الضبط الوقائى الذاتى اليقظ ، لا يبرر الانتهازية فى التعامل الحسن بين الانتاج والاستهلاك وهو لا يبيح للسلوك الاســـتهلاكى الاقتصادى أن يشط أو أن يتهور أو أن يتمرد على الصواب الاقتصادى • وهو لا يبيح أيضا لسلوك الانتاج الاقتصادى أن يتنكر أو أن يتحايل أو أن يرجع عن الصواب الاقتصادى • ومعروف أن السلوك الاستهلاكى الاقتصادى لايكون قويما وسليما على كل مستويات ، من غير أن يحافظ الضبط الوقائى عـلى كل موجبات وتصرفات الصواب الاقتصادى فى الانتاج لحساب الاستهلاك ، وعلى كل موجبات وتصرفات الصواب الاقتصـــادى فى الاستهلاك لحســـاب الانتاج •

وسلوك الاستهلاك الاقتصادى القويم فى مقابل سلوك الانتاج الاقتصادى القويم ، على صعيد الدولة الثرية أو الفقيرة ، يكفل المعادلة الاقتصادية السليمة المتوازنة • وهذه المعادلة هى خير ما يعبر عن يقظة الوعى الاقتصادى وضبطه الوقائى الذاتى • بل قل انه خير ما يجسد مبلغ نجاح هذا الضبط الوقائى فى اصطناع أو المحافظة على الوضع الاقتصادى السليم • وما من شك فى أن الوعى الاقتصادى اليقظ الذى لا يغفـــل على مستوى الفرد أو عـلى مستوى الجماعة ، هو الضابط الحارس الأمين ، الذى يحافظ على موجبات الســـلوك الاستهلاكى الاقتصادى القـــويم ، ويرشد تصرفاته ويحبط نزواته على درب الصواب الاقتصادى •

ومن ثم يؤدى هذا السلوك الاستهلاكى الاقتصادى القويم بكل الاتزان ، الى اسهامات مفيدة وبناءة لحساب كل الأطراف المعنية . كما يؤدى هـــذا السلوك القويم فى حراسة الوعى الاقتصادى وضبطه الوقائى الذى لا يتهاون ، الى سلامة وقوة بنـــاء التركيب الهيكلى الاقتصادى فى صلب الدولة . بل تصبح كل موجبات وتصرفات هذا السلوك الاستهلاكى الاقتصادى القـــويم الذى لا ينحرف أبدا ، من أهم وأقوى دواعى الانضباط الاقتصادى المنشود على مستوى العلاقة الحميمة بين الانتاج والاستهلاك ، وعلى مستوى التعـامل الحسن بين العرض والطلب .

وفى مثل هذا الوضع الاقتصادى المنضبط ، يأمن الانتاج والاستهلاك كل على مصلحته فى الهدف الاقتصادى المتبادل ، فى الدولة . كما يحصـل المنتج والمستهلك كل على حقه من الطرف الآخر كاملا ومشروعا فى اطار الهدف الاقتصادى المشترك . ويغنى الضبط الوقائى الذاتى الذى يفرضـه الوعى الاقتصادى اليقظ ، عن كل أنواع الضبط الاختيارى أو الضبط الاجبارى .

بمعنى انه لاتكون ثمة دواعى أو مبررات لصياغة الضوابط الاختيارية، أو لاستخدام القانون فى صياغة الضبط الاجبارى ، للعناية أو لتقويم السلوك الاستهلاكى الاقتصادى ، أو للمحافظة على الاتزان الاقتصادى المنشـــود بين الانتاج والاستهلاك . كما لا تبدو حاجة ملحة الى حماية الضوابط الاختيارية أو الضوابط الاجبـــارية من اغراء وتغرير الانتاج والعرض الذى يقـــدمه بالاستهلاك ، أو الى حماية العرض والانتاج بموجب هذه الضوابط أيضا من بطش الاختيار فى الطلب وسلوكه المنحرف .

عندئذ ، يتحقق النمو الاقتصادى بمعدلات منتظمة ومتوازنة . ويمضى التحسين الاقتصادى لحساب مستوى المعيشة الأفضـــل . ويمضى المصـير الاقتصادى وهو جزء لا يتجزأ من الهدف الاقتصادى آمنا ومطمئنا ، فى الاتجاه الصحيح على درب الصواب الاقتصـــادى . وينجح الســلوك الاستهلاكى الاقتصادى المتغير الى الأفضل ، فى حراسة الوعى الاقتصادى وضبطه الوقائى اليقظ نجاحا حقيقيا فى دعم البناء الاقتصادى على مستوى الفرد ولحسابه وعلى مستوى الجماعة ولحساب المجتمع . بل قل ينجح هذا السلوك أيضا فى تأمين مصلحة جماعة الشعب أو الأمة ، من خـــلال تأمين مصلحـــة الفرد وحسن سلوكه ، وتأمين مصلحة الفرد ، من خـــلال تأمين مصلحة الجماعـة وحسن سلوكها الاستهلاكى .

ومن ثم يعرف الفرد كيف ينمى مستوى معيشته أو يحافظ على المستوى الاقل ، وكيف يبقى على المصلحة الاقتصادية عند حد الكفاية أو يزيد ، عندما يفلح السلوك الاستهلاكى الاقتصادى ، فى تأمين النمو الانتاجى لحساب المصير الاستهلاكى الاقتصادى المأمون ، أو فى تأمين النمو الاستهلاكى ، لحساب المصير الانتاجى الاقتصادى المطمئن ٠

كما يعرف الفرد أيضا ، كيف يجرى فى حضور الوعى الاقتصادى وبموجب ضبطه الوقائى اليقظ ، التنسيق البديع ، بين سلوك الاستهلاك الاقتصادى الحميد والمنضبط من غير حرمان فى الوقت الحاضر ، وسلوك الادخار الاقتصادى الحميد والمنضبط ، من غير اقلال أو تقتير فى المستقبل ٠

ويعرف الفرد بموجب هذا التنسيق بين حاجة اليوم وحاجة الغد فى اطار سلوك استهلاك اقتصادى يحرسه الضبط الوقائى الذاتى ، كيف يتأتى له تحسين مستوى المعيشة ، انتقالا من الكفاف الى الكفاية أو صعودا من الكفاية الى الرفاهية ٠ وهل يؤدى ذلك كله الى شىء أهم من اسهام جغرافى جيد ، فى فهم الدور المنوط به فى وضوح الرؤية ، من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعى ؟(١٧) ٠

اتجاهات التغير فى السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى :

تفتقد الرؤية الجغرافية الاقتصادية فى الاستهلاك غير الاقتصادى ، معظم آداب وتصرفات السلوك الاستهلاكى الاقتصادى٠ وغياب هذه الآداب بعضها أو كلها ، هو انحراف حقيقى وخروج وتمرد على الصواب الاقتصادى ٠ وهو غياب حقيقى للوعى الاقتصادى ، وانعدام الضبط الوقائى الذاتى على وجه العموم ٠

وفى غيبة السلوك الاستهلاكى الاقتصادى ، وفى غفلة الوعى الاقتصادى وانعدام الضبط الوقائى ، ينبغى أن نتخوف كثيرا على الاستهلاك غير الاقتصادى ٠ كما ينبغى أن نتخوف أيضا من السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ، ومن تفتح شهية الاستهلاك ، ومن الالحاح فى اختيار الطلب فى المكان والزمان ، على البناء الاقتصادى فى الدولة ، وعلى مستوى معيشة الفرد فيها ٠

---

(١٧) سميث ، م ـ جغرافية الرفاه الاجتماعى (ترجمة شاكر خصباك) ـ دورية قسم الجغرافية رقم ٢٣ الكويت ٠

بل قل يكون هذا الخوف شديدا ، ومن غير حدود ، عندما يستجيب السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى للنهم الذى لا يشبع ويمضى من غير وعى اقتصادى فى اختيار المطالب الاستهلاكية • وقد يكون هذا الخوف أعظم عندما يستجيب السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى للتطلع من غير حدود الى تحسين مستوى المعيشة للفرد أو للجماعة ، من غير مبرر اقتصادى معقول ومتـــاح بالفعل •

وصحيح أن المبرر الحضارى الذى يطاوع المتغـيرات وتغرر به ، يكون الحافز من وراء الالحاح فى الطلب ، واثارة النهم والتطلع الذى يفتح شـهية الاستهلاك • وصحيح أيضا أن هذا الحافز وهذه الاثارة ، تكون من وراء كل اضافة الى الموارد لكى يلبى الانتاج حاجة الطلب ، وتكون من وراء كل زيادة فى الدخل لكى يلبى حاجة الانفاق فى سبيل الحصول على المطالب الاستهلاكية المتنوعة • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن نفتقد فى اطار الاستهلاك غـير الاقتصادى الارتباط أو العلاقة المتوازنة بين الزيادة فى الدخل أو فى الانتاج فى جانب ، والزيادة فى الانفاق أو فى الاستهلاك فى جانب آخر •

وفى غيبة الوعى الاقتصادى ، يضل ويتخبط هذا التوازن ، على مستوى الفرد ، وعلى مستوى الجماعة ، على حد سواء • بل قل أن المبرر الحضارى الذى يطاوع المتغيرات فتغرر به وتضلله ، يغرر ، فى غيبة الوعى الاقتصـــــادى بالاستهلاك ، الى حد كبير • وهو الذى يغرى الســـلوك الاستهلاكى غـــير الاقتصادى ، ويزين له الالحاح فى اختيار المطالب الاستهلاكية ، بدعوى المتعة والتنعم وتحسين مستوى المعيشة •

ويجسد تحسين مستوى المعيشة فى غيبة الوعى الاقتصـــادى ، معنى الافراط فى الطلب والمطالب الاستهلاكية • وتؤكد اضافة بعض الســـلع الكمالية اضافة مبالغ فيها الى قائمة السلع الضرورية ، معنى تغير الســلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ، ومبلغ اصراره على التمادى فى الخطأ الاقتصادى• ويصبح تحسين مستوى المعيشة — اذا جاز أن يكون كذلك — تحسينا مبالغا فيه وصوريا أو مزيفا من وجهة النظر الاقتصادية •

وقل أن هذا السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى الذى يظل يتخبط ، يرهق الوضع الاقتصادى من أساسه ، لأن المطالب الاستهلاكية تكون فوق الطاقة الحقيقية • وعندئذ يصور هذا السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ، معنى الافراط فى استباحة الاختيار فى الطلب ، دون وعى اقتصادى ، يوقفه

عند حد • ويستحق هذا السلوك الذى يتمادى فى الطلب بدعوى تحسين مستوى المعيشة ، التجريم • ذلك أنه يحاول الوصول الى هذا الهدف الاقتصادى الزائف ، فى مقابل التفريط فى العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك •

والافراط فى الطلب والحصول على المطالب الاستهلاكية ، مقابل التفريط فى العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك ، خطر اقتصادى مؤكد ، بكل المقاييس وعلى كل المستويات • بل هو أسوأ انتهاك متعمد أحيانا ، وغير متعمد أحيانا أخرى ، للتوازن بين العرض والطلب • ومعنى الانتهاك غير المتعمد ، وهذا هو الاحتمال الغالب ، أن يكون السلوك الاستهلاكى غير اقتصادى ، فى غيبة الوعى الاقتصادى • ومعنى الانتهاك المتعمد ، هو أن يكون السلوك غير اقتصادى بكل التبجح ، فى حضور الوعى الاقتصادى ، وهذه هى الطامة الكبرى(١٨) •

ويملك السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى الاستعداد للتغير حسب حاجة العصر • ولكنه يتغير فى الغالب الى ما هو أسوأ • وهو يطاوع المبرر الحضارى طاعة الاستسلام أو الامتثال لما تبتغيه المتغيرات السائدة ، فى غيبة الوعى الاقتصادى وفى حضوره ، على حد سواء • وهو يتغير الى الآسوأ لأنه يوظف الاختيار فى الطلب لحساب الاستهلاك توظيفا مبالغا فيه ويضيف الى قائمة الضروريات سلعا كمالية من غير مبرر اقتصادى مقبول •

وهذا معناه أن السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى يسد أذنيه متعمدا فلا يستمع لصوت وتحذير الوعى الاقتصادى أحيانا • ويستهويه الاختيار ويؤثر التمادى فى الخطأ الاقتصادى ولا يحسب حسابا للعواقب الوخيمة • ومعناه أيضا أن السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى يبادر دون وعى اقتصادى أحيانا أخرى الى التغير الضال لحساب مستوى المعيشة المزيف• وعندئذ يترك للخطأ الاقتصادى من غير وعى اقتصادى الحبل على الغارب ، يعيث فى البناء الاقتصادى على مستوى الدولة فسادا ، أو افسادا ، لحساب الاستهلاك غير الاقتصادى •

---

(١٨) يتجاوز من يقدم على طلب السلعة المعنية ويحصل عليها فى اطار نظام التقسيط، حد قدرته الحقيقية على الانفاق الاقتصادى • ويعبر هذا التصرف عن السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى فى حضور الوعى الاقتصادى ، ودون الاستماع له والتهرب من نصيحته •

وعندما يطاوع الاستهلاك الالحاح فى الطلب الذى يغريه ويغرر به المبرر الحضارى وسوء توظيف المتغيرات لأنه لا يملك الوعى الاقتصادى أصلا ، يبدو السلوك الاستهلاكى ضالا ومنحرفا وغير اقتصادى من غير قصد • وعندما يقع الاستهلاك غير الاقتصادى فى نفس الخطيئة ، فى حضور الوعى الاقتصادى أو رغم أنفه ، يبدو السلوك الاستهلاكى منحرفا بل ومتمردا بكل قصد متعمد •

ويستوجب البحث الموضوعى التمييز بين السلوك الاستهلاكى الضـــال فى غيبة الوعى الاقتصادى فى جانب ، والسلوك الاستهلاكى المتمرد على الوعى الاقتصادى فى جانب آخر ، ورغم اشتراكهمــــا معـــا أو وقوعهما معـــا فى الانحراف عن الصواب الاقتصادى • ويعلق هذا التمييز الأمل كله ، على أن يعيد الوعى الاقتصادى من خلال الضبط الوقائى السلوك الاستهلاكى المتمرد الى رشده ، وينتشله من خطيئة الانحراف الاقتصادى • أما خطيئة السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى الضال فلا ينتشله منها ، الا الضبط العلاجى •

والانحراف الاستهلاكى عن الصواب الاقتصادى ، فى حضـــور الوعى أحيانا ، وغيبته أحيانا كثيرة أخرى ، هو عين الخطر الاقتصادى • ولا يفشل هذا الانحراف الاستهلاكى فى المحافظة على الاتزان بين العرض والطلب فقط ، بل يكون هذا الانحراف الاستهلاكى الضال أو المتمرد ، وسيلة تخريب فى البناء الاقتصادى وتركيبه الهيكلى العـــام فى الدولة • كما يجسد هـــذا الانحراف الاستهلاكى أيضا ، مبلغ العجز فى العناية بالمصلحة الاقتصـــادية لحساب الفرد أو لحساب الجماعة فى وقت واحد •

ومع مضى الوقت يتفـــاقم الخطر الاقتصادى • ويتمـــادى الانحراف الاستهلاكى ، لأن التغير يمضى فى الاتجاه الأسوأ • بل يطعن هذا الانحراف الهدف الاقتصادى على كل مستوى من مستويات المعيشـــة • وهذا معنـــاه تصاعد مضاعفات السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى • ومعناه أيضا اتساع الفجوة أو تعميق الهوة بين الانتاج والاستهلاك وتوقع كل العواقب الاقتصادية الوخيمة ، على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة ، فى الدولة(١٩) •

---

(١٩) يلعب المتغير الاقتصادى دورا بارزا ومؤثرا فى حركة الحياة ، بعد الأخذ بسياسات توطين وتطوير قطاع الصناعة ، فى المدن • وفضلا عن استقطاب قوة العمل الى حد يفقد العمل الزراعى أقوى عناصر العمل التى تهاجر الى المدن وتلتحق بقطاع الصناعة ، يجد المبرر الحضارى وسائله لكى تغرر المتغيرات ، فى غيبة الوعى الاقتصادى بالاستهلاك ، وتتفتح أبواب الزيادة

وفى غيبة الوعى الاقتصادى ، يرتكب المبرر الحضارى سوءات هذا السلوك المنحرف عن الصواب الاقتصادى • ويبيح هذا المبرر الحضارى للمتغيرات أن تمضى فى اغراء وتضليل وتحريض الطلب لحساب الاستهلاك غير الاقتصادى • وتنمو معدلات هذا الاستهلاك غير الاقتصادى نموا سريعا وسرطانيا • وقد لا نجد بادرة تبشر بالخير وتدل على اتخاذ هذا النمو السريع ، حافزا على تنمية معدلات الانتاج ، تنمية متوازية ومتوازنة ومتزامنة •

وبهذا المنطق الصريح ، نتبين الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، كيف يطاوع السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى المتغيرات ويظل يستجيب لها من غير وعى اقتصادى حتى يتداعى مستوى المعيشة • كما تدرك أيضا كيف يفقد الانتاج فى نفس الوقت القدرة على الاستجابة للسلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى أو الحيلولة دون تداعى مستوى المعيشة • وفى مثل هذا الوضع الذى لا يحسد عليه الاستهلاك على مستوى الفرد أو الجماعة ، تفتقد العلاقة ويضيع الاتزان بين الانتاج والاستهلاك ، ويتوقع التفسخ الاقتصادى •

ويتأتى هذا التفسخ الاقتصادى الذى يزلزل البناء الاقتصادى من أساسه • بل يكاد يتكرر فى غيبة الوعى الاقتصادى من حين الى حين آخر ، على صعيد معظم الدول النامية • وقد نستمع منها وفيها الى صيحات الخوف من الجوع والتخوف على مستوى المعيشة(٢٠) • وقد تلجأ الدولة الى القروض والاقتراض ومعالجة الموقف بالمسكنات الوقتية • ولا نستمع منها أو فيها الى صيحات تنذر أو تحذر من السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ، أو توقظ الوعى الاقتصادى وتستجير به •

وتؤدى خطط التنمية التى تكرس فى هذه الدول — فى غيبة الوعى الاقتصادى — لتنمية قطاع أو قطاعات معينة ، ولا تكترث بالنمو الشامل المتوازن والمتوازى والمتزامن فى كل القطاعات ، الى أسوأ حالات الخلل فى

والسوخ وفرص الاختيار فى الطلب الاستهلاكى • وفى الوقت الذى ينخفض فيه حجم ومعدل الاهتمام بالانتاج الزراعى ويتناقص معدل الدخل من الزراعة ، يتصاعد حجم ومعدل الانفاق ، الذى يطاوع فى غيبة الوعى الاقتصادى موجبات التمادى فى الطلب وزيادة ونهافت الاستهلاك على المطالب الاستهلاكية فى اطار حاجة العصر •

(٢٠) يكون هذا الخلل على مستوى الفرد حيث يتخشط مستوى المعيشة وتختلط تصنيف السلع والخدمات والمطالب الاستهلاكية فى قوائم الضروريات والكماليات •

البنية الاقتصادية(٢١) · ويصعد السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى بدعوى تنمية الاستهلاك وتحسين مستوى المعيشة هذا الخلل · ومن ثم تكون العواقب وخيمة ولا تفلح خطط التنمية فى تأمين المصير الاقتصادى ولا يفلح الوعى الاقتصادى فى توعية وترشيد السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى ·

وتعانى مثل هذه الدول من نقص وعجز مؤكد فى الانتاج · وتعانى نفس هذه الدول أكثر من زيادة ونمو فى الاستهلاك · وقل أن المبرر الحضارى الذى يزين للسلوك الاستهلاكي المضى فى الخطأ الاقتصادى لا يرحم · وهو لا ينفع فى نفس الوقت فى تنشيط الانتاج · ويلتهم النمو فى معدلات الاستهلاك ، محصلة النمو البطىء فى معدلات الانتاج أولا بأول · وتبدو جهالة السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى ، وهو يوظف توظيفا ضاغطا على العرض ، ومخربا للبناء الاقتصادى ·

وفى ظل هذا السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى ، والذى ينكب بموجبه المستهلك على وجهه فى الخطأ الاقتصادى ، يختل التوازن بين العرض والطلب · وفى غيبة الوعى الاقتصادى أو فى حضوره ، ترتفع الأسعار ويزداد الانفاق ، باستحقاق أو من غير استحقاق(٢٢) · وتتضرر بالتالى مستويات المعيشة · بل قل أن المضى فى ممارسة السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى فى اطار الخطأ الاقتصادى معناه تلاعب العرض بحاجة الطلب فى الأسواق · ويتخذ العرض من ضغط الطلب وتهافت الالحاح أو الاختيار ضغطا مضادا · وبموجب هذا الضغط المضاد ، يطعن العرض مصالح الاستهلاك فى صميم الهدف الاقتصادى ·

وزيادة معدلات الطلب والتهافت الشديد على العرض ، فى مقابل تلاعب وضغط العرض المضاد على الطلب ، هو الذى يوقع السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى ، فى مزيد من الخطأ الاقتصادى أو فى عواقبه الوخيمة · وقل أن

---

(٢١) لا يصور هذا الخلل على مستوى الدولة أفضل من رؤية الاتحاد السوفيتى ، وهو يمد يده بكل القدرة الفنية الى الفضاء الخارجى ، ويمد يده الأخرى بكل العجز والقصور الى العالم المتقدم اقتصاديا فى طلب ما ينقصه من الغذاء · وهذا هو عين الخلل وعدم التوازن الذى تسفر عنه تنمية قطاعات واهمال قطاعات أخرى · ويبشر الاجتهاد الجغرافى بالتنمية الشاملة فى الاطار الاقليمى لكى يتجنب البناء الاقتصادى وتركيبه الهيكلى الوقوع فى مثل هذا الخلل ·

(٢٢) هذا هو عين ما يعبر عن معانى الابتزاز ·

هذا التغير الى الأسوأ ، فى اطار الخطأ الاقتصـــــادى ، يدعو الى تفاقم أزمة المستهلك والاستهلاك • ويصبح الاستهلاك مرغما على الاستسلام والقبـــول الصاغر بالابتزاز •

هذا ، وما من شك فى أن موجبات تردى السلوك الاستهلاكى غـــير الاقتصادى والتمادى فى الخطأ الاقتصـــــاد ى، هو الذى يدعو الى التخبط الاقتصادى على كل المستويات • ويزلزل هذا التخبط البناء الاقتصـــادى • وقد يضيف هذا التخبط مبررا جديدا لانحدار السلوك الاســـــتهلاكى فى مضاعفات الخطأ الاقتصادى • ولا شىء يوقف تيار هذا الانحدار الجارف على درب الخطأ الاقتصادى وعواقبه الخطيرة ، على الفرد وعلى الجماعة •

عندئذ تصبح الحاجـــة ملحة الى قبضة قوية تتدارك هذا الوضـــــع الاقتصادى ، وتحمى البناء الاقتصادى من الانهيار ، وتحـــافظ على مستوى المعيشة من التخبط والتدهور • ولا يتدارك هذا الوضع الاقتصادى من كل هذه المضاعفات والعواقب الوخيمة ، غير الضبط الحاكم Commanding Control (٢٣) • وقد نسميه **الضبط العلاجى**(٢٤) أيضا Treatment Control لأنه يتولى معالجة الموقف المتأزم • وهـــذه الضوابط هى التى تمســك أول ما تمسك بزمام السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى وتسيطر عليـــه ، وهى التى تعالجه وتداوى انحرافاته وتجنبه سوءات التمادى فى الخطأ الاقتصادى •

وفى الوقت الذى تستخدم فيه هـــــذه الضوابط فى تقــويم السلوك الاستهلاكى ، حتى لا يتهافت الطلب على العرض ويرهقه ، ينبغى أن توظف هذه الضوابط أيضا توظيفا مناسبا فى مواجهة ضغط العرض المضــاد الذى يتعمد ابتزاز هذا التهافت واستثماره • وحاجة السلوك الاستهلاكى غـــير الاقتصادى الى قبضة الضوابط وهى تحمى الطلب والاستهلاك ، لا تقل أبدا عن حاجة السلوك الانتاجى غير الاقتصادى الى قوة هذه القبضة ، لكيلا يتمادى

---

(٢٣) تضع السلطة التشريع القانونى الذى يفرض هذا الضبط العلاجى • ويتولى هذا الضبط العلاجى بموجب هذه الشرعية المهمة المنوطة به ، لكى يقوم سلوك الاستهلاك المنحرف • ويتعامل هذا الضبط مع السلوك أكثر مما يخاطب الوعى أو يعتمد عليه • ويعمل هذا الضبط كل ما فى وسعه • من خلال السيطرة على سلوك الاستهلاك ، على تطويع أو قمع انحرافاته • ويبدو وكأنه يسهر على مسيرة الاستهلاك الجماعى على صعيد الدولة •

(٢٤) هناك نوع من الضبط العلاجى لا يفرضه القانون ولا يشد أزره التشريع ، بل هو ضبط علاجى يتأتى من نفس المعين الذى يسفر عن المتغيرات •

العرض فى الابتزاز(٢٥) ٠

وتبدو هذه الضوابط الحاكمة ، وهى تسيطر أو وهى تعالج ، وكأنها القيد الذى يكبل الحرية الاقتصادية ٠ كما تبدو أيضا وكأنها تحمى الاستهلاك من سلوكه أولا ، ومن استثمار الانتاج والعرض لهذا السلوك الاستهلاكى المنحرف ٠ ومن غير هذه الضوابط ، يفشل أى علاج فى تدارك الموقف ٠ ويفشل الوعى الاقتصادى الذى توقظه الصدمة ، فى استخدام الضبط الوقائى ، والاعتماد عليه وحده فى تأمين المصلحة الاقتصادية أو فى حماية الهدف والمصير الاقتصادى ٠

وقل انه من غير هذا الضبط العلاجى وحسن استخدامه ، الذى ينبغى أن يتدارك الوضع الاقتصادى المتدهور لا يكف السلوك الاستهلاكى عن ممارساته غير الاقتصادية ، ولا يعتدل فى تعامله مع العرض ٠ وفى غيبة هذا الضبط العلاجى لا يعرف الفرد كيف يحافظ على مستوى المعيشة عند الحد الذى تعود عليه ، وفى حدود ظروفه الاقتصادية وقدرته على الانفاق ٠ وفى غيبة هذا الضبط العلاجى أيضا تتعذر النجاة من عواقب الخطأ الاقتصادى ويزداد التخبط وينحدر مستوى المعيشة انحدارا مؤكدا ٠

وتردى مستوى معيشة الفرد وانحداره من حد الرفاهية الى حد الكفاية أو الى حد الكفاف خطر عظيم اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ٠ ولكن الأخطر من هذا التردى المادى ، هو المضاعفات أو الانتكاسات النفسية التى يصاب بها السلوك الاستهلاكى المنحرف ٠ وتصطنع هذه الانتكاسات النفسية الاحباط والهلع والمبالغة فى الخوف ، فيتحول الاستهلاك من السلوك غير الاقتصادى الى السلوك الجائر ٠

ويصبح هذا التحول الى السلوك الجائر أشد خطرا على هدف الاستهلاك الاقتصادى ، وعلى المصلحة الاقتصادية المشتركة للمجتمع فى الدولة ٠ وما من شك فى أن فرض استخدام الضبط الحاكم فى الوقت المناسب ، هو الذى يتدارك هذا الخطر ، وهو الذى يحمى الاستهلاك من سوءات وعواقب هذه المضاعفات ، ويدرأ عن الاستهلاك خطر الاستسلام لها ٠

[illegible]

هذا ، ولا يجب أن نوقع اللوم كله على الاستهلاك وعلى سلوك الاختيار غير الاقتصادى فى الحصول على الطلب ، أو نشجب استجابة الاختيار للمبرر الحضارى الذى يصطنع من المتغيرات تغريرا واغراء وضغطا ، يتضرر به هذا السلوك الاستهلاكى وحده فى نهاية المطاف • بل ينبغى أن يوجه نفس اللوم الى تكاسل الانتاج أيضا ، والى تلكؤ معدلات نموه ، التى تجـــاوب فى بطء حاجة الاستهلاك وسلوكه غير الاقتصادى ، ولا تكفيه •

وفى مثل هذا الوضع الاقتصادى الذى لا ينفع فيـــه لوم أو حسرة ، ينبغى أن يواجه الضبط بكل الحزم تحايل الانتاج واقدامه على العرض فى الأسواق ، بكل الأساليب التى تبتز الاستهلاك • ومعروف أنه فى غيبة هذا الضبط وانعدام الوعى الاقتصادى ، يحول هذا الابتزاز الاستهلاك الى نمط وسلوك ينحط الى حد ممارسة النمط الجائر من الاستهلاك •

وما من شك فى أن توظيف الضبط وسريان مفعوله الذى يواجه تحايل الانتاج ، يكبح جماح الاستهلاك ، ويعمل على تطويعه وقمعه أحيانا لكى يعدل عن سلوكه • ويعيد هـــذا الأداء الصارم الى الأذهان مسألة تكبيل ارادة الاستهلاك • ويفلح هـــذا التكبيل فى تهيئة الاســـتهلاك لمواجهة الموقف الاقتصادى الصعب • كما يفلح أيضـــا فى تهدئة فعل والحاح الموجبـــات الخصوصية لاختيار الطلب والحصول عليه • وقد تمتد أيادى الاستهلاك الى الطلب ، فتحصل على ما تجد من العرض ، ولا تحصل على ما تريد منه بالفعل • وعندئذ يقع الاستهلاك فى حظيرة الحرمان ، ويفقد سلوكه غير الاقتصادى فى الأصل صوابه •

وتحت وطأة الحرمان ، لا يعدل السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى عن الخطأ الاقتصادى بالفعل • بل يقضى هذا السلوك المنحرف الذى يفقد صوابه وطره خفية • ويجد فى ظلمة السوق السوداء حاجته ويداوم على ممارســـة سلوكه المنحرف • وفى هذه الظلمة حيث لا ضبط ولا وعى ، يتمادى العرض فى ابتزاز هذا السلوك المنحرف الذى يعانى من الحرمان • وفى غيبة الضبط الحاكم ، الذى يتهرب منه الاســـتهلاك ويرى فيه تكبيلا لارادته ، يتسلط الانتاج ويتلاعب العرض بالطلب • وفى غيبة الوعى الاقتصـــادى ، ينزلق السلوك الاستهلاكى غير الاقتصـــادى ، الى ممارسة النمط الاســـتهلاكى الجـائر •

وتكبل الضوابط ، وهى شرعية ومشروعة ارادة الاستهلاك لكى تحميه

من سوء السلوك وانحرافاته • بل ان هذا الضبط بدعوى الترشيد واعادة السلوك الاستهلاكى المنحرف الى الصواب الاقتصادى ، يضيق الخناق على الاستهلاك الذى يخرج أو الذى يتمرد على القاعدة الصحيحة • ويقع هذا الضبط بدعوى الترشيد على هذا النحو فى الخطيئة ، لأنه يجعل الترشيد قمعا وردعا ويجعل الحماية حرمانا وتقتيرا • ومن ثم ينبغى أن تمتد قبضة الضبط القوية لكى ترشد الانتاج أيضا وتقلم أظافر العرض ، أو لكى تحمى الاستهلاك من انحرافات الانتاج •

وتوظيف الضبط توظيفا علاجيا ، على هذين الوجهين ، من أجل حماية كل طرف من الطرف الآخر ، يكون مطلوبا بكل الالحاح • ومع ذلك فهو وحده لا يكفى ولا ينهى هذه الأوضاع الاقتصادية الخطيرة(٢٦) • وقد لا يفلح فى اعادة العلاقة بين العرض والطلب الى حالتها الطبيعية ، على درب الصواب الاقتصادى • كما لا يحول هذا الضبط العلاجى دون حدوث المضاعفات خفية ، وتوقع العواقب الوخيمة والتمادى فى التهرب من الممارسة الاستهلاكية التى تؤدى الى الصواب الاقتصادى • والاعتقاد الراسخ فى الرأى الاقتصادى، أن الاستهلاك لا يقلع عن سلوكه الردىء ، ولا يلتزم بالضبط العلاجى أبدا ، وهو يملك القدرة على التهرب والحصول على المطالب الاستهلاكية •

---

(٢٦) توظيف الضبط العلاجى ، لكبح جماح الاستهلاك وحده وحمايته ، هو عين ما يعنيه التوظيف القاصر وغير الرشيد • ذلك انه فى الوقت الذى يكبل فيه ارادة الاستهلاك بالفعل ، يبيح للعرض أن يرفع الأسعار فى الخفاء احيانا وفى العلن احيانا أخرى • ورفع الاسعار فى الحالتين ، معناه حرمان من لا يملك القدرة على الانفاق ، وهى الأغلبية الفقيرة ، من الحصول على الطلب أو السلعة المعنية • ومعناه أيضا ابتزاز من يملك القدرة على الانفاق وهى الأقلية المقتدرة ، نظير الحصول على الطلب أو السلعة المعنية • والحرمان والابتزاز كلاهما ، لا يخدم الهدف العلاجى الذى يتطلع اليه الضبط ، ولا يحقق الهدف الاقتصادى لحسا بالفرد أو الجماعة فى الدولة • وكلاهما أيضا ، لا يبث الوعى الاقتصادى أو يوقظه أبدا لكى يسهم فى ترشيد السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ويعيده الى الصواب الاقتصادى •

(٢٧) دعم السلع وتقديم هذا الدعم الى الانتاج لحماية الاستهلاك من حرمان من يعانى الحرمان ، ومن ابتزاز من يعانى من الابتزاز ، أمر مشكوك فى جدواه الاقتصادية ، فى اطار الضبط العلاجى • وفى غيبة الوعى الاقتصادى لا يصل الدعم دائما من خلال الانتاج الى المستحقين بالفعل • وقد يضل هذا الدعم فى الطريق الى الغالبية العظمى المحرومة • وفى غيبة الوعى الاقتصادى أيضا ، لا يتورع الانتاج عن ارتكاب الجرم الاقتصادى مرتين ، مرة وهو يعبث بالعطاء ويحصل عليه باسم الدعم ولحساب الدعم ، ومرة أخرى وهو يستمر ويتمادى فى ابتزاز الاستهلاك •

ومن أجل أن يبلغ هذا التوظيف أو الاستخدام للضبط العلاجى على الوجهين غايته ، ومن أجل أن تتحقق العلاقة السوية بين العرض والطلب ، يجب أن يصطحب هذا الضبط العلاجى ، تقديم الحوافز التى تنشط الانتاج وتنمى معدلاته وتشبع تطلعاته الى الربح • وهذا التنشيط هو الذى يكفل الزيادة فى العرض ، فيجاوب حاجة الاستهلاك والالحاح فى الطلب • وتهدىء هذه الاستجابة من هلع وسوء سلوك الاستهلاك غير الاقتصادى ، ولكنها لا تعيده الى الصواب الاقتصادى(٢٨) •

بمعنى أنه فى مقابل الضبط العلاجى الذى يرشد السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ويهدىء من روعه ، ويكبح جماح السلوك الانتاجى ويهدىء من طمعه ، فى توازن بديع ، يجب أن توظف الحوافز مع الوعى الاقتصادى ، فى حملة واحدة ، تنمى الانتاج • وعندئذ ، يكون انتفاع الانتاج بالزيادة فى الطلب انتفاعا حلالا ، وتكون استجابته للاستهلاك استجابة مباحة • ويستشعر الاستهلاك الذى يرشد الضبط العلاجى سلوكه الأمان • ويصبح الأمل كبيرا فى أن يعدل عن سوء سلوكه • والنجاح فى هذا التوظيف المتوازن والمتزامن على الوجهين ، يستطيع على أدنى تقدير المحافظة على العلاقة المتوازنة بين العرض والطلب ، من سوء سلوك الاستهلاك غير الاقتصادى ومن انتهازية الانتاج وابتزازه •

وبعد هل يمكن الاعتماد على الضبط العلاجى ، فى بث روح الوعى الاقتصادى أو فى يقظتها ؟ وهل يكون سلوك الاستهلاك المنحرف على استعداد كامل للاستماع الى ما يمليه هذا الوعى الاقتصادى ؟ واذا كان الضبط العلاجى لا يبث الوعى الاقتصادى ولا يوقظه من سبات عمق ، واذا كان سلوك الاستهلاك المنحرف لا يستمع كثيرا ولا يطاوع النصح أو الترشيد الذى يبصر ويرشد الى الصواب الاقتصادى ، فلا ينبغى أن نتوقع تحول السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى عن الخطأ الاقتصادى بسهولة من غير اقتناع • ويبقى الوعى الاقتصادى بعد ذلك كله مسئولا عن هذا الاقتناع • ومن غيره لا يفلح الضبط العلاجى وحده فى معالجة الاستهلاك غير الاقتصادى وشفائه من الانحراف •

---

(٢٨) تبشر هذه الاستجابة باستعداد السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى للانضباط والتغير فى الاتجاه الأفضل • ولكنه يطول العلاج ولا يتأتى الا من خلال تطويع هذا الاستعداد وسيطرة الوعى الاقتصادى عليه •

ولا شيء يسعف الوعى الاقتصادى فى الاقتناع والاقناع ويشد أزره ، غير التنور الصحيح على أوسع مدى ، وعدم توظيف الضبط العلاجى توظيفا رديئا ومهينا ، يستذل المستهلك من خلال الحرمان ، أو يعاقب المنتج من خلال القمع • ويدعو التنور الى ضم الوعى الاقتصادى والضبط العلاجى المناسب فى صف واحد والعمل سويا على ترشيد السلوك الاستهلاكى المنحرف •

وعمل الوعى الاقتصادى والضبط العلاجى المناسب ، هو الذى يحمل المستهلك باقتناع على مقاومة وسواس المبرر الحضارى وفعل المتغيرات الردىء الذى يفتح شهية الاستهلاك ويضللها ، أو الذى يزين للاستهلاك السلوك غير الرشيد • ويحقق الاستماع لصوت الوعى الاقتصادى والامتثال لأمر الضبط العلاجى ، نقطة الانطلاق ، فى التغير الى الأفضل • وهل أفضل من عدول السلوك الاستهلاكى عن الانحراف الاقتصادى ؟

التغير فى سلوك الاستهلاك الجائر :

تجدد الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، فى سلوك الاستهلاك الجائر ، ظاهرة مخيفة ومدمرة اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا • وتبدو هذه الظاهرة المخيفة حقا مدمرة فى المكان والزمان ، على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة • ولا تكاد تبشر بالخير أبدا • بل ويستحق هذا السلوك الجائر أن يعتبر ظاهرة مرضية يصعب التعامل معها وعلاجها والشفاء منها •

ويجنح هذا السلوك الاستهلاك الجائر الى التخريب الاقتصادى ، لأنه يطلب ويجور فى الطلب ، وينكر ويستنكر الصواب الاقتصادى ولا يعبأ به ابدا • ويسلك هذا السلوك أيضا مسالك الظلم الاجتماعى ، لأنه يطلب ويجور فى الطلب ، ويتجاهل حق الآخرين فى المجتمع فى الطلب ولا يهتم بالهدف الاقتصادى المشترك أبدا • وتبت يد الطلب التى تسلك هذا السلوك الاستهلاكى الجائر ، ولا تبالى بالخطر الاقتصادى وتتمادى فى الخطأ •

ويعبر سلوك هذا الاستهلاك الجائر عن الأنانية الشديدة فى اختيار الطلب والحصول على المطالب الاستهلاكية أحيانا ، كما يعبر هذا السلوك أيضا عن النهم فى اختيار ما يلزم من المطالب الاستهلاكية وما لا يلزم أحيانا أخرى • وأضف الى ذلك كله سوء استخدام أو سوء انتفاع حقيقى بهذه المطالب الاستهلاكية ، يبلغ حد الاهدار والتفريط الذى لا مبرر له •

ويمثل السلوك الاستهلاكى الجائر على أى وجه من هذه الوجوه ،

انحرافا شديدا عن القاعدة الاقتصادية . كما يمثل أيضا تجاهلا صريحا للصواب الاقتصادى ، واستخفافا حقيقيا بالهدف الاقتصادى . بل قل ان هذا الانحراف أو التجاهل هو الذى لا يبشر بالخير أبدا . وهو الذى يحول اختيار الطلب وسلوكه الجائر فى الحصول على المطالب الاستهلاكية ، الى أسلوب من أساليب التبذير من خلال الاسراف الشديد أو التبديد من خلال الاستنزاف المستمر .

وسلوك هذا الاستهلاك الجائر ، علاوة على أنه غير اقتصادى ، يبدد ويبذر ويستنزف من غير مبرر اقتصادى حقيقى ، يطعن الانتاج . وينتهك هذا السلوك أى زيادة وكل زيادة فى معدلات الانتاج ولا يبقى عليها . وكل صفة يتحلى بها هذا السلوك الجائر ، ويمارسه اختيار جائر وانتفاع جائر ، لا يفضى الى شىء أخطر من العدوان المدمر الذى يخرب الانتاج . بل قل انه السلوك المنحرف المريض ، الذى لا يفضى الى شىء فى نهاية المطاف ، أخطر من انتهاك البناء الاقتصادى وتركيبه الهيكلى على مستوى الدولة .

وهذا معناه أن الاستهلاك الجائر يمارس سلوكا منحرفا وغير مسئول لأنه يستخف بكل شىء . ومعناه أيضا انه سلوك يستحق التجريم ويحق عليه العقاب . وليس فى وسع هذا السلوك المنحرف أن يتحمل المسئولية ، أو أن يكون مسئولا ، وهو غارق ومستغرق فى الخطأ الاقتصادى ولا يريد أن يبرأ منه . بل هو لا يعبأ أو لا يكترث - بقصد أو من غير قصد - بالعلاقة المتوازنة ، أو بالعلاقة التى ينبغى أن تبقى متوازنة بين الانتاج والاستهلاك ، وكأن الأمر لا يهمه فى قليل أو كثير .

وبموجب هذا السلوك الاستهلاكى الجائر المستغرق فى الخطأ الاقتصادى، لا يفطن المستهلك أبدا الى ما يرتكبه من جرم يستحق العقاب . ولا يفطن أيضا الى نصيبه من مسئولية انتهاك أو اهدار المصلحة الاقتصادية والهدف الاقتصادى المشترك . بل وهو بعد ذلك كله لا يسهل السيطرة عليه ، ولا يستجيب للضبط العلاجى حتى يعود أو يرجع الى الصوا بالاقتصادى .

ولا يكون سلوك هذا النمط من الاستهلاك جائرا ، لأن المستهلك مقتدر فقط ، وفى وسعه المضى فى الانفاق من غير حدود . ولا يكون هذا النمط من الاستهلاك جائرا ، لأن المطال بالاستهلاكية ضرورية ، تجاوب حاجة مستوى المعيشة الذى يرتفع الى حد الرفاهية . ولكن قل هو سلوك جائر لأنه يريد أن يكون جائرا ، وتعود على هذا الانحراف ، ولا يعرف كيف يقلع عنه ، فى

حالة الفقر أو الثراء ، أو عند أى مستوى من مستويات المعيشة .

وهذا السلوك الجائر مريض فعلا لأنه يطاوع المبرر الحضارى وفعل المتغيرات التى تزين له كل أسباب الخطأ الاقتصادى ، حتى ينكب المستهلك على وجهه ، فى نزوة الطلب وتتملكه شهوة الاستهلاك والحصول على ما يريد وما لا يريد من غير وعى اقتصادى حقيقى . وهذا السلوك الجائر المريض لا يسهل شفاءه ، لأن المستهلك يهرب ويتهرب من الترشيد أو من التطويع أو من الردع الذى يصطنعه الضبط العلاجى ، ويصر على التسيب وعدم الانضباط ويجور فى الحصول على الطلب ، من غير مبرر اقتصادى حقيقى .

ولا يطلب المستهلك ، ولا يسلك سبل السلوك الجائر فى الحصول على مطالبه الاستهلاكية ، لأنه يريد بالفعل ومن حقه المشروع أن يفعل فى بعض الأحيان . ولكنه يطلب ويجور فى الحصول على المطالب الاستهلاكية لمجرد المتعة . وهو فى الغالب يستمتع بالطلب ويستمتع أكثر بالاستجابة الى طلبه ، ويبلغ قمة هذه المتعة عندما يحصل على مطالبه الاستهلاكية . وهو لا يبالى بشىء غير هذه المتعة حتى لو كانت هذه المتعة تبديدا أو تبذيرا .

وفى بعض الأحيان الأخرى ، يطلب المستهلك ويسلك سبل السلوك الجائر ، لأنه يريد بالفعل ، وينبغى أو يحق له أن يطلب وأن يحصل على المطالب الاستهلاكية . ومع ذلك لا يكاد يعرف هذا المستهلك لماذا يطلب . ويجور فى الطلب ، حتى يصبح الحصول على هذه المطالب الاستهلاكية اسرافا واستنزافا . ومن ثم يصبح السلوك الاستهلاكى الجائر تعودا طائشا ، وتصرفا متهورا ، وتهافتا ضالا لا مبرر له ، فى غيبة الوعى الاقتصادى أو فى حضور هذا الوعى الاقتصادى ، على حد سواء(٢٩) .

وتهرب السلوك الاستهلاكى الجائر من أى التزام وكل التزام ، معناه الانحراف أحيانا ، ومعناه التمرد أو الشرود أحيانا أخرى . والانحراف والتمرد ، يمثلان خروجا عن طاعة الصواب وتجاوز أو اختراق القواعد الاقتصادية . وهذا هو عين ما يعنى اطلاق عنان النهم وتفتح شهية الاستهلاك حتى يعيث المستهلك من أجل الحصو لعلى مطالبه الاستهلاكية فى الأرض

---

(٢٩) يتعمد المستهلك هذا السلوك الاستهلاكى الجائر ، فى حضور الوعى الاقتصادى أحيانا . ويمارس التسيب والتفريط والاذراف لمجرد المتعة والزهو والافتخار . وقد يتخذ منه سبيلا لتأكيد الذات من خلال اختراق القواعد الاقتصادية .

فسادا • وهو أيضا عين ما يعنى ترك الحبل على الغارب ، حتى يتمادى عبث المستهلك ويبلغ حدا لا يطاق ، من غير انضباط وفي غيبة الوعى الاقتصادى •

وتهرب السلوك الاستهلاكى الجائر من أى التزام والاعتراض على كل التزام ، معناه الامتثال الكامل لفعل المبرر الحضارى الذى تضلله المتغيرات وتزين للمستهلك كل سبل الانحراف الاقتصادى • ومعناه أيضا الاصغاء للاغراء والتغرير ، حتى يبرر المستهلك لنفسه التمادى فى اختيار مطلبه الاستهلاكية ، على درب الخطأ الاقتصادى • وما من شك فى أن الانحراف الى الخطأ الاقتصادى فى غيبة الوعى الاقتصادى ، يبيح للعرض أن يتلاعب كيفما شاء بالمستهلك • بل يتفنن الانتاج فى توظيف العرض من أجل استثمار هذا السلوك الاستهلاكى الجائر •

وفى الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، على صعيد المستعمرات — دولة نامية مستقلة — فى القرن التاسع عشر مشاهد مثيرة عن الاستهلاك الجائر • وتجسد هذه المشاهد السلوك الاستهلاكى الجائر وهو يدمر ويخرب فى البناء الاقتصادى والاجتماعى • ولقد تأتى هذا السلوك الغريب بفعل التغرير الخبيث الذى وظف المبرر الحضارى والمتغيرات توظيفا مسيئا فى غيبة الوعى الاقتصادى والاجتماعى(٣٠) • وبث هذا التوظيف المسىء روح التهور ونزعات التسيب ودوافع الادمان على سلع معينة • واعتمد الاستعمار الذى انحاز الى جانب رأس المال وهو صاحب الانتاج والعرض على كل وسائل الاثارة والاغراء ، لتبرير نمو الطلب وانحرافه • واستغراقه فى سوءات السلوك الاستهلاكى الجائر •

وانحراف السلوك الاستهلاكى الجائر عن الهدف الاقتصادى ، هو الذى يوقع المستهلك فى غيبة الوعى الاقتصادى فى حبائل الادمان ، عن طيب خاطر • والوقوع فى حبائل الادمان ، معناه أن المستهلك قد فقد كل

---

(٣٠) كانت تربية نزعات وتصرفات وسلوك الاستهلاك الجائر ، مسألة غير أخلاقية ، فى بعض الأحيان • وتحت شعار المبرر الحضارى وظف الاستعمار الاغراء لحساب العرض ورواج التوزيع • وهل من الحضارة فى شىء مثلا ، أن يدمن الأفريقى المشروبات الكحولية ، عرضا عن المشروب الذى كان قد تعود على صناعته من الدخن أو من الذرة وتخميره فهو غذاء وشراب ؟ وهل من المصلحة الاقتصادية فى شىء ان تضم قائمة الضروريات بعض الكماليات ونفتقد فيها بعض أهم الضروريات ؟

ارادة(٣١) • ومعناه أيضا انه يتعود على أن يجد ما يجاوب طلبه ولا يطيق الحرمان • ومعناه أن المستهلك لا يرجع ولا يقلع عن المطالب الاستهلاكية ، التى تجاوب ادمانه وتهافته فى سبيل الحصول عليها • وهكذا يمضى المستهلك الطائش فى درب الاستهلاك غير الاقتصادى الجائر ، وهو على غير استعداد للعدول أو للتنازل أو للاقلاع عن موجبات الخطأ الاقتصادى •

وصحيح أن النظام الاستعمارى الاقتصادى ، قد أعفى الاستهلاك الجائر الذى اتخذ شكل الادمان ، من الالتزام بالعلاقة المتوازنة مع العرض المتنوع من حيث الشكل ، ولكنه كان غالى الثمن فى نظير الحصول الميسر على المواد الخام بأدنى الأسعار • وصحيح أيضا أن هذا النظام الاستعمارى الاقتصادى ، قد أجاد توظيف وعرض وتسويق فائض الانتاج الصناعى السلعى الأوروبى ، فى الاستجابة لهذا الادمان الطائش ، ولكن كان الحصول على هذه المطالب باهظ الثمن •

ونجح الاستعمار فى افساد المستهلكين وفى اشاعة النمط الجائر من الاستهلاك ، وفى ترسيخ السلوك الاستهلاكى الجائر وصولا الى حد هذا الادمان الطائش • ولقد ربط هذا الادمان والالحاح المدمن فى الطلب الذى لا يجد ما يجاوبه فى اطار الانتاج المحلى بالعرض السلعى المتنوع المستورد من الخارج • وكم أجاد هذا العرض وما زال يجيد الاغراء والتغرير بشهوة الاستهلاك الجائر ، ويستثمر السلوك الاستهلاكى الجائر •

وحبائل الادمان فى الطلب ، التى تصطنع هذه العلاقة الاقتصادية ، وتركن الى صيغة التوازن بين العرض الوافد من الخارج ، والطلب الجائر المدمن من الداخل ، تسفر عن أهم وأخطر موجبات التبعية الاقتصادية • وكانت هذه التبعية فى الماضى بين الانتاج الصناعى فى الدولة المستعمرة ، والاستهلاك الجائر فى المستعمرة • وتستمر هذه التبعية الاقتصادية فى الوقت الحاضر بعد الاستقلال ، على نفس النهج ومن أجل نفس الهدف الاقتصادى •

---

(٣١) يفرط المدمن فى كل شىء وفى أى شىء ، فى مقابل الحصول على الطلب الذى يلبى حاجته • بل يكون المستهلك المدمن على أتم الاستعداد للتفريط فى الشرف والكرامة قبل المال ودون اعتبار للسلوك الأخلاقى ، فى نظير ما يطفى ظمأ هذا الادمان • واسألوا الشعب الألمانى ماذا فعل به الحرمان وليس الادمان فى الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية ؟ فما بالك بحرمان المدمن الذى يسومه الادمان العذاب •

والتبعية الاقتصادية التى تربط بين الدورة الاقتصادية فى الدول الأوروبية ، والدورة الاقتصادية المتأنية فى المستعمرة أو فى الدولة المستقلة حديثا ، هى التى تبيح وتكفل وتستثمر هذا الادمان فى الطلب وسلوكه الجائر • وهى أيضا التى تقدم العرض من الانتاج الصناعى السلعى بأبهظ الأسعار فى مقابل الانتاج الخام بأرخص الأسعار • بل قل انها هى التى سهرت فى الماضى وتسهر فى الوقت الحاضر على تربية نزعات واثارة شهوة السلوك الاستهلاكى الجائر •

هذا ولا يرسخ هذه التبعية الاقتصادية ، ويوثق العلاقة والتعامل غير المتكافىء ، بين التابع والمتبوع ، شىء أهم وأخطر من الالحاح فى الحصول على المطالب الاستهلاكية ومذلة الادمان • ولا تسفر مذلة الادمان عن شىء أخطر من التمادى فى الممارسة الاستهلاكية الجائرة • وينتفع العرض بهذه التبعية الاقتصادية لأنه مغرض • بل انه لا يتجرد أبدا من كل اغراء خبيث ، ينشط هذا السلوك الاستهلاكى الجائر ويستثمره أو يبتزه •

ولقد تمادى ترسيخ هذه التبعية الاقتصادية ، فى الاعتماد على السلوك الاستهلاكى الجائر واستثمار ادمانه • وبموجب هذا الترسيخ ، تصبح العلاقة الاقتصادية بين التابع والمتبوع علاقة مصلحة لا يمكن أن تنفض ، ولا ينبغى التفريط فيها • وليس فى وسع الطلب الجائر المدمن ، أن يتمرد على هذه العلاقة ، لأنه لا يستطيع أن يكف عن الممارسة الاستهلاكية التى تنكب فى الادمان ولا ولم ولن تقلع عنه أبدا • وليس فى وسع العرض أيضا أن يفض هذه العلاقة لأنه لا ولم ولن يرجع عن استثمارها أبدا • ومن ثم لا يفرط التابع وهو فى اطار المستعمرة أو وهو فى اطار الدولة المستقلة حديثا ، فى صلب وجوهر هذه العلاقة التى ترسخ موجبات التبعية الاقتصادية •

ولقد تعمد الاستعمار — بكل سوء نية رأس المال وانحيازه الى الانتاج — من أجل تقوية موجبات هذه التبعية ، أن ينمى نزعات ونزوات وتصرفات السلوك الاستهلاكى الجائر ، وأن يترك لادمانه الحبل على الغارب • وما فعل الاستعمار وهو حاكم ويملك السلطة شيئا ايجابيا من أجل ضبط طيش وتهور هذا السلوك الذى يعيث فى البناء الاقتصادى فسادا وافسادا • بل ولم يتجرد الاستعمار أيضا من الغرض السىء ، عندما أهمل فى نفس الوقت الانتاج المحلى وسبل العناية بتطويره أو بتنميته ، فى المستعمرات •

وعلى نفس مستوى الالحاح فى الطلب الذى يجسد السلوك الاستهلاكى

الجائر فى المستعمرات ، كان الالحـــاح الأوروبى على طلب المواد الخـــام من المستعمرات أشد خطورة وجورا · ومن أجل الاستجابة لهذا الطلب الأوروبى وسلوكه الجائر أيضا كان استخدام الموارد التى تجاوب هــذا الطلب جائرا ومدمرا · وامتداد الأيدى الجائرة فى الأخذ وفى العطـــاء ، لا يعبر أبدا عن التوازن الاقتصادى · بل قل انه يعبر عن الاستهلاك فى شكل ظاهرة مريضة مخيفة تبدد وتستنزف وتنهك البناء الاقتصادى من غير حدود ·

ومن خلال استخدام جائر ، يبدد الموارد المتاحة ويستنزف انتـــاج المعين ، ويفرط فى جدواه ، ويتهاون فيه نظير الحصول على الطلب ، ومن خلال استهلاك جائر ، يستغرق فى الادمان ، ويفرط فى جـــدوى العــلاقه المتوازنة بين العرض والطلب ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، الكيفيه التى أساءت بموجبها التبعية الاقتصادية الى الاستهلاك والى الانتاج فى وقت واحد · وما من شك فى أن موجبات هذه التبعية وأهدافهـــا الحقيقية ، قد حرضت الاستهلاك وزينت له الادمان والسلوك الجائر · كما استنزفت هــذه التبعية الانتاج علنا ، وأعدت له كل سبل الاستخدام الجائر(٣٢) ·

وتورط التعامل غير الاقتصادى مع الموارد المتاحة واستنزاف المعين من خلال الاستخدام الجائر ، أمر يمكن تداركه وأن ترشده الضوابط أو أن تردعه وتحل محله التعامل الأفضل · ولكن تورط الادمان فى الطلب والتمادى فى السلوك الاستهلاكى الجائر الذى يطاوع تحريض المبرر الحضارى ويستمع الى همسه واغرائه ، أمر مختلف تماما · ويصعب فى كثير من الأحوال تداركه أو ترشيده وكبح جماحه والسيطرة عليه ·

وقل أن محصلة الترشيد التى تكبح جماح الاستخدام الجائر ، وترسخ التعامل الأفضل والاستخدام الاقتصادى للموارد المتاحة وتنمى العائد منهـــا ودخل الفرد ، تشد أزر المبرر الحضارى وتقـــوى دواعى الاغراء الذى يزين سبل المضى فى السلوك الجائر · وهذا معناه أن ترويض السلوك الاستهلاكى الجائر أمر بالغ الصعوبة والتعقيد · وليس فى وسع الضبط العلاجى ويقظة الوعى الاقتصادى التى تدعم أداء هذا الضبط ، أن تسيطر بسهولة على هذا

---

(٣٢) صلاح الدين الشامى : أمريكا اللاتينية علاقة النقل بالتعمير والاستغلال الاقتصادى -

السلوك لكى تقومه ، أو لكى توجه قابليته للتغيير فى الاتجاه الأفضل اقتصاديا ٠

ويجسد هذا السلوك الاستهلاكى الجائر فى معظم الدول المستقلة حديثا نمط الحياة المدمنة التى تنكب فيها الغالبية على كل المستويات، الكفاف والكفاية والرفاهية ٠ ولا يسهل السيطرة على هذا السلوك أو شفائه من الادمان ، الذى يسيء استخدام أى زيادة فى الدخل ويوجهها الى الانفاق غير الرشيد(٣٣) ٠ وتبقى عدم السيطرة على فاعلية التبعية الاقتصادية ٠ بل وتهيمن هذه التبعية على حركة الاقتصاد فى هذه الدول النامية ٠

وتمضى هذه الهيمنة منتهكة الاستقلال الاقتصادى ، فى معظم هذه الدول النامية ٠ ويفرغ هذا الانتهاك الاقتصادى فى الدولة الاستقلال السياسى من مضمونه الحقيقى ٠ ومن ثم يفتح هذا التفريغ الأبواب كلها للاستعمار الاقتصادى الحديث ، الذى يعبث ويعيث فسادا وافسادا فى بنية هذه الدول الاقتصادية على الأقل ٠

وهذا السلوك الاستهلاكى الجائر ، فى معظم للدول المستقلة حديثا ، مصدر خطر اقتصادى واجتماعى وسياسى ، ينبغى أن نتخوف من مضاعفاته وعواقبه ٠ وهو الذى يطلق شهوة الطلب الجائر الذى يجاوب حاجة الادمان٠ وهو الذى يسلط هذا الادمان ، فيعصف بكل آمال وتطلعات عمليات التنمية ، ويلتهم حصادها التهاما ينتهك ويبدد جدواها الاقتصادية ٠ وما من شك فى أن المبرر الحضارى الضال هو الذى يضلل هذا السلوك فى غيبة الوعى الاقتصادى أو فى حضوره على حد سواء ٠ وهو الذى يدعوه الى المضى فى المسلك الردىء ، المدمر للبناء الاقتصادى والاجتماعى فى هذه الدول ٠

---

(٣٣) أنفق المزارع فى أرض الجزيرة فى السودان فى الثلاثينات والأربعينات الزيادة فى الدخل بعد زراعة القطن على شراء السلع الكمالية فعلا ٠ واقتناء ثلاجة فى مستوطنة ليس فيها كهرباء واستخدامها دولابا لحفظ الملابس مسألة تثير الدهشة ٠ واتجاه الفلاح المصرى الذى انتعش دخله بعد رحلة غربة مرة هنا أو هناك الى اقتناء جهاز التلفزيون الملون وجهاز الفيديو واحياء السهرة من حوله اتجاه استهلاكى يثير الدهشة أيضا ٠ وما يثير الدهشة حقا تقديم الحصول على الكماليات على الضروريات وأرجع الى احصاءات الانحراف الاستهلاكى لأولئك الذين يدمنون الخمر أو تعاطى المخدرات ، تجد أن فائض الزيادة فى الدخل لبعض الفقراء الذين التحقوا بالعمل فى خدمة الصناعة قد توجه معظمه الى هذا الانحراف الاستهلاكى ٠

والسلوك الاستهلاكى الجائر ، الذى يبدد الثروة القومية ، ويدمر البنية الاقتصادية ، ويستنزف البنية الاجتماعية ولا يبالى أو يكترث ، خطر حقيقى بكل المقاييس • وينبغى مواجهة هذا الخطر وتداركه على مستوى الدولة •

والسلوك الاستهلاكى الجائر الذى يعصف بمستوى المعيشة ويتلاعب بالهدف الاقتصادى ، ويهدد أمن المصير الاقتصادى والاجتماعى ولا يبالى ولا يكترث ، خطر حقيقى بكل المقاييس • وينبغى مواجهة هذا الخطر وتداركه على مستوى الفرد •

وما من شك فى أن الدولة المستقلة حديثا ، التى تستشعر هذا الخطر على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة ، تكون مسئولة ولا يجب أن تسكت• ومن ثم تكون الحاجة الى القبضة القوية التى تتدارك هذا الخطر ومضاعفاته ، قبل أن يبدد الثروة القومية ، أو قبل أن يعصف بمستوى المعيشة •

* * *

ضبط السلوك الاستهلاكى :

صحيح أن السلوك الاستهلاكى مسألة تتعلق بالذات الفردية البحتة ، وتبتنى على اكبر قدر من حرية ارادة الاستهلاك ، فى اطار القدرة على الانفاق ومستوى المعيشة • وصحيح أيضا أن اعتدال السلوك الاستهلاكى القويم ، الذى يمضى على الدرب الصواب الاقتصادى ، لا يحتاج الى أكثر من يقظة الوعى الاقتصادى ، حتى يتولى الضابط الوقائى مهمته ، لكيلا ينحرف أو يضل من غير قصد • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن السلوك الاستهلاكى الضال على درب الخطأ الاقتصادى ، سواء كان جائرا أو غير جائر ، يحتاج الى ضبط علاجى مناسب ، قدر حاجته الى يقظة وانتباه الوعى الاقتصادى •

والتعاون بين يقظة الوعى الاقتصادى التى تكتسب بالتربية والتعود وتتسلح بها الذات الخاصة والعامة ، والضبط العلاجى الذى يوضع فى الصيغة الأنسب ويفرض من خارج هذه الذات ، تعاون ضرورى ولازم الى أبعد الحدود • ومن غير هذا التعاون الوثيق المشترك والاستجابة المباشرة ، لا يتأتى الانضباط الاقتصادى ولا يعدل السلوك الاستهلاكى أو لا يقلع عن موجبات انحرافه ، أو تمرده على الصواب الاقتصادى •

ومن غير هذا الانضباط الاقتصادى على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة ، قد يتفاقم الخطر الاقتصادى • بل قل تستفحل مضاعفات هذا السلوك الاستهلاكى المنحرف ، لأنه يتغير فى الاتجاه الأسوأ • ويدعو الأمر فى بعض الأحيان الى حسن استثمار هذا التعاون ، والى قدر كبير من الحسم والتشدد ، لكيلا يتمرد هذا السلوك الاستهلاكى المنحرف تحت شعار حرية ارادة المستهلك ، ويصعب السيطرة عليه وترويضه أو علاجه العلاج المناسب •

وكما تتفاوت يقظة الوعى الاقتصادى من فرد الى فرد آخر ، ومن شعب الى شعب آخر ، بناء على أسس وقواعد التربية الاقتصادية ، وتتفاوت أيضا درجات الاستماع لصوت أو لنداء هذا الوعى والاستجابة لنصحه وترشيده : بناء على التعود والممارسة التربوية ، تتفاوت حتما درجات الضبط العلاجى ومستوياته التى ينضبط بموجبها السلوك الاستهلاكى • وهناك على أقل تقدير ثلاث مستويات من الانحراف هى :

١ - سلوك استهلاكى ضال ، يكفيه الضبط العلاجى الذى يرشد ويبصر •

٢ - سلوك استهلاكى أكثر ضلالا ، يستحق الضبط العلاجى الذى يطوع وينذر •

٣ - سلوك استهلاكى مستغرق فى الضلال ، ويستوجب الضبط العلاجى الذى يردع ويقمع(٣٤) •

ومع ذلك لا يفلح الضبط العلاجى فى ترويض السلوك الاستهلاكى والسيطرة عليه • ومن غير استجابة الوعى الاقتصادى والاجتماعى ويقظته الشديدة واقتناع هذا الوعى على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة بمهمة هذا الضبط العلاجى ، فلا ترشيد ولا تطويع ولا ردع ينفع هذا السلوك الاستهلاكى المريض •

---

(٣٤) هذا السلوك الاستهلاكى ، يستحق التجريم فى بعض الأحيان • وحدود الضبط العلاجى من العقوبة وسيلة لقمعه وعقابه • ورؤية المجتمع وتقديره فى بعض الحالات تكون مطالبة بالحاح ، لتجريم هذا السلوك ، وانزال أشد العقاب به •

والترشيد والتطويع والردع ثم العقاب ، كلهـا مستويات متقاربة من الضبط العلاجى • وهى ليست مطلوبة بالحاح فى بعض الحالات لمجرد تقويم السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى أو الجائر فقط ، بل هى مطلوبة أيضا ، لابطال مفعول المضى غير الاقتصادى فى الادمان على الطلب المعين ، على مستوى الأفراد ، كل حسب انحرافه عن الصوا ب الاقتصادى • وما من شك فى أن هذا المضى غير الاقتصادى فى السلوك الاستهلاكى المنحرف ، تتفاوت موجبات انحرافه ، متلما تتفاوت درجات انحرافاته من فرد الى فرد أخر • وهو على استعداد دائما لأن يتفاقم أو يستفحل انحرافه ، فى غيبة الوعى الاقتصادى وفى حضوره على حد سواء • وتبدو المبادرة الى ضبط هذا السلوك والسيطرة عليه ، مسألة ضرورية ، قبل أن يسىء الى المصير الاقتصادى الخاص للفرد ، أو الى المصلحة الاقتصادية المشتركة للشعب •

واضافة ا لىالترشيد والتطويع والردع ، الذى يتصدى لانحرافاتالسلوك الاستهلاكى ، كل على قدر ما يستحقه ، ويعيده الى الصواب الاقتصـــادى ، تحتاج المصلحة الاقتصادية المشتركة ، الى حوافز ودوافع وخطط مبرمجة ، لتنمية الانتاج وزيادة معدلاته • كما يحتاج المصير الاقتصادى لحساب الفرد فى المصلحة المشتركة على مستوى الجمــــاعة ، الى الضبط الوقائى ، لتأمين العلاقة من جديد ، بين الاستهلاك والانتـــاج على درب الصـواب والاتزان الاقتصادى •

ومن غير الضبط العلاجى الذى يضبط انحرافات الاستهلاك ، وينشط معدلات الانتـــاج فى المرحلة الأولى ، ومن غــير الضبط الوقائى والوعى الاقتصادى اليقظ الذى يسيطر على العلاقة بينهمـــا فى المرحلة الثـــانية ، لا يفلح الضبط • بل قل انه لا يفلح فى استعادة حالة الاتزان الاقتصـادى الأفضل ، أو فى تحسين مستوى المعيشة ، أو فى تأمين المصلحة المتبادلة بثقة اقتصادية سليمة بين العرض والطلب •

واذا أباحت الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، من خلال التقويم ، تجسيد مبلغ التباين بين الالحـــاح فى اختيار الطلب بموجب السلوك الاســتهلاكى الاقتصادى ، والالحاح فى اختيار الطلب بموجب السلوك الاستهلاكى غـــير الاقتصادى أو الجائر ، فان هذا الفرق الجوهرى ، لا يتأتى من غــير تقـويم العلاقة وحساب جدوى الاتزان بين ، الانتاج وقدرته على العرض فى جانب ، والاستهلاك واصراره على الطلب فى جانب آخر • ومن خلال هذا التقويم ، لا يضل توظيف **الضبط العلاجى** التوظيف الأنسب ، لترشيد أو لتطويع أو

لردع السلوك الاستهلاكى • كما لا يضل أيضـــا توظيف **الضبط الوقائى** الانسب بعد ذلك فى حراسة السلوك الاستهلاكى الذى اعتدل ، لكيلا يتمادى الانتاج فى اغراء الطلب أو فى انتكاس السـلوك الاستهلاكى وعـدوله عن الصواب الاقتصادى من جديد •

وما من شك فى أن وضع هذه الضوابط العـلاجية موضع التنفيـذ وتوظيفها المباشر أو غير المباشر ، لا ينبغى أن يكون توظيفا مجردا • بل يجب أن يكون هذا التوظيف متجردا من أى غرض ، غير ضبط ومعالجة انحراف السلوك الاستهلاكى وضبط ومعالجة اتجاه العرض لاستثمار هذا الانحراف • بمعنى أن يكون توظيف هذا الضبط العلاجى ووضعه موضع التنفيذ ، هـو الأنسب لتحقيق الهدف الاقتصادى فى الزمان والمكان • ولا يتمثل هذا الهدف الاقتصادى فى شىء غير الانضباط والالتزام والكف عن الممارسات والنزوات التى ترسخ الانحراف الاستهلاكى • بمعنى أن هذا الضبط العلاجى ليس من أهدافه حرمان وتكبيل ارادة الاستهلاك ، ولا حرمان العرض من الربح وتكبيل ارادته •

ووضع هذه الضوابط العـلاجية موضع التنفيذ لحسـاب الهـدف الاقتصادى ، تسبقه حاجة ملحة لتقصى موجبات انحراف السلوك الاستهلاكى، ووسائل العرض لاستثمار هذا الانحراف • كما تسبقه حاجة ملحة أيضـا لتقصى فعل المبرر الحضارى ومبلغ اباحة فعل المتغيرات التى تزين للاستهلاك هذا الانحراف أو التى يستغلها الانتـاج لاستثمار هذا الانحراف لحسـاب العرض • ومن غير هذه الدراسة التحليليـة فى اطار الرؤية المرنة متعددة الجوانب والاهتمامات الاقتصـادية والاجتمـاعية والحضـارية والسياسية والنفسية ، لا تكون الضوابط العلاجية مناسبة • بل ولا يكون توظيفهـا العلاجى ، لكبح جماح الانحراف الاستهلاكى توظيفا مجديا •

والضبط العلاجى الأنسب ، هو الضبط الذى يعرف جيدا لماذا ومتى يضبط بالضبط ، قبل أن يعرف كيف يضبط ويقدم جرعات العلاج • وينبغى أن تتخذ الجرعة الشكل الأنسب ويشد أزرها الوعى الاقتصادى اليقظ ، فى مواجهة كل مرتبة من مراتب الانحراف الاستهلاكى ، وصولا الى حد تقـويم سلوكه التقويم المناسب • ومع ذلك فليس من شأن الضبط العـلاجى فى نهاية المطاف ، أن ينهى هذه المواجهة العلاجية ، بحرمان وقهر وتكبيل ارادة الاستهلاك أو بتعذيب واسكات وكتم صوت الطلب •

والضبط العلاجي الأنسب ، هو الضبط الماهر الذى يعرف لماذا وكيف ومتى يصطنع من المبرر الحضارى والمتغيرات التى تزين أسباب الانحراف الاستهلاكى ، وسائل وأساليب الترشيد والتطويع والردع · ومن شأن هذا الضبط العلاجي الأنسب الذى يوقظ الوعى الاقتصادى ، أن يحمله على حسن توظيف هذه الوسائل والأساليب ، فى الترشيد أو فى التطويع أو فى الردع · ومعنى حسن توظيف هذه الوسائل والأساليب التى تعالج الانحراف الاستهلاكى وتداوى موجباته ، يتمثل فى :

١ ـ عدم اثارة منطق الرفض أو استنفار موجبات العصيان والتمرد على الضبط العلاجى ·

٢ ـ عدم تبرير منطق الحرمان الشديد ولوى ذراع الحق فى حرية الطلب واستشعار المتعة فى الاختيار ·

والضبط العلاجى الأنسب ، الذى يرشد يعمل على مستوى معين ، والذى يطوع يعمل على مستوى آخر ، والذى يردع يعمل على مستوى ثالث ، والذى يعاقب يعمل على مستوى العقاب · وعلى كل هذه المستويات المتفاوتة ، تتفاوت جرعات العلاج اختلافا مناسبا · ويعرف الضبط العلاجى الأنسب عند كل مستوى ، لماذا ومتى وكيف يقوم فى صحبة الوعى الاقتصادى اليقظ ، بأداء المهمة المنوطة بهما معا ، حتى ينتشل السلوك الاستهلاكى المنحرف من الخطأ الاقتصادى ، أو من الاصغاء لموجبات الانحراف عن الصواب الاقتصادى · ومعنى ذلك أن يعرف الضبط العلاجى بعد تشخيص الانحراف جيدا ، كيف يقدم النصح المناسب الذى يرشد ، أو اللوم الشديد الذى يطوع أو الزجر الغاضب الذى يردع · ويكون ذلك كله فى اطار يقظة الوعى الاقتصادى ودون عنف شديد · أما الضبط العلاجى العقابى فله شأن آخر ، وهو يملك العصا الغليظة التى تضر ب·

والضبط العلاجى الأنسب على كل المستويات المتفاوتة ، هو الضبط الحصيف الذى يعرف جيدا لماذا وكيف ومتى ، يميز فى مواجهة انحراف الطلب وسوء سلوكه ، بين انحراف يبتغى سلعة ضرورية لا ينبغى التفريط فيها وانحراف يبتغى سلعة كمالية يمكن الاستغناء عنها · وهو أيضا الذى يعرف جيدا لماذا وكيف ومتى يميز بين انحراف استهلاكى يطلب الحلال المباح وانحراف استهلاكى يطلب الحرام المحرم · كما ينبغى أن يعرف هذا الضبط العلاجى ، لماذا وكيف ومتى ، يتفاوت الترشيد والتطويع والردع

كل بقدر الحاجة اليه ، فى اطار التفاوت بين الطلب والاختيار ، لحساب الاستهلاك غير الاقتصادى ، لمستوى المعيشة عند حد الرفاهية ، أو لمستوى المعيشة عند حد الكفاية ، أو لمستوى المعيشة عند حد الكفاف ٠

والضبط العلاجى الماهر الحصيف الأنسب ، الذى يرشد فى لين ، أو الذى يطوع فى كياسة أو الذى يردع فى خزم ، لتقويم السلوك الاستهلاكى الذى يتعود على الانحراف بمبرر ومن غير مبرر ، هو الضبط الذى ينبغى أن يستمر ، وأن يشدد فى صحبة الوعى الاقتصادى الرقابة التى لا تغفل عن هذا السلوك ونزواته ٠ وهو أيضا الضبط العلاجى الذى يعرف لماذا وكيف ومتى يحمى أو يعتنى أو يصون الاتزان الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، والعلاقة الموصولة بين العرض والطلب من انحرافات ونزوات هذا السلوك المريض ٠ وهو أيضا الذى يعرف الى أى حد ينبغى أن يمضى ، أو أن يواصل العلاج وأداء المهمة المنوطة به ، وعينه لا تغفل عن هذا السلوك فى المكان والزمان ٠

والضبط العلاجى الماهر الحصيف الأنسب ، الذى يرشد أو الذى يطوع أو الذى يردع السلوك الاستهلاكى الذى تصيبه حمى الطلب ويتهور وينحرف فى ظروف شاذة طارئة أو مفاجئة ، هو الضبط الذى ينبغى أن يعالج ويبقى ما بقيت موجبات هذا التهور المنحرف المفاجئة ٠ ويكون هذا الضبط العلاجى المؤقت شأنه فى ذلك شأن الضبط العلاجى المستمر فى حاجة الى يقظة الوعى الاقتصادى ٠ وينبغى أن يعمل هذا الضبط العلاجى ، فى صحبة الوعى الاقتصادى اليقظ ، على مواجهة الانحراف حتى يتأتى ترويضه وعلاجه أو يثوب السلوك المنحرف الى رشده ٠ وعندئذ تنتقل العناية به من الضبط العلاجى الى الضبط الوقائى لكيلا ينقلب على عقبيه ويرتد الى الخطأ الاقتصادى ٠

والضبط العلاجى الماهر الحصيف الأنسب الذى يرشد أو الذى يطوع أو والذى يردع ، من أجل تقويم السلوك الاستهلاكى المنحرف فى وقت الشدة ، التى تسفر عنها موجبات ضائقة اقتصادية شاذة أو طارئة ، هو نمط من أنماط الضبط العلاجى الوقتى ٠ ولا ينبغى التفريط فى هذا الضبط ويبقى ما بقيت الشدة الطارئة ، ولا ينبغى الافراط فيه بعد أن تنقضى موجبات هذه الشدة ودواعى الانحراف الاستهلاكى ٠ وهذا الضبط العلاجى الوقتى ، هو بالضرورة غير الضبط العلاجى الذى يتفرغ لأداء مهمته فى

والضبط العلاجي الأنسب ، هو الضبط الماهر الذى يعرف لماذا وكيف ومتى يصطنع من المبرر الحضارى والمتغيرات التى تزين أسباب الانحراف الاستهلاكى ، وسائل وأساليب الترشيد والتطويع والردع . ومن شأن هذا الضبط العلاجى الأنسب الذى يوقظ الوعي الاقتصادى ، أن يحمله على حسن توظيف هذه الوسائل والأساليب ، فى الترشيد أو فى التطويع أو فى الردع . ومعنى حسن توظيف هذه الوسائل والأساليب التى تعالج الانحراف الاستهلاكى وتداوى موجباته ، يتمثل فى :

١ - عدم اثارة منطق الرفض أو استنفار موجبات العصيان والتمرد على الضبط العلاجى .

٢ - عدم تبرير منطق الحرمان الشديد ولوى ذراع الحق فى حرية الطلب واستشعار المتعة فى الاختيار .

والضبط العلاجى الأنسب ، الذى يرشد يعمل على مستوى معين ، والذى يطوع يعمل على مستوى آخر ، والذى يردع يعمل على مستوى ثالث ، والذى يعاقب يعمل على مستوى العقاب . وعلى كل هذه المستويات المتفاوتة ، تتفاوت جرعات العلاج اختلافا مناسبا . ويعرف الضبط العلاجى الأنسب عند كل مستوى ، لماذا ومتى وكيف يقوم فى صحبة الوعى الاقتصادى اليقظ ، بأداء المهمة المنوطة بهما معا ، حتى ينتشل السلوك الاستهلاكى المنحرف من الخطأ الاقتصادى ، أو من الاصغاء لموجبات الانحراف عن الصواب الاقتصادى . ومعنى ذلك أن يعرف الضبط العلاجى بعد تشخيص الانحراف جيدا ، كيف يقدم النصح المناسب الذى يرشد ، أو اللوم الشديد الذى يطوع أو الزجر الغاضب الذى يردع . ويكون ذلك كله فى اطار يقظة الوعى الاقتصادى ودون عنف شديد . أما الضبط العلاجى العقابى فله شأن آخر ، وهو يملك العصا الغليظة التى تضر ب.

والضبط العلاجى الأنسب على كل المستويات المتفاوتة ، هو الضبط الحصيف الذى يعرف جيدا لماذا وكيف ومتى ، يميز فى مواجهة انحراف الطلب وسوء سلوكه ، بين انحراف يبتغى سلعة ضرورية لا ينبغى التفريط فيها وانحراف يبتغى سلعة كمالية يمكن الاستغناء عنها . وهو أيضا الذى يعرف جيدا لماذا وكيف ومتى يميز بين انحراف استهلاكى يطلب الحلال المباح وانحراف استهلاكى يطلب الحرام المحرم . كما ينبغى أن يعرف هذا الضبط العلاجى ، لماذا وكيف ومتى ، يتفاوت الترشيد والتطويع والردع

التحليلية الميدانية ، تظهر جدوى اشتراك الفريق المتعاون فى انجاز هـذه المهمة . وما من شك فى أن حسن اختيار هذا الفريق المتعاون ، لكى يضم فى زمرته فريقا من المتخصصين التطبيقيين فى الاجتماع والاقتصاد والادارة وعلم النفس والجغرافية ، هو الذى يكفل أو هو الذى ينجز الدراسة التحليلية الأجود . وهو الذى يكفل أيضا البحوث الميدانية الجيدة التى تتعقب الممارسة الاستهلاكية وتجسد سلوكها ، وتتلمس موجبات انحرافهـا عن الصـواب الاقتصادى . وحسن تعاون هذا الفريق ، هو الذى يبصر من خلال الدراسة التحليلية الضبط العلاجى ، لماذا ومتى وكيف يوضع موضع التنفيذ .

اتجاهات وأنماط الضبط العلاجى :

صحيح أن هناك أكثر من وضع يكون فيه السلوك الاستهلاكى عـلى مستوى الفرد غير اقتصادى ، ويستوجب العدول عن هذا السلوك المنحرف . وصحيح أن أحوال هذا الفرد قد تتضرر ويتهددها الخطر ، ويستوجب الأمر الاعتماد على أساليب الضبط العلاجى الذاتية ويقظة الوعى الاقتصادى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله هو استحالة الاعتماد على الضبط العلاجى العام ، الذى يعلن عن تدخل مباشر من جانب الدولة .

هذا ، وميل السلوك الاستهلاكى العام على مستوى الجماعة الى عـدم الرشد والخطأ الاقتصادى ، هو الذى يستوجب فقط تدخل الدولة . وتدخـل الدولة معناه فرض الضبط العلاجى على مستوى الجماعة ، فى اطار القانون . ولا يستهدف هذا التدخل غير حماية جماعة المستهلكين ، من مضاعفات الخطأ وعواقب الانحراف الذى يقع فيه ، فى جانب ، وحماية الانتاج من تهـافت مطالب الانحراف الاستهلاكى الذى لا يرحم .

وتتمثل الأوضاع الاقتصادية التى تستوجب تدخـل الدولة وفرض الضبط العلاجى الأنسب على مستوى الجمـاعة فى ثلاثة احتمالات رئيسية . وهذه الاحتمالات التى تسـجل انحراف السلوك الاستهلاكى على مسـتوى الجماعة ، انحرافا يستحق الترشيد أو التطويع أو الردع(٣٥) هى :

---

(٣٥) هناك احتمال أيضا لأن يكون هذا التدخل على مستوى الجماعة من خلال الفرد أو على مستوى الفرد من خلال الجماعة ، من أجل الضبط العقابى . وينزل هذا الضبط العقاب الشديد على سوء سلوك الاستهلاك الذى تمتد يده الى ما يحرمه القانون .

في **الاحتمال الأول** ، يتحول السلوك الاستهلاكي العام ، بموجب المتغير الديموجرافي ، أو بموجب المتغير الطبيعي ، تحولا حقيقيا وعموميا ، حتى يصبح السلوك الاستهلاكي منحرفا ويبدو الوضع غير اقتصادي بصفة عامة. بمعنى أن معدل النمو السكاني هو الذي يتصاعد بمعدلات أكبر من معدلات النمو الانتاجي . ويبرر المتغير الطبيعي أحيانا عدم التوازي بين النمو الانتاجي والنمو السكاني . كما يبرر المتغير الديموجرافي أحيانا أخرى عدم التوازي بينهما أيضا . ويتفاقم الوضع عندما يمضي كل متغير منهما في اتجاه ، وتتضخم الفجوة ويتصاعد عدم التوازي بينهما .

وعدم التوازي بين النمو السكاني والنمو الانتاجي على أي وجه من هذه الوجوه ، أو على كل هذه الوجوه ، معناه أن حجم الطلب على مستوى الجماعة ، يزداد ويتصاعد في مقابل العرض . وتحمل زيادة معدلات الاستهلاك الانتاج ما لا طاقة له به . وتحمل الانتاج ما لا طاقة له به ، يجسد معنى ضغط الاستهلاك أولا ، ثم انحراف السلوك الاستهلاكي الى حد التفريط ، في الاتزان الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك ثانيا .

في **الاحتمال الثاني** ، يتحول السلوك الاستهلاكي العام ، بموجب المبرر الحضاري والاستماع الى تأثير وفعل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية ، تحولا حقيقيا ، حتى يصبح السلوك الاستهلاكي منحرفا ، ويبدو الوضع غير اقتصادي بصفة عامة . بمعنى أن يطاوع المستهلك على مستوى الجماعة هواه ، وأن يستمع لاغراء وتحريض المبرر الحضاري والمتغيرات من غير وعي اقتصادي عام أو خاص ، حتى تزيد معدلات النمو الاستهلاكي حتما عن معدلات النمو الانتاجي .

وفي حضور الوعي الاقتصادي أحيانا ، وفي غيبة هذا الوعي أحيانا كثيرة أخرى ، يتأتى عدم التوازي وعدم التوازن بين نمو معدلات الطلب والاستهلاك وكل الأيدي لا تسكت في جانب ، ونمو معدلات الانتاج المتعثر وبعض الأيدي لا تحسن العمل في جانب آخر . بمعنى أن حجم الطلب على مستوى الجماعة يزداد ويتصاعد ويتنوع في مقابل العرض . وتحمل زيادة معدلات الاستهلاك الانتاج المتعثر ما لا طاقة له به . وتحمل الانتاج المتعثر ما لا طاقة له به ، يجسد معنى ضغط الاستهلاك أولا ، ثم انحراف السلوك الاستهلاكي ، الى حد التفريط في الاتزان الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك ثانيا .

وفى **الاحتمال الثالث** ، يتحول السلوك الاستهلاك العـــــام . بموجب اشتراك كل المتغيرات ، فى وقت واحد اشتراكا متعارضا أو متناقضا الى حد تعميق الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ، حتى يصبح الســـلوك الاستهلاكى منحرفا ، ويبدو الوضع غير الاقتصادى فى غاية الخطورة . بمعنى أن يزيد الطلب وينمو ويتنوع بمعدلات يسأل عنهــــا المتغير الديموجرافى واستماع المستهلكين من غير وعى اقتصادى أحيانا وبكل الوعى الاقتصادى أحيانا أخرى لاغراءات المبرر الحضارى وتفاعـــل المتغيرات ، وأن يتناقص الانتـــاج وتهبط معدلاته هبوطا خطيرا يســـــأل عنه المتغير الطبيعى أحيانا وبعض المتغـيرات البشرية الأخرى ، أحيانا أخرى .

عندئذ ، تتسع الفجوة وتزداد عمقا من يوم الى يوم آخر . ويتأتى عدم التوازى وعدم التوازن بين معدلات الاستهلاك العام الذى يزيد ولا يتوقف عند حد ، ومعدلات الانتاج الذى ينقص ولا يجد من يوقفه عند حد . بمعنى أن حجم الطلب على مستوى الجماعة يزداد ويتصاعد ويتنوع فى مقابل العرض الذى يتناقص . وتحمل زيادة معدلات الاستهلاك الانتاج المتناقص ما لا طاقة له به . وتحمل الانتاج المتناقص أو المتدهور ما لا طاقة له به ، يجسد معنى ضغط الاستهلاك الشديد أولا ، ثم مبلغ انحراف السلوك الاستهلاكى الجائر، الى حد الافراط فى الطلب ، والتفريط فى الاتزان الاقتصادى بين الانتـــاج والاستهلاك ثانيا .

وصحيح أن تمادى أو استمرار أو تصاعد انحراف السلوك الاستهلاكى على مستوى الجماعة ، فى كل احتمال من هذه الاحتمالات يرهق الانتاج ارهاقا شديدا ، ويضغط على العرض ضغطا مخيفا . وصحيح أن الانتـــاج المرهق والعرض المضغوط عليه ، يجد المبرر السليم أحيانا والمعلن عنه لارتفـــــاع الأسعار ، والمبرر غير السليم أحيـــانا أخرى والمستتر لابتزاز المستهلك من خلال ارتفاع الأسعار . وصحيح أن ارتفاع الأسعار فى كل الحـــالات ، فى مقابل الدخول التى لا ترتفع بنفس المعدل يؤثر على مستويات المعيشة ويطعنها أو يخذلها . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو مضى السلوك غير الاقتصادى فى الضغط الذى لا يرهق الانتاج ويرفع الأسعار فقط ، بل هو يزلزل البنية الاقتصادية ، والتشكيل الاجتماعى فى الدولة .

وتمثل الحاجة الى تدخل الضبط العلاجى الذى يرشد أو الذى يطوع أو الذى يردع ، فى مواجهة السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ، ضرورة ملحة . وتصبح هذه الضرورة أحيانا أكثر من واجبة ، ولها ما يبررها اقتصـــاديا

واجتماعيا وسياسيا وحضاريا • بل قد تصبح هذه الضرورة فى بعض الأحيان ضرورة أخلاقية ، حيث لا ينبغى السكوت عن انحرافات السلوك الاستهلاكى على درب الخطأ الاقتصادى •

وينبغى أن ندرك كيف ولماذا تتفاوت ضغوط السلوك الاستهلاكى المنحرف ، وكيف ولماذا تتفاوت موجبات التدخل لضبط ومعالجة وتدارك كل حالة من حالات هذه الانحرافات الاستهلاكية المتنوعة(٣٦) • كما ينبغى أن ندرك أيضا لماذا وكيف يتفاوت الضبط العلاجى وتتنوع مستوياته وأساليبه ، فى مواجهة الانحرافات الاستهلاكية ، على مستوى الجماعة فى كل حالة من هذه الحالات •

هذا . ويجب أن يكون التدخل الخارجى من أجل الضبط والانضباط فى الوقت المناسب ، وبالأسلوب المناسب • وصحيح أن هذا الضبط العلاجى، هو الذى يتدارك الموقف الاقتصادى ويعدل الأوضاع المقلوبة ، ويواجه الانحراف الاستهلاكى مواجهة مباشرة • وصحيح أيضا أن هذا الضبط العلاجى لا يسكت ولا يتوقف عن أداء المهمة المنوطة به ، حتى يتيقن تماما من تقويم السلوك الاستهلاكى المنحرف وعدوله الأكيد عن الخطأ الاقتصادى• ولكن الصحيح قبل ذلك كله ، أن يعرف هذا التدخل الخارجى من أجل الأداء الذى يرشد أو الذى يطوع أو الذى يردع ، أو حتى الذى يعاقب ، مسألتين هما :

١ ـ أن يكون هذا التدخل مشروعا ومنطقيا وله ما يبرره •

٢ ـ أن يكون هذا التدخل المشروع مجديا ويسفر عما ينتفع به •

وهناك نوعان من الضبط العلاجى • ويكون النوع الأول **اختياريا** ، يسيطر عليه منطق وروح التطوع ، ويكتسب الشرعية الحقيقية من المصدر الذى يجسد هذا المنطق • ويكون النوع الثانى **اجباريا** ، يسيطر عليه منطق وروح الالتزام ، ويكتسب الشرعية الحقيقية من القانون الذى يعلن عن هذا

---

(٣٦) تلجأ بعض الدول المتقدمة الى توظيف هذا الضبط الاختيارى فى حالة الحرب وهى حالة استثنائية • ولقد اعتمدت بريطانيا مثلا أثناء الحرب العالمية الثانية على هذا الضبط الاختيارى أكثر من أى شىء آخر ، لاجتياز الظروف الشاذة التى يتعذر بموجبها توفير كل احتياجات الطلب ، لحساب الاستهلاك •

المنطق . وهذا الضبط الذى يعالج الانحراف هو غير الضبط الوقائى الذى يحول دون الانحراف .

وقد يوظف التدخل الخارجى من خلال الحق الشرعى والمشروع هذين النوعين الاختيارى والاجبارى معا ، فى وقت واحد ، توظيفا متوازيا . كما يوظف أى منهما حسب الحاجة توظيفا منفردا . وينبغى أن يقترن هذا التوظيف المنفرد أو المشترك بيقظه الوعى الاقتصادى دائما ، على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة . وغير مجد فى اعتقادى أن يطلب من الضبط العلاجى أداء المهمة المنوطة به ، فى غيبة الوعى الاقتصادى . بل قل أن يقظة الوعى الاقتصادى ، هى التى تشد أزر الضبط العلاجى وتسدد خطاه.

ولا ينبغى أن يكون توظيف الضبط العلاجى توظيفا مطلقا ، يترك لفعله وتأثيره الحبل على الغارب . بل لابد أن يجد هذا الضبط العلاجى ، من يرقب فعله ، ويتعقب تأثيره ، ويتبين مبلغ استجابة السلوك الاستهلاكى المنحرف له . بمعنى أن يخضع هذا الضبط وتخضع أساليبه للتقويم ، من أجل حساب جدواه على مستوى المجتمع من خلال الفرد ، ومبلغ نجاحه فى أداء المهمة المنوطة به . وبمعنى أن تقوم أيضا مبلغ استجابة السلوك الاستهلاكى لهذا الضبط .

ومن خلال هذا التقويم ، ومراجعة النتائج ، ينظم توظيف هذا الضبط العلاجى ، وتوجه ضغوطه المناسبة فى الاتجاه الصحيح والى الهدف الحقيقى. كما يتحدد أيضا مدى الحاجة الى استمرار أو سريان مفعول هذا الضبط العلاجى ، لبعض الوقت أحيانا أو لكل الوقت أحيانا أخرى . وفى كل الأحوال ، ينبغى أن يكون الضبط العلاجى رشيدا فى حد ذاته وحساسا ، حتى لا يبالغ فى أداء المهمة المنوطة به ، أو فى تحقيق الهدف الاقتصادى الحميد الذى يوظف من أجله . بل قل انه ينبغى أن يملك فى يده العصا التى تهذب ولا تثير الفزع . كما لا ينبغى أن يستخدم الضبط العلاجى العصا التى تضرب لأن هذه العصا هى لحساب الضبط العقابى .

الضبط العلاجى الاختيارى :

يسيطر على هذا الضبط العلاجى منطق العقل والرشد والاستعداد الحقيقى للعدول عن الانحراف الاستهلاكى . كما يعتمد بالضرورة على انتباه أو تنبيه الوعى بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والنفسية ، فى أداء المهمة المنوطة به . ويخاطب هذا الضبط العلاجى العقل ويكسب

ثقته وينال ما يبتغيه ويوصى به ، من غير ضغط أو مواجهة أو عنف ٠ ومن ثم هو يتخذ سبيله - فى الغالب - الى الترشيد بالأسلوب الأنسب ، ولا يلجأ الى أساليب التطويع أو الردع ٠

فى كثير من الأحيان تبدو أوجه الشبه الشديد بين هـــذا الضبط العلاجى الاختيارى والضبط الوقائى ٠ بل قل انهما معا ينبعان من معين واحد ، حتى يبدو وكأن ما يعتمد عليــه الضبط الوقائى الذى يحول دون الانحراف الاستهلاكى ويحرس الاختيار في الطلب لكيلا يضل ، يعتمد عليه أيضا الضبط العلاجى الاختيارى فى أداء المهمة المنوطة به ، وهي ترشـــيد الانحراف الاستهلاكى المنحرف ٠ ومع ذلك يبقى الفرق بينهما وهو الفرق بين الوقاية والعلاج ٠

ويوظف هذا النوع من الضبط التوظيف الوقائى فى أحوال خاصة ٠ ويحرس بالفعل السلوك الاستهلاكى ، تخوفا من وقوعه فى قبضة الخطـــأ الاقتصادى وموجبات الانحراف ، أثناء الظروف الشاذة أو بعض الأحـــوال الاستثنائية ٠ ويعتمد على هذا التوظيف الوقائى الاعتماد كلــه فى اجتياز الازمة أو الظروف الطارئة ٠ ويضع الوعى بكل أبعاده فى أشد حالات اليقظة والانتباه لكى يتجاوز السلوك الاستهلاكى موجبـــات الانحراف ولا يقـــع فيها٠

ويوظف هذا النوع من الضبط التوظيف العلاجى أيضا فى أحـــوال خاصة ٠ ويحرس بالفعل ويرشد السلوك الاستهلاكى المنحرف ، فى حالات توقع الظروف الشاذة والتخوف من أوضاع اقتصادية غـير عادية ، حتى لا يتمادى فى الانحراف ويرجع عن الخطاء الاقتصادى ٠ ويعتمـــد عـلى هذا التوظيف العلاجى الاعتماد كله فى معالجة الموقف واجتياز الازمة ٠ ويضع القدرة التى تسكت صوت المبرر الحضارى وتحريض وسواس الخناس ، وراء الوعى اليقظ ، لكى يمسك بزمام السلوك الاستهلاكى المنحرف ويوقفه عند حد ويرشده ويرجعه عن الانصياع لموجبات الانحراف والخطأ الاقتصادى ٠

ووقوع حالة الحرب مثلا ، وتوقع التحول من أوضاع اقتصادية عادية سارية المفعول فى حالة السلم ، الى أوضاع اقتصادية غير عادية تناسب حالة الحرب ، نموذج من أحسن النماذج التى تعبر عن الظروف الشاذة أو الحالة الاستثنائية • وحدوث التغير الاقتصادى مثلا ، وتوقع التغير الاقتصادى وتداعى التغيرات الاجتماعية والحضارية ، يعطى نموذجا أيضا من أهم النماذج الذى يخلق التغيير والمتغيرات فيها الظروف الشاذة أو الأحوال الاستثنائية • ونجسد كل احتمالات التغير الخوف من تأثير الظروف الشاذة والأوضاع فيها على السلوك الاستهلاكى ، على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع •

والأخذ بهذا الضبط الاختبارى ، والاعتماد عليه فى صورة الضبط الوقائى لحراسة السلوك الاستهلاكى وترشيده ومراقبته وحمايته لكيلا يضل ، أو الاعتماد عليه فى صورة الضبط العلاجى ، لتخفيف موجبات الانحراف الاستهلاكى ومعالجة السلوك المنحرف حتى يثوب الى رشده الاقتصادى ، مسألة ترجع الى استعداد المجتمع ومقدار وعيه أولا ، والى تقدير الدولة • ولا تعتمد الدولة على هذا الضبط وتوظيفه على أى من هذين الوجهين ، الا اذا كانت تتوقع أو تضمن حسن الاستجابة ، ولا تتخوف من عصيان أو من رفض أو من تهرب السلوك الاستهلاكى على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة من يتطلع اليه هذا الضبط • بل قل انها تعتمد على مبلغ احساس الفرد أو احساس الجماعة بالمسئولية ، قبل هذا الضبط الاختيارى ، الذى يحرس أحيانا ويرشد أحيانا أخرى السلوك الاستهلاكى •

وتقدير الظرف الشاذ الذى يعلن عن التخوف على السلوك الاستهلاكى الرشيد ، وتقويم الحالة الاستثنائية التى تلهب موجبات الانحراف الاستهلاكى ، مسائل تخضع لحسابات كثيرة • وتتفاوت هذه الحسابات من دولة الى دولة أخرى • كما تتفاوت أيضا فى الدولة المعنية من عصر الى عصر آخر ، ومن قطاع اجتماعى الى قطاع اجتماعى آخر • ويتولى المختصون فى الفريق الذى يضم نخبة من الباحثين التطبيقين فى الاجتماع والاقتصاد والادارة والجغرافية الاقتصادية اجراء هذه الحسابات وتأسيس التوصيات عليها •

وبقدر كبير من العناية والدقة وحسن الاستماع الى هذه التوصيات ، تتخذ الدولة القرار • وتوظف الدولة هذا الضبط الاختيارى وتركن اليه ، اعتمادا على النتائج التى تحدث عنها هذه التوصيات • وبنفس القدر من التدقيق ، توضع الخطة الأنسب التى تبيح استخدام أو توظيف هذا الضبط

الاختيارى على الوجهين العلاجى والوقائى • وتوكل هذه الخطة اليه حراسة السلوك الاستهلاكى الرشيد ، وترشيد السلوك الاستهلاكى غير الرشيد • فى هذه الظروف الشاذة •

وتعلق هذه الخطة مسألة توظيف هذا الضبط الاختيارى ، توظيفا مجديا فى العادة على أمل صحيان الوعى الاقتصادى والوعى الاجتماعى فى وقت واحد • بل قل انها تعلق الأمل كله على أن يعرف الوعى الاقتصادى والوعى الاجتماعى أن يسيطر على المبرر الحضارى وعلى العوامل النفسية التلقائية وعلى كل الموجبات المتحفزة أو المستنفرة التى تؤثر على سلوك الطلب ومبلغ الالحاح على حيازته والحصول عليه ، أو مبلغ الاصرار والتهافت عليه •

وهكذا ندرك كيف يخاطب الضبط الاختيارى فى شكله الوقائى أحيانا وفى شكله العلاجى أحيانا أخرى ، الوعى الاقتصادى والوعى الاجتماعى بكل المستويات المختلفة والمتفاوتة ، الخطاب العاقل الرزين • وهذا الخطاب هو الذى يوقظ الوعى ويستنفر حسه وادراكه • وهو الذى يكسب وده النفسى ويضمه الى صفه والعمل لحسابه • وهو الذى يؤمن قبوله الراسخ بكل موجبات هذا الضبط وضروراته وأهدافه • كما ندرك أيضا ، كيف يسيطر هذا الضبط من خلال ارادة النفس ـ نفس الفرد ونفس الجماعه ـ على فعل ووسوسة المبزر الحضارى وتحريضه • وتحسن هذه السيطرة فى صحبة الوعى الاجتماعى ، توظيف الضبط ، وانجاح المهمة المنوطة به للوقاية أو للعلاج •

والضبط الاختيارى الذى يصطحب الوعى الاقتصادى والوعى الاجتماعى ويضمهما الى صفه ، أو الذى يوقظهما ويكسب ودهما ، هو الضبط الناجح • والضبط الاختيارى الذى يطوع العوامل والمبررات والمتغيرات ، أو الذى يكبح جناح فعلها وتحريضها المؤثر على سلوك الاستهلاك وتطاوعه ، هو عين ما يعبر عن حراسة السلوك الاستهلاكى ، وقايته أحيانا وترشيده أحيانا أخرى • وهذا الترشيد هو الذى يحمى السلوك الاستهلاكى من مغريات الانحراف ، وهو الذى يبصر السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى بانحرافاته ويهمس له بالاعتدال •

ويقوى هذا الضبط عزم المستهلك الأكيد ، وهو فى تمام الوعى ، على الصمود والتصدى للدوافع والحوافز والتحريض الذى يزين موجبات الانحراف الى درب الخطأ الاقتصادى • ويعاون هذا الضبط فى صحبة الوعى ومن خلاله

السلوك الاستهلاكى ويعينه على الاقـــــلاع أو الرجوع عن موجبـــــات هذا الانحراف ، أو عن الامتثال لوسواسها الخنـــاس · ويسرى مفعول هـــذا الضبط الاختيارى على أى من الوجهين للوقاية أو للعلاج بشكل تلقائى ، فى الاتجاه المعاكس أو المضاد الذى يسرى فيه مفعول المبرر الحضارى والمتغيرات التى تحرض المستهلـــــك أو التى تغرى الاختيار وقت الحصول على الطلب المعين ·

وهذا معناه أن منشأ أو مصدر هذا الضبط الاختيارى وفعله المعاكس لفعل المتغيرات ، يكون من نفس المعين ، الذى تنشأ منه وتنطلق المتغيرات · بل قل انه فى مقابل كل متغير من المتغيرات المتنوعة التى تحرض أو تغرى المستهلك ، وتزين لسلوكه أو ينحرف أو يضل ، هناك ضابط من نفس المعين أو الأصل ، يحرس المستهلك ويرشده ويرعى سلوكه لكيلا ينحرف فى الخطأ الاقتصادى(٣٧) · والوعى هو الذى يحسن الربط ويكفل التوازن بين المتغير على وجه والضابط على الوجه الآخر · وانعدام الوعى أو غيابه هو الذى يفكك أوصال هذا الربط وينعدم التوازن بين فعل المتغير وفعل الضابط ·

وفى حضور ويقظة الوعى بكل أشكاله(٣٨) ، وفى الأوضاع الاقتصادية السوية ، التى يؤدى فيها المتغير دوره الفعال دون افراط ، ويؤدى الضبط دوره المعاكس دون تفريط ، يتحقق بالضرورة القدر الأفضـــــل من سريان مفعول التأثير المتبادل والمتوازن لحساب الهدف الاستهلاكى الاقتصـــــادى · وسريان مفعول هذا التأثير المتبادل والمتوازن ، هـــو الذى يكفـل أو يبيح الاستجابة للمتغيرات ، ولكن فى حدود الضبط الاختيارى الـذى يحـــرس الاستهلاك ويرشده · وهو أيضا الذى لا يبيح للمستهلك أو لاختيار الطلب الاستهلاكى ، الانحراف أو الخروج ، أو التمرد على الصواب الاقتصادى ·

وهذا معناه أن الضبط الاختيارى لا يتصدى للمتغير ، وهو يعقد العزم

---

(٣٧) عندما يلجأ العرض فى ظرف شاذ أحيانا ، الى اساليب ابتزاز الطلب ، يعتمد المستهلك على هذا الضبط الاختيارى ، فى التصدى لهذا العرض · وتجميد قرار الحصول على السلعة والاعراض عن الشراء وعدم الاستسلام للابتزاز ، لا يتأتى الا استجابة لفعل هذا الضبط ·

(٣٨) تتمثل أشكال الوعى فى الوعى الاقتصادى والاجتماعى والحضارى والسياسى على مستوى الفرد والجماعة ، وفى الوعى النفسى أو الذاتى على مستوى الفرد ·

على احباط أو ابطال مفعوله ، أو يجرده من أهداف التغير • بل يستهدف الضبط تطويع فعل هذا المتغير ، تطويعا مناسبا • ويحمى هذا التطويع المستهلك من ضغوط المبرر الحضارى ومن وسواسة الخناس الذى يمكن أن يضلل الطلب حتى يوقع به فى حبائل السلوك المنحرف •

ومعناه أيضا انه لا اعتراض على التغير ، وان فعل المبرر الحضارى مطلوب ، وأن تأثير المتغير المعتدل لا غبار عليه • بل قل ينبغى أن نتوقع هذا التغير فى اطار حاجة العصر ، وان يتأتى منسجما مع مستوى معيشة الفرد • ولكن يكون ذلك كله فى رعاية وتحت سمع وبصر الضبط الوقائى الذى يحمى المستهلك من تلاعب بعض المتغيرات تلاعبا مثيرا بالطلب أحيانا ، أو الضبط العلاجى الذى يرجع المستهلك عن غواية المتغيرات والانحراف عن الصواب الاقتصادى •

ويضم هذا الضبط الاختيارى الذى يحرس المستهلك والاختيار فى الطلب أو يقوم سلوكه المنحرف ، مجموعة متنوعة من الضوابط • وهى فى متناول الفرد وفى متناول الجماعة فى المكان • وتجاوب هذه الضوابط وترد على النداء ، عندما تتأتى الحاجة اليها أو عندما يطلب منها أن تؤدى دورها المنوط بها • وتعمل هذه الضوابط فى صف الوعى الاقتصادى والوعى الاجتماعى والوعى الحضارى والوعى السياسى والوعى الذاتى ، الذى ينادى عليها ويستعين بها •

وهذا معناه أن الاستجابة لفعل هذه الضوابط ، يكون بتكليف تلقائى من جانب الوعى على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة • بل قل انه من غير استعداد هذا الوعى ، ويقظته الشديدة ، لا يمكن الاعتماد كثيرا على هذا الضبط الاختيارى فى آداء المهمة المنوطة به •

أنواع الضبط الاختيارى Optioanl Control

هناك على وجه التحديد أربعة أنواع من الضوابط ، التى يعتمد عليها الضبط الاختيارى ، فى تحقيق أهدافه ، الاقتصادية • وهناك - بكل تأكيد - عوامل حاكمة(٣٩) ، Commanding Factors ، يصطنع من قوة

---

(٣٩) تصدر هذه العوامل الحاكمة عن المجتمع ، وجوهره الحضارى ، ووضعه الاقتصادى ، ومن الفرد نفسه الذى يشكل هذا المجتمع ويعيش فى اطاره مستهلكا بكل تأكيد ومنتجا فى بعض الحالات والقطاعات المحددة •

فعلها ، هذه الأنواع الأربعة من الضبط الاختيارى • وقد تتفاوت فاعلية أو قوة تأثير كل عامل من هذه العوامل الحاكمة ، تفاوتا ملحوظا من وضع اقتصادى الى وضع اقتصادى آخر ، ومن مجتمع الى مجتمع آخر ، ومن عصر الى عصر آخر • ومع ذلك فلا تعمل هذه العوامل متفردة • بل هى تعمل مجتمعة فى تناسق بديع ودون تعارض • ويتولى الوعى العام(٤٠) على مستوى الجماعة والوعى الخاص على مستوى الفرد ، أمر هذا التناسق البديع ، لكى يحقق الضبط الاختيارى أقصى ما يصبو اليه ، وهو يحمى السلوك الاستهلاكى من الانحراف أو وهو يرشد السلوك الاستهلاكى المنحرف ويقومه •

هذا وتتمثل الضوابط الأربعة التى تعمل فى ذلك التناسق البديع ، لحساب الضبط الاختيارى للوقاية أو للعلاج فى :

أولا :: الضابط الاجتماعى Social Control

ويجسد هذا الضابط ، قوة فعل أو تأثير أو ضغط العامل الاجتماعى الحاكم ، على مستوى المجتمع ، حسب حاجة العصر • وتبتنى قوة هذا الفعل وقدرة العامل الاجتماعى الحاكم(٤١) Socail Commanding Factor على مبلغ الاستجابة للتقاليد والقيم الاجتماعية الراسخة ، وعلى كل العوامل الأخرى التى تتداخل وتؤثر فى نمط واتجاه التعايش السوى ، فى اطار التشكيل الاجتماعى •

وصحيح أن الضبط الاجتماعى لا يحض على الجمود الاجتماعى ، ولا يحول دون ديناميكية التغير الاجتماعى ، وهو تغير سوى وصحى ولا غبار عليه • ولكن الصحيح أيضا أن هذا الضبط هو الذى يواجه سوء توظيف

---

(٤٠) يضم هذا الوعى توليفة من الوعى الاقتصادى والوعى الحضارى والوعى الاجتماعى بالاضافة الى ما يسفر عنه تفرد وتميز مقدار استيعاب الوعى الفردى لهذه التوليفة •

(٤١) تفرض القيم والتقاليد الاجتماعية ، هذا الضبط الاجتماعى ، فى اطار الاستيعاب الحقيقى للتغير الاجتماعى • وهى أيضا التى تحدد قوة فعله ومبلغ تأثيره المتفاوت من مجتمع الى مجتمع آخر ومن عصر الى عصر آخر • ويقترن هذا الضبط الاجتماعى بحكم المجتمع الصريح المعلن وتقويمه الحقيقى لسلوك الاستهلاك الذى ترضى عنه هذه القيم والتقاليد الاجتماعية ، أو الذى ترفضه وتستنكره ولا ترضى عنه • بمعنى أن هذا الضبط الاجتماعى ، هو الذى يجسد مبلغ اعتراض القيم والتقاليد الاجتماعية على السلوك الاستهلاكى المنحرف الذى يدعو اليه المبرر الحضارى وفعل المتغيرات وهى تضلله • وهو أيضا الذى يجعل من هذا الاعتراض قوة ضغط لمواجهة هذا الانحراف •

التغير الاجتماعى ، الذى نتخوف منه أو من عواقبه على اثاره أو استنفار شهوة الاستهلاك الى حد الانحراف فى الطلب أو فى اختياره • بل قل ان هـذا الضبط الاجتماعى هو الذى يرشد توظيف المتغير الاجتماعى أو يكبح جماحه أو يبطل مفعوله الضار ، دون حرمان أو تحريم انتفاع الاستهلاك بجـدوى المتغير الاجتماعى الرشيد •

وهذا معناه أن المتغير الاجتماعى ، هو الذى يشارك المتغيرات الأخرى فى تنمية الاستهلاك على درب الصـواب الاقتصـادى • ومعناه أيضا أن المتغير الاجتماعى هو الذى يشارك المتغيرات الأخرى ، فى التأثير على سلوك الاستهلاك أيضا ، حتى يتغير وينحرف • وهو أخيرا الذى يواجه ويمكن أن يتدارك هذا التغير فى السلوك الاستهلاكى ويرشده ، لكيلا يصل الى الى حد الانحراف عن الخط الاقتصادى الصحيح • ومع ذلك ، يجب أن ندرك — بكل اليقين — مدى التفاوت الكبير بين المتغير الاجتماعى وهو اغراء وتحريض وتغرير أحيانا ، وتأثير المتغير الاجتماعى وهو ترشيد ومنع وتهذيب أحيانا أخرى • وبموجب هذا التفاوت فى قوة ضغط كل منهما على سلوك الاستهلاك ، وخاصة عـلى مستوى الفرد ، قد يجنح هذا السلوك أحيانا الى الانحراف ولا يعبأ بالرشد ، وقد ينضبط بكل الرشد أحيانا آخرى ولا يطاوع التحريض ابدا •

ومن غير أن نكترث كثيرا بهذه التفاوت وتوقعاته على مسـتوى الأفراد فى اطار المجتمع كله ، ومن غير أن نبحث عن أهم موجبات هذا التفاوت ، بين فعل المتغير الاجتماعى المسىء وغير المسىء ، يجب أن نهتم ونقوم فعل الضبط الاجتماعى • ومن ثم ندرك جيدا مبلغ الحاجة الى انعاش ودعم وتقوية الضبط الاجتماعى وفعله المضاد ، لكى يتفوق تأثيره وضغطه على فعل وتأثير المتغير الاجتماعى المسىء •

ويصبح المطلوب دائما ، حسن توظيف الوعى الاجتماعى اليقظ والتزامه فى اطار التشكيل الاجتماعى ، فى دعم وتقوية الضبط الاجتماعى • ولكن لا يجب أن يكون التشدد فى هذا الضبط الى حد ابطال مفعول التغير الاجتماعى أو تجميده ، بل ينبغى أن يكون الى حد السيطرة على تأثير الضبط الاجتماعى وعلى قوة ضغطه سيطرة ترشد سلوك الاستهلاك ولا تحرم فى نفس الوقت الاستهلاك من جنى ثمرات التغير •

والوصول الى هذا الهدف هو انتصار لارادة المجتمع • وهو ما يعبر عن حسن توظيف الضبط الاجتماعى **توظيفا وقائيا** فى ترشيد الاستهلاك ودعم

صمود المستهلك أحيانا ، **وتوظيفا علاجيا** فى كبح جماح الاختيار الذى يضلله ويحفزه اغراء وتحريض المتغير الاجتماعى حتى يضلل المستهلك أحيانا أخرى • ومع ذلك يجب أن ندرك ـ بكل الضرورة ـ مبلغ استعداد المستهلك الفرد لضغط وتأثير هذا الضبط ، ومبلغ استجابة السلوك الاستهلاكى لهذا الضبط الاجتماعى ، وعدم الخروج أو التمرد على قوة ضغطه المتوازن(٤٢) •

وقد تتفاوت هذه الاستجابة من فرد الى فرد آخر • وقد يفلت بعض الأفراد من ضغوط هذا الضبط ولا يستجيب لها ، الى حد يجسد معنى التحدى لارادة المجتمع • ومع ذلك يعتمد هذا التفاوت الذى يتراوح بين الاستجابة المطلقة والتمرد الكلى ، على يقظة الوعى الاجتماعى وحسن استيعاب مغزى ومرمى الضبط الاجتماعى ، فى الظروف والأوضاع التى تستوجب التزام سلوك الاستهلاك بالصواب الاقتصادى • كما يعتمد أيضا على موقف المجتمع وارادته الكلية من ذلك التمرد والخروج على طاعة الضبط الاجتماعى(٤٣) •

وقل أن التزام سلوك الاستهلاك على مستوى الفرد ، أو انصياعه لضغط هذا الضبط الاجتماعى ، هو نزول على ارادة المجتمع • ولا يعنى هذا النزول على ارادة المجتمع فى حضور الوعى الاجتماعى ، تكبيل ارادة المستهلك ، فى اطار الحرمان أحيانا والتحريم أحيانا أخرى • بل هو يعنى فقط التصالح المتبادل بين سلوك الاستهلاك فى جانب والواقع الاجتماعى فى جانب آخر ، فى ظل الظروف والأوضاع التى يكون من أجلها توظيف الضبط الاجتماعى

---

(٤٢) نذكر على سبيل المثال أن الضبط الاجتماعى فى مجتمع الريف ، يسكت ولا يعترض أبدا وقد يبارك ويرضى على تغير سلوك الاستهلاك والحاح المستهلكين من ابنائه على طلب المنسوجات الأفضل • وقد ينمى ويطور التغير الذى يدعم هذا السلوك لأنه يعنى تحسين مستوى المعيشة ، ولأن هذا التغير لا يتعارض أبدا مع قيم تقاليد أهل الريف ، ولا ينتهك الواقع الاجتماعى المتحفظ • ولكن لا يسكت هذا الضبط الاجتماعى أبدا ويعترض بقوة بل وبعنف شديد أيضا ، عندما تجنح الملابس واستخداماتها الى حد الخلاعة والفجور ، ويتعارض هذا السلوك الاستهلاكى المنحرف مع القيم والتقاليد الاجتماعية الريفية المتحفظة •

(٤٣) يحول الضبط الاجتماعى فى مجتمع الريف أو فى مجتمع المدينة ، الذى تصطنعه التقاليد الاجتماعية والقيم ، دون اختراق أو تجاوز حدود هذه القيم والتقاليد أو يتعارض معها • ويعبر ذلك عن مبلغ التوافق بين هذه القيم والتقاليد والضبط • ولا يعنى عدم التوافق بينهما ولا يعبر عن شيء أخطر من الخروج على طاعة الضبط الاجتماعى • وعندئذ يستحق هذا الخروج على الطاعة ، العقاب الاجتماعى أحيانا •

توظيفا ملتزما غاية الالتزام بترشيد الاستهلاك أو بحمايته(٤٤) ٠

هذا ، ولا يعبر هذا التصالح فى الاطار الاجتماعى ، عن شىء أهم من نجاح الضبط الاجتماعى فى آداء المهمة المنوطة به لحساب الهدف الاقتصادى الاجتماعى ٠ ولا يفضى هذا التصالح الى شىء أهم من التزام سلوك الاستهلاك حتى لا يطاوع تحريض المتغير الاجتماعى اضال ، ويوقع به فى موجبات الخطأ الاقتصادى ٠

ثانيا : الضابط الحضارى Culture Control

يجسد هذا الضبط الحضارى قوة فعل العامل الحضارى ، Cultural Commanding Factor (٤٥)فى المكان والزمان، ومبلغ استجابته للقيم والمفاهيم والاستيعاب الحضارى ، التى تؤثر فى الممارسة الحضارية وتطلعاتها وسلوكها على درب الحضارة ٠ ومفهوم أن محصلة القيم والمفاهيم والاستيعاب الحضارى محصلة متغيرة ، من مكان الى مكان ، ومن عصر الى عصر آخر ٠ ومع ذلك هى محصلة لا تكف عن التغيير ، سواء كان التغير نتيجة لانجاز التطور الحضارى فى المكان ، أو نتيجة للاحتكاك الحضارى بين المكان والمكان الآخر ٠ كما لا تكف عن التغيير أيضا لأن الاستيعاب الحضارى يتفاوت ويتنوع على أوسع مدى ، وصولا الى حد التفاوت بين الفرد والفرد آخر ٠

وصحيح أن الضبط الحضارى لا يعترض ابدا ، ولا يحول دون ديناميكية التغير الحضارى والانتفاع بجدواه ، عندما يكون هذا التغير تغيرا سويا ومثمرا ، لحساب الحياة الحضارية الأفضل ماديا ومعنويا ، أو لحساب الممارسة الحضارية الأجدى اقتصاديا واجتماعيا ٠ ولكن الصحيح أيضا أن هذا الضبط

---

(٤٤) يعبر عن ذلك التصالح فى الاطار الاجتماعى عن مبلغ التوازن الاجتماعى واتزان الضبط الاجتماعى ، بشأن القبول بالتغير الاجتماعى وهو أمر متوقع ، وبشأن الضبط الاجتماعى الرشيد لهذا القبول ومبرراته ، وهو أمر يجب الالتزام به ٠

(٤٥) تفرض القيم والمفاهيم الحضارية على الوجهين المادى والروحى للحضارة ، هذا الضبط الحضارى ٠ وهى التى تحدد قوة فعله ، ومبلغ ضغطه وتأثيره وجدوى الاعتماد عليه ٠ وقوة القيم والمفاهيم الحضارية ، سواء كانت من جملة النواهى والمحظورات التى ينهى عنها الاعتقاد الدينى ، أو كانت من صنع وانجاز التذوق الحضارى الذى يسفر عنه الاقتناع الأخلاقى ، هى التى تجسد فاعلية هذا الضبط الحضارى ٠ وقد تبلغ قوة ضغط هذا الضبط الحضارى حد الردع أو الزجر والتوعد بالعقاب ٠ بل يقترن هذا الضغط المؤثر فى كثير من الاحيان ، بالقبول الصاغر لأمر ونهى وتحذير الضبط الحضارى ٠ ويدفع الخروج المتمرد على طاعة هذا الضبط الحضارى ثمنا باهظا ٠

الحضارى ، هو الذى يواجه سوء استخدام المبرر الحضارى كغطاء تتخفى أو تتستر وراءه المتغيرات الأخرى ، التى تسىء الى السلوك الاستهلاكى وتضلله .

وقل أيضا أن هذا الضبط الحضارى هو الذى يواجه ســـوء استيعاب التغير الحضارى الذى يفرضه التطور الحضارى فى المكان أو الذى يسفر عنه الاحتكاك الحضارى . وهو الذى يواجه سوء توظيف المتغير الحضارى ، الذى يتسلط على نمط الحياة التى تجارى روح العصر ، وتهيىء أسلوب وموجبات الاختيار التى تطاوع هذا التغير من عصر الى عصر آخر ، حتى تنصاع لنزوات واغراء وتحريض وتغرير ، يغرر بسلوك الاستهلاك . بل قل أن هذا الضابط الحضارى هو الذى يرشد توظيف المبرر الحضارى ويروض فعل المتغير الحضارى فى وقت واحد . وعندئذ يكبح جماح هذا الفعل الثنائى ، حتى لا يشـــط أو يشرد سلوك الاستهلاك أو يبطل مفعوله المسىء حتى لا يبرر الخطأ الاقتصادى وانحرافات السلوك الاستهلاكى على مستوى الفرد أو الجماعة .

وهذا معناه أن المتغير الحضارى فى صحبة المتغيرات الأخرى ، يدعو الى تغير سلوك الاستهلاك تغيرا ، نتوقعه من عصر الى عصر ومن مكان الى مكان ومن فرد الى فرد آخر . ويطاوع هذا التغير اغراء وتحريض المتغـــيرات ، ويتستر وراء المبرر الحضارى . وقد تضلل هذه الدعوة أحيانـــا السلوك الاستهلاكى . وقد توقع به فى موجبات الانحراف ، وتخرجه عن رشده ، أو عن طاعة الصواب الاقتصادى .

وعندئذ ندرك كيف يتولى الضبط الحضارى مهمته على ثلاثة محاور . وهو يتولى على المحور الأول مهمة الحماية والتصـــدى لموجبـــات الانحراف الاقتصادى . ويتولى هذا الضبط الحضارى أيضا على المحور الثانى مسئولية التصدى للانحراف الاستهلاكى . ويتولى على المحور الثالث مهمة اخطر حيث يرشد السلوك الاستهلاكى المنحرف ، ويعيده الى الصواب الاقتصادى .

وتكون حتما مصارعة وأكثر من جولة صراع تتكرر ، بين فعل المتغير الحضارى الذى يشد أزر فعل المتغيرات الأخرى وهو اغراء وتغرير وتحريض فى جانب ، وفعل الضبط الحضارى الذى يشد أزر الضوابط الأخرى فى اتجاه المعاكس ، وهو اقناع ونصح وترشيد . وبموجب هذه المصارعة ، وتفاوت قوة ضغط كل منهما أو تفاوت فعل التحريض فى مقابل الترشيد ، تتفاوت النتيجة فى نهاية كل جولة ، تفاوتا شديدا ، على مستوى الفرد أو عـــلى مستوى الجماعة .

وقد ينتصر التغير الحضارى وتتنصر معه المتغيرات الأخرى ، ويحمل ارادة الاستهلاك على التحرر الكامل وعدم الالتزام ويحفز سلوك الاستهلاك على الانحراف أو التمادى فى الخطأ الاقتصادى • وقد يتفوق الضبط الحضارى وتنتصر له الضوابط الأخرى ، ويحمى ارادة الاستهلاك من غواية هذا التحرر ، وينتشل سلوك الاستهلاك من سؤات هذا الانحراف • ومع ذلك يجب أن ندرك قيمة يقظة الوعى الحضارى ولماذا وكيف ومتى يجند للعمل فى نصرة هذا الضبط الحضارى • ومن غير هذا الوعى الحضارى أو فى غيبته ، لا يحسن الضبط الحضارى آداء المهمة المنوطة به •

ومن غير أن نكترث كثيرا بهذه المصارعة فى كل جولة ، وكيف ولماذا ومتى تدور وتجرى وقائعها وتبلغ مداها لحساب طرف من الأطراف المعنية ، ومن غير أن نبحث عن موجبات الاندحار أو موجبات الانتصار ، لحساب طرف من هذين الطرفين ، يجب أن ندرك مبلغ الحاجة الى يقظة الوعى الحضارى وانعاشه ، لكى يدعم الضبط الحضارى فى كل جولة من جولات هذه المصارعة • والوعى الحضارى هو الذى يجسد حقيقة الاستيعاب الحضارى ولا يتهاون أو يفرط فى جدوى هذا الاستيعاب لحساب الممارسة الحضارية المادية أو الروحية • وهو فى نفس الوقت الذى يجنده الضبط الحضارى ويعتمد عليه فى آداء المهمة المنوطة به فى هذه المصارعة •

وتجنيد الوعى الحضارى فى صف الضبط الحضارى ، هى الخطوة الأولى الناجحة التى تنهى المصارعة مع المتغير الحضارى نهايه موفقه • وصحيح أن هذا التجنيد أو هذا التوظيف يدعم الضبط الحضارى ويشد أزره ، ليس الى حد التصدى للتغير الحضارى وابطال مفعوله والركون الى الجمود ، ولكن الى حد السيطرة فقط على فعل هذا التغير الحضارى التى لا تترك له الحبل على الغارب • ويبدو نجاح هذه السيطرة المتوازنة فعلا ، عندما لا يدع الضبط الحضارى فرصة يزين بموجبها التغير الحضارى موجبات الانحراف فى الطلب ، أو فرصة يستتر بموجبها المبرر الحضارى تحريض المتغيرات الأخرى ، لكى ينكب سلوك الاستهلاك فى الانحراف الاقتصادى على وجهه •

والوصول الى تحقيق أو انجاز هذا الهدف فى ختام كل جولة صراع بين المتغير الحضارى والضبط الحضارى ، هو عين ما يجسد أو يعبر عن حسن توظيف الضبط الحضارى وحسن تجنيد الوعى الحضارى ، من أجل ترشيد الاستهلاك ، أو من أجل كبح جماح الاختيار المتهور فى الطلب ، لحساب الاستهلاك • وما من شك فى أن هذا التوظيف الناجح هو الذى يسد أذنى

الاستهلاك ، ويثنيه عن الاستماع من غير وعى ، لاغراء أو لتحريض التغير الحضارى وتغريره الذى لا يفرغ ٠

ومن غير يقظة الوعى الحضارى وانتباهه وقدرته على استيعاب الهدف الحقيقى الذى لا يتعمد الحرمان ولا يحبذ التحريم ولا يدعو ابدا الى تكبيل ارادة الاستهلاك ، لا ينجح التوظيف الناجح للضبط الحضارى ٠ بل قل لا تنتهى جولة الصراع نهايه موفقه لحساب الضبط الحضارى ٠ وهذا معناه أن اقتناع الوعى الحضارى بجدوى استجابة السلوك الاستهلاكى ، والتزامه الفعلى بالهدف الذى يتطلع اليه الضبط الحضارى ، هو الذى يؤكد انتصاره(٤٦) ٠

وقل أن التزام السلوك الاستلاكى ، أو انصياعه للضبط الحضارى ، نزولا على ارادة الوعى الحضارى وتوجيهاته لا يعنى ابدا الحرمان من ثمرات التغير الحضارى ٠ ولا يعنى أيضا تحريم الانتفاع بهذه الثمرات ، وتكبيل ارادة الاستهلاك ، والاعراض عن ثمرات التطور الحضارى والاعتراض عليها ٠ بل قل هو الالتزام الرشيد الذى يجنب السلوك الاستهلاكى المبالغة أو المغالاة فى الاستجابة لحاجة العصر ٠

---

(٤٦) يجسد الضبط الحضارى ، فى حضور الوعى الحضارى ويقظته واقتناعه الرشيد ، مبلغ اعتراض القيم الحضارية السائدة والمعمول بها على سلوك الاستهلاك المنحرف ٠ وهو الذى يتولى مسئولية تنقية محصلة الاحتكاك الحضارى من الشوائب التى تتعارض مع القيم الحضارية ويعترض على العمل بها من غير وعى ٠ ونذكر على سبيل المثال ، أن الضبط الحضارى يسكت تماما ولا يعترض على سلوك الاستهلاك ، الذى يقلع عن طلب المشروبات المحلية فى بلده وفى اطار حضارته الاسلامية وقيمها المعمول بها ، ويقبل بموجب التغير الحضارى وحاجة العصر ، على طلب المشروبات الغازية الخفيفة المستوردة ٠ وهو لا يعترض أصلا ، لأن هذا التحول أو أن هذا التغير ، لا يتعارض أبدا مع القيمة الدينية الحضارية فى المجتمع المسلم ٠ بل قل انه لا وجه حقيقى للاعتراض أو طلب الاعراض ٠ ولكن هذا الضبط لا يسكت أبدا ويعترض بشدة على المستهلك المسلم ، عندما يسفر هذا التحول فى السلوك الاستهلاكى عن الاقدام على طلب المشروبات الكحولية المسكرة ٠ ويتبنى هذا الاعتراض الشديد على أساس أن هذا التغير الذى تأخذ به الممارسة الاستهلاكية وتتستر وراء المبرر الحضارى وحاجة العصر ، يتعارض تماما مع النهى الدينى ٠ ويعتبر النهى الدينى عن تناول الخمر ، هو عين ما يعبر عن الضابط الحضارى ، ويكون النهى الدينى والتحريم هو كل وسائله وأدواته لضبط هذا السلوك الاستهلاكى ٠ ويعبر هذا المثل على كل حال ٠ عن مبلغ التوازن الحقيقى ، بين منطق اباحة التغير والاستجابة للمتغير الحضارى والأخذ به دون اعتراض له ما يبرره ، ومنطق توظيف الضبط الحضارى لحراسة هذه الاباحة والاعتراض على أى تجاوز يتجاوز أن يخترق القيم الحضارية من غير مبرر ٠

وفى مثل هذا الوضع ، يكون التصالح الحميد بين السلوك الاستهلاكى الملتزم فى جانب ، ومتغيرات الواقع الحضارى المتطور فى جانب آخر ، تحت مظلة كل الظروف التى يكرس من أجلها الضبط الحضارى لحماية المستهلك من نزوات الطلب ، أو لترشيده واعادته الى الصواب الاقتصادى . ولا يعبر هذا التصالح عن شىء أهم من نجاح الضبط الحضارى ، فى السيطرة على سلوك الاستهلاك ، حتى لا يطاوع المستهلك المتغير الحضارى ويستمع لاغرائه أو لتبريره ، من غير وعى ، ويوقع به فى بعض موجبات الخطأ الاقتصادى .

ثالثا : الضبط الاقتصادى Economic Control

يجسد هذا الضبط قوة فعل أو تأثير العامل الاقتصادى الحاكم Economic Commanding Factor فى أوضاع الواقع الاقتصادى فى المكان . كما يجسد أيضا مبلغ الاستجابة للمنطق الاقتصادى الرشيد ، وتحريضه المؤثر على حركة الحياة فى اطار العلاقة بين الدخل والانفاق من ناحية ومستوى المعيشة من ناحية أخرى .

وصحيح أن فعل هذا العامل الاقتصادى غاية فى القوة سلبا وايجابا . وصحيح أن التغير الاقتصادى يؤثر على قوة هذا العامل الاقتصادى الحاكم الذى يصطنع الاطار المحبوك للواقع الاقتصادى حسب حاجة العصر(٤٧) . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن الضبط الاقتصادى لا يحول دون حدوث التغير الاقتصادى ولا يعترض على سبل دناميكيته المؤثرة على الواقع الاقتصادى ، وهو تغير سوى أو صحى لا غبار عليه وخاصة عندما يبتغى ما هو أفضل اقتصاديا لحساب الفرد أو لحساب المجتمع .

هذا ، ولا يواجه الضبط الاقتصادى التغير الاقتصادى مواجهة صارمة وحاسمة تبتغى تجميده أو بطلان مفعوله . بل قل أن هذا الضبط

---

(٤٧) يفرض الواقع الاقتصادى فى المكان والزمان ، بكل ما ينطوى عليه من قواعد وأسس تنظمه ، وبكل ما يركن اليه من منطق ومفاهيم تدعمه ، هذا الضبط الاقتصادى . وقوة وسلامة وصلابة عود هذا الواقع الاقتصادى ، سواء كانت مبنية على رسوخ البناء الاقتصادى وقوة عوامل وموجبات الرسوخ ، أو كانت مبنية على انتظام النمو الاقتصادى وقوة عوامل وموجبات النمو ، هى التى تجسد قوة فاعلية العامل أو العوامل الاقتصادية الحاكمة . وتشد هذه القوة أزر الضبط الاقتصادى الذى يصل تأثيره الى حد التطويع والردع . ويقترن هذا التأثير الذى يتجاوز الترشيد الى التطويع فى الغالب ، بقبول الاستهلاك عن طيب خاطر أحيانا ورغم أنفه أحيانا أخرى لمفعول الضبط الاقتصادى .

الاقتصادى ، يتصدى فقط للتغير الاقتصادى الذى يتسلط على نمط الحياة وعلى أسلوب وموجبات الطلب واختياره التى تطاوع هذا التغير ، وتنصاع لنزواته أو لتحريضه أو تستمع وتنصت من غير وعى لتغريره بالسلوك الاستهلاكى وتضلله • وقل أيضا أن قوة فعل هذا الضبط الاقتصادى تحسم الموقف الاقتصادى • وهى التى تكبح جماح التغير الاقتصادى أو تجهضه وتبطل مفعوله ، أو هو الذى يرشد توظيف هذا المتغير حتى لا يبيح أو يبرر من غير وعى الخطأ الاقتصادى •

وهذا معناه أن المتغير الاقتصادى ، فى صحبة المتغيرات الأخرى ، يدعو الى ويبرر تغير سلوك الاستهلاك • وقد تهدى هذه الدعوة سلوك الاستهلاك وتسدد خطاه وتشد أزره وتحسن مستوى المعيشة على درب الصواب الاقتصادى • وقد تتستر هذه الدعوة وراء المبرر الحضارى وتشرد حتى تضلل سلوك الاستهلاك تضليلا خطيرا ومثيرا ، وتحسن مستوى المعيشة تحسينا مزيفا ، وتوقع بالمستهلك فى صميم الانحراف الاقتصادى • وعندئذ يبدو كيف يبارك الضبط الاقتصادى الهدى والرشاد أحيانا ويحميه من الخطأ ، وكيف يتصدى أحيانا أخرى ويعترض ويعارض ، ويتولى ترشيد المستهلك وانتشاله من الانحراف الاستهلاكى •

ويخوض الضبط الاقتصادى معركته من أجل الوقاية أحيانا ، ومن أجل العلاج أحيانا أخرى • وينبغى أن يضم الوعى الاقتصادى بصفة خاصة الى صفه لكى ينتصر به وله وصولا الى الهدف • بل قل هو يصارع ويجند الوعى الاقتصادى لكى يصارع فى صفه ، من أجل ترشيد سلوك الاستهلاك أو حمايته من فعل المتغير الاقتصادى ، فى المكان والزمان ، وتكون هذه المصارعة ، فى كل جولة وعلى كل جبهة وعلى كل مستوى ، حامية ، بين فعل المتغير الاقتصادى الذى يضلل سلوك الاستهلاك وتشد أزره المتغيرات الأخرى فى جانب ، وفعل الضبط الاقتصادى الذى يعمل فى الاتجاه المضاد ويعترض على التضليل فى جانب آخر •

وبموجب هذه المصارعة بين الأطراف المعنية فى حضور الوعى الاقتصادى أحيانا وفى غيبة الوعى الاقتصادى أحيانا أخرى ، تتفاوت النتيجة تفاوتا شديدا ، لحساب الاستهلاك وسلوكه • وقد ينتصر المتغير الاقتصادى ، وتنتصر له ومعه المتغيرات الأخرى ، وتغرى أو تحرض المستهلك فى غيبة الوعى الاقتصادى ، وتزين لسلوكه الخطأ وتحمله على التهور والتحرر والتمادى فى الانحراف الاستهلاكى أحيانا • وقد ينتصر الضبط الاقتصادى وينتصر له

ومعه الوعى الاقتصادى اليقظ ، ويحمى المستهلك ويصون سلوكه من الغواية والضلال ويجنبه سوءات الانحراف الاستهلاكى أحيانا أخرى .

ومن غير أن نكترث كثيرا بهذه المصارعة ، وكيف تدور وتمضى جولاتها وتبلغ مداها ، فى حضور الوعى الاقتصادى أو فى غيبته ، يجب أن ندرك لماذا وكيف ومتى ومن ينتصر على من . ومن غير أن نبحث أو أن نتحرى عن موجبات الانتصار أو الاندحار فى جولات هذه المصارعة يجب أن ندرك مبلغ الحاجة الى انعاش ودعم وتقوية فعل وعزم الضبط الاقتصادى لتأييد وتأكيد انتصاره فى هذه المصارعة . ولا شىء أبدا يدعم الضبط الاقتصادى ويشد أزره ويقوى فعل قبضته ، أهم من الوعى الاقتصادى .

ويجيد الوعى الاقتصادى حساب قيمة الهدف الذى يتطلع اليه الضبط الاقتصادى . كما يحسن هذا الوعى الاقتصادى تقويم الوضع الاقتصادى واستشعار مبلغ الحاجة الى الضبط الاقتصادى من أجل الوقاية أو من أجل العلاج . ومع ذلك ينبغى أن نجيد توظيف الوعى الاقتصادى وتجنيده فى دعم الضبط الاقتصادى ، ليس الى حد التصدى للمتغير الاقتصادى وابطال مفعوله والاعتراض عليه والاعراض عنه واجهاضه تماما ، ولكن لمجرد السيطرة الرشيدة على فعل هذا المتغير وكبح جماح تأثيره الردىء على المستهلك وعلى سلوك الاستهلاك .

والوصول الى تحقيق هذا الهدف المتوازن ، هو عين ما يعبر عن مسئولية الوعى الاقتصادى الكاملة عن حسن توظيف الضبط الاقتصادى وأداء المهمة المنوطة به(٤٨) ، فى ترشيد الطلب أحيانا أو فى وقاية وحماية

(٤٨) يجسد الضبط الاقتصادى الاعتراض الاقتصادى الواعى على سلوك الاستهلاك غير الرشيد . ويمارس الضغط والاستنكار ضد المستهلك الذى ينصاع ويستمع للمتغيرات من غير وعى فتضلله . ونذكر على سبيل المثال - أن الضبط الاقتصادى يسكت عن ، ولا يعترض على التغير فى سلوك المستهلك أحيانا . لأنه لا يتعارض فعلا مع قدرته على الانفاق ، أو لأنه لا يؤثر على مستوى المعيشة الى حد التضرر . ولكن هذا الضبط لا يسكت أبدا ويستعين بالوعى الاقتصادى ويعترض على سلوك المستهلك اعتراضا شديدا ، عندما يقدم على انفاق غير رشيد ، يبدد مدخراته ويبددها من أجل مستوى معيشى أفضل لا يستطيع أن يحافظ عليه لأنه زائف ، أو عندما يلجأ المستهلك الى الافتراض لحساب البذخ والاسراف الذى يطلبه مستوى المعيشة الكاذب لأنه ليس هو المستوى الحقيقى الذى يكفله أو يحققه الدخل الفعلى ، وقدرة المستهلك على الانفاق .

المستهلك أحيانا أخرى • كما هو مسئول أيضا عن توظيفه فى كبح جماح الاختيار فى الطلب ، حتى يثنيه عن عزمه أو يرجعه عن اصراره أو ينهاه عن ممارسة السلوك المنحرف الذى يضلله أو يغرر به المتغير الاقتصادى •

وفضــــلا عن ذلك يجب أن ندرك — بكل الضرورة — مبلغ وحقيقـــة استجابة المستهلك لهذا الضبط الاقتصادى والدخول فى طاعته • واحتمال التفاوت فى هذه الاستجابة بين الأفراد ، هو احتمـــال وارد بكل تأكيد • ويبتنى هذا التفاوت فى هذه الاستجابة على اختلاف موجبات هذه الاستجابة من فرد الى فرد آخر اولا ، وعلى مبلغ حظه من الوعى الاقتصادى الذى يدخله فى طاعة الضبط الاقتصادى • وهذا معناه أن هذه الاستجابة تعتمد كثيرا على انتباه ويقظة الوعى الاقتصادى وحسن ادراك وتقويم نتائج هذه الاستجابة، فى الظروف التى تستدعى حماية المستهلك من الخطأ أو التى تستوجب التزام سلوك الاستهلاك بالصواب الاقتصادى والعدول عن الخطأ •

وقل أن التزام سلوك الاستهلاك الاقتصادى بالصواب الاقتصــــادى وعدم العدول عنه ، وأن انصياع السلوك الاســـتهلاكى المنحرف للضبط الاقتصادى والاستماع اليه والعدول عن الانحراف بموجب الوعى الاقتصادى ، لا يعنى فى الحالتين الحرمان من ثمرات التغير الاقتصادى حسب حاجة العصر• كمـــا لا يعنى أبدا بالضرورة تحريم أو تجريم هـــذا المتغير الاقتصـــادى والاعتراض عليه • ولا يعنى بعد ذلك كله ، تكبيل ارادة الاستهلاك ، ولوى ذراع المستهلك ، واستنكار هذا المتغير الاقتصادى الذى يجارى حاجة العصر والاعراض الشديد عنه •

بل قل — بكل الثقة — أن هذا الالتزام وهـــذا الانصياع ، يجسدان التصالح الأنسب ، بين المستهلك وسلوكه الاستهلاكى فى جانب ، وحقيقة الواقع الاقتصادى تحت مظلة الظروف التى تستوجب التوازن بين موجبات التغير وموجبات الضبط فى جانب آخر • ويكون هذا التصالح فى الواقع من أجل ترشيد الاستهلاك وليس من أجل حرمانه • ولا يعبر هذا التصالح عن شىء أهم وأجدى من نجاح الضبط الاقتصادى فى كسب ثقـــة الوعى الاقتصادى والعمل المشترك فى ترويض المستهلك وارضائه وفى تحســـين ســـلوكه ، حتى لا يطاوع المتغير الاقتصـــادى ويستمع لاغرائه المثير ، حتى يوقع به فى موجبات الانحراف الى الخطأ الاقتصادى فى المكان والزمان •

رابعا : الضبط النفسى Self Control

هذا الضابط ، هو سيد الضوابط الاختيارية جميعا • وتفرض النفس البشرية بكل ما تنطوى عليه من ارادة وعزم وتصميم ، وما تنزع اليه من أهواء وغواية ، وما تشهد التجربة الحياتية والعلاقة مع الآخرين ، عوامل كثيرة متشابكة • ويتبنى الضبط النفسى على أساس هذه العوامل المتشابكة• ويتنفاوت هذا الضبط النفسى من فرد الى فرد آخر ، الى حد كبير ، وخاصة من حيث السيطرة على ذات الفرد واتجاهاته ونزعاته(٤٩) •

وتدرك النفس البشرية العادية ـ غير المريضة أو المعتلة ـ قوتها • كما تدرك أيضا جدوى أو قيمة الوعى الاجتماعى والوعى الاقتصادى والوعى الحضارى ، وتعتمد عليها فى دعم وتقوية وتنشيط فاعلية وقدرات هذا الضبط النفسى الذاتى ، فى مواجهة كل موقف بالقدر الذى يناسبه • وفى مواجهة الطلب لحساب الاستهلاك ، يملك الضبط النفسى ، فى الحقيقة زمام التصرف كله أو زمام السلوك الاستهلاكى • بل قل انه هو الذى يملك الأمر والنهى ، ويملك السيطرة على هوى النفس ، لدى اصدار قرار الحصول على الطلب ، لحساب الاستهلاك ، ولدى وضع هذا القرار موضع التنفيذ •

ويتخذ الضبط النفسى مكانه المناسب ، ويحتل مكانته المرموقة بين كل أنواع الضبط الأخرى ، لأنه هو الذى يسيطر على ويجاوب على هوى النفس فى وقت واحد • وهذا معناه أنه هو الذى يضبط فى نهاية المطاف الاختيار الحقيقى لسلوك الاستهلاك • ويتراوح هذا الاختيار الذى يبتنى عليه اصدار القرار ، بين القبول بالضبط الذى يرشد سلوك الاستهلاك أو يقومه فى جانب ، والقبول أو الانصياع للمتغيرات التى تضلل المستهلك وتوقع سلوكه فى الخطأ الاقتصادى فى جانب آخر •

---

(٤٩) تبدو فاعلية هذا الضبط النفسى من غير حدود • بل قل انه فى غاية المرونة • ويتغير عادة مع تغير الحالة النفسية السريع • ولا تخذل هذه الفاعلية ارادة النفس أو هواها أبدا ، الا اذا كانت النفس قلقة وغير مطمئنة ، أو مترددة وهى تتخبط • وتصل هذه الفاعلية أحيانا ، الى حد القبول الاختيارى بالقرار الذى يمليه ويسيطر عليه الضبط النفسى ، من أجل ترشيد سلوك الاستهلاك • وتصل هذه الفاعلية أحيانا أخرى الى حد فرض واملاء القبول الصاغر للضبط الشديد الذى يبطل مفعول هوى النفس ويكبح جماح شهوة الطلب المستعمرة ويطفئها • ونجاح هذا الضبط النفسى فى آداء الدور المنوط به ، هو علامة على قوة الارادة • كما هو علامة أيضا على الاقتناع الذاتى والتصالح الحقيقى والسوى مع النفس •

ووصول هذا الضبط الى درجة الاقتناع الذاتي ، بشأن هذا الاختيار معناه عدم التردد . وهذا هو الوضع الذى يهيىء فيه لكل الضوابط الأخرى أن تمضي وتفلح فى أداء دورها المنوط بها . وهو أيضا الوضع الذى يتيقظ فيه الوعى الدنى ، ويوقظ معه سائر أنواع الوعى الاجتماعى والاقتصادى والحضارى استعدادا لاتخاذ القرار . بل قل ان هو الذى يصطنع فى حضور هذا الوعى ، من الضبط الاجتماعى والضبط الاقتصادى والضبط الحضارى ، منظومة الضبط المتكاملة . وتعمل هذه المنظومة فى تناسق بديع لا يعرف النفور أو التنافر ، وتمسك بزمام المستهلك وتحمى سلوكه أحيانا وترشده أحيانا أخرى .

وصحيح أن الضبط النفسى السوى ، لا يحول دون حسن الاختيار وتذوق السلعة المعنيه ، ولا يقف عقبه فى مجالات استشعار رضا النفس . وصحيح أيضا أن هذا الضبط لا يعترض أو لا يعرض عن سبل التغير والتنوع فى أهداف هذا التذوق والمتعة . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن هذا الضبط النفسى السوى ومبعثه النفس السوية المطمئنة ، هو الذى :

١ — يعرف كيف يكفل الاستجابة التى توقظ الوعى بكل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والحضارية ، لكى يدعم ويشد أزر الوعى النفسى ويقوى عزيمة أو ارادة النفس .

٢ — يعرف كيف ينسق بين هوى النفس ونزواتها والاختيار فى الطلب من جانب ، وفعل الضبط الاختيار الذى يرشد هذا الهوى فى جانب آخر ، ولا تتركه لكى يطاوع اغراء المتغيرات التى تضلله ، وتغرر بسلوك الاستهلاك .

وهذا معناه أن المتغير النفسى ، وهو يتقلب بين الأمر حينا والنهى حينا آخر ، يشترك أو يوظف المتغيرات الأخرى فى الدعوة الى تغير سلوك الاستهلاك . وقد تغرر هذه المتغيرات بالمتغير النفسى ذاته ، وتوسوس له . ومن ثم يتسبب فى اثارة هوى النفس ، فتضلل السلوك الاستهلاكى تضليلا خطيرا ، حتى توقع به فى موجبات الانحراف أو حتى تخرجه على طاعة الصواب الاقتصادى .

وهكذا نفهم جيدا قيمة أو جدوى الضبط النفسى ، وكيف يروض المتغير النفسى ويسيطر عليه . بل هو يتولى كبت هوى النفس الذى يبدو

وكأنه الوسواس الخناس الذى يزين الخطأ الاقتصادى · بل قل أنه يتخذ من الوعى الاجتماعى والحضارى والاقتصادى وضوابطه الفعـالة ، وسيلة ، لكى تدعم ارادة النفس القوية فى مواجهة هوى النفس ونزواتها المتسببة ·

وقل - بكل اليقين - أيضا أن فاعلية هذا الضبط النفسى أقوى من فاعلية أى ضبط اختيارى آخر · وتشد هذه الفاعلية القوية أزر المستهلك ، فى حلبة المصارعة ، بين المتغيرات التى تترك لهوى النفس ولغوايتها الحبـل على الغارب ، ولا تسالها من ناحية ، والضـوابط التى ترشـد وتقوى ارادة النفس ولا تترك لها فرص الانحراف وأبوابه مفتوحة وتراجعها من ناحيـة أخرى ·

وهذا معناه أن الضبط النفسى ، يتحالف مع كل الضوابط الأخرى ، ويقودها فى الاتجاه الصحيح · وبموجب هذه القيادة ، تشتد قوة وفاعلية الضبط الاختيارى الى حد ملحوظ · ويهدىء هذا الضبط ، فى حضور الوعى الذى يعمل فى صفه وينتصر له ، من فعل وتأثير واغراء وتغرير المتغيرات · ومن ثم يمكن أن ندرك جدوى هذا الضبط النفسى وهو يقود هذا التحالف

وهذا معناه أيضا ، أن الضبط النفسى هو الدى ينتصر على هوى النفس التى تبرر شـهوة الطلب · وينبغى أن يحسن المسـتهلك توظيف ارادة النفس بكل موجبات الوعى ، فى دعم هذا الضبط النفسى ، ليس الى حـد الحرمان أو الى حد التحريم أو تجريم شهوة الطلب والاستهلاك ، ولكن الى حد السيطرة الواعية على فعل هذا الضبط وسلطانه القوى على الضـوابط الأخرى التى يقودها ، من أجل حماية المستهلك وترشيده ، أو من أجـل تعديل سلوك الاستهلاك على درب الصواب الاقتصادى ·

ووصول الفرد الى تحقيق هذا الهدف النفسى الجيد ، هو أفضل مايعبر عن قوة ارادة النفس · وهذا أفضل ما يعبر أيضا عن صحيان الوعى الذاتى واستعداده لتحصين ارادة النفس ضد هوى النفس · بل قل بعد ذلك كله أنه أفضل ما يعبر دائما عن حسن توظيف كل الضبط الاجتماعى والحضارى والاقتصادى فى تناسق فعال مؤثر بديع ، يحمى المستهلك من هوى نفسه ويرشد الاستهلاك · وهل هناك أقوى من التزام ارادة النفس بفعل الضبط النفسى ، وهو على رأس كل أنواع الضبط الاختيارى الأخرى ، التى تنهى وتعترض على الخطأ الاستهلاكى ؟

وما من شك فى أنه لا استجابة أو لا طاعة لنصح كل الضوابط الاختيارية الأخرى التى توظف لحماية المستهلك أو لترشيد سلوكه ، من غير فعل الضبط النفسى • وهو — كما قلنا — الضبط الذى يؤهل الفرد عند الطلب أو اختيار الطلب لهذه الاستجابة • وتكون هذه الاستجابة قبل كل شىء وبعد كل شىء مبنية على اقتناع النفس واطمئنانها ، وعلى قوة ارادة النفس ، وترفعها عن الاستماع الى موجبات الانحراف •

وفضلا عن ذلك كله ، ينجح الضبط النفسى نجاحا حقيقيا وحاسما ، عندما يضع سلوك الاستهلاك فى أقصى حالات الاتزان تجاه الالتزام • وهذا الاتزان تجاه الالتزام هو الوضع الاقتصادى الأمثل • وفى هذا الوضع الاقتصادى الأمثل ، يعرف المستهلك جيدا ما يلى :

١ — كيف يطاوع السلوك الاستهلاكى حاجة المتغير الاجتماعى ، من غير عصيان أو تمرد على فعل الضبط الاجتماعى •

٢ — كيف يطاوع السلوك الاستهلاكى مبررات المتغير الحضارى ، من غير عصيان أو تمرد على فعل الضبط الحضارى المادى والروحى •

٣ — كيف يطاوع السلوك الاستهلاكى اتجاه المتغير الاقتصادى ، من غير عصيان أو تمرد على فعل الضبط الاقتصادى •

وفى مثل هذا الوضع الاقتصادى الأمثل ، يحقق الاتزان تجاه الالتزام النفسى ، أقصى درجة من الرشد فى الطلب • وبموجب هذا الاتزان الذى تقتنع وترضى عنه النفس وتطمئن اليه وتلتزم به ، لا يحرم سلوك الاستهلاك من الأخذ برفق ودون اسراف ، بموجبات التغير الاجتماعى والحضارى والاقتصادى والاستجابة المرنة لها • وبموجب هذا الاتزان أيضا لا يخرج السلوك الاستهلاكى عن طاعة الضبط الاختيارى الذى يسدد خطاه على درب الصواب الاقتصادى • وهل هناك أرشد ممن يأخذ برفق ومرونة لا تتمادى فى الاستماع الى اغراء المتغيرات ، وممن يستمع باقتناع النفس الى الضبط الاختيارى ويطاوعه ولا يتهرب منه ؟

* * *

ومهما يكن من أمر ، فان توظيف كل هذه الأنواع من الضبط الاختيارى فى منظومة فعل وعمل سوى نشيط ومنسق ، يقودها الضبط النفسى أو

الذاتى ، هو التوظيف الناجح والمفيد · ومع ذلك يبقى اعتماد هذا التوظيف الناجح من أجل الانضباط الذى يرشد سلوك الاستهلاك أو الذى يحميه ، رهنا على استعداد الوعى الفردى والوعى الجماعى بكل أبعادهما الاجتماعية والحضارية والاقتصادية ، لدعم الضبط النفسى · وقل أن هذا الضبط الاختيارى ، يخاطب الوعى وينشطه ويبصره ويستنفره ويطلب معونته · ويتولى الوعى عندئذ مهمة وضع قواعد الضبط موضع التنفيذ والزام السلوك الاستهلاكى بها ·

ومن ثم لا يجنح الضبط الاختيارى الذى يوكل الأمر كله للوعى ، الى أساليب الردع أو الزجر أو العقاب الشديد · بل يترك للوعى اليقظ أن ينئى سلوك الاستهلاك عن موجبات الانحراف عن الصواب الاقتصادى ، ويقنعه · وما الوعى اليقظ الا ادراك فعلى بموجبات الانحراف ، وادراك فعلى أيضا بمخاطر هذا الانحراف عن الصواب الاقتصادى ·

والفرق كبير جدا ، بين سلوك استهلاكى يثوب الى رشده أو يلتزم بموجبات الصواب ، ويطاوع الوعى الذى يضع الضبط الاختيارى موضع التنفيذ وهو موقن بجدوى هذه الطاعة ، وسلوك استهلاكى لا يثوب الى رشده ، ولا يمتثل لغير الضبط الاجبارى ، وهو فاقد الوعى الصحيح بجدوى الانضباط على درب الصواب الاقتصادى ·

* * *

الضبط الاجبارى للاستهلاك Compulsary Control

يتعذر فى بعض الأحيان صحيان الوعى أو استجابته ، والاعتماد على الضبط الاختيارى للاستهلاك · بل قد يتعذر السيطرة على سلوك الاستهلاك المنحرف ووقفه عند حد معقول · وقد لا يطاوع سلوك الاستهلاك المنحرف هذا الضبط الاختيارى · ويتهرب الوعى فى كثير من الأحيان من الالتزام بهذه المسئولية ، ويرفض الاستماع عن اقتناع ذاتى بأهداف هذا الضبط الاختيارى · ويبرر هذا التهرب أو هذا الشرود عندئذ ، اللجوء الى استخدام الضبط الاجبارى · وما لا تدركه بالاحسان ، تتداركه عصا السلطان ·

ويوظف هذا الضبط الاجبارى توظيفا مباشرا أحيانا وغير مباشر أحيانا أخرى ، فى اطار الحاجة اليه · وهو ضبط موجه فى غيبة الوعى أو فى حضوره على حد سواء · ويواجه هذا الضبط سلوك الاستهلاك المنحرف،

الذى لا يكبح جماحه النصح والترشيد ، والذى لا يملك نفسه ويفقد صوابه ، عندما تغريه أو تغرر به المتغيرات . ولا تستهدف هذه المواجهة غير سيطرة الضبط الاجبارى ، واعادة السلوك الاستهلاكى المنحرف الى صوابه .

وفى الاوضاع الاقتصادية التى ينكب فيها المستهلك على مستوى الجماعة ، فى الانحراف الاقتصادى ، يهتز البناء الاقتصادى فى الدولة وتتضرر المصلحة الاقتصادية المشتركة . وفى الأوضاع الاقتصادية التى يطاوع فيها سلوك الاستهلاك على مستوى الفرد هواه ونزواته ، حتى ينتهك الاتزان الاقتصادى بين العرض والطلب ، يتخبط مستوى معيشه الفرد ومصيره الاقتصادى . ومن ثم يتعين اللجوء الى الضبط الاجبارى وتوظيفه .

وقل - بكل اليقين - أنه فى غيبة الوعى بكل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والحضارية ، ينحرف المستهلك ، ولا يفيد الضبط الاختيارى فى كثير من الأحيان . وفى غيبة الاستعداد النفسى للعناية بالذات والمحافظة على مستوى المعيشة ، لا يعدل سلوك الاستهلاك على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة ، عن انحرافاته أبدا . وأخطر الخطر أن يتأتى هذا الانحراف والمستهلك لا يدرك ولا يريد أن يدرك حقيقة هذا الانحراف ، فيصر عليه ويرفض الضبط الذى يريد أن يتداركه .

ومن ثم يستوجب الأمر التحول من مرحلة يعتمد فيها الضبط على الترشيد والنصح وتحريض الوعى لكى يتدارك المستهلك أوضاعه المتردية ، الى مرحلة أخرى يعتمد فيها الضبط على التطويع والردع الشديد الذى يتدارك أوضاع المستهلك المتردية . ولا يكبح جماح سلوك الاستهلاك المنحرف ، الذى يستعصى على الترشيد ولا يستمع اليه ويطاوعه ، غير الضبط الاجبارى . وهو من غير شك الضبط الذى يمسك بزمام المستهلك ولا يفلته ويعرف كيف يطوعه لكى يطاوع ، وكيف يردعه لكيلا يصر على الانحراف .

وفى معظم الدول النامية ، التى تكرس الدولة فيها عمليات التنمية لاعادة البناء الاقتصادى ، أو لدعم التركيب الهيكلى للبناء الاقتصادى ، تستهدف الخطط زيادة وتحسين الانتاج ، وتحسين الخدمات ، وتحسين أحوال الناس جميعا ومستوى معيشة الفرد . ويصاب الاستهلاك بلوثة ويطيش صوابه فى اطار التطلع الى مستوى المعيشة الأفضل ، ويهدر

سلوك الاستهلاك المنحرف هـــذه الزيادة ويرهق الخـــدمات • بل قل أن المستهلك يقع ضحية الاستماع للمتغيرات والمبرر الحضـارى الذى يغرر به ويغريه ويزين له موجبات الانحراف • وعندئذ يسوء ســـلوك المستهلك ويزداد انحرافا ويتمـــادى فى الهوس والتهـــور لدى اختيـــار المطالب الاستهلاكية ، حتى يبلغ حد الادمان •

والادعاء بتحسين مستوى المعيشـــة واضافة السلع الكماليه الى قائمة الضروريات فى مثل هذه الحالة ومن غير مبرر اقتصادى سليم ، ادعاء باطل من أساسه • بل هو ادعاء يغالط الواقع الاقتصادى ويتجاوز حد مستوى المعيشة من غير حق • وهو ادعاء يحمل فى أحشائه الخطر ، لأن زيادة الانفاق من أجل الحصول على الطلب من غير مبرر اقتصادى — زيادة الدخل — يزلزل مستوى معيشة الفرد المزيف ، ويلتهم كل زيادة فى الانتاج • كمـــا يدعو استخدام المرافق والخدمات فى ظل هذا الادعاء بتحسين مستوى المعيشة ، الى ارهاق الخدمات ارهاقا شديدا ، حتى تتهالك قبل أن يمضى أو ينتهى عمرها الافتراضى • وهذا هو عين ما يعبر عن سوء سلوك الاستهلاك الذى يضلله الادعاء ويتمادى فى الخطأ الاقتصادى •

وصحيح أن مناخ التفاؤل الاقتصادى الشديد الذى تبشر به عمليات التنمية ، فى كثير من الدول النامية ، يفتح شهية الاستهلاك ، ويدخل فى روع المستهلك من غير حساب أن من حقه أن يرفـــع مستوى معيشته ، وينمى استعداد سلوك الاســـتهلاك للتهور فى طلب هـــذه الغاية ، حتى ينحرف • والويل للفرد والويل للمجتمع والويل كل الويل للبناء الاقتصادى الذى يتحمل سوءات وضغوط هذا الانحراف •

وصحيح أن الاستماع للمتغـيرات التى تلهب ارادة الطلب وتوسوس فى أذن المستهلك ، وتزين له ، فى غيبة الوعى للفرد أو للجماعة على حـد سواء ، يصطنع كل موجبات الانحراف الاســـتهلاكى • والويل للمستهلك الفرد والويل للمجتمع المستهلك ، والويل كل الويل لكل من يقع ضـحية سهلة لهذا الانحراف الاستهلاكى الذى يطاوع هوى النفس ونزواتها •

ولكن الصحيح بعــــد ذلك كله ، أن خطط التنمية هى بذاتها التى ترتكب أبشع الأخطاء وتوقع المستهلك — بكل حسن النية — فى الانحراف• ويتمثل هذا الخطأ أصلا فى اشاعة التفاؤل الشديد الى حد يشل أو يبطل مفعول استشعار حقـــائق الواقع الاقتصادى ، ويجمـــد مفعول الضبط

الاختيارى . أما الخطأ الذى لا يغتفر فهو أن هذه الخطط التنموية لا تقيم وزنا ولا تلتفت بصدق وموضوعية الى صيغ النمو المتوازى والمتزامن والمتوازن بين الانتاج والاستهلاك على صعيد الدولة الا بعد فوات الأوان . ومن ثم تشترك خطط التنمية ، من غير قصد ، أو من غير وعى ، أو بحسن نية ، فى انعاش وحفز واثارة ، كل موجبات هذا الانحراف الاستهلاكى .

وفى مثل هذا الوضع الاقتصادى الذى تختل فيه العلاقة ويفتقد التوازن بين نمو معدلات الانتاج ونمو معدلات الاستهلاك ، تصبح الحاجة حيث لا يجدى أو لا يفيد الضبط الاختيارى ، الى الضبط الاجبارى أكثر من ملحة . وحيث لا يفلح الضبط الاختيارى فى صحبة الوعى فى كبح جماح سلوك الاستهلاك واعادته الى رشده أو صوابه ، لا ينفع غير الضبط الاجبارى .

وتعلق على الضبط الاجبارى كل الآمال ، وهو يتدارك هذا الانحراف الاستهلاكى ، ويتصدى له على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة . ويوظف هذا الضبط الاجبارى توظيفا مباشرا ، على أمل أن ينشط فاعلية الضبط الاختيارى ويصعد قدرة الوعى والاستعداد النفسى أو الذاتى على ابطال مفعول موجبات الانحراف الاستهلاكى والاقلاع عنها . ولكن هذا التوظيف يستهدف فى الواقع أن ينشط الضبط الاجبارى لكى :

١ - يسيطر على هوى النفس ونزواتها الأمارة بالسوء والانحراف فى الخطأ الاقتصادى .

٢ - يدعم ارادة النفس وقدرتها على التصدى ومقاومة موجبات الانحراف فى الخطأ الاقتصادى .

٣ - يمسك بزمام المتغيرات ويحسن توجيهها ، ويخفض معدلات تحريضها وتلاعبها وضغوطها على سلوك الاستهلاك المنحرف .

وتتولى قوة خارجية تماما أمر هذا الضبط الاجبارى . وتبدو هذه القوة الخارجية منفصلة عن ارادة النفس ، وهى تسيطر عليها وتضعها فى موضع الالتزام . وتفرض هذه القوة الخارجية هذا الضبط الاجبارى ، وتباشر تنفيذ كل المهام المنوطة به ومراقبته على الدوام ، على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة . ومباشرة هذا التنفيذ والمراقبة ، تجسد مبلغ العناية بسلوك المستهلك وحسن التعامل مع العرض .

وفى نفس الوقت الذى ينكب فيه هذا الضبط الاجبارى على تفريغ موجبات الانحراف الاستهلاكى من مضامينها وعلى تجميد ووقف سريان مفعولها المضلل ، يتصدى أيضا بكل الصدق لاشاعة وتطبيق وسريان مفعول موجبات الاعتدال فى الممارسة الاستهلاكية • ويعبر توظيف الضبط الاجبارى على هذين الوجهين المتكاملين فى وقت واحد ، عن مفهوم تطويع الاستهلاك • ويتجاوز هذا التطويع الحد الذى يقف عنده ترشيد الاستهلاك، لانه يفرض على المستهلك أن يطاوعه •

وهكذا يتصدى التطويع بموجب هذا الضبط الاجبارى بكل الحزم للانحراف ، ويكبح جماح سلوك الاستهلاك الذى يشرد أو يضل ، ولا يرجعه وعى عن انحرافه • وهو أيضا الذى يحمى هذا السلوك من اغراء المتغيرات ، ويلزمه بالاقلاع عن الاستماع المطيع لموجبات الانحراف والتشبث بهذا الخطأ الاقتصادى • ولا يمكن أن نجرد هذا التطويع من شبهة الارغام ، لانه لا يعتمد على تقديم النصح ولا يقف عند حد الترشيد • بل قل انه يتجاوز هذه الحدود ، ويلوى ذراع المستهلك بشكل يتناسب ظروفه واستعداداته ومبلغ استجابته • وفرض قيود الضبط الاجبارى وقواعده ، هو التعبير الحقيقى الذى يجسد معنى الارغام ولوى الذراع من غير عنف ، حتى يتحقق الالتزام ، ويثوب المستهلك الى رشده ، ويعدل عن الانحراف الاستهلاكى •

وتمتلك الضوابط الاجبارية قوة القبضة الفعالة التى تمسك بزمام المستهلك المنحرف ، فلا يفلت منها ، ولا تسكت عليه حتى يرجع عن الخطأ ويتنازل عن موجبات هذا الانحراف • ويبدو فعل هذه الضوابط صارما وحاسما ، لا يتهاون ولا يتراجع عن الغاية أو الهدف ، فى اطار الصيانة الحقيقية لمستوى المعيشة والمحافظة عليه لحساب الفرد • بل قل — بكل اليقين — أن فعل هذا الضبط الاجبارى لا يبالى ولا يكترث أبدا ، وهو يعمل أو وهو يبطل مفعول كل المتغيرات التى تغرر بالمستهلك أو وهو يفضح الاغراء والتحريض الذى يزين للمستهك فى أى مستوى معيشى التمادى فى الطلب المثير الى حد الانحراف •

ويلجأ الضبط الاجبارى الصارم الى سبل الملاينة أحيانا ، والى سبل ووسائل الردع المباشر أو غير المباشر أحيانا أخرى • بل قد لا يجد هذا الضبط الاجبارى بديلا عن هذا الردع والزجر ، فى مواجهة احتيال وتحايل المستهلك ، وامعانه المتخفى فى كثير من الأحيان ، فى الانحراف المستتر •

ومن ثم يصبح الضبط الاجبارى وكأنه العصا التى تصلح وتعالج ما تفسده المتغيرات ، وتطوع سلوك الاستهلاك وترغمه على الاعتدال • وقد يضرب بهذه العصا أحيانا عنـــدما يتمرد سلوك الاستهلاك ويمضى فى ضـــلال الطلب المنحرف •

والضبط الاجبارى ، هو أيضا القبضة الصارمة ، التى تمسك بزمام العلاقة بين العرض والطلب ، فى اطار التعامل والانتفاع المتبادل • وهـــو لا يغفل ولا يفتر ولا يتهاون ، حتى يضمن ويطمئن على التوازن الاقتصادى بينهما • وهو لا يبيح لأى منهما أن يضر الآخر ، أو أن يتضرر من نتائج أو عواقب انحرافه • ويبدو فعل والحاح هذا الضبط يقظا ، لا يرجع أبدا عن بلوغ الغاية أو الهدف • بل قل — بكل اليقين — أن فعل هـــذا الضبط الاجبارى اليقظ ، لا يعبأ ولا يكترث وهو يعمل على ضبط هـــذه العلاقة بشىء أبدا ، غير المحافظة على الهدف الاقتصادى ، من خلال السيطرة عـــلى سلوك العرض وعلى سلوك الطلب •

ويلجأ الضبط الاجبارى الصارم الى سبل وأساليب الزجر الشديد • بل قد لا يجد بديلا مناسبا عن هذا الزجر الشديد ، فى مواجهـــة تحايل العرض لابتزاز سلوك الطلب المنحرف ، أو فى مواجهـــة تحايل الطلب المنحرف لارهاق العرض • ومن ثم يصبح هذا الضبط الاجبارى ، وكأنه العصا الغليظة التى تردع العرض وتردع الطلب ، ولا تفرق أبدا بين أى منهما ، من أجل العلاقة السوية • وقد تضرب بقوة هذه العصا الغليظـــة ولا تتوانى ، فى سبيل تأمين السلوك الاقتصادى المتبادل الأفضل بينهما •

وتعرف الحكومة وهى السلطة الشرعية فى الدولة ، مسئوليتها الكاملة حيال هذا السلوك الاقتصادى المتبادل بينهما • وتعرف الحـــكومة أيضـــا ، كيف توظف التشريع التوظيف المناسب ، لكى يصطنع الضبط الاجبـــارى الأنسب • ويضع التشريع أو القانون ، فى صلب كل ضابط من الضوابط الاجبارية ، صيغة الردع أو الزجر • بل يحدد التشريع شكل وطبيعـــة العقاب الذى ينال من السلوك الاستهلاكى المنحرف ، ولا يترك له الحبل على الغارب • وما لا يرجع عنه سلوك الاستهلاك المنحرف بالحسنى ، يرجع عنه ويثوب الى رشده بالعقاب •

وتعرف الحكومة وهى السلطة التنفيذية فى الدولة أيضا ، مسئوليتها الحقيقية حيا لتطبيق هذا الضبط • وتعرف الحكومة أيضا ، كيف تطبـــق

مفعول الضبط الاجبارى التطبيق المناسب ، لكى يوقف سلوك الاستهلاك المنحرف عند حده ، أو لكى يلزمه بالاقلاع عن الانحراف • ويكون خير ما يفعله هذا الضبط الاجبارى ، هو التصدى أيضا لموجبات الانحراف • وهو لا يستهدف شيئا غير أن يكف العرض عن تحريض واغراء المستهلك ، تمهيدا لابتزازه وهو ضال فى دياجير انحرافه ، أو فى ظلام السوق السوداء •

ومن غير أن نعبأ بالكيفية التى يوضع بها هذا التشريع ، ومن غير أن نكترث بما ينطوى عليه هذا التشريع من قوة ردع أو من صرامة عقاب ، ومن غير أن نبالى بأمر التطبيق والمواجهة ، يجب أن يكون الضبط وهو الهدف ، صريحا لا يتهاون وحاسما لا يتسامح ، وصلبا لا يتراجع أمام الانحراف الاستهلاكى • بل يجب أن تسد كل ثغرة ضعف ، يتسلل منها التهاون أو يتلاعب من خلالها التسيب أو يتأتى بموجبها التخاذل ، لأن التهاون والتسيب والتخاذل ، يبطل مفعول هذا الضبط ويفرغه من قوة الردع أو من صرامة العقاب •

بل قل أن التهاون أو التخاذل أو التسيب فى التطبيق ، يهدر هيبة الضبط ، ويضعف قبضته • والأهم من ذلك كله ، هو المرونة فى التنفيذ والأداء من غير افراط أو تفريط فى الهيبة أو فى القوة • وبموجب هذه المرونة فى التطبيق ، يكون الضبط الاجبارى هو الأنسب لحساب التفاوت بين مستويات انحراف سلوك الاستهلاك من فرد الى فرد آخر • كما يكون هو الأنسب أيضا ، لحساب وتقويم التفاوت بين موجبات الانحراف المتنوعة التى توقع أو تبرر انحرافات السلوك الاستهلاكى •

وهذا معناه أن مظاهر السلوك الاستهلاكى المنحرف ، لمن يعيش حياته عند حد الكفاف ، أو لمن يعيش حياته عند حد الكفاية ، أو لمن يعيش حياته عند حد الرفاهية ، تتفاوت • بل ولا يتماثل فى كثير من أوجه الانحراف الاقتصادى • وتوظيف الضبط الاجبارى من خلال التشريع وقوة القانون وسريان مفعوله للسيطرة على هذا التفاوت فى الانحراف وردعه أو زجره ، حتى يعدل عن الانحراف ويثوب الى رشده ، ينبغى أن يتفاوت الى حد كبير • ويجب أن يكون الضبط هو الأنسب لكل نمط متميز من أنماط هذا الانحراف الاستهلاكى ، والا افتقد المنطق وضاعت الجدوى •

وهذا معناه أيضا أن السلوك الاستهلاكى المنحرف ، الذى يضل

بموجب المتغير الديموجرافى مثلا وزيادة حجم الطلب زيادة لا تجاوبها زيادة الانتاج وحجم العرض ، يجسد شكلا من الانحراف فى اتجاه الخطأ الاقتصادى . ويستحق مثل هذا الانحراف ، توظيف الضبط الاجبارى لمواجهته وتقويمه توظيفا مناسبا ومتوازيا مع توظيف الحوافز لتنشيط الانتاج ونموه . بل يستحق هذا الانحراف الحماية من ابتزاز العرض والضغط الشديد الذى يوقعه فى مزيد من الانحراف . ولكن انحراف سلوك الاستهلاك الذى يضل بموجب الاستماع الى ووسوسة المتغيرات التى تغرر به أو تحرضه أو تزين له الخطأ ، يستحق توظيف الضبط الاجبارى توظيفا مناسبا لمواجهته وتقويمه وردعه ، واعادته الى الصواب الاقتصادى .

وتبدو تجارب الدول النامية فى العالم الثالث ، بشأن مواجهة الاستهلاك الجائر أو الاستهلاك غير الاقتصادى كثيرة . كما تبدو هذه التجارب لدى وضع التشريع الأنسب لحساب الضبط الاجبارى وتطبيقه والتصدى للانحراف الاستهلاكى متنوعة . بل وتبدو بعض التجارب فى كثير من هذه الدول مثيرة للجدل ، وتستحق التقويم من خلال الممارسة أو من خلال التطبيق ، على مستوى الجماعة وعلى مستوى الفرد .

ومن غير أن نقوم بعض هذه التجارب ونحكم لها أو نحكم عليها ، ومن غير أن نحسب مبلغ نجاح الضبط الاجبارى فى أداء المهمة المنوطة به ، لا يمكن أن نضع مكانة الضبط الاجبارى فى مكانه الاقتصادى الصحيح . ومهما اشتد ساعد هذا الضبط الاجبارى وقويت قبضته ، وأفلح فى الحد من الاستهلاك وتخفيض معدلاته الكلية بالفعل ، لا يفلح أبدا وحده ، فى تقويم سلوك الاستهلاك المنحرف واعادته الى الصواب ، وتأمين عدوله بكل الاختيار عن الانحراف الاقتصادى والعودة المستترة اليه .

وينبغى أن نفطن جيدا الى أن الحد من الاستهلاك وزيادة معدلاته من غير حساب هدف اقتصادى . وهذا الهدف الاقتصادى له وزنه فى حساب الجدوى الاقتصادية على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة ، ولا ينبغى التفريط فيه . ولكن تقويم سلوك الاستهلاك المنحرف واعادته الى الصواب الاقتصادى هدف اقتصادى آخر . وقد ينجح الضبط الاجبارى الى حد كبير فى الحد من الاستهلاك وتخفيض معدلات نموه ، ولكن هذا الضبط لا يفيد كثيرا فى تقويم سلوك الاستهلاك المنحرف وانتشاله من غير رجعة الى الخطأ الاقتصادى .

ويلجأ السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى فى معظم الأحيان الى الحيلة والتحايل ، لكى يفلت من قبضة هذا الضبط ، أو لكى يتهرب من ضغوطه ، أو لكى يتمرد على أهدافه • ويعود سلوك الاستهلاك الى انحرافه من جديد ، فى غيبة هذا الضبط الاجبارى لسبب أو لآخر • ومن ثم نفهم جيـــدا أن الامتثال للضبط الاجبارى ، وتخفيض معدلات الاستهلاك خوفا من الردع أو الزجر أو العقاب شىء ، وأن عدول سلوك الاستهلاك عن الانحراف والاقلاع من موجباته شىء آخر •

ويبقى أن نؤكد على مبلغ حاجة تطبيق الضبط الاجبـــارى وسريان مفعوله ، الى يقظة الوعى وصحيانه • ولا تكون هذه الحاجة الى يقظة الوعى وصحيانه وحسن استجابته ، من أجل تبرير الضبط الاجبارى فقط • ولكن لكى يتسنى توظيف الضابط النفسى وهو ضابط اختيارى ، توظيفا متوازيا مع توظيف الضبط الاجبارى ومساندا له • وتنحصر قيمة هـذا التوظيف المتوازى أو المساند ، فى تحمل الضبط النفسى مهمة الاقناع الذاتى ، بجدوى الضبط الاجبارى ، وجدوى الممارسة والاستجابة له • وفى اطار هذا الاقناع الذاتى ، وليس مجرد التبرير ، يؤكد الضـــبط النفسى على أن الضـــبط الاجبارى ، حتى لو بلغ سريان مفعوله وتطبيقه حد الردع ، وفرض شـــكلا من الحرمان ، أو قرر شيئا من العقاب ، لا يمارس هذا القمع من أجل القمع الاستهلاكى فقط •

وما من شك فى أن هذا الاقناع الذاتى من خلال الوعى وصحيانه ، هو الذى يجسد الهدف الاقتصـــــادى الذى يرنو اليه توظيف الضـــبط الاجبارى • وهو أيضا الذى يسهل مهمة الضبط الاجبارى على درب الردع والتطويع • وهو فضلا على ذلك كله الذى يجب أو الذى ينهى تعـــامل الاستهلاك المنحرف مع الضبط الاجبارى خوفا من الجزاء فقط • وربما يفلح الضبط النفسى وليس الضبط الاجبارى فى اقناع المستهلك بالعـــدول عن الانحراف أو بجدوى الاقلاع عن موجبات هذا الانحراف ، والكف عن الخطأ الاقتصادى •

وبعد ، هل يسقط عن الضبط الاجبارى شبهة القمع والتمييز بينه وبين التطويع شىء أهم من تكليف الضبط النفسى بمهمة الاقناع الذاتى ؟ ويضع هذا الاقناع الذاتى لو تأتى فى شكله الصحيح المستهلك أمام الرؤية الواضحة لانحراف سلوكه ، وخطورة هذا الانحراف على المصير الاقتصادى•

وهل يقنع المستهلك شيء حتى يعدل عن سوء سلوكه غير ادراك مبلغ انحرافه عن الهدف الاقتصادى الصحيح ؟

أشكال الضبط الاجبارى :

يسيطر على الضبط الاجبـــارى وسريان مفعوله منطق القوة والالزام والردع • ويعتمد هذا الضبط على استخدام هذه القوة استخداما متفاوتا ، من أجل أداء المهمه المنوطة به ، لحساب الهدف الاقتصادى • وليس هنـاك موجبات تدعو الى تنوع هذا الضبط الاجبارى • ولكن هناك مبررات كثيرة تؤدى الى تنوع اشكال من هذا الضبط • ويحدد التشريع أو القـانون ، اطار الشكل وسياقه ومفهومه وقوة فعله وصولا الى الهدف •

وفى بعض أشكال هذا الضبط الاجبارى ، تقوم القوة الفاعلة بالتعامل المباشر مع المستهلك وتتولى مهمة التطويع أو الردع وتطبيق العقـــاب لو اقتضى الامر • وفى بعض الأشكال الأخرى ، تتعامل القوة الفاعلة تعاملا غير مباشر مع المستهلك يلزمه بالصواب الاقتصادى ، ويغل يده التى تعـودت على الانحراف • ولكن أخطر الخطر هو اتجاه التطبيق من غير قصد أو من غير وعى حقيقى الى تفريغ هذا الضبط من مضمونه الحقيقى الى حـد الانحراف فى حد ذاته عن بلوغ الغاية أو تحقيق الهدف •

وصحيح أنه لا مبرر أبدا للتنوع فى هذا الضبط الاجبارى ولـــكن هناك أكثر من مبرر للاختلاف فى الشكل • وصحيح أن هنـــاك أكثر من أسلوب لتطبيق قواعد هذا الضبط الاجبارى وسريان مفعوله فى أشــكال متباينة ، ولكن ، وهذا هو الأهم ، هو توفير المرونة الكاملة فى أشكال هذا التطبيق المباشر أو غير المباشر ، وصولا الى الهدف الاقتصادى الصحيح •

وتتمثل هذه الأشكال من الضبط الاجبارى التى تتوخى المرونة فى التطبيق استجابة للتفاوت فى درجات الانحراف وفى اطار مستويات المعيشه المتباينة فى شكلين هامين • وهذان الشكلان هما :

أولا ـ الضبط الاجبارى المباشر Direct Compulsary Control

تتعامل قوة فعل هذا الضبط الاجبارى تعاملا مباشرا وصريحة مـــع الاستهلاك • بل يبدو هذا التعامل المباشر فى شكله القـــانونى السافر ، عندما تلوح هذه القوة بالعصـا الغليظة ، وتطلب من المستهلك أن يطاوع

أحيانا أو عندما تمارس هذه القوة بالعصا الغليظة الشكل المعلن من القمع ، وتطلب من المستهلك أن يلتزم أحيانا أخرى ٠

ويجسد التلويح بالعصا الغليظة شكلا من التهديد والتوعد الذى لا يتجاوز حد النهى والتحذير ٠ ولا يمثل استخدام العصا الغليظة فى القمع الاستهلاكى عقوبة ، ولا يعنى شكلا من أشكال العقاب الصادر فى حق المستهلك بعد تجريم انحرافه عن الصواب الاقتصادى ٠ ولكنه استخدام لا يتجاوز حد الضغط الشديد ، لكى تتريث الأيدى التى تمتد بتهور من أجل الطلب والحصول عليه ، أو لكى تتراجع هذه الأيدى وتعدل عن الالحاح فى الطلب مؤقتا ، أو لكى تكف هذه الأيدى صراحة ، وتمتنع عن هذا الطلب نهائيا ٠

ويمثل **فرض الضريبة على الاستهلاك** ، شكلا من أشكال الضبط الاجبارى المباشر والتعامل الصريح مع المستهلك ، فى اطار مستويات المعيشة المتفاوتة ٠ وتحدد الحكومة فى الدولة وبموجب القانون ، السلع المعنية التى يؤدى عنها المستهلك هذه الضريبة فى مقابل الحصول عليها ٠ كما تحدد أيضا الكيفية التى تجبى بموجبها هذه الضريبة ، وأوجه وسبل التعامل المباشر مع المستهلك من أجل تحصيل هذه الضريبة المباشرة ٠ وفى تصور الحكومة أن أداء هذه الضريبة المباشرة ، فى مقابل حق الحصول أو حيازة السلعة المعنية ، يدعو الى عجز بعض المستهلكين ، والى نقصان حقيقى فى معدل التهافت على حيازتها ٠

وصحيح أن أداء هذه الضريبة بشكل مباشر ، يدعو الى كثير من التردد والتأنى ، ريثما يراجع المستهلك نفسه ، ويحسب جدوى الحصول على السلعة المعنية ، ومبلغ الحاجة اليها ٠ وصحيح أيضا أن هذه المراجعة تعنى التأنى الشديد والتردد الذى يدعو الى حساب مبلغ القدرة على الانفاق فى اطار مستوى المعيشة أحيانا ، والى صرف النظر والاستغناء عن طلب حيازة هذه السلعة المعنية أحيانا أخرى ٠ ولكن الصحيح بعد ذلك كله هو تقليم أظافر المستهلك وهو الحد بالفعل من معدلات الاستهلاك ، والتهافت على طلب هذه السلع المعنية ٠

وفرض هذه الضريبة على الاستهلاك ، بكل ما يرنو اليه الهدف الاقتصادى ، يعنى صراحة احلال الضبط الاجبارى وقوة ضغطه التى يبررها القانون ، محل الانتاج ، فى زيادة الكلفة وارتفاع سعر السلعة المعنية ٠

ويؤدى ذلك بكل تأكيد الى زيادة معدل الانفـــاق من حساب المستهلك • وبدلا من أن يرتفع سعر السلعة المعنية لحساب الانتاج ويباشر المنتج ابتزاز الاستهلاك ، ترفع هذه الضريبة السعر لحساب القبضة التى تبتغى السيطرة على الاستهلاك وتلزم المستهلك بالعدول عن حيازة هذه السلعة •

وزيادة معدل الانفاق من خلال اضافة هذه الضريبة المباشره الى ســعر السلعة المعنية ، يرهق المستهلك • ويجسد فى نفس الوقت الوجه الرسمى الذى يمارس الابتزاز بطريقة شرعية فى مقابل الحصول على السلعة المعنية، ويؤدى هذا الارهاق وهو غير مقصود لذاته ، الى نقصان حقيقى فى معدلات الطلب • ولا يحمل هذا النقصان غير معنى العزوف عن الطلب والحـــد من الاستهلاك •

وحدوث هذا النقصان فى معدلات الطلب السلعة المعنية بصرف النظر عن رأى المنتج ، يعنى بالضرورة العـــدول الجزئى عن مواصلة الالحـاح فى الطلب وحيازة السلعة بالفعل • وهذا هو الاحتمال الوارد أولا وكأنه يحقق الهدف الاقتصادى • وقد تحمل هذه الزيادة المستهلك الذى يكون فى وسعه أن يدفع هـــذه الضريبة عن طيب خاطر ، على أن يحـــافظ على الســلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ، فلا يقلع عنه • وهذا هو الاحتمال الوارد الآخر الذى يصبح دفع الضريبة فيه مبررا كافيا لعدم الالتزام بالهدف الاقتصادى واختراقه •

والتشريع الذى يمارس الابتزاز بطريقة شرعيـــة ، والذى ينظم أمر اختراق أو تجاوز الهدف الاقتصادى ، يستحق أن يدور حوله الجـــدل من أجل تقويم جدواه • ومن خلال الرؤية المتأنية وتقويم هذين الاحتمـالين . ندرك كيف لا يعالج هذا الشكل من الضبط الاجبارى السلوك الاستهلاكى أصلا ، ولكنه يقف عند حد معين وهو الحد من الاستهلاك • وربما يكون هذا الحد من الاستهلاك مطلوبا ولكنه لا يمثل الهدف الاقتصادى الحقيقى ولا يمكن أن يتبرأ من عواقب وخيمة يفضى اليها سريان مفعول هذا التشريع •

وعلى ذكر العواقب الوخيمة ، نذكر كيف يشق هذ االضبط الاجبارى المجتمع من غير وعى أو من غير تحفظ ، شقا خطيرا • وبموجب هذا الشق المشروع ، يحمل الضبط الاجبارى بقوة ضغط هذه الضريبة على من لا يملك وليس فى وسعه أن يدفع فى مقابل الحصول على السلعة المعنية • ويسكت هذا الضبط فى نفس الوقت عن من يملك ويكون فى وسعه أن يدفع هـــذه

الضريبة نظير الحصول على السلعة المعنية • ويستشعر الشق من المجتمع الذى تتراجع أيديه ، أنه محروم وعليه أن يلتزم لأن كل جريمته أنه لا يملك • ويستشعر الشق الآخر من نفس المجتمع الذى لا تكف أيديه عن الطلب أنه يدفع ويبتز نكيلا يحرم لأن كل جريمته أنه يملك •

وتكبيل ارادة الاستهلاك أو حرمان من يفتقد القدرة على دفع ثمن تحريرها ، فى مقابل ترك الحبل على الغارب أو اطلاق حرية الاستهلاك لمن يدفع الثمن وهو ابتزاز بالفعل ، يشوه هدف هذا الضبط الاجبارى من وجهة النظر الاجتماعية على الأقل • بل قد يدين المجتمع هذا الضبط الاجبارى بشدة • وقد يجرمه أيضا وهو لا يسكت عن التمييز بين اباحة الحق لمن يملك وعدم اباحة نفس الحق لمن لا يملك •

ويطعن هذا التمييز التعايش الاجتماعى من خلال هذه التفرقة الاقتصادية • كما يهدد هذا التمييز منطق وروح السلام الاجتماعى على صعيد الدولة • وصحيح أن مستوى المعيشة والقدرة على الانفاق يصطنع فى حد ذاته شكلا من أشكال التمييز بين من يستطيع أن يحصل على السلعة ومن لا يستطيع • ولكن تدخل الضبط الاجبارى يبالغ فى هذا التمييز لأنه يرفع سعر السلعة بالفعل ويحرم بعض من كان فى وسعه أن يحصل عليها• ومثل هذا التمييز المصطنع بقوة فعل الضبط الاجبارى لا يخدم الغرض الحقيقى الذى يوظف من أجله ، لأن الحد من الاستهلاك هو جزء من الهدف الاقتصادى بل قل انه الجزء من الهدف الاقتصادى الذى تلوثه العواقب الاجتماعية الوخيمة •

وفى الوقت الذى يفشل فيه الضبط الاجبارى ، من خلال سياسة الردع الاقتصادى ، الذى يعبر عنه مفهوم فرض هذه الضريبة وتحصيلها ، فى تقويم سلوك الاستهلاك ، يصاب الاستعداد النفسى للمستهلك الذى ينبغى عليه أن يلتزم بهذا الضبط باحباط شديد • بل قل يتسبب الردع الاقتصادى فى عواقب اجتماعية خطيرة • ولا يتسبب الحرمان وحده فى هذا الاحباط ، بل يدعو اليه ويصعده أو ينميه هذه العواقب الاجتماعية والتمييز أو التفرقة بين من يملك ومن لا يملك • وما من شك فى أن انطواء المستهلك على الاحباط ، يجسد معاناة خطرة • وتحمل هذه المعاناة فى أحشائها موجبات التمرد الاجتماعى والاقتصادى ، على هذا الضبط الاجبارى بشكل أو بآخر •

ويمثل الحرمان أخطر موجبات هذا التمرد الاجتماعي والاقتصادى • بل ويبقى الاحساس بالحرمان ما بقى العدول عن الطلب ، الذى يكفله الردع ، مرارة وحسرة واحباطا شديدا فى نفس المستهلك • وتبقى مخاطر هـــذا الحرمان ، على من التزم بهذا العدول عن الطلب وهو صاغر ، كامنة وقابلة للتفجر • واذا ما تخلص المستهلك المحروم من فعل وضغوط هـذا الالتزام خفية أو وهو متستر ، عاد مرة أخرى الى السلوك الاستهلاكى المنحرف • وربما تقذف به المرارة والحسرة ، الى سلوك اســـتهلاكى أكثر انحرافا عن الصواب الاقتصادى •

وغريب جدا ، أن يكون الانتاج هو المســئول فى الأصل ، عنـدما يحرض أو يغرر بالاستهلاك ، ويوظف المتغيرات توظيفا منحرفا ، لكى يفجر زيادة الاقبال والتهافت على الطلب ، وينحرف سلوك الاستهلاك • وغريب جدا أن يستثمر الانتاج من خلال العرض هذا الانحراف ، وأن يقبل بكل النهم على ابتزاز المستهلك • ولكن الأغرب من ذلك كله أن يسكت هذا الضبط الاجبارى سكوت المغرض على خطيئة الانتاج ، فلا يحمل على عدم التوازن بين معدلات نمو الانتاج ومعدلات نمو الاستهلاك ، ولا يردع تلاعب الانتـــاج وتغريره بالاستهلاك واستثمار انحرافاته •

ولا خلاف فى أن الضريبة على الاستهلاك ، تحمل على سلوك الاستهلاك غير الاقتصادى وتجرمه • وهى فى نفس الوقت لا تقترب من الانتـاج ولا تسأله • وتكون هذه الضريبة متعســـفة تعصف بالمستهلك وهى تسأله • ويستوى فى ذلك أن يكون ثمن التحرر من الحرمان ، لمن يدفع رغم أنفه ، ولا يكف عن الطلب والحصول على السلعة المعنية • أو أن تكون مرارة الحرمان نصيب من يعجز عن الدفع ويكف عن الطلب رغم أنفه ويفقد حقه فى الحصول على السلعة المعنية •

هذا ، ولا يسكت الانتاج الذى يتضرر — من وجهة نظره — بهـــذا الحرمان • ولا يقبل أن يفقده الضبط الاجبارى وقوة ضغطه بعض العملاء ، الذين يسكتهم العجز المادى وعدم القدرة على الدفع ، ويكفون عن الطلب ، وهم فى أشد اللهفة الى السلعة المعنية • ولا يستسلم الانتاج لهذا الموقف الذى يفلح فى الحد من الاستهلاك ونقصان معدلات الطلب • ويلجأ الانتاج الى استخدام الأساليب المشروعة وغير المشروعة لكى لا يفقد العرض هـــذا الحجم المحروم من الحصول على الطلب الذى يكبل الضبط الاجبارى ارادته •

وتبقى هذه الأساليب المشروعة أحيانا(٥٠) وغير المشروعة أحيانا أخرى(٥١) ، على سلوك الاستهلاك المنحرف ، متخفيا أو غارقا فى الخطأ الأقتصادى • ويصبح سكوت الضبط الاجبارى على ذلك ، هو سكوت المغرض أو سكوت غير المتجرد ، الذى يغمض عينيه ويسد أذنيه ، وكأنه لا يسمع ولا يرى هذا الخطأ • وتوفر الأساليب فى كثير من الأحيان الفرص البديلة ، لكى يمضى الاستهلاك على درب الخطأ • ويبقى ادمان هذا الطلب أو الطلب البديل ، على سلوك الاستهلاك منحرفا وغير اقتصادى •

وسلوك الاستهلاك غير الاقتصادى على أى مستوى من مستويات المعيشة ، الذى يقلع عن الطلب رغم أنفه ولا يقلع عن الانحراف وموجباته ، ينطوى على الخطر • وسلوك الاستهلاك غير الاقتصادى الذى ينطوى على الخطر ، ويختفى ويمعن فى الانحراف ، يقع فى حبائل ادمان أى طلب • ولا يعبر هذا عن شيء غير عجز الضبط الاجبارى عن مواجهة الانحراف الاستهلاكى بالفعل وتطويعه تطويعا فعالا ومفيدا •

وبصرف النظر عن نتائج التطويع الصورى فى بعض الأحيان ، وفعل مرارة الحرمان فى بعض الأحيان الأخرى ، وأخطارها الاجتماعية والاقتصادية، يجب أن نحسب حساب الأخطار النفسية التى يتعرض لها المستهلك •وتبقى الحيلة والتحايل ويبقى الهروب والتهرب ، لكى يتأكد عجز الضبط الاجبارى عجزا شديدا ، ولكى يعرف سلوك الاستهلاك المنحرف كيف يمضى ويتمادى فى الانحراف لأنه يرفض الحرمان ويعترض عليه • ويبدو هذا الاعتراض معلنا فى بعض الأحيان ، وغير معلن فى بعض الأحيان الأخرى •

ويتحول هذا الضبط الاجبارى مع مرور الوقت ، وهو عاجز أشد

---

(٥٠) عرض السلعة المعنية للبيع بالتقسيط ، وسيلة من وسائل الابتاء على بعض العملاء واغرائهم • وهى وسيلة مشروعة تتم تحت سمع وبصر الحكومة التى تدعه وتعمل على الحد من الاستهلاك • والابتاء على هذا الصنف من العملاء ، يعنى من جانبهم التصميم على حيازة السلعة ، ويعنى من جانب العرض المحافظة على طبيعة سلوك هذا الصنف الاستهلاكى المنحرف واستثماره ، ويعنى من جانب الحكومة السكوت على الخطأ من أجل تحصيل الضريبة على الاستهلاك من عدد أكبر من المستهلكين •

(٥١) يلجأ العرض أحيانا الى التهريب والتهرب من دفع الضريبة على الاستهلاك • ومع ذلك لا يكون هذا التهرب كله لحساب المستهلك • بل يكون معظمه ربحا غير مشروع للعرض وابتاء على سلوك المستهلك المنحرف دون علاج •

العجز عن تحقيق الهدف الاقتصـــــادى الذى وضع من أجله ، الى تحقيـــق أهداف اقتصادية واجتماعيـــة ونفسية أخرى(٥٢) • ولا تقترب أو تتعرض هذه الأهداف الجانبية اقترابا مفيدا أو مجديا من بعيـــد أو من قريب الى السلوك الاستهلاكى المنحرف • وفضلا عن ذلك كله ، يتخذ أداء الضريبـــة على الاستهلاك شكلا من أشكال الجباية • وتعبر هذه الجباية عن مبلغ استثمار الحرمان سواء والدولة تحصل على هذه الضريبة وهى حق مشروع بموجب القانون ، أو والضريبة تتسلل الى البائع وهى حق غير مشروع • وقد يصبح ضغط هذا الضبط الاجبارى من غير قصد ، مبررا ، يتحول بموجبه سلوك الاستهلاك المنحرف من انحراف محدود الى انحراف غير محدود(٥٣) •

وما من شك فى أن هذا الضبط الاجبارى الذى يفشل فى تقويم سلوك الاستهلاك المنحرف وينجح فى تطويعه وكبح جماحه رغم أنفه ، يستحق أن يكون محل جدل واعادة النظر • بل لا ينبغى أن يؤتمن هذا الضبط الذى يتحول أو ينحرف عن اتجاه الهدف الاقتصادى الأصلى الى أهداف ســـلبية أخرى ، على التصدى الحقيقى ومواجهة انحراف السلوك الاستهلاكى • ولا يحق أبدا لهذا الضبط الاجبارى الذى يضل أو ينحرف عن بلوغ الهـــدف الحقيقى ، أن يقاوم الانحراف الاستهلاكى ، أو أن يعهد اليه بتقويم سلوك الاستهلاك المنحرف •

---

(٥٢) يدلل على عجز الضبط الاجبارى ، وسوء توظيف الضريبة على الاستهلاك وتجاوز الهدف الحقيقى الذى وضعت من أجله . أنه :

١ — ضبط لا يسيطر على هوى النفس الأمارة بالسوء والانحراف فى الخطأ الاقتصادى ، ولا يعرف كيف يروضه •

٢ — ضبط لا يدعم ارادة النفس ويحفز قدرتها على التصدى لموجبات الانحراف فى الخطأ الاقتصادى ، ولا يعرف كيف يقنعها •

٣ — ضبط لا يمسك بزمام المتغيرات ويخفض معدلات تحريضها وتزين الخطأ الاقتصادى ، ولا يعرف كيف يطوعها •

٤ — ضبط لا ينشط فاعلية الوعى ويضم الى صفة الضبط الاختيارى ، فى مواجهـــة الانحراف الاستهلاكى ، ولا يعرف كيف يحايلها •

(٥٣) الحرمان الذى يعبر عن الحد من الاستهلاك ، ولا يعبر عن عدول سلوك الاستهلاك عن انحرافه ، هو استفزاز حقيقى لهوى النفس على مستوى الفرد • ويضعف هذا الاستفزاز الاستعداد النفسى للانضباط أو للاستماع الى موجباته • بل قل أن الاستفزاز يدعو الى استنفار هوى النفس ويقوى العزم على الرفض وعدم الامتثال لموجبات الانضباط • وقد يحرض الحرمان النفس الأمارة بالسوء والانحراف فى الخطأ الاقتصادى على التمادى فيه • وعندئذ يزداد التهافت على السلع وتتأتى مضاعفات الانحراف الوخيمة • وقديما قالوا : « جوع كلبك يتبعك ، ولكن حما اذا اشتد به الجوع يأكل سيده » •

هذا ، وتكبيل ارادة الاستهلاك وردع المستهلك وحرمانه ، ليست هي الوسيلة المثلى لتقويم الانحراف الاستهلاكى • وحتى لو تأتى الحد من الاستهلاك بالفعل على مستوى الجماعة ، فلا يقدم تكبيل ارادة المستهلك العلاج الحقيقى • بل ليست هى الوسيلة لاقلاع المستهلك عن كل موجبات السلوك الاستهلاكى المنحرف والعودة الرشيدة الى الصواب الاقتصادى • بل وليس من مصلحة الفرد أو المجتمع أن يخرج من أزمة السلوك الاستهلاكى المنحرف ، لكى يقع فى أزمات اجتماعية ونفسية ويجنى عواقبها الوخيمة ، التى تهدد وتنذر بكل أنواع الخطر •

ثانيا ـ الضبط الاجبارى غير المباشر Indirect Compulsary Control

تتعامل قوة فعل هذا الضبط الاجبارى تعاملا غير مباشر مع الاستهلاك • ويبدو هذا التعامل غير المباشر ، فى شكل مستتر وغير معلن صراحة ، عندما تلوح قوة فعل هذا الضبط الاجبارى بالعصا الغليظة ، وتطلب من المستهلك أن يطاوع أو يعتدل أحيانا ، أو عندما يوظف الشكل المستتر القمع ويستخدم العصا الغليظة ، ويطلب من المستهلك أن يمتثل أو يلتزم أحيانا أخرى •

ويجسد التلويح بالعصا شكلا من أشكال التهديد والوعيد ، الذى لا يتجاوز حد الزجر والتحذير الشديد • ولا يمثل استخدام هذه العصا فى القمع الاستهلاكى والتصدى للانحراف عقوبة بالفعل ، ولا يعنى شكلا مباشرا من أشكال العقاب الصادر فى حق المستهلك بعد تجريم انحرافه عن الخطأ الاقتصادى • ولكنه الاستخدام الحازم الذى لا يتجاوز حد الضغط الشديد لكى تتريث الأيدى التى تمتد بتهور وتهافت من أجل الطلب والحصول عليه ، أو لكى تتراجع هذه الأيدى وتعدل عن الالحاح فى الطلب مؤقتا ، أو لكى تكف هذه الأيدى صراحة ، وتمتنع عن هذا الطلب نهائيا •

ويلجأ هذا القمع الاستهلاكى الى الحرمان أحيانا ولا يتردد • ويشمل هذا الحرمان تضييق الخناق على حرية الاختيار فى الطلب ، والسماح بالحصول على السلع المعنية • ويرمى هذا الحرمان الى الحد من معدلات الاستهلاك التى تنمو نموا شرها يهدد البناء الاقتصادى • ولا يرمى ولا ينبغى أن يكون من أجل تقويم سلوك الاستهلاك المنحرف •

ويمثل **ضبط الاستيراد** الذى يمسك بزمامه التشريع ويوجهه ، شكلا من أشكال الضبط الاجبارى الصارم • وتضمن الحكومة التشريع أو

القانون ، قائمة السلع المعنية التى تخضع لهـــذا الضبط الذى يبيح أو لا يبيح • ويحدد القانون حجم أو كم تراه مناسبا من هذه السلع المعنية • وقد تكون بعض هذه الســلع ضرورية وبعضها الآخر من الســلع الكمالية • ومع ذلك يتفاوت هذا التقويم السلعى بموجب التفاوت فى مستويات المعيشة على مستوى المجتمع •

وهذا معناه أن هذا الضبط الاجبارى يتحكم فى منافذ وقنوات عرض السلع ، وفى تحديد قائمة السلع المعنية التى يتهافت عليها الطلب تهافتا يسوء بموجبه السلوك الاستهلاكى • وفى تصور القانون أن هـذا الضبط الاجبارى الحاكم قد يعنى الحرمان من بعض السلع أو من الحصول على الكم الذى يراه المستهلك مناسبا لقدرته على الانفاق ، ومستوى معيشته • ولكنه يؤدى فى نفس الوقت الى كبح جماح التهافت بصفة عامة والسيطرة عليه ، والى قمع السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى •

وصحيح أن هذا التشريع ، يبيح للحـــكومة أن تضبط حالة العرض وكمه ونوعه من السلع المعنية وتسيطر عليـــه ، لكى لا يجد الطلب كـل ما تدعو اليه الموجبات الخصوصية التى تحرض اختيار المستهلك ، وتزين له الانحراف وتجاوز حد الصواب الاقتصادى • وصحيح أيضا أن هذه السيطرة فى أيدى القبضة القوية ، تفلح فى الزام المستهلك بالعدول الجزئى أو الكلى عن طلب السلع المعنية ، لأنه لن يجد العرض الحر أو المتسيب الذى يجاوب هذا الطلب ويطاوع ما يزينه له هذا الانحراف الاستهلاكى • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن هذا الضبط وتلك السيطرة يجسدان معا الحرمان وتكبيل ارادة الاستهلاك ، ويسدان منافذ الانفتاح الاستهلاكى الحر •

وقـد يرضى المستهلك ويستسلم الطلب ولـــكن لا يرضى العرض ولا يستسلم لهذا الانضـــباط • ويستبيح التحايل استخدام كل حيلة غـــير مشروعة للتهرب أو للتملص من حلقات هـــذا الضبط التى تضيق عليـــه الخناق • ويتخذ العرض من منافذ وقنوات التهريب وسيلة لـــكى يجاوب الطلب الذى يكبل الضبط ارادته ، ويبقى فى لهفة للحصـــول على السلع المعنية فى ظلمة التستر والتعامل فى السوق السوداء • ومن ثم يتخذ عدول المستهلك عن الطلب أو عن اختيار الطلب شكلا مزيفا لا يعبر عن الواقع أو الحقيقة(٥٤) •

---

(٥٤) يجسد التعامل فى السوق السوداء مبلغ التزيف ، والبعد عن الواقع ، وعدم بلوغ الغاية الحقيقية من هذا الضـــبط • ووقوع التهريب فى قبضة ســـلطات التنفيذ التى تحرس

وهذا العدول الجزئى أو الكلى عن الطلب أو عن اختيار الطلب ، الذى يلتزم به المستهلك صاغرا وهو لا يجد وعلى فرض أنه لا يلجأ الى التعامل فى السوق السوداء ، لا يعنى أبدا غير الحد من معدلات الطلب ، والسيطرة على معدلات الاستهلاك • بمعنى أنه لا يعنى أبدا عزم واقلاع المستهلك عن السلوك الاستهلاكى المنحرف • بل ولا يعنى أيضا أن المستهلك يتبرأ من الخطأ الاقتصادى ويثوب الى رشده ، ويرجع الى الصواب الاقتصادى • ويفتح التعامل فى السوق السوداء ثغرة خطيرة ، ويفرغ هذا التعامل هدف هذا الضبط من مضمونه فلا يبلغ الغاية التى وضع من أجلها ، فى الزمان والمكان(٥٥) • وليس من الضرورى أبدا ، أن يكون الضبط الاجبارى الذى يقمع بكل حزم ، هو نفسه الذى يردع ويتخذ من الردع والتطويع سبيلا حكيما الى الترشيد •

والسيطرة على العرض من أجل حرمان المستهلك والتهافت على الطلب. أو من أجل كبح جماح التمادى فى اختيار الطلب المعين ، لا تقل خطرا عن السيطرة على العرض من أجل ابتزاز المستهلك واستثمار تهافته(٥٦) • بل قد تكون هذه السيطرة وهى تسد المنافذ وتغلق القنوات بين العرض والطلب أشد خطرا من كل الوجوه • وما من شك فى أن غياب بعض السلع المعنية من قائمة الاستهلاك ، سواء كانت ضرورية أو ميسرة أو كمالية ، وعدم

الانغلاق الاقتصادى ، والحكم عليه بأسد العقوبة لا يوقف هذا التحايل وسلوكه السىء ولم ولن يردعه • ويعرض المستهلك لابتزاز العرض المستتر فى ظلمة السوق السوداء وهو يعلم ويدفع رغم أنفه لا ولم ولن يردع أو يرشد السلوك الاستهلاكى المنحرف •

(٥٥) فى مصر ، وظفت الحكومة بموجب التشريع هذا الضبط الاجبارى توظيفا صارما • ولقد كبل ارادة الاستهلاك وحرية المستهلك باغلال الانغلاق الاقتصادى • وعاش الناس محنة فى مستنقع هذه الاغلال ، وبعذبة الحرمان وتداعى مستوى المعيشة • بل لقد مضى بعض الناس بالسمع والعقاب ، الذى لعب دورا عدوانيا لحساب هذا الضبط الاجبارى الجائر • ولقد حق هذا العقاب على كل من كانت تسول له نفسه أن يخرق أو يتجاوز حواجز الحرمان والتحريم • وضاق بعض الناس ذرعا بهذا التحريم والحرمان ، وأقبل عن طيب خاطر للتعامل مع العرض المستتر فى السوق السوداء •

(٥٦) كان التحايل وكانت الحيلة غير المشروعة التى تكفل العرض المستتر فى ظلمة السوق السوداء ، التعبير الحقيقى عن مبلغ التهرب من الضبط الاجبارى ، والاستخفاف بهذا الانغلاق الاقتصادى • بل قل أن هذا هو التعبير الصريح الذى لا يكذب وهو يصور مبلغ انتهاك هذا الضبط واختراق حواجزه وتفريغه من جدواه • وهو التعبير الصحيح أيضا الذى لا يغالط وهو يصور مبلغ استسلام المستهلك للابتزاز من أجل الحصول على السلعة المعينة •

وفرة السلع البديلة عنها ، لا يعنى غير توظيف الحرمان والتحريم ، فى تداعى أو تدهور مستوى المعيشة ، على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة ٠

ونجاح هذه السيطرة على العرض ، من خلال انغلاق اقتصادى ، يسد قنوات أو يغلق منافذ الحصول على الطلب ، لا يعنى أبدا ضبط العلاقة المتوازنة بين العرض والطلب ٠ بل ولا يعنى أبدا عناية مثلى بالبناء الاقتصادى على مستوى الدولة فى اطار توازن اقتصادى حميد بين الانتاج والاستهلاك ٠ وعلى فرض نجاح هذه السيطرة الى أقصى حد ممكن ، فانها لا تفلح فى شىء غير توظيف الحرمان والتحريم توظيفا رديئا ، يكبل ارادة الاستهلاك ، ولا يعتنى بفاعلية الانتاج أو يحفل بها ٠

وهذا معناه أن توظيف هذا الضبط الاجبارى الردىء لا يعالج الانحراف الاستهلاكى حتى لو أفلح فى الحد من معدلات الاستهلاك ٠ وربما يؤدى هذا الضبط الاجبارى الصارم الذى يعتمد على القمع والعقاب والتجريم والتحريم ، الى استشعار الضغوط التى لا تحتمل فى كثير من الأحيان ٠ وتصطنع هذه الضغوط من مرارة الحرمان حوافز متمردة ٠ ويبدو التمرد أحيانا متخفيا ومستترا يعمل فى الظلام وأحيانا أخرى معلنا يجهر بالرفض٠ وتصبح هذه الحوافز المتمردة وراء شهوة الطلب التى تتفنن فى تجاوز أو اختراق حواجز الضبط وتمزق أغلاله ٠ ومرارة الحرمان التى تلهب شهوة المستهلك وتدعوه الى التمرد ، هى نفسها التى تزين لسلوكه الاستهلاكى الاصرار الشديد على الانحراف الاستهلاكى(٥٧) ٠

ومضى هذا الاصرار على الانحراف الاستهلاكى ، قد يعنى الاستخفاف الحقيقى بهذا الضبط الاجبارى ٠ ولكنه يعنى أيضا انعدام ثقة الاستهلاك فى جدوى هذا الضبط الاجبارى الذى يبدو وكأنه يستذل المستهلك ويتعمد

---

(٥٧) برهن الانفتاح الاقتصادى فى مصر الذى أنهى مرحلة انغلاق طويلة بموجب هذا الضبط الاجبارى الذى سيطر على العرض ، على معنى عدم جدوى هذه السيطرة ، حيث لم يزنح السلوك الاستهلاكى عن انحرافه ٠ كما برهن الانفتاح أيضا على معنى تخفى سوءات سلوك الاستهلاك المنحرف تخوفا من القمع الاستهلاكى ٠ ولقد سجل انهاء مرحلة الانغلاق الاقتصادى ، ووقف هذا القمع الاستهلاكى ، اندفاعا محموما على الطلب ، كان المستهلك يطفىء به مرارة الحرمان ٠ وصعد هذا الاندفاع المحموم سوءات هذا السلوك الاستهلاكى المنهور وبانت عواقبه الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة ٠ وتهدد هذه العواقب الوخيمة البناء المصرى من أساسه ، اقتصاديا واجتماعيا بعد أن فقد اتزانه ٠

حرمانه . وانعدام هذه الثقة فى جدوى هذا الضبط الاجبـــارى ، هى التى تبرر عدم استجابة المستهلك له ، وتستوجب رفضه . بل قل انهـــا هى التى تحمل المستهلك على التمرد والعصيان المعلن أحيانا وغير المعلن أحيانا أخرى . وهذا التمرد والعصيان هو الذى يدعو العرض الى الممارسة التى يبتز بموجبها المستهلك ويرضيه .

وعدم الاستجابة والتمرد والعصيان والتعامل فى الســوق السوداء ، لا ينفى بعض نجاح هذا الضبط الاجبارى . وينجح هـــذا الضبط نجاحا جزئيا — على الأقل — فى الحد من الطلب وفى احباط الشهوة المتهورة ، وفى نقصان معدلات الاستهلاك الكلية من بعض السلع المعنية على وجه الخصوص . ولكن هذا النوع البارد من النجاح الذى يتاتى على غير ارادة المستهلك يفقد استعداد المستهلك وحماسه النفسى للاقتناع بأهداف هذا الضبط والوقوف بجانبه . وقد يحظى بتجريحه وعدم الاكتراث به . ولا يجسد هذا الموقف شيئا أخطر من فشل هذا الضبط الاجبارى ، فى تطويع سلوك الاستهلاك وكسب ثقته حتى يقلع عن موجبـــات الانحراف ، أو فى تقويم ســـلوك المستهلك وكسب وده حتى يعود الى الصواب الاقتصادى .

وليس غريبا أن تنعدم ثقة المستهلك فى جدوى هذا الضبط الاجبارى واساليبه القمعية ، حتى تبرر له ، فى حضور الوعى أو فى غيبة الوعى على حد سواء ، عدم الاستجابة لهذا الضبط والتمرد عليه . وليس غريبا أيضا أن يجرد المستهلك هذا الضبط من الهدف الاقتصـــادى السليم ، ويحمله مسئوليات الحرمان والتحريم والقمع الاستهلاكى . وكان اقدام المســتهلك الذى تضرر كثيرا من الحرمان اقتصاديا واجتماعيا — من وجهة نظره عـــلى الأقل — على انتهاك هذا الضبط فى الخفاء والتعامل فى السوق السوداء أهم علامات هذا التمرد والعصيان .

وفى غيبة الاستعداد النفسى للاقتناع بأهداف هذا القمع الاستهلاكى والاعتراض عليه ، يوظف المستهلك كل الأساليب المشروعة وغير المشروعة ، فى اهدار وتبديد جدوى هذه الأهداف(٥٨) . بل أضفى عليها نزوعها الى

---

(٥٨) تعامل المستهلك مع التهريب فى السوق السوداء ، والمضى فى الحصول على السلع المعنية التى يغيب وجودها فى الأسواق ، يؤدى الى اهدار الهدف الاقتصادى الذى تطامح هذا الضبط بموجبه الى الحد من الاستهلاك . وفى اطار هذا التعامل غير المشروع تدين المستهلك بالفضل والعرفان للسوق السوداء ، ويجد فيها ملاذا . بل ويتعود هذا المستهلك على قبول منطق الابتزاز ، الذى يتعرض له الطلب فى السوق السوداء ، ولا يعترض عليه ولا يعرض عنه .

السلوك غير الأخلاقى الذى يتعمد طعن واهدار مستويات المعيشة • وينكب المستهلك بكل الاصرار فى الممارسات غير المشروعة ويتجرد من آخر ما كان حريصا عليه من الادخار(٥٩) •

وتبقى هذه الأساليب بالفعل على سوءات السلوك الاستهلاكى المنحرف الذى اجتاح المجتمع(٦٠) ، متخفية أو كامنة • بل وتوفر هذه الأساليب غير المشروعة لهذا السلوك الاستهلاكى المنحرف الفرص البـــديلة ، لتبـــديل الانحراف بانحراف آخر ، أو لتوسيع قاعدة الانحراف وتعميقها • وهذا هو الدليل أو البرهان الصادق ، على أن المستهلك لا يقلع بموجب هذا القمع أو الردع الذى يعتمـــد عليه الضبط الاجبـــارى ، ولا يسلم من الانحراف ومضاعفاته •

واتباع **نظام الحصص** فى توفير وتوزيع بعض السلع المعنية الذى تلتزم به الحكومة وتتحمل أعباءه ، يمثل شكلا آخرا من أشكال الضبط الاجبارى للاستهلاك(٦١) • وتحـــدد الحـــكومة فى اطار الدولة ، بموجب التشريع

---

(٥٩) عاش المجتمع المصرى على المدى الطويل ، قبل الدخول فى أزمة تطبيق هذا الضبط الاجبارى وترسيخ منطق الانغلاق الاقتصادى ، تجربة اقتصادية سوية • وكان المستهلك على كل مستويات المعيشة ، الكفاف والكفاية والرفاهية ، شديد العناية بالتوازن بين الانفاق على المتطلب الاستهلاكية من ناحية ، والادخار من ناحية أخرى • ولقد أدى التعامل فى السوق السوداء والتمرد على الحرمان والتحريم الى الاقلاع عن الادخار والتخوف على المدخرات • وهذا هو أسوأ الآثار الجانبية لمنطق الانغلاق ، وممارسات أساليب القمع الاستهلاكى التى اقتلعت الادخار من جذوره • واقتلاع الادخار من جذوره جاء فى وقت غير مناسب ، لأنه حرم عملية التنمية من هذه المدخرات ودورها الأساسى فى تمويل المشروعات •

(٦٠) يعيش المجتمع المصرى اعتبارا من الخمسينات مرحلة تحول حقيقى من مجتمع زراعى الى مجتمع زراعى صناعى • وبموجب هذا التحول تتوالى المتغيرات وتفرض تأثيرها المباشر وغير المباشر • وتلعب المتغيرات دورها الحقيقى فى تحريض المســـتهلك ، وفى تزيين موجبات الخطأ الاقتصادى • وربما صعدت ارادة ومنطق التغيير الذى جاء فى صحبة عمليات التنمية . وسوسة هذه المتغيرات وتحريضها الذى لا يسكت عن تزيين الخطأ الاستهلاكى • وما من شك فى أن المستهلك قد بلغ حالة من انعدام التوازن فى اطار الإنصياع لوسوسة هذه المتغيرات • وكان المفروض أن يضع الضبط الاجبارى فى اعتباره هذه الحالة وأن يترفق بالمستهلك ولا يقذف به الى حضيض الانحراف الاستهلاكى •

(٦١) ينشأ هذا الشـــكل من الضبط الاجبارى فى الوقت الذى تسيطر فيه الأوضـــاع الاستثنائية مثل حالة الحرب • ويؤمن النظام فى مثل هذه الأوضاع ويضبط الحد الأدنى من حصص محددة من سلع معينة تتعرض لنقصان المعروض منها لسبب أو لآخر ، لحساب الاستهلاك الفردى •

مسئوليتها عن توفير وتوزيع هذه السلع المعنية ، وكيفية العمل بهذا النظام وسريان مفعوله • بل يقرر هذا التشريع أو القانون ، كل أنواع السلع المعنية ، التي يخضع الطلب عليها والحصول عليها لحساب الاستهلاك ، للتنظيم أو للتقنين الذى يفرضه هذا النظام •

وهذا معناه أن هذا النظام يحدد منافذ التوزيع والحصول منها على حق الفرد من هذه السلع المعنية • كما يحدد النظام أيضا الكم المسموح به من السلع المعنية الذى يحق للفرد الحصول عليه فى كل مرة • وعدد المرات التى يحصل عليها فى المدى الزمنى المعين • ومن خلال هذا النظام والقواعد المنظمة له ، تسيطر الحكومة وتمسك بزمام التوزيع فى حدود الحصص المقررة • وبموجب هذه السيطرة ، يكون الضبط الاجبارى نافذ المفعول ، ولا يجوز الخروج عليه أو التهرب منه •

ويبدو لأول وهلة ، أن هناك توازن فى الأعباء التى يفرضها التشريع لنظام الحصص والعمل به على مستوى الفرد فى الدولة • ويتمثل هذا التوازن فى التزام الحكومة التزاما لابد منه ولا تفريط فيه ، مقابل التزام المستهلك وعدم الخروج عليه(٦٢) • وهذا معناه أن التشريع الذى يجسد هذا الضبط الاجبارى ، يحمل الحكومة مسئولية عرض السلع المعنية • كما يحدد هذا التشريع حصة الفرد من هذا العرض التى لا ينبغى تجاوزها أو حرمانه منها • ويقرر التشريع فى الوقت نفسه ، السعر أو القيمة التى تدفع ، مقابل الحصول على هذه الحصة المقررة من كل سلعة معنية ، لحساب استهلاك الفرد •

ويبدو لأول وهلة أيضا ، أن هذا النظام الذى يحدد الحصة المعنية ، المسموح بها لكل فرد من الأفراد فى الدولة ، يلتزم التزاما حقيقيا بعدالة التوزيع • وتتمثل هذه العدالة المطلقة فى تقرير نفس الكم من السلع المعنية التى يصبح الحصول عليها بالسعر الموحد وفى الموعد المعين ، حقا مكتسبا

---

(٦٢) يتمثل التزام الحكومة بتوفير الكم والنوع بالسعر المعلن من السلع المعنية ، فى منافذ التوزيع التزاما مسئولا ولكنه يفرض ويقرر فلا يراجعه المستهلك • أما التزام الاستهلاك فهو التزام القبول المطلق دون اعتراض على الكم أو على النوع أو على السعر المعلن • ويلوى هذا الالتزام ذراع المستهلك وهو ساكت صابر • وقد تدعم الحكومة سعر السلعة المعنية لتأمين العرض بالسعر المعلن عنه • ويتحول التزام الحكومة مع مضى الوقت وتصاعد حجم الدعم مع زيادة الطلب بفعل المتغير الديموجرافى الى من لا يسكت ، وكأنها تتصدق على الناس من عندها •

لا يمكن التفريط فيه · وهذا معناه أن التشريع يسوى فى كم الحصص ، وفى أسعارها بين الأفراد جميعا · بل لعله لا يجد فى تفاوت مستويات المعيشة والقدرة على الانفاق ومعدلاته المتباينة ، مبررا كافيا للخروج على هذه المساواة المطلقة ، بين الناس جميعا على صعيد الدولة(٦٣) ·

وصحيح أن التشريع يقوى قبضة الضبط الاجبارى ، ويسعف الحكومة وهى تمسك بزمام العلاقة بين العرض والطلب(٦٤) · وصحيح أن السيطرة على هذه العلاقة ، تحول دون تمادى الطلب وسلوكه غير الاقتصادى ، وتحد حريته فى جانب ، وتحول دون استخفاف العرض بالطلب والعمل على ابتزازه فى جانب آخر · ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن ما يصبو اليه هذا الشكل من الضبط الاجبارى لا يكاد يتحقق بحذافيره · وفى اطار عدالة التوزيع التى لا تتوافق مع تفاوت مستويات المعيشة ، واختلاف القدرات على الانفاق من فرد الى فرد آخر ، يبدأ التعامل المتستر بين الفئات المتفاوتة فى السوق السوداء ، ويفرغ هذا الضبط من مضمونه وأهدافه الحقيقية ·

وفى اطار السوق السوداء ، حيث يتستر العرض والطلب ، فى ظلمته ، تتعامل فئتان معا التعامل الظالم · ومن يفرط فى حصته من السلع المعنية ويعرضها باختياره وكامل حريته ، ويجد الطلب الذى يقبل ويرحب بهذا العرض ويدعع فى مقابله ، يظلم نفسه قبل أى شىء آخر · بل قل انه يحرم نفسه بنفسه ويرضى به ، فى مقابل الفرص المتاحة لابتزاز الطلب · والحصول على المال فى مقابل التنازل عن السلع المعنية وهى

---

(٦٣) المساواة المطلقة فى الحصص ، فى اطار تفاوت الدخول ومستويات المعيشة والقدرة على الانفاق ، يعنى النظام الاقتصادى · وينبغى ان يختلف على أقل تقدير تسعير السلعة المعنية من مستوى معيشة الى مستوى معيشة آخر ، أو اخراج من يملك القدرة على الانفاق مع نظام الحصص على شرط توفير السلع المعنية بالأسعار المناسبة لهذا الفريق ·

(٦٤) اخذت مصر بهذا النظام فى وقت الحرب العالمية الثانية · وكان الوضع الاستثنائى وصعوبات الشحن البحرى وحركة التجارة الدولية ، تحتم العمل بموجب نظام الحصص فى توفير وتوزيع بعض السلع الاستهلاكية الضرورية · ولقد أبقت مصر على هذا النظام ولم تتنازل الحكومة عن التزاماتها فى مرحلة الانغلاق الاقتصادى ، وفى مرحلة الانفتاح الاقتصادى · بل وأضافت الى التزاماتها دفع فروق الأسعار لكى تضمن أدنى سعر معلن · ولا تلوح بارقة أمل للتفريط فى هذا النظام أو العدول عنه فى المستقبل القريب على الأقل · وصحيح انها تشكو زيادة ما تقدمه من دعم لهذه السلع المعنية وتشكو وتشكك فى وصول الدعم الى مستحقيه · ولكن لا تميل عن الاستمرار · ولا يبرر هذا الاستمرار وعدم التفريط فى العمل بنظام الحصص شىء غير التخوف من عواقب تأزم العلاقة بين العرض والطلب ·

بالسلع ضرورية لا يعنى التفريط فى مستوى المعيشة فقط ، بل يعنى توظيف هذا المال فى سلوك استهلاكى منحرف يتخبط بموجبه مستوى المعيشة تخبطا شديدا · ومن يقدم على التعامل ويحصل على حصة من هذه السلع المعنية التى توزع بنظام الحصص بدعوى أن حصته لا تكفيه لكى يحافظ على مستوى المعيشة ، ويجد العرض الذى يجاوبه ويتنازل له عن حصته ، يظلم غيره ويظلم نفسه فى وقت واحد · بل قل أن يحتال لكى يطفىء ظمأ حرمانه و لايبالى بالوقوع فى براثن الابتزاز · وهو يستحل حرمان غيره ويغريه بزيادة الثمن ، فى مقابل اشباع حاجته الذاتية والامتثال لمنطق الابتزاز ·

ويفرغ هذا التعامل الظالم فى السوق السوداء وهو غير أخلاقى ، هذا النمط من الضبط الاجبارى من مضمونه أو من مضمون هدفه الاقتصادى · بل قل انه انحراف اقتصادى وتمرد على الضبط الاجبارى ونظام التوزيع بالحصص · ويجهز هذا الانحراف على عدالة التوزيع ، فى غيبة النظام الذى يفرض هذه الحصص من السلع المعنية ، ويحرص على حق كل صاحب حصة فى الحصول على حصته المقررة بانتظام فى الوقت المعين وبالسعر المعلن ·

هذا ، ولو كان تفريط الفرد فى الحصة المقررة له أصلا ، مبنيا على أن يسلك المستهلك السلوك الاستهلاكى المنحرف ، يدرك انه فى اطار مستوى معيشة لا ينبغى أن يحصل على هذه السلعة المعنية لأنها غير واردة فى قائمة الضروريات وهو فى غنى عنها ، يسجل ذلك التفريط خطيئة اقتصادية بالفعل · وترتكب هذه الخطيئة الاقتصادية ، باسم عدالة التوزيع بين الناس جميعا فى اطار ندية كاذبة وغير حقيقية ·

أما لو كان هذا التفريط فى الحصة المقررة بموجب نظام الحصص ، مبنيا على عجز حقيقى وعدم قدرة على الانفاق من أجل الحصول على هذه السلعة المعنية المستحقة ، وتفضيل التخلص منها مقابل ابتزاز من يطلب الحصول عليها ، يسجل ذلك التفريط خطيئة اقتصادية من شكل آخر · وتشجب هذه الخطيئة الاقتصادية مفهوم عدالة التوزيع من أساسه الذى يظلم ولا يفرق بين غير الأنداد من الناس ·

والاجهاز على عدالة التوزيع وارتكاب الخطيئة الاقتصادية باسمها أحيانا وفى حقها أحيانا أخرى ، هو أهم خطأ يقع فيه هذا الضبط الاجبارى

ونظام الحصص . وتجاوز الهدف الذى ترمى اليه عدالة التوزيع الاقتصادى للسلع المعنية ، يحمل أكثر من معنى ويعبر عن أكثر من مغزى ، وهى تمضى على درب الخطأ الاقتصادى . وتثير هذه المعانى أكبر قدر من التشكك فى جدوى نظام الحصص من أساسه ، وما ينطوى عليه من عدالة توزيع تسوى بين غير الأنداد . وتفقد عدالة التوزيع معناها عندما تعطى الفرد حصة وهو فى غنى عنها ولا تشغل اهتمامه . كما تفقد عدالة التوزيع جدواها عندما تعطى الفرد حصة دون ما يحتاج اليه بالفعل وتحفزه للبحث عن الحصة التى تتمم حاجته فى السوق السوداء .

وهكذا لا تمثل عدالة التوزيع ظاهرة صحية لأنها تتجاوز معنى ومغزى العدل بالفعل عندما تسوى بين الناس الذين تتفاوت مستويات معيشتهم . ومن ثم ينبغى أن نتشكك كثيرا ، فى مبلغ نجاح هذا الضبط الاجبارى فى تطويع أو فى ردع السلوك الاستهلاكى ، واعادته الى الصواب الاقتصادى . وقد لا يتبرأ هذا الضبط من اشاعة بعض الظلم المستتر وحفز بعض المستهلكين لكى يظلم بعضهم بعضا . وقل كيف نحسب جدوى هذا النظام من غير أن تدخل فى الاعتبار التعامل الظالم فى السوق السوداء الذى ينتهك هذا الضبط ؟

وعلى صعيد جماعة الشعب فى الدولة حيث تتفاوت مستويات المعيشة والدخول والقدرة على الانفاق ، وحيث يتفاوت سلوك الاستهلاك أيضا ، لا محل أبدا لعدالة التوزيع بين الناس بموجب نظام الحصص . بل ولا جدوى من عدالة التوزيع بالشكل الصارم الذى يكفله هذا الشكل من أشكال الضبط الاجبارى . وعدم العدل فى التوزيع والبحث عن سبيل للخروج من ظلم عدالة التوزيع هو عين العدل الاجتماعى والاقتصادى .

وصحيح أن تطبيق نظام الحصص وسريان مفعوله وتخصيص حصة من السلع المعنية مسألة تستحق الاهتمام . وصحيح أن هذا التطبيق يكفل السيطرة على الكم الكلى من استهلاك السلع المعنية ، ويتحكم فى معدل الزيادة ويحافظ عليها فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن هذا التطبيق وهذه السيطرة وهى لا تميز بين الحاجات الحقيقية للأفراد فى اطار مستويات معيشة متفاوتة وقدرات على الانفاق غير متساوية، تظلم كل الناس وتهيىء المناخ المناسب للتعامل الظالم بين العرض والطلب فى السوق السوداء .

* * *

وبعد ، ينبغي أن يكون التأني في فرض الضبط العلاجي والمفاضلة الموضوعية بين الضبط الاختيـــاري والضبط الاجباري ، في اطار درجـة العناية بالانسان الفرد والمجتمع • وما من شك في أن هذه العناية بالانسان تتفاوت من دولة الى دولة أخرى • وتدور هذه العناية حول الاهتمام بالانسان والاهتمام بمصلحته الاقتصادية وعدم التهاون أو الاستهانة به •

ومعلوم أن الضبط العلاجي الذي يستطيع أن يرشد الاستهلاك ، هـو الأفضل • ومعلوم أن هذا الضبط يعتمد على يقظة الوعي وسرعة استجابته ، ويوظف الاقناع الذاتي من خلال الاستعداد النفسي ، حتى يعيد السـلوك الاستهلاكي المنحرف من غير قهر أو من غير حرمان الى صوابه • أما الضبط العلاجي الاجباري الذي يطوع أو يروض أو يردع الاستهلاك فهو الذي يباشر الضغط • ويوظف هذا الضبط القهر والحرمان ولا يملك القـدرة على شيء آخر غير التخويف • وقد يطاوع المستهلك وهو خائف ولكنه أبدا لا يقتنع بموجب التخويف ولا يعمل جادا على تعديل سلوكه الاستهلاكي المنحرف • بل قل انه لو استطاع أن يؤمن نفسـه في مواجهة هـذا الخوف ، لتمرد وتمادى سلوكه الاقتصادي في الانحراف •

* * *

خاتمة

الرؤية الجغرافية الاقتصادية للاستهلاك

خاتمـــة

الرؤية الجغرافية الاقتصادية للاستهلاك

تدرك الرؤية الجغرافية الاقتصـــادية أن الاستهلاك تعـوذ فطرى فى الأصل • ولقد فطر على هذا التعود لأنه يعيش وينبغى أن يطلب ويحصل على ما يجاوب هذا التعود •

وتدرك الرؤية الجغرافية الاقتصادية أن عوامل التغيير قد هيأت نهـذا التعود الفطرى أن ينمو وأن يتطور • ولقد رسخ هذا النمو والتطور سلوك الاستهلاك الذى يباشر العلاقة مع الانتاج •

وهذا معناه أن الاستهلاك وهو تعود فطرى فطر عليـــه الانســان فى الأصل ، يتحول ويتجاوز موجبات التعود حتى يكتسب خصائص السلوك التى تميزه وتحدد موقفه الحقيقى فى اطار العلاقة بين العرض والطلب •

وما من شك فى أن نجاح الانســان فى كل جولة صراع بينه وبين الطبيعية ، وتسطير بنود التصالح بينهما ، ووضع خد المصالحة المتغير دائما لحساب التعايش فى المكان وهو متغير من عصر الى عصر آخر ، قد رسخ حق الانسان الفرد بصفته مستهلكا والجماعة بصفتهم جمـــاعة المستهلكين ، فى تطوير مكتسبات هذا التعود الفطرى • ويمضى هـــذا التطوير بالمستهلك أحيانا عـــلى درب الخطأ الاقتصادى وأحيــانا أخرى على درب الصـــواب الاقتصادى • ولا شىء يحدد هذا الخطأ أو الصواب الا تقويم العـــلاقة بين العرض والطلب ، وحساب جدوى استجابة الانتاج للاستهلاك •

ومن خلال هذا التقويم ، قد نجرم الخطأ ونخمل عليـــه ونبحث له عن علاج ، وقد نطرى الصواب ونثنى عليه ونطلب له الوقاية والحماية • ولكن الجغرافية الاقتصادية تدرك فى اطار هذا التقويم أيضا أن التجريم وحـده ليس يكفى • بل يظلم هذا التجريم الاستهلاك كثيرا فى بعض الأحيـــان ولا يلتمس له عذرا •

وما دام التقويم الذى يجسد خطيئة الاستهلاك لا يتأتى الا من خلال

دراسة موضوعية في اطار العلاقة بينه وبين الانتاج فلا ينبغي أن يفلت الانتاج من تحمل نصيبه من هذا التجريم • وما دامت الوسيلة الحضارية قد مكنت للانسان أن يمسك بزمام العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، فلا ينبغي أن يسأل الاستهلاك وحده عن الاساءة الى هذه العلاقة • بل يجب أن نحمل على الانتاج وعلى تقصيره وعلى سوء سلوكه مثلما نحمل على الاستهلاك وعلى تهوره وعلى سوء سلوكه •

وكما تكون الوسيلة الحضارية والمبرر الحضارى والمتغيرات محسوبة على الاستهلاك ويوجه اليها الاتهام لأنها هى التى تحرضه وتكسبه السلوك غير الاقتصادى حتى يستحق التجريم ، تكون الوسيلة الحضارية والمبرر الحضارى محسوبة على الانتاج أيضا ويوجه اليها الاتهام لأنها هى التى تسأل عن تقصيره وتكسبه السلوك غير الاقتصادى ، حتى يستحق التجريم • ومن ثم ينبغى أن يوجه الاتهام الى الطرفين حتى يكون متوازيا ومتوازنا ومتزامنا •

ومن ثم لا يجوز ضبط الاستهلاك ومباشرة أنواع الضبط المتنوعة من غير حفز الانتاج ومباشرة تنميته • ولا ينبغى أن تعلو الأصوات التى تطالب بالحد من الاستهلاك وتطلب ضبط النسل والسيطرة على معدلات المتغير الديموجرافى ، قبل أن تعلو الأصوات التى تطالب بانطلاق الانتاج وتطلب زيادة معدلاته والسيطرة على اتجاهات نموه الاقتصادى •

واذا كان المبرر الحضارى هو الذى يبيح للمتغيرات أن تضلل الاستهلاك وأن تغطى سوءات الانحراف الى الخطأ الاقتصادى ، فينبغى أن توظف الوسيلة الحضارية ، وأن تطور لكى تنشط فاعلية الانتاج الى أقصى حد ممكن للمحافظة على علاقة متوازنة بين الانتاج والاستهلاك • وقد يفلح هذا التنشيط الانتاجى فى تضييق الفجوة التى تفصل بين الانتاج والاستهلاك وتجسد الخطأ الاقتصادى فنجرم بموجبه الاستهلاك ولا نجرم الانتاج ونبرئه من هذا الخطأ •

وغاية ما يصبو اليه التخطيط عندما يتصدى للتنمية ، هو الاهتمام بتنشيط فاعلية الانتاج وزيادة وتحسين معدلاته ، والاهتمام بتحسين مستويات المعيشة وترسيخ المتغيرات التى تحرض وتنشط معدلات الاستهلاك • ومن ثم يجب أن يحسن التخطيط السيطرة على أقصى درجات التوازن والتوازى والتزامن بين هذين الاهتمامين • وترى الجغرافية الاقتصادية فى التخطيط الاقليمى الأسلوب الأنسب من أجل هذه السيطرة• ويكفى أنها تبتنى على الرؤية الجغرافية السديدة لحد المصالحة بين الانسان والطبيعة وعلاقة الندية بينهما فى المكان وحسب قدرة الوسيلة الحضارية ، لحساب التعايش الأمثل •

المصادر والمراجع

١ - ابراهيم أحمد رزقانه : الجغرافية البشرية ، القاهرة ١٩٦٢

٢ - ابراهيم أحمد رزقانه : المعابر الأرضية في عصر البليوستوسين (مجلة كلية الآداب - مجلد ١٥ - عدد ٢ القاهرة ١٩٥٣ .

٣ - اسماعيل محمد هاشم : في الاقتصاد التحليلي
كتاب (١) المدخل الى علم الاقتصاد .
كتاب (٢) التحليل الاقتصادى الكمى ، الاسكندرية ١٩٨١

٤ - بكرى طه عطية : مقدمة فى التسويق الوضعى والتحليلى ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٦ .

٥ - جوزيه دى كاسترو : جغرافية الجوع ، (ترجمة زكى الرشيدى) ، الألف كتاب رقم ٣٦

٦ - حسن طه نجم : الموارد فى عالم متغير ، الكويت ١٩٨١

٧ - جيرار لكلرك : الأنثربولوجيا والاستعمار ، (ترجمة جورج كتورة) ، بيروت ١٩٨٢

٨ - حسين الحمادى : العلوم السلوكية ، القاهرة ١٩٨٧

٩ - دولى ستامب : عالمنا المتطور ، (ترجمة زكى الرشيدى) ، الألف كتاب رقم .

١٠ - دنيكن ميشيل : معجم علم الاجتماع ، (ترجمة احسان محمد الحسن) ، بغداد ١٩٧٦

١١ - زين الدين عبد المقصود : التخطيط البيئى مفاهيمه ومجالاته ، الكويت ١٩٨٢

١٢ ـ زين الدين عبد المقصود : تدهور المحيط الحيوى وأبعاده البيئية ، الكويت ١٩٨٤

١٣ ـ صلاح الدين الشامى وفؤاد محمد الصقار: الموارد ـ دراسة جغرافية، الاسكندرية ١٩٧٠

١٤ ـ صلاح الدين الشامى : الجغرافية دعامة التخطيط ، ط ٢ ، الاسكندرية ١٩٧٦

١٥ ـ صلاح الدين الشامى : الرحلة عين الجغرافية المبصرة ، الاسكندرية ١٩٨٢

١٦ ـ صلاح الدين الشامى : الفكر الجغرافى سيرة ومسيرة ، الاسكندرية ١٩٨٠

١٧ ـ صلاح الدين الشامى : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام ، الاسكندرية ١٩٨٣

١٨ ـ صلاح الدين الشامى : الندية فى العلاقة بين الانسان والطبيعة ، (تحت الطبع)

١٩ ـ صلاح الدين الشامى : أمريكا اللاتينية ، القاهرة ١٩٦٣

٢٠ ـ صلاح الدين الشامى : النقل فى أفريقية ، القاهرة ١٩٦٠

٢١ ـ صلاح الدين الشامى : دراسات فى الجغرافية السياسية ، ط ٣ ، الاسكندرية ١٩٨٣

٢٢ ـ عبد العزيز عزت : الاجتماع الصناعى ، القاهرة ١٩٦١

٢٣ ـ عبد الفتاح قنديل وسلوى سليمان : مقدمة فى علم الاقتصاد ، القاهرة ١٩٧٩

٢٤ ـ عبد الفتاح وهيبه : البيئة والانسان ، الاسكندرية ١٩٦٣

٢٥ ـ عبد الفتاح وهيبه : جغرافية الانسان ، الاسكندرية ١٩٨١

٢٦ ـ عبد الرحمن زكى ابراهيم : مذكرات فى التطور الاقتصادى ، الاسكندرية ١٩٧٧

٢٧ ـ عبيد محمد عنان : التسويق الحديث ، القاهدة (بدون تاريخ)

٢٨ - عبد المجيد عبده : الأصول العلمية للتسويق ، القاهرة ١٩٨١

٢٩ - عبد العزيز عزت : فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ١٩٥١

٣٠ - عرفة المتولى سند : مقدمة فى العلوم السلوكية ، القاهرة ١٩٨٣

٣١ - فؤاد محمد الصفار : جغرافية التجارة الدولية ، الاسكندرية ١٩٧٣

٣٢ - فؤاد محمد الصفار : التخطيط الاقليمى ، الاسكندرية ١٩٧٠

٣٣ - كالدردى زيتشى : عالم جائع ، (ترجمة محمد عبد المجيد) ، (اخترنا لك رقم ١٥٢)

٣٤ - كالفرد : لن يجوع العالم (ترجمة مصطفى عبد العزيز) ، القاهرة ١٩٦٣

٣٥ - لوسيان فيفر : الأرض والتطور البشرى ، (ترجمة محمد السيد غلاب) ، جزءان ، القاهرة ١٩٥٧

٣٦ - محمد السيد غلاب : الجغرافية التاريخية ، القاهرة ١٩٦٩

٣٧ - محمد السيد غلاب : البيئة والمجتمع ، القاهرة ١٩٦٩

٣٨ - محمد سعيد عبد الفتاح : التسويق ، الاسكندرية ١٩٨٠

٣٩ - محمد فاتح عقيل : المرجع فى الجغرافية الاقتصادية ، الاسكندرية ١٩٧٩

٤٠ - محمد عبد الرحمن الشرنوبى : الجغرافية بين العلم التطبيقى والوظيفة الاجتماعية ، الكويت ١٩٨١

٤١ - محيى الدين الأزهرى : الادارة من وجهة نظر المنظمة ، القاهرة ١٩٧٩

٤٢ - هارولدبيك وجون فلير : الأزمة والأمكنة ، (ترجمة محمد السيد غلاب) ، القاهرة ١٩٦٢

٤٣ - ول ديورانت : قصة الحضارة ، (ترجمة محمد بدران)

٤٤ - يوسف تونى : الجغرافية الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى
محاضرات الموسم الثقافى للجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ١٩٦٢

1. Alexander, J.W. : Economic Geography. Prentice Hall. 1963
2. Brown, R N.R. : The Principles of Economic Geography London 1946.
3. Childe, G. : What happened in History. London 1942.
4. Childe, G. : Man makes himself. London 1941.
5. Childe, G. Social Evolution. London 1951.
6. Coalborn, R. : The Origin of Civilized Societies London, 1959.
7. Forde, D. : Habitat, Economy and Society. London 1952.
8. François, P. : Cours D'Economique Polotique 5ed Paris, 1947.
9. Fleure, H. & Peak, H. : Apes and Man
10. Hawkes, J & Wooleg, L. : Prehistory and the beginnings of Civilization 1963.
11. Hoyt, J.B. : Man and the Earth, N.Y. 1962.
12. Hazayyin, S.A. : Place of Egypt in the Prehistory. Cairo, 1941.
13. Jones, C.F. : Economic Geography NY. 1955
14. Marx, C. : Capital 1906.
15. Malthus, T.R. : Essay on Population. London, 1798.
16. Pearson, T. & Haper, T.A. : The World Hunger. 1945.
17. Rage, J.W. : From Hunter to Husband man, London 1939
18. Pounds N.J.G. : An Introduction to Economic Geography. London, 1951.
19. Shaw, E. : World Economic Geography N.Y. 1955.
20. Souer, C.O. : Agricultural Origins & Dispesols, N.Y. 1952.
21. Seddon, E. Economic History. London, 1966.
22. Recordo, D. : Principles of Political Economy and Taxation. London, 1817.
23. Thoman, R.S. : The Geography of Economic Activity N.Y. 1962.
24. Turner, R.H : Handbook of Sociology

* * *

فهرس

صفحة

صفحة

الفصل الثالث

الانتاج والاستهلاك

أوضاع التوازن فى مرحلة السيادة

الفصل الرابع

الإنتاج والاستهلاك
تطور العلاقة وموجبات التوازن
في مرحلة السيادة العظمى

صفحة

الفصل الخامس

الاستهلاك
بين الطلب والانحراف

صفحة

الفصل السادس

الاستهلاك
بين الانحراف والضبط

صفحة

رقم الايداع ٤٩٨٠/١٩٨٤

الترقيم الدولى ٦ ـ ١٥٤ ـ ١٣ ـ ٩٧٧

مطبعة أطلس
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ ـ القــاهرة